

العتبة العباسية المقدسة

قسم الشؤون الفكرية والثقافية وقسم الإعلام

موسوعة فتوى الدفاع الكفائي

المرجعية الدينية العليا وابرز المواقف الوطنية

(١٩١٤ - ٢٠١٤)

الجزء الثالث

حقوق النَّشر والتَّوزيع محفوظة للعتبة العبَّاسية المقدَّسة

العتبة العباسية المقدسة. قسم الشؤون الفكرية والثقافية، مؤلف.

موسوعة فتوى الدفاع الكفائي. المرجعية الدينية العليا وابرز المواقف الوطنية (١٩١٤ - ٢٠١٤)/ تأليف قسم الشؤون الفكرية والثقافية وقسم الإعلام. -الطبعة الأولى. -كربلاء، العراق: العتبة العباسية المقدسة، ١٤٤٢ هـ. = ٢٠٢٠.

٦٢ مجلد: ايضاحيات؛ ٢٧ سم

يتضمن إرجاعات ببليوجرافية.

ردمك: ٩٧٨٩٩٢٢٦٢٥١٥٧

١. الحسيني السيستاني، علي، ١٣٤٩ هجري- --فتاوى. ٢. الفتاوى الشرعية (فقه جعفري) ٣. الجهاد في الاسلام (شيعة) أ. العتبة العباسية المقدسة. قسم الإعلام، مؤلف. ب. العنوان.

LCC: KBP494.76.S67 A36 2020 VOL. 03

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

فهرسة اثناء النشر

المرجعية الدينية العليا وأبرز المواقف الوطنية

(١٩١٤م - ٢٠١٤م)



مقدمة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، الذي أنطق الخلق بالحقّ المبين، وهدى إلى صراط مستقيم، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، والسلام على أئمة الهدى المعصومين.

أمّا بعد فقد أنعم الله علينا بإنجاز المجلّد الثالث من موسوعة فتوى الدفاع الكفائي التي تصدرها العتبة العباسيّة المقدّسة لتوثيق مجريات الأحداث التي عصفت بالعراق بعد الهجمة البربريّة الداعشيّة في عام ٢٠١٤م، واحتلال العصابات الداعشيّة عددًا من محافظات العراق، بسرعة فائقة وخلال مدة قصيرة، فاحتلت محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار ومدنًا وقصبات من محافظة ديالى ووصلت إلى مشارف بغداد، وهدّدت أمنه، واستقراره ومعتقداته، وقتلت وهجّرت أبناء بعض طوائفه، وسبت نساءهم، وعاثت في الأرض فسادًا، وسعت إلى طمس معالم حضاراته العريقة، ولتوثيق الأحداث التي ترتّبت على هذا الغزو البربريّ والهمجيّ الذي استهدف تدمير كلّ شيء يمتّ إلى الدين والحضارة بصلة، واستهدف معالم مقدساتنا، بتهديد مراقد أئمتنا المعصومين عليهم السلام واحتلال مدننا كربلاء المقدسة والنجف الأشرف والكاظمية المقدّسة وقتل أبنائها.

وفي ضوء هذه الأحداث المتسارعة جاءت فتوى الدفاع الكفائي التي صدرت من سماحة المرجع الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله لتوقف هذا الزحف البربري، وتنصر إرادة الحق، فكانت فتوى سماحته سببًا في اندفاع أبناء العراق لتلبية نداء المرجعية إثر صدور الفتوى، وتوحيد صفوفهم وانخراطهم بحماس منقطع النظير في صفوف القوات المسلحة، فتوافدت الحشود من كلّ مدن العراق وقراه وقصباته زحفًا على مراكز التطوّع الحكوميّة التي لم تستوعب تلك الحشود لكثرة أعدادها الأمر الذي شكّل ظاهرة تعبويّة إيمانيّة فريدة في العصر الحديث، أبهرت قادة العالم ومحلّلي الأحداث، ووسائل

الإعلام العالميّة، لما أحدثته من تغيير في موازين القوى، وقلبت السحر على الساحر فزحفت تلك الحشودالمؤمنة تصدّ قوى الظلام الداعشيّة وتهزمها وتعيدها إلى جحورها منكفئة مدحورة في معارك ضارية قالت عنها القيادات العسكرية في الدول الكبرى إنّها لن تُحسم إلاّ في عشرات السنين وبتحالف دول كبرى، لكن فتوى الدفاع المقدّسة أثبتت خطل تلك التوقعات وأنجزت تحرير مدن العراق المحتلة في مدة وجيزة بقوات عراقيّة خالصة من أبناء الجيش العراقي والشرطة الإتحادية ومكافحة الإرهاب وأبناء الحشد الشعبي الذين تطوّعوا بعد الفتوى المقدسة، فكان النصر المؤزّر على قوى الظلام الداعشية ثمرة العطاء الإلهي لتلك الفتوى المقدّسة.

لذا تأتي هذه الموسوعة لتكون سجّلًا تاريخيًا لملحمة القتال البطولي لمتطوعي الحشد الشعبي المؤمنين الذين استجابوا لفتوى الدفاع المقدّسة،وسجلّا لمتطلبات العمليّات القتاليّة من مشاركات شعبيّة في التموين والتجهيز بالمستلزمات التي يحتاجها المقاتلون،وسجلّا لمآثر الأبطال الذين ضحّوا بحياتهم فاستشهدوا في سبيل الله والوطن،والذين جرحواوأعيقوا بفقد أحدأطرافهم أوأحد أعضاء أجسادهم الطاهرة قربانا لله تعالى، وهي في الوقت نفسه سجل للدعم الماديّ والمعنويّ الذي تمثّل بوقوف المؤمنين من علماء الحوزات العلميّة وطلابها، ومن شيوخ العشائر وأبناء العشائر وأصحاب المواكب الحسينيّة ورجال الإعلام، والأدباء والمثقفين، وكلّ الخيرين الذين استجابوا لنداء المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف وتضافرت جهودهم لتحقيق النصر على الدواعش ومن يقف وراءهم من الدول الأجنبيّة التي أرادت أن تطفئ نور الإسلام،وقد تجلّى عطاؤهم بما قدّموه من دعم معنويّ بما ألقي من خطب تحث على شدّ أزر المقاتلين ومدّهم بالعون والمدد بالمال والرجال، وما صدر من بيانات وتوصيات من المراجعية الدينية العليا في النجف الأشرف، مؤيدة لزحفهم المبارك، وبما تبرّع به المواطنون من شحنات التموين الغذائية المتواصلة، وتلبية احتياجات المقاتلين كافة في ساحات المعارك.

وقد درس الباحثون الأكارم في هذا المجلّد موضوعات لها صلات وثيقة بالمرجعيّات الدينية العليا في النجف الأشرف، ومواقف علماء الدين الأجلاء من القضايا الأساسيّة للمسلمين عمومًا، وأتباع آل البيت الطاهرين منذ بدء القرن العشرين وخلال أحداث العراق المصيريّة.

ونستطيع استجلاء ذلك من استعراض عناوين فصول هذا المجلّد فقد جاء عنوان الفصل الأول: أثر المرجعية الدينية العليا في الدفاع عن العراق خلال عهدي الغزو والإحتلال البريطاني ١٩١٤.

ووُسِم الفصل الثاني بعنوان: المرجعيّة الدينيّة العليا وموقفها من أبرز التطورات السياسيّة (الوطنية والعربية)١٩٢١ - ٢٠٠٣

أمّا الفصل الثالث فقد درس مرجعيّة سماحة اية الله العظمى السيد علي الحسينيّ السيستانيّ وأثرها في حسم القضايا السياسيّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م.

وبحث الفصل الرابع في فتوى الدفاع الكفائي وتأسيس ألوية المقاتلين المتطوعين مقدمتها، أسبابها، وظروفها.

وهذه الدراسات الجادة سلّطت الضوء على قضايا حيويّة أبرزها القضيّة الأساسيّة التي عالجها المجلّد الثالث من موسوعة فتوى الدفاع المقدّسة وهي فتوى سماحة المرجع الأعلى السيد علي الحسينيّ السيستانيّ (دام ظلّه الوارف) التي قصمت ظهر المشاريع الظلاميّة الداعشيّة التي أرادت تدمير العراق وطمس معالم الدين الإسلاميّ الحنيف، وإشاعة الفكر المتطرف الذي لايقوم على أساس من ثوابت الدين ولايستند إلى النصوص القرآنيّة أو السنّة النبويّة الشريفة أوأقوال الأئمة المعصومين عليهم السلام بل بنت تلك المنظمات المتطرّفة سياستها ومعتقداتها على آراء متطرفين لايفقهون من الدين شيئًا بل يعتنقون أعرافًا وعادات جاهليّة ومبادئ محرّفة ومشوّهة من الدين.

وفي ضوء ذلك اتّجه مؤلّفا الفصلين الثالث والرابع إلى دراسة الفتوى كونها حدثًا تاريخيًا غيّر مجرى التاريخ، وأحدث انقلابًا في الواقع المأساوي الذي سبق الفتوى الأمر الذي يفتح الأبواب على مصاريعها للحديث عن شخصية مفتي الفتوى، العلم الأعلم والمرجع الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظلّه الوارف) بكلّ ما عرف عنه من زهد، وورع، وتقوى، وعلم واسع، وتأليف غزير، والأعظم من ذلك سداد في الرأي، وحنكة في التفكير، وقدرة على قراءة مجريات الحياة، واتخاذ المواقف الصائبة في معاجة مشكلاتها، وهذه القدرة التي مازت شخصيّة سماحة المرجع الأعلى السيد السيستانيّ (دام ظلّه الوارف) هي توفيق ربّانيّ،وهبة إلهيّة من الله تعالى أهّلته لتحليل المواقف، ودراسة ملابساتها، ومن ثَمّ الإتكال على الله تعالى والعزم على حسم المواقف بما يخدم الدين الحنيف، ويعزّز مكانته في النفوس، ويفوّت الفرص على أعداء الدين والأمة من دول استعماريّة ومنظمات إرهابية، ويفشل مخططاتهم الهادفة إلى تمزيق البلد،وإشاعة القوانين التي لاتنسجم والقيم والمبادئ الإسلاميّة، فكان سماحة السيد السيستاني دام ظلّه الوارف صمّام الأمان للدين والوطن كما عرف عنه ذلك عند جميع فئات الشعب وطوائفه فقد دعا سماحته إلى تثبيت الأسس الرصينة للحكم بتأكيده ضرورة صياغة الدستور الصياغة التي تنسجم مع الدين والمبادئ التشريعية السامية بأيدٍ وعقول عراقية، وتبنّيه الدعوة للحفاظ على المؤسسات الرسميّة، وعدم المساس بممتلكاتها، وحماية حقوق الإنسان في المعتقد والتفكير والملكيات والحريّات المنضبطة بموجب القوانين.

وجاءت فتوى الدفاع المقدسة لتكون علامة مميزة وفارقة ومحطة مصيريّة، في رحلة التفكير العلميّ السديد، والتصرّف الحكيم،والتوجّه السليم،في حياة السيد العالم المرجع الأعلى السيد السيستاني (دام ظلّه الوارف) وفي تاريخ العراق الحديث، فقد كانت نتائجها هي الدليل الذي لا يقبل الشك على أنّ هذه الفتوى كانت بإرادة ربانيّة،وفيوضات من بركات نبيّنا محمد صلّى الله عليه وآله،وأئمتنا المعصومين عليهم السلام لتثبيت دعائم الدين القويم،وحماية مقدّساتنا،ومراقد أئمتنا المعصومين عليهم السلام من شرور الشراذم الداعشية، وشرور من يقف وراءهم من دول الإستعمار والهيمنة على مقدّرات الشعوب وثرواته الوطنيّة.

ولاشك في أنّ هذا المجلّد الذي يحمل هذه الخصوصيّة في دراسة أهم حدث تاريخيّ خلّده التاريخ بأحرف من نور، قد حظي باهتمام العتبة العباسيّة المقدّسة ورعايتها وقد تجلّى ذلك بمتابعة سماحة المتولي الشرعي للعتبة العباسية المقدّسة السيد أحمد الصافي (دام عزه) مراحل التأليف في الموسوعة وإنجاز مجلّداتها، وتلبية احتياجات تأليفها.

كما حظيت الموسوعة بمجلداتها كافة بالحرص الشديد من لدن سماحة السيد ليث الموسوي (دام توفيقه) رئيس قسم الشؤون الفكريّة والثقافيّة في العتبة العباسيّة المقدسة على ضرورة الإرتقاء بها إلى أرقى مستويات الجودة من خلال تتبع مجريات التأليف والإنجاز؛ فقد كان عونًا لنا في مسيرتنا يذلل الصعاب، ويزيل العوائق التي تعترض تلك المسيرة فلا يسعنا إلا أن نقدّم شكرنا وامتناننا لسماحتيهما.

كما نشكر أعضاء اللجنة المشرفة على تأليف هذه الموسوعة وهم الأستاذ الدكتور رياض طارق كاظم العميدي رئيس مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، والدكتور اسماعيل طه الجابري، والدكتور علي خضير حجي، والسيد أحمد صادق، والسيد رضوان السلامي، والشيخ بدرالعلي، والأستاذ صلاح السرّاج لما بذلوه من جهود كبيرة في الإعداد والمتابعة والمراجعة والتنسيق.

كما نشكر الأساتذة الباحثين الذين كتبوا فصول هذا المجلد وهم:

الأستاذ المساعد الدكتور شاكر حسين دمدوم الشطري/ جامعة ذي قار/ كلية الآداب.

والأستاذ الدكتور مقدام عبد الحسن الفياض جامعة الكوفة.

والأستاذ المساعد الدكتور ناظم رشم معتوق جامعة البصرة كلية الآداب.

والأستاذ المساعد الدكتور صلاح محمد حسن شمسة/ جامعة الكوفة، كلية التربية الأساسية.

لما لمسناه منهم من تعاون في مراجعة خطط البحث واستعداد لبذل كلّ جهد لإنجاز الفصول في المواعيد التي اتفقنا عليها، ولما قدّموه من آراء سديدة ومنهجيّة صحيحة.

كما أشكر الأستاذ الدكتور داود سلمان خلف الزبيدي الخبير العلمي الذي قوّم المجلدين الثاني والثالث وأبدى ملاحظاته القيمة عليهما لتعاونه مع اللجنة في إنجاز التقويم بموضوعية وعلميّة.

وفي الختام نعاهد الله تعالى والامانة العامة للعتبة العباسية المقدّسة والقرّاء والباحثين على تقديم الموسوعات التي تضع لبنات في بناء المعرفة والعلم، والبحث المنهجيّ الجاد، لتسهيل مهمات أساتذة الجامعات وطلبتها والمهتمين بالبحث العلمي وطلبة الدراسات العليا وذلك بتقديم المعلومات الجديدة الموثّقة،والأفكارالمنظمّة والنيّرة،والمناهج الحديثة في البحث والتأليف، آملين أن تكون موسوعتنا هذه موسوعة فتوى الدفاع المقدّسة بمجلداتها كافة حصيلة علميّة تنفع البحث والباحثين، وداعين الله تعالى أن يوفقنا إلى تقديم المزيد من الموسوعات العلميّة والمعرفيّة ومن الله التوفيق.

أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي
رئيس قسم الموسوعات والمعجمات في
مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات
العتبة العباسية المقدسة

التمهيد



ينهض المؤرخون ودارسو التاريخ بمسؤولية كبيرة في تدوين الاحداث التاريخية التي يجب ان تتم بتجرد وحيادية، وبعيداً عن العصبية، مع الامانة العلمية في النقل، وهذه لا شك بعض من صفات المؤرخ المنصف التي وضعها فلاسفة التاريخ ومنظرو منهج البحث التاريخي، وعملوا على ترسيخها لدى الدارسين في هذا الحقل الإنساني المهم.

ان استعراض مدونات المؤرخين المسلمين على مر عصورهم، يظهر وفي مفاصل عدة، ان هناك الكثير من الحقائق قد طمست، واخرى شوهت، وثالثة حُرفت، لأغراض متعددة يقف من بين ابرزها: التزلف للحكام من قبل وعاظ السلاطين الذين دونوا التاريخ ومفاصله المهمة بتوجيه من الحاكم وحسب رغبته، وبما يمليه عليهم في احيان كثيرة.

ان ما تقدم كان سبباً رئيساً لما يشاع اليوم عموماً من ان التاريخ كله مزور وان فيه هضماً للحقائق كثيراً، برر الأصوات التي تعالت لالغاء دراسته وتدريسه، بوصفه عامل تفريق للمجتمع وهدم لكيانه، كل ذلك يسبب عدم التجرد والانحياز بدوافع مادية او عقدية.

لذا فاننا نرى ان تدوين الحدث التاريخي في زمن وقوعه بعد ان يأخذ شكله النهائي أمر غاية في الاهمية، لأنه الحافظ للحقوق، والماسك بتلابيب الحقيقة قبل تزييفها او حرفها لاغراض عدة.

ان الاستجابة السريعة والواسعة لفتوى الدفاع الكفائي التي اصدرها المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني يوم ١٣ حزيران ٢٠١٤، لصد العدوان الارهابي الذي قامت به العصابات التكفيرية المسمّاة (داعش) واحتلالها لثلاث محافظات عراقية، فضلاً عن وصولها الى حدود مدينة بغداد، وتهديدها العاصمة والمدن المحيطة بها، مكوناً حلقة تاريخية مهمة من تاريخ العراق المعاصر، استوجب الحفاظ عليها وتدوينها بأيدٍ امينة تحفظ للفتوى وراعيها مكانتها المهمة في الفعل التاريخي،

وتراعي حرمة الدماء التي سالت على الارض العراقية، ومثلت علامة فارقة للتوحيد والتكاتف في زمن الفرقة والتمزق الطائفي الذي شهده العراق في سنين مضت.

من هنا جاءت فكرة تدوين موسوعة باسم (موسوعة فتوى الدفاع الكفائي) لتمثل طريقة جديدة في تدوين الحدث التاريخي بكل دقة وامانة، وبمنهج بحث علمي يعتمد المصادر الوثائقية والمراجع من مظانّها الاصلية.

يتألف المجلد الذي بين ايدينا من اربعة فصول، جاء الاول منها تحت عنوان (اثر المرجعية الدينية العليا في الدفاع عن العراق خلال مدة الغزو والاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢٠)، اذ تناول فيه الباحث مواقف المرجعية ودورها في العديد من المفاصل التاريخية المهمة، كان في مقدمتها الموقف من الاحتلال البريطاني للبصرة، والذي جسدته فتوى المرجع السيد محمد كاظم اليزدي، والتي شدد فيها على ضرورة ان تنهض العشائر العربية للدفاع عن بيضة الاسلام، وتقاوم المحتل الاجنبي.

ولم يضعف دور المرجعية بعد ان تمكنت قوات الاحتلال البريطاني من احتلال بغداد عام ١٩١٧، بل راحت تدعو الى ضرورة ان يحكم العراقيون انفسهم بانفسهم تحت رئاسة ملك عربي من السلالة الهاشمية، وهذا ما حصل خلال الاستفتاء على شكل الحكم الذي كانت فيه المرجعية قائدة وموجهة.

ويختم الباحث هذا الفصل بدور المرجعية في ثورة ١٩٢٠ الذي تمثل في فتوى المرجع الميرزا محمد تقي الشيرازي، والتي كان لها اثرٌ فاعلٌ في التصدي للعدوان البريطاني على مدن الفرات الاوسط، فكانت ثورة العشرين التحررية التي ارست اسس بناء الدولة العراقية وقيام الحكم الملكي.

وركز الفصل الثاني الموسوم (المرجعية الدينية العليا وموقفها من أبرز التطورات السياسية الوطنية والعربية) على الدورالمستمر للمرجعية في الكثير من الاحداث الوطنية والعربية، تمثل ذلك في تشكيل الحكم الوطني في العراق، وتتويج الملك فيصل بن الحسين عام ١٩٢١، والموقف من المعاهدة العراقية-البريطانية عام ١٩٢٢، ومن ثم انتخابات المجلس التأسيسي العراقي، متصدية بعد ذلك لمحاولات سلب مدينة الموصل، مشددة على عروبتها، وعلى انها جزءٌ من الوطن الأم العراق.

وحينما حدثت الاضطرابات في الفرات الاوسط عام ١٩٣٥، تدخلت المرجعية في الامر مهدئة الاوضاع ومشددة على الحكومة بضرورة احترام ارادة الشعب، فصدر باشراف المرجعية ما عرف تاريخياً (ميثاق الشعب).

ولم تغادر المرجعية موقفها المتصدي لكل الاحداث المحلية، حيث ظهر جلياً في موقفها من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وما تلاها من احداث، ولا سيما مواجهتها للمَدّ الشيوعي بين عامي ١٩٥٨- ١٩٦٣،

ومن ثم المَدّ البعثي بين الاعوام ١٩٦٣- ١٩٦٨.

وانطلاقاً من دورها الاسلامي بوصفها ممثلة لجميع المسلمين وراعية لهم، فقد كانت لها مواقف ازاء العديد من الاحداث العربية، منها قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، والحرب العربية- الاسرائيلية عام ١٩٤٨، ودعمها للمقاومة الفلسطينية، فضلاً عن وقوفها الى جانب الشعب العربي في مصر إبان العدوان الثلاثي عليه عام ١٩٥٦، ناهيك عن اهتمامها بقضايا الشعب المسلم في المغرب العربي ووقوفها الى جانبه في نضاله ضد الاستعمار في كل من ليبيا والمغرب وتونس والجزائر.

واختص الفصل الثالث بمرجعية السيد علي الحسيني السيستاني واثرها في حسم القضايا السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مستعرضاً في البدء سيرة حياة المرجع ودراساتة الحوزوية، مركزاً الباحث على اثره الفاعل في العديد من المفاصل السياسية المهمة بعد عام ٢٠٠٣، لا سيما موضوعات الانتخابات وكتابة الدستور وتشكيل الحكومات المتعاقبة.

ويختتم هذا المجلد الثالث بالفصل الرابع الموسوم (فتوى الدفاع الكفائي وتأسيس ألوية المقاتلين المتطوعين- مقدماتها، واسبابها، وظروفها) اذ يسلط الباحث الضوء على الفتوى وماهيتها، والظروف التي يفتي فيها المرجع، مركزاً في دراسته على فتوى الدفاع الكفائي بقراءة تحليلية للفتوى وللظروف التي دعت لاصدارها، خاتماً بحثه بخطب الجمعة التي اعلنت فيها الفتوى التي كانت اساساً لتشكيل فرق المقاتلين المتطوعين، فضلاً عن الخطب التي نقلت توصيات المرجع للمقاتلين بضرورة التحلي بالشجاعة والروح القتالية العالية والحفاظ على المدنيين وممتلكاتهم.

ان هذا الجهد ما كان له ان يظهر للوجود لولا الدعم اللامحدود من قبل المتولي الشرعي للعتبة العباسية المقدسة سماحة العلامة السيد احمد الصافي (دام عزه) وقسم الشؤون الفكرية في العتبة العباسية المقدسة ورئيسه، واللجنة العليا للموسوعة، فضلا عن جهود الاساتذة الباحثين الذين واصلوا الليل بالنهار ليخرج هذا الجهد المبارك، ليحفظ تاريخ مرحلة مهمة من تاريخ العراق المعاصر، فلهم جميعاً الشكر الجزيل والثناء الجميل ونسأل الله تعالى للجميع التوفيق والقبول.

أ. م. د إسماعيل طه الجابري

رئيس قسم الدراسات التاريخية في بيت الحكمة

الفصل الاول

أثر المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق خلال مدة الاحتلال البريطاني ١٩١٤- ١٩٢٠م

الأستاذ المساعد الدكتور
شاكر حسين دمدوم الشطري

ايها الاخوة والاخوات.. اننا اليوم نستذكر بمزيد من الخشوع والاجلال شهداءنا الابرار الذين روّوا أرض الوطن بفيض دمائهم الزكية، فكانوا نماذج عظيمة للتضحية والفداء، ونستذكر معهم عوائلهم الكريمة، آباءهم وامهاتهم وزوجاتهم واولادهم واخوتهم واخواتهم، اولئك الاعزّة الذين فجعوا بأحبتهم فغدوا يقابلون ألم الفراق بمزيد من الصبر والتحمل، ونستذكر بعزة وشموخ اعزاءنا الجرحى ولا سيما من اصيبوا بالإعاقة الدائمة وهم الشهداء الاحياء الذين شاء الله تعالى ان يبقوا بيننا شهوداً على بطولة شعب واجه اشرار العالم فانتصر عليهم بتضحيات ابنائه.

المرجعية الدينية العليا

المقدمة

تتناول هذه الدراسة (أثر المرجعية الدينية العليا في الدفاع عن العراق خلال عهدي الغزو والاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢٠)، وهي من الدراسات الحيوية والمهمة التي تعالج مرحلة حرجة من تأريخ العراق المعاصر، فمن خلال قراءتنا للتاريخ السياسي للعراق، لا نجد أيّ شائبة في أنْ المؤسسة الدينية الشيعية وعلى رأسها المرجعية الدينية، هي الأساس في تحريك السواكن داخل المناخ السياسي والاجتماعي، بالشكل الذي يحقق الاعتدال والإصلاح في المجتمع، وهذا ما نجده من خلال تتبعنا للدور المتميز للمرجعية الدينية العليا منذ نهايات الحكم العثماني، وبدايات الاحتلال البريطاني، وصولاً إلى دورها في رسم أحداث ثورة العشرين الكبرى كحلقة أولى تتبعها حلقات أُخر، وإلى يومنا هذا. إذ إنَّ الوعي السياسي في العراق أخذ يتجسد عبر مواقف سياسية جريئة تتواتر على رؤية واضحة للموقف، وأصبحت محاربة الاستبداد مبدأ متكاملاً لدى علماء الدين في الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وكربلاء المقدسة، الأمر الذي دفعهم للتعاون مع العثمانيين كونهم مسلمين.

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية، تناول المبحث الأول دور المرجعية الدينية العليا للتعبئة الشعبية ضد الغزو البريطاني للعراق ١٩١٤-١٩١٨، تطرقنا فيه إلى بدايات التعبئة الشعبية للمرجعية الدينية، تلك البدايات التي لم تأتِ من فراغ بل نتيجةً لمواقف المرجعية الدينية العليا وخاصةً المواقف السياسية، التي كانت بداياتها متمثلة بنمو الحركة الإسلامية في المدن الشيعية المقدسة. وكيف إن هذه المدن شكلت الاتجاه الفكري السياسي والرئيس فيها خلال المدة الممتدة بين أوائل القرن العشرين وحتى الغزو البريطاني للعراق عام ١٩١٤، إذ تمثل ذلك النمو بعدد من المظاهر السياسية والفكرية للتيارات التي تولّدت عنها، وكانت النجف وكربلاء على الرغم من أهمية المدن الشيعية الأُخر قد شكلتا المركز القيادي الأساسي للحركة الإسلامية ومظاهرها الجهادية والفكرية وتياراتها. وتطرقنا في هذا المبحث إلى الدور القيادي

للمرجعية الدينية أثر الغزو البريطاني للعراق، وهذا ما تجسد من خلال تتبعنا للدور المتميز والقيادي لهذه المؤسسة منذ نهايات الحكم العثماني، وبدايات الاحتلال البريطاني. وتضمن هذا المبحث أيضاً مشاركة الزعماء الدينيين في ساحة الجهاد ضد البريطانيين، فضلاً عن مواصلة المرجعية الدينية تصديها للقوات البريطانية حتى عام ١٩١٨. بينما عالج المبحث الثاني موقف المرجعية الدينية العليا من عملية الاستفتاء ١٩١٨-١٩١٩. وتضمن هذا المبحث موقف المرجعية الدينية من السياسة البريطانية في العراق، وزيارة ويلسون إلى النجف، ولقاء المرجعية الدينية، بالإضافة إلى موقف المرجعية الدينية العليا وقضية الاستفتاء، سواء فيما يتعلق بفتاوي المرجعية بشأن الاستفتاء، كالاستفتاء الذي جرى في مدينتي كربلاء والكاظمية، فضلاً عن نشاط المرجعية الدينية العليا بعد وفاة السيد اليزدي. فيما اختص المبحث الثالث والأخير عن الدور القيادي للمرجعية الدينية العليا في الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠، وأنّ الثورة عادةً هي تعبير صادق عن إرادة الجماهير في الحرية والانعتاق ، وان لكل ثورة روافد فكرية تغذيها، ليقوى بها عودها، وتتصلب بها إرادتها ومقاومتها. فالذي يقلّب صفحات التاريخ، يجدها مشرقة، وكلمات من نور تتوهج منها آيات الكفاح المسلح، والانتفاضة الرافضة لكل ألوان الظلم والقهر والاستبداد، أياً كان مصدره، وأنّى كانت قوته.

تضمن هذا المبحث نشاط المرجعية الدينية في التمهيد للثورة، وكذلك موقف المرجعية الدينية من تداعيات فرض الانتداب على العراق، والمرجعية الدينية والفتوى الدفاعية، وكان للمرجعية الدينية دور كبير في إعلان الثورة.

إن الخوض في غمار هذا الموضوع تطلب، قبل كل شيء، متابعة مجموعة مهمة من الوثائق المنشورة وغير المنشورة، منها الوثائق العراقية غير المنشورة الموزعة في أماكن متفرقة من العراق، منها سجلات وزارة الخارجية، وملفات وزارة الداخلية ووثائق البلاط الملكي في المركز الوطني لحفظ الوثائق ببغداد، التي أمدتنا بمعلومات أساسية عن تلك المرحلة، واستكملت أبعادها مجموعة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية المتوفرة في المكتبة المركزية بجامعة بغداد، وهي بصورة تقارير في غاية الأهمية، تلقي الضوء على دور المرجعية الدينية العليا، وفي السياق نفسه نشير إلى وثائق الثورة العراقية الكبرى، التي تتحدث عن الجوانب البطولية المُشَرّفة لمراجع الدين في مواجهة الاحتلال البريطاني للعراق. فضلاً عن الوثائق العشائرية المتفرقة، وهي من ضمن الوثائق المحفوظة في مكتبة مركز ذي قار للدراسات التأريخية والآثارية في جامعة ذي قار، التي اطلعنا عليها، والمحفوظة نسخاً منها لدينا، وهي أصلاً محفوظة عند شيوخ العشائر.

وتسنى للباحث أنْ يستخدم على نطاق واسع عدداً من المذكرات الشخصية المخطوطة ذات العلاقة

المباشرة بعدد من موضوعات دراسته، منها مذكرات حسين الشعرباف المعنونة «الشطرة في الاحتلالين» التي تناولت جوانب مهمة من دراستنا، فضلاً عن انتماء صاحبها إلى أسرة بغدادية معروفة استوطنت الشطرة، وأدت دوراً جهادياً استجابةً لتعليمات وفتاوي المرجعية الدينية.

وللرسائل والأطاريح الجامعية غير المنشورة موقعها الواضح بين مصادر دراستنا، وتأتي في المقدمة منها ما كرس لدراسة موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩١٤-١٩٢٤للباحثة إخلاص لفته حريز الكعبي. ورسالة محمد تقي الشيرازي الحائري ودوره السياسي في مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق للباحث علاء عباس نعمة.

ولاستكمال أبعاد الموضوع نفسه، وتفادي بعض الثغرات استفاد الباحث من روايات شخصية لبعض رجال العشائر أجراها الباحث في حينها مع أشخاص ألموا بتلك الأحداث التأريخية، ممن عاصروا أو تابعوا أحداث تلك المرحلة، وهذا يضفي بعداً خاصاً على معالجة الحدث وتأطيره بعد أنْ أغفلت المصادر ذكره.

أمّا المصادر العربية فكان من أهمها مؤلفات عبد الرزاق الحسني(الثورة العراقية الكبرى) و(العراق في دوري الاحتلال والانتداب الجزء الأول) (تاريخ العراق السياسي الحديث الجزء الأول) وغيرها لما تتميز به من رصانة وحيادية في ذكر الأحداث، كما تم الاعتماد على كتاب فريق المزهر آل فرعون (الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠م ونتائجها) الذي ذكر العديد من الأحداث التاريخية التي تناولت تلك الحقبة. كما تمت الاستعانة بكتاب عبد الرزاق آل وهاب (كربلاء في التاريخ). كذلك كتاب (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، القسم الأول من الجزء الخامس) للدكتور علي الوردي، فضلاً عن كتاب سليم الحسني.

واعتمدت دراستنا على عدد من المصادر المعربة والأجنبية، ومنها كتاب فصول من تاريخ العراق القريب للمس بيل، كذلك كتاب آرنولد ويلسون بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، وكتاب غسان العطية العراق نشأة الدولة وغيرها. فضلاً عن البحوث المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة.

إن هذا الاستعراض المقتضب لنماذج من المصادر الخاصة والعامة لهذه الدراسة تظهر، دون ريب أو مبالغة، مدى الجهد الذي كان على الباحث أن يبذله لجمع مادته وغربلتها على أساس المقارنة والمنطق، بعيداً عن العاطفة التي تسربت سلباً او إيجاباً، وفي سياق عام لا خاص، إلى أجزاء غير مصدر ورواية تخص غير جانب من جوانب هذه الدراسة التي يتمنى الباحث أن تحظى باهتمام ذوي الشأن ورضاهم، ببركة سيدي ومولاي أبي الفضل العباس عليه السلام، ومن الله عز وجل التوفيق.

المبحث الأول

دور المرجعية الدينية للتعبئة الشعبية ضد الغزو البريطاني للعراق ١٩١٤- ١٩١٨

أولاً: بدايات التعبئة الشعبية للمرجعية الدينية

من خلال قراءتنا لتاريخ العراق الحديث والمعاصر بل وحتى التاريخ السياسي لا نجد أي شائبة في أنَّ المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف هي الأساس في تحريك السواكن داخل المناخ السياسي بالشكل الذي يحقق الاعتدال والإصلاح في المجتمع، وهذا ما سنرسمه من خلال هذا البحث للدور المتميز لهذه المؤسسة من نهايات الحكم العثماني وبدايات الاحتلال الأجنبي وصولاً إلى دورها في رسم أحداث ثورة العشرين.

إن البدايات الأولى في الوعي السياسي لهذه المؤسسة ظهر في نهاية القرن التاسع عشر، إذ كان هناك سبب أساسي لهذا النمو متمثلا بالفتوى التي أصدرها السيد محمد حسن الشيرازي في مدينة سامراء لتحريم امتياز التبغ في إيران عام ١٨٩١، التي جاءت لتمثل تياراً عكسياً ضد النفوذ الأجنبي في إيران، إذ مثل هذا التصدي الدور الأساس في التخلص من الأزمة وتحقيق النصر ضد مطامح البريطانيين[١].

أما الدور الذي خاضته المرجعية الدينية من خلال رجالاتها خاصة في بداية القرن العشرين، وقبيل الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥ – ١٩١١)، التي أدت إلى انقسام الرأي العام الشيعي تبعاً لمرجعية المقلدين إلى فريقين سمي أحدهما (المشروطة) والتي تؤيد المبادئ الدستورية، أما الفريق الثاني فهو (المستبدة) وهم من رفضوا الدستور جملةً وتفصيلا[٢].

إن الوعي السياسي الجديد في العراق أخذ يتجسد عبر مواقف سياسية جريئة تتواتر على رؤية واضحة للموقف المتخذ، وأصبحت محاربة الاستبداد مبدأً متكاملاً لدى علماء الدين في الحوزة العلمية في النجف، الأمر الذي دفعهم للتعاون مع حزب الاتحاد والترقي ضد استبداد السلطان عبد الحميد الثاني، واستمر التعاون بينهم لمدة ثلاث سنوات، ثم انهارت وانتهت مع بروز سياسة التتريك

---

(١) حازم صاغية، صراع السلام والبترول في إيران، ط١، بيروت،، ١٩٧٨، ص ٨٥-٨٦.

(٢) علاء عبد الحسين الرهيمي، حقائق عن المواقف في العراق من الثورة الدستورية الايرانية (١٩٠٥ – ١٩١١)، جامعة الكوفة، السدير (مجلة)، السنة ١، العدد ١، ص ٢ – ١٦.

(الطورانية) التي شرع الاتحاديون بانتهاجها[1].

كما إن موقف الحوزة العلمية لم يكن مقتصراً على تحريك الأحداث السياسية العراقية الداخلية أبان تلك المدة بل تعدى إلى المساندة الإقليمية في الأحداث التي تتعرض لها المنطقة بأسرها. ففي تشرين الثاني من العام ١٩١١ اجتاحت القوات الروسية شمال إيران إثر الخلاف المائي الحاصل بينهما، وقيام القوات البريطانية باحتلال جنوب إيران حين بررت تلك الدولتان أن الهجوم على إيران جاء استناداً على اتفاقية عام[2]١٩٠٧، فدعا علماء الشيعة إلى الدفاع عن الأرض ضد هذا العدوان، ومنهم آية الله السيد محمد كاظم اليزدي من النجف، الذي أصدر فتوى الجهاد[3]، وعَمَدَت القوات الروسية إلى قتل علماء الدين في تبريز، وإشاعة الرعب في صفوف الناس[4]، وعلى أثر ذلك أعلن علماء الدين في العراق وخاصةً في النجف الأشرف الجهاد ضد القوات الروسية الغازية ومنهم الاخوند الخراساني الذي أوعز بنصب الخيام خارج مدينة النجف لتعبئة الجماهير استعداداً لمواصلة الجهاد ضد الغزاة. وقد لبّى الشيعة نداء المجتهدين، واستعدوا للجهاد. وقد انتشر بين الشيعة أن واحداً من عظماء رجال الدين، وهو آية الله الشيخ محمد كاظم خراساني، سيقود المجاهدين في إيران بمساهمة زعماء القبائل الذين قاموا بتسليح المجاهدين. وقد اتُّخذت كل الإجراءات اللازمة، لكن الوفاة المفاجئة لآية الله الخراساني ليلة الانطلاق للجهاد أضعف الروح المعنويّة، وأُلغيَت الحَملة[5].

وعندما قصفت القوات الروسية مرقد الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام اجتمع علماء الدين في مدينة الكاظمية، وهم السيد مهدي الحيدري، والشيخ مهدي الخالصي، والسيد إسماعيل الصدر، والسيد عبد الله المازندراني، والشيخ فتح الله الاصفهاني، والشيخ محمد حسين النائيني، والسيد علي الداماد، والسيد مصطفى الكاشاني، والسيد محمد تقي الشيرازي، المقيم في سامراء[6].

وكان السيد محمد سعيد الحبوبي أول مرجع في العراق يصدر فتوى بإدانة الغزو الإيطالي لليبيا، ودعا الناس إلى التظاهرات، وتضامن معه بعض العلماء وحدثت مظاهرات في مختلف مدن العراق

(١) ماجد الغرباوي، الشيخ محمد حسين النائيني منظر الحركة الدستورية، ط١، قم، ١٩٩٩، ص٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٧؛ هبة الدين الحسيني الشهرستاني، معركة الشعيبة. اسرار الخيبة في فتح الشعيبة (١٩١٤-١٩١٥)، دراسة وتحقيق علاء حسين الرهيمي واسماعيل الجابري، ط٢، بغداد، ٢٠١٥، ص٤٤.

(٣) كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي. سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية، ط١، قم، ٢٠٠٦، ص٨.

(٤) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٤، بغداد، ١٩٧٦، ص ٥٧ - ٥٩.

(٥) اسحاق نقاش، شيعة العراق، ط١، قم، ١٩٩٨، ص٦٠.

(٦) ماجد الغرباوي، المصدر السابق، ص ٦٥.

احتجاجاً على احتلال القوات الإيطالية لمدينة طرابلس. وكان يقول لطلبة العلم في معاهد النجف: «من لا وطن له لا دين له). ولقد جعل الاجتهاد والجهاد مدرسة الحياة.

ثانياً: الدور القيادي للمرجعية الدينية أثر الغزو البريطاني للعراق

عندما بدأت البوادر الاستعمارية البريطانية تظهر للعيان باحتلال العراق تبعا لتنوع المصالح السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في العراق، وتنفيذاً لهذا المخطط، عملت بريطانيا على تسيير حملة عسكرية من البحرين نزلت في الفاو يوم ٦ تشرين الثاني ١٩١٤. فما كان للسلطات العثمانية إلا العمل لتعبئة الجهود لمقاومة الغزو البريطاني، اذ اصدر شيخ الإسلام (خيري أفندي) من اسطنبول فتوى الجهاد ضد الغزاة في يوم ٧ تشرين الثاني ١٩١٤، وكررها في ١١ تشرين الثاني، ونشرت في بيان مؤشر من ثلاثين عالماً في ٢٣ تشرين الثاني، إلا أن هذه الفتوى لم تلق تجاوباً من المسلمين، وكان أثرها ضعيفاً إلى حد كبير[٧].

وعملت على تحريض رجال الدين في النجف وكربلاء وباقي الأماكن المقدسة بالانضمام إلى الحركة الجهادية، وصورت الحرب بأنها حرب جهادية ضد الكفار[٨].

إن هذه المواقف للحوزة العلمية وخاصةً المواقف السياسية لم تأتِ من فراغ، بل كانت بداياتها متمثلة بنمو الحركة الإسلامية في المدن الشيعية المقدسة، وكيف أنَّ هذه المدن شكلت الاتجاه الفكري السياسي والرئيس في تلك المدن خلال المدة الممتدة بين أوائل القرن العشرين وحتى الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤، اذ تمثل ذلك النمو بعدد من المظاهر السياسية والفكرية للتيارات التي تولدت عنها. وكانت النجف وكربلاء وعلى الرغم من أهمية المدن الشيعية الأُخر قد شكلتا المركز القيادي الأساس للحركة الإسلامية ومظاهرها الفكرية وتياراتها، إذ أضحت تلك المدن مراكز أساسية لتجمع وانطلاق المجاهدين منها إلى جبهة الحرب في البصرة[٩].

وما ان اشتعل لهيب الحرب العالمية الأولى بين كتلتي دول الوسط والحلفاء حتى وضعت بريطانيا خططها الخاصة باحتلال العراق موضع التنفيذ، لاسيما بعد دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب

---

(٧) احمد باقر علوان الشريفي، كربلاء بين الحربين العالميتين (١٩١٨ – ١٩٣٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٣٣.

(٨) المصدر نفسه.

(٩)عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق (١٩٠٠– ١٩٢٤)، ط١، بيروت، ١٩٨٥، ص٣.

المانيا في ٥ تشرين الثاني [١]١٩١٤. فعندما أعلنت بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية بعد استكمال إجراءاتها في ترتيب مقدمات غزوها لمنطقة الخليج العربي من خلال عقد اتفاقيات عدة[٢] مع الشيخ مبارك والشيخ خزعل وعبد العزيز بن سعود، كانت المشكلة التي واجهتها بريطانيا هي موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من احتلال العراق، إذ كانت بريطانيا تدرك أن علماء الشيعة في العراق لا يمكن أن يقبلوا الاحتلال البريطاني من خلال المواقف التي تبناها علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف إزاء الاحتلال الاستعماري للأقاليم الإسلامية، وتصديهم لأية محاولة استعمارية تستهدف كيان المسلمين السياسي[٣]. وهذا ما عَبَّر عنه السفير البريطاني في اسطنبول في رسالته المؤرخة في ٢٥ أيلول ١٩١٤ إلى وزير الخارجية البريطاني ونصها: «إن على نائب القنصل البريطاني في المدن المقدسة أن يؤثر على المجتهدين بشكل كيس يجلبهم إلى جانبنا»[٤]، لكن هذا المسعى لم يؤثر في موقف الحوزة العلمية شيئاً، فقد أسرع علماؤها إلى إعلان الجهاد عندما تعرض العراق لهجوم القوات البريطانية.

بعث القادة العثمانيون بعد احتلال الفاو برقيات إلى كبار رجال الدين في كربلاء والنجف والكاظمية يطلبون فيها مساندتهم في محاربة القوات البريطانية، ان استعانة العثمانيين برجال الدين في المدن العراقية المقدسة؛ كانت للاستفادة من نفوذهم الديني لتعبئة العشائر ضمن مجهودهم الحربي[٥].

وإذ نقرأ تلك الأحداث فإنّنا نجد وعياً إسلامياً وحدويّاً متقدّماً في مواجهة البريطانيين، وذلك بالانضمام إلى الجيش التركي الذي كان يمثّل الدولة العثمانية الإسلامية، في الوقت الذي كان علماء الشيعة في النجف وفي غيرها يعانون من ضغط الأتراك على المستوى السياسي والمذهبي، ممّا قد يترك تأثيراً على مستوى التحرّك في الأوساط التي تفكّر في الدائرة الإسلامية بالطريقة المذهبية، التي يُفضّل فيها بعضهم الخضوع للحاكم الكافر على الخضوع للحاكم المسلم، إذا كان من مذهب آخر، انطلاقاً من العقدة المذهبية أو في الممارسات الظالمة في تصرّفه تجاه أهل مذهبه[٦].

(١) حسين الشعرباف، الشطرة في الاحتلالين، مذكرات الحاج حسين الشعرباف كتبها علي صائب الشعرباف (مخطوطة) محفوظة لدى الباحث، ص٤٥-٤٦.

(٢) للمزيد من التفصيلات حول عقد هذه الاتفاقيات ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج٣، بيروت، ١٩٦٨.

(٣) سليم الحسني، دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ١٩٠٠-١٩٢٠، ط١، بيروت، ١٩٩٥، ص٨٠-٨١.

(٤) غسان العطية، العراق نشأة الدولة (١٩٠٨- ١٩٢١)، ترجمة: عطا عبد الوهاب، لندن، ١٩٨٨، ص١١٦.

(٥) «ديوان السيد محمد سعيد الحبوبي»، تحقيق عبدالغفار البدري، بغداد، ١٩٨٠، ص٤٤.

(٦) كامل سلمان الجبوري، السيّد محمّد كاظم اليزدي، ص٦.

ثم بدأت حركة الجهاد في ٩ تشرين الثاني، أي بعد ثلاثة أيام من احتلال الفاو وذلك عندما أرسل العديد من الأعيان والعلماء في البصرة نداء استرحام للمجتهدين في كافة مناطق العراق يطالبونهم باستجابةٍ فوريّة لمساعدة المواطنين المعرضين للخطر، وبرقيات إلى كبار رجال الدين في كربلاء والنجف والكاظمية يطلبون فيها مساندتهم في محاربة القوات البريطانية وقد جاء نص البرقيات: «ثغرُ البصرةِ الكفار مُحيطون بهِ، الجميع تحت السلاح، نخشى على باقي بلاد الإسلام، ساعدونا بأمر العشائر بالدفاع»[١]. وكان علماء الشيعة في البصرة، قد أرسلوا برقية إلى المراجع العظام في كل من النجف وكربلاء والكاظمية، وقد تُليت هذه البرقية وأمثالها علناً في المساجد، ونادى المنادي بها في الأسواق، وقد تم تلاوة برقية البصرة علنا في ساحات النجف وكربلاء والكوفة والكاظمية، وأخذ الوعّاظ والخطباء يلهبون مشاعر الناس بخطبهم الحماسية، ويؤكّدون فيها أنّ البريطانيين إذا احتلوا العراق فسيهدمون مساجده وعتباته المقدّسة، ويحرقون القرآن، وينتهكون حرمات النساء، ويذبحون الأطفال والشيوخ، فهاجوا وماجوا، وأغلقوا أسواقهم، وعطّلوا أعمالهم واجتمعوا في الساحات والميادين وصحون العتبات ينتظرون أوامر علمائهم؛ فأصدر العلماء بوجوب الدفاع عن كل مسلم، وأبرقوا بهذا المضمون إلى العشائر المحيطة بالبصرة، ثم توالت الاجتماعات وأُلقيت الخطب المثيرة. ثم بدأت على الفور بتشكيل كتائب المجاهدين[٢].

ففي الكاظمية، رقى المنبر السيد مهدي الحيدري، فوعظ وحرّض، وأعلن خروجه بنفسه إلى ميدان الحرب. أمّا النجف فقد وصلها وفد من بغداد مؤلّف من بعض الشخصيات المحترمة: كمحمد فاضل باشا الداغستاني، وشوكت باشا، والشيخ حميد الكليدار(سادن حرم الإمامين الكاظمين) وغيرهم؛ لمحادثة المجتهدين الكبار في هذا الأمر. ولدى وصولهم استقبلوا بحفاوة بالغة، بعد ذلك ذهب الشيخ حميد الكليدار إلى الكوفة لمقابلة المرجع الديني الأعلى السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، وعرض أمر الجهاد عليه، فوافق السيد اليزدي على إرسال ولده السيد محمد لينوب عنه في استنهاض العشائر للجهاد[٣].

دور المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف

بعد وصول هذه الأخبار إلى المدن المقدسة عُقِد في النجف الأشرف اجتماع كبير في جامع الهندي المجاور للصحن الحيدري الشريف، وبحضور وفد أرسلته الحكومة العثمانية مؤلف من محمد فاضل

(١) احمد الحسيني، الامام الثائر السيد مهدي الحيدري، النجف الاشرف، ١٩٦٦، ص٢٩.
(٢) كامل سلمان الجبوري، السيّد محمّد كاظم اليزدي.، ص٢٢١.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٢١- ٢٢٢، علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص١٢٨.

باشا الداغستاني وشوكت باشا. وفي ذلك الاجتماع الحاشد بالوجوه والعلماء خطب كل من: السيد محمد سعيد الحبوبي، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ جواد الجواهري، وأكدوا جميعهم وجوب الدفاع عن بلاد الإسلام[1].

أما المرجع الأعلى السيد كاظم اليزدي فحينما وصلت إلى النجف أخبار البصرة وتأهب أهالي الكاظمية للجهاد أفتى بدوره في الجهاد، وبعد اجتماعه مع مبعوثي الحكومة العثمانية الذين قدموا إليه من بغداد.

وجدد السيد اليزدي دعوته للجهاد في خطبة ألقاها في ٢٧ محرّم ١٣٣٣هـ الموافق ١٥ كانون الأول ١٩١٤م إذ صعد المنبر في صحن الإمام علي عليه السلام، وحرض الناس على الدفاع عن البلاد الإسلامية، وأكد وجوب ذلك حتى على الفتى العاجز بدناً أن يجهز من ماله الفقير القوي[2]. وأرسل السيد اليزدي فتواه إلى أبناء العشائر والمدن: «إلى إخواننا المؤمنين الموحدين من أهالي عفك، لا يخفى عليكم تحقق هجوم الكفرة على ثغور المسلمين، فانفروا كما قال الله خفافاً وثقالاً. ولألفينكم كما يقول عز منْ قائل ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾، فانهضوا بتوفيق الله إلى جهاد عدوكم وعدو نبيكم. وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة. فقد أعلنا بوجوب الدفاع عن حوزة المسلمين وبيضة الدين. وقد فضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً»[3].

ثم أرسل السيد اليزدي نجله السيد محمد، لينوب عنه من خلال ترأسه وفداً من العلماء وطلبة العلوم الدينية، وتوجه إلى بغداد لمرافقةِ المتطوعين الذاهبين إلى الجبهة. وخلال وجوده في بغداد، بعث السيد محمد اليزدي برسالة إلى أحد رؤساء قبائل العمارة بيد معتمد له، ومعها رسائل يبدو أنّها مرسلة إلى أشخاص آخرين، ووصايا شفوية، كانت تدور كلها فيما يبدو حول اتخاذ التدابير الكفيلة بمواجهة البريطانيين أو التفاوض معهم لإنهاء احتلالهم للبلاد، وهو اتجاه في العمل الوطني، تعامل السيد اليزدي بموجبه مع قيادات عشائرية ووطنية متعدّدة أُخر

(١) كامل سلمان الجبوري، السيّد محمّد كاظم اليزدي.، ص٢٢٢.

(٢) علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص ١٢٨ – ١٣١.

(٣) سليم الحسني، المصدر السابق، ص٨٤، صلاح عبد الرزاق، المرجعية والاحتلال الأجنبي: دراسة في فتاوى السيد كاظم اليزدي ضد الغزو البريطاني ١٩١٤، بيروت، ٢٠١٠، ص٩٨.

على المضي قُدُماً فيما عزم عليه وترغّبه فيه، إذ تضمّنت قوله: «وأُوصيك...بالجد والجهد في إرشاد الناس...واستنهاض القبائل...وإتمام الحجّة على مَن في طريقك من الطوائف وسكّان البلاد والقرى، بحيث لا تترك مكاناً إلاّ وقد أدّيت ما عليك من البلاغ.وأمّا ما طلبتَ منّا من تحريك، فنحن ومن الله التوفيق ساهرون له مجدّون فيه بكل طريق». على أنّ السيد محمد كاظم اليزدي كان قد وضع لولده السيد محمد منهجاً لخط سيره إلى الجبهة، عيّن له بموجبه المناطق التي ينزل فيها للوعظ واستنهاض أهاليها من أبناء العشائر للالتحاق بجبهات القتال. وكان السيد محمد اليزدي قد أخذ على عاتقه حتى قبل أن يغادر النجف القيام بهذه المهمّة، فبعث بعد احتلال الفاو بثلاثة أيام ببرقية إلى الشيخ خزعل، يطلب منه أن يهيّئ نفسه للتصدّي للقوات البريطانية الغازية والدفاع عن مدينة البصرة. وقد استغرقت مهمّة التعبئة هذه وقتاً طويلاً، يبدو أنّ السيد محمداً والوفد المرافق له قد مكث خلالها في بعض المدن كالعمارة مدّة من الزمن، كان يتبادل فيها الرسائل باستمرار مع والده الذي كان يحثّه على لمّ شمل العشائر، وتوحيد كلمتها وتهيئتها لقتال المحتل[1].

لقد تصدت المرجعية الدينية للغزو العسكري البريطاني للعراق عام ١٩١٤، عندما أصدروا فتوى الجهاد التي تمكنت من تعبئة العشائر العراقية في مواجهة القوات البريطانية[2]، وصدرت فتاوى الجهاد لتعبئة الناس وتشجيعهم على المشاركة في الجهاد ضد القوات البريطانية[3].

وبعث السيد محمد القزويني كبير علماء الحلة إلى السيد محمد سعيد الحبوبي بيتين من الشعر[4]:

نحنُ بنو العربِ ليوثُ الوغى ديـنُ الهـدى فينا قـويٌّ عـزيزْ
لابدَّ أن نزحفَ في جحـفلٍ نبيدُ فيه جحفلَ الإنكليـزْ

انتشرت أخبار الاحتلال البريطاني لجنوب العراق، كالنار في الهشيم، الأمر الذي أدى الى حدوث زلزال سياسي سريع لجهة الواجب والولاء والميول، فقد كان العدو المشترك قبل احتلال البريطانيين للفاو والبصرة، هو الحكومة العثمانية، وكان الشيعة نظرا للمظالم التي لقوها من العثمانيين، من أشد الطوائف كرها لهم، لكن زلزلة الحدث الأكبر، وما عكف عليه المجتهدون الكبار من إزالة ستر الغشاوة، ومن أعمال لروح الشريعة واستثارة نصوصها، وتبيان أولوياتها ومقاصدها، قلب الموقف

(١) كامل سلمان الجبوري، السيّد محمّد كاظم اليزدي.، ص٢٣١- ٢٣٢.

(٢) هبة الدين الحسيني الشهرستاني، المصدر السابق، ص٤٦.

(٣) عبد الشهيد الياسري، البطولة في ثورة العشرين، النجف، ١٩٦٦، ص٦٨-٦٩، كامل سلمان الجبوري، النجف الأشرف وحركة الجهاد عام ١٣٣٢-١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، بيروت، ٢٠٠٢، ص٨-٩.

(٤) «ديوان السيد محمد سعيد الحبوبي»، ص٤٥.

رأسا على عقب، فالجهاد بمعنى القتال، ماض إلى يوم القيامة طالما أنَّ هناك اعتداءً على المسلمين باحتلال أرضهم أو ظلمهم أو فتنتهم عن دينهم، وانتهاك أعراضهم واستباحة أموالهم. استناداً الى قوله تعالى﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾[1]. وانطلاقاً من هذا المفهوم الإسلامي في جهاد الدفاع، الواجب على كل مسلم ومسلمة، تناسوا الشيعة آنذاك كل ما لاقوه من جور على ايدي الولاة العثمانيين، خاصة في القرن الأخير من عمر الإمبراطورية العثمانية.

ومع الغزو البريطاني ثارت ثائرة العراقيين بسبب تدنيس ثغر العراق فوقفوا في مواجهة ذلك العدوان وأُعلِن الجهاد من قبل الزعامات الدينية حيث: «كان على رأسهم السيد محمد سعيد الحبوبي، الذي يعتبر بحق أول ناهضٍ من عرينه النجف»[2]، اذْ كان مِنْ أشد العلماء تحمساً لمحاربة المُعتدين، وردّ عدوانهم عن العراق بدعوتهِ للجهاد، ومواقفه المشرفة[3].

ان هذا ليس غريباً أن يكون علماء الشيعة الذين يؤمنون بنظرية الإمامة المضادة لنظرية الخلافة-، في مقدمة الذين أفتوا بضرورة محاربة الغزاة البريطانيين تحت لواء الخلافة العثمانية، ذلك أنهم كانوا يواجهون شرّين، أحدهما أكبر من الآخر، الشر المطلق الذي هو سيطرة الغرب الكافر على المسلمين، والشر النسبي الذي هو الحكم التركي المستبد الظالم، وعندما يخير المرء بين شرّين، فعليه أن يختار أهونهما دفعاً للخطر الأعظم[4].

ففي هذا الوقت قام كبار علماء المسلمين الشيعة بمبادرة منهم أو استجابة لفتوى شيخ الإسلام فتاوى مماثلة تدعو إلى الجهاد ومقاومة الاحتلال البريطاني وتأييد العثمانيين في الحرب على الرغم من أنهم كانوا على يقين بان العثمانيين لا يمثلون الوجه الإسلامي الصحيح، إلا إن شرهم أهون عليهم من خطر البريطانيين الكفار - حسب تعبيرهم -، إذ قاموا بتعبئة سكان المدن والعشائر وحثهم على الجهاد وتنظيم تطوع المجاهدين وقيادتهم إلى جبهة الحرب[5].

وعندما انتشرت الفتوى الجهادية على وجه السرعة في المدن العراقية، قام عدد كبير من علماء الدين في مدينة النجف بأدوار مهمة في حركة الجهاد وكان أبرزهم المجتهد محمد سعيد الحبوبي الذي قام بدور

---

(١) سورة البقرة، آية ١٩٠.

(٢)كامل سلمان الجبوري، الكوفة في ثورة العشرين، النجف، ١٩٧٢، ص٢٢٩.

(٣)عبد الجبار الزهيري، شاعرية السيد محمد سعيد الحبوبي دراسة أدبيه، النجف الأشرف، ١٩٧١، ص١٩-٢٣.

(٤)عباس محمد كاظم، الحركة الإسلامية في العراق (ثورة العشرين. (ثورة الخامس عشر من شعبان)ثورة العشرين(، (د.م)، ١٩٨٤، ص٧٩.

(٥)عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص١٦٣- ١٦٤.

رئيس فيها، إذ كان أول من بادر إلى قيادة مجموعات من المجاهدين والتوجه بهم إلى البصرة، وقد التف حوله العديد من العلماء الذين عملوا على تعبئة عشائر الفرات الأوسط وحثها على الجهاد[1].

دور المرجعية الدينية في كربلاء المقدسة

كانت مدينة كربلاء من المدن العراقية التي استجابت لحركة الجهاد التي قادها العلماء الأعلام، إذ إن اجتماعاً كبيراً عقد في المدينة حضره كبار رجال الدين كان في مقدمتهم السيد إسماعيل الصدر الذي سار بالحاضرين إلى صحن الإمام الحسين عليه السلام، وهناك ألقى أحد الشعراء الكربلائيين هو محمد حسن أبو المحاسن قصيدة حماسية أهبت الشعور الوطني للحاضرين وعمقت الترابط الوثيق بين أبناء العراق. وجاء في مقدمة قصيدته الأبيات التالية[2]:

قوموا بواجب دينكم ... إنَّ القيامَ لَكُمْ وجب
إنْ تنصروا دين الهدى ... فالنصر فيكم والغَلَبْ
إني نذير الإنكليز ... فيومهم منا اقتربْ

دور المرجعية الدينية في الكاظمية المقدسة

أما في مدينة الكاظمية فقد كان لها الموقف المشرف بالوقفة الأصلية في الدفاع عن بيضة الإسلام والمسلمين، فحينما وصلت أخبار مدينة البصرة لعلمائها، استجاب آية الله السيد مهدي الحيدري، وآية الله الشيخ مهدي الخالصي لنداء أهالي البصرة، إذ وقف آية الله الحيدري في صحن الكاظمية المقدسة وخطب بالناس خطبة شهيرة وغير مسبوقة «الجهاد... الجهاد!»وتعالت الهتافات بين الحاضرين. وبجوٍّ مليء بالترقب أعلن آية الله الحيدري فتواه بالجهاد معلناً وجوب الدفاع عن أرض الإسلام ضد المعتدين[3]. وقد جمعَ الناسَ لمراتٍ عديدة في باحة ضريح الكاظمية، وأعاد التأكيد على فتواه الجهادية وأجابهم عن أسئلتهم، وحذرهم من الأخطارِ المتوقعة. وفي واحدة من المناسبات أعلن أنه هو وأبناؤه وعائلته ورفاقه سيغادرون المدينة للتوجه نحو الخطوط الأمامية للمعركة، مؤكداً أن من سينضمّ معه

(١) عبدالله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، بيروت، ١٩٨٣، ص ٨٦.
(٢)احمد باقر علوان الشريفي، المصدر السابق، ص ٣٦.
(٣)محمد حسن آل ياسين، مقابر قريش أو الكاظمية، الأقلام البغدادية(مجلة)، السنة الأولى، العدد (٣)، ١٩٦٤، ص٦٩.

في المعركة سينتصر ومن سيختار البقاء سيلقى الخسارة[١]. وبعدها قرأ الآية القرآنية:﴿لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً﴾[٢]. وقد استجاب الشعب لفتواه، وانضمّ رجاله للخروج إلى الخطوط الأمامية، ثم بعث آية الله الحيدري رسالة إلى مجتهدي النجف وكربلاء وسامراء معلناً عن الحاجة إلى الجهاد ضد الغزاة مهما كلّف الأمر.. ووصلت أنباء استعداده للذهاب إلى الخطوط الأمامية – وهو قد تخطي الثمانين من العمر –، للمرابطين في الجبهات فرفعت من معنوياتهم وتأهبوا للقتال ببسالة[٣].

أما الشيخ مهدي الخالصي فقد كان أشد حماساً للجهاد في الكاظمية، إذ اصدر حكماً شرعياً أوجب فيه على المسلمين «صرف جميع أموالهم في الجهاد، حتى تزول غائلة الكفر، ومن امتنع عن بذله وجب أخذه كرهاً»[٤]، هذا فضلاً عن أنّه كان يُلهبُ حماس الناس للجهاد، وأصدر رسالة عنونها (السيف البتار في جهاد الكفار)، تعرض فيها إلى مسألة الجهاد في الإسلام وما يترتب على الأمة الإسلامية للقيام بشروطه وقواعده وأركانه[٥].

كما نُصبت الخيام في ظاهر الكاظمية استعداداً للسفر، وأمست الساحة القريبة من خان الكابولي زاخرة بالناس، وكان الفرسان يتطاردون فيها وقد شهروا السيوف بأيديهم على طريقة الحروب القديمة، وكان للشيخ تقي الخالصي – وهو ابن أخ الشيخ مهدي – دور مهم في ذلك، إذ كان يمتطي فرسه في تلك الساحة وهو يصول ويجول، رافعاً صوته بالحداء البدوي وبالدعوة إلى الجهاد. وخلال العشرة الأُولى من شهر محرّم الحرام عام ١٣٣٣هـ، كانت معظم أهازيج المواكب والمآتم الحسينية تدعو للجهاد، وتحفّز لنصرة الدولة العثمانية المسلمة منها[٦]:

يا طارش الانكلترا وفرانسا ولروسها إن ما تطيع الحكمنا بالسيف نكطع روسها

فالمجتهدان السيد مهدي الحيدري والشيخ مهدي الخالصي قادا الدعوة للجهاد، وأشرفا على تطوع

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) سورة النساء، آية ٩٥.

(٣) احمد الحسيني، المصدر السابق، ص٤٥.

(٤)عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥، بغداد، ١٩٧٨، ص ٤١.

(٥)عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٦) كامل سلمان الجبوري، السيّد محمّد كاظم اليزدي، ص٢٢٩- ٢٣١.

المجاهدين، إذ بادر الأول بعد احتلال الفاو إلى إرسال برقيات إلى النجف وكربلاء وسامراء عبر فيها عن رغبته في الاجتماع بمراجع الدين لبحث أمر الاحتلال فضلاً عن مساهمته الفعالة في حث الناس على الجهاد من خلال المنبر في الصحن الكاظمي الشريف، وأن السيد الحيدري تحرك من اجل جمع العلماء للتشاور، وقد استجاب ثلاثة من المجتهدين البارزين لطلبه، وكتب الآخرون إليه قائلين: «نحن في طريقنا إلى الفرات الأسفل للالتحاق بالمجتهد السيد محمد سعيد الحبوبي للقتال إلى جانبه في الشعيبة». وفي عشية الاستعداد للتوجه نحو الخطوط الأمامية وصل جمعٌ كريم من رجال الدين من النجف إلى الكاظمية وهم: حجة الإسلام شيخ الشريعة الاصفهاني، والسيد مصطفي الكاشاني، والسيد علي الداماد، وقد طلب آية الله من المواطنين استقبالهم بحفاوة[٧]. ووراء الأبواب الموصدة، تمت المناقشات حول الوضع الراهن، وجاء الكثير من الأشخاص من المناطق المجاورة سيراً على الأقدام بهدف الانضمام للحملة[٨].

دور المرجعية الدينية في سامراء المقدسة

لم تكن مدينة سامراء بعيدة هي الأخرى عن الروح الجهادية التي اكتنفت مدن العراق من النجف وكربلاء والكاظمية، إذ وصلت فتوى الجهاد إلى سامراء، وكان لها دورها المشارك والفعال، والذي جاء على لسان السيد محمد تقي الشيرازي الذي أوجب محاربة الكفار البريطانيين، فأرسل آية الله ميرزا محمد تقي الشيرازي ولده الشيخ محمد رضا الشيرازي لينضم إلى المجاهدين بقيادة آية الله الحيدري. ولم يستطع آية الله الشيرازي تلبية نداء الجهاد لمرضٍ شديد ألمَّ به، فقد أرسل رسائل كثيرة إلى مختلف المناطق العراقية مؤكداً لزوم تلبية نداء الجهاد والانضمام لآية الله الحيدريّ[٩]. وقد تحرك الرجال بقيادة آية الله الحيدري، وآية الله الخالصي من الكاظمية باتجاه الخطوط الأمامية في الثاني عشر من المحرم في العام ١٣٣٣هـ الموافق ٣٠ تشرين الثاني من العام ١٩١٤[١٠].

ثالثاً: المرجعية الدينية وقيادة كتائب المجاهدين لمجابهة البريطانيين

لم يكتف المجتهدون الشيعة بالفتاوى وحث الناس على الجهاد، بل اندفعوا على رأس كتائب

(٧) عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص٤٠-٤٢.

(٨) احمد الحسيني، المصدر السابق، ص٤٥.

(٩) المصدر نفسه، ص٤٦.

(١٠) محمد حسين آل ياسين، المصدر السابق، ص٧٠.

المجاهدين التي انبرت لمواجهة الغزاة. فمن النجف تقلد السيد محمد سعيد الحبوبي سيفه وانطلق في ٢٥ ذي الحجّة ١٣٣٢هـ الموافق ١٥ تشرين الثاني ١٩١٤م، أي بعد أسبوع من بدء الغزو، برفقة جماعة من أصحابه، وكان على رأس أول قافلة للمجاهدين وكان مَعهُ السيد محسن الحكيم الذي لايتجاوز عمره ٢٦ عاماً، أذ كان أمينَ سرهِ، والمُعتمد عنده، وموضع ثقته، وقد انطلق موكبه الجهادي بواسطة السفن من الكوفة عبر الشامية وغماس والشنافية والسماوة والخضر ثم حط رحاله في الناصرية[١].

لقد أُعد لقيادة المجاهدين مقرٌ خاص وبارز في الناصرية كان يوجه منه الحبوبي صفوف المجاهدين وهو عبارة عن قُبة ضُربت على ضفاف الفرات، في حين كل أهل الناصرية قد هيأوا دورهم، لكنهُ فضل الإقامة مع المجاهدين[٢]، قائلاً: «إني نفرٌ من هذهِ المُتطوعة لا ميزة لي عليهم، وشتانَ الحربُ والترفُ»[٣]، ولما كانت الناصرية قد اتُخِذت مقراً لتجمع المجاهدين، ومركزاً لهم فسميت بـ (دار الجهاد)، إذ أسماها الحبوبي، لمُناصرتِها لهُ، وتسهيل مهمتهِ في المرابطة، ونشر السلام بين القبائل، وجمع الجيوش، وإعداد العُدة لها، وإرسال المبعوثين من خلالها كما يبدو من مجريات أحداثها[٤].

وتبعه موكب السيد عبد الرزاق الحلو في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٤ وتسعة من أتباعه، ولدى وصوله إلى السماوة في طريقه لساحة الحرب نصب خيامه على الشاطئ الشرقي من الفرات، وبعد وصوله إلى السماوة بيومين وردت برقية من الوالي العثماني جاويد باشا الذي كان في البصرة يطلب منه التوجه إلى البصرة[٥]، يقول فيها ما نصّه: «أتوسّل إليك برسول الله وآل البيت وفاطمة الزهراء أن تسرعوا في المجيء إليّ، إذ إنّ البصرة مهدّدة ونحن في ضيق شديد» فلمّا قرأ السيد الحلو البرقية هتف قائلاً: الله أكبر ! الله أكبر! سمعنا وأطعنا ! «ونادى أصحابه فأمر بتقويض الخيام ووضعها في السفن حالاً، رغم نصيحة عبد العزيز القصّاب قائم مقام قضاء السماوة آنذاك له بالتريّث في الرحيل لشدّة الريح، غير أنّ السيد أصرّ على الرحيل، وقال: «يا ولدي لقد وجبت عليّ الحركة بناءً على الخطاب الوارد لي، وإن

---

(١) جميل كاظم محمد العابدي، النجف في سنوات الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤-١٩٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠٠٣، ص٦٥.

(٢) سعيد رشيد مجيد زميزم، رجال العراق والاحتلال البريطاني، ج١، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٥.

(٣) علي الشرقي، موسوعة الشيخ علي الشرقي النثرية الألواح التاريخية، جمع وتحقيق موسى الكرباسي، ج١، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٥.

(٤) شاكر الغرباوي، الناصرية في التاريخ، البلاغ (مجلة)، الكاظمية، ١٩٧٨، العدد ٦، ص٤٠؛ سعد علوان مشعل، محمد سعيد الحبوبي الشاعر المجاهد ضد المحتلين البريطانيين، المشرق (جريدة)، بغداد، ٨/ ١١/ ٢٠٠٧، العدد ١١٢٧، ص٤.

(٥) حسن الاسدي، ثورة النجف على الإنكليز او الشرارة الأولى لثورة العشرين، بغداد، ١٩٧٥، ص٨١.

تأخّرت يُعدّ عصياناً»، ثم توجّه نحو أصحابه قائلاً: «أسرعوا يا أولادي». وبعد مغادرة السيد الحلو للسماوة أخذت تتوافد إلى السماوة قوافل المجاهدين من الشامية وأبي صخير والنجف[1].

فقد كان المجاهدون يفدون عن طريق نهر الفرات من المسيب والهندية والديوانية وكربلاء والنجف[2]. وإلى هذا المعنى أشار الطاهر بقوله: «لقد استجابت العشائر للدعوة الدينية التي نادى بها علماء الدين للدفاع عن البلاد والمطالبة باستقلالها وهذه أول مرة تقف القبائل صفاً واحداً خارج حدود القبيلة»[3].

وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩١٤ انطلق السيد مهدي الحيدري من الكاظمية متوجهاً إلى جبهة القتال. وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩١٤، توجه المجاهدون عن طريق بغداد بقيادة كل من شيخ الشريعة الأصفهاني، والسيد علي الداماد، والسيد مصطفى الكاشاني، وموفدي السيد كاظم اليزدي وهم ابنه السيد محمد، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء. وقد التحق به يوم ٢١ محرّم ١٣٣٣هـ الموافق ٩ كانون الأول ١٩١٤م، وهو في الطريق بمنطقة الأبيض، السيد هادي مگوطر الذي ذهب هو الآخر في دعوة العشائر للجهاد، وعند وصوله إلى السماوة أقام فيها حتى يوم ٢٢ محرّم/ ١٠ كانون الأول داعياً ومحرّضاً أهلها وعشائرها للمشاركة في حرب الجهاد، وقد رافقه منهم خمسمئة مجاهد. ثم غادر الحبّوبي في يوم ٢٣ محرّم/ ١١ كانون الأول متوجّهاً إلى الناصرية، وبعد نزوله في كثير من المدن والعشائر، وصلها في منتصف كانون الثاني ١٩١٥، وفيها كانت عشائر المجرّة والغرّاف وعجمي باشا السعدون بانتظاره، وكان فيها أثناء مكوثه دائب الحركة، إذ يتجوّل بين العشائر المجاورة، ويرسل أعوانه من الشباب من طلبتهِ وكان في طليعتهم الشيخ محمد رضا الشبيبي، والشيخ محمد باقر الشبيبي، والشيخ علي الشرقي إلى العشائر البعيدة؛ لحثّهم على الانضمام إلى حركة الجهاد[4].

وأخذ السيد محمد سعيد الحبوبي يؤدي دوراً مهماً في إرسال المجاهدين إلى الخطوط الأمامية. ففي ٦ صفر ١٣٣٣ هـ الموافق ٢١ كانون الأول ١٩١٤، تحرّك إلى الجبهة السيد نور السيد عزيز الياسري وأتباعه، وأعقبه مبدر الفرعون، ومزهر الفرعون، وعبد الكاظم الفرعون، وجماعتهم من آل فتلة، والسيد علوان الياسري ومعه آل إبراهيم. وأعقبهم السيد محسن أبو طبيخ ومَن معه من آل زياد، وكان

(١) المصدر نفسه، ص٩١؛ عبدالعزيز القصاب، من ذكرياتي، ط١، بيروت، ١٩٦٢، ص١٠٨-١١٢.

(٢) شكري محمود نديم، أحوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية (١٩٠٨-١٩١٨)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قدمت الى كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص٢١١-٢١٣.

(٣)عبد الجليل الطاهر، البدو والعشائر في البلاد العربية، القاهرة، ١٩٥٥، ص١٢٠.

(٤) كامل سلمان الجبوري، السيّد محمّد كاظم اليزدي.، ص٢٢٦.

معهم من العلماء النجفيين كل من: السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني، والشيخ عبد الرضا الشيخ مهدي الشيخ راضي[١]. وفي ٢٢ كانون الأول ١٩١٤ انطلق من النجف لمواجهة الغاصبين جمع غفير من علماء وطلبة الحوزة العلمية وعلى رأسهم الشيخ جعفر الشيخ عبد الحسين، والشيخ عبدالكريم الجزائري، والشيخ حسين الحلي، والشيخ حسين الواسطي، والشيخ منصور المحتصر[٢].

ووصلت إلى النجف قوافل من المجاهدين الأكراد برئاسة الشيخ محمود الحفيد، ويقدّر عددهم بحوالي ستمئة فارس، بعد أن قاموا بزيارة الإمام علي عليه السلام، وغادروا النجف في ١٠ ربيع الثاني ١٣٣٣هـ الموافق ٢٥ شباط ١٩١٥، بعد مكوثهم فيها ثلاثة أيام، سالكين طريق الشنّافية – السماوة[٣].

ثم وصل السيد هادي المكوطر ومعه عدد غير قليل من المجاهدين، وقد شكّل أهل السماوة الغربيون سرية من المجاهدين برئاسة الشيخ بربوتي السلمان[٤]، وبهذا قال مهوال أهل الشنّافية، جرود الكريطي[٥]:

ثلثين الجنّة الهادينه وثلث الكاكا أحمد واصحابه

فقال مهوال أهل النجف: ثلث الضل لعطيّه انريده

وقال مهوال أهل السماوة: واشويّه شويّه البربوتي

وقال مهوال أهل الرميثة: مصطاح الجنّة الوفّينه

عند ذاك قال السيد فنر السيد كاطع المكوطر: جاوين أكعد يا رب هادي

ويلاحظ أيضاً أن تأثير الفتاوي التي أصدرها علماء الدين والاستجابة لها كان أوضح بين صفوف العشائر. وبهذا الصدد أشار ويلسون بقوله: «انتشر الدعاة بين العشائر يهيجون الناس إلى حمل السلاح والمقاتلة في سبيل الدين، وكان تأثير الحملة هذه أظهر في العشائر الشيعية في العراق أعظم»[٦].

ويبدو أن فتاوى العلماء لاقت بكل العراق استجابة واضحة وكبيرة من قبل عامة الناس، إذ انضم العديد من الأهالي إلى صفوف المجاهدين، وهذا الأمر يدلل على عمق الترابط بين الناس ومقلديهم

---

(١)عبدالعزيز القصاب، المصدر السابق، ص١٠٨-١١٢؛ حسن الاسدي، المصدر السابق، ص٩١.

(٢)عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة (الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ١٩١٤-١٩٥٨)، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٧٣.

(٣) كامل سلمان الجبوري، السيّد محمّد كاظم اليزدي.، ص٢٢٨.

(٤) علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص١٤٩.

(٥) كامل سلمان الجبوري، السيّد محمّد كاظم اليزدي.، ص٢٢٨.

(٦) ارنلد. تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة: فؤاد جميل، ط١، ج١، بغداد، ١٩٦٩، ص٥٨.

داخل الحوزة العلمية التي عُدَّت الموجه الأول للأحداث والقائد الأوحد للعمليات الجهادية. فضلاً عن انَّ الصرخة الجهادية لم تنطلق من كربلاء أو النجف وحدهما يعدهما مركزاً للمؤسسة الدينية، بل إن الصرخة كانت بوقت واحد في جميع مدن العراق ذات النفس الشيعي. وان دل هذا الأمر على شيء فإنه يدل على عمق الترابط الروحي والعقائدي بين رجال الدين والعلماء وطلبتهم خاصةً، وأنهم أكثر الناس إدراكا لعظم المسألة التي تحيط بأفكارها وطموحاتها الاستعمارية في جسم العراق وأهله. بالإضافة عن التزام المسلمين في العراق بكل قومياتهم بهذه الفتاوي في مقاتلة المحتل. وكان لرؤساء العشائر الكردية والتركمانية أثر للالتحاق بثورة الجهاد ضد الغزاة البريطانيين.

وعلى الرغم من السياسة التعسفية التي انتهجها العثمانيون خلال سيطرتهم على العراق والتي ناهزت أربعة قرون استجاب رجال الدين لطلب الحكومة، لتعلق الحدث بحماية الوطن من الغزاة، فإنّ أبناء العراق هؤلاء قد هبّوا للدفاع عن بلادهم، وناصروا العثمانيين في حربهم للبريطانيين لأسباب متعدّدة، لا تقتصر فيما يبدو على السبب الديني المتمثّل بالاستجابة لدعوات علماء الدين وفتاواهم بالدفاع والوقوف بوجه المحتلّين، كما يرى احد الباحثين[1]. وعلى أثر ذلك وردت فتاوى علماء النجف، وفي طليعتهم السيد محمد كاظم اليزدي، والسيد محمد سعيد الحبوبي بوجوب القتال ضد البريطانيين، ذلك على الرغم من سوء علاقة اليزدي بالاتحاديين، إذ كان من دعاة (المستبدة) المعادية لدعاة الدستور (المشروطية)، وسبق لهم أنْ هددوه بالنفي، وفي هذه الأثناء تمكن الشيخ حميد الكيلدار أنْ يقنعه بضرورة نسيان عدائه للاتحاديين؛ لأن البلاد الإسلامية مهددة بخطر غزو الكفار لها، فوافق اليزدي على إعلان فتوى الجهاد ضد البريطانيين[2].

وبسبب تلك السياسة التي كان يتبعها العثمانيون كان الشيخ خيون آل عبيد حاكم مدينة الشطرة معارضاً في بادئ الأمر للانضمام إلى حركة الجهاد، بعد أنْ أمر بإخراج مستخدمي الحكومة العثمانية من الشطرة في تشرين الثاني١٩١٤، وطرد الجنود العثمانيين بعد تجريدهم من سلاحهم، لكن منطقة الغراف شهدت في أوائل كانون الأول ١٩١٤ استجابة واسعة لدعوة الحبوبي، فنشرت الرايات في الحواضر والبوادي[3]، وعليه فقد أرسل السيد اليزدي عدداً من الكتب إلى رؤساء العشائر في الشطرة من أمثال الشيخ خيون، وعلي آل فضل، وغيرهما يبلغهم بفحوى فتواه، ويأمرهم بالتوجه مع عشائرهم

(١) فريق المزهر آل فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ١٩٢٠ ونتائجها، بغداد، ١٩٥٢، ص٣٦.

(٢) علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص١٢٨.

(٣) اسعد الشبيبي، «شذرات من مذكرات العلامة الفقيد الشيخ محمد رضا الشبيبي»، القسم الاول، البلاغ (مجلة)، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٥ ٦)، ١٩٧٣، ص٩.

إلى البصرة، بعد تجهيزها وتسليحها، لمقاومة البريطانيين، ومما ذكره في كتابه أنَّ هذا الأمر متعلق بنصرة الإسلام أكثر من تعلقه بنصرة الدولة العثمانية[1].

حاول السيد محمد كاظم اليزدي التدخل بقوة لهذا الغرض، فأرسل أربع رسائل إلى الشيخ خيون تحثه للانخراط في صفوف المجاهدين، وأرسل رسائل عده إلى أهالي الناصرية وأهالي الشطرة، وكذلك إلى الشيخ گاطع آل بطي، والشيخ علي آل فضل؛ للانخراط في مقاومة البريطانيين المصيرية، على أنّ السلطات العثمانية في ذلك الوقت أعطت للشيخ خيون الأمان بواسطة متصرف المنتفق حمزة بيك، وبادرت إلى إخبار زعماء الحوزة العلمية بذلك[2]، لاسيما السيد اليزدي الذي أمر بدوره ولده محمداً أنْ يُخبر الشيخ خيوناً بهذا الأمر[3].

لقد شاركت عشائر المنتفق إلى جانب القوات العثمانية في محاربة البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى.وذلك استجابةً منها لدعوة علماء الدين لها في التطوع والجهاد بإزاء(الكفار) دفاعاً عن الوطن والإسلام. وفي أثناء ذلك وصل السيد محمد سعيد الحبوبي الناصرية مع جموع المجاهدين من قبائل وأهالي الفرات الأوسط، في طريقه إلى الشعيبة[4]، اغتنمت الحكومة فرصة وجوده فتوسلت به ان يجلب خيوناً إلى طاعتها وإصلاح أمره لإفساح الطريق للجيوش التي تنحدر من الكوت إلى الناصرية، فأرسل الحبوبي كتباً إليه مع الشيخ عبدالحسين آل مطر[5] يدعوه إلى الحضور دون قيد أو شرط، امتثل خيون للأمر دون تردد، فركب مع مجموعة من رجال عشيرته يصحبهم الشيخ عبدالحسين آل مطر إلى الناصرية، وعند وصوله توجه إلى دار الحبوبي، الكائنة بالقرب من دار الحكومة، فرحب به، واصطحبه

---

(١) ينظر: الملحق رقم (١).

(٢) كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى (حرب العراق ١٩١٤) مقدماتها ونتائجها (١٩١٤-١٩٢١)، ج١، ص ١٣٦، ١٣٣، ١٣١، ١٣٠، ١٢٥، ١٢٣، ١٢١.

(٣) ينظر: الملحق رقم (٢).

(٤) الشعيبة تلال تقع قرب البصرة، اتخذها البريطانيون مقرا لجيوشهم.

(٥) عبدالحسين بن الشيخ حسن مطر(١٨٧٥-١٩٤٤) ولد في النجف ويرجع بنسبه الى قبيلة خفاجة وهم من فخذ يقال لهم آل خنجر ومن فصيلة يقال لهم آل عليوي، فقد هاجر جدهم الشيخ مطر بن سحاب من منطقة المنتفق الى النجف حوالي١٧٨٥. ودخل المدارس الدينية وأتقن المقدمات وولع في دراسة كتاب الجغميني وتحرير إقليدس وتدريسها، وله مكانة مرموقة في الأوساط العلمية النجفية، ومكانة رفيعة في لواء المنتفق، تولى إمامة الجماعة في الناصرية بعد أبيه. قاوم البريطانيين عند دخولهم العراق واستمر على مقاومته لهم حتى سقوط بغداد، ثم قاومهم مرة أخرى عام ١٩٢٠، وأثناء أحداث العراق عام ١٩٣٦ كان من طليعة الثائرين، وبعدها أُبْعِدَ الى سامراء حتى أصيب بالشلل النصفي ثم توفي في٣٠ آذار١٩٤٤. ينظر: جعفر الشيخ باقر آل محبوبه، ماضي النجف وحاضرها، ج٣، النجف، ١٩٥٧، ص٣٥٦- ٣٥٧.

إلى سراي الحكومة، ومن هناك اتصل بالمراجع الحكومية في بغداد، ولم يخرج من السراي حتى استحصل عفواً عاماً له ولأنصاره، وفي الوقت نفسه أصدر جاويد باشا والي بغداد، والذي كان يومها في القرنة، عفواً عن الشيخ خيون وأنصاره[١]، لتنتهي بذلك الأزمة بين خيون والحكومة، ثم عاد إلى الشطرة في بداية كانون الثاني١٩١٥ ليستعد مع عشيرته وأهالي البلدة للمسير نحو الشعيبة[٢].

ويبدو أن سبب هذا التحول في موقف خيون هو كثرة الكتب المرسلة إليه، فبعد أنْ كان معادياً للوجود العثماني أضحى معادياً للحملة البريطانية[٣].

على أثر ذلك تواصلت دعوات الحبوبي للجهاد، إذ أدى رجال الدين دوراً بارزاً في إثارة حماسة قبائل المنتفق إلى الجهاد، وكان من بينهم الشيخ محمد باقر الشبيبي، والشيخ علي الشرقي، وكان للأخير دور بارز في حركة الجهاد ضد البريطانيين، إذ كان مبعوثاً من لدن علماء النجف الأشرف إلى مناطق مختلفة من العراق ومنها المنتفق، ففي ٢٥ كانون الأول ١٩١٤ حمل رسالة من السيد محمد سعيد الحبوبي إلى شريف آل بندر شيخ عشائر بني زيد في الشطرة، وعموم رجاله يحثهم فيها على الجهاد ضد البريطانيين ويحذرهم من التخلف[٤].

فاستجابت عموم العشائر والأهالي من منطقة المنتفق، وأخذت أفواج الجيش ومقراته بالاستجابةِ تترى، والذخائر الحربية ترد من السفن والبواخر من الكوت إلى الشطرة فالناصرية[٥]. وإذا كانت فتاوي علماء الشيعة في وجوب الجهاد شكلت مفاجأة للحكومة العثمانية، فإن مبادرتهم في قيادة كتائب المجاهدين، وسرعة الاستجابة لهذه المبادرة من قبل أبناء المنتفق، شكل مفاجأة للعثمانيين والبريطانيين على حد سواء[٦].

---

(١) اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الأول، البلاغ (مجلة)، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٥ـ٦)، ١٩٧٣، ص٤٨-٤٩.

(٢) شيماء طالب عبدالله المكصوصي، لواء المنتفق. دراسة تاريخية سياسية١٩٢١-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت الى الجامعة المستنصرية كلية التربية، ١٩٩٨، ص١٧.

(٣) اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الأول، البلاغ (مجلة)،، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٥ـ٦)، ١٩٧٣، ص٤٨-٤٩.

(٤) وثيقة محفوظة لدى الشيخ فرهود شعلان آل سليمان توجد منها نسخة مستنسخة لدى الباحث، وهي من ضمن الوثائق المحفوظة في مكتبة مركز ذي قار للدراسات التأريخية والاثارية في جامعة ذي قار. وينظر: الملحق رقم (٣).

(٥) حسين الشعرباف، القائد المجاهد محمد سعيد الحبوبي، الإيمان (مجلة)، النجف الأشرف، السنة الثالثة، العدد (٧- ١٠)، ١٩٦٨، ص٢٨٥.

(٦) سليم الحسني، المصدر السابق، ص٨٣.

ففي ٢٩ كانون الأول ١٩١٤ غادر إلى الناصرية الشيخ علي آل فضل مع عشيرة خفاجة التي كانت أول من استجاب لدعوة الحبوبي[١]، وتجهزت للسير عشائر آل غزي، والبدور، والظفير، وآلبوسعد، وعلى إثْرها سارت العبودة، وبنو زيد والشويلات، بل عشائر الغراف بأجمعها، ومما يذكر أنَّ الحبوبي ظل لأكثر من شهرين يتردد بين الناصرية وسوق الشيوخ والمجرة؛ لدعوة عشائرها للجهاد فاستجابت له جموع كثيرة[٢].

لقد كانت سوق الشيوخ من أنشط مدن المنتفق، وكان العلامة الكبير الشيخ باقر حيدر قطب هذا التجمع، فقاد بنفسه جموع مجاهدي منطقته[٣]، وتحركت عشائر بني مالك والتي تضم أربع تجمعات قبلية كبيرة هي عشائر بني خيكان، والمجرة، وبني أسد، وآلبو صالح[٤]، وهو يعكس شدة استجابة عشائر المنتفق لفتاوى رجال الدين وأوامر رؤسائها، لمواجهة البريطانيين، وهو أمر التفت إليه النقيب توماس في مذكراته[٥]، وكانت الناصرية تمثل في هذه المرحلة قيادة الجناحين الأيمن والأيسر للجيش العثماني، وكانت القيادة بيد العقيد سليمان عسكري بيك[٦].

وأما ما كان يقوم بهِ الحبوبي طيلة مدة مكوثه في الناصرية[٧]فكانَ:

التجوال بين العشائر لحثها وانضمامها للجهاد.

حلّ المنازعات الشخصية والعشائرية.

إرسال الأتباع لإغراض التعبئة والإعلام.

الاتصال الدائم بجُندهِ، والصلاة بهم، وإلقاء الخُطب الحماسة.

قص قصص البطولات العربية خلال التاريخ العربي لإثارة روح القتال في المجاهدين.

صقل النفوس بالأمجاد العربية والأخلاق الكريمة والالتزام.

---

(١) حسن الأسدي، المصدر السابق، ص٩١.

(٢) اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الأول، البلاغ (مجلة)، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٥ ٦)، ١٩٧٣، ص١٠.

(٣) عبدالكريم محمد علي، تاريخ مدينة سوق الشيوخ، بغداد، ١٩٩٠، ص٨٢.

(٤) شيماء طالب عبدالله المكصوصي، المصدر السابق، ص٢١.

(٥) مذكرات برترام توماس في العراق، ترجمة: عبدالهادي فنجان، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري، بغداد، ١٩٨٦، ص١١٣.

(6)A.T.Barkr، The Neglected War، Mesopotamia 1914 -1918، London، 1967، P.67.

(٧)ديوان السيد محمد سعيد الحبوبي، ص٤٧-٤٨.

إلهاب العصبية العربية، وبعث الشعور القومي.

توزيع الإعمال على النخّبة الخيّرة من بعض رجاله.

لذا كانت هذه الأعمال هي جزءاً كبيراً من حالة التعبئة ومدها بالزخم المعنوي للمجاهدين.

وقد ذكر السيد محسن أبو طبيخ، بأن الحبوبي قد أثار عشائر لواء المنتفق، وتمكن من جمع أعداد كبيرة من المجاهدين من أبنائه تحت راية الجهاد[١]، إذ كان لواء المنتفق قاعدةً للثوار، ومعسكراً للمجاهدين، وكان أبناؤه مِشعل الثورة ومضيف الثوار[٢]. فقد اشتركت العشائر في المواجهات قبل معركة الشعيبة، فمثلاً حدث في الجانب الغربي في ٩ شباط ١٩١٥ مواجهة عند النخيلة[٣] بين الخيالة البريطانية وأتباع عجمي باشا السعدون الذين كانوا بحدود ٣٠٠٠ مقاتل[٤]. ويذكر الشهرستاني بهذا الصدد بأن عدداً من مسلمي الهند من الذين جندتهم بريطانيا في هذه الحرب، قد التحقوا بركب المجاهدين العراقيين؛ بتأثير فتوى المرجعية الدينية[٥].

بعد حثه أبناء العشائر والمدن التي مَرّ بها على الالتحاق به للجهاد فتبعه الألوف، ثم انطلق من سوق الشيوخ في ٤ ربيع الثاني ١٣٣٣هـ الموافق ليوم ١٩ شباط ١٩١٥م في موكب كبير قُدر عدده بنحو (٣٠) ألف راجل، و(١٠) آلاف فارس نحو الشعيبة[٦].

كان خلال سيره بالجموع ينفق عليهم من ماله الخاص، وقد قدمت له الحكومة العثمانية خمسة آلاف ليرة ذهباً كمساعدة له على مواصلة جهاده ولكنه أبى قائلاً: «ما زلت أملك المال فلا حاجة لي به، وإذا مانفذ فشأني شأن الناس آكل مما يأكلون وأشرب مما يشربون»[٧].

وفي مدينة الكاظمية سلك المجاهدون طريق نهر دجلة باتجاه مدينة العمارة جنوب العراق. وأمر آية الله الحيدري المجاهدين بالتوقف على عدة قرى وبلدات على الطريق للتحدث مع السكان المحليين عن فتوى الجهاد، وطلب العون منهم. وفي إحدى المحطات التي توقفوا عندها، خطب السيد أحمد الحيدري نجل آية الله مهدي الحيدريّ نيابة عن والده خطاباً حماسياً تظهر فيه روح الشجاعة: «بسم الله

(١) محسن أبو طبيخ، المبادئ والرجال: بوادر الانهيار السياسي في العراق دراسة وثائقية، تحقيق جميل السيد محسن أبو طبيخ، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣، ص٤٤.

(٢) شاكر الغرباوي، المصدر السابق، ص٤١.

(٣) موقع إلى الشمال الغربي من الشعيبة.

(٤) حميد أحمد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٣١.

(٥) هبة الدين الحسيني الشهرستاني، المصدر السابق، ص٤٨.

(٦) عبدالرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص٤٢؛ علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص١٢٩.

(٧) علي الخاقاني، شعراء الغري او النجفيات، ج٩، النجف، ١٩٥٦، ص١٥٠.

الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي جعل الجهاد باباً من أبوابِ جنته، ومفتاحاً من مفاتيح رحمته، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد صلى الله عليه وآله، المبعوث رحمةً للعالمين، وعذاباً على الكافرين، وعلى آله وأصحابه الذين شَيَّدوا بالسيفِ أركان الدين، وأبادوا عساكر المشركين. أما بعد: فقد فرض الله الجهاد على كافة العباد، وجعله وسيلة ليوم المعاد، امتحن به أولياءَهُ، وميز به أعداءه. أيها المؤمنون مالكم تقاعدتم عن نصرة الدين، وقد ندبكم الله ورسوله إلى جهاد الكافرين؟ الله الله في حرم الله ورسولهﷺ وقبور الأئمة الطاهرين، لا تتركوها بأيدي الأعداء فينالوا منها ما يشاؤون من الهتك والهدم. أفلا تقتدون بالأئمة الطاهرين (سلام الله عليهم أجمعين)، إذ بذلوا أنفسهم الزكية في إحياء هذا الدين، حتى صار القتل لهم عادة، وكرامتهم من الله الشهادة. ولا عذر لكم اليوم بعد خروج العلماء الأعلام على عجزهم وشدة ضعفهم. فاعتبروا يا أولي الألباب، نرى جبلة البهائم والحيوانات -مهما بلغ بينها من العداوة والبغضاء- إذا دهمها حيوان أجنبيٌّ اتحدت وتعاضدت عليه. فكيف لا نكونُ بمنزلة البهائم؟ بأن نتحد ونتعاضد. وقال عز وجل: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾»[1].

رابعاً: الزعماء الدينيين في ساحة الجهاد ضد البريطانيين

كان لزعماء الحوزة العلمية اثرٌ كبيرٌ في تأليب المجاهدين من ابناء العشائر والمدن، فقد اختلف المصادر في تحديد عدد قوات المجاهدين من أبناء العشائر والمدن الذين ساهموا في معركة الشعيبة (١٢-١٤ نيسان ١٩١٥). فقد أشار الفياض أن عددهم بلغ بين (١٠٠٠٠-١٥٠٠٠ مقاتل)[2]. في حين يذكر التميمي أن عددهم بلغ (٢٠٠٠٠)[3]. أما الوردي فيشير أن عدد المجاهدين حسب المصادر العثمانية كان (٢٠٠٠٠). بينما قدره آخرون بـ (٥٠٠٠٠)[4]. في حين يرى العطية بأن عددهم حسب المصادر البريطانية بلغ (١١٠٠٠)، ويقدره الأتراك بـ (١٨٠٠٠) رجل، ولعل الفرق يعود إلى إدخال رجال العشائر الكردية في المجموع العثماني[5]. أما العمري فيشير إلى أن عشائر من العرب والأكراد قد تجمعوا في الناصرية والشعيبة ما يقارب (١٠٠٠) مقاتل[6]. في حين تشير المس بيل بأن متطوعي

(١) احمد الحسيني، المصدر السابق، ص ١٦٦-١٧٢.
(٢) عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ط١، بغداد، ١٩٦٣، ص١١٢.
(٣) حميد أحمد حمدان التميمي، المصدر السابق، ص٢٢٢.
(٤) علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص٤٥.
(٥) غسان العطية، المصدر السابق، ص١٥١-١٥٢.
(٦) محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ج١، بغداد، ١٩٢٤، ص١٠٣.

الفرات كانوا (٩٠٠٠)، فضلاً عمّا يزيد على (١٠٠٠) كردي[١]. ويذكر فنس أن عدد المجاهدين بلغ (١٠٠٠٠) متطوع غير نظامي[٢]. ويتفق الهاشمي مع فنس حول عدد المتطوعين، فضلاً عن (١٥٠٠) من الأكراد[٣]. أما العمر فيذكر أن قوات المجاهدين تألفت من (٦٤٠٠) مسلح من مختلف مناطق العراق، في حين من منطقة المنتفق وحدها قد أرسلت (٦٠٠٠)[٤].

وفي الوقت نفسه لم تكن قوات المجاهدين بعيدة عن خطط القيادة العثمانية، فقد قرر سليمان عسكري الذي تجمعت قواته في ١٠ نيسان ١٩١٥ بالقرب من النخيلة، أن يجري الهجوم على الشعيبة من الجانب الأيمن بقوات المجاهدين تحت قيادة مندوب أزمير ضياء بيك والشيخ عجمي السعدون. ومن الجانب الأيسر بقوات مجاهدي الحبوبي، وعبدالله الفالح، وخيون آل عبيد من جهة تربة الإمام أنس[٥]. ويختلف القائد العثماني مقبل بك (مؤلف كتاب حملة العراق) مع هذا الرأي فيشير إلى أن توزيع المجاهدين في قوات سليمان عسكري كانت على النحو الآتي: الجناح الأيسر الذي كان يقوده محمد فاضل باشا الداغستاني كان فيه حشد من المجاهدين. أما القسم المركزي ففيه نحو (٦٠٠٠) رجل من المجاهدين. وفي الجناح الأيمن كان فيه مجاهدون يتراوح عددهم بين (١٠٠٠٠-١٥٠٠٠) مقاتل[٦].

يروي حسين الشعرباف، تفصيلات رحلته الى الشعيبة قائلاً:

«تجمعت قبائل المنتفق عموماً، والفرات الأوسط، والجيش النظامي، وبقينا في جوار الناصرية اكثر من عشرة ايام الى ان تهيأت السفن والبواخر للنقل... وفي الناصرية سمعنا من الثقاة ان الحكومة قدمت الى السيد الحبوبي مبلغاً جسيماً من المال؛ لإعاشة أتباعه ومن معه، ولكنه رفض قبولها مكتفياً بما جلب معه من ماله الخاص، وقد سافر الى سوق الشيوخ بالبواخر وبعضهم بالسفن الشراعية. اما الفرسان من العشائر والجيش فقد ساروا في طريق البر، فتجمعت العشائر والأهالي المجاهدين حول سوق الشيوخ»[٧].

---

(١) نداء الشعب(جريدة)، العدد ٣٢٣، ١٧ كانون الأول ١٩٣٠.

(٢) ر.أي. فنس، الخطوط الأساسية لحرب العراق ١٩١٤-١٩١٨، ترجمة: بهاء الدين نوري، بغداد، ١٩٣٥، ص١٠.

(٣) طه الهاشمي، حرب العراق، ج١، بغداد، ١٩٢٨، ص١١٦.

(٤) فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٤-١٩٢١، بغداد، ١٩٧٧، ص١٢.

(٥) حميد أحمد حمدان التميمي، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٦) «حملة العراق ١٩١٤-١٩١٨، حصار كوت الإمارة»، ترجمة: يوسف عمانوئيل، نقلاً عن كتاب حملة العراق لمؤلفه م. مقبل بك، المجلة العسكرية، العدد ٤٧، تشرين الأول ١٩٣٥، ص٥٠٨-٥٠٩.

(٧) حسين الشعرباف، القائد المجاهد، ص٢٨٦-٢٨٨.

اراد السيد الحبوبي اختبار كفاءة المجاهدين في قتالهم للبريطانيين، فأمر كلاً من عبدالله الفالح السعدون، وكاطع آل بطي وخيون آل عبيد بالهجوم على إحدى الوحدات البريطانية، فغنموا ٢٩ زورقاً، وذلك في ٣٠ آذار ١٩١٥، ثم صدرت الأوامر يوم ١١ نيسان بالانتقال إلى الشعيبة بغية تنظيم هجوم مشترك ضد الجيش البريطاني، على اساس ان يكون الجيش النظامي في القلب؛ ليتشكل جناحه الأيسر من مجاهدي عشائر الشطرة، والغراف، والفرات الأوسط، وبني مالك بقيادة عبدالله الفالح، فيما يكون جناحه الأيمن بقيادة عجمي باشا، ويتألف من مجاهدي قبائل المجرة، وعرب الشامية، وكانت الخطة عثمانية صرفة نظمها العقيد سليمان عسكري بك، وكان محمولاً على عربته لأنه جرح في جبهة الأحواز[١].

وحينما كان الحبوبي في الشعيبة علم بوجود بدر الرميض رئيس عشيرة آلبو صالح من قبائل بني مالك بين المجاهدين، وكان معروفاً بكرمه وسخائه، ولم يكن قد رآهُ من قبل، فأحب التعرف عليه، ولما سأل عنه قيل له: انه في رواق السيد عناية الله جمال الدين، الفقيه المجاهد، فقصده وحين رآهُما قال يمتدحُهما معاً: «طلبتُ بدراً فوجدتُ بدرين»[٢]. والمعروف عن بدر الرميض انه لبى دعوة الجهاد لقتال البريطانيين وأقسم اليمين في عام ١٩١٥ في الشعيبة أنه لا يهادن البريطانيين، ولا يعقد حلفا مع الإدارة البريطانية، وظل وفيا لقسمه هذا، فلم يعترف بالإدارة البريطانية خلال الحرب العالمية الاولى[٣].

بينما عقد آية الله الحيدري اجتماعاً مع القائد العثماني جاويد باشا وتفاوضوا بشؤون الحرب الدائرة في القرنة بالبصرة لدى اقتراب الجيش المؤلف من حوالي (٢٠) ألفاً من الخطوط الأمامية. وما إن توجه آية الله إلى القرنة حتى وصلته أنباء سقوطها بيد المحتلّ وتراجع الجيش العثماني. أجبر هذا الحدث آية الله لتغيير وجهته نحو العمارة وعند وصوله اكتشف أن القائد العثماني أمر القوات العثمانية بالتراجع وتسليم العمارة، للبريطانيين. وقد رفض آية الله التراجعَ والتنحي عن موقفه قائلاً: بأن جيشه سيجاهد، فإما النصر أو الشهادة. وحين سمع القائد العثماني كلمات السيد الحيدري استعاد ثقته بقوة جيشه وأمرهم بالثبات في ساحة المعركة بالعمارة[٤].

---

(١) طه الهاشمي، المصدر السابق، ص١١٧-١٢٥؛ شكري محمود نديم، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨، ط ٨، بغداد، ١٩٧٤، ص٢٦-٣٢، شكري محمود نديم، احوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية ١٩٠٨-١٩١٨، ص٢١٤-٢١٥.

(٢) ديوان السيد محمد سعيد الحبوبي، ص٥١.

(٣) مذكرات برترام توماس في العراق، ص٨.

(٤) احمد الحسيني، المصدر السابق، ص ٤٨.

ومن العمارة أرسل آية الله الحيدري برقيات لعدة مناطق عراقية طالباً المساعدة على الخطوط الأمامية للمعركة، وأرسل كذلك برقيات لعدد من رجال الدين الذين لبوا نداءه، مثل حجة الإسلام شيخ الشريعة الأصفهاني، والسيد مصطفى الكاشاني، والسيد علي الداماد الذي تأخر في بغداد بسبب الفيضانات[١].

لقد احتشد حوالي (٤٠) ألفاً من المجاهدين في العمارة في غضون أسبوعين، وعيّن العثمانيون العقيد سليمان عسكري بيك بدلاً عن جاويد باشا. واتجهت حشود المجاهدين إلى القرنة في البصرة لاستردادها ورابطت على مشارفها. زار العقيد سليمان عسكري بيك آية الله الحيدري وسلّمه رسالة شكر من الدولة العثمانية تكريماً لوجود المرجعية الشيعية ودورها في الدفاع عن الأرض، وقام العقيد بعرض مساعدات غذائية ومالية لقوات المجاهدين، لكن آية الله الحيدري رفضها قائلاً: إن المجاهدين قادرون على الدفاع عن أنفسهم[٢].

وفي خطوةٍ منه لتشجيع من معه من المجاهدين قرر آية الله الحيدريّ النزول إلى الجبهة بنفسه بالرغم من رفْضِ علماء الدين ومن معه لهذا القرار بعدّهِ الزعيم الروحي لحركتهم، إلا أنه لم يتراجع مشيراً إلى حاجة الجبهة إلى وجوده، ولغرس الشجاعة في قلوب الشباب الذين ضحوا بأنفسهم من أجل هذه القضية، ومؤكداً أن هؤلاء الذين احتشدوا تلبية لنداء الجهاد لن يقفوا بخط المواجهة مع الأعداء ما لم نرافقهم في السراء والضراء[٣].

ومع ذلك ظلَّ الجدلُ قائماً فقرر آية الله الحيدري أن يقوم باستخارةٍ قرآنية، فكانت الآية: ﴿**وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ**﴾[٤]. فابتهج المجاهدون وزاد ذلك في إيمانهم وتقدموا للجبهة الحربية بشجاعة[٥].

أمر آية الله الحيدريّ القوات بالتوقف في منطقة صخريّة بالقربِ من البصرة، أقاموا الليل هناك، حينما بدأ الليل يسدلُ ستارته، وأدوا صلاة الفجر، وقرروا الالتحاق بالجيش العثماني عند الصباح، لكنهم فوجئوا بوجودهم بالقرب من القوات البريطانية التي ما إن لاحظت وجودهم حتى بدأت بشنّ غاراتها عليهم، ومداهمة معسكرات المجاهدين. وحين أراد بعضهم التراجعَ رفض آية الله الحيدري

(١) المصدر نفسه، ص٣٧.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٤.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٩-٤٤.
(٤) سورة العنكبوت، آية ٦.
(٥) احمد الحسيني، المصدر السابق، ص ٥٣.

وأمرهم بالقتال. وحين اشتدت المعارك بين المجاهدين والبريطانيين حمل آية الله سلاحه وقرآنه ومشى إلى حيث الخطوط الأمامية للمعركة مردداً: «لا تخافوا! ولا تحزنوا! ألاّ الله معنا ضد هؤلاء الكفرة، أيها المجاهدون دافعوا عن حرمة الإسلام، وأنا أدعو الله أن لا تحرقكم هذه النار». إذ قرر القائد البريطاني باريت مهاجمة القوات العثمانية في الروطة[1]، فتحركت قواته من (المزيرعة) في فجر يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩١٥، عن طريق البر تساندها المراكب البحرية في النهر، لم تستطع القوات البريطانية من تحقيق شيء بسب استبسال المجاهدين من عشائر ربيعة وبني لام في معركة الروطة، الذين اجبروا باريت على سحب قواته بعد أربع ساعات من اندلاع المعارك. ففشلت القوة العسكرية البريطانية في احتلال المنطقة؛ لأن السيد مهدي الحيدري كان السبب الأكبر في انتصار الأتراك على البريطانيين؛ لأنه كان قد نصب خيامه قريباً من ساحة المعركة، وظل صامداً فيها لا يبالي بقصف المدافع، مما شجع المجاهدين والقوات العثمانية كلها أن تصمد معه وتهزم البريطانيين شر هزيمة[2]، وبذلك حارب المجاهدون ببسالة، وكبدوا العدو خسائر فادحة تقدر بـ (٢٠٠٠) قتيل وجريح، بينما استشهد من الشيعة حوالي (١٤) مجاهداً وجرح(٥٠)[3]. وعد هذا نصراً كبيراً بقيادة آية الله الحيدريّ، وبفضل دعائه واستخارته التي بثت الشجاعة في روح المجاهدين ورفع همهم، وتثبيت القوات العثمانية في مقرها دون تراجع؛ لذا كان لها صدى واسع بين أبناء الشعب العراقي، وأعطتهم القوة والعزيمة على محاربة البريطانيين[4].

وذكر أحد المجاهدين فيما بعد: «أنه عندما حميَ الوطيسُ في المعركة قرر بعض المجاهدين الانسحاب، ولكننا كلما نظرنا إلى خيَم آية الله الحيدري وإليه، إذ يقف إلى جانبنا على الخطوط الأمامية في الجبهة كلما شعرنا بالخجل من الانسحاب وقررنا أن نكمل القتال والمواجهة»[5].

وفي هذه المعركة نفسها، أُصيبَ العقيد سليمان عسكري بيك بجروح نقل على إثرها إلى مستشفى في بغداد. وقام أحد رجال الدين السنة في بغداد بزيارته للاطمئنان عن حاله، فقال له العقيد العثماني بخيبة أمل: «نحن نجلس هنا باسترخاء وراحة ونتلقى راتباً حكومياً كبيراً في حين أن السيد الحيدري لا يزال

(١) الروطة: هي قناة تقع في الجانب الشرقي من دجلة على بعد خمسة عشر كيلو متر من شمال القرنة.

(٢) علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص ١٣٧.

(٣) عبد الله الفياض، المصدر السابق ص١١٢.

(٤) اخلاص لفته حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩١٤-١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت الى كلية التربية - الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص٥٣.

(٥) احمد الحسيني، المصدر السابق، ص٥٧.

على الخطوط الأمامية وهو شيخٌ كبيرٌ ويرفض قبول أي مساعدة مالية من الحكومة!»[1].

كان تحرك المجاهدين من النخيلة ليلة ١٠/ ١١ نيسان ١٩١٥ ووصولهم إلى البرجسية بعد الظهر وفي الصباح الباكر من يوم الاثنين ١٢ نيسان ١٩١٥ بدأ الهجوم على المواقع البريطانية بقوة من ثلاثة اتجاهات إلا ان مدفعيتهم المتفوقة في العدد والعدة أسكتت مدفعية العثمانيين بعد خمس عشرة (١٥) دقيقة تقريباً من بدء الهجوم، ولم يتمكن المهاجمون من التقرب من معسكر العدو أكثر من ٩٠٠ متر، ولكن القتال كان مستمراً طوال اليوم، وبذلك حشد البريطانيون قواتهم بعد الخسائر التي تكبدوها، وشنوا هجوماً قوياً على منطقة الشعيبة[2].

وفي الوقت نفسه ضم سليمان عسكري بيك جيوشه إلى قوات المجاهدين التي يقودها السيد محمد سعيد الحبوبي الذي كان مؤلفاً من قرابة الخمسين ألف مجاهد على الخطوط الأمامية للجبهة. فقد وزع القائد العثماني العشائر على المحاور الثلاثة، وجعلهم تحت قيادة الزعماء الدينيين وشيوخ العشائر وبإمرة عدد من الضباط. وقد جعل عشائر بني لام، وعشائر الأحواز التي استجابت لدعوة الجهاد في المحور الأيسر، وجعل عشائر آلبو محمد، والسواعد، والسودان، وآلبو دراج في المحور الأوسط أو المحور المركزي، بينما جعل عشائر المنتفق في المحور الأيمن وجعل العشائر الأخر إلى يسارهم[3].

وكانت كتائب المجاهدين بقيادة محمد سعيد الحبوبي لها حضور فاعل من قبل المعركة وخلالها، إذ أبدت تلك الكتائب بسالةً مشهودة ومعها القوات النظامية العثمانية، وان القتال الذي جرى كان ضارياً اضطر فيه الجانبان إلى الاقتتال بالسلاح الأبيض[4].

ويرى احد المطلعين ان الأهداف العسكرية للمجاهدين وزعت على شكل حصون، يقوم عجمي باشا السعدون بالهجوم على الحصون الثلاثة الأولى، الواقعة على الجناح الأيمن، فيما تقوم القوات العثمانية النظامية بالهجوم على الحصون الرابع والخامس والسادس، اما الحصون السابع والثامن والتاسع فتقوم القوات التي كان يقودها السيد الحبوبي، وعبدالله الفالح، وخيون آل عبيد بالهجوم عليها، وهي على الجناح الأيسر، وكان عجمي وعبدالله قريبين من أهدافها، لكن الجيش النظامي كان بعيداً عن أهدافه، وعلى هذا الأساس تقدمت الجيوش نحو أهدافها المحددة في ١٢ نيسان ١٩١٥،

---

(١) المصدر نفسه، ص٥٩.

(٢) شكري محمود نديم، حرب العراق ١٩١٤ – ١٩١٨، ص٢٩.

(٣) عطية دخيل عباس الطائي، الحلة من سنة ١٩١٤–١٩٢١ دراسة في الأحوال السياسية والإدارية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قدمت الى كلية التربية جامعة بغداد، شباط ١٩٩٨، ص٤٣.

(٤) سليم الحسني، المصدر السابق، ص١٠٠.

فتقدم عجمي باشا[1] بقواته، ولكنه لم يصل إلى هدفه المرسوم؛ لأنه ظلّ الطريق بسبب تأثير المدفعية البريطانية التي حالت دون الوصول إلى هدفه.

وفي صباح اليوم الثاني، أي في يوم الثلاثاء ١٣ نيسان ١٩١٥ بدأ البريطانيون بالهجوم والتقوا بالعثمانيين والمجاهدين وجهاً لوجه بغيةَ تطهير المرتفعات القريبة من المعسكر، وقد استشهد من العثمانيين والمجاهدين عددٌ كبير، واستسلم علي بيكَ اوراق معاون القائد سليمان عسكري وسلم المواقع المهمة للبريطانيين، إذ قرر سليمان عسكري، بعد هذا الحادث ان ينسحب من المعركة ليلة ١٣/ ١٤، إلا ان قائد الجناح الأيمن طلب تأجيل الانسحاب لغرض دفن الخسائر[2].

اما فيما يتعلق بقوات العشائر التي كان يقودها السيد الحبوبي وعبدالله الفالح وخيون آل عبيد فقد تمكنت بسرعة من احتلال الحصون الموكلة بها، واستمرت بالقتال ما بين خمس إلى ست ساعات، وبينما لم يلمس البريطانيون اي هجوم على الحصون الباقية؛ لذلك وجهوا كل نيرانهم للدفاع عن الحصون السابع والثامن والتاسع، وقاموا بهجوم واسع وكبير جداً على التشكيلات التي كان يقودها عبدالله وابادوها، واسروا من اهالي الشطرة حوالي ثمانين مجاهداً، فقد اكثر من مئتي مجاهد، وفي صباح اليوم الثاني للمعركة وصلت القوات النظامية إلى اهدافها واحتلتها، لكن القوات البريطانية تمكنت من الالتفاف حولها، فانسحب العثمانيون من مواقعهم بأعجوبة، فتقهقروا نحو أدغال البرجسية[3]، فاغتنم البريطانيون الفرصة من انقطاع الطرق والمواصلات بالعثمانيين والمجاهدين، وغلب الإعياء والتعب عليهم على اثر العطش والجوع، فأتبعوهم وناجزوهم إلى صباح يوم الأربعاء ١٤ نيسان ١٩١٥ مناجزة شديدة هزم في آخرها العثمانيون، وتركوا نصف ذلك الجيش بين قتيل وجريح واسير ومفقود[4]. وتكبد المجاهدون خسائر بشرية منهم ثلاثة آلاف شهيد، نظراً للضربات الضارية التي شنتها القوات البريطانية. وحين أدرك سليمان عسكري بيك خسارته للشعيبة، وعدم قدرته على استعادة البصرة، والعودة مهزوماً للسلطات العثمانية، قامَ بالانتحار[5].

---

(١) يذكر شكري محمود نديم ان عجمي باشا كان ينقض على المفارز البريطانية، لاسيما الخيالة منها، وهو على رأس فرسانه المتفقين المنتشرين على مسافات متباعدة لتجنب تأثير نيران المدافع البريطانية، وكان هؤلاء الفرسان يتجمعون في لحظة الهجوم بإشارة من عجمي فيهجمون بسرعة البرق الخاطف، فيوقعون بالبريطانيين خسائر فادحة، ثم يقودهما عجمي بسرعة مذهلة إلى حيث تبتلعهم الصحراء. ينظر: شكري محمود نديم، حرب العراق، ص٣١.

(٢) سليم الحسني، المصدر السابق، ص١٠١.

(٣) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد ضاري عويد شنين في بغداد بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٨٨.

(٤) اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الأول، البلاغ، السنة الرابعة، العددان (٥- ٦)، ١٩٧٣، ص٢٦.

(٥) عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص٥٩.

وتصف اغلب المصادر التاريخية معركة الشعيبة بأنها معركة رهيبة كاد فيها المجاهدون من العلماء والعشائر والقوات العثمانية ان تحقق النصر على القوات البريطانية، ويصف لنا احد المؤرخين ظروف تلك المعركة على لسان السيد محسن الحكيم بالقول: «انه لم يعرف الخوف في حياته الا مرة واحدة هي في ذلك اليوم حين كانت القنابل تنفجر بين الخيام»، وهرب المجاهدون اذ اشيع بينهم ان القائد سليمان عسكري قتل هو وضباطه جميعا، فانتشرت الفوضى بين العشائر، واختل النظام، وقد ثبت السيد الحبوبي مع ثلة من صحبه فلم يهربوا مع الهاربين، ثم استقر رأيهم اخيرا ان يرسلوا السيد محسن الحكيم الى خيمة القائد ليستوضح جلية الخبر، وحاول السيد محسن الحصول على فرس ليمتطيها فلم يتمكن من ذلك؛ لان كل واحد من المجاهدين كان محتاجا الى فرسه للنجاة بنفسه من هول المعركة، فقدم اليه الشيخ رحوم الظالمي فرسه فمضى الى خيمة القائد التركي وهو يسير بين جثث القتلى والقذائف تتطاير انفجاراتها من حوله حتى وصل الى الخيمة القائد التركي فوجده مكبا على أوراقه، واتضح ان الإشاعة كانت غلطة او خديعة أدت الى الهزيمة[1].

وكانت معنويات الجيش العثماني مُنهارة، وحال المجاهدين سيئة غلبَ عليهم الإعياء والجوع والعطش، فانسحب العثمانيون نحو أدغال البرجسية بدون انتظام. وأما الخسائر بالأرواح فقد بلغت عند البريطانيين (١٢٠٠) قتيل وجريح وأما خسائر العثمانيين والمجاهدين فقُدرت بـ (٦٠٠٠) قتيل وجريح[2].

وبعد هزيمة القوات العثمانية في الشعيبة خاطب الضابط التركي أحمد بك أوراق العرب الذين كانوا يقاتلون إلى جانب العثمانيين بقوله: «إنّنا لو فتحنا الشعيبة والبصرة يبقى علينا واجب ثانٍ وهو فتح العراق، وخاصة الفرات أوّلاً، وعشائر شط دجلة ثانياً؛ لأنّهم خونة»[3]. حدث ذلك والحرب لم تنته بعد، ولم يغادر العرب العراقيون جبهات القتال، وكانت لهزيمة الشعيبة تلك أسباب متعددة، ليس من بينها خيانة هؤلاء، والجدير بالذكر أن بدر الرميض شيخ بني مالك ردّ على كلام الضابط العثماني بقوله: «أنتم الخونة للإسلام، وتحزّبكم ضد العرب كافٍ لمصداق قولي، وأنتم بعد هذا أولى بالحرب والقتال ممّن نحارب. ولولا فتوى علمائنا لما وجدتمونا في هذه الساحات التي نقاتل فيها»[4].

---

(١) احمد الحسيني، الامام الحكيم السيد محسن الطباطبائي، النجف، ١٣٨٤هـ، ص ٧٦-٧٧.

(٢) عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ج١، بيروت، ١٩٧٢، ص٨٥.

(٣) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٤٠.

(٤) كامل سلمان الجبوري، السيّد محمّد كاظم اليزدي.، ص٢٢٤؛ صلاح مهدي علي الفضلي، الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠- ٢٠٠٢، بغداد، ٢٠١١، ص١٢٣.

وتوجد أسباب عديدة لفشل معركة الشعيبة من بينها[١]:

١- الخطة العسكرية التي وضعها القائد العثماني سليمان عسكري بك، وهي تبدو بطبيعتها هجومية أكثر منها دفاعية.

٢- عدم إنصاف المسؤولين العثمانيين للعلماء والرؤساء، لأنهم تعودوا ان يعاملوهم بقساوة.

٣- خيانة بعض رجال اسطنبول لحكومتهم وقبول الرشوة من الحلفاء.

٤- عدم تقديم الارزاق الى المجاهدين، وعدم التفتيش، فضلاً عن تعطيل القوى العسكرية في الخميسية[٢].

لقد حطمت معركة الشعيبة كل الأمل المعقود على حملة جهاد كبيرة ومنظمة، ومع هذا فإن مدن الفرات ودجلة استجابت وتعاونت مع العثمانيين حتى بعد معركة الشعيبة، لكن على نطاق أصغر كثيرا، فقد استخدمها العثمانيون لمضايقة تقدم البريطانيين بطريقة أكثر ملائمة لقدراتها[٣].

خامساً: مواصلة المرجعية الدينية تصديها للقوات البريطانية حتى عام ١٩١٨

١- جبهة العمارة:

لم تقف المرجعية الدينية موقف المتفرج بعد الانتكاسة الكبيرة في معركة الشعيبة، فقد كانت قوات المجاهدين بقيادة آية الله الخالصي قد تعرضت لهزيمة وتراجعت ايضاً؛ بسبب تفوق الجيوش البريطانية بالعدد والسلاح، وكل ما بقي تحت سيطرة المجاهدين هي منطقة القرنة، وكانت قوات المجاهدين فيها بقيادة آية الله الحيدريّ[٤]. عند ذلك قامت الجيوش البريطانية وعلى وجه السرعة بهجوم شامل على المنطقة، فطلب آية الله الحيدري وبقية من معه من المجتهدين من المقدم العثماني المعيَّن حديثاً نور الدين بيك بإبقاء القوات في المنطقة وأمرها بعدم التراجع، إلا إنه لم يمتثل لطلبهم، وأمر القوات العثمانية بالتراجع، وقد أشيع عنه بأنه عقد صفقة غير قانونية مع الجيش البريطاني، مما جعل المجاهدين يصابون بخيبة أمل كبرى[٥].

أمر القائد البريطاني العام الجنرال طونزند في ١١ مايس ١٩١٥ بإخراج القوات العثمانية من مواقعها

---

(١) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٤٠.

(٢) هبة الدين الحسيني الشهرستاني، المصدر السابق، ص٦٩- ٧٧.

(٣) غسان العطية، المصدر السابق، ص١٥٢-١٥٣.

(٤) احمد الحسيني، المصدر السابق، ص٥٩.

(٥) المصدر نفسه، ص٦٠.

في شمال القرنة، وأن يستمر في تقدمه شمالا حتى يحتل العمارة[١]. فلم تقف عشائر العمارة موقف المتفرج إزاء الغزو البريطاني، وبأوامر من المرجعية الدينية، فقد حشدت قبائل العمارة في صخيريجة؛ استعدادا لمواجهة القوات البريطانية[٢]. وكان للمجاهدين مواقف مشهودة في جبهات صخيريجة وفي مزيرعة على الضفة اليمنى من دجلة، فقد اصطدمت جموع المجاهدين بالقوات البريطانية، وربحوا في تلك المناورة التي اضطر فيها البريطانيون إلى التقهقر. ولكن إنسحاب الجيوش العثمانية في جبهة صخيريجة إثر ذلك في الموقف، مما أدى إلى انسحاب القوات المجاهدة. وبالرغم من قلة المؤن، وسوء معاملة الضباط العثمانيين للمجاهدين قدموا مساعدة أكبرها فيهم القواد الأتراك[٣].

وبتشجيع من المرجعية الدينية هاجمت العشائر خطوط المواصلات البريطانية، اذ أشارت المس بيل عن تعرض بعض سكان الأهوار للقوات البريطانية وقطعهم خطوط التلغراف أو سلبهم للذخائر الحكومية من السفن أو الزوارق المحلية الراسية[٤]. ويذكر طونزند أيضا أن الاهالي في الاهوار كانوا يقطعون على الدوام خطوط البرق بين القوات البريطانية وبين القرنة. فقد قطعوا سلك التلغراف بين قلعة صالح والعزير، الأمر الذي جعل جنود صنف المخابرة يبادرون إلى معاقبة الاهالي معاقبة صارمة[٥]. وفي موضع آخر أشار طونزند إلى هذا المعنى بقوله «كان عرب العمارة حتما يضمرون لنا العداء والمسالمة للأتراك، لذلك لم استحسن سكن جنودي في شوارع البلدة وأزقتها الضيقة»[٦]. أطلقت بعض عشائر العمارة النار على الكابتن مارس الحاكم السياسي البريطاني أثناء جولته في الاحواز[٧].

تصدى شيوخ العشائر في العمارة كالشيخ غضبان البنيه شيخ بني لام للقوات البريطانية خلال تقدمها لاحتلال العمارة، فقد وقف ضد سياسة الاحتلال، ورفض الإذعان للإدارة البريطانية. وكذلك وقف شيوخ البو محمد بتشجيع من المرجعية الدينية، وكان ابرزهم الشيخ زبون بن ياسر إلى جانب العثمانيين ضد المصالح البريطانية، ورفض كل العروض التي تقدمت بها الإدارة البريطانية

---

(١) الفريق تشارلز طونزند، محاربتي في العراق، ترجمة:عبد المسيح وزير بغداد، ١٩٢٣، ص٥٢-٥٣.

(٢) طه الهاشمي، المصدر السابق، ص١١٢.

(٣)عبدالرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، صيدا، ١٩٣٥، ص١٦-١٧؛ عبدالله الفياض، المصدر السابق، ص١٣٢-١٣٣.

(٤)المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، ط٢، بغداد، ١٩٧١، ص٧٦.

(٥)طونزند، المصدر السابق، ص١١٣.

(٦) المصدر نفسه، ص١١٤.

(٧)عمار يوسف عبدالله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥ اطروحة دكتوراه غير منشورة، قدمت الى كلية التربية - جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ٦٧.

وأصر على موقفه المعارض، وتعرض أيضاً لخطوط المواصلات البريطانية[1]. ثم حاول أن يجمع حوله عدداً من الشيوخ المتذمرين الساكنين في هور الحَمّار وأطراف نهر المجر الكبير، التجأ ابنه الأكبر عبوب إلى العثمانيين، وإزاء ذلك اتخذت الإدارة البريطانية، تدابير زجرية وقمعية ضده فانتزعت المقاطعة التي بحوزته وأعطتها إلى ابنه جلوب[2]. قام الشيخ خطاب من شيوخ بني لام، والشيخ علوان من بيت جندل بغارة على خط البرق البريطانية نفذته الفرسان تحت إمرة الضابط العثماني صبري بيك خلال معارك العمارة[3]. ورفض تقديم الطاعة للبريطانيين شيخا بني لام فهد الغضبان[4] وكاظم آل موسى[5]. إذ أشارت إحدى الوثائق البريطانية بـ: «أن المناطق العليا من نهر دجلة يؤثر عليها جوي (اللازم) وفهد في منطقة بيت جندل التابعة لبني لام والذين لازالوا بصورة فعالة مناصرين للأتراك»[6].

وبعد احتلال العمارة طردت الإدارة البريطانية زيارة ال محيي أحد شيوخ آل ازيرج، لأنها عدته مصدراً للقلاقل والاضطرابات[7].

٢- جبهة الناصرية:

بعد الانكسار في معركة الشعيبة رجع السيد الحبوبي بعد ما رأى تخاذل الناس مع بعض الرؤساء حتى وصل الناصرية، ولم يبرحها، فنزل في دار لآل العضّاض وهم من أشهر الأسر العربية فيها، آملاً في ان يتمكن من جمع فلول الجيش النظامي والمجاهدين ليعيد الكرة، لكن المعركة الخاسرة عادت عليه

---

(1)Administration Report of the Qalat Salih District for the Year March 1916 - March 1917;

د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة: ٢٠٩٩/ ٣٢٠٥٠، موضوع الملفة:، تقارير إدارية ١٩١٦ – ١٩١٨، و٥٣، ص٣٤١.

(٢) عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ج١، ص٢٦٤؛ غسان العطية، المصدر السابق، ص١٥٣.

(3)F. O 371/2770 X/M 0741، From General Headquarters to the secretary of the Government of India، No: 1153، 19-12-1915.

(٤) التحق بالعثمانيين بعد سقوط العمارة في عام ١٩١٥، والقي القبض عليه ونفوه إلى البصرة، وعينوا ابنه قمندار مكانه. ينظر: عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ج١، ص١٩٧.

(٥) محمد احمد محمود، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢ – ١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت الى كلية الآداب– جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص٢١٧.

(6)F. O 371/2489 X/M 07115 from J. Nixon to the Government of India، 28-8-1915.

(٧)عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ج١، ص٣٠١.

بالحزن والمرض داهمهُ، وقد اشتدَّ عليه الداء الذي ألزمه الفراش، فالتفّ حولهُ صَحبهُ يشرفون على تمريضهِ، وكان الشيخ علي الشرقي على رأسهم[١]، لكن الأجل وافاه متأثراً بتلك النكبة المؤلمة، وذلك في عشية يوم الأربعاء الثاني من شعبان من عام ١٣٣٣هـ الموافق ١٥ حزيران ١٩١٥[٢].

لقد توالت الهزائم على العثمانيين، فبعد احتلال العمارة مباشرة أصبح من الضروري للقوات البريطانية السيطرة على الناصرية لاعتبارات عديدة، كان من ضمنها تأمين المواصلات بين دجلة والفرات[٣]. وبغية الاتصال بقبائل المنتفق والسيطرة على حركاتها، فضلاً عن كون الناصرية مركزاً إدارياً للواء المنتفق خلال العهد العثماني[٤]، وعزز ذلك اقتراح الجنرال نيكسون القائد العام للقوات البريطانية في العراق بصدد توطيد موقعه في كل ولاية البصرة بالزحف نحو الناصرية، وأوضح مزايا الناصرية بأنها تمكنه من إدارة ولاية البصرة واستثمارها، انها تكمل حماية الجانب الأيسر لقواته بوصفها مركزاً للقبائل الكبيرة، ومقراً للإدارة المدنية العثمانية، وهو يرى ان موقعها على ملتقى نهر الحي (الغراف) بالفرات يعطيها وضعاً استراتيجياً وأهمية عسكرية هامة، ويرى نيكسون ان بإمكان العثمانيين لو استخدموا الناصرية كقاعدة أمامية لتمكنوا من تهديد البصرة إما عن طريق الفرات مباشرة، او عن طريق دجلة فنهر الغراف فالفرات، لاسيما وان بقية فلول معركة البرجسية موجودة في الناصرية، وهذه القوات قد تهدد المواصلات مع العمارة التي كانت صعبة الحماية[٥]. وعلى اثر ذلك عهد نيكسون إلى الجنرال غورنج قائد الفرقة ١٢ بالتقدم واحتلال الناصرية، فتحركت القوة البريطانية من القرنة عن طريق هور الحمار في ٢٧ حزيران، وكانت مؤلفة من لواء مشاة وقوة نهرية، وبعد التغلب على المقاومة العثمانية البسيطة وصلت القوة إلى سوق الشيوخ واحتلته في ٦ تموز ١٩١٥[٦]، ثم هاجم غورنج المواقع العثمانية في منطقة مجنينة والسديناوية ليلة ٧/ ٨ تموز، ولم ينجح بالاستيلاء عليها بسبب الظروف المناخية، وارتفاع درجات الحرارة، مما اثر سلباً على جنوده، وجدد الهجوم في ليلة ١٣/ ١٤ تموز، ففشل أيضاً بسبب مقاومة عشائر المنطقة لهم، ثم عزز قطعاته بقوة أخرى، وتم من جهة أخرى تعزيز القطعات العثمانية بقوات مؤلفة من عشرة أفواج من الفرقة ٣٥، وأخيراً نجح البريطانيون بعد

(١) ديوان السيد محمد سعيد الحبوبي، ص٥٤-٥٥.

(٢) حسين الشعرباف، القائد المجاهد، ص٢٩٠.

(٣) محمد امين العمري، تاريخ حرب العراق، م١، بغداد، ١٩٣٥، ص١٠٨.

(٤) ويلسون، المصدر السابق، ج١، ص١٠٦.

(٥) محمد عبدالقادر حاتم، ملخص الحملة الحربية بالعراق ١٩١٤-١٩١٨، القاهرة، ١٩٦٥، ص٢٥.

(٦) كرسي، حرب العراق.دروس في السوق والتعبئة، تعريب: فخري عمر، بغداد، بلا تأريخ، ص٣٤-٣٥.

قتال عنيف من السيطرة على المواضع العثمانية بعد ان فقد العثمانيون اغلب قوتهم العسكرية، وفي يوم ٢٥ تموز دخلت القوات البريطانية الناصرية[١]. ومن الطبيعي ان يؤدي احتلال الناصرية إلى إضعاف القوة المخصصة بالقيام بحركات هجومية من قبل القوات العثمانية، وهذا ما حصل فعلاً.

٣- التطورات الميدانية في المنتفق وأثرها على جبهة الكوت:

على اثر فوضى تراجع الجيوش العثمانية، هوجمت قوارب المجاهدين، وغرق عدد منها بما في ذلك قارب آية الله الحيدري، لكن استطاع المجاهدون إنقاذه ونقله لبرّ الأمان[٢]. أما المجاهدون بقيادة السيد مهدي الحيدري وعدد من طلاب الحوزة العلمية الذين كانوا متواجدين في ساحة المعركة فقد انسحبوا من المعركة بصحبة أمير ربيعة محمد الحبيب، وقد عانوا كثيرا أثناء انسحابهم بسبب رداءة الطريق وطوله، إذ انسحبوا عن طريق الحي حتى وصلوا الكوت مقر قيادة العمليات الذي اتخذته القوات العثمانية خطاً دفاعياً جديداً[٣]، ووصل السيد الحيدري إلى مدينة الكوت في تموز من العام ١٩١٥، وبقي هناك لمدة أربعة أشهر قضاها في تعزيز ودعم المجاهدين في تلك المناطق، لكن الجيش البريطاني كان أقوى، وتمكن من السيطرة على المنطقة بشكلٍ كامل، فعاد آية الله إلى الكاظمية في العام ١٩١٦، أي بعد عام كامل بعد مغادرته لها للجهاد[٤].

وعلى اثر احتلال الناصرية توقفت المواصلات العسكرية العثمانية من دجلة إلى الفرات عبر طريق نهر الغراف، وكان هذا هو خط المواصلات الاعتيادي بين الشمال والجنوب[٥]، وبعدها شرع البريطانيون بنقل قطعات فرقة الجنرال غورنج إلى فرقة طاوزند (Townshend) التي كانت في المركز بدعوى ان الكوت تعد نقطة لم شعث القوات العثمانية، لأنها كالناصرية من حيث الأهمية السوقية لتوضع المدينتان تحت سيطرة البريطانيين، لذا وافقت حكومة البريطانية في الهند بأن التقدم على الكوت

---

(1)Frederick James Moberly، The Campaign in Mesopotamia. History of the Great War (1914–1918)، based on official document، Vol.I، London، 1918، PP. 296–298; R. Evans، A Brief Outline of the Campaign in Mesopotamia 1914–1918، .Second Edition، London، 1935، P. 37

(٢) احمد الحسيني، المصدر السابق، ص٦٢.

(٣)اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الأول، البلاغ، السنة الرابعة، العددان (٥-٦)، ١٩٧٣، ص ٢٢-٢٣.

(٤) احمد الحسيني، المصدر السابق، ص٦٩-٧١.

(5)A. Kearsey، A Study of the Strategy and Tactics of the Mesopotamia Cam- .paign 1914 -1918، London، 1930، P.20

يؤثر تأثيراً حسناً على الموقف السياسي في بلاد فارس (ايران)، وعدّ نائب الملك في الهند برقية وجهها إلى سكرتير الحكومة رأى فيها من الضرورة السوقية احتلال الكوت بعد إتمام احتلال الناصرية[١]. ويبدو ان الغاية من احتلال الكوت كانت السيطرة على منطقة نهر الغراف والعشائر العربية المحيطة بأطراف الشطرة، كما أوضحت المصادر البريطانية ذلك[٢]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجنرال نيكسون كان يعتقد ان احتلال الكوت هدفه حماية الناصرية، وتقليل قوة حامياتها، فإذا حاول العثمانيون التقدم بقوة نحو الناصرية، فيمكن للقوات البريطانية في الكوت، ان توجه ضربة مقابلة على بغداد[٣].

وكانت الفرقة العثمانية الخامسة والثلاثون المرابطة في الناصرية قد انسحبت على اثر سقوط المدينة، إلى الشطرة بناءً على توجيهات نورالدين بيك القائد العثماني العام، وانسحبت من هناك نحو الكوت عن طريق الغراف، بغية تعزيز الحامية العثمانية فيها، لتجتمع في الكوت بالفرقة الثامنة والثلاثين، إلى جانب أفواج الجيش الرابع التي أخذت تتوارد من مختلف الجهات[٤].

وكانت عشائر آل ازيرج قد فشلوا في اعتراض وحدات الجيش العثماني المنسحب من الناصرية باتجاه الشطرة، إذ دارت معركة بين الطرفين خسر فيها آل ازيرج بعض رجالهم، واضطرتهم إلى الكف عن ذلك، ووصلوا بعدها إلى بغيتهم، إلا ان الذي وصل إلى الشطرة من هذه القوات هو ثلاثة آلاف مقاتل بعد ان كانوا أكثر من تسعة آلاف فرّ أكثرهم بعد سقوط الناصرية بيد البريطانيين[٥].

وبعد وصول بقايا فلول العثمانيين جنداً وموظفين إلى الشطرة حفاة عراة، وانسحاب القائم مقام وموظفيه معهم إلى الكوت، قرر الشيخ خيون استلام زمام الأمور الإدارية، وعين نفسه قائم مقام في الشطرة قبل سقوط الناصرية بيد البريطانيين، وذلك منذ تموز ١٩١٥، وبقي في منصبه هذا حتى استسلامه للبريطانيين في كانون الأول عام ١٩١٧ بعد ان دفع لهم عشرة آلاف روبية[٦]. وبذلك آلت إليه السلطة رسمياً وفعلياً، وبتأييد من المرجعية الدينية عقد مؤتمراً في الشطرة في ٢٩ تموز ١٩١٥ حضره

---

(١) كرسي، المصدر السابق، ص٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٨-٣٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٠.

(٤) عبدالرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ص٢١-٢٢.

(٥) اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الأول، البلاغ، السنة الرابعة، العددان (٥-٦)، ١٩٧٣، ص٣٧، ويلسون، المصدر السابق، ج١، ص١٢١.

(6)Ministry of Interior File No 63/5، Personalities، very secret، mem.، No 235، in 31/1/1930، from E. S. Berry، Administration Inspector، Muntafiq Liwa to the Ad-viser، Ministry of the Interior، Baghdad، P.30.

مائة رئيس من العبودة والشويلات وبني ركاب وآل حُمَيدْ وآلبو سعد وبني زيد وقرهغول وخفاجة[١]، ودعاهم إلى ان يقسموا على التحالف لحرب البريطانيين، لكن ميثاقهم هذا ظل حبراً على ورق، بل ان قسماً منهم سافر بعد توقيعه إلى الناصرية لمقابلة حاكمها السياسي هاملتون (Hamilton)[٢]، وإعلامه بما قرروه[٣]، بسبب المصلحة الذاتية لبعض هؤلاء الشيوخ من اجل التقرب للبريطانيين والحصول على مكاسب شخصية، فضلاً عن موقف بريطانيا العسكري أثناء الحرب عكس تلك الرغبة لهؤلاء الشيوخ.

الا ان المرجعية الدينية كانت تراقب الموقف في منطقة المنتفق، فأوعزت الى بعض رؤساء العشائر بان يجددوا الميثاق المذكور في ٢ أيلول ١٩١٥، وهذه المرة بين عشائر المنتفق، التي شنت إحداها، وهي عشيرة آل ازيرج، هجوماً على مخفر بريطاني قرب الناصرية ليلة ٦ أيلول، وقتلوا من فيه، ونهبوا سلاحهم وعادوا سالمين، هاجمت مجموعة أخرى من المنتفق على طلائع البريطانيين الأمامية في الناصرية في نواحي سدة (ابو جداحة) في ١٤ أيلول ١٩١٥، فأجبرتها على التقهقر، وأحرقت مواضع فئتين (بلوكين) من البريطانيين، وخربت أسلاك الهاتف التابعة لهم، وغنمت ما مقداره خمسمائة متر من الأسلاك البرقية، فضلاً عن هجوم شنته مجموعة من العشائر على مخفر السديناوية البريطاني، فاستولت عليه وقتلت من فيه وهم عشرة، وذلك بعد التأريخ المذكور بقليل[٤]، يأتي هذا في الوقت الذي دعت فيه الحكومة جميع مستخدميها من المنتفق للالتحاق بمعسكر قواتها العام في الكوت[٥].

رأى القائد العثماني نورالدين بيك ضرورة المحافظة على جناح جيشه، والدفاع عن الكوت من احتمالات تقدم البريطانيين من الناصرية عن طريق الغراف الخالي من القوات والاستحكامات الدفاعية، والاعتماد على قوة عشائر المنطقة لعرقلة التقدم البريطاني؛ لذلك أوفد كلاً من احمد بيك

---

(١) ينظر: نص الوثيقة في الملحق رقم (٤).

(٢) هو الرائد روبرت ادوارد ارشيبالد هاملتون R. E. A. Hamilton وكان حاكما للناصرية.

See: «Great British، The Iraq Occupied Territories، Code 1915، Supplement No. I، UPTO 30th June 1916، Bombay، 1916، P. 35.

(٣) حسين الشعرباف، الشطرة في الاحتلالين، ص٥١، اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الأول، البلاغ، بغداد، السنة الرابعة، العددان(٥ ٦)، ١٩٧٣، ص٣٨.

(٤)«زوراء»، العدد ٢٥٣٣، ٧ ذي القعدة ١٣٣٣هـ.

(٥) اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الأول، البلاغ، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٥ ٦)، ١٩٧٣، ص٣٨.

أوراق[١] وعباس العلي[٢] مزودين بالذهب والملابس الحريرية لتوزيعها على رؤساء العشائر، فحظيت وفادتهم بتأييد عشائر الشويلات وبني ركاب، الذين تهيأوا للزحف على الناصرية لمشاغلة البريطانيين[٣].

وكان سقوط الكوت بأيدي القوات البريطانية بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩١٥ قد اجبر غالبية الشيوخ الخضوع للبريطانيين، لاسيما تلك العشائر القاطنة في الطرف الجنوبي من الناصرية والشطرة، وانتهاء بالطرف الشمالي حيث عشيرة ربيعة في كوت الإمارة وجميع عشائر نهر الغراف[٤]، وقد وصل نبأ سقوط الكوت إلى الشطرة في اليوم التالي، كما ان احمد بيك أوراق قائدها العسكري، غادرها ليلاً، فبعث أهالي الشطرة رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الأول ١٩١٥ إلى رجال الدين في النجف يعلمونهم بسقوط مدينة الكوت بأيدي القوات البريطانية[٥].

ولم تحاول القوات البريطانية التقدم إلى ما بعد الناصرية حتى احتلال بغداد في آذار ١٩١٧، فيما عدا تقدم مؤقت على نهر الغراف، وإرسال قوة نهرية صغيرة إلى السماوة في تشرين الأول ١٩١٥، وسبب ذلك فيما يبدو هو ان دجلة نهر فصلي للمواصلات، فضلاً عن ان القوات العثمانية قد تمركزت في هذا النهر بعد معركة الشعيبة، فالزحف من خلال الغراف سيكون غير ذي جدوى، لاسيما بعد اندلاع المقاومة في المراكز الشيعية المقدسة[٦].

وبينما وصلت القوات البريطانية بقيادة الجنرال طاوزند إلى المدائن (سلمان باك) بعد سقوط الكوت في طريقها إلى بغداد، أجبرت على التراجع بعد معركة المدائن، فتعقبها العثمانيون وحاصروها في كانون الأول ١٩١٥، في الكوت، وهنا وردت إلى الفرات الأوسط إشاعات تفيد بانسحاب القوات البريطانية من العمارة والناصرية[٧].

---

(١) قائد جبهة الغراف الذي سلم الناصرية، واسر اخيراً في الرمادي، ولقب بأوراق لأنه شغل وظائف إدارية في الجيش.

(٢) من أهالي الكوت، وقد شنقه العثمانيون مع أولاده عند استرجاعهم الكوت ثانية بعد حصارها بتهمة التعامل مع البريطانيين أثناء الاحتلال.

(٣) حسين الشعرباف، الشطرة في الاحتلالين، ص٥١.

(٤) برقية المقر البريطاني العام في الكوت بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩١٥ إلى سكرتير حكومة الهند في دلهي. مقتبس من: غسان العطية، المصدر السابق، ص١٦٢.

(٥) اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الأول، – «البلاغ»، بغداد، السنة الرابعة، العددان(٥- ٦)، ١٩٧٣، ص١٠.

(٦) غسان العطية، المصدر السابق، ص١٦٤.

(٧) وردت في١١ أيلول ١٩١٥ برقية مؤرخة في ٧ أيلول من العصيمي وكيل قائم مقام الحلة إلى قائم مقام النجف نصها: «نبشركم بمظفرية عساكرنا، وان العدو انسحب من العمارة والناصرية، وان القائد احمد بك مع القوة العسكرية

لقد استمرت الدعوات الجهادية ضد البريطانيين، وكان أشهر هذه الدعوات تلك التي حملت شعار (العلم الحيدري الشريف)[1] التي بدأت في تشرين الثاني ١٩١٥، إذ دعت الحكومة العثمانية الى إخراج العلم الحيدري الشريف، واستخدمت شتى الوسائل من اجل جذب عطف الناس؛ لذلك قررت الحكومة إرسال الداغستاني ومعه وفد من شخصيات محترمة من اجل إخراج (العلم الحيدري) من النجف الى بغداد ثم الى الكوت، وقد شهدت هذه الحركة تأييد علماء الشيعة واستجابة اغلب السكان لها، لذا اخذ أبناء العشائر يتوافدون على النعمانية واشتركوا بعد ذلك بالقتال الدائر، ومن الجدير بالذكر أن حركة الجهاد الثانية كانت موجهة إلى علماء الشيعة بصورة خاصة على خلاف حركة الجهاد الأولى التي كانت موجهة إلى كل المسلمين[2]. وكان من أبرز المنظمين لهذه الدعوة أحد وكلاء الشيخ الشيرازي وهو السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني، وخرج المجاهدون على إثر ذلك من النجف يتقدمهم رجال دين بارزون، وأسهم ذلك في انتصار العثمانيين في معركة الكوت في ٢٩ نيسان ١٩١٦ فقد زار وفد من علماء الشيعة في شباط ١٩١٦، معسكر القوات العثمانية المحيط بالكوت على خلفية برقية بعثها خليل باشا إلى معاون والي بغداد يطلب منه إرسال العلماء إلى ساحة الكوت[3]. ومكث العلماء بضعة أيام في الكوت، وفي أوائل آذار غادر العلماء جبهة الكوت[4]، فكان لهذه الزيارة دور كبير في صمود القوات وأبناء عشائر ربيعة خاصة من أجل تحقيق النصر على لقوات البريطانية[5]. فقد استطاع أبناء عشائر ربيعة التعرض إلى مفرزة خيالة للجيش البريطانية استطاعت الأخيرة الهروب[6]، قاد أمير ربيعة

وصل الشطرة مع المجاهدين متوجهين إلى الناصرية، والفيلق تقدم إلى العمارة». وعليه فقد أمر قائم مقام النجف بإنارة البلدة ونودي بهذه البشارة. ينظر: اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الأول، البلاغ»، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٥ ٦)، ١٩٧٣، ص٤.

(١) الزهور (جريدة)، العلم الحيدري الشريف، العدد ٧٣١، بغداد، ٢١ ربيع الثاني ١٣٣٤هـ (١٩١٥).

(٢) اخلاص لفتة حريز الكعبي، المصدر السابق، ص٦٦-٧٠؛ جميل موسى النجار، السيد كَاطع العوادي ودوره الوطني في الحياة السياسية العراقية ١٩٠٨-١٩٤٥، ط١، بغداد، ٢٠٠٥، ص٨٣-٩٠.

(٣) جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص٨٧.

(٤) علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص ٢٨٢.

(٥) اسعد الشبيبي، «شذرات من مذكرات العلامة الفقيد الشيخ محمد رضا الشبيبي»، القسم الثاني، البلاغ (مجلة)، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٧-٨)، ١٩٧٣، ص٨، علاء عباس نعمة، محمد تقي الشيرازي الحائري ودوره السياسي في مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٨-١٩٢٠، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت الى كلية الآداب - جامعة بابل، ٢٠٠٧، ص٤٤- ٤٥.

(٦) طوزند، المصدر السابق، ص ٣٦٣؛ ن. براي، مغامرات لجمن في العراق والجزيرة العربية ١٩٠٨-١٩٢٠، ترجمة: سليم طه التكريتي، ط١، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٤٤.

محمد الحبيب عشائر ربيعة وزبيد الذين ألفوا (٥٠٠٠) مجاهد، وقام بالهجوم على قرية معمل السوس واستمرت المعركة يوما كاملا ليلا ونهارا تضعضعت فيه القوات البريطانية، لكن بعد ذلك أصدرت القيادة العثمانية تعليمات الى الأمير بالتوجه الى ناحية الشيخ سعد[١]، إذ شارك أبناء عشائر ربيعة بصد الهجوم الذي قامت به القوات البريطانية على الشيخ سعد، وقد راح ضحية هذه المعركة عدد كبير من أبناء عشائر ربيعة، فكان له ابرز الأثر في نفسية الداغستاني الذي مات مهموماً بسببهم، وبوفاته خسرت القوات العثمانية قائداً عسكرياً مخلصاً وكفوءاً[٢]، عانت قوات المجاهدين بعده كثيرا، إذ قل الدعم الحكومي لها، فكان له اثر على حركة الجهاد والمجاهدين، فقد انسحب أغلب المجاهدين؛ لان قسماً منهم ليس من عشائر ربيعة وسكان المنطقة، وهنالك أسباب أخرى وراء انسحابهم، منها طول فترة الحصار، وسوء العلاقة بين المجاهدين وقادة الجيش العثماني في أعقاب الانتصارات التي حققتها القوات العثمانية[٣]، فضلا عن ان العمليات العسكرية كانت تشمل جميع أراضي الكوت، فقد اضطر اغلب أبناء العشائر وخاصة سكان قرية الشيخ سعد هجرة المنطقة والتوجه إلى الحي والمناطق القريبة الأخر[٤].

لذا، فقد ظل الوضع السياسي بين العشائر متذبذباً، إذ قامت عشائر آل ازيرج أواسط عام ١٩١٥ باستئناف هجماتها على القوات البريطانية، كما هاجمت العبيدات (من آل ازيرج) ليلة ٢٦ أيلول ١٩١٥على نقطة بريطانية، فقتلوا خمسة جنود، واغتنموا بندقيتين وخيمة، ولم يخسر رجال العشيرة سوى شخص واحد وجرح آخر، وفي الليلة نفسها قدم مجاهدو عشائر خفاجة وضربوا فساطيطهم في البطنجة[٥] قرب الناصرية. أما عشائر الغراف كالشويلات وآلبو سعد والعبودة فقد كانوا على

---

(١) اسعد الشبيبي، «شذرات من مذكرات العلامة الفقيد الشيخ محمد رضا الشبيبي»، القسم الثالث، البلاغ (مجلة)، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٩-١٠)، والعددان (١-٢)، السنة الخامسة، ١٩٧٤، ص ٩-١٠.

(٢) علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص ٢٨٥.

(٣)عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص١٨٠؛ جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص٨٦.

(٤) اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الثالث، البلاغ (مجلة)، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٩-١٠)، والعددان (١-٢)، السنة الخامسة، ١٩٧٤، ص١٧؛

Review of the Civil Administration of the Occupied Territories of Al-Iraq 1914-1918، Commpiledin the office of the civil commissioner، Baghdad، November 1918، P.22.

(٥) البطنجة: مزرعة من مزارع آل إزيرج، كانت في الأصل مستنقعاً يظهر فيه نبات البطنج، وهي على يمين الذاهب من الشطرة إلى الناصرية.

أتم الاستعداد للتقدم إلى الناصرية، فيما كانت عشائر المجرة تتحين الفرص للهجوم على القوات البريطانية، وكذلك حال عشائر آل حِسَنْ وحجام التي كانت تهيئ قواها للشيء نفسه، وكان زعماؤهم يتعاملون مع رجال الحكومة العثمانية مع انهم كانوا في منطقة النفوذ البريطاني، مستفيدين من سياسة اللين التي اتبعها البريطانيون مع العشائر، فضلاً عن الأموال التي كانت تتلقاها منهم لاستمالتها[١].

ولم يكن هذا الأمر خافياً على البريطانيين، إذ توضح التقارير البريطانية هذا الواقع، وترى ان هذه العمليات توسعت بصورة طبيعية بسبب نجاحها، أنهم أدركوا من هي تلك العشائر المعادية لهم، وهي العبودة، وآلبو سعد، وخفاجة فقط في المنطقة المجاورة لتجمعاتها إلى الشمال باتجاه الشطرة، وان فخذاً صغيراً من الحسينات هو مع عجمي قرب السماوة[٢]، تعترف التقارير بتأثير الحكم العثماني على عشائر الشطرة، ويعتقد ان بني ركاب والشويلات مستعدة لمنازلة قواتهم، وفي الوقت نفسه يعتقد ان العشائر القاطنة قرب بني ركاب غير متأثرة بالعثمانيين، بسبب توقف الدعم المالي، وتملص العثمانيين منهم[٣].

وفي الوقت نفسه، هذا التطور أدى إلى إجبار الرؤساء على عدم الانصياع لأوامر البريطانيين والوقوف ضدهم، وهذا ما حصل فعلاً بعد هزيمة البريطانيين في الكوت، مع العلم ان موقف عشيرة العبودة التي يتزعمها الشيخ خيون آل عبيد كان معادياً للبريطانيين منذ الوهلة الأولى لغزوهم العراق[٤]. بل يؤكد الشيخ محمد رضا الشبيبي انه تلقى في ٢٥ كانون الثاني ١٩١٦ كتاباً من الشطرة، يشير إلى ان أحوال العشائر في الغراف تبدلت على اثر الهزيمة البريطانية في المدائن، فتحالفوا على مقاومة البريطانيين فيما لو أرادوا التقدم نحو الشطرة، لاسيما خفاجة، والعبودة، وبني زيد، وآلبو سعد[٥].

٤- دور البعثة الدينية في المنتفق:

إن مشاركة رجال الدين والعلماء تمثل في اتجاهين: الاتجاه الأول المشاركة المباشرة في اغلب المعارك التي شنها المجاهدون ضد الجيش البريطاني أثناء احتلاله مدن العراق بدءًا بالبصرة، وسيره باتجاه بغداد، والذي مثلته المناوشات العسكرية أو عن طريق قطع وضرب طرق الإمداد الخاصة بهم، أو عن

---

(١) اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الأول، البلاغ، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٥ ٦)، ١٩٧٣، ص٨-٩.

(2)F.O., 371- 2489, X/M, 07115, No.Ig.1153, Basrah. 28th August 1915.

محفوظة في المكتبة المركزية بجامعة بغداد ضمن وثائق وزارة الخارجية البريطانية للسنوات ١٩٠٠-١٩١٨، ص٢٥٢.

(3)Ibid.

(٤) اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الثاني، البلاغ، بغداد، السنة الرابعة، العددان(٧-٨)، ١٩٧٣، ص٢٩.

(٥) المصدر نفسه، القسم الثالث، البلاغ، بغداد، السنة الخامسة، العددان(١-٢)، ١٩٧٤، ص٧٤.

طريق الاشتراك مع القوات العثمانية في معارك نظامية كالمعركة التي حدثت في المدائن في محرم ١٣٣٤ هـ الموافق تشرين الثاني ١٩١٥. أما الاتجاه الثاني تمثل بالوجه الإرشادي والتوجيهي لزعماء العشائر الذين يقودون المجاهدين في عشائرهم.

وعلى هذا الأساس، أرسلت المرجعية الدينية في النجف الاشرف بعثتها الدينية الى منطقة المنتفق من اجل عرقلة تقدم القوات البريطانية، واتخذت هذه البعثة من مدينة الشطرة مقراً لها، فكانت تهدف استخدام الوعظ والإرشاد الديني في التعبئة العسكرية، وكان يرأسها السيد علي التبريزي المعروف بـ«الداماد»[١]، الذي قدم إلى الشطرة في ٢١ شباط ١٩١٦، وتألفت هذه البعثة من السيد علي الحبوبي، والشيخ جواد الشبيبي، وعبدالرضا الشيخ راضي، والشيخ عبدالحسين آل مطر، فضلاً عن الشيخ محمد رضا الشيخ هادي كاشف الغطاء، وركزت البعثة وصاياها إلى العشائر بضرورة عرقلة تقدم القوات البريطانية في الناصرية إذا ما حاولت فك الحصار عن الكوت. ومما يذكر ان الشيخ عبدالحسين آل مطر كان يعد من ابرز العاملين في مجال تنشيط حركة الجهاد ضد البريطانيين في هذه المنطقة، وأقام في ناحية سويج الدچه لتحريض العشائر على صد القوات البريطانية التي تحاول الاجتياز عن طريق الشطرة لفك الحصار عن الكوت[٢]، فكانت عشيرة خفاجة، وعشيرة آل ازيرج في كل مرة تصدها، وترغمها على التقهقر إلى الناصرية[٣]. وخلصت هذه التقارير إلى القول:

«ان الموقف في شط الحي يستدعي السيطرة بالقوة العسكرية، وان وحدة يجب ان تعمل أسفل الكوت إلى الناصرية، ربما يكون ملائماً بعد تحرير الكوت»[٤]. أكدت التقارير البريطانية أيضاً ان وجود عشائر قوية في هذه المنطقة قد يكون مصدر خطر على القوات البريطانية في العراق، ويحتمل ان تتصدى لها بسبب العامل الديني او لغرض النهب والسلب، وهناك اثنا عشر ألف عربيٍّ اشتركوا في قضية البطنجة (معركة باهيزة) في كانون الثاني ١٩١٦، وكان عددهم قد زاد من (١٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠)

---

(١) علي التبريزي:(١٨٥٩-١٩١٧) المعروف بالرضوي، فقيه، أصولي، عارف بالرجال. ولد بتبريز، وتوفي بالنجف في ٥ كانون الأول ١٩١٧. من مصنفاته: مصباح الظلام في شرح شرائع الإسلام (في ستة مجلدات)، وكتاب في علم الأصول (في ثلاثة مجلدات)، وكتاب في الرجال. وكلمة داماد تعني صهر السلطان. ينظر: عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين. تراجم مصنفي الكتب العربية، ج٧، بيروت، (د.ت)، ص٨٩.

(٢) محمد احمد محمود، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٣) كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى (حرب العراق ١٩١٤) مقدماتها ونتائجها (١٩١٤-١٩٢١)، ج١، ص٢١٤-٢١٥.

(4)F.O., 371-2770, X/M 07417, No.Ig.1983, Basrah, 22th January, 1916.

وهو تقرير أمير اللواء موني أرسله إلى القيادة العامة في الهند.

شخص في بضع ساعات[1].

وبذلك لم تتقدم القوات البريطانية نحو الكوت، كما كان مقرراً، بسبب ما لاقوه من مقاومة عنيفة من العشائر في باهيزة. لذلك خرجت قوة من الناصرية اكبر من القوة الأولى في ٧ شباط ١٩١٦، متجهة نحو الشطرة[2]، وفي هذه الأثناء أرسلت القيادة العثمانية في الكوت مئتي صندوق من العتاد الحربي إلى الشيخ خيون، ويذكر توماس في كلامه عن الشطرة ومعركة البطنجة بـ» ان الشطرة أصبحت مركز القيادة بالنسبة لمأجوري العثمانيين – يقصد البعثة الدينية –، وكان ذلك بالرشاوى والأسلحة والذخيرة، وحثوهم لتنهض هذه القبائل ضد القوات البريطانية في العراق التي استقرت في الناصرية، ويدّعي توماس ان أعداد قوات العشائر بلغت سبعة آلاف[3] عشائري تحت قيادة قائدهم الشيخ خيون آل عبيد ممن التحموا معنا تحت راية الجهاد في البطنجة يداً بيد حاربوا، ولم يسترح العرب حتى وقعت الكارثة وقتل (١٤٨) شخصاً وفقد (٣٥)»[4].

لقد اجمع العراقيون من حدود قلعة سكر إلى الناصرية على مقاومة البريطانيين، ويذكر الشبيبي انهم لما خرجوا من الناصرية كتبوا إلى زعماء القبائل في الغراف «إننا قادمون إلى الغراف، فمن كان معنا فنعمت، ومن لم يكن فليبد لنا صفحته، فأجاب القوم: إنا لا نصير مع الانكليز ما دامت الراية الإسلامية ثابتة مع العثمانيين»[5].

لقد طاردت قوات المجاهدين من أبناء المنتفق البريطانيين وكان في مقدمة هذه القوات الشيخ خيون آل عبيد، ونشبت عند ذلك معركة ضارية استمرت طيلة النهار، واستعمل فيها السلاح الأبيض، وقد أبدت العشائر بسالة وشجاعة فائقتين، حتى اضطرت البريطانيين إلى الانسحاب والاحتماء بأسوار الناصرية تاركين خنادقهم التي أقاموها على الطريق، وقد قتل منهم عدد كثير، وأسرت العشائر عدداً

---

(1)W. O., 32 -5866, X/N 02205, Register, No. 0/52/5572.

محفوظة في د.ك.و، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط الملكي، الملف:٥٤٢، موضوعها: وثائق مختلفة عن العراق و١٢، ص٢٥.

(٢) علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص٢٤٩.

(٣) يذكر الطاهر بأن الشيخ خيون قاد حوالي سبعة عشر ألف محارب ضد البريطانيين في معركة البطنجة، والواقع ان هذا الرقم مبالغ فيه، إذ ان الرقم ١٢ ألف مناسب جداً استناداً إلى عدد سكان المدينة وأطرافها، كما ان اغلب الذين هبوا للقتال كانوا بقصد الحصول على أسلحة البريطانيين الجيدة. ينظر: عبدالجليل الطاهر، العشائر العراقية، ج١، ص١٦٦.

(٤) مقتبس من: «مذكرات برترام توماس في العراق»، ص١١٣-١١٤.

(٥) اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الثالث، البلاغ، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٩-١٠)، والسنة الخامسة، العددان (١-٢)، ١٩٧٤، ص٧٤.

منهم، واستشهد من العشائر الكثير أيضاً، لاسيما من خفاجة وآل ازيرج[١]، وجاء في البلاغ الرسمي الصادر من دائرة الحرب العثمانية في ١٢/ ١٣شباط ١٩١٦ ما نصه:

«ان المجاهدين والعشائر المنسوبة إلى جيش الفرات قد تعرضت لمفرزة العدو الكائن في (البطنجة)، فاقترن تعرضنا بالنجاح فطاردنا العدو إلى الناصرية، وقد دامت الحرب طول ذلك اليوم، وان الأراضي صارت مملوءة بأجساد العدو وجثث حيواناته، وقد أخذنا منه كثيراً من الأسرى، واغتنمنا مقداراً كبيراً من الذخائر والأسلحة والحيوانات، وإلى الآن قد استطعنا ان نعد ٥٠٠ قتيلاً من الأعداء. أما ضايعاتنا]خسائرنا[فقليلة جداً، وان حركات عشائرنا ومجاهدينا الدينية والوطنية جديرة بالتعظيم والتقدير، وقد أظهرت بسالة فائقة كل من عشائر آل ازيرج وخفاجة وحجام وآل حِسَنْ»[٢].

ذكر البلاغ الصادر من المعسكر العثماني العام في ٢١ شباط١٩١٦ مانصه: «استأسرنا من العدو ١٩ أسيراً في محاربة البطنجة، ووجد بين أجساد القتلى٣٧ ضابطاً قتيلاً، وقد طردنا أقسام العدو التي حاولت ان تتقرب إلى صفوفنا في الفلاحية، وتركت عند اندحارها ٣٢ قتيلاً»[٣].

واسقط المقاتلون من العشائر طائرة بريطانية في هذه المعركة، هذا، وقد غنمت القوات العشائرية كثيراً من الأسلحة والمؤن والذخائر التي تركها الجيش البريطاني في ساحة المعركة[٤]. وفي ١٤ شباط ١٩١٦ورد إلى السيد محمد باقر الشاه عبدالعظيمي في النجف كتابٌ من الشطرة بتوقيع عبدالمطلب الطحان والحاج حسن السعيدي، يذكران فيه تفصيلات معركة البطنجة، وهما ممن شاهد المعركة عن كثب، وكتبا بلغة تختلط فيها العامية بالفصحى[٥].

ويمكن القول في ضوء ذلك كله ان معركة البطنجة كانت من اكبر المعارك التي قام بها المجاهدون من ابناء المنتفق في ذلك الوقت ضد القوات البريطانية، وتيقنت بريطانيا من خلال شدتها مدى اندفاع هؤلاء المجاهدين واستعدادهم للقتال بمفردهم، مع العلم ان القوات العثمانية لم تشترك في هذه

---

(١) اسعد الشبيبي، «شذرات من مذكرات العلامة الفقيد الشيخ محمد رضا الشبيبي»، القسم الرابع، البلاغ، بغداد، السنة الخامسة، العدد(٣– ٥)، ١٩٧٥، ص٨؛ علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص٢٤٩.

(٢) نقلاعن:اسعد الشبيبي، المصدر السابق، القسم الرابع، البلاغ، بغداد، السنة الخامسة، العدد(٣– ٥)، ١٩٧٥، ص١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٦.

(٤) علي الوردي، المصدر السابق، ج٤، ص٢٥٠. وكان عسكر آل منجل، حاكم الشطرة يومئذ، قد استشهد في هذه المعركة، وكان بين الجرحى كاظم العلي آغا وحشيش آل سويلم، واحمد الحاج كاظم الخفاجي. مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد حمود آل حسن الجاسم في الشطرة بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٨٨.

(٥) للإطلاع على نص الرسالة ينظر: الملحق رقم (٥).

المعركة، فتمكنت هذه العشائر من منع تقدم القوات البريطانية لفك الحصار عن جيوشها في الكوت، كان لشيوخ المنطقة دورٌ فاعلٌ وأساسيٌ في هذه المعركة.

وكان الشيخ خيون آل عبيد من ابرز شيوخ العشائر الداعمين لهذه البعثة، نظراً لتمسكه بتوجيهات المرجعية الدينية، ثم منحه العثمانيون وساماً من نوع خاندان آل عثمان، وهو ارفع وسام لدى العثمانيين، ولم يقلدوه إلا لسبعة أشخاص بينهم ولي العهد، وخديوي مصر وباي تونس ودوق النمسا[1]، بموجب إرادة سنية مذيلة بتوقيع السلطان محمد رشاد الخامس صادرة في ١٦ شباط ١٩١٦[2]. وبهذا الصدد أشارت التقارير البريطانية إلى «ان القبائل القاطنة قرب شط الحي هم من الذين يحبون القلاقل، ويعملون بصورة مستقلة عن بقية القبائل، ويرأس هذه القبائل خيون آل عبيد الذي لا يزال في الشطرة، وقد دحر العثمانين مرات عديدة قبل الحرب، وتحالف مع الأخيرين في عام ١٩١٤ لأسباب دينية»[3].

في هذه الأثناء وصل كتاب من وكيل قومندان الغراف (بكباشي خيري) إلى الشيخ عبدالحسين آل مطر يبلغه ببعض الأعمال الحربية ويبشره باتخاذ الاحتياطات الحربية اللازمة، وتضمن هذا الكتاب «في القريب العاجل تتكامل القوات التي شرعت تتوارد من كل الجهات وغداً يشرف حضرة الداماد مع جملة العلماء إلى علي آل فضل»[4]؛لأجل تقوية عزيمة الجميع من الأهالي، وحثهم في مواصلة الجهاد ضد البريطانيين.

وكان الشيخ عبدالحسين آل مطر وسيطاً بين الحكومة العثمانية وبقية رؤساء عشائر الغراف، إلا ان بعض وساطاته كانت تبوء بالفشل لدى الحكومة العثمانية؛ فقد اعتذر خليل باشا قائد القوات العثمانية في الكوت إلى الشيخ عبدالحسين آل مطر ليعتذر له عن قبول شفاعته لمنهل الغويلي احد الموظفين في الناصرية[5]، وللقوامندان احمد بك أوراق رسائل متبادلة مع الشيخ عبدالحسين آل مطر دفعته إلى مواصلة جهاده ضد البريطانيين وإرشاداته للعشائر[6].

---

(١) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الأستاذ مكي السيد جاسم في بغداد بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٨.

(٢) وثيقة عثمانية محفوظة لدى الحاج حسين علي آل خيون خيون شيخ عشائر العبودة في العراق. ينظر: الملحق رقم (٦).

(3)W.O., 32 - 5866, X/N 02205, Register, No. 0/52/5572.

محفوظة في د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف:٥٤٢، موضوعها:وثائق مختلفة عن العراق و١٢، ص٢٥.

(٤) كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى، ج١، ص٢٠٤.

(٥) المصدر نفسه، ص٢٠٥.

(٦) المصدر نفسه، ص٢١٠.

ومما يذكر ان عجمي باشا السعدون الذي قاد حركة المقاومة المسلحة بأطراف الناصرية ضد البريطانيين، وشن هجماته على قطعاتهم بين فترة وأخرى، هنأ الشيخ عبدالحسين آل مطر على استمراره بتهيئة المجاهدين، ويشكره على جميل صنعه، وذلك في كتابه المؤرخ إليه في ١٩ جمادى الأولى عام ١٣٣٤هـ (٢٥ آذار١٩١٦م) وهذا نصه: «لقد سررنا بما بلغنا من عظيم اهتمامكم بتشويق المسلمين على جهاد الكفر، فلا شك ان قد خلدتم لكم عند الله ورسوله، وبالتأريخ ذكراً جميلاً وأجراً جزيلاً لم ينله احد غيركم، ومن الله اسأل، وبسبحانيته أتوسل ان يقرن مساعي الجميع بحسن النجاح، وسلامة كافة اخواننا المشايخ والعلماء والمجاهدين ودمتم»[١].

وكان لاستسلام القوات البريطانية المحاصرة في الكوت أثره البالغ على القدرة العسكرية البريطانية بعد معركة البطنجة، فقد طال الحصار خمسة أشهر، وباءت كل الجهود بالفشل بعد ان اجبر الجوع القوات البريطانية وقائدها طاوزند على التسليم بلا قيد او شرط في ٢٩ نيسان ١٩١٦، بعد ان دام الحصار (١٤٣) يوماً، وبلغ عدد الأسرى (١٣، ٣٠٩) بين ضابط وجندي، وكان لذلك أسوء وقع على الحلفاء في شتى ميادينهم الحربية[٢]، وهذه الحادثة أعظم كارثة أصيب بها البريطانيون منذ استسلام في يورك تاون[٣].

واصدر قومندان المنتفق مظهر باشا كتاباً بتاريخ ١ حزيران ١٩١٦ إلى القوات العثمانية والدوائر الإدارية لتسهيل مهمة الشيخ محمد رضا ابن الشيخ هادي كاشف الغطاء في إثارة العشائر للجهاد وإلحاقهم بجبهات القتال، وأكد به» ان الشيخ محمد رضا أفندي ابن الشيخ هادي النجفي من العلماء الأفاضل، ومرتبط بهيأة علماء وجبهة المنتفك، ومن الأشخاص ذوي الإقدام، ولذلك فأي مكان وجد فيه ويذهب إليه يعامل بالتسهيلات وتقضي إجراء التعاون معه». وأيد قائمقام الشطرة الشيخ خيون آل عبيد في هذا الكتاب سوق العشائر إلى الجهاد، وتأكيده على ما ورد في أمر القومندان عندما أشار بتهميش هذا الكتاب وهذا نصه: «ان الشيخ محمد رضا أفندي ابن الشيخ هادي النجفي صحيح

---

(١) المصدر نفسه، ص٢١١.

(٢) عبدالرزاق الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، ج١، بغداد، ١٩٨٩، ص٦٧، يوسف عزالدين، الشعر العراقي الحديث واثر التيارات السياسية والاجتماعية فيه، القاهرة، ١٩٦٥، ص٩٣.

(٣) بيرن، حرب العراق الصفحة الأخيرة، ترجمة: عزيز داخل، بغداد، (د.ت)، ص٨. معارك يورك تاون ختمت حروب الثورة الأمريكية، استسلم فيها قائد القوات البريطانية كورنواليس(Cornwallis) يوم التاسع عشر من تشرين الأول عام ١٧٨١.ينظر: آلان بالمر، موسوعة التأريخ الحديث ١٧٨٩– ١٩٤٥، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين، ج٢، بغداد، ١٩٩٢، ص٣٨٠.

مرتبط بهيأة العلماء(هنا)، وانه يقوم بخدمة كبيرة في تهييج العشائر لسوقهم إلى الجهاد، وهو محترم جداً ومخلص؛ولذلك فأينما يتواجد ويذهب تجري بحقه ويلزم التعاون معه لكونه من الأشخاص الكبار.

قائم مقام الشطرة خيون آل عبيد»[1]

ونتيجة للانتصارات التي حققتها العشائر على القوات البريطانية بفضل همتها ونشاط البعثة الدينية، وعلى وفق ذلك قام مظهر باشا قومندان المنتفق، بأخبار الشيخ عبدالحسين آل مطر بتاريخ ٤ شعبان عام ١٣٣٤هـ الموافق للسابع من حزيران ١٩١٦، ببعض الانتصارات الحربية ويطلب منه مواصلة الحث على الجهاد، وهذا نصه:

«جناب الشيخ عبدالحسين أفندي مطر المحترم

بعد السلام عليكم

ذكرنا لكم سابقا ان التعجيز على العدد حائز أهمية عندنا، بناءً عليه ابذلوا هممكم بإجراء التعجيز والسلام.

٤ شعبان سنة ١٣٣٤هـ قومندان المنتفك مظهر

التوقيع»[2]

ويرجو منه في كتاب آخر مؤرخ في اليوم التالي مضاعفة الجهود وتشويق العشائر على الجهاد فـ «قبل تشريفكم إلى الخارج كما سبقت المذاكرة بيننا، أن تبذلوا الهمة على إزعاج العدو بواسطة الذين هم (مقلدين) عندنا من آل ازيرج وخفاجة، وبذلك تكونون جالبين ممنونية قائد العموم»[3]. ونتيجة لهذه البعثة تكونت في الشطرة ونواحيها نهضة قتالية، وقد كانت مركز إدارة تلك الحركة، لكنها -كما يذكر احد الغرافيين - لم تكن محبوبة في نفوس الزعماء الذين كانوا يندفعون إليها رغم اعتقادهم بعدم نجاحها؛ لأن القائمين على هذه البعثة كانوا يغدقون الأموال والهبات الكثيرة الى هؤلاء الزعماء، ومن بين الأعمال التي كان يقوم بها الشيخ عبدالحسين آل مطر مع العشائر الذين كانت تتوزع عليهم الرواتب والمخصصات، ان يأخذ من رؤسائهم عند استلامهم الراتب الأول التعهد الشرعي للقيام بنصرة الدين، وحرب المستعمرين مهما كلف الأمر، وكان السجل الموجود يحتوي على مئة توقيع من الرؤساء والوجوه البارزين، فيقسم كل واحد منهم له باليمين الشرعية[4].

(١)كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى، ج١، ص٢١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢١٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٢١٥.

(٤) دار السلام، (مجلة)، العدد١٠، المجلد الرابع، ٥ أيار ١٩٢١، ص١٥٠.

لقد كثرت هجمات مجاهدي المنتفق على المعسكر البريطاني، وتوترت العلاقة في حزيران ١٩١٦ بين البريطانيين واهالي المجرة، وعلى اثر ذلك انسحب البريطانيون بإمرة القيادة الجديدة التي وردت إلى الناصرية، ومنها إلى الخميسية، ولم يبق إلا مجموعة منهم في الناصرية[١]. وإزاء ذلك وصلت البواخر البريطانية المصفحة، وبعض طراداتهم الحربية في يوم ١٥ آب ١٩١٦ إلى النحل (العين) تجاه بلدة الخضر، فواجهتهم العشائر بفتح نيران أسلحتها عليهم وقد قابلها المجاهدون من الجوابر فَقُتِلَ منهم الكثير[٢]، وفي بداية أيلول من عام ١٩١٦ بدأت مجموعات متعددة من القبائل تتجمع على الجهة اليسرى من نهر الفرات بالقرب من مدينة الناصرية، وأخذت تشن هجمات غير منتظمة، تذكر المصادر البريطانية ذلك، وعندما تراجع الفيضان الذي دهم المنطقة، استعد الجنرال بروكنك لشن هجمات، بعد ان أعاد ربط الطرق المؤدية إلى مراكز العمليات العسكرية المحتملة، ولم تكن المجموعات التابعة لها مهتمة بها حتى يوم التاسع من أيلول، فقد شنت المجموعات التي تسكن منطقة آل سهلان المحصنة، والتي تبعد خمسة أميال ونصفاً إلى الشمال الشرقي من مدينة الناصرية، هجوماً على قوة مختلطة بقيادة الجنرال دنسفورد كانت في طريقها إلى الشمال شرق الناصرية، وبعد ان أنهت تلك القوة مهمتها انسحب دنسفورد إلى الناصرية، بعد ان تكبد خسائر قليلة[٣]، وهذا الانتصار الرائع الذي حققه ابناء المنتفق على القوات البريطانية جنوب الشطرة أدى، في الوقت نفسه، إلى استمرار الهجمات المتكررة التي قامت بها هذه العشائر على تلك القوات.

أدركت القوات البريطانية قوة وبسالة أبناء المنتفق في الدفاع عن تربة وطنهم، وفكرت في بادئ الأمر بأن توجيه هذه القوات لعشائر المنتفق القوية ضربة قاصمة لكي تكسر من عزيمتها وشدة بأسها وبسالتها في مواجهة البريطانيين؛ ولذلك جمع البريطانيون قواهم وخرجوا صبيحة يوم الاثنين ١١ أيلول عام ١٩١٦، بجنودهم الكثيفة، ومدافعهم الضخمة وأنواع آلات النار، ووسائل الخراب والدمار، وقد ملأت جنودهم السهول، واستطاعوا خلال استخباراتهم جمع المعلومات عن مخافر المجاهدين ومتاريسهم ان تتسلل قوتهم ممتدة من الناصرية إلى السديناوية، وعزمت قطعات البريطانيين الجرارة متقدمة إلى الأمام، وكان عدد هذه القطعات ثلاثا، وعدد مجموع الجند يربو إلى (٠٠٠، ١٠) جندي.

---

(١) اسعد الشبيبي، «شذرات من مذكرات العلامة الفقيد الشيخ محمد رضا الشبيبي»، القسم الخامس، البلاغ، بغداد، السنة الخامسة، العددان (٦ – ٧)، ١٩٧٥، ص١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١٨.

(3) Frederick James Moberly, The Campaign in Mesopotamia. History of the Great War (1914-1918), Vol. III, London, 1925, PP. 56-57.

أما المجاهدون فكانوا على خير عدة كاملة واستعداد تام، فبدأت مدفعيات القوات البريطانية تطلق قنابلها من (٦) بطريات، وبعد ساعتين تهافتت القنابل من كل حدب وصوب، وقد اسقطت قلعة آل مؤنس (عشيرة من الحسينات) بيد القوات البريطانية، وجعل فيها (١١) مدفعاً، وتقدمت إلى عشيرة آلبو جمعة من عشيرة آل سهلان فأضرمت فيها النار، ونتيجة لتقدم البريطانيين، استعدت وتصدت لهم عشيرة آلبو جمعة وثبتوا في مواقعهم واسترجعوا حيهم المحترق. أما رجال عشيرة الحسينات وثلة من عشيرة آل سهلان فأنهم هجموا على قلعة آل مؤنس السابقة، واشترك معهم قسم كبير من عشيرة آل إبراهيم وقاتلوا حتى استعادوا القلعة، وعندما انسحبت الجيوش البريطانية برمتها من كل موقع، وعادت إلى الناصرية تجر أذيال الخيبة والخسران، وقد طاردها المجاهدون من العشائر إلى سور مدينة الناصرية، وأخذت مدافع البريطانيين تطلق القذائف لمنع العشائر من تسلق السور، ودخول المدينة. أما عشيرة خفاجة فلم يحارب منها إلا الأفخاذ القريبة من ساحة المعركة كآل شمخي والزيادات والطلاحبة، وأما البقية كآل عبدالسيد وغيرهم فإنهم وصلوا الميدان عند انتهاء المعارك، ولم تلتحق عشائر العبودة وبني زيد الدجه وبني زيد البدعة وآلبو سعد لبعد المسافة، وقد خسر البريطانيون فيها خسائر جسيمة بالأرواح والمعدات، وقدر بعضهم بأن خسائرهم كانت كبيرة. أما بالنسبة لخسائر عشائر المنتفق فكانت قليلة قياساً بالخسائر البريطانية، وغنمت العشائر عدداً من البنادق، وعثر في المعركة على ضابطين بريطانيين قتيلين[١].

ونظراً لعدم قيام العثمانيين بعمل عسكري، بعد انتصارهم في الكوت، من شأنه استعادة الأراضي العراقية، فقد ظهرت بعض الإشاعات المعادية لهم؛ لذا طلب مظهر باشا من الشيخ عبدالحسين آل مطر، في ٢٩ تشرين الأول ١٩١٦، التصدي لهذه الدعايات التي قيل ان ضاري الفهد[٢] كان يبثها ضد العثمانيين؛ ليقلل من عزم مناصري الدولة العثمانية، وخلال تلك المرحلة تحرج موقف القوات العثمانية نتيجة وصول تعزيزات إلى القوات البريطانية، وتولي قيادة جديدة للجيش البريطاني هو الجنرال ستانلي مود، حينها ركز العثمانيون جهودهم على البعثة الدينية، ولاسيما على عبدالحسين آل مطر، الذي طلب

---

(١) اسعد الشبيبي، «شذرات من مذكرات العلامة الفقيد الشيخ محمد رضا الشبيبي»، القسم السادس، البلاغ، بغداد، السنة الخامسة، العددان (٨-٩)، ١٩٧٥، ص٣٤.

(٢) هو ضاري بك الفهد السعدون.

See: Ministry of Interior، File No. 63/5، Personalities، very secret mem.، No. 235، in 13/1/1930، from E. S. Berry، Administration Inspector، Muntafiq Liwa to the Adviser، Ministry of the Interior، Baghdad، P. 2.

القائد العثماني منه في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٦ مواصلة الجهاد وحث العشائر[١]، ثم وصله بعد يومين من هذا التأريخ كتاب من مظهر باشا يعلمه ببعض الحركات العسكرية، مما يدل على اعتمادهم عليه حتى في الحركات العسكرية[٢]، ووصله في ٢٥ كانون الأول ١٩١٦، كتاب آخر من مظهر باشا يعلمه فيه ببعض الانتصارات، ويطلب منه تحريض العشائر لمناصرة الجيش العثماني[٣]، وبالفعل لم تتوقف بعض العشائر من شن هجماتها على القوات البريطانية.

ويمكن القول بأن تأثير البعثة الدينية التي كان مقرهما الرئيس في الشطرة، لم يقتصر على الغراف، بل امتد إلى الفرات في أطراف الناصرية، ففي أوائل كانون الثاني ١٩١٧ أرسل العثمانيون إلى دخيل آل بشارة من عشائر بني خيگان، عشرة صناديق(خبچلة) وأرسلوا كتباً عدة إلى بدر آل رميض، وميرزا عناية الله وإلى عموم رؤساء المجرة[٤]. وكان لبراعة مظهر باشا السياسية والعسكرية، وطلباته المتكررة من رجال الدين في منطقة الغراف، اثرٌ مهمٌ في استمرار المقاومة، ففي ١٣ كانون الثاني ١٩١٧ طلب من الشيخ عبدالحسين آل مطر حث عشائر خفاجة وآل ازيرج على الجهاد بعد ان بدأ البريطانيون بالتعرض للقطعات الموجودة في جهة الحي[٥].

كان الشيخ عبدالحسين آل مطر المبعوث من المرجعية الدينية خلال وجوده في الشطرة محط إعجاب كثير من القادة العثمانيين؛ نظراً للنشاط والعمل الدؤوب الذي قام به في خدمة الدولة العثمانية في مثل تلك الظروف العصيبة التي مرت بها، إذ كان يحث العشائر على الجهاد ومناصرة العثمانيين، فأخذ قائد قوات دجلة يشكره على همته ونشاطه في مواصلة حث العشائر على الجهاد ضد القوات البريطانية، وذلك في كتابه إلى الشيخ المذكور بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩١٧[٦].

وكانت للمواعظ والإرشادات الدينية التي قامت بها البعثة الدينية في الشطرة أثرها في نفوس أفراد العشائر، كما كان للزيارات المتكررة التي يقوم بها أعضاء البعثة الدينية لرؤساء العشائر أمثال عشيرة خفاجة وغيرها، كي يبذلوا الخدمات والواجب المطلوب في التحدي للبريطانيين في الناصرية. لكن

---

(١)كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى، ج١، ص٢١٧- ٢١٨.

(٢) يقول نص الكتاب: «بكره تطير طائراتنا من جهة الحي، أعرفكم حتى لا تظنوا انها للعدو، المرجو ان تُفَهِموا جميع أفراد عشائركم بأن هذه طائراتنا لا يرمها احد». ينظر: المصدر نفسه، ص٢١٩.

(٣)كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى، ج١، ص٢٢٠.

(٤)المصدر نفسه، ص٢٢١.

(٥) المصدر نفسه، ص٢٢٢.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٢٤.

الظروف تغيرت خلال هذه الأشهر بالنسبة لحملة بريطانيا على العراق، ويقال الشيء نفسه بالنسبة للحسابات العسكرية لكلا الطرفين، وفي ٦ شباط ١٩١٧ طلب مظهر باشا من الشيخ عبدالحسين آل مطر تبليغ النصائح إلى الرؤساء والعشائر لأداء فرضهم الواجب(الجهاد) لكي ينالوا التقدير والمكافأة من جراء خدماتهم التي قاموا بها في مساندة العثمانيين[١].

لقد استمر بعض الشيوخ والعشائر في ولائهم للعثمانيين، وابدوا مقاومة للبريطانيين، رغم انتصاراتهم المتتالية على القوات العثمانية، وتوسع احتلالهم للأراضي العراقية. ففي لواء المنتفق رفض شيوخ عشيرة آلبوصالح وفي مقدمتهم الشيخ بدر الرميض، وشيخ عشيرة العبودة خيون آل عبيد وعبدالله آلفالح السعدون تقديم الطاعة للبريطانيين. ورفض أيضاً اعجمي السعدون الذي استمر يقاتل الى جانب العثمانيين غربي الفرات، ورفض فكرة ضباط العهد[٢] العراقيين بالانفصال عن الجيش العثماني، وتكوين نواة لجيش مستقل يبقى مرابطاً في الفرات، ورفض أيضاً عروض البريطانيين بالانفصال عن الجيش العثماني لقاء مئتي ألف روبية، ورفض كذلك دعوة ابن سعود له للعمل ضد العثمانيين[٣].

وفي ضوء ذلك كله يبدو واضحاً ان الجهود العسكرية الحثيثة التي بذلها المحتلون في غضون مدة وجودهم في الناصرية منذ الخامس والعشرين من تموز١٩١٥ لردع المجاهدين من أبناء العشائر قد ذهب هباءً منثورا؛ لأنهم اصطدموا بحاجز قوي وصلب ممثلاً بعشائر المنتفق المناهضة للمحتل البريطاني الذي أراد ان يتقدم بقواته، واستكمال خطته الاستراتيجية والعسكرية لاحتلال العراق. فضلاً عن ذلك ان الحملات البريطانية التي قدمت من الناصرية لفك الحصار عن قواتها، كلها أدت إلى خسائر فادحة للبريطانيين على يد عشائر المنتفق والعشائر المحيطة بالناصرية، وبالذات القوات العشائرية التي كان يقودها عجمي باشا السعدون الذي اخذ يشن الهجمات على البريطانيين بين الحين والآخر. فقلل ذلك من عزيمة البريطانيين بمواصلة حملتهم لاحتلال العراق، وزاد من قوة وشكيمة أبناء عشائر المنتفق. وكان للعاطفة الدينية الملتهبة أثرها في وقوف عشائر الشطرة إلى جانب العثمانيين (المسلمين) ضد البريطانيين، متناسين اضطهاد الحكم الجائر لهم لفترة طويلة، كما كان لوجود مظهر

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٢٦.

(٢) يذكر تحسين العسكري بأن الشيخ خيون آل عبيد وافق على فكرة ضباط العهد بتكوين جيش مستقل بعد سقوط الناصرية بيد البريطانيين، ووعدهم باستمالة عشائر الغراف.ينظر: تحسين العسكري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية، ج١، النجف، ١٩٣٨، ص٨١.

(٣) المس بيل، المصدر السابق، ١٩٧١، ص ٨٤؛ تحسين العسكري، المصدر السابق، ص٨١ ـ ٨٢.

باشا في الشطرة دوره أيضاً في هذا التحريض والموقف على الرغم من انه لم يستمر إلا لمدة قصيرة قياساً بخدمته السابقة في المنطقة، إذ احتلت القوات البريطانية بقيادة الجنرال مود الكوت مرة ثانية قادمة عن طريق العمارة، وهكذا قرر خليل باشا التخلي عن بغداد، وأرسل برقية إلى اسطنبول يقول فيها: «في وجه هذا الضغط الذي يقوم به العدو منذ ثلاثة أشهر بقوة عسكرية تفوق قوتنا عدداً وأسلحة وذخيرة أرى ان الجيش الثامن عشر لايستطيع الدخول في هذه المعركة، هذا فضلاً عن ان معنوياته، من الضابط الرفيع الرتبة إلى الجندي العادي، في أدنى درك، الأمر الذي زادني يقينا انه إذا وقعت المعركة بيننا وبين البريطانيين فأننا سنفقد بغداد، وسيقع الجيش العثماني بكامل أسلحته وذخيرته غنيمة سائغة، وعليه بعد تقديري للموقف تقديراً واعياً أرى نفسي مرغماً على الانسحاب إلى مسافة لقطع الاشتباك مع العدو؛ لكي أتمكن من إعادة الثقة إلى نفوس جنودنا، ولكي أعيد تنظيم قوتنا، ولذا أرى لزاما عليّ ان أتخلى عن بغداد»[1].

و غادر مظهر باشا الشطرة مودعاً وظيفته للمقدم خلف أفندي، ودخل البريطانيون بغداد، إلا ان العلم العثماني ظل مرفوعاً على الشطرة وموسيقى حاميتها تصدح صباحاً ومساءاً بنشيد الدعاء بنصر السلطان، لأمر أصدره السيد علي الداماد مبعوث المرجعية الدينية الى المتنفق ووكيل القائد بمعاقبة كل من يروج خبر تقدم القوات البريطانية وانتصاراتهم، حتى انكشفت لهم الحقيقة بعد شهر من احتلال بغداد، فانسحبت منها الهيئتان الدينية والعسكرية وانسحب بانسحابها بقية الموظفين بعد ان سلبت العشائر ما يملكون، وبعثت بريطانيا بقواتها لاحتلال منطقة الغراف[2].

ونتيجةً لتقدم القوات البريطانية المحتلة، ورجحان موقفهم العسكري بعد احتلالهم لبغداد وتقدم قواتهم على طول نهر الفرات شمالاً في العام ١٩١٨، توقفت مقاومة العشائر لحكومة الاحتلال البريطاني، وأعلن العديد من الشيوخ طاعتهم لها، باستثناء الشيخ گاطع آل بطي، والشيخ بدر الرميض، وشيوخ آل سعدون أعجمي وعبدالله آلفالح. هذا فضلاً عن انه لو تتبعنا حركة الجهاد ضد البريطانيين منذ دخولهم البصرة، وتوجههم إلى بغداد، والمواقف الجهادية لأبناء المدن المنتشرة على طول الطريق الذي توجهوا به نلاحظ أن ميل أبناء هذه العشائر العراقية إلى الاتراك العثمانيين كان واضحا؛ والسبب في ذلك قوة العاطفة الدينية لدى أبناء العراق، لاسيما أن الزعامات السياسية كانت لرجال الدين في ذلك

(1)Seton Lloyd، Twin Rivers، A Brief History of Iraq from the Earliest Times to the Present Day، Oxford، 1943، P.198.

(٢)حسين الشعرباف، الشطرة في الاحتلالين، ص٥٦.

الوقت من تاريخ العراق.

وفي أواخر أيلول ١٩١٨ جاء يوم عرفة الذي وافق يوم الثلاثاء ١٧ ذي الحجة ١٣٣٦هـ الموافق ٢٤ أيلول ١٩١٨، فقد ذهب الشيخ خيون آل عبيد للزيارة إلى كربلاء[١]. ومن الطبيعي كان لقدوم الشيخ خيون إلى كربلاء، والذي كان بالدرجة الأولى زيارة العتبات المقدسة هناك هذا من جهة، ومن جهة أخرى للتباحث مع شيوخ العشائر في كربلاء في التطورات السياسية التي حصلت في العراق أبان الاحتلال البريطاني له. علما أنه كان هناك اتصال ثقافي وثيق ما بين كربلاء والنجف من ناحية والشطرة من ناحية اخرى، فيما يتعلق بالجوانب الدينية، فقد بدأ هذا الاتصال مع مرور الزمن يقوي ويتعزز بفضل حكمة العلماء الدينيين، وشيوخ العشائر في الشطرة.

وعلى الرغم من كل ذلك فلم تستطع بريطانيا فرض سيطرتها على مناطق الشطرة وجميع مناطق الغراف الا في عام ١٩١٨، لقوة عشائرها ومناهضتها للاحتلال، لكن في نهاية المطاف بعثت بريطانيا بقواتها لاحتلال الأجزاء المتبقية من لواء المنتفق[٢].

وفي ضوء ذلك كله بقي الدور القيادي والريادي للمرجعية الدينية العليا برموزها كافة وضاءً ووهاجاً بكل خطوة سياسية يخطوها تاريخ العراق الحديث والمعاصر إلى يومنا هذا، ويبرز ذلك بوضوح أمام حدث آخر مر به العراق ألا وهو الاستفتاء. وهذا ما سوف نوضحه في المبحث الثاني.

---

(١)العرب (جريدة)، العدد(٩٦)، ١٧ ذي الحجة ١٣٣٦هـ الموافق ٢٤ ايلول ١٩١٨، السنة الثانية، المجلد الثالث، ص٢.

(٢) علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قدمت الى جامعة بغداد- كلية الآداب، ١٩٩١، ص١١١.

المبحث الثاني:

موقف المرجعية الدينية العليا من عملية الاستفتاء ١٩١٨-١٩١٩:

اولاً: موقف المرجعية الدينية من السياسة البريطانية في العراق:

على اثر عقد هدنة موندروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ التي انتهت بموجبها العمليات العسكرية بين الدولة العثمانية وبريطانيا، وبذلك دخل العراق مرحلة جديدة من مراحل حياته السياسية، فأصبح منذ هذا التاريخ تحت حكم الإدارة البريطانية(١).

وكان التخبط يشوب الحكومة البريطانية، إذ كانت منقسمة على نفسها بشأن نوع الإدارة المطلوبة في العراق، فبرز جناحان مختلفان حول تلك المسألة:

١- الجناح الأول: هو جناح وزارة الخارجية في لندن بقيادة اللورد كيرزون، وكان هذا الجناح يدعو الى حكم وإدارة بريطانية غير مباشرة على العراق(٢).

٢- أما الجناح الثاني: وتمثله حكومة الهند البريطانية، وكان يدعو الى الإدارة البريطانية المباشرة على العراق؛ لأن مكتب الهند البريطاني تحمل أعباء الحملة العسكرية على العراق، فضلاً عن أهمية العراق للطريق الاستراتيجي الى الهند، ومخزن النفط، وإشرافه على الخليج العربي ونفط عبادان، كل ذلك جعل التخلي عن العراق ولو بصورة جزئية أمراً صعباً على حكومة الهند البريطانية(٣).

كان آرنولد ويلسون نائب الحاكم المدني العام في العراق، من أنصار الاتجاه الثاني، لكنه حاول أن يوازن ما بين الاتجاهين بإجراء استفتاء شكلي يسأل فيه عن رأي الوجهاء وليس عامة الشعب، وتجسد ذلك بإصدار العقيد أي. تي. ويلسون نائب الحاكم الملكي العام في العراق بيانا في ١٦ تشرين الثاني١٩١٨ أوضح فيه نية حكومة بريطانيا تأسيس مجالس بلدية في العراق للنظر في أمور البلاد، وكانت تأمل من ذلك بأن يفرح الشعب العراقي بهذه المنحة البريطانية، ولكن العراقيين قابلوا ذلك بالصدود، إذ لم تكن المجالس البلدية والعناية بالشؤون المحلية في نظرهم مظهراً للسيادة الشعبية المتمثل

(١)حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، التحرك الإسلامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٧، ج٢، بيروت، ١٩٩٠، ص١٢٨.

(٢)عباس محمد كاظم، المصدر السابق، ص٢٢٨-٢٢٩.

(٣)المصدر نفسه، ص٢٢٩.

بالعناية بالمتنزهات وتنظيف الطرق والصحة العامة[1]. وقدم ويلسون اقتراحاً في ٢٤ تشرين الثاني ١٩١٨ الى حكومة الهند البريطانية «يتفق الجميع على استمزاج رأي البلاد قبل اتخاذ أي قرار يصار إليه حقاً»[2]، ووافقت الحكومة البريطانية على ذلك الاقتراح في ٢٨ تشرين الثاني من السنة نفسها.

وفي ٣٠ تشرين الثاني صدرت الأوامر إلى ويلسون من حكومته لإجراء استفتاء في العراق بشأن ثلاث قضايا رئيسة[3]:

١- هل يفضلون دولة عربية واحدة تحت إرشاد بريطانيا تمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية إلى الخليج العربي؟.

٢- هل يرغبون في أن يرأس هذه الدولة رجل عربي من أولي الشرف ؟.

٣- من يكون ذلك الأمير الذي تختارونه؟.

وقد ورد في ختام تلك التوصيات هذه العبارة: «في رأينا أن من المهم جداً أن يكون التعبير عن آراء السكان حقيقياً بحيث يمكن إعلانه للعالم بصفته التعبير النزيه عن رأي أهل العراق»[4].

وفي الساعة نفسها التي تسلم السير آرنولد ويلسون برقية وزارة المستعمرات أصدر كتاباً إلى الحكام السياسيين في الألوية والأقضية ليطلعهم على ما جاء فيها لإجراء الاستفتاء[5]، كما انه قام باستدعاء معظم الحكام السياسيين للتشاور معهم حول موضوع الاستفتاء، وأن تعليماته للحكام كانت تحثهم على التدخل في الاستفتاء لتكون نتائجه موافقة لمبادئه التي يؤمن بها لحكم العراق وهي السيطرة البريطانية المباشرة على العراق، وكان يأمل ان تكون نتائجه متوافقة مع ميوله في تعزيز الوجود البريطاني في العراق، شأنه شأن معظم الحكام السياسيين الذين لجأوا الى اساليب شتى في التزوير للتلاعب بنتائج

(١) كامل سلمان الجبوري، الكوفة في ثورة العشرين، ص٦١-٦٣.

(٢) ارنلد. تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة: فؤاد جميل، ط١، ج٢، بغداد، ١٩٧١، ص٣٢٣.

(٣) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ط٦، بغداد، ١٩٩٢، ص ٥٥ ـ ٥٧ ـ وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ط٢، ١٩٨٥، ص٢٩٧؛

Judith Share Yaphe، The Arab Revolt in Iraq of 1920، Thesis Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Ph.D.، University of Illinois at Ur-..bana - Champaign، 1972، P.124

(٤) حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨ ـ ١٩٣٠، لندن، ١٩٨٧، ص ٤٥ ـ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، ق١، بغداد، ١٩٧٧، ص ٦٧.

(٥) أنور علي الجبوري، دور المثقفين في ثورة العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت الى كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٤٩.

الاستفتاء إذ كان بعضهم يستدعي معارفه، ويكلفهم توقيع المضابط، يطلبون فيها استقرار الحالة الراهنة وبعض اخر يوعز ان تتضمن هذه المضابط طلب الحماية البريطانية المطلقة، ويسعى غيرهم لجعل هؤلاء المعارف اكثرية تطلب اميراً عربياً تحت الهيمنة البريطانية[1].

كان الغرض الأساسي من الاستفتاء إيهام العراقيين بأن بريطانيا في نيتها تحقيق وعودها بالاستقلال، لكن الطريقة التي كانوا يتبعونا أثبتت للعراقيين نيتهم الحقيقية بإبقاء العراق تحت الحكم البريطاني، وفعلا تم إجراء الاستفتاء في المدة من ١ كانون الأول ١٩١٨ الى ٢٢ كانون الثاني [2]١٩١٩.

ثانياً: زيارة ويلسون الى النجف:

عقد اجتماع في النجف في ١٣ كانون الاول ١٩١٨، اليوم المحدد للاستفتاء في سراي الحكومة برئاسة ويلسون نائب الحاكم المدني العام، والرائد نوربري الحاكم السياسي للنجف والشامية، وحضر الاجتماع كل من العلماء: الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد جواد صاحب الجواهر، والشيخ عبد الرضا الشيخ راضي. ومن رؤساء العشائر السيد نور الياسري، والسيد محسن ابو طبيخ، والسيد علوان الياسري، وعبد الواحد الحاج سكر، وعلوان الحاج سعدون، ومحمد العبطان، وعبادي الحسين، ومرزك العواد، ولفتة الشمخي، ومجبل الفرعون، ومن الوجوه والاشراف والادباء عبد المحسن شلاش، ومحمد رضا الشبيبي، والسيد هادي الرفيعي وغيرهم[3].

وذكرت الباحثة اخلاص الكعبي بأن ويلسون اعلن الغاية من مجيئه بعد ان استقر المجلس، وهي ان بريطانيا وحلفاءها قرروا الوقوف على آراء سكان البلدان المحررة من السيطرة العثمانية في الحكومة التي يختارونها، ثم عرض الأسئلة الثلاثة المذكورة. وطلب الإجابة عنها، فجرت مناقشة حادة، وعلق احدهم بقوله: «هل ان بريطانيا تريد ان تعامل العراقيين بهذه الطريقة رأفة بحال السكان، ام ان هناك عوامل اخرى تستدعي هذا الاستفتاء؟» فأجابه ولسن «ان بريطانيا عادلة، ومن عدلها انها تريد معرفة رأي السكان في تقرير مصيرهم ». فقال هادي الرفيعي: «لا نريد غير الانكليز، لان بريطانيا عادلة ومنصفة وكثرت الفلوس عندنا». فرد عليه عبد الواحد الحاج سكر قائلاً: «بل نريد حكومة عربية وطنية». فقال ويلسون «هل هو رأيك ام رأي الجميع؟» فرد الشيخ عبدالواحد «هو رأيي الشخصي ولا بد من ان اكثر الحاضرين يؤيدونني». وبالفعل أيده أكثر الحاضرين، وقال محمد رضا الشبيبي» ان

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج١، ص٩٦.
(٢) حسين جميل، المصدر السابق، ص ٤ – ٤٧.
(٣)المصدر نفسه، ص٧٥.

الشعب العراقي يرتأي ان الموصل جزء لايتجزأ من العراق، وان العراقيين يرون من حقهم ان تتألف حكومة وطنية مستقلة استقلالاً تاماً، وليس فينا من يفكر باختيار حاكم اجنبي». الا ان هذا الجواب اثارغضب ولسن وتوتر الجو، وطلب من الحاضرين إعطاء رأيهم خلال الاجتماع، لكن الحاضرين اصروا على اخذ رأي مجتهدي الحوزة فاضطر ويلسون الى الموافقة. عندئذ طلب علوان الياسري تأجيل الجلسة وإمهالهم فرصة للتفكير في مثل هذا الموضوع المهم والاتصال ببقية العلماء والوجهاء، وانفض الاجتماع وغادر ويلسون النجف متوجهاً الى بغداد[1].

كان لزعماء الحوزة العلمية الأثر الواضح من خلال متابعتهم لهذه التطورات، فبعد انتهاء الاجتماع ذهب الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد جواد الجواهري، وعبد الواحد الحاج سكر، وعلوان الياسري الى المرجع الديني الأعلى للحوزة العلمية السيد محمد كاظم اليزدي، لاستطلاع رأيه في الموضوع فذكر لهم ان كل فرد له الحق في إبداء الرأي سواء كان تاجراً ام بقالاً، زعيماً ام حمالاً، ونصحهم بالاجتماع والمداولة وموافاته بالنتيجة[2]. وبذلك أراد السيد محمد كاظم اليزدي أن يقطع الطريق أمام البريطانيين بإجراء استفتاء شكلي وإنما إجراء استفتاء حقيقي، ويظهر من خلال ذلك الموقف أن السيد اليزدي لم يوافق على إبقاء البريطانيين في العراق – كما ادعى ويلسون – على الحكم البريطاني؛ لأن أخذ رأي عامة الشعب قد يؤدي وباحتمال كبير الى رفض الحكم البريطاني، فعبر السيد اليزدي عن رفضه بهذه الطريقة السلمية، لأنه لم يكن يريد سيل دماء جديدة للناس في النجف كما حصل في انتفاضة ربيع عام ١٩١٨ التي قمعها البريطانيون بكل قوة وقسوة. ونتفق مع الباحثة الكعبي بانه من خلال جواب السيد اليزدي نستدل على نفي ما تشير اليه المصادر الأجنبية التي تشير الى علم السيد اليزدي بالمشروع البريطاني وموافقته عليه[3].

ثالثاً: المرجعية الدينية العليا وقضية الاستفتاء:

١. فتاوي المرجعية بشأن الاستفتاء:

وبعد ان حدثت مناقشات حادة على الاستفتاء بين الزعماء ورؤساء العشائر في الفرات الأوسط، فقرروا التوجه إلى علماء الدين لأخذ رأيهم في الموضوع، فتوجه عدد منهم إلى المرجع الديني الأعلى في النجف السيد محمد كاظم اليزدي، وشرحوا له ما حدث، فأكد لهم ضرورة عقد اجتماع بهذا الخصوص

(١)اخلاص لفته حريز الكعبي، المصدر السابق، ص١٠٢ – ١٠٣.

(٢)عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج١، ص١٣٣؛ تحسين العسكري، المصدر السابق، ص٤٥-٤٦.

(٣)اخلاص لفته حريز الكعبي، المصدر السابق، ص١٠٤.

وإعلامه بالنتيجة[١]. وبناءً على اقتراح السيد اليزدي عقد اجتماع في اليوم التالي بدار الشيخ محمد جواد الجواهري، حضره عدد كبير من الناس بمختلف طبقاتهم، فجرى الكلام حول الاسئلة والأجوبة بنطاق واسع، وتبادلت الآراء، واشتد النقاش. وعلى الرغم من أن الجميع لم يتفقوا على من يكون الحاكم المقبل إلا أن معظمهم رفض الحكم البريطاني، كما كان متوقعاً، ولكنهم اختلفوا على نوع الحكم فأراد بعضهم النظام الجمهوري والبعض الآخر فضّل النظام الملكي الدستوري، وإن كانت الأغلبية تؤيد النظام الملكي الدستوري وخاصة الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، الذي أراد ان يقضي على هذه البلبلة، فألقى كلمة موجزة فوافق المجتمعون عليها، فقال: «لسنا اليوم ايها السادة اكفاء للجمهورية، ولسنا فرساً، او تركاً، او انكليزاً فنختار اميراً فارسياً، او تركياً، او انكليزياً، وانما نحن عرب، فيجب ان نختار اميراً عربياً، وحيث ان البيت الشريف في مكة اكبر بيت في العالم العربي، فاننا نرغب ان تكون لنا حكومة عربية مستقلة يرأسها احد انجال جلالة الملك حسين ملك الحجاز المعظم». فكان لخطاب الشيخ عبد الواحد الحاج سكر مؤثراً على المجتمعين ووافقوا عليه[٢].

وعلى اثر ذلك عقدوا اجتماعات عدة، لكنهم لم يتوصلوا فيها إلى نتيجة[٣]، فتوجهوا مرة أخرى إلى السيد اليزدي، لأخذ رأيه بما حدث والذي صرح لهم بالقول: «اختاروا ما هو أصلح للمسلمين»[٤].

تابع زعماء النجف جهودهم للتوقيع على مضبطة تعبر عن رغبتهم في استقلال العراق فعقدوا اجتماعاً في بيت آل كاشف الغطاء. وظهر رأي في اختيار الشيخ خزعل أمير المحمرة ملكاً على العراق، بوصفه ينتمي الى الطائفة الشيعية، وقد قوبل ذلك الرأي برفض الشيخ محمد آل عبطان بان القضية اسلامية، وليست سنية ولا شيعية، وبذلك عبر عن تمسكه بالاتجاه الديني التوفيقي. ثم عقد اجتماع آخر في دار السيد نور الياسري، الا ان الشرطة داهمت المجتمعين، وأمرت بفض الاجتماع مهددة باستعمال القوة، وكان لدى المجتمعين من الأتباع ما يشجعهم على الاصطدام بالشرطة ومناوشتها غير انهم امتنعوا عن ذلك، لعلمهم ان البريطانيين يتذرعون باسم النظام والقانون، لذا قرروا الرجوع الى عشائرهم بعهد الا يتخذوا قراراً من طرف واحد[٥]. وفي هذا الصدد يذكر النفيسي بـ «انه لم تكن هناك عريضة وقع عليها في ذلك الاجتماع الا بعد يومين عندما قدم الى مدينة النجف السيد جعفر ابو

---

(١) اخلاص لفته حريز الكعبي، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٢) فريق المزهر ال فرعون، المصدر السابق، ص٧٧.

(٣) كامل سلمان الجبوري، الكوفة في ثورة العشرين، ص٥٦-٥٧.

(٤) اخلاص لفته حريز الكعبي، المصدر السابق، ص١٠٤.

التمن من بغداد ممثلاً للشيعة في الكاظمية وساعياً ليكون وسيطاً بين الفرقتين الشيعية في المدينتين، الكاظمية، فقد كان السيد جعفر ابو التمن قد أبدى نشاطاً ملحوظاً في الكاظمية وبغداد، وفي سعيه لتوحيد وجهتي النظر لدى السنة والشيعة في العراق، والوقوف في وجه من تسول له ميول نفسه الى جانب البريطانيين»[١].

لقد أدرك رؤساء العشائر والسادات وحزب النجف السري، بعد ان تجرد السيد محمد كاظم اليزدي من الحركة الوطنية ادبياً، وأن أي شيء يقومون به لن يكتب له النجاح إذا لم يساند من زعماء الحوزة العلمية[٢]، فكتبوا بهذا الخصوص إلى الشيخ محمد تقي الشيرازي الذي كان موجودا في الكاظمية[٣]، بوساطة نجله الشيخ محمد رضا يطلبون منه القدوم إلى النجف لقيادة النشاط الوطني، وكاتبوه بذلك فوافق، وان يجعلوا مقره في كربلاء لاقتضاء المصلحة؛ والسبب في ذلك - كما يبدو- ألاَّ يكون ذلك تحدياً ظاهراً للسيد اليزدي، فضلاً عن دفع الإحراج الذي قد يحصل بسبب وجود السيد اليزدي في النجف[٤]، ولدى وصول الشيرازي إلى كربلاء استقبل استقبالا منقطع النظير، حافلا بالجماهير والأهازيج من خان العطيشي إلى كربلاء[٥]، وكان الشيرازي يومذاك في الثمانين من عمره، والمعروف عنه انه قبل ذلك كان بعيداً عن السياسة، ويؤثر العزلة، غير انه بعد انتقاله إلى كربلاء صار ذا نشاط سياسي كبير[٦]، وأدى الشيرازي دوراً كبيراً في تحريك الثورة العراقية عام ١٩٢٠[٧].

أسس الشيرازي مجلسا استشاريا ضم عددا من علماء كربلاء مثل الشيخ مهدي الخالصي المعروف بعدائه الشديد للبريطانيين، وقد استدعاه الشيرازي من الكاظمية في منتصف عام ١٩١٩، والسيد ابي القاسم الكاشاني، والسيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني، وميرزا احمد الخراساني، ونجله الشيخ محمد رضا الشيرازي[٨].

أراد الشيخ الشيرازي مع مؤيديه وأنصاره من الوطنيين الكربلائيين أن يقطع الطريق على أية محاولة

---

(١)عبد الله فهد النفيسي، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٢) كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي، ص٤٦٨.

(٣) كامل سلمان الجبوري، السيد محمد تقي الشيرازي، ط١، قم، ٢٠٠٦، ص٨٥.

(٤) حسن الاسدي، المصدر السابق، ص٣٦٦- ٣٦٧.

(٥) بان راوي شلتاغ الحميداوي، موقف علماء كربلاء للاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤- ١٩٢١، مجلة تراث كربلاء، السنة الثالثة، المجلد الثالث، العدد الثالث، ايلول ٢٠١٦، ص٣٤.

(٦)علي الوردي، المصدر السابق، ج٥، ق١، ص٦٧.

(٧)بان راوي شلتاغ الحميداوي، المصدر السابق ص٣٤-٣٥.

(٨)كامل سلمان الجبوري، السيد محمد تقي الشيرازي، ص٩٦.

بريطانية لتنظيم مضبطة أخرى مؤيدة لهم، فعندما سُئل عن الطريق والمنهج الواجب اتباعه في عملية الاستفتاء، وكان نص السؤال هو»: ما يقول شيخنا وملاذنا حضرة حجة الإسلام والمسلمين آية الله في العالمين الشيخ ميرزا محمد تقي الحائري الشيرازي، متع الله المسلمين بطول بقائه، في تكليفنا معاشر المسلمين بعد أن منحتنا الدولة المفخمة البريطانية العظمى في انتخاب أمير لنا نستظل بظله ونعيش تحت رايته ولوائه، فهل يجوز لنا انتخاب غير المسلم للإمارة والسلطنة علينا أم يجب علينا اختيار المسلم، بينوا تؤجروا ؟»[١]. فاصدر الشيرازي فتواه في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٣٧هـ الموافق ٢٣ كانون الثاني ١٩١٩م «ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين»[٢]، فكان لهذه الفتوى اثر عميق في نفوس المسلمين من الشيعة والسنة على حد سواء[٣]. فلقد انعكس الموقف المبادر للميرزا الشيرازي على بقية أوساط الحوزة العلمية، إذ أيده عددٌ من العلماء في كربلاء في إصدار هذه الفتوى ومنهم محمد صادق الطباطبائي وعبد الحسين الطباطبائي ومحمد علي الحسيني، وجعفر الهر وغيرهم[٤]. وقد أيدها سبعة عشر عالماً دينياً في كربلاء، إذ وقعوا على نص الفتوى وكان من أبرزهم السيد محمد صادق الطباطبائي، السيد محمد علي الحسيني، والسيد محمد رضا القزويني، وغيرهم، وأرسلت نسخ عديدة من هذه الفتوى الى عشائر الفرات والجنوب وغيرها، مما أدى الى تأزم الموقف ضد البريطانيين الذين ازدادوا صرامة[٥].

هذه الفتوى التي أصدرها الشيرازي كان لها الأثر العميق في نفوس الأوساط الشيعية، وأوساط المعارضين للاحتلال الأجنبي، وقد تطابقت مع عدد من الآيات القرآنية التي نصت على أن يطيع المسلمون أولي الأمر منهم، اذ يقول تعالى في محكم كتابه الكريم:﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾[٦]. وتعد هذه الفتوى هي الأولى خلال السيطرة البريطانية الفعلية على العراق حين أعطى فيها السيد الشيرازي رأياً علنياً ضد البريطانيين الأمر الذي أضفى على الحكم الوطني مباركة دينية، وكان لهذه الفتوى انعكاساً ايجابياً كبيراً في نفوس الناس، وبذلك توازن موقف العلامة الشيرازي في

(١)عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٦٠؛ محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن، ط١، بيروت، ٢٠١٢، ص٣٨٥.

(٢) امين سعيد، ثورات العرب في القرن العشرين، (د.ت)، ص١٣٠.

(٣) عبدالله فهد النفيسي، المصدر السابق، ص١٢١-١٢٢.

(٤)عبدالرزاق آل وهاب، كربلاء في التاريخ، ج٣، بغداد، ١٩٣٥، ص٤٥.

(٥) المصدر نفسه، ص٤٥-٤٧؛سلمان هادي آل طعمة، كربلاء في ثورة العشرين، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٨.

(٦) سورة النساء، آية٥٩.

كربلاء مع مواقف رجال الدين في النجف[١].

ثم اصدر علماء الكاظمية فتاوى تحرم على المسلمين التصويت لغير تشكيل حكومة اسلامية في العراق[٢]، وقد تم استنساخ الفتوى وتوزيعها في المدن والمساجد والمراكز العامة[٣].

وكان لفتوى الشيرازي صدى كبيرٌ وتأثيرٌ على بقية المناطق، حينما نظم عدد كبير من العشائر العراقية عدداً من المضابط حسب توجيه وإرشاد الشيخ الشيرازي، إذ كانت تلك المضابط تصل الى كربلاء ليطلع عليها الشيرازي، ومن ثم ترسل الى الحجاز، ومن هذه المضابط مضبطة علماء النجف، ومضبطة عشائر سوق الشيوخ، وأهم ما ورد في الأخيرة: «نحن الموقعون على هذه الورقة، فقد انتخبنا الشريف عبد الله الحجازي ملكاً وسلطاناً على... العراقي، وأما أمر الوصاية والإشراف علينا فيكال أمره الى الجمعية الوطنية التشريعية التي سينتخبها العراقيون الوطنيون» وختمت المضبطة بالقول «وليس لأي شخص ولا أي جمعية ولا لأي حكومة أن تعين وصياً علينا وعلى بلادنا من تلقاء نفسها بلا رضاً منا[٤].»

وقع على هذه المضبطة (٤٧) شخصية من رؤساء عشائر بني حجيم، كذلك وقع(٤٨) شخصية من عشائر آل حسن على مضبطة مشابهة، ووقعت (٦٨) شخصية من رؤساء عشائر الفواشير على ذات المضابط المؤيدة لموقف الشيرازي[٥].

لقد كانت هذه الفتوى أخطر من فتاوى الجهاد التي أعلنها رجال الدين في بداية الاحتلال البريطاني للعراق؛ لأن فتاوى الجهاد صدرت خلال الحكم العثماني، أما هذه الفتوى فإنها صدرت في ظل الحكم البريطاني، وبذلك تشكل تحدياً مباشراً له، فضلاً عن ذلك فإن هذه الفتوى انتشرت بشكل سريع في كثير من المناطق ومدن العراق مما أدى الى تأزم الموقف الشعبي ضد البريطانيين، وعلقت المس بيل على هذه الفتوى بالقول: «حرم المجتهدون في كربلاء والكاظمية على المسلمين أن يصوتوا لغير تشكيل حكومة إسلامية، فبلغ الاختلاف حداً أوقف سير الاستفتاء»[٦]، ويظهر من قول المس بيل أن هناك

---

(١) احمد باقر علوان الشريفي، المصدر السابق، ص٤٨.

(٢)كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها، ١٩١٤-١٩٢٣، ط١، المجلد ٣، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٩٩-٢٠٠.

(٣) سلمان هادي آل طعمة، كربلاء في ثورة العشرين، ص٤٨.

(٤)كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها، المجلد ٣، ص١٩٨.

(٥) محسن أبو طبيخ، المصدر السابق، ص٥٦.

(٦) نقلاً عن:عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٧٥.

فتوى شبيهة بفتوى الشيرازي في كربلاء، أصدرها المجتهدون من علماء الكاظمية، لكن لم يتم العثور عليها. وعلق فيليب آيرلاند على عملية الاستفتاء في كربلاء بالقول: «أما في مدينة كربلاء فقد أصدر المجتهدون فتوى بأن كل شخص يرغب في حكومة غير مسلمة يُعد خارجاً عن الدين وبتأثير هذه الفتوى تردد سكان المدينة في إعطاء أي جواب»(١).

أما ردة الفعل البريطانية فإنها عبرت عن انزعاجها من هذه المضابط المتضامنة مع مضبطة كربلاء، فرفضت إدراجها في النشرة الرسمية لنتائج الاستفتاء(٢).

وقد حدثني أحد الثقاة من الذين أدركوا ذلك العهد عن الاستفتاء الذي أجرته الحكومة البريطانية في أواخر عام ١٩١٨ وبداية عام ١٩١٩ في منطقة لواء المنتفق فيقول بـ «ان الإنكليز عملوا استفتاء قبل الثورة، ولكن قسماً من الشيوخ رفضه وعارضه أمثال الشيخ خيون آل عبيد، وعبدالله آل فالح، أما القسم الآخر من الشيوخ وافق على الاستفتاء عن طريق دفع المال لهم»(٣).

وفي هذا الصدد يذكر كوتلوف بأن السلطات البريطانية منعت الجماهير الشعبية عن أي مساهمة في هذا الاستفتاء، ولم تدع اليه سوى ممثلي الإقطاعيين ورؤساء القبائل والتجار، وكانت طريقة الاستفتاء هي التصديق على طلب في صيغة معينة، يقدم إلى السلطات البريطانية، ويتضمن جميع الشروط التي وضعها المستعمرون بما في ذلك الإبقاء على الحكم الاجنبي للبلاد، الا إن على الرغم من التهديد والتنكيل فإن السلطات البريطانية لم تستطع إحراز أي نتائج ايجابية في هذا الاستفتاء(٤).

وفيما ذكر ايرلاند بأن الاستفتاء الذي جرى في العراق عام ١٩١٩، فقد وقع شيوخ وقبائل من الناصرية وتم توقيع مضبطة مذيلة (٢٧١) توقيعا، تحتوي على المطالبة بإبقاء الإدارة البريطانية، كما انها كانت ترفض فكرة تنصيب أمير، لكونها لاتتفق مع مصالحنا ولا مع مصالح العراق بوجه عام، وتسترهم بأن يتولى تدبير شؤونهم هو السير برسي كوكس(٥).

وعلى الرغم مما بذلته الإدارة البريطانية في العراق من جهود من أجل أن تأتي نتائج الاستفتاء

---

(١)فليب ويلارد ايرلاند، العراق. دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩، ص١٢٦.

(٢)وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص ٣٠٩.

(٣) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الأستاذ الفاضل مكي السيد جاسم في بغداد بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٨٨.

(٤) ل.ن.كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة: عبد الواحد كرم، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٤٩.

(٥) ايرلاند، المصدر السابق، ص١٢٤.

مؤيدة لرأيها في استمرار الحكم البريطاني للعراق، إلا انها كانت مخيبة للآمال بالنسبة لهم[1]. بفعل تأثير المرجعية الدينية الشيعية التي كان لها الدور الأساس بالتصدي لهذا المشروع البريطاني.

وبالرجوع الى فتوى الشيخ محمد تقي الشيرازي نجد تاريخها متأخراً بعض الشيء، فقد شارف الاستفتاء على الانتهاء، إذ صدرت هذه الفتوى في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٣٧هـ الموافق ٢٣ كانون الثاني ١٩١٩، وربما كان سبب ذلك أن الشيرازي كان مطمئناً على جواب أهالي مدينة كربلاء؛ لأن العريضة التي نظموها بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٣٣٧هـ الموافق ١٨ كانون الأول ١٩١٨م أي قبل الفتوى بأكثر من شهر، لم تطالب بالحكم البريطاني وإنما طالبت بملك عربي مسلم، ولكن حينما تناهى الى أسماع الشيرازي عن عزم السلطات البريطانية بإهمال وتزوير مضبطة أهالي كربلاء والمضابط المشابهة لها عند ذاك أصدر هذه الفتوى.

ومهما يكن من امر فان هذه الفتوى قد حسمت الموقف، وأوضحت الموقف الشرعي تجاه الاستفتاء واختيار غير المسلم حاكماً على المسلم بإرادته ورغبته. فكان رفض المقترح البريطاني قد تصاعد في أنحاء المدن العراقية بتأثير من المدن المقدسة، النجف وكربلاء والكاظمية، وبتأثير المجتهدين الذين أيدوا فتوى الشيرازي الذي عدَّ من يرغب بحكومة غير مسلمة فهو كافر، مما أضعفت من هيبة سلطات الاحتلال البريطاني.وبذلك استطاع الميرزا الشيرازي ان يتصدر الاحداث؛ وان يوجد لنفسه قاعدة جماهيرية واسعة، تسير في خط المرجعية.

٢. الاستفتاء في مدينة كربلاء:

أما عن الاستفتاء في مدينة كربلاء فقد عُقد اجتماع في السراي في ١٦ كانون الأول ١٩١٨ حضره حاكم الفرات الأوسط السياسي البريطاني الميجر تيلر ومجموعة من الوجهاء ورؤساء العشائر.وتحدث تيلر عن انتهاء الحرب العالمية الأولى بانتصار بريطانيا وحلفائها، وأعرب للحاضرين عن استعداد بريطانيا للالتزام بوعودها التي قطعتها للعرب، ثم أردف قائلاً « أُمرت من قبل حكومتي المعظمة أن أخبركم شكل الحكم الذي ترغبون فيه لتشكيل حكومتكم وعن الشخص الذي تنتخبونه وترونه صالحاً ليكون أميراً على العراق»، فطلب السيد عبد الوهاب الوهاب مهلة ثلاثة أيام لكي يتداولوا مع غيرهم من أهالي كربلاء، فوافق الميجر تيلر على هذا الطلب[2].

ولهذا عقد الكربلائيون اجتماعاً لهم في منزل السيد محمد صادق الطباطبائي للتداول في الأمر، ثم

---

(١) حسين جميل، المصدر السابق، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٢) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٨٤.

عُقد اجتماع آخر في منزل الشيخ محمد تقي الشيرازي، وقد اختلفت الآراء وتعددت وجهات النظر حتى استقر الرأي أخيراً على مضبطة وقعها عدد من الحاضرين في ١٥ ربيع الاول ١٣٣٧هـ الموافق ١٨ كانون الاول ١٩١٨ جاء فيها « وقد اجتمعنا نحن أهالي كربلاء امتثالاً لأمركم، وبعد مداولة الآراء وملاحظة الأصول الإسلامية، وطبقاً لما تقرر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية إسلامية فانتخبنا أحد أنجال سيدنا الشريف حسين، ليكون ملكاً علينا مقيداً بمجلس منتخب من أهالي العراق لتسنين القواعد الموافقة لروحيات هذه الأمة وما تقتضيه شؤونها»[١]. ويظهر من الوثيقة المذكورة أن الشيخ محمد تقي الشيرازي لم يوقع على هذه الوثيقة، ربما لأنه لم يكن راغباً في تولي أحد أنجال الشريف حسين عرش العراق لأنه كان يريد توليه من قبل أحد العراقيين، لكنه احترم رأي الأغلبية ولم يظهر معارضته علناً، وهذا هو الاحتمال الأول، والاحتمال الثاني ربما كان في رأي الشيخ الشيرازي شخص معين لم يُدلِ باسمه لترك الباب مفتوحاً للاختبار من قبل الآخرين.

حاول البريطانيون الرد على المضبطة التي نظمها الوطنيون في كربلاء بطريقتين:

الأولى: هو رفضهم استلام المضبطة بحجة أنها لم تسلم في الوقت المناسب، والثانية: هو تنظيم مضبطة أخرى بديلة عن طريق بعض مؤيديهم، فتمكن الحاكم البريطاني للحلة الميجر بوفل من إغراء بعض الأشخاص لكتابة مضبطة مؤيدة للبريطانيين مؤرخة، وأهم ما ورد فيها « معروضات عموم أهالي كربلاء المقدسة هو أنه حسب الأمر الصادر علينا من حكومتنا العادلة البريطانية العظمى دامت عدالتها.... وقد اجتمعت أفكارنا عموماً وصار نظرنا على ما فيه صلاح العموم بأن نكون تحت ظل حكومتنا العطوفة الرؤوفة البريطانية العظمى مدة من الزمان لترقي العراق»[٢]. ونظمت هذه المضبطة بتاريخ ٢١ ربيع الثاني ١٣٣٧هـ الموافق ٢٤ كانون الثاني ١٩١٩م لم يستطع البريطانيون اعتماد المضبطة الأخيرة كمضبطة معبرة عن آراء أهالي مدينة كربلاء؛ لأن الموقعين عليها هم من الناس الذين لا يمثلون الوجهاء والشخصيات الحقيقية الكربلائية، وكذلك ربما خوفاً من ردة فعل المرجع الشيخ محمد تقي الشيرازي الذي استطاع بفتواه ضد الاستفتاء أن يهدد مصالح البريطانيين، لذلك أهملت المضبطتان معاً، لكن الشيخ الشيرازي أرسل نسخة من المضبطة الأولى الى الشريف حسين في الحجاز بيد الشيخ

(١) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، ص٧٢، كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها، ١٩١٤-١٩٢٣، ط١، المجلد ٢، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٧٤.

(٢)فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٣٨٩؛ كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى، مجلد٢، ص١٨٠.

محمد رضا الشبيبي، ليستند عليها عند مطالبته البريطانيين بتنفيذ وعودهم التي قطعوها[١].

ويلاحظ ان الاستفتاء في مدينة كربلاء لم يجر على خير ما يرام، وعد نكسة شديدة واجهت الإدارة البريطانية، ويبدو ان السبب هو أن الحركة الإسلامية في كربلاء كانت قوية في المدة التي سبقت الاستفتاء، فضلاً عن ظهور بعض الجمعيات السرية مثل (الجمعية الإسلامية) التي ترأسها السيد محمد رضا نجل الشيخ محمد تقي الشيرازي، إذ ضمت في عضويتها العديد من الوطنيين ورجال الدين أمثال السيد هبة الدين الشهرستاني، والسيد حسين القزويني، وعبد الوهاب الوهاب، وعبد الكريم العواد، وعمر العلوان، وعثمان العلوان، وطليفح الحسون، وعبد المهدي القمبر، ومحمد أبو الحب[٢]، واتخذت هذه الجمعية من المناسبات الدينية فرصة لتوعية وتعريف الناس بما يدور حولهم[٣]. فضلاً عن تأسيس جمعية أخرى عرفت باسم (الجمعية الوطنية الإسلامية) ضمت عبد الحسين المندلاوي، ومهدي المونوي، ويحيى الزرندي، وقد اتخذت هاتان الجمعيتان من المناسبات الدينية فرصة لتوعية وتعريف الناس بما يحاك ضدهم[٤].

تمتعت الجمعية الإسلامية في كربلاء بوزن جماهيري كبير خاصةً في الفرات الأوسط، الأمر الذي جعل بريطانيا تدرك أن الاتجاه الذي يعاكسها يسير بشكل منظم وله تأثيره المباشر على وجودها، فلابد لها من أن تتخذ موقفاً من الشخصيات الهامة والنشطة على الساحة العراقية[٥]. والعمل على اعتقال الشخصيات النشطة على الساحة الكربلائية أمثال عمر العلوان وعبد الكريم العواد ومحمد مهدي المولوي ومحمد علي الطباطبائي ومحمد على أبو الحب وطليفح الحسون[٦].

إن هذا الموقف أثار حفيظة السيد الشيرازي الذي كتب كتاباً مستعجلاً إلى ارنولد ولسون، وبعد يوم من اعتقال رجال الحركة الوطنية، ذكر فيه أن المعتقلين لم يرتكبوا ذنباً يوجب عليهم الاعتقال، ويمكن أن يكون الهدف من اعتقال هؤلاء الساسة هو ضرب التحرك الوطني الذي كانت تقوم به الجمعية، الأمر الذي أدى إلى تصعيد الموقف باعتقال البريطانيين رئيس الجمعية السيد محمد رضا الشيرازي وبعض أصحابه وهذا ما دفع السيد الشيرازي الى توجيه تهديد إلى البريطانيين مفاده ان هذا

---

(١)علي عبد شناوه، المصدر السابق، ص١٢٥- ١٢٦.

(٢) عبد الرزاق آل وهاب، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٣) سلمان هادي آل طعمة، كربلاء في ثورة العشرين، ص٢٥-٢٦، ٤٤-٤٥.

(٤) احمد باقر علوان الشريفي، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٥) المصدر نفسه، ص٤٨.

(٦)غسان العطية، المصدر السابق، ص٢٣٥.

الامر يستوجب الهجرة إلى إيران، وإعلان الجهاد ضدهم من هناك، وعندها شعر البريطانيون بخطورة الموقف وقرروا إطلاق سراح المعتقلين ثم قامت بسحب الميجر بوفل الذي كان يشغل منصب الحاكم السياسي في كربلاء واستبداله بالميرزا محمد خان ذي الأصل الإيراني ومتجنس بالجنسية العراقية وفك الارتباط الإداري لكربلاء بلواء الحلة وإلحاقها بالهندية إداريا[1].

٣. الاستفتاء في الكاظمية:

اما بالنسبة للاستفتاء في الكاظمية فقد واجه البريطانيون تحدياً جدياً، وكانت الكاظمية متأثرة بمركزين بوجه خاص: أولا بالنجف وكربلاء؛ لأنها كانت تشاطرهما المذهب، وثانياً بغداد بسبب قربها منها، إذ كانت بغداد مسرحاً لنشاط الوطنيين في ذلك الحين[2].

ومن اجل إجراء الاستفتاء في الكاظمية فقد عقد اجتماع في ٨ كانون الثاني ١٩١٩ في دار آغا حسن النواب، وحضره عدد من العلماء والوجهاء والأشراف، وحضر أيضا حاكم بغداد العسكري بلفور، وكان الشيخ مهدي الخالصي حاضراً المجلس. فأظهر بلفور أن العراقيين يرغبون في بقاء البريطانيين حكاماً للعراق، وكان إلى جانب الخالصي السيد محمد مهدي نجل السيد إسماعيل الصدر فقال الخالصي له: «قل لبلفور إذا كان الأمر كما تقول فكف عن منع مخابراتنا مع العراقيين لنرى رأيهم. وكان البريطانيون قد منعوا المخابرات البرقية والمكاتبات في العراق لئلا يعلم العراقيون بكذب بريطانيا»، فصرخ من كان في المجلس أننا لا نريد الإنكليز ولا نرغب إلا في حكومة وطنية لا ترتبط بالأجانب فخرج بلفور من ذلك المجلس غاضبا[3].

وبهذا الصدد يذكر إيرلاند بـ «انه كان الشعور العدائي لبريطانيا في الكاظمية شعوراً قوياً جداً، فقد هدد العلماء جميع من يصوت للاحتلال البريطاني بالمروق عن الدين والطرد من الجوامع»[4].

وعندما امتنع الحكام السياسيون من تسلم المضابط التي تضمنت الأجوبة المعارضة لإدارتهم في العراق ومن ضمنها مضابط النجف والشامية وما حولها من العشائر[5]. أدرك البريطانيون أن أجوبة الاستفتاء جاءت ضد رغباتهم، وكانوا على يقين أن النتيجة لن تكون لصالحهم ما دام زعماء الحوزة

---

(١) احمد باقر علوان الشريفي، المصدر السابق، ص٥٠.

(٢) وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص ٣٠٩.

(٣) علي الوردي، المصدر السابق، ج٥، ق١، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٤) إيرلاند، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٥) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص١٥٤.

العلمية يقودون الحركة الوطنية[1].

يتضح مما سبق وخاصة من المضابط الواردة الذكر أن هناك رفضاً شعبياً شديداً من قبل أبناء الشعب العراقي لأية وصاية أو نفوذ أجنبي، وكان التأثير لفكرة نظام ملكي مقيد بدستور وبرلمان منتخب، هي الأكثر قبولاً لدى غالبية الشعب العراقي أمام فكرة النظام الجمهوري، ويبدو أن العراقيين لم يكونوا يعرفون الكثير عن طبيعة النظام الجمهوري في تلك المرحلة، كما أن الملك المفترض اختياره لابد وأن يتمتع بسمعة طيبة عندهم، والأهم من ذلك كله فإن تفضيلهم للنظام الملكي يتناغم مع طبيعة النظام القائم في بريطانيا.

إن موقف الفقهاء والمجتهدين يتضمن بعدين:

الأول: ديني فقهي، إذ توجب الشريعة الإسلامية طاعة أولي الأمر من المسلمين لا أن يطيعوا السلطة الحاكمة إذا كانت من الكفار.

الثاني: سياسي، إذ كانت بريطانيا وفرنسا قد وعدتا بإنشاء دولة عربية بعد انسحاب النفوذ العثماني من المنطقة العربية. فقد جاء في البلاغ البريطاني – الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ «أن الغرض الذي ترمي إليه كل من بريطانيا وفرنسا في الشرق، هو تأسيس حكومات وإدارات وطنية، تستمد سلطانها من تأييد رغبة السكان الوطنيين أنفسهم، ومحض اختيارهم، واعترافهما بهذه الحكومات»[2]، عندما يتم تأسيسها تأسيساً فعلياً.ثم ان الفتوى جاءت ترجمة لموقف سياسي ومطالب وطنية أجمع عليها الفقهاء والعلماء وبقية أبناء الشعب العراقي.

وبذلك أسفرت إجراءات الحكومة البريطانية في قضية الاستفتاء التي جرت في مدن العراق عن فشل الاستفتاء، في إعطاء صورة حقيقية عن رغبات العراقيين. وهذا من شأنه عكس صورة غير حقيقية نقلها ويلسون الى حكومته، كان من نتيجتها ان يظللها عن رأي العراقيين في شؤون إدارتها في العراق، وقد اعترف الضباط السياسيون في مختلف مناطق العراق، بانهم استخدموا مختلف أنواع الضغط والإكراه للوصول للآراء المطلوبة، إذ يذكر التقرير البريطاني عن إدارة الشامية لعام ١٩١٩ ما نصه على الرغم من كون النتائج [غير مرضية] فقد اعترف الحاكم السياسي ان السلطات قد مارست ضغطاً مباشراً ورسمياً للحصول على النتائج المطلوبة[3].

(١) سلمان هادي آل طعمة، كربلاء في ثورة العشرين، ص٤٨.

(٢)عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١، ص١١٩؛ وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

(3)C.O. 961/2, "Administration Reports, Shamiyah, 1919", P34.

رابعاً: نشاط المرجعية الدينية العليا بعد وفاة السيد اليزدي:

لم يتوقف نشاط المرجعية الدينية عن مواجهة السياسة البريطانية بعد وفاة السيد محمد كاظم اليزدي الذي انتقل الى جوار ربه في مساء ٢٨ رجب ١٣٣٧هـ/ ٣٠ نيسان ١٩١٩ عن عمر جاوز الثمانين عاماً[١]، على الرغم من ان وفاته كانت مؤلمة على الشيعة، ولاسيما في تلك الظروف الحرجة التي كان يمر بها العراق، وبذلك انتقلت الزعامة الدينية الشيعية بعد وفاة السيد اليزدي الى الميرزا الشيخ محمد تقي الشيرازي، فقد كان يؤيد الصلات الودية بين ابناء الطائفتين السنية والشيعية، وقد استعمل نفوذه الديني للتوفيق بينهما، وقد نجح في ذلك، اذ تضافرت جهود ابناء الطائفتين للعمل من اجل مصلحة البلاد[٢].

ولما كانت رابطة رؤساء القبائل الدينية بمقام الميرزا الشيرازي قوية جداً، اتخذت هذه الرابطة صيغة سياسية واضحة، واخذ الشيخ يبث الدعوة بينهم الى المطالبة باستقلال العراق بكل وسيلة ممكنة[٣]، عند ذلك قرر الوطنيون الاتجاه بأفكارهم إلى خارج العراق لبث الدعاية اللازمة للقضية العراقية، وفكروا بانتداب من يقوم بهذه المهمة الخطيرة في سوريا والحجاز، فوقع اختيار زعماء الفرات الأوسط وعلماء الدين في النجف وكربلاء انتداب الشيخ محمد رضا الشبيبي ونظموا مضابط تنطق بانتدابه لبسط ما جرى في العراق، من اجل بث الدعاية للقضية العراقية على الصعيد الدولي وما اجمعوا عليه من اختيار احد أنجال الشريف حسين ليكون ملكا على العراق[٤].

أما المجتهد محمد تقي الشيرازي بعد ان استشار علماء كربلاء وأعيانها فأنه قرر ان يرسل إلى الشريف حسين رسالة يوضح فيها ما جرى في العراق من استفتاء، وما أجمعوا عليه من اختيار أحد أنجال الشريف حسين ليكون ملكا على العراق وطلب أنشاء حكومة دستورية مستقلة استقلالا تاما خاليا من الحماية والانتداب، ويلتمس ان يتدخل في الأمر، وكان قد وقع الخيار على الشيخ محمد رضا الشبيبي أن يكون الرسول الشخصي الذي يحمل الرسالة إلى الشريف[٥].

مقتبس من: اخلاص لفته حريز الكعبي، المصدر السابق، ص١٠٨.

(١) صفحات من مذكرات الامام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء عن فترة الاحتلال (١٩١٤-١٩١٩)، تقديم وتعليق: كامل سلمان الجبوري، بيروت، ٢٠٠٢، ص٣٩٤.

(٢) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٦٢؛ عبد الشهيد الياسري، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٣) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، بغداد، ١٩٢٤، ص١٩٠.

(٤) علي عبد شناوه، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٥) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، ص٧٧.

ونورد نص إحدى هذه الرسائل[1]:

«الى ملك العرب الحسين بن علي

السلام عليك ورحمة الله. اما بعد، فان الحلفاء في الحرب العظمى أذاعوا على سكان العراق في هذه الأيام منشوراً عاماً فحواه انهم لم يحاربوا الا لتحرير الشعوب. وان يكون لكل شعب من الشعوب حق تقرير مصيره بنفسه وإدارة شؤونه من قبله، ولم يكن لهم نية الفتح والاستعمار». واستطردت الرسالة هذه بالقول «وبناء على هذا طاف الحاكم الملكي العام في العراق واجتمع بالزعماء والرؤساء والعلماء كافة طالباً اليهم ان يبدوا رأيهم في النقاط الآتية:

١-في حدود المملكة العراقية وما اذا كانت الموصل جزءًا من العراق ام لا؟

٢-في الحكومة التي يرغبون فيها، والأمير الذي يملكونه في البلاد؟

وبعد المداولات، ابلغوا الحاكم السياسي البريطاني العام في العراق بان الموصل جزء لا يتجزا من العراق، وطلبوا اليه تاسيس حكومة، عربية، دستورية، على ان يكون احد انجال جلالتكم ملكاً على العراق كما يبلغكم تفصيله المندوب من قبل عموم العراقيين الشيخ محمد رضا الشبيبي والله ولي التوفيق»[2].

ويعلق النفيسي على هذه الرسالة بأنها كانت على جانب عظيم من الخطورة، لأنها كانت أول وثيقة فيها تحديدٌ واضحٌ لما تصبوا اليه غالبية الشعب العراقي من أماني وطنية وتطلعات إلى المستقبل. وقد وضع نص الرسالة الشبيبي نفسه في بإشراف المجتهد الشيرازي والشيخ عبد الكريم الجزائري، وقد وزعت الرسالة هذه على القبائل المختلفة الضاربة في الفرات الأوسط وكان حاملوها يخبئونها في جلد القرآن الكريم، ذلك بأن الغرباء الداخلين إلى اي لواء من ألوية العراق كانوا يخضعون على الحدود إلى التفتيش، وكان المشرف على توزيع الرسالة السيد حميد زاهد وهو صاحب مكتبة معروفة في النجف، وكان يساعده في عملية التوزيع السيد عبد المهدي المنتفقي، والشيخ علي الشرقي، وبعد ان كانت الرسالة قد توزعت على قبائل الفرات الأوسط، وبعد ان كان شيوخها قد وقعوا عليها، أرسلت إلى الشطرة بيد حسين الشعرباف، وإلى لواء المنتفق بيد الشيخ إبراهيم الاطيمش، ليجري إمرارها على شيوخ القبائل والزعماء ليوقعوا عليها ومن ثم تسليمها إلى يد الشبيبي رسول المجتهد[3].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٩٥.

(٢) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، ص٧٧.

(٣) عبدالله فهد النفيسي، المصدر السابق، ص١٢٣.

وعلى الرغم من الأمور التي طرحت عن طبيعة ومظاهر هذا الاستفتاء كما ذكرنا آنفا فإن الشعرباف لم يذكر شيئا عنه، مما يدل على ان البريطانيين لم يجروه بين أهالي الشطرة، لكن من المؤكد ان متنوريهم هاشميو النزعة، بايعوا الشريف عبد الله ملكا عليهم، فعند مرور الشيخ محمد رضا الشبيبي على الناصرية موفدا إلى الحجاز ببيعة الفرات الأوسط[1]، فقد علمت الشخصيات العاملة بالقضية العراقية في الشطرة ومنهم السيد هادي والسيد حميد ولدا السيد مهدي الخلني، وعبد المهدي السيد حسن المنتفقي، ومحمد الحاج حسن، وحسين الشعرباف، ورشيد الشعرباف، واحمد اطيمش، وعبد المطلب الطحان، بنبأ وصول صديقهم محمد رضا الشبيبي إلى الناصرية في أواخر شوال سنة ١٣٢٧هـ الموافق أواخر تموز ١٩١٩م، فينفذ منها برا. وتخلصا من عيون البريطانيين وأعوانهم إلى الحجاز ومحملا بمضابط ووثائق النجف والفرات الأوسط بوضع ثقتهم بالملك حسين للدفاع عن قضيتهم في المجالات الدولية وبيعتهم لنجله عبد الله ملكا على العراق، فاتصل الشطريون بصديقهم الشبيبي ملحين عليه بالحضور إلى بلدتهم، فنزل عند رغبتهم فقاموا بواجبهم الوطني من تنظيم مضابط ووثائق مشابهة، ووثقوا بيعة أهالي الشطرة ووقعوها بمعاونة السيد محمد الاشبال (أبو صلوات) من الوطنيين مدنيين وعشائر نظموا ورفعوا بيعة أهالي الشطرة ووضعوها مع الوثائق الأولى في غلاف الكتاب الديني الذي أعاد السيد المذكور تجليده، وزيادة في تضليل المحتلين نظمت وثيقة تكليف الشبيبي لأداء فريضة الحج نيابة عن المرحوم السيد كاظم السيد مهدي الخلني، وأرفق بالشيخ إبراهيم اطيمش مؤنسا ومساعدا[2].

ويذكر الحسني في هذا الصدد بان الأستاذ الشبيبي قصد لواء المنتفق فأتم المذكرات التي جرت في الفرات والنجف مع بعض زعماء هذه الديار، وأخذ إمضائهم على مثل هذه المضابط التي حملها من الفرات الأوسط، وقد حل في الناصرية في دار عبد الكريم السبتي، وفي الشطرة قام آل الشعرباف الكرام، والسيد عبد المهدي، والشيخ علي الشرقي، وكانوا على أصل بالمهمة التي جاء بها الشبيبي بتعقيب إمضاء الوثائق من قبل الشيوخ والوجوه في الغراف، ورافق الشيخ إبراهيم الاطيمش من أقارب الشبيبي الشيخ الشبيبي في سفرته ليكون مؤنسا له في الطريق، وقد تبرع أحد أثرياء الشطرة بنفقات حج الاطيمش[3].

كانت المضابط التي حملها الشبيبي معه تحمل مضامين متقاربة، موقعة من ثلاث فئات اجتماعية،

(١) حسين الشعرباف، الشطرة في الاحتلالين، ص٦٠-٦١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص١٥٥.

علماء الدين، ورؤساء العشائر، والشباب القومي[١]. وقد استغرقت رحلة الشبيبي اربعين يوماً، وأطلق عليه في رحلته هذه (سفير الثورة)؛ لان نتائج الاستفتاء أسفرت عن رأي العراقيين، وتصميمهم على الثورة، إذا لم تستجب قوات الاحتلال الى مطالبهم[٢].

واعد زعيم الحوزة العلمية الشيخ محمد تقي الشيرازي رسالة شخصية منه الى الشريف حسين. وعند وصوله الى مكة قابل الملك حسين، وقدم له المضابط مع رسالة الشيرازي. وقد ارسل الملك حسين تلك المضابط الى الامير فيصل الذي كان يحضر مؤتمر الصلح في باريس وطلب منه الدفاع عن حقوق العراقيين[٣]، وكتب جواباً على رسالة الشيرازي[٤].

وبقدر تعلق الأمر بالعلاقة الصميمة بين الحوزة الدينية العليا والأحداث السياسية التي مرت على العراق من جهة والدور القيادي لزعامات المؤسسة الدينية خلال حقباتها المختلفة نجد أن المدة التي أعقبت وفاة المرجع الأعلى السيد محمد كاظم اليزدي في ٣٠ نيسان ١٩١٩ وتولي المرجع محمد تقي الشيرازي زعامة المؤسسة الدينية التي انتقلت من النجف إلى كربلاء، سارا جنباً إلى جنب باتجاه توثيق العلاقة ما بين الزعامة السياسية والزعامة الدينية التي تقود الشعب. عدَّ الموقف الذي خرج به الشيخ الشيرازي تجاه الاستفتاء البذرة الأولى التي وجهت الأنظار نحو المقاومة الجدية والشرسة ضد الاستعمار البريطاني، ولهذا فان الدور القيادي للشيخ الشيرازي تميز بمدتين الأولى بدأت منذ توليه المرجعية في أيار ١٩١٩ واستمرت حتى آذار ١٩٢٠، حين بدأت الفترة الثانية التي استمرت بالمواقف المشرفة حتى وفاته في ٣٠ ذي الحجة ١٣٣٨ هـ الموافق ١٧ آب ١٩٢٠. وهذا ماسوف نوضحه في المبحث الثالث والأخير.

---

(١)علي الخاقاني، المصدر السابق، ج٩، ص٨.

(٢) طاهر آل عكله، السيد عبدالمهدي المنتفكي في ساحات المقاومة ومواقع المسؤولية، ط١، بغداد، ٢٠١٧، ص٢٤-٢٥.

(٣) علي الوردي، المصدر السابق، ج٥، ق١، ص١٢٢- ١٢٣.

(٤) اخلاص لفته حريز الكعبي، المصدر السابق، ص١١١.

المبحث الثالث:

الدور القيادي للمرجعية الدينية العليا في الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠

أولاً: نشاط المرجعية الدينية في التمهيد للثورة:

شكلت ثورة العشرين مرحلة مهمة من تاريخ العراق المعاصر، فكانت امتداداً لحركة المعارضة الشعبية المسلحة التي تزعمها رجال الدين وزعماء العشائر التي تمثلت بإعلان الجهاد منذ بدء دخول القوات البريطانية الغازية الى العراق عام ١٩١٤.

لقد برز في هذه الحقبة التاريخية المهمة من تاريخ العراق الميرزا الشيرازي الذي كان له الاثر الواضح في الاحداث التأريخية التي شهدها العراق. فقد كان الزعيم الروحي للثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠. وعلق أحد الشخصيات السياسية البارزة في العهد الملكي عن الدور الكبير للشيرازي في الثورة بالقول: «لايمكن أن نسقط من حسابنا موقف رجال الدين، وعلى رأسهم المرجع الأعلى الميرزا محمد تقي الشيرازي في مناهضة الاحتلال البريطاني، وفتواه بوجوب مقاومته ومحاربته، وكان لذلك أبلغ الأثر على قبائل العراق»[١]. بينما يذكر المؤرخ الامريكي ايرلاند عن دور الشيرازي في الثورة بالقول: «يستبان بأن خطط الثورة قد وضعت بصورة أكيدة في كربلاء في منتصف حزيران عندما كانت جماعات من الشيوخ والوجهاء هناك تؤدي الزيارة»[٢].

أراد البريطانيون إشغال المواطنين بعدم المقاومة عن طريق تشكيل المجالس البلدية بعدّها نوعاً من أنواع الحكم الذاتي والاستقلال السياسي من احتواء مطاليبهم الوطنية، وبعد تشكيل هذه المجالس تبين أن مهامها كانت محصورة في أمور لا قيمة لها أمام موضوع الاحتلال كالزراعة والصحة والخدمات[٣]. الامر الذي عجّل برجال الدين في كربلاء المقدسة والنجف الاشرف والكاظمية لمعارضة هذه المجالس.

فأصدر الشيرازي في مطلع آذار ١٩٢٠ فتوى أخرى أكد فيها أن الخدمة لحساب الإدارة البريطانية أمر غير مشروع[٤] وعليه قدم أعضاء المجالس البلدية في كربلاء المقدسة والنجف الاشرف استقالتهم

(١) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ – ١٩٥٨، ط١، بيروت، ١٩٦٥، ص٢١.

(٢) ايرلاند، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٣) سعيد رشد زميزم، لمحات تاريخية عن كربلاء، بغداد، ١٩٩٠، ص٣٧.

(٤) احمد باقر علوان الشريفي، المصدر السابق، ص٥٤– ٧٦، علاء عباس نعمة، المصدر السابق، ص٨٢.

التي جاء فيها: «بما إن مستقبل بلادنا العراق لم يتقرر بعد كما تذكره الصحف وبما أن مؤتمر الصلح كذلك لم يصدر قراره النهائي حول مستقبل العراق لذا لا يمكننا إبداء أي رأي قبل أن نعرف مستقبل البلاد»[١].

كانت أولى الاجتماعات أواسط آذار ١٩٢٠، إذ عُقد اجتماع سري في مدينة النجف، حضره عدد كبير من العلماء ورؤساء العشائر، وكان هذا الاجتماع بتوجيه من الشيخ الشيرازي[٢].

عمل الشيخ الشيرازي في تلك الاجتماعات، على تحقيق وحدة وطنية متماسكة، وأكد على ضرورة إزالة الخلافات، وتحقيق التقارب والوحدة بين الطوائف وخاصة السنة والشيعة[٣]، ولغرض تحقيق هذه الأهداف بادر الشيخ الشيرازي الى توجيه العديد من الرسائل الى الشخصيات الوطنية والعشائرية (السنية والشيعية)، ففي ٣ رجب ١٣٣٨هـ الموافق ٢٥ آذار ١٩٢٠م وجه الشيخ الشيرازي رسالة الى الشيخ موحان الخير الله أحد شيوخ عشائر المنتفق جاء فيها «إن جميع المسلمين إخوان تجمعهم كلمة الإسلام وراية القرآن الكريم والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وصحبه، والواجب علينا جميعاً الاتفاق والاتحاد، والتواصل والوداد، وترك الاختلاف.، والتعاون على البر والتقوى والتوافق في كل ما يرضي الله تعالى»[٤].

وفي اليوم التالي، أي في ٢٦ آذار وجه الشيرازي رسالة الى الشيخ أحمد الداوود وهو أحد علماء الدين السنة في بغداد، ومما يلفت النظر في هذه الرسالة ورود كلمة «الجهاد»، بالإضافة الى المدح والثناء على شخصية الشيخ أحمد، واختتمت رسالة الشيخ الشيرازي بالقول: «أرجو إبلاغ جزيل السلام والدعاء والدعوة لأخواننا المؤمنين، ونسأل لهم خير الدارين»[٥]. ولم يقتصر توجيه الرسائل التي تدعو للوحدة على الشيخ الشيرازي فحسب، وإنما اتبع المقربين له ذات المنهج بالدعوة للوحدة ونبذ الفرقة، وكان من أبرزهم السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني[٦].

---

(١) آلاء عبد الكاظم جبار الكريطي، موقف الفئة المثقفة في كربلاء من التطورات السياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢، رسالة ماجستير قدمت لجامعة الكوفة - كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص٩٦.

(٢)عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٢١٠- ٢١١.

(٣)حسن شبر، المصدر السابق، ج٢، ص٢٣٠.

(٤)عبد الرزاق آل وهاب، المصدر السابق، ص٩٥؛ محمد علي كمال الدين، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين. معلومات ومشاهدات من الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠، تقديم: علي الخاقاني، النجف، ١٩٧١، ص١٩٠- ١٩١؛ حسن شبر، المصدر السابق، ج٢، ص٢٣٢.

(٥)عبد الرزاق آل وهاب، المصدر السابق، ص٩٧- ٩٨؛ محمد علي كمال الدين، المصدر السابق، ص١٨٩- ١٩٠.

(٦)عبد الرزاق آل وهاب، المصدر السابق، ص٩٩- ١٠٠؛عبد الشهيد الياسري، المصدر السابق، ص١٣٥، محمد

وبمناسبة زيارة المبعث النبوي الشريف ليلة ٢٧ رجب ١٣٣٨هـ -١٦ نيسان ١٩٢٠م حضر إلى كربلاء المقدسة مندوبون عن المدن والمناطق المختلفة كبغداد والمنتفق ومناطق الفرات الأوسط، فضلا عن كربلاء المقدسة نفسها لعقد مؤتمر كبير في دار السيد علوان الياسري في النجف الاشرف، وكان الحاضرون عبد الواحد الحاج سكر (شيخ آل فتلة)، وجعفر أبو ألتمن (ملاك)، ومولود مخلص (مثقف)، وخيون آل عبيد (شيخ العبودة) وعلي الشرقي (أديب وشاعر)، واحمد كاظم الخراساني (رجل دين)، وضم الميرزا محمد رضا الشيرازي نجل المرجع الشيرازي، فضلا عن آخرين من المؤتمرين[١]. وخلال المؤتمر انبثقت فكرة القيام بالثورة لأول مرة ضد البريطانيين، وكانت هذه الفكرة هي الأولى من نوعها تطرح على جمع من رجال الدين ورؤساء العشائر، الذي جعل هذا الأمر محط نقاش وتردد طويل من قبل الحاضرين، وقد عضد قسم منهم هذه الفكرة، في حين عارضها قسم آخر[٢]، وتم الاتفاق فيه على تصعيد المواجهة، ثم اتُّفق على تأجيل فكرة الثورة المسلحة والعمل على التمهيد لها عن طريق التوعية الوطنية والدينية[٣]. وتقرر في ختام الاجتماع القيام بالعصيان المدني ولأجل ذلك تقرر ما يأتي[٤]:

١. اختيار مدينة كربلاء لتكون مقرا تأسيسيا لجمعية اسماها (الجامعة الإسلامية) وإنشاء فروع لها مختلف إنحاء العراق وبرئاسة الشيرازي.

٢. إصدار منشور موقع من قبل الشيخ الشيرازي يدعو إلى الوحدة والتساند لتحقيق الوحدة الوطنية ومواجهة التحديات.

٣. يكون يوم الجمعة يوم الشعب، إذ تتعطل الأعمال ويذرون البيع والشراء وتنصب المنابر في الساحات العامة لزيادة الحماس من اجل مواجهة المحتل.

وفي الوقت نفسه تم الاتفاق على إحالة هذه القضية الى المرجع الحائري الشيرازي وأخذ رأيه فيها، فانتدبوا خمسة منهم لمقابلته، وقد حدثت مناقشات حامية عبّر عنها أحدُ الباحثين بـ«الأخذ والرد» مع الميرزا محمد تقي الحائري الشيرازي[٥]، ثم اختلفوا في نتائج هذا الاجتماع. فيذكر عبد الرزاق الحسني بهذا الصدد بـ «انه دارت بين المجتمعين مداولة ترمي الى إصلاح الحالة العامة، وتعرض بعضهم الى

علي كمال الدين، المصدر السابق، ص١٩١.

(١) فراتي، على هامش الثورة العراقية الكبرى، بغداد، ١٩٥٢، ص٢٢؛

(٢)علي الشرقي، الاحلام، ص ١٠٧.

(٣) علي الوردي، المصدر السابق، ج٥، ق١، ص١٢٥.

(٤) علي الشرقي، الاحلام، ص١٠٨.

(٥) كامل سلمان الجبوري، النجف الاشرف والثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، ص٥٠-٥١.

موضوع الثورة، فانتبه الامام الحائري فقال: إنَّ الحمل ثقيل، وأخشى الاّ تكون للعشائر قابلية المحاربة مع الجيوش المحتلة. فأكد له الزعماء أن فيهم الكفاية التامة لهذا العمل الخطير، وأن الثورة أمر لا بد منه وإن كانوا هم لا يريدون الحرب ولا يرغبون فيها. ولكن الامام تردد في إعطاء الجواب الحاسم اعتقاداً منه أن الحمل ثقيل، فأجابهم بقوله: أخشى أن يختل النظام ويفقد الامن فتكون البلاد في فوضى وأنتم تعلمون أن حفظ الامن أهم من الثورة بل وأوجب منها. فأجابه الحضار أن قابليتهم على حفظ الامن والنظام يجب أن لا يرتقي الشك إليها، وأنه لا مناص من إعلان الثورة، وأكدوا له أنهم سيبذلون كل ما في وسعهم لحفظ النظام واستتباب راحة العموم. فلما رأى الامام أن الرؤساء ضايقوه من كل جانب لم يرَ بداً من القول: إذا كانت هذه نياتكم وهذه تعهداتكم، فالله في عونكم»[1].

عُقد اجتماع موسع ثانٍ في النجف الأشرف بتاريخ ٣ شعبان ١٣٣٨هـ الموافق ٢١ نيسان ١٩٢٠م ضم عدداً من رجال الدين البارزين، وعدداً من شيوخ العشائر والوجهاء، قرر خلاله المجتمعون إرسال هادي زوين، ومحسن شلاش وهم من وجهاء مدينة النجف وساداتها الى بغداد لبحث الوضع السياسي هناك كمندوبين عن منطقة الفرات الأوسط[2]، وإثر ذلك عُقد اجتماع موسع في بغداد بتاريخ ٢٢ نيسان من العام ذاته حضره أعضاء من جمعية حرس الاستقلال، ومن أبرزهم: جعفر أبو التمن، وعلي البازركان، ورفعت الجادرجي، ومحمد الصدر، ويوسف السويدي وغيرهم[3]، وبيّن هادي زوين للمجتمعين عن استعداد أهالي منطقة الفرات الأوسط وتأهبهم لمقاومة البريطانيين، وطلب منهم تحديد موقفهم، فأجابه جعفر أبو التمن بأن البغداديين مستعدون للسير على نهج علمائهم، وقرر المجتمعون بعد ذلك إيفاد (أبو التمن) مندوباً عنهم الى كربلاء للاتصال والاتفاق مع الشيخ الشيرازي خلال زيارة الخامس عشر من شعبان[4].

لم يكن الشيخ الشيرازي يميل للعنف والثورة المسلحة، بل كان يريد أن تبقى الحركة الوطنية سلمية

(١)السيد عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص١٧٠-١٧١.

(٢) وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص٣٧٤، صلاح مهدي علي الفضلي، المصدر السابق، ص١٤٩-١٥٠.

(٣) وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص٣٧٤.

(٤)علي الوردي، المصدر السابق، ج٥، ق١، ص٩٩. تعد زيارة الخامس عشر من شعبان مراسيم دينية يؤديها المسلمون الشيعة في مثل هذا اليوم في كربلاء من كل عام هجري في مقام الإمام المهدي وهو الإمام الثاني عشر لديهم من أئمة أهل البيت عليهم السلام لاعتقادهم أنه ولد في مثل هذا اليوم.

تكتفي بالمطالبة بحقوق البلاد المشروعة دون اللجوء إلى السلاح، ولكن الذين خططوا للثورة، ثم أصبحوا قادتها منهم عبد الكريم الجزائري، وجعفر أبو التمن، ونور الياسري، وعلوان الياسري، وعبد الواحد الحاج سكر، استطاعوا إقناعه، وتبديد مخاوفه وتحفظاته.«إذ كان يخشى الفوضى، ويعتبر حفظ الأمن أهم من الثورة بل أوجب منها، فأجابوه بأنهم قادرون على حفظ الأمن والنظام، وأن الثورة لابد منها وسوف يبذلون ما في وسعهم لحفظ النظام وتوفير راحة العموم. فقال لهم: إذا كانت هذه نياتكم وهذه تعهداتكم فالله في عونكم»[1].

وبدأت التحركات السياسية بدعوة الناس للتظاهر سلمياً للمطالبة بالحقوق المشروعة، فأصدر الشيخ الشيرازي بياناً يدعوهم فيه للتظاهر السلمي مع المحافظة على الأمن، ثم يطلب منهم إرسال وفد يمثل كل منطقة إلى بغداد، جاء فيه[2]:

«إلى إخواننا العراقيين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أما بعد فإن إخوانكم في بغداد والكاظمية والنجف وكربلاء وغيرها من أنحاء العراق، قد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع والقيام بمظاهرات سلمية. وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات، مع المحافظة على الأمن، طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية، وذلك أن يرسل كل قطر وناحية إلى عاصمة العراق (بغداد) وفداً للمطالبة بحقه، متفقاً مع الذين سيتوجهون من أنحاء العراق عن قريب إلى بغداد.فالواجب عليكم، بل على جميع المسلمين، الاتفاق مع إخوانكم في هذا المبدأ الشريف. وإياكم والإخلال بالأمن، والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض، فإن ذلك مضر بمقاصدكم ومضيع لحقوقكم التي صار الآن أوان حصولها بأيديكم. وأوصيكم بالمحافظة على جميع الملل والنحل التي في بلادكم، في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، ولا تنالوا أحداً منهم بسوء أبداً. وفقكم الله لما يرضيه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأحقر محمد تقي الحائري الشيرازي

٩-١٠ رمضان ١٣٣٨هـ الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٢٠

وزع البيان في المساجد والمدن وسارت التظاهرات، وكتبت البيانات، وذهبت الوفود لكن كل ذلك لم يغير شيئاً من الموقف البريطاني. يقول فيليب إيرلاند: «لقد فشلت المحاولة لجعل الانتداب مقبولاً

(١) سلمان هادي آل طعمة، كربلاء في ثورة العشرين، ص١٧.

(٢) حسن شبر، المصدر السابق، ج٢، ص٦٩-٧٠؛ سليم الحسني، المصدر السابق، ص٢٤٢- ٢٤٣.

وأنه التزام فرض على بريطانيا من قبل عصبة الأمم، إذ واجه رفض العراقيين سواء الاعتراف بسلطة عصبة الأمم التي منحت الانتداب، أو ما يتعلق بالإدعاء البريطاني بمسؤوليتها عن العراق وأنه رد فعل ودي تجاه عصبة الأمم. إن نظرة العرب العامة تجاه إعلان الانتداب تشابه ما ذكره اللورد كيرزن وزير الخارجية إذ قال: إنه من الخطأ الافتراض أن عصبة الأمم أو أية هيأة أخرى هي التي تمنح الانتداب. ليس ذلك بصحيح، إنه يستند إلى أن القوى المنتصرة، والتي فشلت في تقسيم الأراضي، وجرى فرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، والانتداب الفرنسي على سوريا»[1].

غادر المجتمعون كربلاء المقدسة إلى مناطق الفرات الأوسط ليعرضوا الموقف، على الزعماء الآخرين، وبعد اطلاعهم على ذلك قرر الجميع القيام بالثورة المسلحة[2].

ثانياً: موقف المرجعية الدينية من تداعيات فرض الانتداب على العراق

أعلنت مقررات مؤتمر سان ريمو في إيطاليا في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، التي تضمنت إعلان الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، والفرنسي على سوريا ولبنان.وقد كان القرار صدمة قوية للأوساط الشعبية والدينية. وكانت قد سبقته تحركات سياسية فجرها الاستياء من سوء معاملة الإدارة البريطانية للعراقيين عموماً. وافق يومُ الإعلانِ عن القبولِ البريطاني بالانتدابِ يومَ الرابع عشر من شعبان ١٣٣٨هـ الموافق ٢ آيار ١٩٢٠، واستمرت الاستعدادات للقيام بالثورة ضد البريطانيين، فاستغل قادة الحركة الوطنية جميع الاجتماعات لبحث الموضوع نفسه، عُقد اجتماع سري ليلة ١٥ شعبان ١٣٣٨هـ الموافق ٣ آيار ١٩٢٠وهو مناسبةُ زيارةٍ مخصوصةٍ إلى كربلاء في ذكرى مولدِ الإمام المهدي ﷺ، في دارِ السيد أبي القاسم الكاشاني، التي كانتْ ملاصقةً للصحنِ الحسيني الشريفِ حضَرَهُ جَمعٌ من شيوخ العشائر ورجال الدين والوجهاء من مختلف مناطق الفرات الأوسط، منهم نور الياسري، جعفر أبو التمن، عبد الكريم الجزائري، محسن ابو طبيخ، عبد الواحد الحاج سكر، شعلان أبو الجون، عبد الوهاب الوهاب، هبة الدين الشهرستاني وآخرون[3]، للتداولِ في أمرِ القيامِ بالثورةِ المسلحة ضد الوجود البريطاني في العراق، وكانت هذه المسألة مثار جدل فيما بينهم، فقد أيدها بعضهم وعارضها بعضهم الآخر؛ لاعتقادهم أنها سُتقمع بسهولة من قبل القوات البريطانية التي تتفوق عليهم بالعدد

(١) ايرلاند، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٢) احمد أبو طبيخ، السيد محسن أبو طبيخ سيرة وتاريخ، بغداد، ١٩٩٩، ص ١٠٠.

(٣)صلاح مهدي علي الفضلي، المصدر السابق، ص١٥٤، عبد الرزاق آل وهاب، نصيب كربلاء، رسالة الشرق (مجلة)، العدد الثاني، السنة الأولى، كربلاء، رجب ١٣٣٧هـ (١٩٥٣م)، ص٥٩- ٦٠.

والعُدة، وتم الاتفاق أخيراً على ضرورة أخذ رأي الشيخ الشيرازي في هذه المسألة الخطيرة، فاتفقَ الحاضرونَ على انتدابِ خمسةٍ منهم لمقابلةِ الميرزا الشيرازي، وهم الشيخ عبد الكريم الجزائري، وجعفر أبو التمن، والسيد نور الياسري، والسيد علوان الياسري، وعبد الواحد الحاج سكر[1]. فذهَبَ هؤلاءُ الخمسة إلى دارِ المرجع الشيرازي وفاتحُوه بالأمر. ويُعد هذا الاجتماع من أهم الاجتماعات التي عُقدت قبل الثورة. وبعد أن تم اجتماع السيد محمد تقي الشيرازي ووفد الزعماء والرؤساء العراقيين التأم مؤتمر عام في داره حضره الجميع، وفاتح المندوبون الشيخ الشيرازي في الموضوع، فقال لهم « إن الحمل ثقيل وأخشى أن لا يكون للعشائر قابلية المحاربة مع الجيوش المحتلة »، فأكدوا له أن العشائر لها القدرة على القيام بالثورة، فرد عليهم « أخشى أن يختل النظام ويُفقد الأمن فتكون البلاد في فوضى، وأنتم تعلمون أن حفظ الأمن أهم من الثورة بل أوجب منها »، فردوا عليه بأنهم قادرون على حفظ الأمن والنظام في البلد، عند ذلك أجابهم الشيرازي بقوله «إذا كانت هذه نياتكم وهذه تعهداتكم فالله في عونكم»[2].

وبعد انتهاء المؤتمر فارق الزعماء المرجع الديني الكبير، وقصدوا إلى الحضرة الحسينية الطاهرة لتأدية الزيارة واجتمعوا ليلة ١٦ شعبان ١٣٣٨ هـ الموافق ٤ آيار ١٩٢٠م في تلك الحضرة، ومن خلالها عاهدوا الله ورسوله أمام ضريح الإمام الحسين عليه السلام على الإخلاص في العمل والتفاني في أداء الواجب الوطني، واقسموا بفرقانه المبين على أنهم لايذخرون وسعاً في تحقيق آمال البلاد الوطنية، وأنهم سيلفظون آخر نفس في سبيل إنقاذ بلادهم من الحكم الأجنبي، ثم قرروا الشروع في إعلان الثورة في مواضع مختلفة وفي يوم واحد ليتمكنوا من مشاغلة القوات البريطانية في ميادين مختلفة، وكلفوا الشيخين: شعلان أبو الجون وغثيث الحرجان أن يستعدا للقاء في السماوة وأن يحرضا بقية الرؤساء على الانضمام تحت هذا اللواء المقدس[3].

يرى بعض المؤرخين أن الشيخ الشيرازي أجاز الثورة المسلحة في ذلك الاجتماع[4]، والحقيقة أن الشيخ الشيرازي لم يعطِ إذناً بحمل السلاح ضد البريطانيين في ذلك الاجتماع، بدليل أنه لم يرد في أجوبة

---

(١) علي الوردي، المصدر السابق، ج٥، ق١، ص١٢٨.

(٢) محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، ط٢، ج٢، النجف، ١٩٦٤، ص٢١٦، عبد الشهيد الياسري، المصدر السابق، ص١٣٦ – ١٣٧، عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٩٦ – ٩٧، محمد علي كمال الدين، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٣) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص١٧١، فريق المزهر ال فرعون، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٤) كاظم المظفر، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠، ج١، النجف، ١٩٧٢، ص١٥٢، حسن ألأسدي، المصدر السابق، ص٣٨٢.

الشيرازي للمجتمعين معه كلمة ثورة مسلحة أو ما شابه، فضلاً عن ذلك كانت رسائل الشيرازي اللاحقة قد أكدت على ضرورة اتباع الطرق السلمية في مقاومة البريطانيين وحفظ الأمن والنظام في البلد، وفي الليلةِ التالية، عُقِدَ اجتماعٌ آخر في دارِ السيد نور الياسري، حضَرَهَ الذي شاركوا في الاجتماعِ الأول، وبعدَ المداولةِ اتفقوا على الاستمرارِ بمطالبةِ البريطانيين بالاستقلالِ بالطريقةِ السلمية، فإذا أصّرَّ البريطانيون على رفضِ مطالبِهم وعاندوا في ذلك فإنَّ العشائرَ تلجأُ عندئذٍ إلى القيامِ بالثورةِ المسلحة. كما أن الشيخ الشيرازي لم يوافق على إعلان الثورة المسلحة في الاجتماع المذكور[1].

لقد دخلت الأحداث العراقية طورا جديدا في ٣ أيار١٩٢٠، عندما نشرت مقررات مؤتمر سان ريمو حول وضع العراق تحت الانتداب البريطاني، خاصة وان كلمة انتداب لفظة غريبة وبغيضة غير مألوفة في نظر الجمهور، وهكذا أجمعت كلمة العراقيين في جميع المدن على المطالبة بالاستقلال وإنشاء حكومة وطنية، وأيد هذه الفكرة العلامة الشيرازي بمنشور أصدره إلى الشعب العراقي[2]. وقد تم إرسال هذا المنشور بيد محمد باقر الشبيبي إلى بغداد ليسلم إلى جعفر أبي ألتمن، فقامت جمعية حرس الاستقلال بطبع نسخ كثيرة منه ووزعتها في بغداد والكاظمية ومختلف أنحاء العراق[3].

فبعد عودة جعفر أبي ألتمن إلى بغداد عمها استياء عام من الانتداب الذي أُعلن على العراق، وأن مرحلة التذمر قد وصلت خطى واسعة، ومهما يكن من أمر عقد في يوم ٩ أيار اجتماع ثانٍ في بغداد بدار حمدي بابان حضره عددٌ من السياسيين العراقيين وبعض الشخصيات من الفرات الأوسط تحدث جعفر أبو ألتمن خلال الاجتماع على التصميم الذي رآه حول القيام بالثورة من قبل عشائر الفرات الأوسط وزعاماتهم الدينية. إلا إن الاجتماع لم يخرج بأي نتيجة تذكر سوى الاتفاق على تأليب الموقف المعارض ضد الانتداب، وان يتم العمل على دفع الجماهير وتعبئتها بأسلوب يخدم الحل السياسي السلمي، ولم يجدوا طريقاً إلى ذلك إلا عن طريق الشعائر الدينية ومناسباتها كتوقيت جيد للسير في العمل السياسي خصوصاً يوم المولد النبوي، وذكرى استشهاد الإمام الحسين عليه السلام، إذ إن هاتين الشعيرتين الأشد نفاذاً في قلوب المسلمين سواء كانوا سنةً أم شيعة، وقد تم اختيار الجوامع البغدادية المعروفة والحسينيات لاستذكار هذه المناسبات مع مزجها بالطابع السياسي الراهن آنذاك بان كانت تلقى القصائد والخطب الحماسية السياسية الساخنة، هذا مع الاستمرار في تبادل الوفود مع كربلاء والنجف وعشائر الفرات

(١) علاء عباس نعمة، المصدر السابق، ص٨٧.

(٢)آلاء عبد الكاظم جبار الكريطي، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٣) سلمان هادي آل طعمة، كربلاء في ثورة العشرين، ص١١٢.

الأوسط للوقوف على أسرع التطورات الحاصلة على الواقع السياسي العراقي[1].

وتأكيداً للموقف الوطني واللحمة الوطنية السنية والشيعية كانت جموع المواطنين تخرج بعد كل احتفالية يتقدمها السيد محمد الصدر أحد علماء الشيعة في الكاظمية، والشيخ أحمد الداوود أحد علماء السنة في بغداد ليرمزا إلى الوحدة الوطنية الصادقة[2].

أثارتْ هذهِ الحفلاتُ حفيظةَ المحتلين، لما وجدوا فيها منْ تقاربٍ بينَ السُّنّةِ والشيعةِ يَضرُ بمصالحِهم، ولما تَضمنَتْهُ هذهِ الحفلاتُ من كلماتٍ وإشعارٍ دينيةٍ ووطنيةٍ حماسية، فصارتْ قواتُهم تُراقبُ هذهِ الحفلات، وألقت القبضَ على احدِ الأشخاصِ الذي يرتادونَ هذهِ الحفلاتِ إثْرَ إلقائه قصيدةٍ حماسية، وفي يوم آخر تَمَ قَتلُ احدِ المشاركينَ وكانَ أخرس بِدهسِهِ بسيارةِ احدِ جنودِ الاحتلال، وفي أحد المظاهرات انتخب الأهالي لجنة مندوبين تتألف من خمسة عشر عضواً بارزا من الأوساط السنية والشيعية ليمثلوا الشعب أمام إدارة الاحتلال، ومن خلال لجنة المندوبين هذه واصلت الحركة الوطنية في بغداد والكاظمية معارضتها للاحتلال، عن طريق إقامة المظاهرات، واستخدام المناشورات التي تدعو إلى الاستقلال[3]. وتوالتْ الأحداثُ في بغداد، فكانَ أنْ قابلَ مجموعةَ ممثلينَ عن القُوى الوطنيةِ منْهم السيد محمد الصدر، ومحمد جعفر أبو التمن قابلوا بلفور القائدُ البريطاني في بغداد، وعلى اَثَرِ ذلك أرسلَ أبو التمّن رسالةً إلى الميرزا الشيرازي بيدِ الشيخ محمد باقر الشبيبي يُبَلِّغُهُ فيها بمجرياتِ الأمورِ في بغداد، فبعثَ لَهُ الميرزا الشيرازي رسالةً خاصةً ورسالةً أخرى عامةً لكلِ العراقيين[4].

بالمقابل فان سلطات الاحتلال قد وسعت من نشاطها باتجاه الحركة الاستقلالية في بغداد والكاظمية وأخذت تمارس معها أساليب مختلفة من التعسف المستمر والمتمثل بالنفي والسجن، هذا الأمر دفعها إلى الاستغاثة بالمرجع محمد تقي الشيرازي عن طريق تكليف جعفر أبي ألتمن بتحرير رسالة إلى المرجع الشيرازي يشرح فيها الوضع الحرج الذي يعيشه البغداديون، وقد أرسلت الرسالة مع الشيخ محمد باقر الشبيبي، إذ أجابها المرجع الشيرازي برسالة بعث بها إلى أبي ألتمن يثمن فيها الجهود الوطنية التي يبذلونها في بغداد والكاظمية، ويطلب منهم الاستمرار بالمطالبة بحقوقهم المشروعة، بالإضافة إلى أنه عمل على إرسال الوفود من منطقة الفرات الأوسط إلى مركز القرار في بغداد للمطالبة بنفس المطالب

(١) عدنان عليان، المصدر السابق، ص١٣-١١٨.

(٢) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٣١٧-٣١٨.

(٣)عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، ص٩٤-٩٥.

(٤) محمد مهدي البصير، المصدر السابق، ص٢٦٠.

التي يسعى من أجلها إخوانهم البغداديون[1]. وجاء توجه هذه الوفود إلى بغداد استجابة إلى نداء المرجع محمد تقي الشيرازي، اذ كان الهدف منه شد الأزر العراقي في مواجهة المحتل[2].

وقد طُبعتْ الرسالةُ العامة في أنحاءِ العراقِ كافة، وقُرأتْ عَلانيةً في العديدِ من الأماكنِ ومِنها الصحنِ الكاظمي، واستجابةً لِما وردَ في الرسالة، بدأتْ حركةُ تنظيمِ مضابطِ التوكيلِ للمطالبةِ بِما وَرَدَ في رسالةِ الميرزا الشيرازي، فنُظمتْ مضبطةٌ في كربلاء في الثالثِ من حُزيران حَملتْ خمسةً وستينَ امضاء انتدبَ فيها أهالي كربلاء الميرزا عبد الحسين نجل الميرزا الشيرازي، والشيخ محمد نجل الشيخ الخالصي، والسيد محمد علي الطباطبائي، والشيخ صدر الدين حفيد حجة الإسلام المازندراني، والسيد عبد الوهاب، والشيخ محمد حسن أبو المحاسن، والشيخ عسكر الحاج علوان ليُمثلوهم أمامَ حكومةِ الاحتلال للمطالبةِ بحقوقِهم المشروعة[3].

وجاءت مضبطة أهالي كربلاء على أثر انتشار نسخ النداء الذي بعث بها المرجع الشيرازي التي جاء فيها: «نحن الموقعين أدنى هذا التحرير من ممثلي أهالي كربلاء المشرقة، وما حوتها: علماءها، أشرافها، وساداتها، وكبرائها، وعموم أفرادها، من جميع طبقاتها، قد انتدبنا عنا وعن ممثلين حضرات الميرزا عبد الحسين نجل آية الله الشيرازي، والشيخ محمداً نجل حجة الإسلام الخالصي، والسيد محمد الطباطبائي، والشيخ صدر الدين حفيد حجة الإسلام المازندراني، والسيد عبد الوهاب، والحاج الشيخ محمد حسن أبا المحاسن، والشيخ عمر العلوان: انتدبنا هؤلاء الأنجاد لينوبوا عنا أمام الحكومة الاختلالية في تبليغها مقاصدها المشروعة...الخ»[4].

وشرع سكان مدن الفرات الأوسط بتنظيم مضابط توكيل وحسب توجيهات الشيرازي، وأبرق أهالي النجف مضبطة أخرى حملت المطالب نفسه، وامضى عليها أهالي المدينة وأشرافها وعلماؤها، وكان من ضمن الموقعين خادم العلوم الدينية شيخ الشريعة الأصفهاني المرجع الديني الذي خلف الشيرازي بعد رحيله[5]، إذ كانت هذه المضابط التي وقعت في كربلاء والنجف والحلة هي من المقدمات الأولى

(١)عدنان عليان، المصدر السابق، ص٣١٩.

(٢)عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٣) سلمان هادي ال طعمة، كربلاء في ثورة العشرين، ص ٥٢؛ كاطع العوادي، مذكرات السيد كاطع العوادي احد رجال الثورة العراقية ١٩٢٠، تقديم وتعليق: كامل سلمان الجبوري، ط١، بغداد، ١٩٨٧، ص٣٥.

(٤)عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٩٨.

(٥)المصدر نفسه، ص٩٩.

والمباشرة لقيام الثورة[١].

وقد قرر المرجع الشيرازي إرسال وفد من قبله لمقابلة الحاكم في بغداد وحمل معه المطالب الاستقلالية، لكن الحاكم رفض مقابلة الوفد واستلام كتاب الشيرازي وقامت في كربلاء المظاهرات وألقيت الخطب الحماسية العنيفة، الا انه لم يكن في وسع مندوبي كربلاء والنجف والشامية وغيرهم عندما حصلوا على مضابط التوكيل أن يأموا بغداد للمذاكرة مع الحكومة البريطانية كما طلب الشيرازي واكتفوا بإعداد المذكرات على شاكلة مذكرة الوفد البغدادي – الكاظمي التي رفعوها إلى السلطة[٢].

ونُظمتْ مضبطةٌ في النجف والشامية في الخامسِ من حُزيران، طالب بعض مندوبي هاتين المدينتين من الرائد نوربري بتحدد موعد للاجتماع معه بشأن عقد مؤتمر عراقي قانوني يعقد في بغداد، الهدف منه تأليف حكومة مستقلة بعيدة عن كل تدخل أجنبي يرأسها ملك عربي، وقد حملت هذه الوثيقة توقيع كل من شيخِ الشريعةِ الاصفهاني، الشيخ جواد الجواهري، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ عبد الرضا ال شيخ راضي، والسيد نور ال سيد عزيز الياسري، والسيد علوان السيد عباس الياسري، والحاج عبد المحسن شلاش، والشيخ راضي كممثلينَ عنهم، وتقدمَ وفدُ النجفِ بطلبِ لمقابلةِ الرائد نوربري الحاكم البريطاني السياسي للنجفِ والشاميةِ فامتنعَ عن مقابلةِ الوفدِ النجفي[٣].

وبعد أن اعتذر الرائد نوربري عن تحديد موعد للمقابلة تحت أعذار واهمة، وتأجيل الموضوع لحين ورود جواب الحاكم العام في بغداد، أبرق المندوبون برقية أخرى يمكن عدها برقية تهديدية توحي بعظم التطورات السيئة التي تعيشها الحالة السياسية العراقية[٤].

أثار نبأ امتناع نوربري في لواء النجف والشامية عن مقابلة المندوبين، حفيظة الناس في كربلاء والنجف والشامية والحلة، عندما وصلتْ أنباءُ الامتناع عن مقابلةِ الوفدِ النجفي إلى هذه المدن، قامَ الشيخُ محمد رضا نجل الميرزا الشيرازي بالدعوةِ لإقامةِ مظاهراتٍ في صَحْني الإمامين الحُسين والعباس عليهما السلام، وتمتْ إقامةُ المظاهراتِ فعلاً يوم ٢١ حزيران ١٩٢٠ وكانت هذه المظاهرة تمتاز بالتنظيم الجيد الذي أعدته لجنة مؤلفة من السادة: عمر العلوان، عبد الكريم العواد، ومحمد مهدي المولوي، ومحمد علي الطباطبائي، ومحمد على أبو الحب ومهدي القنبر، وطليفح الحسون، وخَطَبَ فيها جَمعٌ من الزُعماءِ الوطنيينَ في مُقدمتِهم الشيخ محمد الخالصي خُطَباً حماسية، وأُلقيتْ مجموعةٌ من القصائدِ

(١)عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٢)عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٩٩.

(٣) كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى، المجلد٣، ص١٠٨-١١٣..

(٤) عبد الشهيد الياسري، المصدر السابق، ص١٥٢.

الوطنية المؤججة للشعور الوطني[1]، الأمر الذي دفع بالحاكم السياسي في الحلة إلى التوجه نحو كربلاء لإلقاء القبض على المسببين لهذه المظاهرة جاء ذلك بأمر من القيادة العليا في بغداد، إذ وصلت هذه القوة في اليوم نفسه بقيادة الرائد بُولي، وعملت على احتلال مداخل المدينة. وكان لوصول هذه القوة العسكرية العديد من الآثار الجانبية على أهالي المدينة بالإضافة إلى أهالي الفرات الأوسط عموماً، كان لها الأثر الأكبر على شخصية المرجع الشيرازي الذي بادر باستدعاء الرائد بولي ليُحذرَهُ من عاقبةِ أي تحركٍ غير محسوب، ولكنَ الرائد امتنعَ عن الحضورِ ورفض دعوة المرجع واكتفى بإرسال كتاب لسماحة الشيرازي يبرر فيه أن الهدف من إرسال القوات إلى كربلاء هو إرساء الأمن والاستقرار وإلقاء القبض على العناصر التي تحاول بعثرتهِ، الأمر الذي دفع المرجع الشيرازي بأن يرسل له رسالةً جوابيةً يذكره بعاقبة العمل الذي يروم عمله بيد أن النصيحة لم تجد طريقها في مسامع الرائد بولي[2].

وبعد فشل الجهود السلمية في إقناع الإدارة البريطانية بالاستجابة لمطالب الشعب العراقي، بدأت بتصعيد سياستها وممارساتها ضد المعارضين والناشطين. عندما لم يلتفتَ الرائد بُولي لِما جاءَ في رسالةِ الميرزا، فاستدعى يومَ ٢٢ حُزيران لمقابلتِهِ (١٢) شخصاً، كانَ من ضِمنِهم الشيخ محمد رضا نجل الميرزا الشيرازي، والسيد محمد علي الطباطبائي وهادي كمونة، ومحمد شاه هندي، وعبد الكريم عواد، وعمر الحاج علوان، وعبد المهدي الكبير، وأحمد قنبر، ومحمد علي الطباطبائي، والشيخ كاظم أبوذان، وإبراهيم أبو والدة، والسيد أحمد البير[3] وعدد من شيوخ ووجهاء العراق[4]. فتردَّدَ المطلوبونَ في الذهابِ؛ لعلمِهم أنَّهُ سيتمُّ اعتقالُهم، إلا إن المرجع الشيرازي أوعزَ إلى ولده محمد رضا الشيرازي أن يكون في مقدمة من يجب تسليم أنفسهم إلى السلطة، فسَلَّمَ الآخرونَ أنفسَهم أيضاً، وتمَ نقلُهم فوراً بالسياراتِ المصفحةِ إلى الحلةِ وأُرسلوا منها بالقِطارِ إلى البصرةِ ومن ثُم إلى جزيرةِ هَنْجام في الخليجِ العربي. أما السيد محمد علي هبة الدين الحسيني الشهرستاني فقد عدل عنه الرائد بولي لثبوت إصابته بالمرض لثبوت اصابته بالرمد، وعدم اشتراكه بالمظاهرات، وعدل ايضاً عن الميرزا أحمد الخراساني لتوصية أحد العلماء. وتمَّ اعتقالُ مجموعةٍ من علماءِ واعيانِ الحلةِ وتمَ نفيُهم إلى الجزيرةِ نفسِها أيضاً[5].

---

(١) غسان العطية، المصدر السابق، ص ٢٣٥

(٢) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص١٥٤- ١٥٥، عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص١٠٤.

(٣) كامل سلمان الجبوري، محمد تقي الشيرازي، ص١٠٢- ١٠٣.

(٤) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص١٠٤، محمد علي كمال الدين، المصدر السابق، ص٩٩-١٠٠.

(٥) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص١٠٤.

إن هذا الموقف أثار حفيظة الشيخ الشيرازي الذي كتب كتاباً مستعجلاً إلى ارنولد ويلسون، وبعد يوم من اعتقال رجال الحركة الوطنية ذاكراً فيه أن المعتقلين لم يرتكبوا ذنباً يوجب عليهم الاعتقال، ويمكن أن يكون الهدف من اعتقال هؤلاء الساسة هو ضرب التحرك الوطني الذي كانت تقوم به الجمعية، الأمر الذي أدى إلى تصعيد الموقف باعتقال البريطانيين رئيس الجمعية الشيخ محمد رضا الشيرازي وبعض أصحابه وهذا ما دفع الشيخ الشيرازي الى توجيه التهديد إلى البريطانيين مفاده انه يستوجبه هذا الأمر الهجرة إلى إيران وإعلان الجهاد ضدهم من هناك، وعندها شعر البريطانيون بخطورة الموقف وقرروا إطلاق سراح المعتقلين كما وقامت بسحب الرائد بوفل الذي كان يشغل منصب الحاكم السياسي في كربلاء واستبداله بالميرزا محمد خان ذو الأصل الإيراني ومتجنس بالجنسية العراقية وفك الارتباط الإداري لكربلاء بلواء الحلة وإلحاقها بالهندية إداريا[1].

وقبل القيام بالمظاهرة في مدينة كربلاء عقد اجتماع وطني في جامع الحلة الكبير، القيت فيه الكلمات والقصائد الحماسية التي عمقت الشعور الوطني ألقاها كل من الشيخ محمد الشيخ عبد الحسين، ومحمد باقر الحلي، ورؤوف الأمين، والسيد عبد السلام هذا بالإضافة إلى قراءة كتاب المرجع الشيرازي الموجه إلى العراقيين كافة، والداعي إلى المطالبة بحقوقهم، وتليت البيعة والمناداة بالأمير عبد الله ملكاً على العراق، ونتيجة لاحترام الموقف عمل نائب الحاكم السياسي في الحلة إلى إرسال مساعدة خيري الهندي إلى مكان الاجتماع يهدئ الموقف ويزيل التوتر، إلا إن الأخير عمل على العكس فألقى خطبة وطنية ألهب بها شعور المجتمعين بدلاً من أن يعمل بتوصيات نائب الحاكم في الحلة، وقيل إنه كان ثملاً آنذاك واعتقله نائب الحاكم في الحلة ومعه كل من رؤوف الأمين والسيد عبد السلام والسيد أحمد السالم وجبار الحساني وعلي العمادي الحسن وأُرسلوا إلى البصرة ومنها إلى هنجام سجنوا لمدة خمسة أشهر توفي خلال هذه المدة أحمد السالم[2].

وفي مدينة النجف دعا السيد كاطع العوادي إلى اجتماع كبير في جامع الهندي بمدينة النجف الأشرف حضره العديد من رجل الدين ورجال السياسة والمثقفين والأشراف، نودي بالملك عبد الله ملكاً على العراق وتخللته الخطب والقصائد الوطنية مما دفع السلطات البريطانية بمهاجمة المجتمعين إلا إنهم لم يقبضوا على أحد منهم[3]. كل هذه التطورات وغيرها مثلت وبجلاء إرباكاً للوضع البريطاني في

(١) احمد باقر علوان الشريفي، المصدر السابق، ص٥٠.
(٢) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ١٠٤.
(٣) المصدر نفسه، ص١٠٥.

العراق، مما حدا بالسلطة المركزية في بغداد بأن أوعزت إلى الحكام السياسيين في الحلة والكوفة والشامية والنجف للاجتماع وتدارك الوضع، وفعلاً تم الاجتماع في الكوفة وتوصل حاكم الحلة والكوفة إلى أمر مهم في رأيهم وهو إلقاء القبض على العلامة النجفي المعروف بالشيخ عبد الكريم الجزائري وإبعاده عن العراق بصفته مثيراً للبلابل والفتن وعدم الاستقرار في المنطقة، إلا إن الرائد نوربري عارض فكرة هذا المشروع، لان النتيجة تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني برمته في النجف، واختار مقابلة كل من الشيخ عبد الكريم الجزائري أن يكتب إلى المرجع الشيرازي في كربلاء يهون عليه أمر اعتقال ابنه الشيخ محمد رضا، فرد عليه الشيخ عبد الكريم الجزائري إلى أن المرجع الشيرازي لم يبلغ مرتبته الحالية التي هو فيها إلا لأنه كان ينظر إلى المسلمين كافة كأولاده.. وهكذا انتهى الاجتماع[1].

أدى الوضع السياسي في العراق إلى تدخل رموز دينية كبيرة أمثال الشيخ فتح الله شيخ الشريعة الأصفهاني، الذي مثل فيما بعد الركن الثاني لزعامة الثورة بعد وفاة المرجع الشيرازي، اذ تمثل موقفه بالإصلاح مابين الطرفين المتنافرين طرف يمثله الحكومة البريطانية وطرف الوطنيين الذي يقوده الزعيم الروحي المرجع الشيرازي، إذ وجهَ شيخ الشريعة الأصفهاني خطاباً يوم ٢٥ حزيران عام ١٩٢٠ موضحاً فيه أن طبيعة الشعب العراقي هو الهدوء والسكينة، وأن طريقهم لنيل مبتغاهم هي الوسائل السلمية، إذ إنهم يتمتعون بمتانة العقول وسلامة الفطرة وشرح في كتابه عن الاستقرار حول الأسباب والآلية التي دعت الحكومة البريطانية الى اعتقال الوطنيين في الحلة وكربلاء ومنهم نجل المرجع الشيرازي، وأضح له أن مفتاح إصلاح الوضع مابين الطرفين هو فك المعتقلين، وإطلاق سراحهم قبل أن تؤول الأمور إلى غير حسن[2].

وكانتْ هُناك محاولةٌ أُخرى من شيخِ الشريعةِ الاصفهاني لتهدئةِ الأوضاعِ يومَ ٢٥ حُزيران، أي بعدَ اعتقالِ نجلِ الميرزا، وقبلَ أحداثِ الرميثةِ، إذ قامَ بإرسالِ رسالةٍ إلى العشائرِ يُطالبُهم بالتهدئة، وإرسالِ رسالةٍ أُخرى في نفسِ الوقتِ إلى ويلسون الحاكمِ الملكي البريطاني، وكذلكَ إلى قائدِ القواتِ البريطانية يُطالبُهُما بالتهدئةِ أيضاً، فأجابَ ويلسون برسالةٍ رَفَضَ فيها الوساطةَ ووصفَ المجاهدينَ بأنَّهم سراقٌ وقطاعُ طُرق، فرَدَ عليهِ شيخُ الشريعةِ برسالةٍ في الثامنِ من تموز يَنفي عنْهم تلكَ الأوصاف، ويذكرُ بعضَ التفصيلاتِ عن أحداثِ الثورة. من جهة أخرى، أرسل زعماء قبائل ورجال الدين في النجف والشامية رسائل رفقت معها رسالة المرجع الشيرازي إلى بقية الزعماء والرؤساء في الفرات الأوسط،

(١) المصدر نفسه.

(٢) فريق المزهر ال فرعون، المصدر السابق، ص١٩٥.

بالإضافة إلى إرسال رسالة أخرى في ٢٨ حزيران مذكرة الاحتجاج إلى الحاكم نوربري حاكم لواء النجف والشامية يحذروه من خطر اعتقال نجل المرجع الشيرازي، اثر تصرفات سلطة الاحتلال، والمطالبة بإطلاق سراح الشيخ محمد رضا الشيرازي ومن معه من المعتقلين، والإنذار بالخروج من مرحلة المطالبة السلمية الى غيرها. ذات صيغة احتجاجية إلى الحاكم نوربري حاكم لواء النجف والشامية يحذروه من خطر اعتقال نجل المرجع الشيرازي، ووجهوا رسالة أخرى إلى مندوبي بغداد والكاظمية في ٢٩ حزيران ١٩٢٠ ابلغوهم فيها بأنباء الاعتقالات، مطالبين فيها تضامنهم مع قضية إخوانهم في كربلاء والفرات الأوسط، إذ احتجوا بدورهم على سلطات الاحتلال، ودعوا الى ضرورة اللجوء الى القوة كأسلوب وحيد لتحقيق استقلال العراق[١].

ثالثاً: المرجعية الدينية والفتوى الدفاعية

لم يكن أمام الشيخ الشيرازي إلا تأييد الاتجاه الآخر، أي الثورة، ولهذا كان التهيؤ إليها قد وصل مراحل متقدمة لا يحتاج إلا لشرارة تطلق بيد المرجعية الدينية التي درست هي الأخرى حراجة الموقف ووصلت إلى نتيجة إصدار فتوى يُعلن فيها الجهاد ضد المحتل. ولهذا عندما استفتى عدد من زعماء العشائر العراقية المرجع الشيرازي حول جواز استخدام السلاح بوجه المحتل أجابهم المرجع الشيرازي بفتوى صريحة منحت الشرعية لحركة جهاد جديدة ضد الاحتلال البريطاني جاء فيها:

«بسم الله الرحمن الرحيم: مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية، إذا امتنع الإنجليز عن قبول مطالبيهم»[٢].

ويبدو انه بعدَ هذهِ الأحداث، ووفقاً للاحتمالِ الأرجح، صدرَتْ فتوى الجهادِ الشهيرةِ للميرزا الشيرازي، وقد سُميتْ هذهِ الفتوى بالفتوى الدِفاعية، كما قِيلَ في توقِيتِها الكثيرُ من الاحتمالاتِ لكونِها غير مؤرخة[٣]، ولكنَّ الأرجحَ وفقاً للمُعطيات، ووفقاً لِما جاءَ في جاءَ في كلامِ الشيخ محمد

(١) المصدر نفسه، ص١٧٩-١٨١، عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٢١٨.

(٢) عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص٩٦، عبد الشهيد الياسري، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٣)على الرغم من اهمية هذه الفتوى الكبيرة، فانها غير مؤرخة، لذلك اختلف المؤرخون والكتاب في تحديد تأريخها وهي كالآتي: اتفق كل من: فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص١٩٥، علي البازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، ط٢، بغداد، ١٩٩١، ص١٤٠، كوتلوف، المصدر السابق، ص١٧١، غسان العطية، المصدر السابق، ص٤٣٢، علي الوردي، المصدر السابق، ج٥، ق١، ص٢٣٥، وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص٣٧٩، عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت الى كلية الاداب- جامعة الكوفة، ١٩٩٧، ص٥٦، على انها صدرت بعد ثورة الرميثة في ٣٠ حزيران ١٩٢٠. في حين يتفق كل من: عبد

الخالصي في إحدى المخطوطات، وكذلكَ لما جاءَ في رسالةِ شيخ الشريعةِ إلى ويلسون يومَ ٨ تموز، مِنْ ذِكرِ قولِ الناسِ بأنَّ حضرتْ آيةَ الله الشيرازي دامتْ بركاتُهُ يأمرَنا بالسكونِ والمحافظةِ على الأمنِ العام، والحكومةُ كلَّ يوم تُلقي القبضَ على جماعةٍ منّا بلا ذنبٍ ولا سؤالٍ ولا جواب[1]. أي إنَّ الميرزا الشيرازي إلى يوم إرسالِ رسالةِ شيخ الشريعةِ لا زالَ يأمرُ بالتهدئةِ ولَمْ يكنْ قد اصدرَ فتواهُ بالجهادِ بعد، فمِنْ خلالِ كلِ ذلكَ يُمكنُ القولَ إنَّ فتوى الجهادِ صدَرَتْ بعدَ فشلِ محاولةِ الميرزا الشيرازي وشيخِ الشريعةِ الاصفهاني في التهدئة، وبعدَ تَمادي القواتِ البريطانية في قسوتها في التعاملِ مع ثوارِ الرميثة.

لقد أحدثت الفتوى هيجاناً عاماً في العراق، وبات توقيت إعلان الثورة مجرد أيام، فعقد علماء الدين والشخصيات ورؤساء العشائر اجتماعات للتداول واتخاذ الخطوات وتوزيع المهام، حتى إعلان الثورة.

إن تلك الفتوى كانت بمثابة الركيزة الأساسية في انطلاق العمل الثوري ضد الاحتلال، إذ أُيدت من قبل خطباء وعلماء كربلاء ومنهم محمد حسين المازندراني، ومحمد صادق الطباطبائي، وعبد الحسين الطباطبائي، ومحمد علي الحسين، وغلام حسين المرندي، ومحمد رضا القزويني، ومحمد إبراهيم القزويني، ومحمد الموسوي الحائري، وعلي الشهرستاني، وهادي الخرساني، وجعفر الهر، وكاظم البهبهاني، وفضل الله، وعلي الهادي الحسين[2]. وانتشرت الفتوى على نطاق واسع في كل مكان مع مبعوثين خصوصيين من علماء الدين لتحريض الجماهير على حمل السلاح ومقاومة القوات البريطانية بالقوة، وكان بعض العلماء والخطباء والشخصيات الدينية من أقدر الناس على تعبئة الجماهير من أمثال أبي القاسم الكاشاني، والسيد صالح الحلي، والسيد محمد الصدر[3].

وكان الرائد دالي حاكم لواء الديوانية، قد اصدر امراً باعتقال الشيخ شعلان ابي الجون، نتيجة ورود نبأ قيام عشيرته الظوالم في الرميثة، برفع رايات الحرب على السلطة البريطانية. وعند تلقي هذه الأنباء قام الظوالم من عشائر بني حجيم بإطلاق سراح شعلان ابي الجون عنوة، وكانت هذه العملية المقدمة الأولى التي بدأت بها ثورة العشرين[4].

الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص١٠٦، عبد الله الفياض، المصدر السابق، ص٢٨٦، عبد الشهيد الياسري، المصدر السابق، ص١٥٧، على انها صدرت قبل نفي محمد رضا نجل الشيرازي في ٢٢ حزيران ١٩٢٠. بينما يشير حسن الاسدي، المصدر السابق، ص٣٨٣ على انها صدرت قبل ثورة الرميثة وكانت سبباً لها. واخيراً يعتقد فيليب ايرلند، المصدر السابق، ص٢٠٨. انها صدرت في ٦ اب ١٩٢٠.

(١) كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى، المجلد ٣، ص٢١٢.

(٢) فريق المزهر ال فرعون، المصدر السابق، ص١٩٦.

(٣) محمد علي كمال الدين، المصدر السابق، ص ٢٨٧.

(٤) المر هولدين، ثورة العراق ١٩٢٠، ترجمة: فؤاد جميل، ط١، بغداد، ١٩٦٥، ص١٠٢؛ البرت م. منتشاشفيلي،

لقد ارتفعتْ أصواتُ المطالبةِ بإعادةِ المنفيين، وعلى وجهِ الخصوص نجلِ الميرزا الشيرازي في مناطقٍ مختلفةٍ من العراق، وكانَ الوضعُ على وَشَكِ الانفجار، فكانتْ حادثةُ إخراجِ الشيخ شعلان أبي الجون من سجنِهِ في الرميثة بِغَضِّ النَظرِ عن أسبابِها وكونِها عفويةً أم باتفاقٍ مُسبق، كانتْ الشرارةُ التي أعلنَتْ بدايةَ الانفجار.

بَقيتْ عشائرُ الرميثةِ تُقاتلُ لوحدِها مدةَ أسبوعين تقريباً، فأعلَنَ الميرزا الشيرازي تَذمرَهُ من تقاعسِ العشائرِ الأُخر عن نَجْدةِ عشائرِ الرميثةِ قائلاً « إن مَثَلَكم مَثَلُ جماعةٍ وقفوا على الساحل، فألقى احدُهم بنفسِه في اليم، أفلا يَجبُ على أصحابِهِ إلقاءُ أنفسِهم معَهُ لإخراجِهِ وإنقاذِهِ ؟ يجبُ إنقاذُ الغريقِ قبلَ أنْ يبتلعَهُ اليم. وبما إنَّ الذينَ تصادموا مع القوةِ غَرِقوا فيَلْزمُ إنقاذُهم أو تغرقوا معهم»[1].

أرسلَ الميرزا الشيرازي بعدَ ذلكَ رسالةً بيدِ السيد هبة الدين الشهرستاني، والميرزا أحمد الخراساني إلى ويلسون يعرضُ فيها بعضَ الشروطِ من أجلِ إيقافِ القتالِ عندَ حدِّهِ قبلَ أنْ تَنضمَ العشائرُ الأُخر إليه، وهي أيُ الشروط: سَحْبُ القواتِ البريطانيةِ من منطقةِ القتال، وإعلانُ العفو العام، وإعادةُ المنفيين[2]، فرفَضَ ويلسون مقابلةَ المبعوثينَ قائلاً بعُنجهيتِهِ المعروفة «إني لا أُصدقُ برسالةِ الشيرازي، لأنَّهُ هو الذي بَذَرَ هذهِ البذرةَ وهذا يومُ حصادِها، كما اني لااوافق على إطلاق سراح ابنه»[3].

يحلل الشيخ شريف المزهر الفرعون لما يوعزه بأن كثرة المراسلات والبرقيات التي كان يرسلها العلماء الأعلام في تلك المرحلة الحرجة ما هي إلا دليل على أنهم عراقيون وهم جميعاً ميالون للسلم والتفاهم مع الحكومة البريطانية بعيدون كل البعد عن كل ما يضيف التعكر إلى الجو العام في الحياة على عكس البريطانيين الذين لا يبدون أي رغبة في التفاهم أو التعبير المتبادل أو أن يجدوا آذاناً صاغية لمطاليب هذه الأمة، هذا بالإضافة إلى إشادته بدور الشعب باتجاه المرجعية والانقياد المطلق نحوها بعدّها القائد الروحي والموجه الأول في مثل هذا الحدث السياسي، وهذا ما لُمِسَ من خلال دور شيخ الشريعة وقدرته على إخماد لهيب الثورة لو إن تجاوباً حصل من قبل البريطانيين، الأمر الذي دفع ويلسون نفسه إلى الإشادة بهذه الشخصية الرائعة عندما أرسل برقية إلى سماحته بواسطة حاكم النجف

العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، بغداد، ١٩٧٨، ص١٦٥.

(١) مؤسسة الزهراء الخيرية، دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري: وقائع الندوة العلمية التي عقدت في لندن بتاريخ ١٠ ١١/ ذي القعدة/ ١٣١٦ هـ الموافق ٣٠ ٣١/ ٣/ ١٩٩٦ م، الكويت، ١٩٩٦، ص٧٠١.

(٢) كوتلوف، المصدر السابق، ص١١٨.

(٣) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٣٤٧- ٣٤٨، سلمان هادي آل طعمه، كربلاء في ثورة العشرين، ص٦٠.

تحمل في طياتها التقدير والاحترام له[١].

وتداعى على ضوء فتوى السيد الشيرازي العديد من علماء النجف الذين اجتمعوا وقرروا توجيه رسائل إلى رؤساء عشائر الفرات وخصوصاً عشائر الرميثة والسماوة يحثونهم فيها على الثورة، وكان أبرز الذين حضروا هذا الاجتماع المهم الشيخ عبد الكريم الجزائر، ي والشيخ الجواهري، والشيخ حسين كاشف الغطاء، والشيخ رضا راضي، والشيخ جواد الشبيبي ونجل شيخ الشريعة[٢].

رابعاً: المرجعية الدينية وإعلان الثورة

كان اختيار يوم الثالث من تموز هو يوم الثورة، إلا إن اعتقال الشيخ شعلان أبي الجون رئيس عشيرة الظوالم في ٣٠ حزيران قد غير من موعدها بثلاثة أيام عن الموعد الأول، إذ قامت مجموعة مسلحة من عشيرة الظوالم بالهجوم على مقر الحاكم البريطاني بالرميثة وتمكنت من إطلاق سراح شيخها[٣]. فيذكر الياسري أنَّ عشيرة الظوالم إحدى بطون قبائل بني حجيم يبلغ تعدادها بأربعين ألف وتملك آلاف المسلحين وتمتاز هذه القبائل بالحرمان والبؤس وعدم امتلاك الأراضي، وأنها تتميز بالتفنن والصلابة في القتال، وشدة الولاء والارتباط والانقياد لأمر المرجعية الدينية الموجودة في كربلاء[٤].

وعندما وصلَتْ أصداءُ هذه الفتوى إلى المدنِ ومناطقِ العشائرِ الأُخر فصارَتْ تثورُ الواحدةُ تُلوْ الأُخرى، وأخذت المدن الجنوبية المحيطة بالنجف وكربلاء والكاظمية تتحرك إثْر الفتوى واتساع انتشار العلماء والشخصيات الأخر في جبهات المعركة، وتحرك الاستعمار البريطاني بعناده ومؤامراته لتطويق التحركات، فكان الثوار يقودهم العلماء ورؤساء العشائر يبذلون الغالي والرخيص لفك حصار الاستعمار عن المدن. وأُعلنَتْ الثورةُ في المشخابِ في يوم ١١ تموز، وحدثَتْ الكثيرُ من المعاركِ الفاصلة، مِنْها معركةُ العارضيات، ومعركةُ أبو صخير في يوم ١٣ تموز، ثُم استولى الثوارُ على الشاميةِ وأبي صخير، والدغارة، والديوانيةِ، والسماوةِ[٥]، كما أنَّ السلطةَ أخْلَتْ النجفَ في يوم ١٥ تموز من تِلقاءِ نفسِها وكذلك كربلاء، وأُعلنَتْ الثورةُ في النجفِ في يوم ١١ من الشهرِ نفسه، وأصبحَتْ الكوفةُ في أيدي الثوارِ على الرَّغم من وجودِ الحاميةِ البريطانيةِ متحصنةً في بعضِ خاناتها، واتَّجَهْ الثوارُ نحوَ

(١) فريق المزهر ال فرعون، المصدر السابق، ص١٩٦.

(٢) عبد الشهيد الياسري، المصدر السابق، ص١٦٢-١٦٤؛عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٣) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٤) عبد الشهيد الياسري، المصدر السابق، ص٢٨٥-٢٨٦.

(٥) علي الوردي، المصدر السابق، ج٥، ق١، ص٢٦١.

الكِفل، فهرَبَ موظفوها، واستولى عليها الثوارُ في ٢٠ تموز[١].

وعلى إثْر ذلك عقد علماء الحوزة العلمية والشخصيات المهمة في النجف الأشرف اجتماعاً حضره الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ جواد الجوهري، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، والشيخ عبد الرضا الشيخ راضي، ونجل شيخ الشريعة الاصفهاني، قرروا فيه توجيه رسائل إلى رؤساء العشائر، لاسيما الرميثة والسماوة والمنتفق يحثونهم على الثورة[٢]. وتجسد هذا الأمر عندما بعث رجال الدين في الفرات الأوسط رسائل عديدة إلى عشائر وشيوخ الشطرة مستنهضين فيهم قوتهم وعزيمتهم في الدفاع عن بلدهم وطرد المحتلين، فبعث الشيخ ميرزا حسن الحاج شيخ الشريعة الاصفهاني برسالة إلى الشيخ سليمان آل شريف شيخ عشيرة بني زيد في الشطرة بتاريخ ١٤ ذو الحجّة ١٣٣٨هـ الموافق ٢٨ آب ١٩٢٠. أُرسل السيد هادي المكوطر ليحثَّ الناس على الجهاد في الشطرة وعموم الغراف[٣]. وانضمَّ عدد من رجال الدين له للقيام بذات الغرض[٤]. وتدفقت سلسلة من الرسائل من بعض رجال الدين في المدن المقدسة إلى شيوخ ووجهاء الشطرة، كالرسالة التي بعث بها السيد مرتضى نجل آية الله السيد علي الداماد إلى الشيخ سليمان آل شريف شيخ عشيرة بني زيد في الشطرة، ويحثه فيها على مواصلة الجهاد والثورة على أعداء الإسلام والمسلمين[٥].

ونتيجةً لذلك حدثَتْ معركةُ الرستمية أو الرارنجية يوم ٢٤ تموز، وهي مِنْ المعاركُ الفاصلةُ التي أبدى فيها الثوارُ بسالةً ومهارةً منقطعةَ النظير، وانتهَتْ المعركةُ بانتصارهم، وتَمَّ أسرُ (١٤٤) فرداً من جيشِ الاحتلال، بينَهم (٨٨) بريطانياً، اثنانِ منهم من الضُّباط، وتَمَّ نقلُ هؤلاءِ الأسرى إلى خانِ الشِيلان في النجف، وكذلكَ غنيمةُ الكثيرِ من المعداتِ العسكريةِ التي اسْتُخْدِمَتْ في ما بعدُ في معاركَ أخر، كاستخدام أحدِ المدافع في تدميرِ الباخرةِ فاير فلاي في شطِ الكوفة، وكانَتْ هذهِ المعداتُ سبباً في استمرارِ الثورةِ لمدةٍ أطول[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٢٩؛ المر هولدين، المصدر السابق، ص٨٢-٨٣.

(٢) خضير الركابي، الشعر السياسي عند علماء الشيعة، مجلة (الفكر الجديد)، العدد (٢)، السنة الاولى، حزيران ١٩٩٢، ص٧.

(٣) وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص ٣٨٢.

(٤) ايرلاند، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(٥) وثائق محفوظة لدى الشيخ فرهود آل شعلان آل سليمان آل شريف، وتوجد منها نسخة مصورة لدى الباحث، وهي من ضمن الوثائق المحفوظة في مكتبة مركز ذي قار للدراسات التأريخية والاثارية في جامعة ذي قار. وينظر نص هذه الرسائل في الملحق رقم (٧).

(٦) علي الوردي، المصدر السابق، ج٥، ق١، ص٣٢٧؛ محمد علي كمال الدين، المصدر السابق، ص١١٦.

تقدَمُ الثوارُ صوبَ مدينةِ الحلةِ نهايةَ تموز، وحدثَتْ عدةُ معارك، لكنَّ الثوارَ أخفقوا في دخولِ الحلة، وخسَروا مجموعةً من الشهداء، فلما وصلَتْ أخبارُ معاركِ الحلةِ إلى الميرزا الشيرازي، فأمر السيد هبة الدين الشهرستاني كاتبه ومستشاره يستفسرُ عن أسبابِ الفشل من السيد علوان الياسري فكتب يقول: «أما حالتنا الحاضرة فكما يُحبُّ الله وتحبون، وإنَّ مصادقة الجيش العربي مع القوة المعادية في الحلة ليست أخبارها كما بلغتكم... وهاك حقيقتها، مولاي وردتنا مكاتيب من بعض العشائر تريد الهجوم على الحلة، وطبق خطتهم أن يكون هجومهم مما يليهم ويكون هجومنا مما يلينا حتى يكون الهجوم عمومياً، والظفر من الله، وبعد هذا الترتيب حشدنا جيوشنا للهجوم ولكن ويا للأسف ان الوضعية بين العشائر تغيّرت دون إشعارنا»، توجَهَ الثوارُ بعدَ ذلك إلى سدةِ الهنديةِ فاستولوا عليها في ٥ آب ثم استولوا على المسيب[١].

لقد عُدّت الدعوات التي يوجهها رجال الدين في كربلاء والنجف وزعماء عشائر الفرات الأوسط بالإضافة إلى عملية الرميثة هي بمثابة بداية المقاومة المسلحة للاحتلال، وكانت المركز الذي انطلقت منه الثورة لتشمل أغلب مدن العراق بعد أن تمركزت في ثلاث مدن هي كربلاء والحلة والديوانية، إذ امتدت منها إلى الفرات الأدنى والفرات الأعلى وإلى لوائي المنتفق وبعقوبة، إذ شاركا مشاركة واسعة في الثورة وامتدت إلى مندلي وشهربان وخانقين[٢].

لا نريد الخوض في غمار وأحداث الثورة المجيدة كون أنَّ الكتب التي تناولتها كثيرة، وأقصد بها الكتب التي أعطتها حقها في أنها ثورة انبثقت بأفكار عراقية دينية سياسية اجتماعية أصيلة، ورسمتها أيادٍ فراتية شدت من سواعدها ضد الاحتلال لتعطي نتاجاً رصيناً لا يقبل الشك في أنَّ الصنع كان صنعاً عربياً شيعياً قادته مرجعية رشيدة وأن الإبداع كان إبداعاً عراقياً له أثره في جعل الأمة العراقية تنال ماتنالته بعد الثورة المجيدة.

وعودة إلى دور المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف وكربلاء في موضوع ثورة العشرين نجد أنَّ ما يذكره المؤرخون في أن الأربعة أشهر الأولى قبل الثورة كان الدور يختلف تماماً عَمّا تلاها، فقد انصبَّ جل اهتمامهم – رجال الدين والعلماء الشيعة –في الدعوة والإعداد والتحضير، أما بعدها فقد توجهوا إلى الإشراف العام والقيادة المباشرة سواء قيادة دينية أو سياسية، وكان ذلك عن طريق قيادة المؤسسات والهيئات التي أنشئت قبيل إعلان الثورة، فقد ذكرنا أنَّ المرجع الشيرازي احتل الزعامة

(١) محمد علي كمال الدين، المصدر السابق، ص٢٩٩.

(٢) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٢٢٤.

الدينية والسياسية العامة فيها، ثم أعقبه بعد رحيله شيخ الشريعة الأصفهاني حتى نهاية الثورة، واعطيت القيادة بعد ذلك إلى العلماء ورجال الدين الأقل رتبة علمية ودينية، وإلى عدد آخر من رؤساء العشائر وزعماء الفرات كمستشارين أو وكلاء عن المراجع الدينية.

وللحديث عن هيكلية قيادة الثورة نجد أنَّ مدينة كربلاء مركز الثورة الأساسي في عهد المرجع الشيرازي أنشأ مجلسين مهمتهما تولي شؤون الثورة[1] سمي الأول بـ (المجلس الحربي) وكان شعاره «لا مفاوضة مع الإنكليز قبل الجلاء»[2]. ويتألف من العلماء: هبة الدين الشهرستاني، أبو القاسم الكاشاني، والشيخ أحمد الخراساني، والشيخ عبد الحسين النجل الثاني للشيخ الشيرازي، أما المجلس الثاني فيسمى بـ(المجلس العلمي)، كان يَضُمُّ عدداً من سادات كربلاء ورؤساء العشائر، إذ كان الشيخ محسن أبو المحاسن ممثلاً عن العلماء، ويترأس كلاً من المجلسين المرجع الشيرازي، لقد كان من اختصاص المجلس الأول إدارة الشؤون الحربية. أما المجلس الثاني فيدير الشؤون السياسية والإدارية العامة، وكان من أبرز أعمال المجلس العلمي تشكيل مجلس (إدارة كربلاء)، ويترأسه محسن أبو طبيخ كمتصرف للواء، وطليفح الحسون مدير للشرطة، وخليل عزمي مدير للتحريرات[3].

كانَ لأحداثِ الحلةِ وَقْعٌ سيءٌ على صحةِ الميرزا الشيرازي، إذْ يروي السيدُ هبة الدين الشهرستاني أنَّ الميرزا دخلَ مرةً إلى صحنِ الإمام الحُسين عليه السلام لأداءِ الصلاة، فشَهِدَ عدداً كبيراً من الجنائزِ التي جيءَ بها من جبهاتِ القتالِ فراعَهُ ذلكَ، وظَهَرَ الألمُ على وجههِ واضحاً، وكانَ ذلكَ آخرَ يوم يخرجُ فيهِ للصلاة، إذْ انهارتْ صحتُهُ بعدَ ذلك، ولَزِمَ الفِراش، ثُم ماتَ في ليلة الأربعاء ١٣ ذي الحِجّة الحرام سنة ١٣٣٨ هـ الموافق ١٧ آب ١٩٢٠م ودفن في حرم الإمام الحسين عليه السلام[4]، إذ كانت وفاته لحظة حرجة من تاريخ العراق. وأصدرَ السيدُ هبة الدين الشهرستاني بيانَ نعي، وقدْ أشيعَ في حينها أنَّ هناكَ من دسَ لَهُ السُّم، في إشارةٍ إلى حادثةِ دَسِّ السُّمِ للآخوندِ الخُراساني قبلَ تسعِ سنواتٍ التي اتُّهِمَتْ فيها بريطانيا في حينِها[5].

اتجهَت الأنظارُ بعدَ وفاةِ الميرزا الشيرازي، إلى قطبِ الثورةِ الآخر، أي شيخِ الشريعةِ الأصفهاني،

---

(١) سلمان هادي ال طعمة، تراث كربلاء، بيروت، ١٩٨٣، ص٣٩٧.

(٢) علي محمد النوري، «المصالح الاستعمارية للإنكليز»، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ١٤، حزيران، ١٩٧٠، ص٢٦.

(٣) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٢٢٤.

(٤) محمد الحسيني الشيرازي، تلك الأيام. صفحات من تأريخ العراق السياسي، ط ١، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٧.

(٥) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٣٥٢- ٣٥٣؛ كامل سلمان الجبوري، النجف الأشرف والثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٨٥.

الذي لَمْ يكُنْ بمعزلٍ عن أحداثِ الثورة؛ إذْ كانَ لَهُ دورٌ أساسيٌّ في أكثرِ مفاصِلها، فقررَ الثوارُ مبايعةَ الشيخِ الأصفهاني ليكونَ خليفةً للميرزا الشيرازي في الإشرافِ على الثورة، فُعقدَ اجتماعٌ كبيرٌ في الصحنِ العلوي الشريف، حضرَهَ جَمعٌ غَفيرٌ من الناس، وصَعدَ الشيخُ الاصفهاني المنبرَ وكانَ إلى جانبِهِ الشيخ جواد الجواهري، والسيد محمد علي بحر العلوم، والسيد محمد رضا الصافي، وكانَ مما قالَهُ في خطابِهِ «إنَّ الميرزا الشيرازي انتقلَ إلى رحمةِ الله، ولكنَّ فتواهُ بقتالِ المشركينَ باقية، فجاهدوا واجتهدوا في حفظِ وطنَكم العزيزِ واخذِ استقلالِكم»، ولِكبرِ سِنِّ الشيخِ الاصفهاني فإنَّهُ كانَ لا يستطيعُ الذهابَ إلى ساحاتِ القتالِ أو قريباً منها، لذا أنابَ عنْهُ السيدَ أبا الحَسن الأصفهاني في ذلك، فتسلّمَ السيدُ الأصفهاني الرايةَ وتوجّهَ إلى مرقدِ أميرِ المؤمنين عليه السلام لأداءِ الزيارة، ثُم غادرَ النجفَ ملتحقاً بالثوارِ في جبهةِ الوند، وكانَ في صحبتِهِ السيد مصطفى الكاشاني، وابنِهِ السيد أبو القاسم الكاشاني، والسيد محمد رضا الصافي[1].

لقد اتخذ شيخ الشريعة الاصفهاني من مدينة النجف مقراً له، وأنشأ بها ثلاث هيئات هي (المجلس البلدي)، والثانية (هيئة القوة التنفيذية)، وتألفت الهيئتان من أعيان المدينة وزعمائها، أما الهيئة الثالثة فسميت (الهيأة العلمية الدينية العليا) التي كانت برئاسة شيخ الشريعة نفسه، وكانت هذه الهيأة زمن المرجع الشيرازي لها الدور القيادي المحلي. أما بعد تولي شيخ الشريعة الزعامة القيادية أصبحت تمثل مجلساً استشارياً تنفيذياً للثورة[2].

لم يقتصر دور المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة وخصوصاً المرجع الشيرازي والأصفهاني على قيادة ورئاسة المجالس المهمة في الثورة وحسب بل كانت هناك روابط بينهم وبين رؤساء العشائر المسؤولين عن قيادة العمليات العسكرية، وكان ذلك عن طريق الرسائل والتقارير التي كانت تردهم مباشرةً من وكلائهم أو من أشخاص آخرين في جبهات القتال، وعن طريق التقارير كانوا على اطلاع مباشر بسير العمليات العسكرية، وعن طريقها أيضاً يقدمون توجيهاتهم. فمثلاً بعث السيد علوان الياسري إلى المرجع الشيرازي كتاباً يوضح فيه وضع منطقة (الرقية) بعد اندلاع الثورة فيها. وبالعكس فقد بعث شيخ الشريعة الأصفهاني كتاباً الى السيد هادي المكوطر يوصيه بالتآلف بين المسلمين، ويوضح له كيفية التصرف بالأسلحة والأعتدة[3].

---

(١) فراتي، المصدر السابق، ص١٢١.

(٢) فريق المزهر ال فرعون، المصدر السابق، ص٢٠٨-٢٠٩.

(٣)عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٢٢٥.

من جهة أخرى كان للمرجعية الدينية مشاركة مباشرة في القتال، إذ توجه السيد أبو القاسم الكاشاني والشيخ جواد الجزائري وهبة الدين الشهرستاني إلى جبهة الحلة وقياداتهم للعمليات العسكرية مباشرة من هناك[١].

وهناك دور آخر للمرجعية الدينية العليا في ثورة العشرين تمثل بالتعبئة والتوجيه وطرح الشعارات والأهداف التي تعكس المضمون الإسلامي للثورة، والعمل على بث الروح الحماسية من خلال الخطب التي تلقى في المساجد والحسينيات، والعمل على إصدار المنشورات وتوزيعها، وأنشأت (الهيئة العلمية العليا) ما يسمى بلجنة (إرشاد ودعوات) التي كان من اختصاصها إصدار المنشورات والبلاغات وصحافة الثورة وكان مِنْ بين مِنْ حملوا هذه المسؤولية الشيخ محمد علي، والشيخ محسن أبو الحب، والشيخ باقر الحلي، والسيد محسن أبو المحاسن، والشيخ عبد علي الماجدي[٢].

وكان للثورة صحيفة حرة، إذ كان يصدر عنها صحيفتانِ أسبوعيتانِ هما (صحيفة الفرات) أشرف عليها الشيخ محمد باقر الشبيبي، وكانت بداية صدورها يوم ١٥ أيلول ١٩٢٠، وأصدر السيد محمد عبد الحسين جريدة (الاستقلال) في اليوم الأول من تشرين الأول ١٩٢٠، إذ صدر من الجريدة الأولى خمسة أعداد، ومن الجريدة الثانية ثمانية أعداد، وكان لهذه الصحافة والمنشورات التي كانت توزع أكبر الأثر في تأجيج المشاعر الحماسية لدى الثوار، بالإضافة إلى أنها جعلت الجميع أمام اطلاع مباشر على سير العمليات العسكرية[٣].

وبالمقابل كان الوضع العام لقوات الاحتلال وضعاً حرجاً في الأشهر الأولى من الثورة، الأمر الذي دفع نائب الحاكم المدني في العراق إلى إن يبعث رسالة إلى شيخ الشريعة يقترح فيها التفاوض[٤]. هذه الرسالة أثارت مسألة انقسام داخل قيادة الثورة وخلقت اتجاهين، الإتجاه الأول يرفض التفاوض، مثله أكثرية الأعضاء في الهيأة العلمية المذكورة سلفاً وعلى رأسهم شيخ الشريعة الأصفهاني، وإلى جانبه رؤساء العشائر من الذين رأوا أنَّ حل المشكلة لايأتي إلا بالمواجهة المسلحة، إذ أصدروا بياناً أكدوا فيه إن (لا مفاوضة قبل الجلاء) وأكدوا على عزمهم في الأستمرار بالمقاومة مهما كلفت الظروف[٥]. أما الاتجاه الثاني فقد حمله ثلاثة من أعضاء الهيأة العلمية هم الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ جواد

(١)عبد الشهيد الياسري، المصدر السابق، ص٢١٨.
(٢) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٢٢٦.
(٣) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص ٢١١.
(٤) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ص١٧٣.
(٥) المصدر نفسه، ص١٧٥.

الجواهري، والشيخ عبد الرضا راضي، بالإضافة إلى العديد من زعماء العشائر وعدد من المثقفين[1].

انتهزَ البريطانيون فرصةَ وفاةَ الميرزا الشيرازي، وانتقالَ المرجعيةِ إلى شيخ الشريعةِ الاصفهاني، وكانَتْ الثورةُ حينَها قد شَملَتْ كلّ مناطق الفراتِ الأوسطِ وامتدَتْ جنوباً إلى الناصريةِ وشمالاً إلى المحمودية وشَملَتْ مناطقَ في ديالى وكركوك، فقاموا بمحاولةِ عَرضِ الصُّلح عليه، إذ أرسلَ ويلسون رسالةً إلى الشيخ الأصفهاني يومَ السابع والعشرينَ من آب، وقد طَبَعَتْ سُلطاتِ الاحتلالِ نسخاً كثيرةً من الرسالة، ونشرَتْها في الصُّحفِ التابعةِ لها في بغداد والموصل والبصرة، وألقَتْ نُسخاً منْها من الطائراتِ على مُختلفِ مناطقِ الثورة، ونظراً لعدم الثقةِ بالوعودِ البريطانية، واحتمال أنْ تكونَ دعوةُ الصلحِ هذهِ غير جديةٍ فقدْ تَمَّ رفضُ عَرضُ الصلحِ هذا[2]. كما إن شيخ الشريعة قد حسم الموقف برده على رسالة نائب الحاكم العام في ١٤ أيلول ١٩٢٠ منتقداً ما جاء في رسالته الأولى، موضحاً أنَّ أمر المفاوضة هو أمر يحتاج إلى المزيد من الدراسة والتأمل ولابد من الوقوف عليه جيداً[3].

نرى في جواب شيخ الشريعة الأصفهاني لرسالة نائب الحاكم العام في العراق جاءت بعد أن رأى سماحته أنَّ التوجه المعنوي نحو الثورة أصبح كماً جيداً، وأنَّ الميول القيادية حملت أفكار وتطلعات الشعب العراقي بأغلبيته، وأنَّ مدة الإعداد لهذه الثورة والتجاوب المباشر لها هي خير دليل على الرغبة في الاستمرار على ما مضى العراقيونَ عليه في الإصلاح وتغيير الواقع الفاسد الذي خلقه الاحتلال في الجوانب الحياتية كافة. هذا مع العلم بأن الذي دفع الإدارة البريطانية على التفاوض جاء إدراكاً منهم على عظم المسؤولية الملقاة على عاتق المرجعية الدينية ودورها الأساسي في الثورة، وهي الجهة الوحيدة القادرة على تغيير مسار الثورة مع علمهم أنَّ البعد الديني هو البعد الأكثر تأثيراً، هذا من جانب. ومن جانب آخر لم يكن التأثير تعبوياً جهادياً بالدرجة الأساس، بل كان دوراً معنوياً ومادياً أيضاً بالشكل الذي ساعد على سَدَّ جميع نفقات واحتياجات الثورة المادية، خصوصاً المساعدة على تقدم الدعم المادي للثوار المحتاجين ومن واردات الحقوق الشرعية والتبرعات التي أطلقها الميسورونَ. إن المرجعية الدينية برجالاتها الذين قادوها أبان ثورة العشرين، وبتوجيهاتهم وخطاهم السديدة عملوا على إذابة لفوارق المذهبية والطبقية وقتل العزلة التي كانت تخيم على بعض المناطق، والتحام الصفوف المفترقة بين بعض العشائر.

---

(١) فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص٨٥؛ محمد مهدي البصير، المصدر السابق، ص٢٦٠.

(٢) علي الوردي، المصدر السابق، ج٥، ق١، ص٢٦٩.

(٣) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص٢٢٩.

استمرت سيطرة الثوار أربعة أشهر، بما فيها القصبات والأرياف، بعدها بات الانكسار واضحاً عليهم[١]، اذ وصلت للقوات البريطانية تعزيزات من بريطانيا والهند، منها قوات قتالية قوامها ٤٨٨٣ جندياً بريطانياً و٢٤٥٨ مقاتلاً هندياً، فضلاً عن سرب من الطائرات المقاتلة ووحدات طبية[٢]. بينما لم يحصل الثوار على أية تعزيزات من خارج العراق[٣]، فأثّر ذلك سلبياً على المجاهدين في الشطرة، إذ بدأت موازين القوى تسير بدءاً من نهاية أيلول وبداية تشرين الأول في غير صالحهم، ورجحت كفة المحتلين، ولذلك حاول السيد هادي المكوطر الاتصال بثوار الشطرة وحثهم على مواصلة الجهاد برسالة بعثها لهم في ١ تشرين الأول [٤]١٩٢٠.

وهكذا كانت الظروف أقوى من الثوار، فباعدتهم بعد أنْ اجهدوا انفسهم في الوصول الى ما كانوا يسعون اليه، غير أنَّ هذا لا يعني أنَّهم قطعاً قد فشلوا، بل على العكس من ذلك الثورة العراقية لعام ١٩٢٠ على الرغم من أنها توقفت بمختلف ميادينها، ألاّ انها قد أجبرت المحتلين على التراجع ومنح العراقيين حكماً وطنياً فيما بعد.

وهكذا نجد أن الدور الأكثر بروزاً في أهم أحداث العراق السياسية هو دور دينيّ مثلّهُ قائد روحي قاد جموعاً غفيرة متوجهة نحو الإصلاح والتجديد في الأوضاع التي بقيت رائدة بعيدة عن أي إصلاح.

لقد كانت ثورة العشرين تمثل ثورة الحق ضد الباطل بكل أوجهه رغم أنَّ الوجهين مختلفانِ من حيث المعنى والمضمون وحتى في الإعداد. وقد لا يكتب عنها بهذا الشكل المفصل لو لم يكن فيها محورٌ وقطبٌ يحركها ويوجه أطرافها بوطنية صادقة ممزوجة بالأهداف السامية التي يطمح إليها الجميع.

(١) كاظم المظفر، المصدر السابق، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) ايرلاند، المصدر السابق، ص ٢١١؛ كوتلوف، المصدر السابق، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٣) كاطع العوادي، المصدر السابق، ص ٢٦.

(٤) رسالة موجه من السيد المكوطر الى الشيخ سليمان آل شريف في ١٨ محرم ١٣٣٩، وثيقة محفوظة لدى الشيخ فرهود آل شعلان آل سليمان، توجد نسخة منها لدى الباحث، وهي من ضمن الوثائق المحفوظة في مكتبة مركز ذي قار للدراسات التأريخية والاثارية في جامعة ذي قار. وينظر الملحق رقم (٨) عن تلك الرسالة.

الخاتمة



نستشف من خلال دراستنا عن أثر المرجعية الدينية العليا في الدفاع عن العراق خلال عهدي الغزو والاحتلال البريطاني ١٩١٤- ١٩٢٠، بعض الحقائق التي استخلصت في هذه الدراسة. ومن أبرز تلك الحقائق:

١. كانَ للمرجعية الدينية العليا مثمثلةً برجالاتها وتوجيهاتها، الدورَ الأساسي في مقاومةِ الغزوِ البريطاني، فرُغمَ ضعفِ الإمكانيات، وتخاذلِ الجيشِ العثماني، وانتحارِ قائدِهِ الذي قادَ في النهايةِ إلى هزيمةِ المقاومة، برَزَتْ أسماءٌ علمائيةٌ كثيرةٌ كانَ لها الدورُ الفاعلَ في التحشيدِ والمشاركةِ الفعلية، كالسيد محمد سعيد الحبوبي، والسيد مهدي الحيدري، والشيخ مهدي الخالصي، وشيخِ الشريعة الاصفهاني وآخرين. وقيام كبار علماء المسلمين الشيعة بمبادرة منهم بإصدار فتاوى منهم تدعو إلى الجهاد ومقاومة الغزو البريطاني، وتأييد العثمانيين في الحرب على الرغم من أنهم كانوا على يقين بأنّ العثمانيين لا يمثلون الوجه الإسلامي الصحيح إلا إن شرهم أهون عليهم من خطر البريطانيين، إذ قاموا بتعبئة سكان المدن والعشائر وحثهم على الجهاد وتنظيم تطوع المجاهدين وقيادتهم إلى جبهة الحرب.

٢. ان الاستجابة الواسعة التي أبدتها العشائر لدعوات الجهاد التي انطلقت من حناجر علماء الدين الشيعة من على منابر المساجد والحسينيات ماهي إلا دليل صارخ على الدور الفعال للعامل الديني في مواجهة المحتل من جهة، ودور المرجعية الدينية وقدرتها في استنهاض الهمم لمقاومة الاحتلال البريطاني ومن ثم الانتداب، من أجل المطالبة بالاستقلال التام من جهة ثانية.

٣. تميزت المدة الأولى بان الشيخ الشيرازي قام بتعزيز القيادة الدينية في معارضة المشاريع البريطانية، ومقاومة الاحتلال، وحل بعض المشاكل التي تواجهها حركة المقاومة الإسلامية، وذلك قبل

أن يتخذ موقفاً حازماً وحاسماً للبدء بمواجهة شاملة ومسلحة ضد الاحتلال؛ حتى يتمكن من تحقيق وإنجاح جميع السبل القادرة على تحقيق النجاح في الحالة الثورية. وجعل وبشكل أكبر من المؤسسة الدينية عامل جذب لجميع أنظار أبناء الشعب، وتمكن من حل المسألة المهمة الخاصة بالتناحر والصراع بين العشائر عن طريق خلق التآلف والتقارب في الوجهات المختلفة بالشكل الذي يمكن من خلال ذلك الاستفادة منهم في مقاومة المحتل، كون الثقل الذي تتمتع به هذه العشائر في كل موقف سياسي لا يستهان به، إن كل هذه الأمور كانت بمثابة التهيئة الكاملة لما ينتظره العراقيون من استقلال.

٤. ان المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة في العراق أدت دوراً خطيراً في تفجير وتأجيج ثورة ١٩٢٠ الوطنية، وكانت تنطلق في تفكيرها السياسي من منطلق ديني إسلامي عام لا يختص بطائفة مذهبية معينة سواء كانت شيعية أم سنية، ولا بفئة اثنية دون أخرى، عربية أو كردية أو تركية أو غيرها. فقد أمرُت المرجعية الدينية الشيعية في العراق بأن تحرير العراق من الاحتلال البريطاني شرط أساسي لتأسيس الحكم الوطني الجديد.

عملت المرجعية الدينية على توحيد الخطاب والموقف بين السنة والشيعة وقد أكّد هذا المعنى إصرارهم على متابعة الشوط في سياستهم ضد الاحتلال البريطاني والسير فيه إلى النهاية، وقد تجلى هذا بالدور المشرف في تفجيرهم ثورة ١٩٢٠.

٥. لقد كانت ثورةُ العشرينَ ثورةً وطنيةً خالصة، صنعَ مقدماتِها وحركَ أغلبَ أحداثِها علماءُ الحوزةِ العلميةِ الشريفة، فكانَتْ ثورةً عُلمائية بامتياز، تخطيطاً وتنظيماً، قادَ المرحلة الأولى منْها الميرزا الشيرازي، فكانَ يُصدرُ الفتاوى ويُوجهُ ويُنظمُ ويُتابعُ عن كثبٍ اغلبَ التفصيلات، وأكملَ المسيرةَ سلفُهُ شيخُ الشريعةِ فتح الله الاصفهاني كأحسنِ ما كان.

٦. لم يقفْ دورُ المرجعية عندَ هذا الحدّ، أي دعمُ الثورةِ معنوياً، وتهييجُ الرأي العام ضدَ المحتلين، بلْ كانَتْ المرجعيةُ هي الداعمَ الأولَ للثورةِ مادياً.

٧. لا غرابة أن نجد التأريخ يعيد نفسه أمام شخصيات دينية فذة قادت العراق في أضنك أوقاته، وواجهت أصعب الأحداث السياسية المتمثلة بانهيار دولة برمتها وسقوطها أرضاً أمام أعتى القوى العالمية حالياً، فلا نجد أيَّ اختلاف في الأمرين سابقاً وحالياً، إذ كان هناك اختلاف في العدة والعدد واليوم الموضوع نفسه موجود، اختلاف في الدين والمذهب، إذاً الوجهانِ متشابهانِ والفاصل بينهما هو التأريخ.

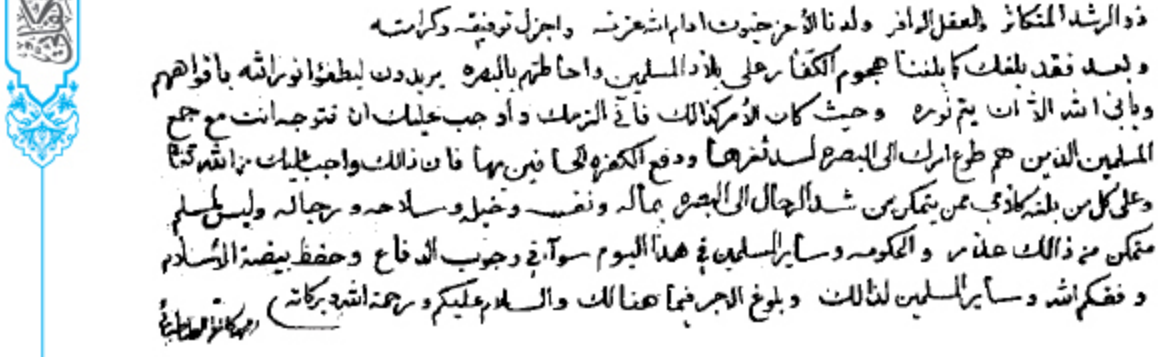
الملحق رقم (١)

نص رسالة السيد اليزدي إلى خيون آل عبيد يأمره بالتوجه إلى البصرة[١]

ذو الرشاد المتكاثر والعقل الوافر، ولدنا الأغر خيون أدام الله عزته وأجلّ توفيقه وكرامته، وبعد:

فقد بلغك كما بلغنا هجوم الكفار على بلاد المسلمين وإحاطتهم بالبصرة، ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾، وحيث كان الأمر كذلك فإني ألزمك، وواجب عليك أن تتوجه أنت مع جميع المسلمين الذين هم طوع أمرك إلى البصرة؛ لسد ثغرها ودفع الكفرة الحافّين بها، فإن ذلك واجب عليك من الله تعالى وإلى كل من بلغه كلامي ممن يتمكن من شد الرحال إلى البصرة بماله ونفسه وخيله وسلاحه ورجاله، وليس لمسلم متمكن من ذلك عذر، والحكومة وساير المسلمين في هذا اليوم سواء في وجوب الدفاع وحفظ بيضة الإسلام، وفقكم الله وساير المسلمين لذلك وبلوغ الأجر فيما هنالك، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد كاظم الطباطبائي



النص الأصلي لرسالة السيد اليزدي إلى خيون آل عبيد يأمره بالتوجه إلى البصرة

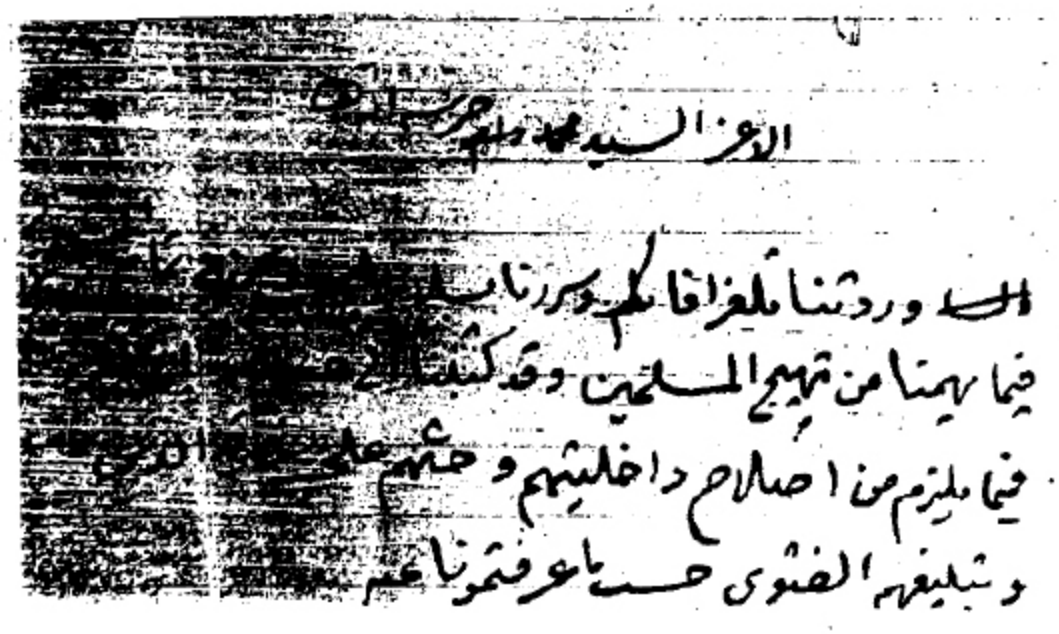
الملحق رقم (٢)

كتاب السيد اليزدي إلى ولده محمد[1]

الأعز السيد محمد حرسه الله تعالى:

وردتنا تلغرافاتكم، وسُررنا بسلامتك، ونحن في تمام المشغولية فيما يهمنا من تهييج المسلمين، وقد كتبنا إلى شيوخ العشائر فرداً فرداً وجوب الدفاع، وكذا إلى خيون وباقي الرؤساء فيما يلزم من إصلاح داخليتهم وحثهم على نصرة الدين وتبليغهم الفتوى حسب ما عرفتمونا عنه.

محمد كاظم الطباطبائي



النص الأصلي لكتاب السيد اليزدي إلى ولده محمد

الملحق رقم (٣)

رسالة السيد محمد سعيد الحبوبي إلى شريف آل بندر شيخ عشائر بني زيد[١]

إلى عموم إخواننا المؤمنين من عشائر بني زيد... شريف آل بندر...

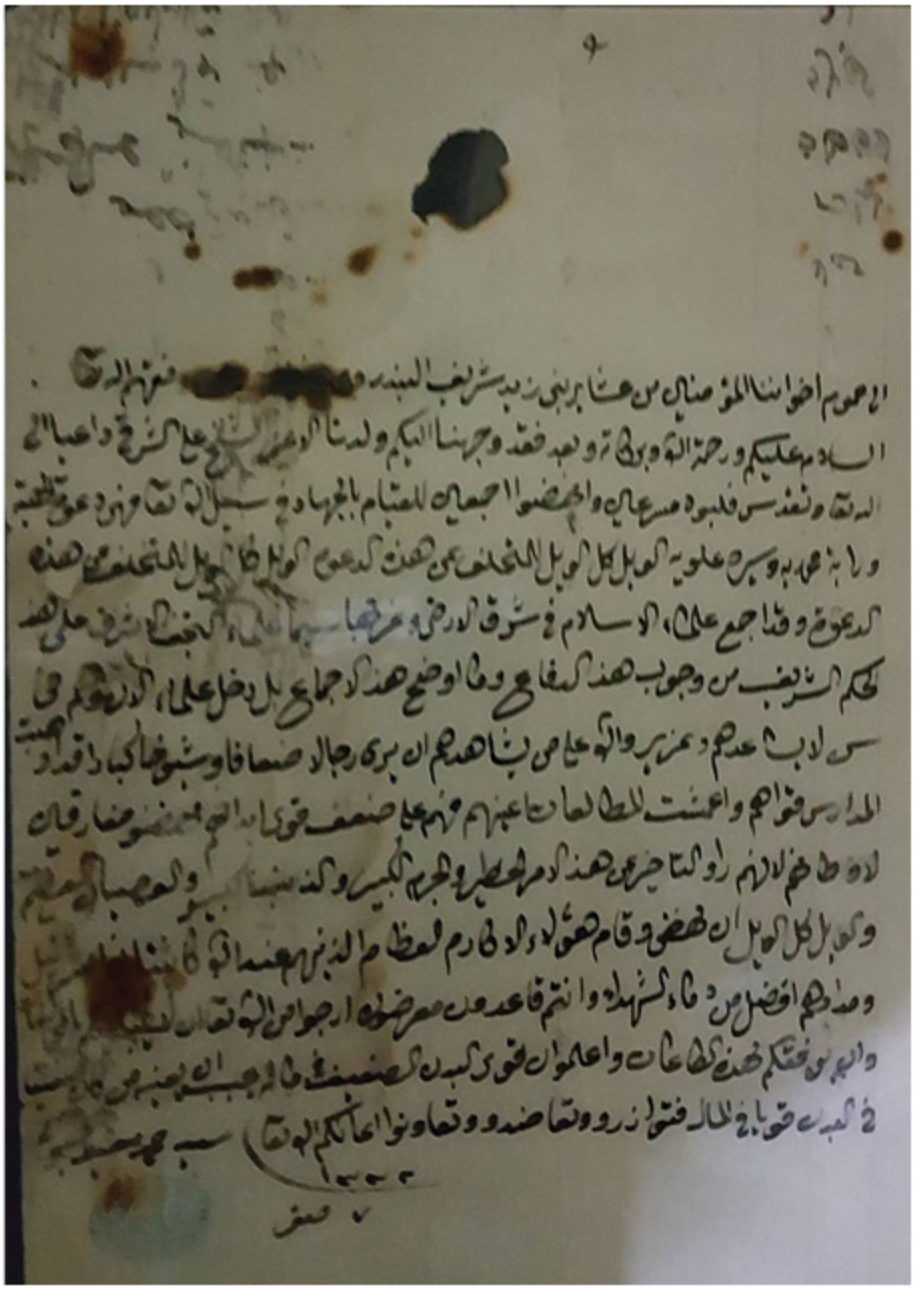
وفقهم الله تعالى، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

قد وجهنا إليكم ولدنا الأعز الشيخ علي الشرقي داعياً إلى الله تعالى وتقدس، فلبوه مسرعين وانهضوا أجمعين للقيام بالجهاد في سبيل الله تعالى فهي دعوة إلهية وراية محمدية وسيرة علوية، الويل كل الويل للمتخلف عن هذه الدعوة، الويل كل الويل للمتخلف عن هذه الدعوة، وقد أجمع علماء الإسلام في شرق الأرض وغربها سيما علماء النجف الأشرف على هذا الحكم الشريف من وجوب هذا الدفاع، وما أوضح هذا الإجماع، بل دخل علماء الآن وهم في سن لا يساعدهم، وعزيز والله على من يشاهدهم أنْ يرى رجالاً ضعافاً وشيوخاً كباراً وقد أوهنت المدارس قواهم، وأعمت المطالعات أعينهم فهم على ضعف قوى أبدانهم نهضوا مفارقين لأوطانهم، لأنهم رأوا التأخير عن هذا الأمر الخطير والجرم الكبير والذنب الكبير والعصيان العظيم والويل كل الويل أنْ نهض وقام هؤلاء الأكارم العظام الذين هم عند الله تعالى كأنبياء إسرائيل، وجهادهم أفضل من دماء الشهداء وأنتم قاعدون معرضون.

أرجو من الله تعالى أن لا يجانبكم بالمخالفات، وأنْ يوفقكم لهذه الطاعات، واعلموا أنَّ قوى البدن الضعيف في حالة يجب ان يعينه من كان ضعيفاً في البدن قوياً في المال فتوازروا وتعاضدوا وتعاونوا أعانكم الله تعالى...

سيد محمد سعيد الحبوبي

٧ صفر ١٣٣٣هـ



النص الأصلي لرسالة السيد محمد سعيد الحبوبي إلى الشيخ شريف آل بندر شيخ عشائر بني زيد

الملحق رقم (٤)

نص الاتفاق بين شيوخ العشائر في المؤتمر الذي عقد في الشطرة[١]

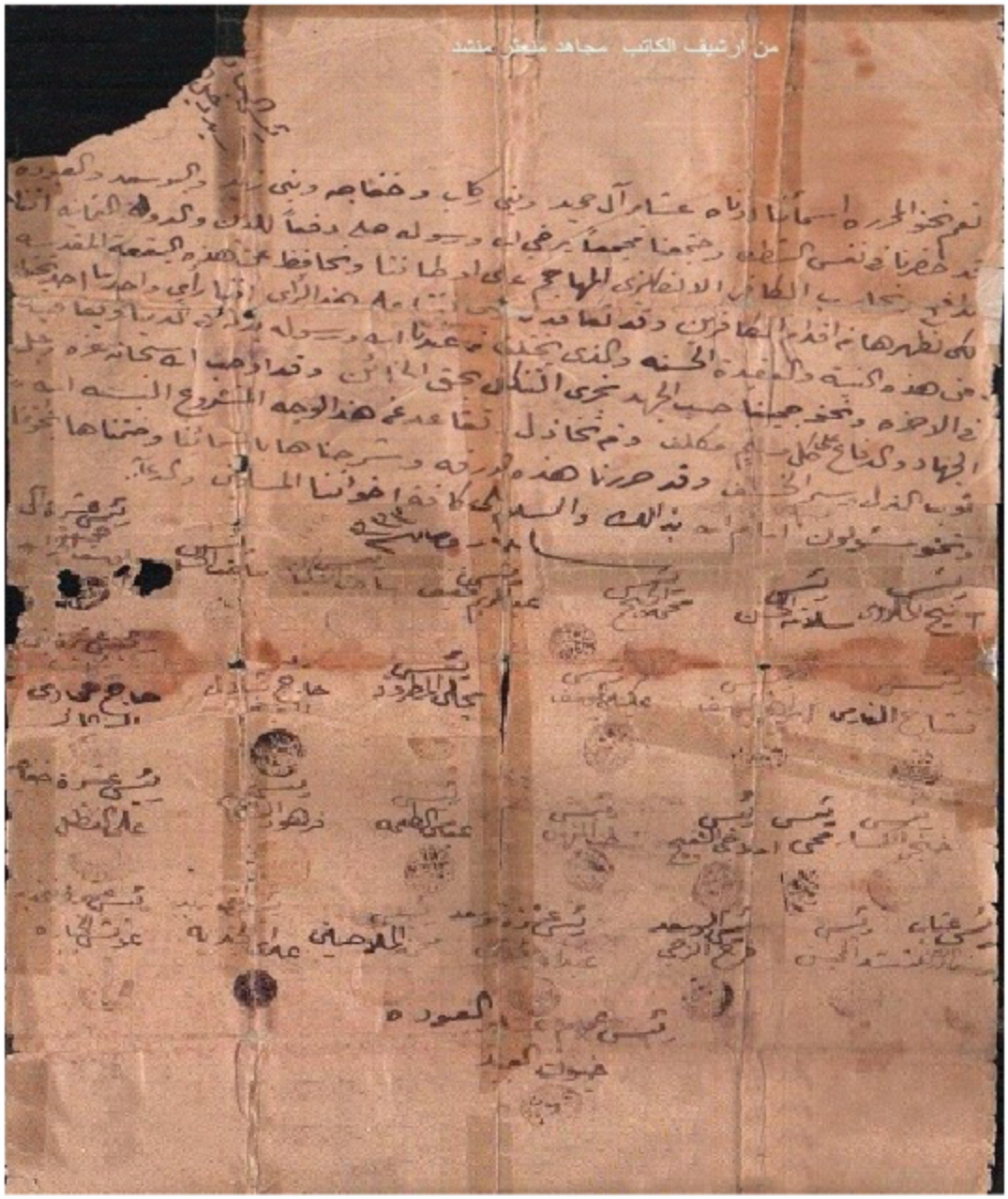
نعم (نحن) المحررة)أسماؤنا(أدناه عشائر ال حميد، وبني ركاب، وخفاجة وبني زيد، والبو سعد والعبودة، قد حضرنا في نفس الشطرة، واجتمعناً مجمعا يرضي الله ورسولهﷺ دفعا للدين والدولة العثمانية أننا ندافع ونحارب الطاغي الإنكليزي المهاجم على أوطاننا، ونحافظ على هذه البقعةً المقدسة لكي نطهرها من أقدام الكافرين، وقد تعاقدنا وتحالفنا على هذا الرأي، اننا رأي واحد....ومن هذه النية والعقيدة الحسنة، والذي يتخلف من عندنا، فالله ورسوله يذله في الدنيا ويعاقبه في الآخرة (ونحن) جميعاً حسب الجهد نُجري التنكيل بحق الخائن وقد اوجب الله سبحانه عزه وجلّ الجهاد والدفاع على كل مسلم مكلف وفيه تخاذل وتقاعد في هذا الوجه المشروع، وألبسه الله تعالى ثوب الذل وسِيمَ الخسف، وقد حررنا هذه الورقة وشرحناها بأسمائنا وختمناها بختومنا و(نحن) مسؤلون أمام الله بذلك والسلام الى كافة إخواننا المسلمين والدعاء.

التاريخ ١٨ رمضان ١٣٣٣هـ.

الموقعون:

١. سفيح الخلاوي ٢. سلامه الحسن ٣. محمد الجبح ٤. عبد الكريم الخفيف ٥. ساجت الشكبان ٦. ساجت الحسن ٧. يوسف الخيرالله ٨. فشاخ الفارس ٩. ابراهيم اليوسف... ١٠. عكيلي اليوسف... ١١. مجلي المطرود ١٢. حاج شلال ١٣. حاج حمادي الشاتي ١٤. خنجر الكسار ١٥. محي ١٦. ملاجي الشفيج ١٧. شطب المنهل ١٨. عباس الطعمة ١٩. فرهود الشجان ٢٠. علي الفضل ٢١. رئيس عتاب يوسف البرهان ٢٢. منشد المحيسن ٢٣. فرج الزجي ٢٤. عبدالله الجعين ٢٥. محمد الملا حسين ٢٦. عداي الجديه ٢٧. عويش الجباره ٢٨. خيون العبيد.

(١) هذه الوثيقة محفوظة عند الأستاذ مجاهد منعثر منشد الخفاجي.



نص الوثيقة الأصلي لمؤتمر الشطرة عام ١٩١٥

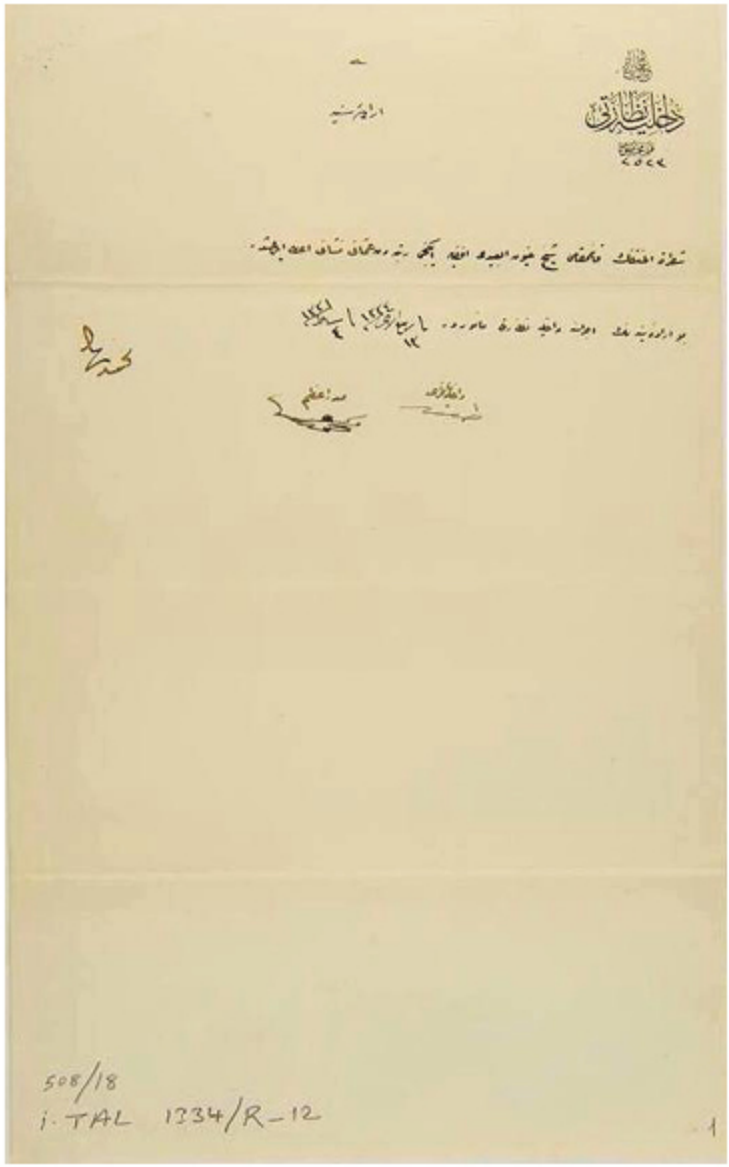
الملحق رقم (٥)

كتاب أهالي الشطرة إلى السيد محمد باقر الشاه عبدالعظيمي في النجف[١]

«بعد السلام عليكم ورحمته وبركاته، نهدي إليكم ونبشركم بنصر المسلمين، عندكم معلوم صار أشهر جناب الأخ خيون جمع العبودة بأسرهم وكوانيغهم وهم نزول بسويج الطبرية، وعرفناكم سابقاً بالمحاربة التي وقعت والموفقية فيها لخيون، وفي نهار أمس الاثنين ٣ الجاري (ربيع الثاني ١٣٣٤هـ) عند طلوع الشمس وقعت المحاربة بين المسلمين والكافرين في موضع يقال له البطنجة عن مركز الناصرية ثلاث ساعات وكانت قوة العدو ٦٠٠٠ مع ست طواب سريع العطش، وثمان طواب مطر اللوز مع ذلك هجم خيون بجميع عشائره مع خفاجة على الكافر في استحكاماته التي أعدها لحفظ عساكره، وكان أمام الاستحكام من أربع جوانبه أرضٌ بسيطة لا فيها نهر ولا ربوة يتستر فيها الإنسان عن نيران المدافع والمترايوز، لكن هذه الليوث الضواري وضعت أيديها على سلاحها وهجمت تلك الهجمة اللطيفة التي أيدت الدين وغسلت عن العرب درن العار الذي تجلبوه. فجعل يقذف عليهم بتلك المدافع بأسرها يوميات ودان والمترايوز يمطر عليهم وهم يقتلون ويأسرون من الصبح إلى مغيب الشمس حتى أدخلوه الناصرية فترك في الأرض من قتلاه ما يزيد على ألف قتيل غير الذين حملهم ومن خيله أكثر من ٣٠٠ فرساً قتلاً ٠ ونحن والله وقفنا عليهم وهم عراة على وجه الأرض وكلهم نصارى غير مطهرين، وهم هند ومع سوجر ومختصراً من البطنجة إلى الناصرية نمشي على جثث قتلى من الكافرين واغتنمنا منه تفك ما يزيد على ١٥٠٠ ومهمات وذخائر وأباعر وخيل وأشياء كثيرة ولله الحمد، واستشهد من المسلمين ما يقرب من ٤٥ نفراً الجميع ماعدا المصاويب والمفقود من أتباع خيون المعروفين عسكر آل منجل والمصيوب كاظم العلي آغا وإنشاء الله صوابه سهل والكافر الآن محاصر بالناصرية، واليوم ٤ ربيع الثاني جناب القائم مقام خيون بك كتب رسمياً الى قومندان العمومي بالكوت يخبره بالقضية ويطلب منه طواب لأجل أخذ الناصرية، وإنشاء الله على طبة الطواب إلى الشطرة يصير الهجوم على الناصرية حيث جميع عشائر الغراف فازعين، لكن لم يشتركوا جميعاً في هذه المحاربة المقدسة سواء خفاجة والعبودة من الصبح إلى الساعة ١٠ وبالعشرة لحقت الشويلات أصحاب يوسف وعاركوا معهم وآل ازيرج لما انكسر العدو متقهقراً فهم تبعوا المجاهدين في محاربة العدو من الشويلات وآل ازيرج العصر طاحوا للعرك، وأما بنو زيد، وآلبو سعد، وقرغول، وبني ركاب، والطوقية، وخويلد، وحجام، وغيرهم ما لحقوا على العرك يصير معلومكم ونسألكم الدعاء».

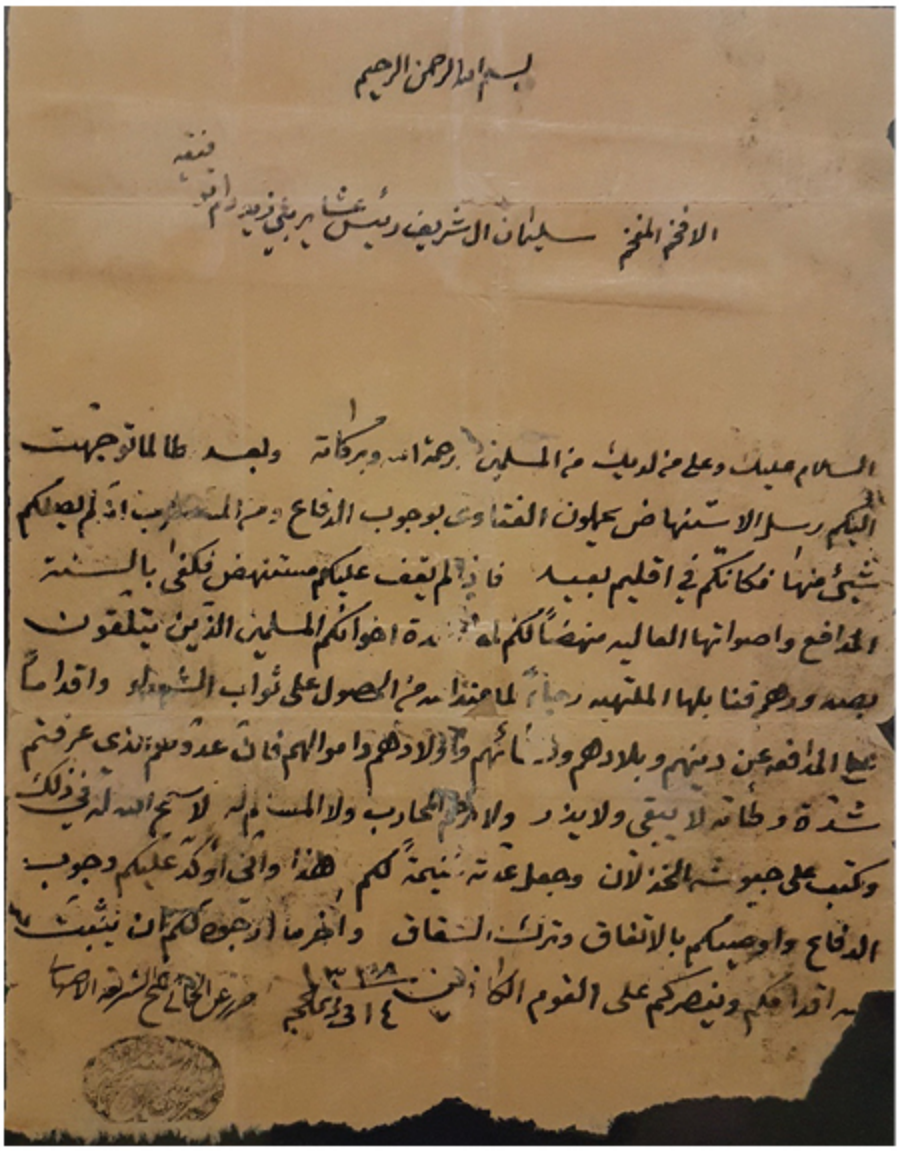
الملحق رقم (٦)

الإرادة السلطانية في ١٦ شباط ١٩١٦ بمنح الشيخ خيون آل عبيد الوسام العثماني من نوع خاندان آل عثمان



الملحق رقم (٧)

كتاب الشيخ ميرزا حسن الحاج شيخ الشريعة الأصفهاني إلى الشيخ سليمان آل شريف شيخ عشائر بني زيد في الشطرة في ٢٨ آب ١٩٢٠

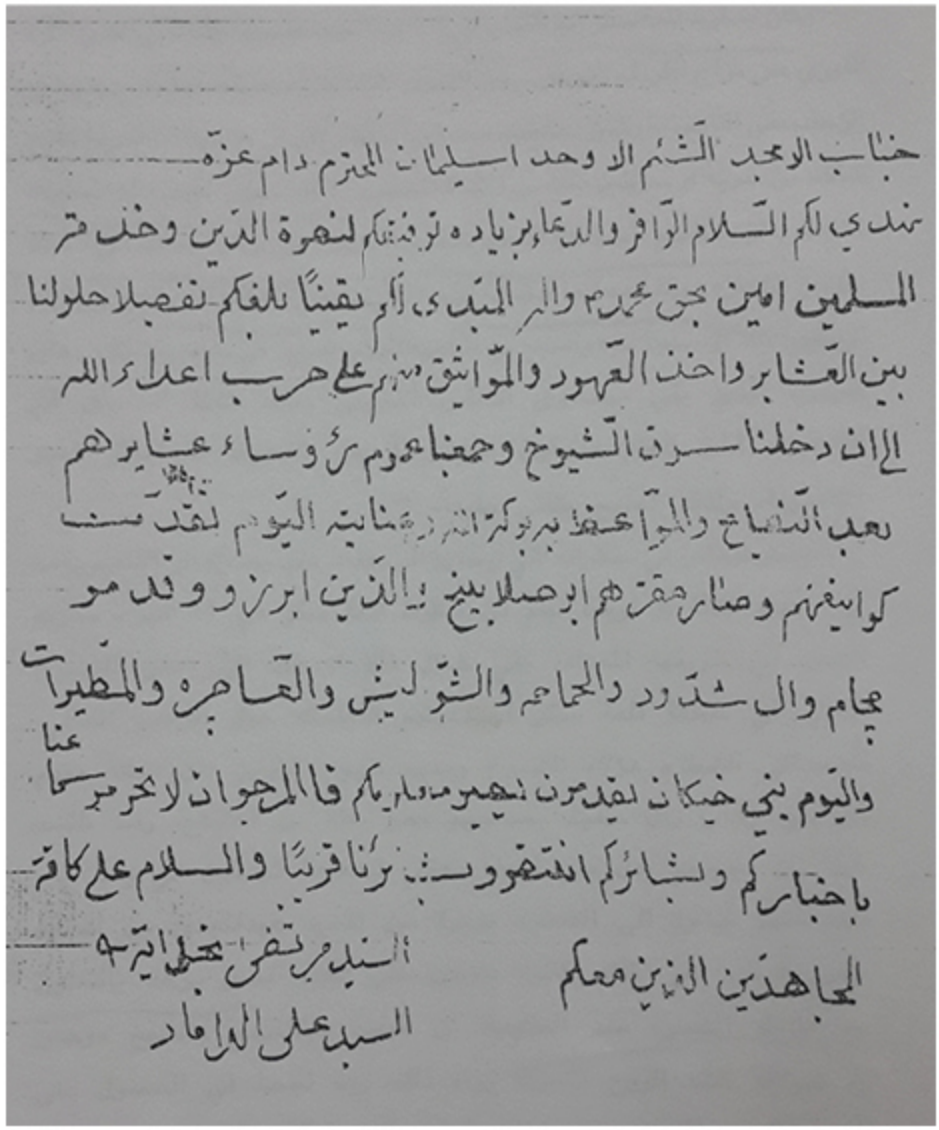


بسم الله الرحمن الرحيم

الفخم المفخم سليمان آل شريف رئيس عشائر بني زيد دام اقباله

السلام عليك وعلى من لديك من المسلمين ورحمة الله وبركاته وبعد طالما توجهت اليكم رسل الاستنهاض يحملون الفتاوى بوجوب الدفاع عن المذهب اذ لم يبق لكم شيئ منها فكانكم في اقليم بعيد فاذا لم يقف عليكم مستنهض يكفي بالسنة الدافع واصواتها العالية منهضاً لكم لما عندكم من عدة اخوانكم المسلمين الذين يتلقون بصدورهم قنابلها المنهية رجاء لما عندالله من الحصول على ثواب الشهداء واقداماً على الدفاع عن دينهم وبلادهم ونسائهم واولادهم واموالهم فان عدو الله الذي عرفتم شدة وطأته لا يبقي ولا يذر ولا يرقب في المحارب ولا المسالم له لا سمح الله له في ذلك وكتب على جبينه الخذلان وجعل عدته نبذكم هذا واني اؤكد عليكم وجوب الدفاع واوصيكم بالاتفاق وترك الشقاق واخر ما ارجوه لكم ان تثبت الله اقدامكم وينصركم على القوم الكافرين ١٤ ذي الحجة ١٣٣٨ حرر في الحلة الشرقية الاحرسها

الرسالة التي بعث بها السيد مرتضى نجل آية الله السيد علي الداماد إلى الشيخ سليمان آل شريف شيخ عشيرة بني زيد في الشطرة



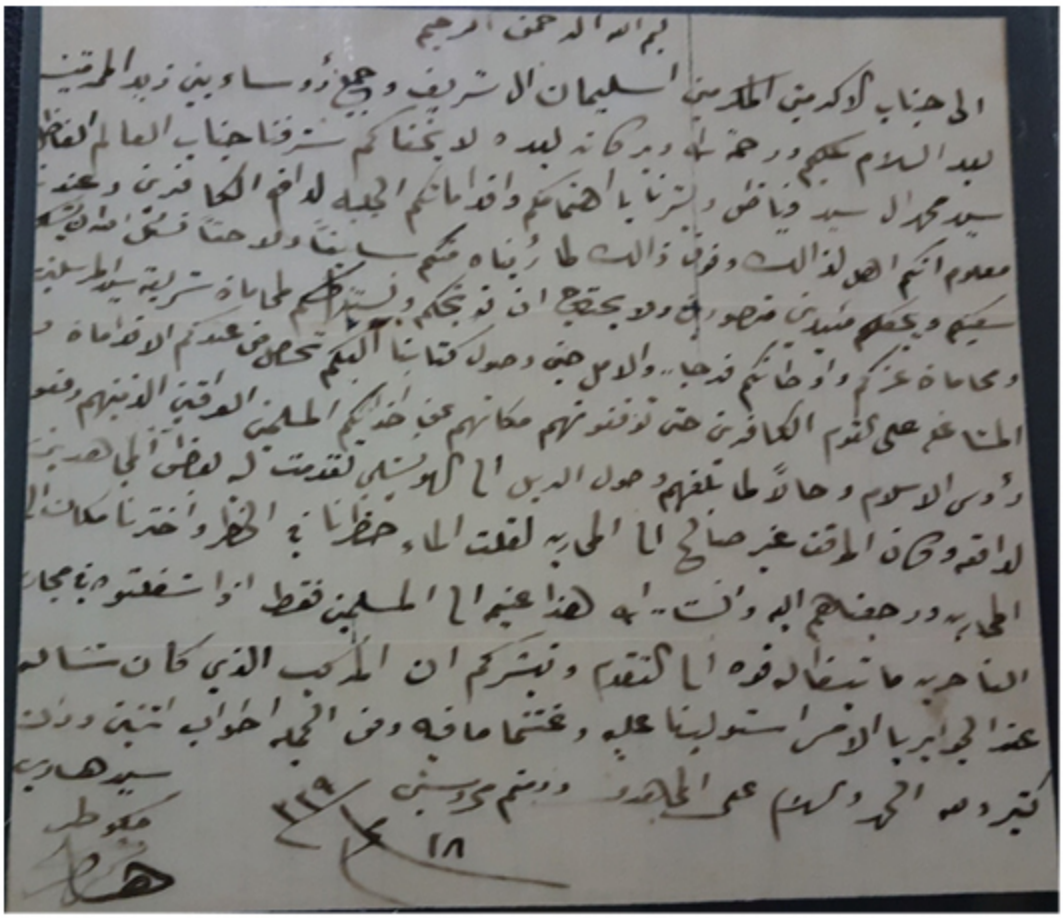
جناب الوجد الشهم الأوحد السيد سليمان المحترم دام عزه

يهدي لكم السلام الوافر والدعاء بزيادة توفيقكم لنصرة الدين وخدمة المسلمين آمين بحق محمد وآله المبدي، أما يقينًا لقلبكم تفصيلا حلولنا بين العشائر واخذ العهود والمواثيق منهم على حرب أعداء الله إلى أن دخلنا سوق الشيوخ وجمعنا هوم رؤساء عشايرهم بعد النصائح والمواعظ بحوكرة الدهنايه اليوم لقد سنوا كوابيفهم وصار مقرهم أبو صلابيخ بالذين أبرزوا وقدموا بجام وال شدود والحماحم والشوليش والعشاهره والمطيرات عنا واليوم بني خيكان يقدمون نهيوم معاريكم فالمرجو أن لا تحرمنا باخبارهم وبشائرهم المنتظرون سيرنا قريبًا والسلام على كافة المجاهدين الذين معكم

السيد مرتضى نجل آية الله
السيد علي الداماد

الملحق رقم (٨)

كتاب السيد هادي المكوطر إلى الشيخ سليمان آل شريف شيخ عشائر بني زيد في الشطرة في ١ تشرين الأول ١٩٢٠ بحثّ الناس على الجهاد



قائمة المصادر

اولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الوثائق غير المنشورة

أ- ملفات البلاط الملكي:

د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، الملف:٥٤٢، موضوعها:وثائق مختلفة عن العراق و١٢، ص٢٥.

ب- ملفات وزارة الداخلية:

د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة: ٢٠٩٩/ ٣٢٠٥٠، موضوع الملفة:، تقارير إدارية ١٩١٦- ١٩١٨، و٥٣، ص٣٤١.

Ministry of Interior File No 63/5، Personalities، very secret، mem.، No 235، in 31/1/1930، from E. S. Berry، Administration Inspector، Muntafiq Liwa to the Ad-.viser، Ministry of the Interior، Baghdad

جـ- وثائق وزارة الخارجية البريطانية:

F. O 371/2770 X/M 0741، From General Headquarters to the secretary of the .Government of India، No: 1153، 19-12-1915

F. O 371/2489 X/M 07115 from J. Nixon to the Government of India، 28-8-.1915

.F.O.، 371- 2489، X/M، 07115، No.Ig.1153، Basrah. 28th August 1915

.F.O.، 371-2770، X/M 07417، No.Ig.1983، Basrah، 22th January، 1916

F.O.371/4148/13298.From Political Officer، Baghdad، Dated 14th December .Wilson repented on interview with، Al-Yasdi

د – وثائق وزارة المستعمرات البريطانية:

"C.O. 961/2، "Administration Reports، Shamiyah، 1919

هـ – وثائق وزارة الحرب البريطانية:

.W. O.، 32 -5866، X/N 02205، Register، No. 0/52/5572

ثالثاً: الوثائق البريطانية المنشورة

Administration Report of the Qalat Salih District for the Year March 1916 - .March 1917

Great British، The Iraq Occupied Territories، Code 1915، Supplement No. I، .UPTO 30th June 1916، Bombay، 1916

Review of the Civil Administration of the Occupied Territories of Al-Iraq 1914- .1918، Commpiledin the office of the civil commissioner، Baghdad، November 1918

رابعاً: وثائق عشائرية متفرقة

وثائق محفوظة لدى الشيخ فرهود شعلان آل سليمان توجد منها نسخة مستنسخة لدى الباحث، وهي من ضمن الوثائق المحفوظة في مكتبة مركز ذي قار للدراسات التأريخية والآثارية في جامعة ذي قار.

رسالة موجه من السيد المكوطر إلى الشيخ سليمان آل شريف في ١٨ محرم ١٣٣٩، وثيقة محفوظة لدى الشيخ فرهود آل شعلان آل سليمان، توجد نسخة منها لدى الباحث، وهي من ضمن الوثائق المحفوظة في مكتبة مركز ذي قار للدراسات التأريخية والآثارية في جامعة ذي قار.

وثيقة عثمانية محفوظة لدى الحاج حسين علي آل خيون شيخ عشائر العبودة في العراق.

خامساً: المخطوطات

حسين الشعرباف، الشطرة في الاحتلالين، مذكرات الحاج حسين الشعرباف كتبها علي صائب الشعرباف (مخطوطة) محفوظة لدى الباحث.

سادساً: المقابلات الشخصية

مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد حمود آل حسن الجاسم في الشطرة بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٨٨.

مقابلة شخصية أجراها الباحث مع السيد ضاري عويد شنين في بغداد بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٨٨.

مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الأستاذ الفاضل مكي السيد جاسم في بغداد بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٨٨.

سابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- العربية:

أحمد باقر علوان الشريفي، كربلاء بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، قُدّمت الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٤.

إخلاص لفته حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩١٤-١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة، قُدّمت إلى كلية التربية- الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦.

آلاء عبد الكاظم جبار الكريطي، موقف الفئة المثقفة في كربلاء من التطورات السياسية في العراق ١٩٠٨- ١٩٣٢، رسالة ماجستير قُدّمت إلى جامعة الكوفة - كلية الآداب، ٢٠٠٧.

أنور علي الجبوري، دور المثقفين في ثورة العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، قُدّمت إلى كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٨٩.

جميل كاظم محمد العابدي، النجف في سنوات الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤-١٩٢١، رسالة ماجستير غير منشورة، قُدّمت إلى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠٠٣.

شكري محمود نديم، أحوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية (١٩٠٨-١٩١٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قُدّمت إلى كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٨٥.

شيماء طالب عبدالله المكصوصي، لواء المنتفق. دراسة تاريخية سياسية١٩٢١-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، قُدّمت إلى الجامعة المستنصرية ـ كلية التربية، ١٩٩٨.

عبد الرزاق أحمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قُدّمت إلى كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٩٠.

عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة، قُدّمت إلى كلية الاداب- جامعة الكوفة، ١٩٩٧.

عطية دخيل عباس الطائي، الحلة من سنة ١٩١٤-١٩٢١ دراسة في الأحوال السياسية والإدارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قُدّمت إلى كلية التربية جامعة بغداد، شباط ١٩٩٨.

علاء عباس نعمة، محمد تقي الشيرازي الحائري ودوره السياسي في مرحلة الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٨-١٩٢٠، رسالة ماجستير غير منشورة، قُدّمت إلى كلية الآداب - جامعة بابل، ٢٠٠٧.

علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قُدّمت إلى جامعة بغداد- كلية الآداب، ١٩٩١.

عمار يوسف عبدالله عويد العكيدي، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق ١٩١٤-١٩٤٥ أطروحة دكتوراه غير منشورة، قُدّمت إلى كلية التربية - جامعة الموصل، ٢٠٠٢.

محمد أحمد محمود، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢- ١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، قُدّمت إلى كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٨٠.

٢- الأجنبية:

Yaphe، Judith Share، The Arab Revolt in Iraq of 1920، Thesis Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Ph.D.، University of Illinois at Urbana - Champaign، 1972.

ثامناً: المصادر العربية

أحمد أبو طبيخ، السيد محسن أبو طبيخ سيرة وتاريخ، بغداد، ١٩٩٩.

أحمد الحسيني، الإمام الثائر السيد مهدي الحيدري، النجف الأشرف، ١٩٦٦.

أحمد الحسيني، الإمام الحكيم السيد محسن الطباطبائي، النجف، ١٣٨٤هـ.

إسحاق نقاش، شيعة العراق، ط١، قم، ١٩٩٨.

امين سعيد، ثورات العرب في القرن العشرين، (د.ت).

تحسين العسكري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية، ج١، النجف، ١٩٣٨.

جعفر الشيخ باقر آل محبوبه، ماضي النجف وحاضرها، ج٣، النجف، ١٩٥٧.

جميل موسى النجار، السيد كَاطع العوادي ودوره الوطني في الحياة السياسية العراقية ١٩٠٨-١٩٤٥، ط١، بغداد، ٢٠٠٥.

حازم صاغية، صراع السلام والبترول في إيران، ط١، بيروت،، ١٩٧٨.

حسن الأسدي، ثورة النجف على الإنكليز أو الشرارة الأولى لثورة العشرين، بغداد، ١٩٧٥.

حسن شُبّر، تاريخ العراق السياسي المعاصر، التحرك الإسلامي ١٩٠٠ – ١٩٥٧، ج٢، بيروت، ١٩٩٠.

حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨ – ١٩٣٠، لندن، ١٩٨٧.

حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج٣، بيروت، ١٩٦٨.

حميد أحمد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، بغداد، ١٩٧٩.

ديوان السيد محمد سعيد الحبوبي، تحقيق عبدالغفار البدري، بغداد، ١٩٨٠.

سعيد رشد زميزم، لمحات تاريخية عن كربلاء، بغداد، ١٩٩٠.

سعيد رشيد مجيد زميزم، رجال العراق والاحتلال البريطاني، ج١، بغداد، ١٩٩٠.

سلمان هادي آل طعمة، كربلاء في ثورة العشرين، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.

سليم الحسني، دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ١٩٠٠–١٩٢٠، ط١، بيروت، ١٩٩٥.

شكري محمود نديم، حرب العراق ١٩١٤ – ١٩١٨، ط٨، بغداد، ١٩٧٤.

صفحات من مذكرات الإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء عن فترة الاحتلال (١٩١٤–١٩١٩)، تقديم وتعليق: كامل سلمان الجبوري، بيروت، ٢٠٠٢.

صلاح عبد الرزاق، المرجعية والاحتلال الأجنبي: دراسة في فتاوى السيد كاظم اليزدي ضد الغزو البريطاني ١٩١٤، بيروت، ٢٠١٠.

صلاح مهدي علي الفضلي، الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠– ٢٠٠٢، بغداد، ٢٠١١.

طاهر آل عكله، السيد عبدالمهدي المنتفكي في ساحات المقاومة ومواقع المسؤولية، ط١، بغداد، ٢٠١٧.

طه الهاشمي، حرب العراق، ج١، بغداد، ١٩٢٨.

عباس محمد كاظم، الحركة الإسلامية في العراق (ثورة العشرين. (ثورة الخامس عشر من شعبان) ثورة العشرين(، (د.م)، ١٩٨٤.

عبد الجبار الزهيري، شاعرية السيد محمد سعيد الحبوبي دراسة أدبيه، النجف الأشرف، ١٩٧١.

عبد الجليل الطاهر، البدو والعشائر في البلاد العربية، القاهرة، ١٩٥٥.

عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ج١، بيروت، ١٩٧٢.

عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق (١٩٠٠– ١٩٢٤)، ط١، بيروت،

١٩٨٥.

عبد الرزاق آل وهاب، كربلاء في التاريخ، ج٣، بغداد، ١٩٣٥.

عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، ج١، بغداد، ١٩٨٩.

عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ط٦، بغداد، ١٩٩٢.

عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، صيدا، ١٩٣٥.

عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥، بغداد، ١٩٧٨.

عبد الشهيد الياسري، البطولة في ثورة العشرين، النجف، ١٩٦٦.

عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، ط١، بيروت، ١٩٦٢.

عبد الكريم محمد علي، تاريخ مدينة سوق الشيوخ، بغداد، ١٩٩٠.

عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ط١، بغداد، ١٩٦٣.

عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، بيروت، ١٩٨٣.

عدنان عليان، الشيعة والدولة العراقية الحديثة (الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ١٩١٤-١٩٥٨)، ط١، بيروت، ٢٠٠٥.

علي الخاقاني، شعراء الغري أو النجفيات، ج٩، النجف، ١٩٥٦.

علي الشرقي، موسوعة الشيخ علي الشرقي النثرية الألواح التاريخية، جمع وتحقيق: موسى الكرباسي، ج١، بغداد، ١٩٨٨.

علي الشرقي، الأحلام، بغداد، ١٩٦٣.

علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٤، بغداد، ١٩٧٦.

علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، ق١، بغداد، ١٩٧٧.

علي عبد شناوه، الشبيبي في شبابه السياسي - محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى العام ١٩٣٢، (د.م)، ١٩٩٥.

عمر رضا كَحّالة، معجم المؤلفين.تراجم مصنفي الكتب العربية، ج٧، بيروت، (د.ت).

فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٤-١٩٢١، بغداد، ١٩٧٧.

فراتي، على هامش الثورة العراقية الكبرى، بغداد، ١٩٥٢.

فريق المزهر آل فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ١٩٢٠ ونتائجها، بغداد، ١٩٥٢.

كاطع العوادي، مذكرات السيد كاطع العوادي أحد رجال الثورة العراقية ١٩٢٠، تقديم وتعليق: كامل سلمان الجبوري، ط١، بغداد، ١٩٨٧.

كاظم المظفر، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠، ج١، النجف، ١٩٧٢.

كامل سلمان الجبوري، السيد محمد تقي الشيرازي، ط١، قم، ٢٠٠٦.

كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي. سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية، ط١، قم، ٢٠٠٦.

كامل سلمان الجبوري، الكوفة في ثورة العشرين، النجف، ١٩٧٢.

كامل سلمان الجبوري، النجف الأشرف والثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، بيروت، ٢٠٠٥.

كامل سلمان الجبوري، النجف الاشرف وحركة الجهاد عام ١٣٣٢-١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، بيروت، ٢٠٠٢.

كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى (حرب العراق ١٩١٤) مقدماتها ونتائجها (١٩١٤-١٩٢١)، ج١.

كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها، ١٩١٤-١٩٢٣، ط١، المجلد ٢، بيروت، ٢٠٠٩.

كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها، ١٩١٤-١٩٢٣، ط١، المجلد ٣، بيروت، ٢٠٠٩.

ماجد الغرباوي، الشيخ محمد حسين النائيني مُنَظّر الحركة الدستورية، ط١، قم، ١٩٩٩.

محسن أبو طبيخ، المبادئ والرجال: بوادر الانهيار السياسي في العراق دراسة وثائقية، تحقيق: جميل السيد محسن أبو طبيخ، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣.

محمد أمين العمري، تاريخ حرب العراق، م١، بغداد، ١٩٣٥.

محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن، ط١، بيروت، ٢٠١٢.

محمد الحسيني الشيرازي، تلك الأيام - صفحات من تأريخ العراق السياسي، ط ١، بيروت، ٢٠٠٠.

محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، ط٢، ج٢، النجف، ١٩٦٤.

محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ج١، بغداد، ١٩٢٤.

محمد عبد القادر حاتم، ملخص الحملة الحربية بالعراق ١٩١٤- ١٩١٨، القاهرة، ١٩٦٥.

محمد علي كمال الدين، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين. معلومات ومشاهدات من الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠، تقديم: علي الخاقاني، النجف، ١٩٧١.

محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، بغداد، ١٩٢٤.

محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨، ط١، بيروت، ١٩٦٥.

مذكرات حسين كمال الدين، تقديم: كامل سلمان الجبوري، بغداد، ١٩٨٧.

مؤسسة الزهراء الخيرية، دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري: وقائع الندوة العلمية التي عقدت في لندن بتاريخ ١٠ - ١١/ ذي القعدة/ ١٣١٦ هـ الموافق ٣٠ ـ ٣١/ ٣/ ١٩٩٦ م، الكويت، ١٩٩٦.

هبة الدين الحسيني الشهرستاني، معركة الشعيبة أسرار الخيبة في فتح الشعيبة (١٩١٤- ١٩١٥)، دراسة وتحقيق: علاء حسين الرهيمي وإسماعيل الجابري، ط٢، بغداد، ٢٠١٥.

وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠ - الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ط٢، ١٩٨٥.

يوسف عزالدين، الشعر العراقي الحديث وأثر التيارات السياسية والاجتماعية فيه، القاهرة، ١٩٦٥.

تاسعاً: المصادر المعربة

ايرلاند، فليب ويلارد، العراق. دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩.

بالمر، آلان، موسوعة التأريخ الحديث ١٧٨٩- ١٩٤٥، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، ج٢، بغداد، ١٩٩٢.

براي، ن.، مغامرات لجمن في العراق والجزيرة العربية ١٩٠٨ - ١٩٢٠، ترجمة: سليم طه التكريتي، ط١، بغداد، ١٩٩٠.

بيرن، حرب العراق الصفحة الأخيرة، ترجمة: عزيز داخل، بغداد، (د.ت).

بيل، المس، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، ط٢، بغداد، ١٩٧١.

طونزند، الفريق تشارلز، محاربتي في العراق، ترجمة:عبد المسيح وزير، بغداد، ١٩٢٣.

العطية، غسان، العراق نشأة الدولة (١٩٠٨- ١٩٢١)، ترجمة: عطا عبد الوهاب، لندن، ١٩٨٨.

فنس، ر.أي.، الخطوط الأساسية لحرب العراق ١٩١٤-١٩١٨، ترجمة: بهاء الدين نوري، بغداد،

١٩٣٥.

كرسي، حرب العراق – دروس في السوق والتعبئة، تعريب: فخري عمر، بغداد، بلا تأريخ.

كوتلوف، ل.ن.، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة: عبد الواحد كرم، بغداد، ١٩٨٥.

مذكرات برترام توماس في العراق، ترجمة: عبدالهادي فنجان، تقديم وتعليق: كامل سلمان الجبوري، بغداد، ١٩٨٦.

منتشاشفيلي، البرت م.، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، بغداد، ١٩٧٨.

هولدين، المر، ثورة العراق ١٩٢٠، ترجمة: فؤاد جميل، ط١، بغداد، ١٩٦٥.

ويلسون، ارنلد. تي.، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة: فؤاد جميل، ط١، ج١، بغداد، ١٩٦٩.

ويلسون، ارنلد. تي.، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة: فؤاد جميل، ط١، ج٢، بغداد، ١٩٧١.

عاشراً: المصادر الأجنبية

.Barkr، A.T.، The Neglected War، Mesopotamia 1914 -1918، London، 1967

Evans، R.، A Brief Outline of the Campaign in Mesopotamia 1914–1918، Second .Edition، London، 1935

Kearsey، A.، A Study of the Strategy and Tactics of the Mesopotamia Campaign .1914 -1918، London، 1930

Lloyd، Seton، Twin Rivers، A Brief History of Iraq from the Earliest Times to the .Present Day، Oxford، 1943

Moberly، Frederick James، The Campaign in Mesopotamia History of the Great .War (1914 –1918)، based on official document، Vol.I، London، 1918

Moberly، Frederick James، The Campaign in Mesopotamia. History of the .Great War (1914-1918)، Vol. III، London، 1925

أحد عشر: البحوث المنشورة

بان راوي شلتاغ الحميداوي، موقف علماء كربلاء للاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤– ١٩٢١،

مجلة تراث كربلاء، السنة الثالثة، المجلد الثالث، العدد الثالث، أيلول ٢٠١٦.

خضير الركابي، الشعر السياسي عند علماء الشيعة، مجلة (الفكر الجديد)، العدد (٢)، السنة الأولى، حزيران ١٩٩٢.

علاء عبد الحسين الرهيمي، حقائق عن المواقف في العراق من الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥ - ١٩١١)، جامعة الكوفة، السدير (مجلة)، السنة ١، العدد١.

محمد حسن آل ياسين، مقابر قريش أو الكاظمية، الأقلام البغدادية(مجلة)، السنة الأولى، العدد (٣)، ١٩٦٤.

اثنا عشر: المقالات والدراسات

أسعد الشبيبي، «شذرات من مذكرات العلامة الفقيد الشيخ محمد رضا الشبيبي»، القسم الأول، البلاغ(مجلة)، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٥ ـ ٦)، ١٩٧٣.

أسعد الشبيبي، «شذرات من مذكرات العلامة الفقيد الشيخ محمد رضا الشبيبي»، القسم الثاني، البلاغ (مجلة)، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٧ - ٨)، ١٩٧٣.

أسعد الشبيبي، «شذرات من مذكرات العلامة الفقيد الشيخ محمد رضا الشبيبي»، القسم الثالث، البلاغ (مجلة)، بغداد، السنة الرابعة، العددان (٩-١٠)، والعددان (١-٢)، السنة الخامسة، ١٩٧٤.

أسعد الشبيبي، «شذرات من مذكرات العلامة الفقيد الشيخ محمد رضا الشبيبي»، القسم الرابع، البلاغ، بغداد، السنة الخامسة، العدد(٣- ٥)، ١٩٧٥.

أسعد الشبيبي، «شذرات من مذكرات العلامة الفقيد الشيخ محمد رضا الشبيبي»، القسم الخامس، البلاغ، بغداد، السنة الخامسة، العددان (٦- ٧)، ١٩٧٥.

أسعد الشبيبي، «شذرات من مذكرات العلامة الفقيد الشيخ محمد رضا الشبيبي»، القسم السادس، البلاغ، بغداد، السنة الخامسة، العددان (٨-٩)، ١٩٧٥.

حسين الشعرباف، القائد المجاهد محمد سعيد الحبوبي، الإيمان (مجلة)، النجف الأشرف، السنة الثالثة، العدد (٧- ١٠)، ١٩٦٨.

سعد علوان مشعل، محمد سعيد الحبوبي الشاعر المجاهد ضد المحتلين البريطانيين، المشرق (جريدة)، بغداد، ٨/ ١١/ ٢٠٠٧، العدد ١١٢٧.

شاكر الغرباوي، الناصرية في التاريخ، البلاغ (مجلة)، الكاظمية، ١٩٧٨، العدد ٦.

عبد الرزاق آل وهاب، نصيب كربلاء، رسالة الشرق (مجلة)، العدد الثاني، السنة الأولى، كربلاء، رجب ١٣٣٧هـ (١٩٥٣م).

علي محمد النوري، المصالح الاستعمارية للإنكليز»، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ١٤، حزيران، ١٩٧٠.

١٢. حملة العراق ١٩١٤-١٩١٨، حصار كوت الأمارة، ترجمة: يوسف عمانوئيل نقلاً عن كتاب مقبل بك حملة العراق لمؤلفه، المجلة العسكرية، العدد ٤٧، تشرين الأول ١٩٣٥.

ثلاثة عشر :الدوريات:

دار السلام، (مجلة)، العدد١٠، المجلد الرابع، ٥ أيار ١٩٢١.

زوراء، العدد ٢٥٣٣، ٧ ذي القعدة ١٣٣٣هـ.

الزهور (جريدة)، العلم الحيدري الشريف، العدد ٧٣١، بغداد، ٢١ ربيع الثاني ١٣٣٤هـ(١٩١٥).

العرب (جريدة)، العدد(٩٦)، ١٧ ذي الحجة ١٣٣٦هـ الموافق ٢٤ أيلول ١٩١٨، السنة الثانية، المجلد الثالث.

نداء الشعب(جريدة)، العدد ٣٢٣، ١٧ كانون الأول ١٩٣٠.

الفصل الثاني

المرجعية الدينية العليا وموقفها من أبرز التطورات السياسية (الوطنية والعربية) ١٩٢١-٢٠٠٣

ا. د. مقدام عبد الحسن الفياض

ان مكافحة الارهاب يجب ان تتم من خلال التصدي لجذوره الفكرية والدينية وتجفيف منابعه البشرية والمالية والاعلامية، ويتطلب ذلك العمل وفق خطط مهنية مدروسة لتأتي بالنتائج المطلوبة، والعمل الامني والاستخباري وإن كان يشكّل الاساس في مكافحة الارهاب الا ان من الضروري أن يقترن ذلك بالعمل التوعوي لكشف زيف وبطلان الفكر الارهابي وانحرافه عن جادة الدين الاسلامي الحنيف، متزامناً مع نشر وترويج خطاب الاعتدال والتسامح في المجتمعات التي يمكن أن تقع تحت تأثير هذا الفكر المنحرف، بالإضافة الى ضرورة العمل على تحسين الظروف المعيشية في المناطق المحررة واعادة اعمارها وتمكين اهلها النازحين من العود اليها بعزة وكرامة وضمان عدم الانتقاص من حقوقهم الدستورية.

المرجعية الدينية العليا

المبحث الأول:

موقف المرجعية الدينية العليا من قضايا الوطن خلال العهد الملكيّ في العراق ١٩٢١ - ١٩٥٨

أولاً: موقف المرجعية الدينية من ترشيح الأمير فيصل بن الحسين لعرش العراق

استطاعت المرجعية الدينية خلال السنوات السابقة أن توصل صوت العراق إلى العالم، من خلال تصديها البطوليّ لعملية المقاومة الشعبية للغزو البريطاني، وقيادتها الحكيمة لثورة وطنية كبرى هي ثورة ١٩٢٠[١]، التي أحرجت البريطانيين، وكلفتهم خسائر فادحة، وفضحت ادعاءاتهم أمام الرأي العام العالميّ، وأثبتت لهم أن العراقيين لا يتنازلون عن حقوقهم في الاستقلال والسيادة[٢].

وفي المرحلة اللاحقة دأبت المرجعية الدينية على مقاومة الاستبداد السياسي الذي قد تمارسه الحكومات المتعاقبة لإخضاع الشعب العراقي واستعباده، فاتخذت لكل موقف ما يناسبه من النصح والإرشاد أو الدفاع والمقاومة، كمنهج لها في تعاملها مع السلطات والحكومات المتعاقبة. مع الحرص التام على استقلالها العلميّ والماليّ والسياسيّ، والابتعاد تماماً عن كل المؤثرات الحكومية، مما يجعلها حرة في حركتها، متحررة من أية وصاية أو أي ارتباط مشبوه قد يؤدي إلى مسلكية معينة تحرف الحكم الشرعيّ عن مساره الصحيح[٣].

فمع مطلع عام ١٩٢١ كان العراق يُحكم عن طريق حكومة مؤقتة عيّنها المندوب السامي البريطاني (برسي كوكس P.Z.Cox[٤])، وأناط بها اتخاذ الإجراءات كافة التي من شأنها تأسيس حكم وطني

---

(١) للاطلاع على تفصيلات الثورة والدور القيادي المتميز لعلماء المرجعية الدينية فيها يُنظر: عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، (مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٣)، ص ١١٧-٢٣٥.

(٢) عن خسائر البريطانيين في ثورة ١٩٢٠ ونتائجها ينظر: كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها ١٩١٤-١٩٢٣م، الجزء٣، (دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩)، ص٣٤٥.

(٣) عباس جعفر محمد الإمامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، الطبعة١، (بيت العلم للنابهين، بيروت، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م)، ص١١٤-١١٥.

(٤) برسي كوكس: تولى مناصب عديدة منها رئيس مكتب المخابرات البريطانية في الجزيرة والخليج العربي، والحاكم السياسي العام للحملة البريطانية، ومندوب سامي في العراق ١٩٢٠-١٩٢٣. للتفاصيل ينظر: منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤)، ص٢٦.

عراقي يرأسه ملك، يكون تحت الانتداب البريطاني، الذي هو في حقيقته صيغة مزوّقة للسيطرة الأجنبية والإشراف البريطاني شبه الكامل على مقدرات الدولة العراقية المنوي إقامتها، وكان المرشح الأبرز لتولي عرش العراق هو الأمير فيصل بن الشريف حسين (١٨٨٣-١٩٣٣) ملك الحجاز[١].

ومن الجدير بالذكر أنّ الزعامة الدينية انتقلت[٢] إلى أربعة من أعاظم المجتهدين في عصرهم، يتقدمهم السيد أبو الحسن الأصفهاني[٣]، ويليه الشيخ محمد حسين النائيني[٤]، والشيخ أحمد بن علي كاشف الغطاء[٥]، والشيخ مهدي الخالصي كبير مجتهدي حوزة الكاظمية[٦].

---

(١) للمزيد عن حياة الملك فيصل الأول ودوره السياسي ينظر: علاء جاسم محمد، الملك فيصل الاول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، (بغداد: مطبعة الخلود، ١٩٩٠).

(٢) توفي الشيخ فتح الله شيخ الشريعة الأصفهاني في ١٨ كانون الاول ١٩٢٠. عن سيرته ودوره في الثورة العراقية الكبرى ينظر: رواء صباح كناوي الجنابي، شيخ الشريعة الأصفهاني ١٨٥٠-١٩٢٠ دراسة تأريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١١.

(٣) السيد أبو الحسن بن محمد بن عبد الحميد الموسوي الأصفهاني: عالم فذ وفقيه أصولي، ولد في مدينة أصفهان عام ١٨٧٤، وهاجر إلى مدينة النجف الاشرف، وحضر عند أبرز شيوخها، منهم الشيخ محمد كاظم الآخوند والميرزا حبيب الله الرشتي وغيرهما، شارك في حركة الجهاد ضد البريطانيين عام ١٩١٤، وثورة العشرين، تولى الزعامة بعد وفاة شيخ الشريعة فتح الله الاصفهاني عام ١٩٢٠ حتى وفاته عام ١٩٤٦. ينظر: محمد الغروي، مع علماء النجف الاشرف، (بيروت، دار الثقلين، ١٩٩٩)، الجزء٢، ص ٦٢. وللمزيد ينظر: ضياء الحسن، المرجعية العاملة دراسة تحليلية لحياة السيد (أبو الحسن الأصفهاني)، (بغداد: مطبعة هيأة محمد الأمين، ٢٠٠٠)، ص٢١.

(٤) محمد حسين بن عبد الرحيم النائيني: عالم ومجتهد جليل، ولد في مدينة نائين في ايران عام ١٨٦٤، وهاجر الى سامراء، ومنها الى كربلاء المقدسة، ثم غادرها الى النجف الأشرف عام ١٨٩٩، حضر دروسه عند الشيخ محمد كاظم الخراساني الآخوند وغيره، يُعدّ من أبرز رواد الحركة الإصلاحية والتجديد، إذ أسْهَمَ في الحياة السياسية، ومناصرة الثورة الدستورية الإيرانية من مقره في النجف، وكان له الأثر البارز فيها. للمزيد ينظر: محسن الأمين، أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، (دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٣)، الجزء٦، ص ص ٥٤-٥٦، أمجد سعد شلال المحاويليّ، محمد حسين النائيني دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٦)، ص ص٧-١٩.

(٥) الشيخ أحمد بن علي بن محمد رضا كاشف الغطاء: من كبار الفقهاء والعلماء، ولد في مدينة النجف الأشرف، وتلقى العلوم الأولية على أبرز شيوخها أمثال: الشيخ آغا رضا الهمداني، الشيخ محمد كاظم الآخوند وغيرهما، أصبح من مراجع الفتيا والتقليد في النجف الأشرف، توفي عام ١٩٢٥. له مؤلفات عديدة أبرزها: (حاشية العروة الوثقى) وغيرها. ينظر: محمد هادي الأميني، معجم رجال الفكر والأدب في النجف الاشرف خلال الف عام، الطبعة٢، (بيروت: د. مط، ١٩٩٢)، الجزء ٣، ص ص١٠٣٦-١٠٣٧. ولتفصيلات أكثر عنه ينظر: عبد الرضا إبراهيم جبر الركابي، الشيخ أحمد آل كاشف الغطاء وآراؤه الفقهية، أطروحة دكتوراه، كلية الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠١٣.

(٦) مهدي ابن الشيخ حسين ابن الشيخ عزيز الخالصيّ، عالم وفقيه ومجتهد، ولد في الكاظمية عام ١٨٦٧، وتلقى علومه فيها، وفي سامراء والنجف الأشرف، شارك في حركة الجهاد ضد البريطانيين عامي ١٩١٤ و١٩١٥، كما أسْهَم في ثورة العشرين والحركة الوطنية ١٩٢١-١٩٢٣. توفي في خراسان شمال إيران عام ١٩٢٥. له مؤلفات كثيرة منها:

كانت المرجعية الدينية واعية للمخطط البريطانيّ، ومدركة لأهدافه المتركزة في سلب سيادة العراقيين والسيطرة على مقدراتهم؛ لذلك عارضت سياسة الحكومة المؤقتة لأنها رأت فيها تنفيذاً لمآرب البريطانيين وعملاً بمشورة موظفيهم الأجانب[1]، ولا تحقق استقلال العراق التام، وإنما تسعى نحو الالتفاف على الثورة ومصادرة مكتسباتها وتطويق الحركة الوطنية العراقية. فأرادات المرجعية الدينية في مقابل ذلك أن تبلور مشروعاً سياسياً ناضجاً يعتمد بشكل رئيس على العنصر الجماهيريّ والوعيّ الوطنيّ، وكان لمعارضتها الأثر الأكبر في التأثير على الأحداث الداخلية اللاحقة[2]

وفي المقابل حينما رأت الحكومة البريطانية المكانة المرموقة للمرجعية العليا في نفوس شريحة واسعة من العراقيين، وما قد تشكله من عرقلة لسياستها، لذلك عملت على إشغال الرأي العام العراقيّ في قضية مَن يتولى عرش العراق، وعلى الرغم من كثرة المرشحين، فإن البريطانيين مالوا نحو دعم ترشيح الأمير فيصل ملكاً على العراق[3]، وعدّوه مرشحاً مقبولاً، وأوعزوا إلى السلطات المحلية للقيام بالاستفتاء، أو ما يسمى (التعبير الرسمي عن رغائب الشعب)[4].

كان الحسّ الوطني حاضراً ومحسوباً في كل خطوة تخطوها المرجعية في أحداث العراق المعاصر، وكان الوطن رديفاً للدين والمذهب معاً، فعلى الرغم من تصدع الجبهة الداخلية، وأنقسامها بين مؤيدٍ ومعارض للترشيح المذكور، إلاّ أن موقف المرجعية العليا بقي مُحكماً ومتماسكاً، ومبنياً على معارضة فكرة ترشيح ملك على العراق، سواء كان المرشح فيصلاً أم غيره، ما لم يضمن استقلال العراق وإنهاء

القواعد الفقهية، الشريعة السمحاء وغيرها. ينظر: محمد المنصور، تراجم علماء الكاظمية، (مؤسسة الإمامين الجوادين، الكاظمية المقدسة، ٢٠٠٩)، ص ٢٧٠-٢٧١، محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، تعليق: محمد حسين حرز الدين، (النجف، مطبعة الآداب، ١٩٦٤)، الجزء٣، ص ١٤٧-١٥٠.

(١) لتفصيلات اكثر عن أعمال الحكومة المؤقتة التي تشكلت في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ واستقالت بعد تتويج الملك فيصل في ٢٣ آب ١٩٢١ ينظر: محمد صالح حنيور آبو زرگه الزيادي، الحكومة العراقية المؤقتة (١٩٢٠-١٩٢١)، رسالة ماجستير، (جامعة القادسية، كلية التربية، ٢٠٠١)، ص٣٣-٢١٨.

(٢) للمزيد عن دور المرجعية في الأحداث السياسية الداخلية والخارجية في تلك المدة ينظر: عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الاسلامية في العراق الجذور الفكرية الواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤، (الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥)، ص ١٩٤-٢٤٢.

(٣) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ت)، ص٤١٦-٤٢٣.

(٤) آرنولد تالبوت ولسن، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة فؤاد جميل، مطابع (دار الجمهورية، بغداد، ١٩٧١)، الجزء٢، ص٣٢٣.

الانتداب البريطاني بالدرجة الأولى[1]. وأن صيغة الاستفتاء لم تخدع المرجعية؛ لأن الحقيقة فيه هي ليست (ترشيح) بل (تعيين) ملك على العراق مقيّد بدستور من الناحية الشكلية، تُشرف عليه بريطانيا، معتبرة أن استقلال البلاد وتشكيل الحكومة المستقلة البعيدة عن التدخل الأجنبي والمقيدة بدستور ومجلس نيابي حقيقي هدفاً مقدماً على مسألة ترشيح أي شخص لعرش العراق.

وقد مثّل هذا الاتجاه كلٌ من السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني، في حين اشترط الشيخ مهدي الخالصي على أي مرشح إعلان تعهده بأن يسير بالحكم سيرة عادلة، وأن يكون حكمه دستورياً نيابياً غير خاضع لدولة أجنبية. ومما يجب التأكيد عليه أن القرار المرجعي واحد في أهدافه، وإنْ اختلف في مضامينه، ويتمحور في إلزام المسؤول الأعلى وحكومته بتحقيق الاستقلال الناجز للعراق. وقد تبين ذلك جلياً عندما نقض الشيخ الخالصي بيعته للملك فيما بعد[2].

وكان هذا الاتجاه هو الأكثر تأثيراً في الأوساط الشعبية، لا سيما في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، وقد ظهر ذلك واضحاً عند زيارة فيصل إلى مناطق الفرات الأوسط، فلم يخرج أحدٌ يمثّل الحوزة العلمية لاستقبال الملك القادم بالشكل المناسب واللائق به، ولم يكن علماء الدين من بين المستقبلين[3]، وشاع بين الناس أن المرجعية الدينية لا توافق على تنصيب فيصل ملكاً على العراق إلا بشروطٍ، أهمها حفظ استقلال البلاد والتمسُّك بوحدتها[4].

لذلك وضع فيصل في حساباته أن يقدّر مقام المرجعية الدينية العليا، بوصفها قوة روحية ضاغطة لا

---

(١) أمجد سعد شلال المحاويلي، محمد حسين النائيني، المصدر السابق، ص١٧٢-١٧٣.

(٢) علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير، (جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٠٧)، ص٨٧، صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية ودورها الوطني في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠-٢٠٠٢ (القاهرة مطبعة جعفر العصامي ٢٠١٠)، ص ٢١٩.

(٣) خرج العشرات من الوجهاء وشيوخ العشائر وسدنة المراقد لاستقبال الأمير فيصل والترحيب به، وكان بينهم (الشيخ محمد جواد الجواهري والميرزا مهدي بن محمد كاظم الخراساني)، إلا أنهما خرجا بصفتهما الشخصية ولم يمثلا أحداً من المراجع. وفي كربلاء المقدسة أُقيمت حفلة استقبال الأمير لم يحضرها أحدٌ من العلماء، بل حضرها عدد من الشخصيات، على سبيل المثال محمد حسن أبو المحاسن، وعبد الحسين الحويزيّ، وخليل جلبي الاسترابادي، وعمر العلوان، ومحسن أبو الحب. ينظر: عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١، (مؤسسة ديمو برس للطباعة، بيروت، ٢٠١٠)، ص ٩٦؛ آلاء عبد الكاظم جبار الگريطي، موقف الفئة المثقفة في كربلاء من التطورات السياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧، ص ١٠٨.

(٤) اخلاص لفته حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩١٤-١٩٢٤م، (كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥)، ص١٥٣.

يُستهانُ بها، وأخذ بنظر الاعتبار النصيحة التي أسداها له وكيل الحوزة العلمية الشاعر الشيخ والقائد الوطني محمد رضا الشبيبي[1] بوجوب احترام رأي زعماء العراق وعلمائه الأعلام، وحرصَ على زيارة مراقد الأئمة الأطهار (الإمام علي والإمام الحسين عليهما السلام) قبل التوجه إلى بغداد، وتقرر - بطلبٍ منه - أن يكون ٢٣ آب ١٩٢١ الموافق ١٨ ذي الحجة يوماً لتتويجه، تبركاً بيوم ذكرى (عيد الغدير) الذي بويع فيه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للخلافة من قبل الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله[2]. وكان ذلك بعد نجاح عملية الاستفتاء، التي أشرف عليها المشاورون البريطانيون والموظفون الحكوميون المساندون له[3].

وحال انتهاء إجراءات تتويجه، تلقى الملك فيصل الأول رسالة من المرجعية الدينية نقلها إليه أحد زعماء الفرات الأوسط[4] تضمنت رؤيتها للحكم الجديد والمواصفات الواجب توافرها في الشخص الذي سوف يعيّنه الملك رئيساً للوزراء، جاء فيها: «إنهم(يقصد العلماء) يأملون من جلالتك ألاّ تجعل في هذه المناصب إلا المتديّن المسلم الوطنيّ، خصوصاً رئاسة الوزراء، وأخصّ منها وزارة الداخلية فإن عليها المعول....وأهم ما عندهم فعلاً سرعة إقدامك في تعيين وزير داخلية متدين عارف بتعيين المأمورين الذين بسببهم يصلح تشكيل المؤتمر أو يفسد»[5]. ومما يلاحظ أن المرجعية أكدت على (تديّن وصلاح) المتصدّرين للمناصب؛ لأن صلاح البلاد ونهوضها سوف يكون بصلاحهم والتزامهم الشرعي الحقيقي، ومن جهةٍ ثانية اتخذ الملك الجديد إجراءً آخر هدف من ورائه خطب ودّ المرجعية

(١) محمد رضا بن جواد بن محمد بن شبيب الأسدي النجفيّ: أديب وسياسي وطني كبير، ولد في النجف الأشرف عام ١٨٨٩، أسهم في حركة المقاومة العراقية بين عامي ١٩١٤-١٩٢٠، إنُتخبَ وزيراً للمعارف في عددٍ من الحكومات بين عامي ١٩٢٤-١٩٤٨. واختير نائباً في المجلس النيابي لعدة دورات، له مؤلفات عدة. توفي عام ١٩٦٥. للمزيد ينظر: علي عبد شناوه، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى العام ١٩٦٥، (بغداد: دار كوفان للنشر، ١٩٩٥)، ص٨٧. وللاطلاع على قائمة بمؤلفاته ينظر: كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٨٠٠-١٩٦٩، (مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٩)، المجلد ٣، ص ص ١٦٥-١٦٧.

(٢) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، الطبعة ٦، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢)، ص ٢٨٦؛ محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، (مطبعة الفلاح، بغداد، ١٩٢٤)، الجزء١، ص ٣٥٩.

(٣) أمجد سعد شلال المحاويلي، محمد حسين النائيني، المصدر السابق، ص ١٧٢؛ منذر جواد مرزة، العهد الملكي في العراق أحداث ومؤامرات ١٩٢١-١٩٥٨، (دار الزهراء، النجف الأشرف، ٢٠٠٥)، ص ٣٣.

(٤) الزعيم العشائري المذكور هو الشيخ عبد الواحد الحاج سكر من شيوخ آل فتلة البارزين. ينظر: ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ودوره السياسي في تأريخ العراق المعاصر ١٨٨٠-١٩٥٦، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٤)، ص ١١٦.

(٥) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، (دار ومكتبة دجلة والفرات، بغداد، ٢٠٠٩)، الجزء٦، القسم الأول، ص٢٢٥، ص١٢١، ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، الشيخ عبد الواحد، المصدر السابق، ص ١١٦.

الدينية من خلال إسناد وزارة المعارف (وهي الجهة المسؤولة عن التعليم في العراق) إلى العنصر الوطنيّ البارز في الحوزة الشيخ عبد الكريم الجزائري[1] مع علمه برفض العلماء قبول أي منصب حكومي، وبالفعل فقد أبرق الجزائري رسالة اعتذار عن الاشتراك في الحكومة فور سماعه نبأ ورود اسمه فيها[2]، فأُسندت الوزارة الى أحد أشهر العلماء المصلحين ألا وهو العلامة السيد هبة الدين الشهرستاني[3]، فنهض بها بأفضل وجه، إذْ توسّع في التعليم وحاول توجيهه توجيهاً وطنياً عربياً خالصاً وتقويض الإشراف البريطاني عليه[4].

ثانياً: تصدي المرجعية الدينية للمعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٢٢

بقيت المرجعية الدينية تراقب الأحداث عن كثب وتتابع تطوراتها بدقة، فحينما صرح وزير المستعمرات البريطانيّ (ونستون تشرشل) في ٢٣ آيار ١٩٢٢ أن العراق لم يصل بعد إلى مستوى الاستقلال، ردّت الحوزة العلمية في النجف الأشرف برسالة إلى الملك فيصل، استنكرت فيها هذه

---

(١) الشيخ عبد الكريم ابن الشيخ علي بن كاظم بن جعفر بن حسين بن محمد بن الشيخ الكبير أحمد الجزائريّ صاحب كتاب (آيات الإحكام)، ولد عام ١٨٧٢، عالم، وفقيه، وأديب، ومجاهد، من مؤسسي (جمعية النهضة الإسلامية) في النجف الأشرف. أخذ العلوم الدينية على أيدي أساتذة كبار كالشيخ حسن الجواهري، والشيخ محمد كاظم الخراسانيّ الآخوند، والشيخ علي الشيخ باقر الجواهريّ والشيخ محمد طه نجف، حتى أصبح واحداً من كبار الفقهاء وأساتذة الحوزة العلمية. له عدد من المؤلفات والتعليقات الفقهية والاستدلالية وديوان شعر. توفي في ١٩٦٢. محمد حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، الجزء٣، ص١٤٨؛ محمد الغروي، مع علماء النجف الاشرف، المصدر السابق، الجزء٢، ص٢٤٢.

(٢) علي الوردي، لمحات اجتماعية، المصدر السابق، الجزء ٦، المصدر السابق، ص ١٢١-١٢٢.

(٣) هو محمد علي (هبة الدين) بن حسين بن محسن بن مرتضى الحسينيّ الشهرستانيّ، فقيه ومجدد كبير، ولد في سامراء سنة ١٨٨٤م، ودرس العلوم الدينية في كربلاء المقدسة والنجف الأشرف، وأخذ الكثير من المعارف الحديثة وركز عليها، أصدر في سنة ١٩١٠م مجلّة (العلم)، ساند حركة المطالبة بالدستور، واشترك في حركة الجهاد ضد الغزو البريطاني سنة ١٩١٥م، إشْتُهِرَ بنزعته الإصلاحية، اخْتِيرَ وزيراً لمعارف العراق عام ١٩٢١م، ورئيساً لمجلس التمييز الشرعي الجعفري في بغداد، توفي ودفن وسط مكتبته في المرقد الكاظمي المقدس، له من المؤلفات: (نهضة الحسين)، (الهيأة والإسلام)، (ثقاة الرواة)، وغيرها المئات من الكتب والبحوث والمقالات. ينظر: محمد باقر احمد البهادلي، السيد هبة الدين الحسيني، آثارُهُ الفكرية ومواقفه السياسية، (بغداد: شركة الحسام، ٢٠٠١)، ص ٢٥-٢٨؛ إسماعيل طه الجابري، هبة الدين الشهرستاني منهجه في الإصلاح وكتابة التاريخ دراسة تحليلية، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠٨).

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء١، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨)، الجزء ١، ص ٧٥؛ علي احمد البهادلي، هبة الدين الشهرستاني، المصدر السابق، ص ص ١٤٦-١٥٨.

التصريحات، وأعلنت رفضها كل ما يهين كرامة الوطن واستقلاله[١]. وبعد أن قررت بريطانيا تقوية وضعها القانوني والسياسي في العراق بإجباره على توقيع المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى لعام ١٩٢٢[٢]، راح علماء الدين يستخدمون نفوذهم الروحي في تأجيج مشاعر الرفض والإدانة للمعاهدة المرتبطة، من خلال بث وكلائهم في مناطق العراق المختلفة، ونشر الدعاية ضدها، وتأليب الرأي العام العراقي للوقوف صفاً واحداً بوجه المعاهدة[٣] التي لا تعبر عن أماني الشعب وطموحاته الوطنية؛ لأنها تضع السلطات الحقيقية بيد المندوب السامي، وتضمن إشراف بريطانيا المباشر على العلاقات الخارجية والشؤون المالية والداخلية، وحقها في الاحتفاظ بقوات مسلحة في البلاد[٤].

و قال مرجع الكاظمية الشيخ مهدي الخالصي كلمته المشهورة حول المعاهدة: «فالويل لكل العراقيين إن لم يرفضوها»، وعلى أثرها أصدر ميثاقاً وقّعه الكثير من الزعماء وشيوخ القبائل، وأقسموا على الذود عنه في ٥ تموز ١٩٢٢، جاء من ضمن بنوده: المطالبة بتشكيل حكومة ديمقراطية تكون مسؤولة أمام الله تعالى والشعب وذات سيادة تامة، والوقوف بوجه كل معاهدة بريطانية تضر باستقلال العراق، ومساندة الملك مادام يسعى لاستقلال البلاد[٥]. ومن الكاظمية أيضاً أعلن وزير المعارف العلامة السيد هبة الدين الشهرستاني تأييده لنداء المرجعية، وعدَّ التوقيع على المعاهدة مخالفةً لأحكام الدين الإسلامي يجب التصدي لها، من خلال بثّ الوعي بين المواطنين فكرياً وثقافياً، وأصدر توضيحاً وافياً

(١) عبد الأمير هادي العكام، النجف الأشرف والنظام السياسي الملكي بين سنتي ١٩٢١–١٩٣٩، فصل ضمن موسوعة تأريخ النجف الأشرف السياسي الحديث والمعاصر ١٥٠٨–١٩٥٨، (مركز النجف الأشرف للتوثيق والترجمة والنشر، ٢٠١٢)، الجزء ٢، ص٣٨١؛ عبد الستار شنين الجنابي، المصدر السابق، ص ١١٤.

(٢) سعت بريطانيا إلى الالتفاف على المشاعر الوطنية والتخفيف منها، وذلك باتباع سياسة مؤداها أنّ تدير العراق بشكل قانوني ليس بصيغة الانتداب، بل عن طريق معاهدة تفرضها عليه، تضمن لها مصالحها الأساسية، ومن خلالها تكون هي الأمر الناهي في شؤونه والمسيطرة على مقدراته. وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي لاقتها المعاهدة العراقية –البريطانية من القوى والأحزاب السياسية فقد أقرتها الحكومة العراقية في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢، ولم يتم المصادقة عليها بشكلها النهائي من المجلس التأسيسي العراقي إلا في حزيران ١٩٢٤. ينظر: أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢، (بغداد، ١٩٨٠)، ص١٦–١٧؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، الجزء١، ص ٢٠٤.

(٣) مقدام عبد الحسن الفياض، تأريخ النجف السياسي ١٩٤١–١٩٥٨، (دار الأضواء، بيروت، ٢٠٠٢)، ص ٢٦.

(٤) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٤٦٣؛ عبد الامير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١–١٩٣٣، (مطبعة الآداب، النجف الاشرف، ١٩٧٥)، ص ٩١–٩٢.

(٥) رضا كريم محمد عبد الحسين العامري، الحياة الفكرية في مدينة الكاظمية (١٩٢١–١٩٥٨)، رسالة ماجستير، (كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦)، ص ٢٢٧.

حول ذلك، أوصى فيه الشعب العراقي بعدم السكوت، وأن يواصل جهوده من أجل حكومة وطنية مستقلة الارادة[١]. وقدّم استقالته من وزارة المعارف بهدف الضغط على البريطانيين لتغيير موقفهم، وإجراء التعديلات الأساسية على المعاهدة، لكن رئيس الحكومة رفض ذلك، مطالباً إياه بالاستمرار لحين تشكيل حكومة جديدة[٢].

أثمرت الحملة التوعوية للمرجعية الدينية العليا عن توتر الوضع في المناطق الجنوبية إلى الحدّ الذي توقع فيه المندوب السامي (برسي كوكس) قيام ثورة، لن تكون أقلّ خطورة من الثورة العراقية الكبرى. فقد تمَّ تنظيم بيان من قبل المرجعية أمضاه عددٌ من العلماء، أُرسل إلى رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب بتاريخ ١٣ تموز[٣]١٩٢٢، حمل تهديداً مبطناً، جاء في نصه: «إن كل قرار أو معاهدة أو قانون انتخاب يقع بدون أن ينشر فيقع موقع القبول عند الأمة، فذلك كله ينافي مبدأها واستقلالها، وهي مجبورة عليه، لا ينفذ عليها، ونستعين بالله على رفضه ونعم المستعان»[٤]. وجابه مثقفو كربلاء المقدسة المعاهدة منذ الاجتماعات التي عُقدت بعد صلاة الجمعة في ٢٨ تموز ١٩٢٢، الذي قرر فيه المثقفون باسم رجال الدين مقاطعة العملية السياسية وعدم القبول بالمعاهدة[٥].

وكما قامت المظاهرات الكبيرة في النجف الأشرف وعدد من مدن الفرات الأوسط في ٤ آب ١٩٢٢ تطالب بالاستقلال التام[٦]. وعُقد اجتماع كبير في كربلاء المقدسة، حضره ممثلون عن المرجعية، وزعماء الفرات، ورؤساء قبائله، وتداولوا في قضية الانتداب والمعاهدة، وقرروا إرسال برقية إلى الملك، ضمنوها الشعور الممتعض لعلماء الدين والوطنيين الذين أخذوا على عاتقهم تحرير الوطن من قيود المعاهدة، التي تتضمن أسس الانتداب الجائر بحق الشعب العراقي[٧].

جاء التحرك الأبرز في يومي ١١ و١٢ آب ١٩٢٢، حينما حلّت ذكرى عيد الغدير في النجف

---

(١) إسماعيل طه الجابري، هبة الدين الشهرستاني، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٢) للاطلاع على موقف الشهرستاني من المعاهدة المذكورة ينظر: محمد باقر أحمد البهادلي، هبة الدين الشهرستاني، المصدر السابق، ص ص ١٥٨-١٦٠.

(٣) علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلمية ١٩٢١-١٩٢٤، المصدر السابق، ١٩٢٤، ص ١١٠، محمد باقر أحمد البهادلي، الحياة الفكرية في النجف الاشرف، (مطبعة ستاره، قم، ٢٠٠٤)، ص٢٥٣ ٢٥٤.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، ص١١١-١١٢.

(٥) آلاء عبد الكاظم جبار الگريطي، موقف الفئة المثقفة في كربلاء، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٦) إخلاص لفته حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية١٩١٤-١٩٢٤، المصدر السابق، ص ١٦٢-١٦٣.

(٧) عبد الأمير هادي العكام، النجف الأشرف والنظام السياسي الملكي، المصدر السابق، ص ٣٧٧.

الأشرف (١٨ ذي الحجة)، حيث بلغ عدد الزائرين أكثر من مئة ألف، غصّت بهم المدينة المسوّرة[١]. وكان هدف المرجعية استثمار وجود ذلك العدد؛ لغرض القيام بمظاهرة كبرى ضد المعاهدة، ومحاولة الضغط باتجاه عدم المصادقة عليها من قبل الملك الذي تناغم بدوره مع الرأي العام، وأبدى هو الآخر انزعاجه من القيود الثقيلة التي حملتها[٢]، لكن السيد أبو الحسن الأصفهاني حينما شعر بوجود النية لدى بعض الأهالي بالتصادم مع قوات الشرطة وضربها، وكانَ من المؤكد أنها سترد بقوة، ارتأى استبدال فكرة المظاهرة إلى عقد اجتماع سلمي موسع في داره تحضره النخبة من الزعماء حفاظاً على النظام العام، وأرسل إلى متصرف لواء كربلاء عبد العزيز القصاب[٣] يطلب منه الحضور الفوري، وحينما حضر تمت المداولة معه، وحمّلته المرجعية العليا مطالب الوطنيين المشروعة، والمتمثلة في سحب المستشارين البريطانيين المنبثين في مراكز الدولة ومديرياتها للإشراف عليها، وإيقاف كل ما من شأنه تقييد سلطة العراقيين وانتهاك سيادتهم، سواء أكانت المعاهدة أو غيرها، وكُلف بإيصال مطالب المجتمعين إلى الملك ووزارة الداخلية[٤].

ويبدو لنا أن المرجعية الدينية من خلال تحركها العقلاني الهادئ والحكيم، رأت أن حفظ أرواح الزائرين وعدم تعريضهم لأي خطر، أفضل من تحقيق مطلب سياسي معيّن، ولكي لا تحدث في الزيارة أعمال صدامية تُفسّر بتفسيرات أخرى، وتُستغل من الحكومة ضد الناس الأبرياء، أو ربما يستغلها ذوو النوايا السيئة مُدّعو الوطنية لتحقيق مآرب دعائية لهم على حساب دماء المسلمين. فكان مِنْ رأيها أنه يجب التنبّه لمن يريدون إشاعة الفوضى والمتصيدين في الماء العكر وعدم منحهم أي مُسوّغ للقيام بهدم كيان البلاد بحجة العمل في الحركة الوطنية.

وعلى الرغم من محاولات العلماء ومساعيهم الصادقة، إلاّ أن مجلس الوزراء عقد جلسة في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ أعلن فيها تأييده للمعاهدة، وصادق عليها المجلس في ١٣ من الشهر ذاته[٥].

---

(١) علي الورديّ، لمحات اجتماعية..، المصدر السابق، الجزء٣، ص١٨١؛ محمد باقر أحمد البهادلي، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(٢) عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق، ص ٧٧.

(٣) عن حياته ومناصبه الإدارية بين قائمقاميات العراق ومتصرفياته يُنظر: عبد العزيز القصاب، مذكرات عبد العزيز القصاب، إعداد ونشر: خالد عبد العزيز القصاب، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٧).

(٤) علي الوردي، لمحات اجتماعية، الجزء٦، ص١٨٠-١٨١؛ عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٥) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، المصدر السابق، الجزء ٢ ص ٤٨٤، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ٢، ص ٢٦.

وكان ذلك نتيجة طبيعية للضغوط السياسية التي مارسها البريطانيون على الحكومة العراقية، وسياسة القمع والتنكيل بالحركة الوطنية التي فقدت الكثير من زعمائها، سجناً أو نفياً خارج بلادهم[1].

ثالثاً: جهاد المرجعية الدينية لتصحيح مسار العملية السياسية في انتخابات المجلس التأسيسي

استعدت المرجعية الدينية لخوض صفحة جديدة من صفحات نضال الشعب العراقيّ، والتصدي بشجاعة فائقة لمؤامرة أخرى حاكتها الدوائر الرسمية ومن ورائها البريطانيون، وكان ذلك في انتخابات المجلس التأسيسي العراقي[2]. فقد تألفت حكومة عبد الرحمن النقيب الثالثة[3]، وصدرت الإرادة الملكية بتشكيل المجلس المذكور على أن يقوم -أولاً- بإقرار المعاهدة العراقية-البريطانية، ثم يضع دستوراً للمملكة العراقية (القانون الأساسي)[4]. فنهضت المرجعية الدينية في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية المقدستين، وأعلنت رأيها بوجوب مقاطعة الانتخابات وعدم جواز الدخول فيها، ما لم ترضخ الحكومة لمطالب الشعب العادلة التي منها: أن يُقرَّ الدستور أولاً قبل المعاهدة وليس العكس، وسحب المستشارين البريطانيين من الألوية إلى بغداد؛ لأن وجودهم شلّ أيدي الموظفين العراقيين، والسماح بتأليف الجمعيات السياسية، وإطلاق حرية الطباعة؛ لإتاحة الفرصة لمناقشة آراء الناس في الدستور والسماح لهم ببثّ ما عندهم من أفكار، وإعادة الوطنيين من منفاهم في جزيرة (هنجام) في جنوب الخليج العربي، وإلغاء الإدارة العرفية في البلاد[5].

لم تستجب الحكومة لمطالب العلماء، وأخذ المستشارون البريطانيون يسعون للتزوير بالاتصال مع أتباعهم من المؤدين للمعاهدة وللوجود البريطاني؛ بغية إيجاد جمعية تأسيسية طيّعة بأيديهم، فيما بدأت المرجعية توّحد جهودها من أجل مقاطعة الانتخاب، والانتقال من التهديد بالمقاطعة إلى مرحلة التنفيذ

(١) يُذكر أنه قد صدرت أوامر المندوب السامي البريطاني بإغلاق حزبي (النهضة) و(الوطني)، وإبعاد أكثر من مائة من القادة الوطنيين إلى جزيرة (هنجام) جنوب الخليج العربي وذلك على أثر ما يسمى بـ (حادثة البلاط) في ٢٣ آب ١٩٢٢ التي قامت فيها هتافات مناهضة لبريطانيا بحضور المندوب السامي. ينظر: عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ١٩٤-١٩٥. منذر جواد مرزة، العهد الملكي في العراق، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٢) لتفصيلات أكثر عن المجلس التأسيسي وانتخاباته ينظر: محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ط٢، (بغداد: مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، الجزء ١-٢.

(٣) تشكلت تلك الوزارة في ٢٠ أيلول ١٩٢٢ واستقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ١، ص ص ١٢٩-١٣٣.

(٤) المصدر نفسه، الجزء١، ص١٢٩.

(٥) المصدر نفسه، الجزء ٢، ص٢٨؛ عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق، المصدر السابق، ص١١٧.

الفعلي لها. فقام وكلاؤها والعناصر الوطنية بحملة دعاية واسعة في سبيل ذلك، باعتبار أنّ حرية الفرد مقيّدة، وآراءه مكبلة، وصحافته مكممة، فكيف تكون حرية الانتخاب؟. وأعلنت المرجعية موقفها العام في بيان وزّعَهُ الوطنيون بتأريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٢٢، جاء في نصه: «لقد أُقيمت الانتخابات بأساليب غير مرغوب فيها بقوة السلاح البريطانيّ... إن المساهمة في الانتخابات أو أية عملية تماثلها مِمّا قد يعرض ازدهار العراق في المستقبل للخطر فحكمه حرام بموجب الشرع والقرار الإجماعي للمسلمين»[١].

تأزم الوضع كثيراً، لعدم استجابة الحكومة لمطالب الشعب، ولم يتأخر ردّ المرجعية الدينية كثيراً، إذ بعد مرور ٢٤ ساعة على البيان السابق، أعلن علماؤها تأكيداً لرأيهم في مقاطعة الانتخابات، وتحريمها، وتضامنهم مع زعماء الحركة الوطنية. وتم إصدار فتاوى شرعية، فردية وجماعية، بحرمة الاشتراك فيها تحريماً قطعياً، وعَدّه عملاً يساعد على تولي «الكفار» أمر المسلمين[٢]. وقد جاء ذلك على أثر استفتاء وُجّه لهم بتأريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢، وقد كتب العلماء الأعلام في ذيل هذا الاستفتاء أجوبتهم الصريحة بالتحريم بالقول: «نعم حكمنا بحرمة الانتخاب وحرمة الدخول فيه على كافة الأمة العراقية، وأن من دخل في هذا الأمر، أو ساعد عليه أدنى مساعدة فقد حادَّ الله ورسوله والأئمة الأطهار (صلوات الله عليهم أجمعين) أعاذ الله الجميع من ذلك». وجاء في فتوى الشيخ محمد حسين النائيني ما نَصُّهُ: «لا إشكال في حرمة الانتخاب، ومن انتخب فقد عصا وحاق بغضبٍ من الله عظيم». وتشابهت صيغة الفتوتين اللتين أصدرهما العلاَّمتانِ الشيخ مهدي المراياتي[٣] والشيخ عبد الحسين آل ياسين من الكاظمية[٤] في التحريم، واعتبار الدافع الرئيس لوقوفهما بوجه هذه العملية؛ كونها مضرة بحاضر

(١) إخلاص لفته حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية ١٩١٤-١٩٢٤، المصدر السابق، ص ١٦٩-١٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٠؛ هاشم فياض الحسيني، حياة الإمام السيد (أبو الحسن الاصفهاني)، (بيروت: مركز البحوث والدراسات والنشر، ٢٠٠١)، ص ص ٩٠-٩١.

(٣) الشيخ مهدي بن صالح الأسدي البغدادي المراياتي الكاظمي، عالمٌ أديبٌ فاضل، ولد في الكاظمية عام ١٧٧٩، ونشأ بها بين أعلام عصره أدبائهِ، حتّى صارَ يعدّ من العلماء الأفاضل والشعراء المجيدين، له مجلس أدبي وعلمي يحضره ثلّة من الأدباء والشعراء، توفّي عام ١٩٢٤. ينظر: آغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، (النجف، مطبعة الآداب، ١٩٦٢)، المجلد٥، ٤٥٠-٤٥١؛ محمد حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، الجزء ٣، ص ١٤٦.

(٤) عبد الحسين بن الشيخ باقر بن محمد حسن آل ياسين الكرخي الكاظمي، فقيهه ورع، ولد في الكاظمية وارتحل إلى سامراء، لينهل من علوم أساتيذها وفي مقدمتهم الميرزا حسن الشيرازي، وأقام في كربلاء المقدسة مدة من الزمن، ثم رجع إلى بلدته ليتولى زعامة أسرته العلمية الشهيرة، ويكون مرجعاً للأحكام والفتيا، خلّف ثلاثة أولاد من العلماء أشهرهم المرجع الكبير الشيخ محمد رضا آل ياسين. توفي عام ١٩٣١. له: رسائل في عدة مسائل من مهمات المسائل الفقهية. ينظر: محمد حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، الجزء ٣، ص ص ٣٩-٤١؛ كوركيس عواد، معجم

العراق ومستقبله[1]. ومما يلاحظ أن فتوى السيد أبي الحسن الأصفهاني كانت أشدّ الفتاوى لهجة في تحريم الانتخابات؛ إذ أعلن فيها صراحةً أن كل من ينتخب بعد إعلان التحريم حُرّمت عليه زوجته وزيارة مراقد الأئمة عليهم السلام، ولا يجوز السلام عليه، ويُمنع من الدخول في حمامات المسلمين[2].

كانت هناك شبكة واسعة من العناصر المؤمنة والناشطة تساند عمل المرجعية، اضطلعت بمهمة نسخ فتاوى تلك المرجعية ونشرها على نطاقٍ واسع وبشكلٍ سريع جداً، واستمر مراجع الدين بإصدار فتاوى التحريم حيناً بعد آخر، إذْ حدث اجتماع تاريخيّ بين أقطاب المرجعية العليا الثلاث في النجف الأشرف (السيد أبو الحسن الأصفهاني، الشيخ محمد حسين النائيني، الشيخ أحمد كاشف الغطاء)، تمخض عنه كتابة فتوى موحدة بتحريم الدخول في الانتخابات، جاء في نصها: «كل من دخل في المجلس، أو ساعد عليه أدنى مساعدة فقد برئت منه ذمة الإسلام، وذلك بإجماع علماء الأعلام والراد عليهم رادٌّ على الله»[3]. وجاء في الفتوى التي أصدرها الشيخ محمد مهدي الخالصي من الكاظمية إشارة مؤكدة الى ما فعله المندوب السامي (السير برسي كوكس) من نفي وتشريد وقمع للوطنيين، وعدّ الانتخابات مؤامرة تهدف إلى انتخاب جماعة خاضعة للسياسة البريطانية التي تريد إكمال سيطرتها على البلاد، ولاسيما بعد أن قررت بأن تكون أولى مهام المجلس التصديق على المعاهدة[4]. وتمّ تعزيز ذلك بفتاوى أُخَرَ من عشرات العلماء، منهم: السيد حسن الصدر[5]، والسيد محمد مهدي الصدر[6]، كما أيّد

المؤلفين العراقيين، المصدر السابق، المجلد ٢، ص ٢٢٥.

(١) للاطلاع على نصوص كثيرة لفتاوى المرجعية ينظر: هاشم فياض الحسيني، حياة الامام السيد (أبو الحسن الاصفهاني)، المصدر السابق، ص ٩٤؛ عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السايسي، المصدر السابق، ص ١٣٠؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية، المصدر السابق، الجزء٦، ص٢٠٢؛ أمجد سعد شلال المحاويلي، الشيخ محمد حسين النائيني، المصدر السابق، ص ١٨٠.

(٢) هاشم فياض الحسيني، حياة الامام السيد (أبو الحسن الاصفهاني)، المصدر السابق، ص ٩٤-٩٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٦. وللأطلاع على نصوص أخرى لفتاوى المرجعية ينظر: عبد الستار شنين الجنابيّ، تاريخ النجف السياسي..، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٤) رضا كريم محمد عبد الحسين العامري، الحياة الفكرية في مدينة الكاظمية، المصدر السابق، ص ٢٣٨.

(٥) حسن بن هادي بن محمد علي بن صالح الصدر العاملي، عالم فاضل، وفقيهٌ متبحر، ولد في الكاظمية سنة ١٨٥٤، ودرس أولياته الدينية على يد علمائها، ثم التحق بالميرزا محمد حسن الشيرازي في سامراء، وأكمل دراسته في النجف الأشرف، وعاد بعدها إلى الكاظمية حيث توفي عام ١٩٣٣. له الكثير من المؤلفات والتحقيقات في الفقه وأصول الفقه والعقائد والتاريخ والأخلاق والعرفان والحديث وعلومه، منها: إثبات الرجعة، النصوص المأثورة في المهدي عليه السلام، اللوامع الحسنية في الأصول الفقهية. محسن الأمين، أعيان الشيعة، المصدر السابق، الجزء ٥، ص ٣٢٥-٣٣٠، أحمد الحسيني، المفصل في تراجم الأعلام، (مجمع الذخائر الإسلامي، قم، ٢٠١٥)، الجزء ٢، ص ١١٩-١٣٥.

(٦) محمد مهدي ابن السيد إسماعيل بن صدر الدين العاملي الكاظمي، ولد في الكاظمية سنة ١٨٧٨، تلمذ على

العلماء في كربلاء المقدسة ما أفتت به مرجعية النجف الأشرف، فأصدروا فتاوى واضحة تؤيد مقاطعة الانتخابات[1].

أحدثت فتاوى المرجعية تأثيراً عميقاً على المستويين الرسميّ والشعبيّ، فعلى المستوى الأول قدّم رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب استقالته في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢، أي بعد أسبوع واحد فقط من صدور الفتاوى؛ لأنه شعر بالعجز عن مواجهة أزمة الانتخابات التي حرمتها المراجع الدينية، وانتجت صراعاً حاداً داخل مجلس الوزراء نفسه، ولم تفلح كل الجهود التي بذلتها الحكومة لحمل الناس على الدخول في الانتخابات[2]. أما على المستوى الجماهيري فقد توقفت الانتخابات في معظم مدن العراق، واستقالت اللجان الخاصة بها في النجف الأشرف، والكوفة، والحلة، وكربلاء والكاظمية المقدستين، وانتشرت المقاطعة في ألوية العمارة والمنتفك والموصل[3]. وأيّد شيوخ العشائر وأبناؤها في البداية فتاوى التحريم، يدفعهم إلى الالتزام بها طبيعة التكوين الاجتماعيّ، ومدى الارتباط الصميمي العقائدي بالمرجعية الدينية، مما كان له الأثر الحاسم في مقاطعة الانتخابات بشكل عام وشامل[4].

ومن الجدير بالذكر أن الاستجابة لفتوى المرجعية لم تكن حكراً على المسلمين الشيعة فقط، بل قاطعها أكثر المسلمين السُّنة في العراق من أقصاه إلى أقصاه، وحتى غير المسلمين، فقد أصدر عددٌ من علماء المسيحية فتاوى بمقاطعة الانتخابات، تضامناً مع نظرائهم وإخوانهم المسلمين ومؤازرة لهم[5]. ويذكر مؤرخ تاريخ العراق المعاصر السيد عبد الرزاق الحسنيّ: «إنه حتى مطارنة النصارى دعوا المسيحيين إلى مقاطعة الانتخابات، تمسكاً بالجامعة الوطنية، وحفظاً للمصالح المشتركة، وتأييداً للحقيقة الواضحة والحق الصريح، واستبقاءً للتآلف القديم والتوادد المستقيم»[6].

يد الشيخ علي الكربلائي، والشيخ محمد حسين الطبسي والشيخ محمد صادق الشيرازي وغيرهم، هاجر إلى النجف الأشرف عام ١٩٠١؛ لإكمال دراسته الدينية، توفي عام ١٩٣٩، وهو جد المرجع الشهيد السيد محمد محمد صادق الصدر. ينظر: محمد حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، الجزء١، المحقق: ص ١١٧.

(١) عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي، المصدر السابق، ص ١٣١-١٣٢.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، الجزء ١، ص ١٤٩-١٥١.

(٣) محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٣٣-٣٤.

(٤) عن موقف العشائر من الانتخابات يُنظر: جلال كاظم محسن الكناني، الدور السياسي للعشائر العراقية ١٩١٨-١٩٢٤، رسالة ماجستير، (كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣)، ص١٦٤، إخلاص لفته حريز الكعبيّ، موقف الحوزة العلمية ١٩١٤-١٩٢٤، المصدر السابق، ص ١٦٩-١٧١.

(٥) هاشم فياض الحسيني، حياة الإمام السيد (إبو الحسن الأصفهاني)، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، الجزء ١، ص ١٤٩.

ولا بد من القول إن فتاوى المرجعية في التحريم كانت آخر سلاح بيد العلماء، بعد أن يئسوا من المبادرات الوسطية والفرص السانحة التي أضاعتها الحكومة وتغافلت عنها. ولم يغب عن بال المرجعية الشريفة أن الدستور(القانون الأساسي) المنوي إقراره قد صاغت أفكاره الرئيسة وزارة المستعمرات البريطانية في لندن، واستقت معظم مواده من الدساتير الأوربية، وجرى تنقيحه من قبل لجنة عراقية-بريطانية قبل عرضه على المجلس، بغية منحه صفة الشرعية، وكأن العراقيين هم الذين وضعوه. وأن مقاطعتها لم تكن موجهة ضد عملية الانتخاب بحدّ ذاتها، بل ضد المشرفين عليها، الذين عملوا على التحيّز لصالح جهات معينة؛ لإيصالهم الى مقاعد المجلس، ولأن العملية السياسية سوف تُبنى على أسسٍ غير صحيحة، باعتبار أن المجلس المرتقب سوف يصادق على معاهدة الانتداب الاستعمارية التي رفضتها الأمة وقدمت تضحيات كبيرة من أجل الاستقلال الحقيقيّ وليس الشكليّ، وأعلنت غير مرة أنها لا ترضى بحكم تابع للأجنبي الذي احتل أراضيه.

شعرت سلطات الانتداب البريطانية أنها لا تقوى على الوقوف بوجه تيار المرجعية الدينية العليا من دون تولي شخصية عراقية حازمة رئاسة الوزراء، فقرّ قرارها مع الملك فيصل على إسناد المنصب إلى عبد المحسن السعدون[1]، الذي نجح في عهد حكومته الأولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ – ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣) في لملمة الأمور وإجراء الانتخاب. وحينما أراد استخدام القوة بوجه العلماء والوطنيين عارضه الملك فهدد بالاستقالة، لكن البريطانيين مارسوا ضغوطهم لإسناده، لتبدأ صفحة جديدة في التعامل مع المرجعية العليا اتسمت بالعنف واستخدام وسائل القمع والتنكيل ضدها[2].

حاولت سلطات حكومة السعدون الالتفاف على إرادة المرجعية الدينية، ببذل المساعي الظاهرية لاسترضائها، لكنها لم تنجح، ثم روجت الإشاعات المغرضة بالقول أن العلماء رجعوا عن فتاواهم لكنها أخفقت أيضاً[3]، فاتجهت إلى تقديم بعض التنازلات التي من شأنها تخفيف هذه المقاطعة، فأطلقت سراح الوطنيين المنفيين إلى جزيرة (هنجام)، وأصدرت قراراً للتفتيش الإداري البريطاني نص على «أن يكون مقر المفتشين الإداريين في بغداد، ويُرسلون للتفتيش حسبما تقتضيه الأحوال وتراه وزارة الداخلية»، وأُنقصت مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات، بمقتضى اتفاق ٣٠ نيسان ١٩٢٣. وتحرك بعدها البلاط الملكي باتجاه الشخصيات المؤثرة في المجتمع العراقي، لخلخلة القاعدة

(١) للمزيد من المعلومات عن حياة السعدون ودوره السياسي ينظر: لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، (بغداد، مطبعة دار الحرية، ١٩٨٠)، ص١٥-٣٦١.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، الجزء١، ص١٥٦.

(٣) عبد الأمير هادي العكام، النجف الأشرف والنظام السياسي الملكي، المصدر السابق، ص ٤٠١.

الجماهيرية وخلق الاختلافات داخلها، لا سيما الزعماء القبليين والعشائريين الذين ركز عليهم الملك جهوده، وعقد معهم لقاءاتٍ مطولة في مضافاتهم من خلال جولته في الألوية، وطلب إليهم تأييد سياسته الجديدة، بناءً على زوال أسباب المقاطعة، ووعدهم بإعفائهم من الضرائب المترتبة بذمتهم وتخصيص نسبة عالية من مقاعد المجلس لهم. فنزل بعضهم عند إرادة الملك، وتمسك آخرون بفتاوى العلماء التي كانت ما تزال سارية[1].

لم تنطل هذه التحركات الرسمية على المرجعية الدينية، ولم تنل من إراداتها الصلبة في تحقيق آمال العراقيين في التخلص من ربقة السيطرة الأجنبية، ومما يلاحظ أن المرجعيات المتعددة آنذاك كانت على درجة عالية من التنسيق والاتصال؛ لتوحيد الجهود والمواقف، فقد رصدت عيون التجسس البريطانية رسائل إلى علماء الكاظمية (الشيخ مهدي الخالصي، السيد محمد مهدي الصدر، السيد حسن الصدر) وردتهم من علماء النجف الأشرف بتأريخ ١٣ آذار ١٩٢٣، تتداول معهم في مسألة إصدار فتوى جديدة ضد الانتخابات؛ لأن الملك والسلطات البريطانية بدأوا يتخذون إجراءات جديدة بغية التعجيل بمخططاتهم، وقد تزعم الشيخ الخالصي مفاوضات الكاظمية، واستقر الرأي بتأييد قرار مرجعيات النجف الأشرف بتحريم الانتخابات مجدداً[2]

ولم يطل المقام هذه المرة، فقد صدر بيان مشترك لأقطاب المرجعية العليا في النجف الأشرف، جاء فيه: «إلى كافة المؤمنين المتمسكين بشريعة سيد المرسلين، لا يخفى على كل ذي لبّ أنه قد صدر منا الحكم بحرمة الانتخاب، وأعلنا به إلى كافة المؤمنين، وكتبنا أن الداخل فيه والمساعد عليه كمن حارب الله ورسوله أولياءَهُ، وقد بلغنا أن بعض ذوي الأغراض والأمراض الذين لا أخلاق لهم في الإسلام، وربما يُلقى في قلوب المتدينين أننا قد سكتنا عن ذلك فلا يدخل في قلبه أقل شك ولا شهبة، وليعلم أن حكم الله لا يتغير وأن الجهة التي دعتنا إلى التحريم لم تتبدل، والآن كما كان ولم نسكت عن ذلك، ونعلن جديداً أنه لا يجوز لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر المساعدة على الأمر والدخول فيه والمساعدة معاذ الله...»[3].

---

(١) محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٤٢-٤٣. ومن الجدير بالذكر أن جولة الملك فيصل في الألوية الجنوبية العراقية بدأت منذ ١٨ حزيران ١٩٢٣، لكن النية كانت مبيتة قبل ذلك لاستمالة العشائر بطريقةٍ ما. ينظر: عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(٢) إخلاص لفته حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية ١٩١٤-١٩٢٤، المصدر السابق، ص ١٧٤-١٧٦، عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن، المصدر السابق، ص ٢١٦؛ رضا كريم محمد عبد الحسين العامري، الحياة الفكرية في مدينة الكاظمية، المصدر السابق، ص ص ٢٤١-٢٤٢.

(٣) عبد الأمير هادي العكام، النجف الأشرف والنظام السياسي الملكي، المصدر السابق، ص ص ٤٠١-٤٠٢.

ولم يكتف علماء المرجعية بذلك بل أصدروا فتاوى انفرادية جديدة تحرم الانتخابات مرة أخرى، منها فتوى المرجع الديني الأعلى السيد أبي الحسن الأصفهاني التي جاء فيها: «إننا قد حكمنا سابقاً بحرمة الدخول للانتخاب، ولم يتغير الحكم ولم يتبدل والأمر كما كان»[1]. كما أرسل كتاباً إلى وكيله في الشامية بتأريخ ١٢ حزيران ١٩٢٣ يدعوه فيها إلى إبلاغ أهاليها ورؤساء عشائرها باستمرار تحريم الانتخابات، جاء فيه: «بَلِّغوا كما أمرتكم سادات الشامية ورؤساءها أني قد بينت غير مرة تحريم الانتخابات في الوقت الحاضر، ويقيناً بَلَغَكُمْ ذلك، فالمأمول فيكم ما هو المعهود فيكم من التمسك بعرى الشريعة المطهرة، ألاّ تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار، ولا ترتدوا على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين، ولا شكَّ أن من دخل هذا الانتخاب أو ساعد عليه بأيّ مساعدة فهو كمن حارب الله ورسوله»[2]. ويبدو لنا أن مخاوف المرجعية واضحة في الكتاب الوارد ذكره، فعبارات مثل ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ و﴿يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ فيها إشارات واضحة إلى بعض شيوخ العشائر الذين لانت عزيمتهم وغرّتهم عطايا الملك، وفضلوا منافعهم الشخصية على المصلحة العامة للأمة.

وصدرت فتوى من المرجع الأبرز الآخر الشيخ محمد حسين النائيني جاء فيها: «نعم، قد حكمنا سابقاً بحرمة الدخول في الانتخاب والإعانة فيه بأيّ وجه كان على كل مسلم مؤمن بالله واليوم الآخر وهذا الحكم كما كان لم يتغير ولم يتبدل»[3]. وتوالت فتاوى المرجعيات الأُخر، مناصرة لإرادة الأمة، ومشابهة للفتاوى المذكورة، ومنهم: مهدي ابن الشيخ كاظم الخراساني، إبراهيم الأعرجي، علي الحسيني الشيرازي، حسن الصدر، محمد مهدي الحيدري، محمد مهدي الكاظمي، وآخرين غيرهم. وصرح السيد أبو طالب محمد الشيرازي[4] مهدداً، أنه إذا أصرت الحكومة على إجراء الانتخابات،

---

(١) هاشم فياض الحسيني، حياة الامام السيد ابو الحسن الاصفهاني، المصدر السابق، ص٩٦؛ اخلاص لفته حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية ١٩١٤-١٩٢٤، المصدر السابق، ص ص ١٧٤-١٧٦.

(٢) د. ك. و. «الوحدة الوثائقية»: ملفات البلاط الملكي، ملفة (٢٦١٩)، الانتخابات وفتاوي علماء النجف الاشرف ضدها، بتاريخ ١٥ أيار ١٩٢٣، ورقة ٨. نقلاً عن: عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي، المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٣) أمجد سعد شلال المحاويلي، الشيخ محمد حسين النائيني، المصدر السابق، ص ١٨٢-١٩١؛ هاشم فياض الحسيني، حياة الامام السيد ابو الحسن الاصفهاني، المصدر السابق، ص ٩٠-٩٧.

(٤) أبو طالب محمد بن سيد هاشم الحسيني الشيرازي، كان عالماً فاضلاً توفّي في النجف الأشرف سنة ١٩٢٦. له من المؤلفات: في رد البابية جزءان، أسرار العقائد باللغة الفارسية. محسن الأمين، أعيان الشيعة، المصدر السبق، الجزء ١، ص ٣٦٨.

فالفتوى المنتظر إصدارها سوف تتوسع لتشمل الحكومة نفسها[1]. وهي إشارة ضمنية صريحة بالتهديد بالعصيان المدني المحتمل.

وضعت حكومة عبد المحسن السعدون مخططاً لإجراء الانتخابات وإمرار المعاهدة في المجلس المنتخب صورياً، من خلال تبنيها سياسة خاصة، تميزت بالعنف، ووصلت حداً بالغاً في القسوة والإرهاب وامتهان كرامة العلماء، بنفي قسم منهم إلى خارج البلاد[2]، إذ قررت في اجتماعها بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٢٣ البدء بالانتخابات من جديدٍ، واستخدام الشدة تجاه المقاومة، وذلك بإخراج الأجانب منهم حسب ادعائها وإيداع الوطنيين في السجون[3]. وبدأت بتنفيذ سياستها تلك فعلياً، ففي ليلة ٢٥ -٢٦ حزيران ١٩٢٣ داهمت الشرطة دار الشيخ الخالصي بعد أن طوقت قواتها مدينة الكاظمية من كل جانب، وتمّ إلقاء القبض عليه، وإرساله مع ولديه ومرافقه بقطارٍ خاص إلى البصرة، ومنها إلى عدن، دون أدنى تقدير لمكانته وجهوده في إسناد تأسيس الدولة العراقية المعاصرة[4].

ولا يمكن أن نعد نفي مرجع الكاظمية الشيخ الخالصي إلا صفحة جديدة من صفحات التضحيات الرائعة التي قدمتها المرجعية الدينية العليا من أجل حفظ كرامة الشعب العراقي المسلم، وتحقيق طموحاته في حياة حرة كريمة. وكان عليها أن تنسق الجهود لمواجهة سياسة البطش الحكومي، لذا أرسل علماء الكاظمية رسائلَ إلى علماء النجف الأشرف يعلمونهم بإلقاء القبض على الشيخ مهدي الخالصي[5]، فتلقته المرجعية الدينية العليا بألمٍ شديد، وأعلنت مدينتها (النجف الأشرف) الأضراب العام، وأُغلقت الأسواق، وتجمهر الناس في الشوارع، وعقد العلماء اجتماعاً عاجلاً حضره السيد أبو الحسن الأصفهانيّ، والشيخ محمد حسين النائينيّ، والسيد محمد علي بحر العلوم[6]

(١) إخلاص لفته حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية ١٩١٤-١٩٢٤، المصدر السابق، ص ١٧٦؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن، المصدر السابق، ص ٢١٦.

(٢) لتفصيلات اكثر عن نفي الشيخ الخالصي ينظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية، المصدر السابق، الجزء٦، ص ٢١٨-٢٧٧.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، الجزء١ ص١٣٠؛ لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون، المصدر السابق، ص ص ٨٧ - ٩١.

(٤) عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي، المصدر السابق، ص ص ١٤١-١٤٢؛ عباس جعفر محمد الإمامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق، المصدر السابق، ص ١٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ص١١٠-١١٣.

(٦) محمد علي ابن السيد علي نقي بن محمد تقي آل بحر العلوم، ولد في النجف الأشرف عام ١٨٦٩، ودرس على والده وعدد آخر من العلماء. وكان من المشاركين بفاعلية في حركة المقاومة الشعبية ضد الغزو البريطاني، أسهم في تأسيس جمعية النهضة الإسلامية في النجف عام ١٩١٨. اعتقلته القوات البريطانية، وحاكمته عسكرياً، وقضت

والشيخ محمد جواد الجواهري[1] والميرزا مهدي ابن الشيخ كاظم الخراساني[2] والشيخ عبد الكريم الجزائري[3]، أعلنوا فيه تضامنهم مع الشيخ الخالصي قلباً وقالباً، واعتبار نفيه «إهانة للدين وأهله»، وهددوا بالهجرة من العراق إلى إيران خلال مدة أقصاها عشرة أيام، تعبيراً عن سخطهم واحتجاجهم على الأمر، وحتى يكون ذلك وسيلة ضغط على السلطات[4]. وفي ذلك دلالة لا تقبل الشك على إدراك المرجعية الدينية لما يتطلبه الظرف آنذاك من خطوات شجاعة وشعور عالٍ بالمسؤولية، وصفوف متراصّة من جميع العلماء؛ ليشدَّ بعضهم أزر بعض.

وآلت المرجعية الدينية على نفسها تنفيذ تهديدها مهما كلفها الأمر، فحينما لم تتضح أيّ بادرة من الحكومة كان يوم ٢٧ حزيران ١٩٢٣ يوماً مشهوداً في النجف الأشرف فقد قرر عددٌ من المراجع مبارحة مدينة أمير المؤمنين عليه السلام، وأرادت المرجعية أن تكون هجرتها بطريقة علنية شعبية، حتى تكون أكثر وقعاً في النفوس، وأشد استنكاراً، وأكثر فضحاً وإحراجاً للحكومة[5]. فكان الاجتماع الجماهيري الأول في المرقد العلوي المطهر، وكان في مقدمة الخارجين أقطاب المرجعية الثلاث: الأصفهاني،

بإعدامه، ثم خُفف الى النفي، وأُطلق سراحه، اذ عُيّن عضواً في مجلس الأعيان. توفي عام ١٩٣٦. ينظر: موقع: ويكي شيعة/ آل بحر العلوم http://ar.wikishia.net

(١) محمد جواد ابن الشيخ علي بن محمد الجواهريّ، أحد علماء النجف الأشرف وفقهائها وزعمائها الوطنيين، يرجع نسبه إلى المرجع الكبير الشيخ محمد حسن النجفيّ صاحب الموسوعة الفقهية المعروفة (بجواهر الكلام). ساند مرجعية السيد أبي الحسن الأصفهانيّ، وشارك في مقاومة الغزو البريطانيّ ١٩١٥، وفي انتفاضة النجف ١٩١٨، وثورة العشرين الوطنية، توفي عام ١٩٣٧. علي الخاقاني، شعراء الغري أو النجفيات، (المطبعة الحيدرية، النجف، ١٩٥٤)، الجزء١٠، ص١٤٢.

(٢) هو ميرزا مهدي ابن المرجع الديني الكبير في وقته، ورجل الإصلاح الجليل الشيخ محمد كاظم الخراسانيّ الآخوند، اشْتُهِرَ باسْم (مهدي الكفائي)، ولد في النجف الأشرف عام ١٨٧٥، ودرس العلوم الدينية فيها، أصيب بمرض في عينيه فاضطر إلى ترك الدراسة بأمر من والده، تصدى للقضايا الاجتماعية والسياسية في الثورة الدستورية، شاركٌ في حركة الجهاد ضد الروس سنة ١٩١١، وساهم في ثورة العشرين. وظهرت له مشاركة في بعض الأحداث السياسية بعد عام ١٩٢١، توفي عام ١٩٤٥. ينظر: حسن مرسلوند، زندگي نامه رجال ومشاهير إيران، (تهران: نشر الهام، ١٣٦٩)، جلد أول، ص١٦٠. نقلاً عن: عدي محمد كاظم السبتي، محمد كاظم الآخوند ١٨٣٩ – ١٩١١ دراسة تأريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧، ص ٦٨.

(٣) إخلاص لفته حريز الكعبيّ، موقف الحوزة العلمية ١٩١٤-١٩٢٤، المصدر السابق، ص ١٧٧-١٨١، عادل رؤوف، عراق بلا قيادة قراءة في ازمة القيادة الاسلامية الشيعية في العراق الحديث، (دمشق، ٢٠٠٢)، ص٢٢.

(٤) علي الوردي، لمحات اجتماعية، المصدر السابق، الجزء٦، ص٢٢٨.

(٥) عبد الامير هادي العكام، الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص١٢٩.

النائيني، أحمد كاشف الغطاء[1]، ومعهم ما يقرب الألف من العلماء، وطلبة العلوم الدينية والفضلاء وآخرين غيرهم، وبعد أداء مراسيم الزيارة والدعاء الجماعي لنصرة الإسلام، توجهت مواكبهم إلى مسجد السهلة في الكوفة للاعتكاف فيه ليلة واحدة، وفي صباح ٢٨ حزيران غادروا الكوفة بواسطة الزوارق النهرية متوجهين إلى كربلاء المقدسة التي وصلوها في اليوم التالي عن طريق طويريج (٢٥ كم شرق كربلاء)[2]، ورفضوا الإقامة عند أحد أو النزول في أيٍّ من الدور السكنية العائدة لهم أو لأتباعهم في المدينة، بل أمروا بنصب الخيام لإقامتهم فيها ليلة واحدة. وعلى الرغم من منع الناس من الاتصال بهم بأمر متصرف لواء كربلاء، إلا أن كثيراً من علماء كربلاء ومجتهديها التقوهم وانضموا إليهم، ولم تنجح المحاولة الأخيرة التي قام بها المسؤولون الرسميون لثنيهم عن الهجرة[3]. عند ذاك أمرت الحكومة متصرفها بتسهيل سفر الذين يحملون الجنسية الإيرانية حصراً، أما الباقون فيجب إبقاؤهم في العراق ووضعهم تحت مراقبة الشرطة. وتولى مدير شرطة كربلاء بتاريخ ١ تموز ١٩٢٣ تسفير تسعة من العلماء (الأصفهاني والنائيني وآخرين) مع خمسة وعشرين من أتباعهم إلى بغداد بواسطة السيارات تحت حراسة مشددة، وعدم السماح لهم بالتوقف في أيّ مدينة في الطريق، وفي ٢ تموز تم نقلهم بواسطة القطار إلى خانقين، ومنها إلى الحدود الإيرانية[4].

كان بالإمكان أن تُعالج القضية بطرق سلمية وحوارية، لا أن تتم إهانة المرجعية ورجالها بهذه الطريقة، فإن لهذا الأمر انعكاساته السلبية ولو بعد حين، فالمرجع الأعلى عند الشيعة الإمامية هو امتداد لخط أهل البيت الرسالي، نائبٌ للإمام الحجة المنتظر عليه السلام، ولم يتبوأ هذا المكان جُزافاً، وإنما بعد جهدٍ جهيد، ونكران ذات، وزهدٍ وعلم[5].

يُذكر أن حكومة عبد المحسن السعدون الأولى لم تصمد طويلاً، فقد لاحقها العار الذي جلبته لنفسها من جرّاء نفيها العلماء واضطهاد الحريات، واضطرت إلى الاستقالة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣، وعهد الملك في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ إلى جعفر العسكري بتأليف الوزارة، فاستطاع أن يتم عملية

---

(١) يمكن ملاحظة أنّ الأخير خرج متضامناً مع زملائه، وداعماً لهم في موقفٍ مشرف، لكنه فضّل عدم الهجرة.

(٢) أمجد سعد شلال المحاويلي، الشيخ محمد حسين النائيني، المصدر السابق، ص ١٨٤-١٨٥.

(٣) علي الوردي، لمحات اجتماعية، المصدر السابق، الجزء٦، ص ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٢٩؛ عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف ١٩٢١-١٩٤١، المصدر السابق، ص ١٤٥، عادل رؤوف، العراق بلا قيادة، المصدر السابق، ص٢٣-٢٤، أمجد سعد شلال المحاويلي، الشيخ محمد حسين النائيني، المصدر السابق، ص ١٨٥، آلاء عبد الكاظم جبار الگريطي، موقف الفئة المثقفة في كربلاء، ص ١١٩-١٢٠.

(٥) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

الانتخابات في مرحلتها الثانية[1]. وكان هذا يعني عملياً أن مساعي المرجعية العليا لإفشال الانتخابات وإنْ نجحت لبعض الوقت، لكنها أُحبطت أخيراً، وتمكنت السلطة من الانتهاء من تشكيل المجلس التأسيسي في ٢٥ شباط ١٩٢٤، وإمرار المعاهدة من خلاله[2].

ومن جهةٍ أخرى، بذل الكثير من المؤمنين المتنفذين المناصرين للمرجعية الدينية جهوداً حثيثة لإعادتها من إيران إلى العراق، وسعوا للتوسط في ذلك مع مسؤولي الحكومتين العراقية والبريطانية والاتصال بالسفير البريطاني في طهران، وبعد مراسلات طويلة وأخذ ورد، صدرت الموافقة الرسمية على عودة العلماء بشرطين: الأول أن تتم بعد افتتاح أعمال المجلس التأسيسي، والثاني أن يقدموا تعهدات صريحة بعدم التدخل في السياسة. وقد وافق أكثرهم على ذلك[3].

وعند قراءة متأنية لتحرك المرجعية في الأحداث الأخيرة يمكن تسجيل عددٍ من النقاط، نوجزها بالآتي:

١- أظهرت الأحداث اللاحقة بصورة قاطعة مدى عمق التأثير الذي تمتلكه المرجعية الدينية، وسعة حجم المعارضة التي يمكن أن تحدثها للمستعمر البريطانيّ وانصاره بالاستناد إلى قطاعات واسعة من الشعب.

٢- هدف المرجعية الدينية من خلال تحركاتها تلك إثارة الناس ضد الحكومة وسياستها القمعية ضد الحركة الوطنية، لكن خطوتها في الهجرة لم تحدث التجاوب الجماهيري المأمول، بل التزمت الأكثرية بالصمت، أو الاستنكار اللفظي دون أي تحرك عَمَليّ يضطر معه المسؤولون إلى التراجع.

٣- إن السمة البارزة في الحياة السياسية العراقية ما بين عامي ١٩١٤-١٩٢٣ هو قيادة المرجعية الدينية العليا للنضال الإسلامي السياسي المنظم، وأن انسحابها مؤقتاً لم يكن يعني غياب دورها الفاعل في التوجيه الشرعيّ والإرشاد الاجتماعيّ.

وتذكر المصادر أن الملك فيصل تسلّم رسائل من العلماء الذين أُعيدوا إلى العراق في نيسان ١٩٢٤،

---

(١) عن حكومة جعفر العسكري ودورها في إكمال الانتخابات ينظر: محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي، المصدر السابق، ص ص ١١٨-١١٩.

(٢) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن، المصدر السابق،، ص٢٢٠. عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص ص١٣٦-١٣٧. وللمزيد من التفصيلات ينظر: حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر (التحرك الإسلامي ١٩٠٠-١٩٥٧)، (بيروت، دار المتدى للنشر، ١٩٩٠)، الجزء ٢، ص٣٦٦-١٣٦٧.

(٣) رفض الشيخ مهدي الخالصي هذه الشروط، وعدّها تراجعاً عن مسؤولياته الشرعية التي فرضها الإسلام على علماء الدين، وبقي هناك حتى توفاه الله تعالى بعد عام واحد من النفي. ينظر: علي الورديّ، لمحات اجتماعية، المصدر السابق، الجزء٦، ص٢٤٦؛ عادل رؤوف، عراق بلا قيادة، المصدر السابق، ص٣٤.

ألزموا أنفسهم فيها بعدم التدخل في الشؤون السياسية[1].

وأرى من الواجب هنا توضيح الإجابة على تساؤل يفرض نفسه، وهو كيف نفسر موقف العلماء من تقديم تلك التعهدات من الناحية الشرعية؟. ولعل هذا التساؤل يحمل في طياته إتهاماً ضمنياً للمرجعية بأنها أعادت حساباتها على وفق المتغيرات الجديدة، فقد تصالحت مع الحكم، وتراجعت عن مواقفها الثورية، واعترفت بالأمر الواقع الذي فرضته السلطة السياسية، وتخلت عن قيادة العمل الوطني للمطالبة بنيل حقوق العراقيين المشروعة.

وللرد على هذا التساؤل لا بدّ من أن نفهم مسألة عودة العلماء وتعهداتهم فهماً موضوعياً متزناً، ونراجعها مراجعة تاريخية شاملة، لا بوصفها حدثاً مفرداً، يأخذ الموازين الحالية المعاصرة فحسب، بل مرتبطاً مع ظروفه الاجتماعية والسياسية التي وُلد فيها، ومتسلسلاً مع السياق التاريخي لتوجهات الحوزة العلمية الشريفة.

فقد ارتبطت المرجعية الدينية بتأريخ مجيد من المنجزات الفكرية العظيمة والنتاجات الإسلامية التي حفظت للأمة شرعها الشريف وعقيدتها السمحاء ولغتها الأصيلة، ونجحت في الإبقاء على مدرسة أهل البيت عليهم السلام حيّة متجددة، على الرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها. ومن خلال ذلك ندرك فداحة المسؤولية التي كان يشعر بها أولئك العلماء، وهم يرون احتمالية أن تضيع تلك الجهود العلمية هدراً إذا ما بقوا بعيدين عن النجف الأشرف وحوزتها الدينية. فالأصفهانيّ والنائينيّ كانت مدارسهم الفقهية قد حازت قدراً كبيراً من التألق العلمي، وارتبط معهم المئات بل الآلاف من طلبة الحوزة العلمية، وكادت دروسهم وبحوثهم أن تتعطل بابتعاد متوليهم عن البلاد. ويمكن القول أن الواقع الموضوعي قد فرض على عموم المرجعية اتخاذ هذا الموقف الذي يحفظ للحوزة العلمية هيبتها، وأن تبدأ مرحلة من الجهاد والعمل السياسي الثقافي الهادئ، إذْ أثبتت الوقائع صعوبة المواجهة المسلحة والاقتتال، لا سيما وأن حالة النضج والوعي عند الجماهير كانت تفتقر إلى الكثير من الاستيعاب والتفكير والعمل، وقد سيطرت الأفكار القبلية والشعائرية على ذهنية المواطن العراقي[2].

فضلاً عن ذلك، يمكن الإشارة أيضاً إلى توتر الأوضاع العامة في إيران قبل أشهر من اعتلاء رضا

---

(١) إخلاص لفته حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية ١٩١٤-١٩٢٤، المصدر السابق، ص ١٥٤-١٥٧.

(٢) حسن شبر، التحرك الإسلامي ١٩٠٠-١٩٥٧، المصدر السابق، الجزء٢، ص٢٩٧؛ علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف، المصدر السابق، ص ١٥٥؛ صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص٢٨٤.

بهلوي للعرش الإيراني(١٩٢٥-١٩٤١)[١]، وهو المعروف بانهماكه في محاربة نفوذ العلماء وإنهاء دورهم في الحياة السياسية والقضاء على أي مناخات تتيح لهم التحرك في المجالين العلمي والاجتماعي[٢]. وليس ببعيد أن أولئك العلماء قد تعرضوا إلى ضغوطٍ من نوعٍ خاص جعلتهم يفكرون في العودة.

ويمكن أن نضيف نقطة أساسية في الموضوع، وهي أن العمل السياسي للمرجعية الدينية يخضع لضوابط شرعية محددة وغير عشوائية البتة، بل تراعي مصالح البلاد والعباد، ولعلها رأت من الضرورة المرحلية أن تتوجه نحو ترسيخ العمل الثقافي والتربوي من خلال تقوية الحوزة الدراسية والتبليغية، وتشجيع النشاطات الإسلامية، وتؤسس المدارس والهيئات العلمية؛ لغرض مواجهة التيارات المنحرفة التي وفدت على البلاد وبدأت تنخر في جسد الأمة. فالمسألة فعلاً جاءت في إطار تغيير الأسلوب في مواجهة التحديات، فالبناء الإيماني للنفوس، والعلمي للعقول هو المطلوب، لا سيما في ظروف القهر والإكراه[٣].

رابعاً: المرجعية الدينية تنادي بعروبة الموصل وتستنكر هدم قبور أئمة البقيع عليهم السلام والأصوات الطائفية ١٩٢٥ - ١٩٢٦

عاشت المرجعية الدينية ظروفاً صعبة، وتحدياتٍ سياسية استثنائية، اضطر معها بعض رموزها إلى التركيز على بناء الحوزة العلمية وترصينها من الداخل، وتقوية دورها الإرشادي والاجتماعي. أما التصدي للقضايا السياسية فقد انتقل (مرحلياً) إلى جيل جديد من العلماء، وأساتيذ الحوزة، ورجال الدين، وبعض الفضلاء الذين تربوا في أحضان المرجعية الدينية العليا، وانتهلوا من منبعها الصافي. فظهر ذلك واضحاً في الأحداث المستجدة على الساحة العراقية، ومنها ما يُعرف بـ (مشكلة الموصل)[٤]. فقد طالبت تركيا ضم ولاية الموصل إليها تحت ذرائع وحجج واهية، وهددت باستخدام

(١) بعد مخاض عسير خاضته ايران منذ انقلاب شباط ١٩٢١ الذي يعد نقطة تحول خطيرة في تاريخ ايران المعاصر، تميز بسرعة تبدل الوزارات وزيادة التدخل الأجنبي وتكالب الطموحين على السلطة، أطيح بالأسرة القاجارية الحاكمة، أسند العرش الايراني الى قائد الانقلاب ورئيس الوزراء رضا خان بهلوي بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٢٥، ثم جرى تتويجه في ٢٥ نيسان ١٩٢٦. للتفاصيل ينظر: كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، (بغداد، ١٩٨٥)، ص ١٠٣.

(٢) اخلاص لفته حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية ١٩١٤-١٩٢٤، المصدر السابق، ص ١٨٥-١٨٦.

(٣) محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن دراسة تاريخية منذ ثورة الدستور حتى الاستقلال ١٩٠٨-١٩٣٢ (كربلاء، ٢٠١٢)، ص ص ٧٣٤-٧٣٥.

(٤) احتلت القوات البريطانية الموصل بعد أيام من عقد هدنة مودروس بين الحلفاء والدولة العثمانية المهزومة

القوة لتحقيق مآربها، في حين أبدت بريطانيا موقفاً ازدواجياً متذبذباً حولها، إذ اعترضت في البداية على الادعاءات التركية وبذلت جهوداً دبلوماسية لحلها، لكنها من جهةٍ أخرى استغلت ضعف العراق آنذاك، وضغطت عليه لعقد معاهدة جديدة، تحصل من خلالها على مكاسب تصبّ في مصلحتها[1].

الأمر الذي أثار أبناء المرجعية، وطالبوا أن تبقى الموصل مثلما كانت دوماً (عراقية عربية)، فقدّموا مذكرات الاحتجاج، وخرجت المظاهرات، وصدرت البيانات مستنكرة المزاعم التركية، وتمّ إرسال البرقيات إلى الملك فيصل الأول، مطالبةً إياه بضرورة حسم القضية لصالح الوطن، أو عرضها أمام المحافل الدولية[2]، وأُرسلت وفود المرجعية الدينية من النجف الأشرف إلى مختلف مدن العراق؛ لدعوة أبنائه لرفع أصواتهم ضد ادعاءات تركيا، وتقديم دعمهم للحفاظ على عروبة الموصل[3]، وانتدب العلامة الشيخ محمد جواد الجزائري نفسه، وهو العالم المجاهد المدافع عن القضايا العراقية والعربية[4]؛ ليسافر إلى الموصل، ويبقى فيها مدة من الوقت، يتصل بأهلها، ويذكّرهم بانتمائهم العراقي العربي الإسلامي الأصيل، ويحثهم على اختيار العراق أولاً، فيما لو جرى استفتاءٌ حول الموضوع[5]. أما

بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، لكن السلطات الجديدة في جمهورية تركيا بعد استعادة عافيتها احتجت على ذلك، ودفعت باتجاه عدم شرعية الاحتلال، وادعت بأحقيتها فيها معتمدة على أسس واهية، وتم عرض الخلاف على عصبة الأمم، التي شكلت لجنة دولية مختصة، حكمت بعراقية الموصل، لكن بشروط أهمها استمرار الانتداب البريطاني على العراق خمسةً وعشرين عاماً. ينظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية التركية-الانكليزية، (بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٥)، ص ٣٨-٤١؛ رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١- ١٩٢٧، (بغداد، ١٩٧٦)، ص٣٢٧.

(١) المصدر نفسه، ص٣٢٧.

(٢) ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، المصدر السابق، ص ١٢٧-١٢٩.

(٣) منذر جواد مرزة، مختصر تاريخ النجف الأشرف ومن أسماء رجالها وشعرائها، (النجف، ٢٠١٢)، ١٢٩-١٣٠.

(٤) محمد جواد بن علي بن كاظم بن جعفر الجزائري: عالم وشاعر ومجاهد، ولد في مدينة النجف الأشرف عام ١٨٨١، وتلمذ على يد أخيه الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد كاظم الخراساني وغيرهما، أسهم في حركة المقاومة ضد الغزو البريطاني، وكان أحد أعمدة جمعية النهضة الإسلامية التي قادت انتفاضة النجف لعام ١٩١٨. جمع في شعره بين التوجه الإسلامي والقومي، له أكثر من ديوان شعر، أحدها اشْتُهر باسم (حلّ الطلاسم). توفي عام ١٩٥٩. ينظر: محسن الأمين، أعيان الشيعة، الجزء ٤٦، ص٢٢٤- ٢٢٥؛ جواد شبر، أدب الطف أو شعراء الحسين من القرن الأول الهجري حتى القرن الرابع عشر، (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، د.ت)، الجزء ١٠، ص ١٣٦-١٣٩؛ محمد حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، الجزء٢، المحقق: ص ٢٥٩-٢٦١. وللاطلاع على دراسة تفصيلية عن الجزائري ينظر: علي كاظم جواد سميسم، شعر الشيخ محمد جواد الجزائري دراسة موضوعية وفنية، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٠).

(٥) منذر جواد مرزة، النجف الأشرف في ذاكرة القرن العشرين، (النجف، ٢٠١٢)، ص ٩٤.

أخوه الأكبر الشيخ عبد الكريم الجزائري فقد أرسل رسائل إلى رئيس الوزراء (ياسين الهاشمي) حضّه للعمل على الاحتفاظ بأرض الموصل الحدباء دون قيدٍ أو شرط، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من العراق. فيما رفض المرجع الديني الأعلى السيد أبو الحسن الأصفهاني مقابلة الوفد التركي الذي جاء إلى النجف الأشرف بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٢٥، وأغلق أبوابه بوجه أعضائه، [١]، في إشارة الى أن أرض العراق العزيزة لا تحتمل المساومة.

ونظم الشاعر الحوزيُّ الشهير – المحبب لدى المرجعية – الشيخ محمد علي اليعقوبي[٢] قصيدة مُلهبةً للمشاعر، مخاطباً فيها المجلس التأسيسي، ومذكّراً إياه بدوره في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ العراق بقوله[٣]:

يا أيها النواب صونوا شعبكم ... بـالاتحـاد وبـالحـجـى والـبـاسِ
الموصل الحدباء رأس بلادكم ... والجسم يفنى بعد قطع الراسِ

واستجاب بعض السياسيين المقربين من المرجعية الدينية إلى النداءات الوطنية، ومنهم الشيخ محمد رضا الشبيبي وزير المعارف (١٩٢٤-١٩٢٦)، الذي احتج مع عددٍ من الشخصيات على انتهازية لجنة التحكيم الدولية التي حكمت بعروبة الموصل ولكن بشروط مجحفة، أهمها تمديد مدة المعاهد العراقية-البريطانية السابقة وجعلها ٢٥ عاماً، وتأسيس شركة نفطية (عراقية-بريطانية) تستثمر نفط ولاية الموصل بشراكة تركية قدرها ١٠٪ لمدة ٢٥ عاماً[٤]، الأمر الذي رضخت له الحكومة العراقية بضغطٍ من البريطانيين، فاستقال الشبيبي فوراً، رافضاً معاهدة ١٩٢٦ التي تؤدي الى ربط العراق

(١) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، النجف الأشرف وحركة التيار الاصلاحي ١٩٠٨-١٩٣٢، (بيروت، دار القارئ، ٢٠٠٥)، ٢٨٩.

(٢) محمد علي ابن الشيخ يعقوب بن جعفر بن محمد حسين اليعقوبي، أديب وشاعر وباحث فذ، ولد في النجف الأشرف عام ١٨٩٥، ذاع صيته بوصفه خطيباً لامعاً، وشاعراً مُجيداً، شارك بشعره في الحركة الوطنية التحررية العراقية، وخدم المنبر الحسيني مدة طويلة من الزمن. تولى عمادة جمعية الرابطة الأدبية منذ عام ١٩٣٢ حتى وفاته عام ١٩٦٥. له مؤلفات نفيسة وتحقيقات قيمة منها: البابليات أو شعراء الحلة (أربعة أجزاء)، عنوان المصائب في مقتل الامام علي بن أبي طالب، ديوان شعر. ينظر: جواد شبر، أدب الطف، المصدر السابق، الجزء ١٠، ص ١٩٠-١٩٧؛ محمد حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٣٢٠؛ محمد الغروي، مع علماء النجف، (بيروت، دار الثقلين، ١٩٩٩)، الجزء ٢، ص ٤٣٥.

(٣) طالب علي الشرقي، النجف الاشرف عاداتها وتقاليدها، (النجف: مطبعة الآداب، د. ت)، ص ٧٠.

(٤) فاضل حسين، مشكلة الموصل، المصدر السابق، ص ص١٢٩ -١٣٠. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء٢، ص٢٣.

بعجلة الاستعمار، وتستنزف ثرواته، وتحمّل شعبه ما لا طاقة له به[1].

الموقف تجاه هدم المراقد المقدسة في المدينة المنورة

وفي الوقت نفسه كانت أنظار المرجعية الدينية تتجه نحو الحجاز، الذي تعرض لغزوٍ سعودي كاسح، قاده عبد العزيز آل سعود (١٩٠٢-١٩٥٣) مؤسس الدولة السعودية الثالثة (القائمة حالياً)، والذي استطاع الاستيلاء على نجد والمناطق المجاورة، وأسقط حكم الأشراف الهاشميين في الحجاز، وكانت أجهزته العسكرية الوهابية متربصة بالمراقد والمقامات المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وأخذوا يمهّدون لعملية التخلص من مزاراتها تدريجياً، الأمر الذي وقع فعلاً في نيسان ١٩٢٦، حيث تم تسوية عددٍ من الأبنية بالأرض[2].

ولم يتأخر ردّ المرجعية طويلاً، ففي أيام حصار المدينة من قبل الجيش السعودي وتوعده بهدم مقدساتها، وصلت إليها برقيتان عاجلتان يومي الخامس والسادس من أيلول ١٩٢٥، من المرجعين الكبيرين السيد أبي الحسن الأصفهاني، وميرزا محمد حسين النائيني يبديان فيهما تعاطفهما مع المدافعين، ويعدانهم بالمساعدات الممكنة التي عَدّها جزءاً من الواجب الديني المُلقى على عاتق كل مسلم. وتحرك المرجعان المذكوران على أكثر من جهة محلية ودولية، إذ رفعا مذكرة إلى الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ الجامع الأزهر (١٩٠٧-١٩٢٨)، ذكّراه - بوصفه يمثل مؤسسة دينية إسلامية كبرى - بأن حفظ المعالم المقدسة في مدينة الرسول الأعظمﷺ واجب يشترك فيه المسلمون عامةً، وقد أصبحت هدفاً لإطلاق النار، وأهلها في حصار شديد، لهذا فهما يأملان أن يلمسا موقفاً إيجابياً من الأزهر الشريف والحكومة المصرية «لرفع هذا الحادث الفظيع»[3].

أما الشيخ أحمد آل كاشف الغطاء الذي احتل ثقلاً كبيراً في أوساط الحوزة العلمية آنذاك فقد كان من أوائل العلماء المتنفضين، وأخذت تحركاته شكلاً أكثر قوة وأوسع نطاقاً. فبعد ساعات من ورود أخبار الحصار دعا كاشف الغطاء إلى اجتماعٍ عاجل في داره، حضره ثلة من العلماء وطلبة العلوم الدينية

---

(١) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، النجف الأشرف وحركة التيار الاصلاحي، المصدر السابق، ص ٢٨٩؛ مختصر تاريخ النجف الأشرف، المصدر السابق، ص ٥٣. وللاطلاع على نص الاستقالة ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء١ ص ٢١٧.

(٢) ينظر: مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة: عبد الإله النعيمي، الطبعة ٢، (بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٠)، ص٥٤.

(٣) النجف «جريدة»، النجف، العدد ٢١، ١٨ أيلول ١٩٢٥، ص٢.

للتداول في الأمر واتخاذ موقف صلب تجاهه. وتبادل المجتمعون الحديث عن ويلات الحصار وما لاقته المقدسات الإسلامية من أذىً وتهديم، والمقصود هنا مرقد سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، وقبور مَنْ معه من شهداء معركة أحد (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين)؛ لأنها تقع في المواقع المتقدمة من المعركة، وطالها القصف المدفعي قبل استيلاء السعوديين بالكامل على المدينة المنورة. وتقرر عقد «مظاهرة كبرى» عصر يوم الاثنين ١٤ أيلول ١٩٢٥ شارك فيها المجتهدون، وجرى تلاوة بيانات الاستنكار لما وُصف بـ «أعمال ابن سعود المنكرة الكفرية...»[١]. وفي نهاية الاجتماع كتب المنظمون سبعة برقيات إلى الجهات الرسمية وغير الرسمية في العاصمة بغداد والعالم الإسلامي «لإظهار التفجع على الأمر الجلل والمصيبة الفادحة»، ينبهونها فيها إلى ما أسموه بـ «فظائع الفئة الوهابية الباغية خذلهم الله... وجرأتهم على هتك حرمات الحرم النبوي»[٢].

أراد العلماء تفعيل تحركهم وإضفاء طابع جماهيري عليه، إذ دعوا الأهالي إلى الاجتماع يوم الخميس الموافق ١٧ أيلول ١٩٢٥ في المرقد العلوي المطهّر، فامتلأ الفناء الخارجي المسمى (الصحن) بمختلف الفئات الاجتماعية، تم فيه استعراض «مساوئ الإخوان»[٣] ومهاجمة أفعالهم التي سُميت بـ«الهمجية» واعتداءاتهم على المدينة المنورة، واستخفافهم بأرواح المسلمين وحرماتهم[٤].

وعند الشروع بهدم المراقد وبعض المعالم الإسلامية في المدينة المنورة يوم ٢١ نيسان ١٩٢٦ أصدر العلماء بياناً جاء فيه: «يا أهل العراق ما هذا السكوت بعد علو الصوت، وما هذا التفرق بعد الاجتماع وما هذا التخاذل بعد التعاون... ندعوكم إلى الاتفاق والتعاضد وضم صوتكم مع أصوات إخوانكم المسلمين في جميع الأقطار، وتوحيد حركاتكم لدفع هذه الطامة الكبرى..»[٥].

وفي ٢٤ آيار ١٩٢٦ أعلن الشيخ محمد حسين النائيني والسيد أبو الحسن الأصفهاني وعددٌ آخر من العلماء عن تعطيل الدراسة في المدارس الدينية، والعزوف عن أداء صلاة الجماعة، تعبيراً عن سخطهم الكبير للاعتداءات على المدينة المنورة، وإيذاناً للناس للقيام بعملٍ ما، يقلب الموازين على رؤوس

---

(١) المصدر نفسه، ص٣.

(٢) المصدر نفسه، ص١.

(٣) الأخوان: مصطلح يطلقه السعوديون آنذاك على الأفراد المتطوعين في جيشهم.

(٤) جريدة النجف، العدد ٢١، ١٨ أيلول ١٩٢٥، ص٢.

(٥) للإطلاع على نص البيان ينظر: عبد العال وحيد عبود العيساوي، الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني١٩٢٠- ١٩٣٢ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨)، ص٢٤١.

الأعداء. واجتمع الشيخ أحمد كاشف الغطاء بعددٍ من علماء الحوزة العلمية ووجهاء النجف الأشرف، وخطب فيهم وحثهم على التعاضد والتآلف، وأوضح لهم وجوب الذبّ عن المقدسات وبذل النفس والنفيس من أجل تخليص مراقد الأئمة الأطهار من «الأعمال التي جعلت العيون عبرى، وأدمت القلوب وتركتها حرّى، وفتت الأكباد، ووخزت الأفئدة»[1]. وأخذ يوعز إلى أتباعه بتوزيع المنشورات، وإرسال البرقيات إلى عددٍ من الدول العربية والمسلمة، مستنجداً بهم «لتوقيف تلك الحركة المستهجنة، المنفّرة للطباع والمخالفة للمدنية...».

ومن جهةٍ أخرى تصدت المرجعية الدينية للنعرات الطائفية التي ابتغت عن طريقها بعض الأقلام المأجورة النيل من عقائد أكثرية مسلمي الشعب العراقي. ففي عام ١٩٢٧ ألّف أنيس النصولي (أحد المدرسين السوريين المُستَقدمين للتدريس في المدارس العراقية) كتاباً منهجياً، أثنى فيه على الدولة الأموية، ومجّد أعمالها وحمد حكامها، وهاجم أعداءها ووصفهم بشتى الصفات الذميمة[2]، فاستاء الناس، اضطرب عددٌ من المدن الوسطى والجنوبية بسيلٍ من المظاهرات والصدامات، وكادت الأمور تتحول إلى انتفاضة عارمة، لولا تدخل المرجعية وتحذيرها الملك فيصل الأول من مغبة الإغضاء عن مثل تلك الأصوات الشاذة المفرقة لصفوف العراقيين، والمُزلزلة لوحدتهم، فأوعز إلى وزير المعارف بفصله من التدريس وإبطال كتابه وسحبه من المدارس[3].

ووقفت المرجعية الدينية ضد محاولات بعض الكتّاب إحداث انقسام طائفي داخل نسيج المجتمع العراقي، ورفضت السماح لهم بالتصيد في الماء العكر، وهذا ما حدث مع كتاب (العروبة في الميزان) للمؤلف العراقي المثير للجدل عبد الرزاق الحصّان (١٨٩٥-١٩٦٤) عام ١٩٣٣، الذي حاول الطعن في مذهب الشيعة الإمامية، ورمي معتنقيه بالعجمة والولاء الخارجي، وغيرها من التهم الباطلة، فأثار حوله موجة كبيرة من المظاهرات والاضطرابات في النجف الأشرف، وكربلاء، والكاظمية المقدستين، وغيرها من المدن[4]، التي خرجت جماهيرها منددة بالكتاب ومؤلفه، وأرادت إحدى مظاهرات

(١) جريدة النجف، العدد ٤١، ٢٤ آيار ١٩٢٦، ص٢.

(٢) لتفصيلات أكثر حول قضية النصولي والأحداث التي رافقتها ينظر: حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، (دار السلام، لندن،)، ص٢٠٣- ٢٢٨؛ عبد الامير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق، المصدر السابق، ص٢٨٧-٢٩٣.

(٣) للمزيد حول دور وزير المعارف السيد عبد المهدي المنتفكي في قضية المدرس السوري وفصله من الوظيفة وتداعيات ذلك ينظر: مؤيد شاكر كاظم الطائي، السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير، (كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٠)، ص ص٣٧-٤٤.

(٤) عبد الحليم محمد حسين كاشف الغطاء، عبقرية الامام كاشف الغطاء، العرفان «مجلة» صيدا، المجلد ٤٤، العدد

النجف الفتك بمتصرف لواء كربلاء (جعفر حمندي) ومرافقيه المتواجدين فيها آنذاك والذين أُحتجزوا في (سراي) الحكومة، فتدخل المرجع السيد أبو الحسن الأصفهاني بإرسال ولده وثلاثة من كبار العلماء، هم: «الشيخ محمد جواد الجواهري، الشيخ عبد الكريم الجزائري، السيد محمد علي بحر العلوم» لإنقاذه[1].

ولم تهدأ المظاهرات حتى خرج المرجع المعروف والمصلح الشهير الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء[2] بنفسه إلى الفناء الخارجيّ للمرقد العلويّ المطهر (الصحن الحيدريّ)، وأمر الناس بالسكون. وقام علماء المرجعية بإرسال البرقيات الى الحكومة العراقية، يحتجون فيها على صدور الكتاب المذكور، وتراخي السلطات عن اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقّ المؤلف، وبحق كل من تسوّل له نفسه المريضة التآمر لإضعاف الجبهة الداخلية للعراقيين. فاستجابت الجهات الرسمية وألقت القبض على (الحصّان)، وتم التحقيق معه فيما تضمنه كتابه من التهم الطائفية المستهجنة، وأُحيل بعدها إلى محكمة مختصة، قضت بإدانته وحبسه لمدة أربعة أشهر، لتسببه في تهييج مشاعر الناس[3].

خامساً: موقف المرجعية الدينية تجاه حركات العشائر المسلحة ١٩٣٤ - ١٩٣٥

وجدت المرجعية الدينية نفسها أمام تحدٍ من نوعٍ آخر في تاريخ العراق المعاصر، اتسمت مظاهره بالصراع بين أبناء البلد الواحد والطائفة الواحدة. فمنذ أواسط عقد الثلاثينات تفشت ظاهرة التمييز بين العراقيين في مسألة التعيينات وتوزيع المناصب على أسس حزبية غالباً، وتحول موظفو الحكومة المقربون ورجال إدارتها إلى أدوات قمع قاسية تستخدم الشدة والمعاملة الاستعلائية السيئة ضد

المزدوج (٤-٥)، ١٩٥٥، ص٦٩٧.

(١) هاشم فياض الحسيني، زعيم النهضة العراقية الشيخ عبد الكريم الجزائري، (مركز البحوث والدراسات الإسلامية، النجف الأشرف، ٢٠٠٩)، ص ٧١-٧٣.

(٢) محمد حسين بن علي بن محمد رضا ابن موسى بن الشيخ جعفر الكبير صاحب كتاب (كشف الغطاء)، ولد في النجف سنة ١٨٧٦، يُعدُّ من كبار العلماء المجاهدين وأفذاذ المجتهدين، كان عالمًا أصوليًا وفقيهًا بارعًا، له مواقف مشرفة في الذود عن حياض الإسلام والأمة العربية، ويعد في صدارة العلماء العاملين من أجل تخليص العراق من حكامه الفاسدين والأجانب المتنفذين. عمل بقوة في حركة التقريب بين المذاهب الإسلامية، توفي سنة ١٩٥٤. له مئات التصانيف في العقائد والفلسفة والأخلاق والتاريخ والفقه والأدب، منها: أصل الشيعة وأصولها، جنة المأوى، العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، تحرير المجلة في خمسة أجزاء، وغيرها. ينظر: آغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، المصدر السابق، الجزء١، القسم ٣، ص ١٧١ -١٨١. وتجد تفصيلات وافيةً عن حياته ودوره الريادي في: حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء ودوره الوطنيّ والقوميّ، (بغداد، دار زيد للنشر، ٢٠٠٧).

(٣) يراجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ٢، ص٢٤٥.

الأهالي. مما استجلب تذمراً واستنكاراً عاماً شمل معظم القرى والأرياف الجنوبية، وتحول هذا التذمر إلى هياج عشائريّ خطير، شارك فيه الشيوخ الكبار في منطقة الفرات الأوسط الذين فقدوا مقاعدهم في مجلس النواب إثر الانتخابات التي أجرتها حكومة رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي في كانون الاول ١٩٣٤، وضمنت من خلالها أغلبية حكومية موالية لها، مقابل ضعف التمثيل القبليّ، وازدياد ممثلي المدن[١].

ومن جهتهم، وجد ساسة بغداد المخضرمون ورؤساء الأحزاب، لا سيما أركان حزب الاخاء الوطني[٢] (ياسين الهاشمي ١٨٨٤-١٩٣٧، ورشيد عالي الكيلاني ١٨٩٢-١٩٦٥) في الحدث فرصةً سانحة للحصول على مكاسب سياسية بالقدر الذي يساعدهم على تحدي الحكومة، وتقوية سلطتهم، وإعادة المناصب الوزارية التي أُقصوا منها بعد التغيير الاخير[٣]. لهذا فقد سعوا إلى إرباك حكومة الأيوبي بتحريك شيوخ العشائر المعارضين، أمثال: عبد الواحد الحاج سكر، والسيد علوان الياسري، وشعلان العطية، ومحسن أبو طبيخ، وغيرهم، من الذين عَدَّوا إبعادهم إهانة كبيرة لهم، فعقدوا اجتماعاً في النجف الأشرف يوم ٩ كانون الثاني ١٩٣٤ رفعوا في ختامه برقية إلى المرجع الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، يطلبون فيه إسناد المرجعية الدينية لهم ووقوفها إلى جانبهم في حركتهم التي قالوا إنها تهدف الى إيقاف التدخل الحكومي في شؤون الانتخابات[٤].

وعُقد اجتماعٌ آخر في دار كاشف الغطاء في ١١ كانون الثاني ١٩٣٥، ضمّ ما يقرب من ١٥٠ شخصاً، طلبوا منه إجازتهم شرعياً لإسقاط الحكومة، لكن المرجع رفض؛ فقد لاحظ كاشف الغطاء من خلال النقاشات أن رأيهم هذا لا يشمل الجميع، فهناك اتجاهٌ مضادٌّ لهم يمثله شيوخ آخرون، وأن نزاعاً عشائرياً عاماً يلوح في الأفق، فدعاهم إلى التكاتف والتعاضد وإصلاح ذات البين، وأن يقوموا

---

(١) المصدر نفسه، الجزء ٤، ص ص ٣٦-٥٠، ص ص ٨٠-٨١؛ عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥)، ص ١٦٩.

(٢) قامت وزارة الداخلية بإجازة حزب (الإخاء الوطنيّ) في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠، وكان من أبرز أعضائه المؤسسين: ياسين الهاشميّ، ورشيد عالي الكيلانيّ، وحكمت سليمانّ، وناجي السويديّ. ينظر: عبد الامير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق، المصدر السابق، ص ٣٧١.

(٣) علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت الأيوبي ١٩٠٠- ١٩٥٨، (بيروت، مطبعة الوفاق، ١٩٦٧)، ص ٢١٦؛ قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥، (مطبعة جعفر العصامي، بغداد، ٢٠٠٦)، ص ص ٩٤-٩٥.

(٤))عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء٤، ص٥١؛ حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص٤٦.

بدلاً عن ذلك بدعم الأصوات الوطنية داخل مجلسي النواب والأعيان للمطالبة بحقوق الشعب وفق المقررات الدستورية[١]،

وحمّلهم مضابطاً تحتوي مضمون الانتقادات الموجهة إلى الحكومة، وأسباب تذمر الناس منها، وقد سُلّمت فعلاً للملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) في ١٤ كانون الثاني، ونتج عن تلك الحركة زعزعة الحكومة الأيوبية، مما جعل رئيس الوزراء بدوره يثير العشائر الموالية له، ويدفعها للقيام بأعمال استعراضية؛ اظهاراً لقوتها وتماسكها، فأرسلت الأخيرة برقيات التأييد والمؤازرة لها، وحاول الموالون للأيوبي استمالة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء إلى جانبهم، لكن دون جدوى[٢]. وتطور الخلاف بين هذين الاتجاهين إلى تسليح العشائر علناً، وكادت الحرب العشائرية أن تقع بين الموالين والمعارضين، لولا تدخل المرجعية بحكمتها وثاقب بصيرتها، حتى لا يُحسب موقفها على طرف دون طرفٍ آخر، وأصدر الشيخ كاشف الغطاء فتواه بتحريم الاقتتال بين العشائر، وعدّه من أفظع المآثم والجرائم، جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم محاربة العشائر بعضهم بعضاً، واستعمال السلاح أفضع الكبائر وأعظم المحرمات، ومحاربة المؤمنين محاربة الله ورسوله، ومن رَضيَ بذلك جزاؤهُ جهنم خالداً فيها»[٣]. ودعا شيوخ كلٌّ من العشائر المعارضة للحكومة والموالية لها لَعقد اجتماع في داره، وعندما حضر الجانبان اطلع الشيخ على آرائهم، ودعاهم ان يستقيلوا جميعاً من الاحزاب المنتمين لها، وعدم استغلالها على حساب المصلحة العامة، فوافق بعضهم بشروط في حين رفض آخرون، الأمر الذي أدى إلى فشل الاجتماع[٤].

أدى توتر الأوضاع إلى استقالة الحكومة الأيوبية في ٢٣ شباط ١٩٣٥، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة السياسي المخضرم (جميل المدفعي) في ٤ آذار ١٩٣٥، فقابلتها العشائر الموالية لحزب الإخاء الوطني بمعارضة أشد من سابقتها، بدعوى أنها لا تختلف عن الحكومة المنصرمة. وفي حقيقة الأمر أنها أرادت أن يكون الرئيس من حصتها الحزبية فحسب[٥]، وتحّولَ تدخل العشائر في السياسة من حال

(١) المصدر نفسه، ص ٤٦؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن، المصدر السابق، ص ٣٨٣.

(٢) عز الدين السيد علي خان المدني، الاتجاهات الإصلاحية في النجف الأشرف ١٩٣٢-١٩٤٥، (بيروت، دار المتقين، ٢٠١٥)، ص ٨١.

(٣) حسين مخيف عبد الحسين الشريفي، المشخاب دراسة تأريخية ١٩١٨-١٩٣٩م، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٨)، ص ١٣٤.

(٤) حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ٤٨؛ ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء٤، ص٦٣؛ ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، عبد الواحد

المخالفة في الرأي الى أسلوب العنف والقوة، وانقلبت معارضتها السلمية إلى تمردات قبلية وعصيان مسلح[1]. واجتمعوا مرة أخرى في دار الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء طالبين منه فتوى لإعلان الثورة المسلحة، فجاء ردّه حازماً على ذلك بالقول: «لا أوافق على أيّ عمل أو حركة إلا بعد أن آخذ شرط عليكم، أولّها وأهمُّها أنْ تستقيلوا أو ترفضوا حزب الإخاء الذي أنتم عمّاله وأكبر اعضائه حتى آمن منكم بألاّ تشتغلوا على حساب الحزبيات بل للمصلحة العامة»[2].

ومما يؤسف له أن بعض العشائر ذهبت بعيداً في مجاراة شيوخها المطالبين بالمناصب السياسية، أو ما يرونه «حقوقاً مشروعة لهم»، فانتشرت الأعمال المسلحة في الفرات الأوسط، وقامت عشائر آل فتلة بزعامة عبد الواحد الحاج سكر في ٩ اذار ١٩٣٥ بتخريب القناطر والجسور الواقعة على الانهر[3].

ولم تقف المرجعية الدينية مكتوفة الأيدي أزاء تدهور الوضع الأمني والسياسي، فقد حاول حجة الاسلام العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء تهدئة العشائر المعارضة للحكومة، ودعا بعض الشخصيات الدينية إلى بذل مساعيها بدعوة العشائر الثائرة إلى حفظ الأمن والتزام الهدوء؛ لأنّ ما يقومون به مخالف للشريعة الإسلامية. وحاول تقريب وجهات النظر بين المعارضين والمؤيدين للحكومة، طالباً منهم بعدم اللجوء إلى القوة المسلحة كحلّ لهذه المشكلة، ودعاهم إلى التفاوض والوصول إلى الحلّ المرضي سلمياً، إلاّ أنَّ مساعيه لم تنجح؛ نتيجة لتعنت كلّ مِنَ الطرفين[4].

وأدخل كاشف الغطاء معه في جهود الإصلاح عالمين كبيرين من مرجعيات النجف الأشرف هما الشيخ عبد الكريم الجزائريّ، والشيخ محمد جواد الجواهري، وتمخضت جهودهما عن لقاء مبعوثي الحكومة إلى المرجعية، وتوصيتهم بعدم اللجوء إلى القوة المسلحة بوصفه حلاً لهذه المشكلة، والدعوة إلى التفاوض والبحث عن الحلول السلمية، وأرسل الشيخان رسالة بهذا الخصوص إلى رستم حيدر (١٨٨٩-١٩٤١) رئيس الديوان الملكيّ مطالبينه بحثّ الحكومة على التريث باتخاذ أي إجراء يجيز استخدام القوة[5].

الحاج سكر، المصدر السابق، ص ص ١٤١-١٥٥.

(١) منذر جواد مرزه، العهد الملكي في العراق، المصدر السابق، ص ص ١٤٤-١٤٥.

(٢) محمد الحسين آل كاشف الغطاء، عقود حياتي من العقد الأول إلى العقد الثامن، تحقيق: أمير الشيخ شريف محمد الحسين آل كاشف الغطاء، (النجف الأشرف، مكتبة الامام كاشف الغطاء العامة، ٢٠١٢) ص ١٧٨، ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ١٥١-١٥٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ٤، ص ٨٣-٨٤.

(٥) حسين مخيف عبد الحسين الشريفيّ، المشخاب، المصدر السابق، ص ص ١٣٩-١٤٠.

وتمّ كتابة رسائل نقلها الشيخ محمد علي اليعقوبيّ إلى رؤساء العشائر المعارضة لوزارة المدفعي، ومنها رسالة إلى عبد الواحد الحاج سكر رئيس عشائر آل فتلة اقترحا عليه إيقاف الحملات العسكرية، وطالباه بعرض طلباته على الجهات الرسمية، وأنْ يسلك طريق الحكمة والتعقل في معالجته للموقف الخطير، وأوصياه بعدم التعرض للجيش المتوجه إليهم؛ لأن المرجعية الشريفة تعدّ الجنود أبناءَها، وحذراه من العواقب الخطيرة المتمثلة بإراقة الدماء المحرّمة[1].

ونتيجة للوضع المتردي قرر مجلس الوزراء استخدام القوة المسلحة اتُّخذَت الإجراءات اللازمة لذلك، كما قررت الاستعانة ببعض العشائر الموالية ضد العشائر الثائرة، وعلى الرغم من أن المرجعية الدينية رأت أن معظم الأطراف ملتزمة بعصبيتها أكثر من التزامها بقرار مرجعيتها، إلا أنها لم تترك الحبل على الغارب، وتدخلت مرة أخرى لحقن دماء المسلمين. ورفع كاشف الغطاء برقية إلى الملك غازي، دعاه فيها إلى التدخل لحل المسألة بالطرق السلمية، مخافة تطور الأحداث إلى ما لا تُحمد عقباه[2]، جاء في نصها: «كيان العراق الحاضر مهدد بالأخطار الهائلة يلزم توقيف الحركات عسى أنْ يحصل الإصلاح الصحيح الذي يحفظ سلامة الوطن»[3].

وتلقى رئيس الديوان الملكي رسالةً أخرى في ١٣ اذار١٩٣٥ من العالمين الكبيرين الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد جواد الجواهري، جاء في نصها: «إخلاصاً للعرش الهاشمي، واداءً للوظيفة الدينية، وحقناً للدماء نلفت النظر للحالة الحاضرة فإنها سيئة جداً، واذا بقيت الحكومة على الإصرار في سياسة الإرهاب تكون أسوأ... نرجو تبليغ ذلك للملك، ولفت نظره نحو هذه الشدة التي تستعملها الحكومة مع أمةٍ مخلصة للعرش والبلاد بدون مبرر شرعيّ، وبدون ذنب سوى مطالبتها بتطبيق القانون الأساسيّ، وطالبوا بأن يتولى الملك الأمر فيعهد بالإصلاح إلى هيأة عالمة عارفة تراعي حقوق الدولة والأمة»[4].

تأثر الملك برسائل المرجعية، وشعرت الحكومة بذلك، ووجدت نفسها في موقف حرج، فقرر جميل المدفعي تقديم استقالته في ١٥ آذار ١٩٣٥، واستدعى الملك ياسين الهاشمي زعيم حزب الإخاء

(١) عبد الأمير هادي العكام، النجف الأشرف والنظام السياسي الملكيّ، المصدر السابق، ص ٤٣٠.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء٤، ص ص ٧٦-٧٧؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن، المصدر السابق، ص ٣٨٥.

(٣) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ٤، ص ٧٧.

(٤) عبد الأمير هادي العكام، النجف الأشرف والنظام السياسي.، المصدر السابق، ص ص ٤٣١-٤٣٢؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ٤، ص ٨٤.

لتشكيل الحكومة الجديدة في ١٧ آذار[١].

ومن الضروري ونحن نمرّ على تلك الحوادث أن نضع تحليلاً تأريخياً ناقداً ينصف المرجعية الدينية، ويحلل موقفها تجاه الوقائع المذكورة. فقد ذكرت بعض المصادر[٢] أنَّ الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء قد وقف إلى جانب الشيوخ في البداية في انتقادهم إجراءات الحكومة السافرة، وتصرفات موظفيها الاستبدادية ضد الرموز الوطنية، وتدخلها في شؤون الانتخابات بشكل منحاز لصالح المحسوبين عليها، وأنَّ دعمه لهم كان إحدى المرتكزات الأساسية لإضفاء الشرعية على محاولاتهم الناجحة في إسقاط وزارتين متعاقبتين هما:- وزارة علي جودت الأيوبي في ٢٣ شباط ١٩٣٥ والثانية وزارة جميل المدفعي في ١٥ اذار من السنة ذاتها[٣].

ولسنا بصدد الخوض في تفصيلات تلك الحركات لكن الذي يهمنا هو كيفية تعامل المرجعية معها. فمن الملاحظ أنَّ الوجهة الدينية والإصلاحية هي الصفة السائدة لمساعي الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ووساطاته؛ إذ شدّد على وجوب التعاضد والتكاتف، وإصلاح ذات البين، ونبذ التحزب والمطالبة بحقوق الشعب من أجل المصلحة العامة، وقد دعا مريديه من الزعماء (السياسيين والعشائريين) إلى التحلي بقدر كبير من المسؤولية والنزاهة، ألاّ يسمحوا مطلقاً لأهوائهم الحزبية وغاياتهم الشخصية أنْ تكون محركهم الأساس، فكل ذلك لا يعدو ان يكون «زيفاً «في نظره[٤].

وتأكيداً لتوجهاته تلك فقد حرّم بصورة قطعية على المعارضين (كما مرّ علينا) رفع السلاح ضد أجهزة السلطة، بحجة إرغامها على الاستجابة لمطالب الشعب، وتعمّد إحراجهم وكشف حقيقتهم بأن طلب منهم الاستقالة من عضوية الأحزاب السياسية التي يوالونها، والإخلاد الى السكينة نزولاً عند رغبة مرجعهم الديني، إذا كانوا صادقين، فرفضوا الطلب، ووافق عليه آخرون مما شكل خذلاناً لم يتوقعه الشيخ ووصفه بأنه «مكيدة»[٥]. من خلال ذلك نلاحظ أن المرجعية الدينية رفضت المشاركة في أي عمل سياسي يكون هدفه إحداث الفتن والاضطرابات من أجل الوصول إلى السلطة، واستغلال

(١) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٢) حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد حسن كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ٤٦؛ عزالدين عبد الرسول علي خان المدني، المصدر السابق، ص ٧٦.

(٣) عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١، ص٢٣٨.

(٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ص ٢١٠.

(٥) عز الدين السيد علي خان المدني، الاتجاهات الإصلاحية، المصدر السابق، ص ٨١-٨٢؛ مقدام عبد الحسن باقر الفياض، منهج الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ومواقفه تجاه التحديات السياسية الداخلية في العراق، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٩، السنة ٣، ٢٠٠، ص ٢٢٩.

المناصب لتحقيق مآرب دنيوية رخيصة.

وجدت المرجعية الدينية أن الأوضاع اتجهت نحو التأزّم أكثر بتولي ياسين الهاشمي السلطة في البلاد، فقد اتبعت حكومته أسلوب الرشاوى والمكافآت للمحسوبين عليها من شيوخ العشائر الذين شكلوا وفوداً قصدت بغداد لتقديم التهاني لها[1]، وأغدقت عليهم الأموال والأراضي والإعفاءات الضريبية بشكل غير مبرر، في حين استخدمت سياسة قمعية قاسية مع العشائر المعارضة، بفرض الغرامات، ومصادرة الأراضي، وخنق الحريات، وهددتها في بيانٍ لها في ١٨ آذار ١٩٣٥ باستخدام القوة المسلحة إذا لم تترك كل المظاهر المسلحة. وفي المقابل فقد وعدتهم بأجراء الإصلاحات اللازمة[2]، وأصدرت تعليماتها ولأول مرة بمنع المواكب العزائية في مدينة الكاظمية بشكلٍ مؤقت على إثر الصدامات الحاصلة هناك[3].

وفي ضوء تصاعد سياسة القمع والانحياز والمحاباة، أبدى المرجع الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء عدم ارتياحه لهذه الوزارة، ورفض مباركتها أو الرضا عنها، لأنها لم تلتزم بالوعود التي قطعتها على نفسها قبل وصولها إلى الحكم، بأن تنظر الى أبناء الشعب العراقي بمنظار العدل والانصاف، وتقف من الجميع على مسافة واحدة[4].

وزاد الموقف حراجة حينما استنجدت به العشائر المعارضة، التي يرتبط زعماؤها وأبناؤها بمرجعيته، واضعين أنفسهم وقواهم المسلحة تحت إمرته في مواجهة تمذهب الدولة وتنكيلها بهم. إلا أنّهُ على الرغم من ذلك كان يدعوهم مراراً إلى الالتزام بوحدة الصفّ، والتعاون فيما بينهم، بغض النظر عن موقفهم من السلطة، محاولاً التوفيق بين وجهات نظر الفريقين، المؤيد والمعارض، من خلال دعوتهم إلى نبذ الأحزاب؛ لأنها تؤثر سلباً على مستقبل بلادهم واستبدالها بولائهم لوطنهم. وأرسل مندوباً عنه

---

(١) قيس جواد علي الغريري، المصدر السابق، ص ص ١٠٣-١٠٤؛ عز الدين السيد علي خان المدني، الاتجاهات الاصلاحية، المصدر السابق، ص ٨٩، ٩٦.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ٤، ص ٨٣، ص ٩٠. وينظر أيضاً: نجدة فتحي، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، (بغداد، مطبعة منير، ١٩٨٤)، ص١١٦؛ حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخالوزارات، الجزء ٤، ص ١٠١؛ منذر جواد مرزة، العهد الملكي في العراق.، المصدر السابق، ص ١٤٦-١٤٧.

(٤) محمد الحسين آل كاشف الغطاء، عقود حياتي، المصدر السابق، ص١٧٩؛ محسن ابو طبيخ، المبادئ والرجال بوادر الإنهيار السياسيّ في العراق، تحقيق جميل محسن ابوطبيخ، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣)، ص ص٣٤ - ٣٩.

إلى زعماء المعارضة في الشامية والرميثة يدعوهم إلى التزام الهدوء وعدم التحرك والمحافظة على وحدة الكلمة، ونصح الشيوخ بعدم الإخلال بالنظام وسفك الدماء، موضحاً أنّ تدخله في الموضوع يصبُّ في جانب الصالح العام لا غير[١].

ومع ازدياد حدة التوتر العشائري والمماطلة الرسمية رأت المرجعية الدينية العليا أن الأمر يتطلب أن تنتهج نهجاً مختلفاً عمّا سبق، يتسم بالحدّية والحزم، وانتظرت الفرصة المناسبة بحلول عيد الغدير ١٨ ذي الحجة الموافق للثالث والعشرين من اذار ١٩٣٥، حينما وصل عددٌ غفير من الزائرين إلى النجف، من بينهم وطنيون وعدد من المحامين القادمين من بغداد، فتباحث معهم في مسألة تنظيم مطالب الشعب بميثاق مكتوب يوقَّع عليه الزعماء، ويُرفع مباشرة إلى الحكومة والملك، يُطالب بتنفيذها[٢].

تضمن الميثاق مطالب تدعو إلى تحسين المستوى المعاشي للفقراء، والسماح بحرية الصحافة، وإجراء انتخابات نيابية ديمقراطية، ودعا أيضاً إلى إصلاحات في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٣]. وقد عُدَّ هذا البيان الذي سُمّي «ميثاق الشعب» خطة عمل محكمة لإيقاف مسألة التمييز المذهبيّ والسياسيّ الذي تمارسه الفئة الحاكمة ضد الأكثرية المضطهدة من الشعب العراقيّ، وينهي استحواذ الأقلية على مقدرات العراق[٤]. ويمكن القول إن تحرك كاشف الغطاء باتجاه الميثاق هو مشروع وطنيّ شامل، انتقل بردّ الفعل الشعبيّ من الاحتجاج الخائف المتردد إلى آفاق إيجابية على مستوى عالٍ من النضوج، ويمكن أن يوصف بأنه أكثر جذرية من أي مشروع آخر تقدمت به جماعة أو شخصية سياسية لنقد تمذهب الدولة على أسس ديمقراطية، ولم يقتصر على النواحي السياسية فحسب بل تضمن جوانب إصلاحية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وينفرد بكونه قد وضع النقاط على الحروف، وحدد مشكلة التمذهب وسمّاها بإسمها دونما لفٍ أو تورية أو مجاز[٥].

لقد أدركت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف أنه قد آن الأوان أن تضع يدها على الجرح،

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ٤، ص ٨٦، ٩٦؛ عز الدين السيد علي خان المدني، الاتجاهات الاصلاحية، المصدر السابق، ص ص ٩٠-٩١.

(٢) د.ك.و. لبلاط الملكي، التمرد والغزوات، احداث الفرات الاوسط، رقم الملفة، (١١١٥/ ٣١١) و(٢٥)، ص(٧٩)؛ حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ٥٤.

(٣) للمزيد من المعلومات عن بنود الميثاق ينظر: عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات، الجزء٤، ص٩٢ – ٩٤.

(٤) للاطلاع على نسخة من الميثاق ينظر: محمد الحسين آل كاشف الغطاء، عقود حياتي، المصدر السابق، الملاحق؛ عبد الستار شنين الجنابي، المصدر السابق، ص ٣١٦.

(٥) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠، الطبعة ٢، (قم، مطبعة قلم، ١٩٩٠)، ص ٣٤٧.

وتقول للسياسيين بصراحة (يكفي احتكاركم للسلطة)، ونرى أن من الأفضل نشر أجزاءٍ من هذا الميثاق لأهميته:

«لقد تبنت الحكومة العراقية منذ تأسيسها حتى اليوم على سياسة خرقاء لا تتفق مع مصالح الشعب واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحكم، فمثلت أكثرية الشعب بوزيرٍ واحد أو وزيرين ممن يسايرون السلطة في سياساتها (على الأكثر) وعلى مثل هذا الأساس تمت في سياسة التوظيف، فظهر التمييز صريحاً في انتقاء الموظفين وأعضاء مجلس الأُمة، بينما القانون الأساسي لم يفرق بين أبناء البلاد، فلإيجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب، ورفع التفرقة بين أبناء الأمة، يجب أنْ يُسْهِمَ الجميع في مجلس الوزراء، وفي مجلس الأمة وسائر وظائف الدولة ويُسْهِم في الجندية والضرائب.»[1]. وقد أرسل حجة الاسلام الشيخ كاشف الغطاء الميثاق إلى الملك غازي وإلى ياسين الهاشميّ، لتنفيذ ما ورد فيه، وأُرْسِلَتْ صورةٌ منه إلى رؤساء عشائر الفرات[2].

نال الميثاق تأييداً واسعاً من قبل خصوم حكومة ياسين الهاشميّ القائمة، فأخذ شيوخ العشائر المعارضون يتوافدون على مدينة النجف الأشرف، للتوقيع عليه، وإعطاء العهود في الدفاع عنه بكلِّ ما أوتوا من قوة، وكانت من بينهم وفود من المنتفق(ذي قار حالياً)، والديوانية والحلة، كما أُرسلت مئات البرقيات بخصوص دعمه والانتصار له[3]. أما الشيوخ الموالين للحكومة والمستفيدين منها فقد أشاحوا بوجوههم عن الميثاق[4]، وأعرضوا عن تلبية طلب المرجعية الدينية للتوقيع عليه، ووصفوه

---

(١) د.ك.و. البلاط الملكي، التمرد والغزوات، أحداث الفرات الأوسط، رقم الملفة، (١١١٥/ ٣١١) و(٢٥)، ص(٧٩)؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء٤، ص ٨٦. ومن الجدير بالذكر أن الوحدة الوثائقية التابعة للمكتبة الوطنية في بغداد ما زالت تضم بين طياتها ملفات وثائقية غاية في الأهمية، تحوي على تفصيلات وافية، وتقارير سرية مسهبة عن الأحداث المذكورة، محفوظة ألكترونياً على شكل (مايكروفلم) موجودة في ملفات (البلاط الملكي/ ٣١١) تحت تسلسل الأرقام (١١١٥ و١١١٦ و١١١٧ و١١١٨) بعنوان (التمردات والغزوات/ أحداث الفرات الأوسط).

(٢) عبد الأمير هادي العكام، النجف الأشرف والنظام السياسي الملكي، المصدر السابق، ص ٤٤٥.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ٤، ص٩١؛ عز الدين السيد علي خان المدني، الاتجاهات الإصلاحية، المصدر السابق، ص ص ٩١-٩٢، ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٤) كان من بين الشوخ الممتنعين عن التوقيع: الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، والشيخ شعلان العطية، والشيخ فريق المزهر الفرعون، والسيد محسن أبو طبيخ، والسيد علوان الياسري، والذين وصفوا الهاشمي وأتباعه بـ «الرجال المخلصين» الذين يجب على المرجع كاشف الغطاء أن يفسح لهم المجال للقيام بالإصلاح المطلوب. عبد الأمير هادي العكام، النجف الأشرف والنظام السياسيّ الملكيّ، المصدر السابق، ص ٤٤١.

بأنه بيانٌ «متشدد»، مطالبين عن طريق الوسطاء الذين وفدوا على النجف الأشرف وكربلاء المقدسة بتخفيف بنوده أو إعفائهم عن التوقيع عليه، وإفساح المجال للرجال المخلصين (يقصدون الهاشميّ ورفاقه) حتى يتسنى لهم أن يقوموا بالإصلاح المطلوب[1]، وبرروا ذلك الرفض بأن بنود الميثاق ما هي إلاّ دعوة لتفضيل المصلحة الخاصة على مصلحة الوطن العليا، والتفريق بين طوائفه، والإيحاء بأن السُّنة يتعمدون احتكار الحكم، كما وقعوا كتاباً حذروا فيه من التأثيرات التي يقوم بها خصومهم «العابثون بالقيم الدينية» حسب تعبيرهم، ودعوا إلى مقاومة هؤلاء، لأنهم يعملون على تشويه سمعة المرجعية، ويقودون البلاد إلى الفوضى والاضطراب[2].

فردّت المرجعية الشريفة على كتاب المخالفين للميثاق ردّاً حاسماً، وببلاغ اتسم بالحدة والإصرار على التمسك ببنوده كاملة، وأنْ لا مجال إلى تعديلها أو إلغائها. لأنها عبارة عن مجموعة من القواعد الأساسية، غايتها إنصاف الناس على وفق الحقّ والعدل، وتوحيد الكلمة[3]. وزاد الشيخ كاشف الغطاء على ذلك بأن أفتى في ٢٦ نيسان ١٩٣٥ بحرمة الانتماء الى الأحزاب، لأنها أهلكت البلاد، وفرّقت أبناءها[4].

بدأت الأوضاع تنفلت في الفرات الأوسط باستعداد العشائر للمواجهة الدامية بينها، وبدلاً عن التدخل لمسك زمام الأمور، عملت حكومة الهاشميّ على تمييع الميثاق، عندما أرسلت وزير داخليتها رشيد الكيلانيّ ووزير دفاعها جعفر العسكريّ للتفاوض مع العشائر بدون أن تعطي موافقتها على مضمونه. وهي محاولة لكسب الوقت[5]. وحدث تطورٌ آخر فجّر الأوضاع وجعل المرجعية الدينية على المحك من جديد، فقد اعتقلت السلطات الشيخ أحمد أسد الله وكيل المرجعية في مدينة الرميثة بتاريخ ٦ آيار ١٩٣٥، وأسقطت عنه الجنسية وسفّرته خارج العراق، بحجة قيامه بأعمال عدتها الحكومة خطراً

(١) د.ك.و. البلاط الملكي، التمرد والغزوات، أحداث الفرات الأوسط، رقم الملفة، (١١١٧/ ٣١١) و(٤٠)، ص(١٤١)؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن، المصدر السابق، ص ٣٩٩.

(٢) محسن أبو طبيخ، المصدر السابق، ص٦٧؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء٣، ص٩٧؛ عز الدين السيد علي خان المدني، الاتجاهات الاصلاحية، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٣) ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٤) حيدر سعد جواد الإبراهيمي، المجتمع النجفي في سنوات حكم الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩، (النجف، ٢٠٠٧)، ص ٧٨.

(٥) ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، المصدر السابق، ١٥٤؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ٤، ص ٩٧.

على أمنها، وأنه يحرض الأهالي على عدم احترام السلطة[١].

وعلى إثر ذلك انتفضت العشائر الموالية للمرجعية الدينية، ثأراً لوكيلها الشرعي وكرامةً لعلمائها، وقامت حركة مسلحة في الرميثة، مُطالبة بإطلاق سراحه، وتنفيذ ما ورد في الميثاق، فهاجمت عشائر المنطقة (سراي) الحكومة وحاصرت الحامية العسكرية، واستولت على محطة القطار، وقطعت بعض الطرق وخطوط السكك وأسلاك الهاتف، كما أسقطت طائرة بريطانية كانت تحوم في المنطقة[٢]. وفي ضوء تفاقم الأوضاع رفع الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء احتجاجاً إلى الملك (غازي) على الإجراءات التي استخدمتها الحكومة والتي أدّت الى تلك الأعمال. ورداً على ذلك الاحتجاج، أصدرت الحكومة قراراً تضمن إعلان الأحكام العرفية في منطقة الرميثة والمناطق المحيطة بها في ١١ آيار ١٩٣٥، بعد أن حشّدت القوات العسكرية، وخوّلت القادة الميدانيينَ تنفيذ عقوبة الإعدام بالمعارضين دون أخذ مصادقة الملك، وتقدمت قطعات الجيش يسندها القصف المدفعي من البر وقصف الطائرات من الجو في معركة حامية الوطيس غير متكافئة، ودخلت القوات الرميثة في ١٧ آيار ١٩٣٥. وتم إلقاء القبض على عدد كبير من الشيوخ القائمين بالحركة ومعاملتهم بمنتهى القسوة[٣].

امتدت شرارة الغضب العشائري الثائر لمرجعيته الدينية إلى الجنوب، لا سيما مدينة سوق الشيوخ التي أعلنت قبائلها تأييدها المطلق لميثاق الشعب، وقامت بأعمال عديدة خربت خلالها أسلاك البرق والبريد، وعطلت السكك الحديدية، وحاصرت مدينة الناصرية نفسها[٤]. واستعدت عشائر الفرات الأوسط للصدام فيما بينها، لكن المرجعية الدينية في النجف الاشرف، وسعياً منها لحقن دماء المسلمين، أرسلت رسائل إلى رؤساء العشائر والشيوخ المعارضين للحكومة منهم[٥] تحثهم فيها على المحافظة على

---

(١) حيدر سعد جواد الإبراهيمي، المجتمع النجفي، المصدر السابق، ص ١١٩؛ عز الدين السيد علي خان المدني، الاتجاهات الإصلاحية، المصدر السابق، ص ٩٣؛ ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، المصدر السابق، ص ١٥٣، عبد الرزاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات، الجزء ٤، ص ١٠٣.

(٢) حيدر سعد جواد الإبراهيمي، المجتمع النجفي، المصدر السابق، ص ص ١١٩-١٢٠؛ حسين مخيف عبد الحسين الشريفي، المشخاب، المصدر السابق، ص ١٤٢؛ محسن أبو طبيخ، المبادئ والرجال، المصدر السابق، ص ١٧٥، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ٤، ص ١٠٦.

(٣) حيدر سعد جواد الإبراهيمي، المجتمع النجفي، المصدر السابق، ص ١٢٠، عبد الأمير هادي العكام، النجف الأشرف والنظام السياسي، المصدر السابق، ص ص ٤٤٧-٤٤٩.

(٤) محسن أبو طبيخ، المبادئ والرجال، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٥) من أبرز أولئك الشيوخ: الشيخ رايح العطية ومرزوق العواد وشعلان السلمان الظاهر وعلوان الحاج سعدون وداخل الشعلان

الأمن والنظام؛ خدمةً للمصلحة الشرعية[1]، وأرسلت إلى وكيل مرجعية الشيخ كاشف الغطاء في الناصرية الشيخ عبد المهدي مطر[2] كتاباً دعته فيها للسعي إلى حفظ الأمن وإيقاف العمليات المسلحة، والحيلولة دون إراقة الدماء، وطالبته بإخبار الزعماء برغبتها في عدم القيام بأي عمل يخل بالأمن والنظام[3]؛ لأن الحكومة عبّرت للمرجعية عبر وسطائها الرسميين عن تعهدها بإجراء مفاوضات جادة معها بشأن الميثاق والإصلاح الشامل[4].

ثم أبرق الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء برقية إلى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي طالبه الإسراع بالمفاوضات التي وافق وزير الدفاع على إجرائها معه عند لقائه بزعماء قبائل المنتفق، وكان ردّ رئيس الوزراء خالياً من أي وعدٍ بشأن المفاوضات، واكتفى بشكر المرجعية على مواقفه الداعية للالتزام بالنظام[5].

وهكذا انتهت الحركات المسلحة الأخيرة بخسائر فادحة مادياً وجسدياً لأبناء العشائر الموالين للمرجعية الدينية، وتنكّرت الحكومة لتعهداتها في المفاوضات والإصلاح، وعاملت المناطق الثائرة بقسوة بالغة، لذا فقد طالب علماء المرجعية في ٢٤ آيار ١٩٣٥ في اجتماع لهم في دار الشيخ عبد الكريم الجزائري حضره المرجع الديني الأعلى السيد ابو الحسن الأصفهاني، والشيخ محمد حسين النائيني، والشيخ كاشف الغطاء وآخرون[6] من الملك غازي إصدار عفوٍ عام عن كل المشاركين في أحداث الجنوب والفرات الأوسط، فاستجاب لهم، وأصدرت الحكومة العراقيّة في ٧ ايلول ١٩٣٥ عفواً عن

---

(١) د.ك.و، ملفة رقم ٣١١/ ١١١٥، و(٥٧)، كتاب قائمقامية ابو صخير، المرقم (١٧١)، بتاريخ ١٨ مارس ١٩٣٥، معنون الى متصرفية لواء الديوانية، ص٦٣.

(٢) الشيخ عبد المهدي بن عبد الحسين بن مطر الخفاجي، عالمٌ أديبٌ شاعر، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٢٠، ودرس لدى عدد من علمائها مثل السيخ محمد حسين كاشف الغطاء والسيد محسن الحكيم والسيد أبو القاسم الخوئي، وكان من أساتذة كلية الفقه. من مؤلفاته: دراسات في قواعد اللغة العربية ٤ أجزاء، الأحراز المجربة. توفي عام ١٩٧٦. ينظر: كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، (بيروت، مؤسسة المواهب، ١٩٩٩)، ص ٢٩١.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ٤، ص ص١١٩ – ١٢١.

(٤) المصدر نفسه، الجزء ٤، ص ص ١٢٠ – ١٢١.

(٥) المصدر نفسه؛ عز الدين السيد علي خان المدني، الاتجاهات الأصلاحية، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٦) ومن بين حضور الاجتماع المذكور: الشيخ (عبد الكريم الجزائري) والشيخ (محمد جواد الجواهري) والشيخ (عبد الرضا الشيخ راضي)، فضلاً عن المرجع الديني (محمد حسين كاشف الغطاء). د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، التمردات والغزوات، احداث الفرات الاوسط سنة (١٩٣٥م)، الملفة رقم (١١١٨/ ٣١١)، و(٣٠)، ص (٩٢).

كل من اشترك في أعمال «التمرد» بين يومي ١٥ كانون الاول ١٩٣٤ و٢ حزيران ١٩٣٥[١].

ولا بد لنا قبل أن ننتقل الى أحداثٍ وطنية أخرى من القول أن حكومة ياسين الهاشمي حاولت التشويش على الرأي العام بتحميل مسؤولية الحوادث لحجة الاسلام المرجع كاشف الغطاء، لكن الحقيقة عكس ذلك، فسياسة الهاشمي المنحازة لبعض العشائر ضد الأخرى، ومصادرة الأملاك، وفرض الغرامات، إدت الى زرع بذور الفتنة والنزاع الدائم بين العشائر، بينما كان عمل حجة الإسلام كاشف الغطاء هو التهدئة، والركون إلى السكينة، والانتظار لنتيجة المفاوضات مع الحكومة حول الإصلاح بحسب الاتفاق الذي تم معه ومع وزير الدفاع جعفر العسكريّ، الأمر الذي لم يف به الهاشمي. كذلك ادعى الهاشمي أنَّ لإيران دوراً كبيراً في تحريض العشائر على الثورة، وهذا الادعاء باطل وقد تكرر هذا من قبل بعض الذين حكموا العراق قبل وزارة ياسين الهاشمي وبعدها، فكلما طالبت المرجعية بحقوق الناس المسلوبة ومساواتهم مع الآخرين أُتهموا بالطائفية، وبولائهم لإيران[٢].

سادساً: المرجعية الدينية تنتصر للعراق وتتصدى للغزو البريطاني عليه في مايس ١٩٤١

واصلت المرجعية الدينية العليا مواكبتها للأحداث السياسية الداخلية، وواكبت بفاعلية حركة نضال الشعب العراقي الأصيل، إذ شهد العراق بين عامي ١٩٤٠-١٩٤١ تجاذبات قوية بين فريقين من الساسة، أحدهما يدفع باتجاه موالاة بريطانيا، والدخول ضمن معسكرها في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)[٣]، والآخر يريد انتهاج سياسة توفيقية، توازن بين المصالح الوطنية والقومية من جهة، ويحاول استغلال ظروف الحرب للضغط على البريطانيين من أجل تحقيق مكاسب أكبر لمصلحة العراق والقضية الفلسطينية من جهةٍ أخرى. الأمر الذي أثار غضب البريطانيين، وحصل صدام عنيف بين فئتي الحكم، أفضى الى هروب الأمير عبد الإله الوصي على العرش (١٩٣٩-١٩٥٨)، وأتباعه السياسيين الموالين لبريطانيا، وسيطرة رشيد عالي الكيلاني ومجموعة الضباط ذوي الميول القومية من

---

(١) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء٤، ص١٣٩؛ عبد الستار شنين الجنابي، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٢) عبد الأمير هادي العكام، النجف الأشرف والنظام السياسي الملكي.، المصدر السابق، ص ٤٥٠.

(٣) كان في مقدمة أولئك الساسة الموالين لبريطانيا: رئيس الوزراء نوري السعيد، علي جودت الأيوبي وزير الخارجية، الوصي على العرش عبد الإله. هناك تفصيلات مهمة عن مرحلة ما قبل انتفاضة مايس كتبها (فريتز غروبا) رئيس البعثة البلوماسية الألمانية في بغداد. ينظر: فريتز غروبا، رجال ومراكز القوى في بلاد الشرق، ترجمة: فاروق الحريري، (مطبعة العصام، بغداد، ١٩٧٩)، ص ص٣٢٠-٣٢٢.

قادة الجيش على السلطة وتشكيل ما يُسمى بـ(حكومة الدفاع الوطني)[1].

وأدى التصاعد الخطير في الأحداث إلى اندفاع بريطانيا نحو غزو العراق، لإنقاذ مصالحها، والقضاء على حكومته المستقلة، وانتهاك سيادته الوطنية، على الرغم من سعي الحكومة العراقية إلى تجنب الصدام، وهكذا وقعت الحرب، التي لم يكن العراق مهيأً لها، عندما قصفت الطائرات البريطانية القوات العراقية حول قاعدة الحبانية فجر يوم الجمعة ٢ آيار ١٩٤١ وزحفت باتجاه بغداد لاحتلالها، ووقعت عدة معارك ضد الجيش العراقي[2].

حصلت الحكومة العراقية على التأييد والمساندة من مختلف العراقيين، بغض النظر عن أديانهم وطوائفهم واتجاهاتهم السياسية. وأدت المرجعية الدينية العليا دوراً مهماً في مقاومة الغزو، فمع تحفظات علمائها على الصراعات السياسية، إلاّ أنّهم رفضوا رفضاً قاطعاً وقوع البلاد تحت غائلة الاحتلال الأجنبي مرة أخرى، لذا أفتى كلٌّ من السيد أبي الحسن الأصفهاني والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والشيخ عبد الكريم الجزائري وآخرين بوجوب (الجهاد)، وردّ قوات الغزو على أعقابها، وحماية بلاد المسلمين من دنس الاحتلال[3]. ونجد فيما أورده مؤرخ العراق السيد عبد الرزاق الحسنيّ (المعاصر للأحداث) تعبيراً واضحاً عن الانعكاسات الإيجابية لتدخل المرجعية، إذ يقول: «هبّ رجال الدين، وحملة ألوية الشريعة يستصرخون العالمين، العربيّ والإسلاميّ، لأمتشاق الحسام في وجه المعتدي الغاصب، وأصدروا فتاواهم الشرعية بوجوب المسارعة لرد كيد الغاصب إلى نحره؛ لئلا تكون البلاد المقدسة ميداناً مباحاً تسرح فيه خيول المعتدين؛ استعماراً لأهلها وعبثاً بمقدساتها»[4].

ألقت المرجعية الدينية في النجف الاشرف بثقلها إلى جانب الحركة، وهو جانب الوطن والإسلام في الوقت نفسه، فقد عبرت فتاواها عن حاجة شعبية وتطلعات وطنية ودينية لمواجهة الغزاة، وكانت

---

(١) للمزيد من التفصيلات يراجع: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة مايس التحررية، الطبعة ٦، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠)، ص ص ٨١-١٠٥؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، (النجف: مطبعة النعمان، ١٩٧٦)، ص ٤١-٥٣.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء٥، ص١٧٢؛ عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص ص١٩٩-٢١٢.

(٣) جلاوي سلطان عبطان، التيارات الفكرية والسياسية في النجف الاشرف ١٩٤٥-١٩٥٤، رسالة ماجستير، (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٧)، ص ص ٨٠-٨١. ولمزيد من التفاصيل عن فتاوى علماء المرجعية ينظر: محمد مظفر الأدهمي، الأبعاد القومية لثورة مايس ١٩٤١ في العراق، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٠)، ص٨٥؛ مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص٣٧.

(٤) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، المصدر السابق، ص ص ٣٤٥-٣٤٧.

فتوى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء أقواها وأوضحها وأكثرها حماساً وتشجيعاً، بقوله عن حركة مايس: «هل يشك أحدٌ من المسلمين، فضلاً عن العراقيين في وجوب الموازرة والنصرة لهذه الحركة الحافظة لسلامة البلاد وكرامتها.

كل إنسان بقدر استطاعته وأقصى ما في وسعه..القريب والبعيد فيه سواء...وليكونوا على ثقة من أن قضيتهم عادلة، وان الله جل شأنه منجز لهم وعده بقوله (إنْ تنصروا الله ينصركم)*. وقد وصف أعضاء الحكومة الوطنية الجديدة بـ «رجالات العراق وساسته المخلصون» وأن حركتهم «ترفّ عليها أجنحة النجاة والنجاح بعناية الحق جل شأنه، وروحانية الإسلام المقدسة»[1].

ويُذكر أن الأمير عبد الاله قبل هروبه حاول دفع رشوة للشيخ كاشف الغطاء مبلغها عشرونَ ألف جنيه استرلينيّ، مقابل قيامه بإثارة العشائر العراقية ضد حكومة الدفاع الوطني في بغداد، ويبدو أنّ الأمير لم يقدّر نزاهة الشيخ ووطنيته، فَتلقّى إهانة موجعة منه، حينما رفض الأخير العرض بشدة، وأمر المبعوث الذي حمل المبلغ إليه أنْ يذهب به بنفسه إلى الكيلاني، لإيداعه في خزينة الدولة، يَعدَّهِ جزءاً من أموال الشعب[2].

ومن الجدير بالملاحظة أن الشيخ كاشف الغطاء كان قد تزعم حركة الاحتجاج ضد سياسة التمييز الحزبيّ والطائفيّ التي مورست في عهد حكومة ياسين الهاشميّ عام ١٩٣٦ والتي كان الكيلاني فيها وزيراً للداخلية. فكان بإمكانه أنْ ينتهز الفرصة وينتقم من خصومه القدامى، لكن شيمته العربية والإسلامية الأصيلة، ومبادئه الثابتة، ومقامه الديني الرفيع جعلته يتناسى جراحاته التي مازالت فاغرة، ويترفّع عن أن يُفضّل مصلحةٍ خاصة على المصالح العليا لوطنه.

وكانت فتوى المرجع الديني الأعلى السيد أبي الحسن الأصفهانيّ الصادرة في ٥ آيار١٩٤١ جلية المعنى، ناصعة الهدف، في وجوب الدفاع عن أرض العراق الطاهرة بالقول: «أن الواجب الديني يقضي على كل مسلم بحفظ بيضة الإسلام وبلاد المسلمين بقدر استطاعته، وهذه البلاد العراقية المشتملة على مشاهد الأئمة ومعاهد الدين يجب علينا جميعاً الحفاظ عليها من تسلط الكافر، والمدافعة عن نواميسها الدينية فإلى هذا أحثكم وأدعوكم...». وفي اليوم نفسه أصدر الشيخ عبد الكريم الجزائريّ فتوى،

---

(١) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، المصدر السابق، ص ١٩١. وينظر أيضاً: مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

*محمد/ الآية ٧.

(٢) ينظر: اسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ١٠٥؛ حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، المصدر السابق، ص ١٩١.

حيّى فيها الجيش العراقي الباسل ورئيس الوزراء على «النهضة المباركة لحفظ استقلال العراق والبلاد الإسلامية وقطع تصرف الأجانب فيها....» وحثّ المسلمين لمساندة هذه «النهضة الدفاعية «لأنها «نصرةً للدين وحمايةً للمسلمين»، وأصدر علماء الدين ومنهم السيد هبة الدين الشهرستانيّ، والسيد محمد رضا الصافي[1] فتاوى لنصرة العراق والجهاد بالنفس والمال ضد بريطانيا الغاشمة التي وصفوها بأنها خرقت القوانين الدولية والواجبات الإنسانية[2].

وانتفض علماء المرجعية في مدينة الكاظمية لمساندة انتفاضة مايس ١٩٤١، فأصدروا فتوى موحدة بتاريخ ١ آيار ١٩٤٢، أوجبوا فيها مقاتلة القوات البريطانية الغازية، جاء في نصها: «ندعو إخواننا المسلمين للمؤازرة والمساندة لإخوانهم الناهضين لِدفع أعداء الدين. فانهضوا لإعلاء شرفكم ومجدكم، والثأر من عدوكم المناوئ لكم والغاصب لحقكم، والدفاع عن تراثكم، وسارعوا للذب عن وطنكم المقدس محط أنبياء الله ورسوله، ومهبط ملائكة الله ووحيه، والسهر على مصالح المسلمين، كما قال سيد المرسلين وعملاً بما صحّ عنه «**من أصبح وأمسى ولم يهتم لأمور المسلمين فليس منهم**» فهلموا لمشاطرة أخوانكم المسلمين المجاهدين في سبيل الله...». بعد ذلك صدرت فتوى أخرى من علماء المرجعية كالشيخ هادي آل كاشف الغطاء[3] بتاريخ ٢٣ آيار ١٩٤١، والشيخ محمد جواد الجزائري بتاريخ ٢٨

---

(١) محمد رضا ابن السيد علي آل صافي الموسويّ، ولد في النجف الأشرف عام ١٨٨٠، شخصية دينية ووطنية فذة، درس في الحوزة العلمية، وعند انلاع الثورة العراقية الكبرى برز بوصفه ممثلاً لزعمائها الدينيين وكان الثوّار يعقدون اجتماعاتهم في داره، وبعد إجهاض الثورة قبض عليه البريطانيون وسجنوه، وبعد إطلاقه راح يساند التيار الإصلاحي والتنويري داخل الأوساط الأدبية والحوزوية في مدينته. توفي عام ١٩٤٢. ينظر: علي الخاقاني، شعراء الغري، الجزء ٧، ص ص ٣٩٢-٣٩٨.

(٢) جعفر عباس حميدي، دور النجف الأشرف في الانتفاضات الوطنية في العراق ١٩٤١-١٩٥٨، فصل ضمن موسوعة تأريخ النجف الأشرف السياسي الحديث والمعاصر ١٥٠٨-١٩٥٨، (مركز النجف الأشرف للتوثيق والترجمة والنشر، ٢٠١٢)، الجزء ٢، ص ص ٤٦٢-٤٦٣؛ هاشم فياض الحسيني، حياة الامام السيد ابو الحسن الاصفهاني، المصدر السابق، ص ١١٥-١١٦.

(٣) هادي بن عباس بن علي بن جعفر كاشف الغطاء، عالم ومؤلف وشاعر، ولد في النجف الأشرف عام ١٨٧٣، درس عند شيخ الشريعة الأصفهاني، ومحمد طه نجف، وآغا رضا الهمداني، ومحمد كاظم الخراساني، ومحمد كاظم اليزدي، وأصبح أستاذاً في الحوزة العلمية. له أرجوزة شعرية مشهورة في رثاء الإمام الحسين عليه السلام تسمى (المقبولة الحسينية). من مؤلفاته: مستدرك نهج البلاغة، مدارك النهج ومصادره، الرد على الوهابية، الرد على النصارى. توفي عام ١٩٤١. ينظر: محسن الأمين، أعيان الشيعة، الجزء١٠، ص٢٣١، مؤسسة كاشف الغطاء العامة، ترجمة الشيخ هادي كاشف الغطاء، (بيروت، شركة صبح، ٢٠١٤)، ص ١٨١-١٨٤؛ محمد الغروي، مع علماء النجف، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٥٠١، أحمد الحسيني، المفصل في تراجم الأعلام، المصدر السابق، الجزء٢، ص ٣٩٩-٤٠٩.

آيار ١٩٤١، شكلت تصعيداً للجهاد وإذكاءً لروح الثورة والمعارضة لدى الشعب العراقي[١].

وشارك علماء المرجعية في مختلف النشاطات التي أسهمت في دعم الانتفاضة، فقد نظم السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ عبد الكريم الجزائري وعلماء دين آخرون مع عدة آلاف من طلبة الحوزة العلمية، مسيرة احتجاج ضد عدوان بريطانيا على العراق وشعبه المسلم، انطلقت سيراً على الأقدام من المرقد العلوي المطهّر إلى مسجد الكوفة، حيث اعتكفوا هناك ثلاثة أيام، ابتهلوا خلالها إلى الله تعالى نصرة العراق وجيشه[٢]. ووجه الشيخ محمد جواد الجزائري نداءً إلى العالم الإسلامي، أوضح فيه موقف العراق حكومةً وشعباً في دفاعه عن استقلاله وسيادته، وندد بموقف البريطانيين وعدوانهم المسلح، ودعا العرب والمسلمين إلى الوقوف صفاً واحداً لنصرة إخوانهم العراقيين ضد بريطانيا، واغتنام فرصة اللحاق بالعراق والالتحام مع أبنائه، «أبطال العرب وعشاق التضحية»[٣].

وقد أحدثت هذه الفتاوى تأثيراً حماسياً في صفوف الجماهير، إذ سارعت جموع كبيرة منهم إلى التطوع في الجيش العراقيّ، ودعم المجهود الحربي بزخم كبير، حتى أن لجان التطوع في النجف اعتذرت عن تسجيل المزيد من الأسماء؛ لأن العدد أصبح أكثر مما يحتاجه الموقف، وتلقى علماء المرجعية في النجف الأشرف كثيراً من البرقيات، يعلنون فيها أصحابها عن استعدادهم التام وأفراد عشائرهم للقيام بالواجب الوطني من أجل إعلاء حكم الله والحق[٤].

وانتهت الانتفاضة الوطنية بالشكل الذي رسمته الإرادة الأجنبية، لأن المواجهة لم تكن متكافئة، فقد كان تفوق الغزاة لا يحتاج إلى بيان كبير، وبعد تغلب الجيش البريطاني ونجاحه في إجهاض الانتفاضة إثر انهيار المقاومة المسلحة العراقية[٥] عاد الموالون لبريطانيا إلى الحكم، وكانت عودتهم ايذاناً لخصومهم بحلول وقت التنكيل بهم[٦].

---

(١) مجلة الموسم (هيئة التحرير)، مساهمات الشيعة في دعم وتأييد حركة مايس ١٩٤١ ضد الانتداب البريطاني، مجلة الموسم (أكاديمية الكوفة، هولندا)، العدد ٥٧-٥٨، ٢٠٠٥، ص ص ٣٨٧-٣٨٨. نقلاً عن: رضا كريم محمد عبد الحسين العامري، الحياة الفكرية في مدينة الكاظمية، المصدر السابق، ص ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١، المصدر السابق، ص ٢٨١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٧؛ منذر جواد مرزه، النجف في ذاكرة القرن العشرين، المصدر السابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.

(٤) جعفر عباس حميدي، دور النجف الأشرف في الانتفاضات الوطنية في العراق، المصدر السابق، ص ٤٦٣.

(٥) تم التوقيع على شروط الهدنة بين الجانب العراقي والبريطاني لوقف العمليات العسكرية في الحادي والثلاثين من أيار عام ١٩٤١. لتفصيلات أكثر ينظر: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، المصدر السابق، ص٢٤٣.

(٦) منذر جواد مرزة، العهد الملكي في العراق، المصدر السابق، ص ٢٥٠-٢٥١.

ونرى الكثير من الأطراف المعنية العائدة لسدة الحكم كانت تحرص دائماً على كسب ولاء المرجعية وتأييدها ومساندتها المعنوية ومباركتها الدينية، وبخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار خطورة الفتاوى التي أصدرتها، والخاصة بالجهاد في سبيل الله، ومقاتلة البريطانيين الغاصبين، الأمر الذي استدعى تدخل الحكومة الجديدة والبلاط الملكي من خلال إرسال متصرف لواء كربلاء وقائمقام النجف إلى علماء الدين ومراجع التقليد هناك؛ للضغط عليهم وإقناعهم بالعدول عنها، وإصدار فتاوى جديدة تدعم الاحتلال البريطانيّ، وتؤيد النظام السياسيّ في العراق، إلاّ أنَّ تلك الجهود لم تؤد إلى نتيجة تذكر[1]، بل إنَّ ردود العديد من العلماء جاءت واضحة ولا غبار عليها، لاسيما عندما طلب متصرف لواء كربلاء من الشيخ عبد الكريم الجزائري إصدار فتوى جديدة لدعم موقف الوصيّ عبد الاله والحكومة العراقية، إلا أنَّ الجزائري رفض طلب المتصرف بقوة، مخاطباً إياه: «انكم لن تحصلوا مني على أي فتوى جديدة، كما لن أحيد عن رأيي السابق بالاستعمار البريطاني ومؤيديه في العراق»[2].

ومما له مغزاه أنَّ حكومة نوري السعيد (٩ تشرين الأول ١٩٤١-٨ تشرين الأول ١٩٤٢)، نتيجة لفشلها الذريع في التأثير على مواقف الحركة الوطنية عموماً، وعلماء الدين بشكل خاص، اتجهت نحو التشكيك بالفتاوى الدينية التي صدرت عن طريق دفع بعض الأقلام المأجورة لتفسير تلك الفتاوى تفسيراً خاطئاً ومخالفاً للحقيقة[3]. ولم تكتف الحكومة بذلك، بل إنّ الضغط على علماء الدين استمر، واشترك فيه - هذه المرة - نخبة من ساسة العراق البارزين، وفي مقدمتهم الوصي عبد الاله، الذي قام بزيارة خاصة إلى النجف الأشرف في (١٧ تشرين الاول ١٩٤١) برفقة كلٍ من السيد محمد الصدر رئيس مجلس الإعيان، وصالح جبر وزير الداخلية ووكيل وزارة الخارجيةٍ، وعبد المهدي المنتفكي وزير المعارف، وغيرهم، وأثناء ذلك التقوا بالمرجعين الكبيرين السيد أبي الحسن الاصفهاني، والشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، ويؤكد عدم الكشف عما دار في الاجتماع وبقائه سراً، على فشل الجهود المبذولة وعلى مستويات رفيعة في الدولة لكسب علماء الدين[4].

---

(١) علي الخاقاني، مقدمة كتاب: أسرار (٢) مايس ١٩٤١ أو الحرب العراقية البريطانية لمؤلفه يونس بحري، الطبعة ١، (بغداد، مطبعة الحرية، ١٩٦٨)، ص٦ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات - الجزء ٦، ص٢٩.

(٢) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٣) توفيق الفكيكي، عهد الافتاء، بحث ضمن كتاب: بين شهرين أو الأيام السود لمؤلفه عبد الحميد الكنين، (بغداد، مطبعة التفيض الاهلية، ١٩٤١)، ص ص ٢١٢ -٢١٤.

(٤) مجلة الغري، (النجف)، السنة الثالثة، العدد ٨١، في (٢٢ تشرين الاول ١٩٤١)، ص (ش).

سابعاً: موقف المرجعية الدينية العليا من التطورات السياسية في العراق حتى عام ١٩٥٥

استهدفت السلطات الحكومية، ومن خلال إجراءاتها المختلفة، وضع العراقيل في طريق المرجعية الدينية، وإعاقة عملها الفكري والسياسي، وتدمير الخط المستقل الذي انتهجته منذ بداية نشأتها في ظل الاتجاهات السياسية المتضاربة في العراق، لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار العوامل الأساسية التي جعلت من هذه المؤسسة تتمتع باستقلال تام عن الحكومة في إدارة شؤونها، يأتي في مقدمتها: الموارد المالية التي تتلقاها المرجعية على شكل حقوق شرعية ووقفية، الأمر الذي دفع السلطات الحكومية إلى المحاولة مراراً الهيمنة على هذه الموارد، التي تثير حسدها وتحرك شكوكها، وأرادت السيطرة عليها عن طريق إلحاقها بمؤسسات الدولة، لاسيما المحاولة التي قام بها صالح جبر، وزير المالية في عام ١٩٤٣، لربط الحوزة العلمية بمديرية الأوقاف العراقية، فقوبلت هذه الخطوة بالرفض الشديد من قبل السيد أبوالحسن الأصفهاني[١].

ومن أجل الحد من نفوذ الحوزة العلمية مارست السلطات الحكومية ضغطاً آخر عليها، عن طريق منع خطباء المساجد من القيام بمهام الوعظ والإرشاد والدعوة للإصلاح الديني والتوجيه الفكري، إلا بالشكل الذي لا يعارض توجهات الدولة، في حين أكدت مديرية الأوقاف العامة على تشخيص هؤلاء الخطباء، والتأكد من ولائهم للحكومة[٢]. ومن جهةٍ أخرى انعكست ظروف الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق، الأمر الذي دفع الكثير من أبناء المرجعية الرؤوفة إلى مساعدة الفقراء من خلال جمع التبرعات لذوي الدخول المحدودة، وتألفت لجان محلية لإعانة الفقراء، حصلت على الدعم والتأييد من المراجع الكرام الذين أجازوا صرف الحقوق الشرعية من زكاةٍ وخُمسٍ وغيرها على المستحقين والمحتاجين من دون الرجوع إليهم[٣].

وعلى الرغم من وفاة المرجع الديني الأعلى السيد أبي الحسن الأصفهانيّ في النجف الأشرف بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٤٦ والثلمة الكبيرة التي تركها رحيله في جسد الأمة الإسلامية؛ لكونهِ شخصيةً فذة حازت على احترام المسلمين عامةً، وأبناء الشعب العراقي وتقديرهم وانقيادهم لمرجعيته على نحو الخصوص، فأن علماء المرجعيات الآخرين ظلوا يؤدون رسالة أهل البيت عليهم السلام بكل شجاعةٍ وإقدام

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٦-١٣٧؛ محمد مهدي الاصفي، مدرسة النجف وتطور الحركة الإصلاحية فيها، (النجف، مطبعة النعمان، ١٩٦٣)، ص١٦.

(٢) د.ك.و.، المكتبة الوطنية، ملفات وزارة الأوقاف، الملف (٤١٤)، قرّاء المنبر الحسيني، الوثيقة (٤)، ص٤.

(٣) جعفر عباس حميدي، دور النجف الأشرف في الانتفاضات الوطنية في العراق، ص ٤٦٨.

في إرشاد العراقيين إلى طريق الهدى والصلاح، ومساندتهم في المطالبة بترسيخ نظام سياسي قائم على العدل واحترام الحريات الأساسية وتعزيز المشاركة في حفظ كيان البلاد واستقلالها. وكان على المرجعية الدينية النزول إلى ساحة المواجهة في صفحة جديدة من صفحات نضال شعبنا العراقي الأبي، حينما اندفعت حكومة صالح جبر (٢٩ اذار ١٩٤٧-٢٧كانون الثاني ١٩٤٨) في تنفيذ سياسة تقويض الحركة الوطنية من جهة، والتفاوض من جهةٍ أخرى لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا تكون امتداداً لمعاهدة ١٩٣٠ المُخلّة باستقلال العراق والمرسّخة لتبعيته للإمبراطورية البريطانية[١]. وعلى الرغم من تحسس الرأي العام في العراق من أي مساس في سيادة بلاده ومطالبته بالتعديل على وفق مصلحة البلاد، إلا أن الحكومة نشرت مسودة المعاهدة العراقية - البريطانية المسماة بمعاهدة (بورتسموث) في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨ والموقعة في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨، مما أدى إلى تفجّر الوضع في الشارع العراقي[٢].

وحينما أحست الجماهير أن في النية تكبيل العراق بقيود والتزامات أثقل من سابقتها، خرجت تهتف بسقوطها إلى الشوارع، مستنفرة قواها كافة، للوقوف ضد المعاهدة المذكورة، لا سيما في بغداد والمدن الرئيسة، وعمّت المظاهرات والإضرابات مناطق مختلفة من العراق، قابلتها السلطات الأمنية بقدرٍ كبير من القمع والتنكيل، وقدّم بعض أعضاء المجلس النيابي استقالاتهم احتجاجاً على ذلك[٣]، وهتفت جموع المتظاهرين بسقوط حكومة صالح جبر ومحاسبة مُبرمي المعاهدة، مطالبين بإلغائها وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ التي قبلها، وشهدت النجف الأشرف وكربلاء المقدسة مظاهرات صاخبة لم تشهد لها مثيلاً من قبل[٤].

وقفت المرجعية الدينية في النجف الاشرف وقفةً جريئة حازمة ضد معاهدة (بورتسموث)، وساندت الحركة الوطنية في وثبتها، وخرج علماؤها إلى الناس ببيانات احتجاج على الحكومة واستنكار لممارسات شرطتها القمعية والإرهابية ضد الجماهير. ومن الجدير بالذكر أنَّ الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء كان من أشدّ العلماء وطأة على الحكومة[٥]، وأدى دوراً بارزاً في إحداث الوثبة آنذاك ببياناته ونداءاته. وكان موقفه مبدئياً متضامناً مع انتفاضة الشعب، فهاجم المعاهدة الجديدة وعدّها

(١) المصدر نفسه، ص ٤٦٣

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء٩، ص٨٩.

(٣) جعفر عباس حميدي، دور النجف الأشرف في الانتفاضات الوطنية في العراق، المصدر السابق، ص٥٣٦، بشير حمود الغزالي، مجلس النواب العراقي ودور المعارضة في العهد الملكي ١٩٤٦-١٩٥٨، (النجف الأشرف، التميمي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ص ٢٧٠-٢٧١.

(٤) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي، المصدر السابق، ص ص ٧٦-٧٧.

(٥) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، منهج الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ومواقفه تجاه التحديات السياسية الداخلية.، ص ٢٣٣-٢٣٤.

طوقاً جديداً يوضع فيه على رقبة العراق، وأنَّ الذين قاموا بعقدها إنما خدموا المصالح البريطانية على حساب المصالح العراقية، وكان لموقف الشيخ عبد الكريم الجزائري أثره الكبير أيضاً على السلطة في بغداد، وموقفه الحاسم ضد الأعمال التي قامت بها السلطة ضد المتظاهرين[1].

وأرسل كاشف الغطاء برقيةً مستعجلة إلى البلاط الملكي كان لها وقعٌ شديد؛ إذ سجّل احتجاجه الغاضب على الانتهاكات الصارخة لحقوق المواطنين، والأساليب القمعية التي تمارسها السلطات ضد الطلبة والأهالي، وأرسل أحد اتباعه إلى الوصي عبد الإله ليقابله شخصياً، ويبلغه طلب علماء المرجعية بإبعاد صالح جبر عن الحكم، وإيقاف المجازر، وإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، واستمرت المظاهرات بعد ذلك، حتى سَمعَ الناس نداءً من مأذنة الصحن الحيدري الشريف يذيعه الشيخ كاشف الغطاء بنفسه، ويعلن فيه عن استقالة حكومة صالح جبر، وسقوط المعاهدة الجائرة، واندحار الاستعمار، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة رجل الدين العالم السيد محمد الصدر[2]، ففرح الناس وأخذوا يرددون (الهوسات) تعبيراً عن الانتصار[3].

ان المتمعن في إلتفاتة الشيخ كاشف الغطاء الأخيرة وقيامه بمخاطبة الجماهير من خلال مكبرات الصوت في المرقد العلوي المطهّر، يجد لها معانيَ ودلالاتٍ جليلة، لعل أهمها منزلته القيادية المتقدمة، وعلو كعبه بين العلماء المعاصرين، وتميزه بالشعور العالي بالمسؤولية الشرعية لأبناء شعبه المقهور، وتدخله الإيجابي في توجيه الحركة الوطنية وإرشادها، واستجابة العامة له.

وقبل أن نغادر البحث حول دور المرجعية الدينية في وثبة كانون سنة ١٩٤٨، أرى من الضروري التوقف عند نقطة هي باعتقادي في غاية الأهمية، ألا وهي محاولة البريطانيين الفاشلة، في اشهار سيف الطائفية، لشق وحدة شعبنا العراقي، وتمزيق نضاله الموحد آنذاك، عندما شرع بعض المغرضين في يوم (٢٦ كانون الثاني١٩٤٨) بتوزيع منشورات تتهم القائمين بالحركة بعدة تهم، كان أهمها رميهم

---

(١) ناجي وداعة الشريس، لمحات من تاريخ النجف، الجزء١، (النجف، مطبعة القضاء، ١٩٧٣)، ص١٧٢، حيدر نزار عطيه السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص١٢٦، ناجي وداعة الشريس، لمحات، المصدر السابق، ص١٧٢.

(٢) محمد ابن السيد حسن بن هادي الصدر، ولد في مدينة الكاظمية سنة ١٨٨٢، أنشأه والده العلامة السيد حسن نشأة علمية ودينية واسعة، أسْهَمَ في سنوات شبابه في الحركة الوطنية خلال العهد العثماني، وكان في طليعة من قاوموا سياسة الاحتلال البريطانيّ. تولى الوزارة لفترة قصيرة سنة ١٩٤٨، توفي سنة ١٩٥٦. ينظر عباس علي، زعيم الثورة العراقية – صفحات من حياة الزعيم العظيم السيد الصدر، (بغداد، مطبعة النعمان، ١٩٥٠)، ص ص ٢٣٣-٢٣٧؛ حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩١)، الجزء١، ص١٩٢.

(٣) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٨١.

بالطائفية، باعتبار أنَّ صالح جبر شيعي المذهب، وهو أول رئيس وزراء من هذه الطائفة منذ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة، لهذا تألبت عليه بقية الطوائف[1]. ولدحض هذه التقولات يمكن القول أن معظم قادة الاحتجاجات كانوا من أقطاب الشيعة كمحمد مهدي كبه، رئيس حزب الاستقلال، وسعد صالح جريو (النجفي) ١٨٩٤-١٩٤٩ رئيس حزب الأحرار، والشيخ محمد رضا الشبيبي رئيس كتلة الجبهة الشعبية المتحدة النيابية، وجعفر حمندي ١٨٩٤-١٩٥٢، الذي كانت داره مقراً للاجتماعات والتنظيمات. لهذا قوبلت هذه المنشورات بسخطٍ شديد، وصدرت بياناتٌ من السياسيين تشجب الالتجاء إلى الدجل السياسي، وتنبّه الشعب إلى ما يُراد به. كما أنّ المرجعية بموقف علمائها المشرّف، الرافض للمعاهدة، والمطالب باسقاط وزارة صالح جبر، قد ضربت كل تلك الدسائس عرض الحائط، بعد أنْ أثبتت عمق انتمائها الوطني الإسلامي الأصيل، وبذلك قطعت الطريق أمام الاستعمار البريطانيّ، ومن ورائه الدسّاسين والمغرضين، الذين أغاضهم ذلك التلاحم الجماهيريّ الرائع الذي شهده العراق يومذاك[2].

المرجعية الدينية وموقفها من انتفاضة العراق عام ١٩٥٢ وحلف بغداد

إن من سمات المرجعية الدينية في النجف الاشرف- بحكم مركزيتها- التفاعل الحي مع طبيعة المراحل التأريخية المتعاقبة لنضال شعبنا العراقي المسلم المجاهد، وفق ما يُمليه عليها واجبها الديني والإنساني. فكان لها في كل مرحلة آراء ومواقف تجاه كل حدث، وما يعكسه من تطورات على واقع المجتمع. ففي مطلع عقد الخمسينات من القرن العشرين برزت مرحلة جديدة تميزت باشتداد النشاط السياسي، وقد تركت عدة عوامل، خارجية وداخلية أثرها في تحفيز نضال الشعب العراقي وأحزابه الوطنية ضد الاستعمار والرجعية الحاكمة. فعلى الصعيد الخارجي كان أهمها: حركة تأميم النفط الأيراني في عهد الدكتور محمد مصدق ١٩٥١-١٩٥٣[3] ونضال الشعب المصريّ الشقيق ضد الأحلاف العسكرية، وتتويج هذا النضال بثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، التي علّقت عليها الحركة الوطنية العراقية الكثير من الآمال. وقام الشعب العربي في لبنان بإسقاط حكم بشارة الخوري الدكتاتوري

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات - الجزء٧، ص٥٨.

(٢) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٨٢؛ جعفر عباس حميدي، دور النجف الأشرف في الانتفاضات الوطنية في العراق، المصدر السابق، ص ٤٧٧.

(٣) خضير مظلوم فرحان البديري، موقف الرأي العام العراقي من الاحداث السياسية في إيران ١٩٥٠-١٩٥٣، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩).

في (١٨ ايلول ١٩٥٢). أما على الصعيد الداخلي، فان انعدام الحريات السياسية، نتيجة للحكم المقنع بالديمقراطية، وسيطرة النفوذ الأجنبي أدى إلى احتقان شعبي شديد في الشارع العراقي. فكان لهذا النهوض الوطني على المستويين الإقليمي والعالمي آثاره على مسيرة الحركة الوطنية في العراق، وكان أبرزها انتفاضة تشرين[١] ١٩٥٢.

وبطبيعة الحال، كانت المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف على صلة وثيقة بالأحداث السياسية التي تجري في إيران، وذلك نتيجة للروابط الدينية المتينة بين البلدين العراقي والإيراني، والتواصل العلمي بين المرجعيتين الدينيتين (النجفية والقُمية)، فضلاً عن أنَّ النجف الأشرف وكربلاء المقدسة وغيرهما من مدن العتبات تشكل مزاراً مهماً يؤمه الكثير من المسلمين في أنحاء العالم كافة[٢]، فضلاً عن ذلك فأن تأييد المؤسسة الدينية في إيران بقيادة المرجع المجاهد السيد أبي القاسم الكاشانيّ[٣] لقرار التأميم الذي أصدره مصدق كانت له انعكاسات إيجابية لدى الرأى العام العراقي، وفي الوقت نفسه مشجعة للمطالبة بتأميم النفط العراقي[٤].

وفي الحال انتصرت مرجعيتنا الدينية لحركة تأميم النفط في إيران، ومهّدت الطريق لاندلاع الانتفاضة الشعبية في العراق؛ إذ أبرق الشيخ محمد جواد الجزائري، أحد علماء المرجعية الأعلام، برقية إلى السيد أبي القاسم الكاشاني، الذي أصبح رئيساً لمجلس النواب في عهد مصدق، يبارك له فيها خطوة إيران الأخيرة، ويشيد بنهضتها الجبارة، ويستنزل لها النصر من البارئ عز وجلّ، ويؤيد جهاد الكاشاني بالذات ونضاله الوطني. ولم تقتصر جهوده على ذلك فحسب، بل عقد الشيخ الجزائري العزم على أن

(١) مها عبد اللطيف حسن، انتفاضة تشرين الثاني في العراق ١٩٥٢، رسالة ماجستير، (كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٤)، ص ١٧٥ . عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات – الجزء ٨، ص ٢٨٦–٢٨٧.

(٢) للإطلاع على الأهمية الدينية والمكانة الروحية لمدينتي النجف الأشرف وكربلاء المقدسة ينظر: علي أحمد كاظم البهادلي، الحوزة العلمية في النجف، المصدر السابق؛ عبد الهادي الحكيم، حاضرة النجف الاشرف في ذاكرة الزمان والمكان، (شركة مجموعة العدالة للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٦)؛ جاسم محمد اليساري، تاريخ كربلاء أواخر العهد العثماني ١٨٦٩–١٩١٤، رسالة ماجستير، (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٣).

(٣) هو أبو القاسم بن مصطفى بن حسن بن محمد علي بن رضا الحسيني الكاشاني، ولد في طهران عام ١٨٨٥م، وارتحل إلى النجف الأشرف للدراسة الحوزية، وقد اشترك في ثورة العشرين، وبعد أن عاد إلى ايران عام ١٩٤١ اعْتُقِلَ ونُفِيَ مرات عديدة في عهد محمد رضا بهلويّ. ثُمّ تزعم إحدى المنظمات اليمينية المعروفة بأسم (فدائيان اسلام)، عُرف الكاشاني بتأثيره الكبير على الشعب الإيراني. ساند تأميم النفط الإيراني وتحالف مع الدكتور مصدق، لكنه اختلف معه فيما بعد. توفي في طهران عام ١٩٦٢ . ينظر: عبد الله شاتي عبهول، أبو القاسم الكاشاني ودوره في إجهاض تجربة الدكتور مصدق في إيران في الوثائق الدبلوماسية العراقية، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ١٠–١٢ .

(٤) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١–١٩٥٨، المصدر السابق، ص ١٢٢ .

يلبس الكفن ويمتشق السيف، ليقود إحدى المظاهرات المؤيدة للتأميم في النجف الأشرف، كما فعل أبو القاسم الكاشاني في إيران، إلا أنَّ بعض أتباعه ومُقَرّبيهِ نصحوه بالعدول عن رأيه خشية استغلال ذلك من قبل الحكومة والعناصر المؤيدة لها، التي قد تنال من الشيخ ومن سمعته[1].

تأزّم الوضع السياسي في البلاد بفعل ازدياد البطالة وتفاقم المشاكل الاجتماعية والأوضاع المعيشية الصعبة، مما أدى إلى اندلاع تظاهرات حاشدة واضرابات واسعة النطاق منذ يوم (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢)، شملت مناطق مختلفة من العراق، تخللتها صدامات عنيفة وانفلات أمني خطير فيها[2]، عجزت الشرطة المحلية عن السيطرة عليها، فقدمت الحكومة استقالتها في ٢٢ تشرين الثاني، وفي اليوم التالي ٢٣ تشرين الثاني ازدادت المظاهرات وتوسعت، فتم تكليف رئيس أركان الجيش نور الدين محمود بتشكيل الحكومة (استمرت لغاية ٢٣ كانون الاول ١٩٥٣)، وفوراً أُعْلِنَت الأحكام العرفية في البلاد، وعُطِّلَتِ الأحزاب المعارضة، أُلْقِي بقادتها في السجون. وفي ٢٤ تجددت المظاهرات وأعطت السلطات أوامرها بالضرب بيدٍ من حديد، وكادت الصدامات الدامية أن تقع[3]، لولا موقف الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، الذي تلقت مرجعيته طلبات رسمية وعشائرية ومن قادة عسكريين أيضاً، ناشدوه التدخل في الأحداث تلافياً لحدوث «كارثة»، فما كان منه بعد أن درس الموقف إلا أن أصدر فتوى دينية حرّم فيها على الأهالي محاربة الجيش «لأن الجيش هو الأهالي والأهالي هم الجيش» حسب تعبيره، ودعاهم الى فتح الأسواق، والمباشرة بأعمالهم بالصورة الاعتيادية مع المطالبة بحقوقهم المشروعة بالطرق السلمية، وأُذيعت هذه الفتوى بمكبرات الصوت من على المنابر والمآذن، فهدأ الناس[4].

وهذا السلوك العقلاني الذي اتبعته المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف يؤكد مرة أخرى على مواقفها الرشيدة ونهجها الوسطي الرصين في التعامل مع الأحداث، ففي الوقت الذي كانت فيه

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٢) مها عبد اللطيف حسن، انتفاضة تشرين الثاني، المصدر السابق، ص ص ١٨١-١٩٢؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية...، ص ص ٧١١-٧٢٦.

(٣) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، (بيروت، مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٧). حنا بطاطو، العراق الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، ص ٣٣٣، جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، المصدر السابق، ص ٧١١.

(٤) منذر جواد مرزة، مختصر تاريخ النجف الأشرف، المصدر السابق، ص ص ١٣١-١٣٤؛ منذر جواد مرزة، النجف في ذاكرة القرن العشرين، المصدر السابق، ص ص ١٠٦-١١٦؛ محاورة بين إمام ووزيرين: محاورة الإمام المصلح الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء مع السفيرين البريطاني والامريكي في بغداد، (بيونس ايرس، المطبعة التجارية، ١٩٥٥)، ص ٣٢.

مستمرة في دعواتها للإصلاح، ومحاربة الفساد والمفسدين، والمطالبة بحقوق المحرومين، فإنها تدعو أيضاً إلى حفظ هيبة الدولة، وحقن دماء المسلمين، وبناء الأجهزة الامنية بناءً صحيحاً ومساعدتها على حفظ الأمن وعدم التعرض لها بسوء. وأعلنت صراحة أن جميع الممارسات الخارجة عن القانون وغير المتقيدة بالضوابط الشرعية فهي مدانة ومستنكرة جداً.

وواصلت المرجعية الدينية تصديها لمخططات القوى الغربية لتجنيد العراق لصالحها، ففي أيلول ١٩٥٤ بدأت حكومة نوري السعيد الثانية عشر[١] بشنّ حملة قمعية واسعة ضد الحركة الوطنية العراقية، استهدفت من خلالها القضاء على نشاط الأحزاب والنقابات العمالية وتعطيل الصحف، وتقييد الاجتماعات العامة والمظاهرات والمطبوعات[٢]، وذلك تمهيداً لربط العراق بالمخطط الاستعماري الجديد، والمتمثل في اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية القاضي بإدخال دول الشرق الأوسط في اتفاقيات عسكرية ثنائية أو متعددة الأطراف بتوجيه بريطانيا، ليسهل على دول الغرب السيطرة على المنطقة، وإنشاء منظمة دفاعية تشترك فيها تركيا وإيران والعراق وباكستان يطلق عليها (الحزام الشمالي)[٣] تحت واجهات وذرائع مختلفة، مثل الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط، أو المساعدات العسكرية والفنية الأخرى، لإبعادها عن نفوذ الاتحاد السوفيتي المستمر في الامتداد نحوها. وقد بدأت المحادثات في العاصمة التركية أنقرة بين رئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد) مع نظيره التركي (عدنان مندريس) في ١ تشرين الاول ١٩٥٤ منطلقين من هدف مشترك وهو التصدي للمدّ الشيوعي الذي يهدد بلديهما. وانتهت المباحثات في شباط عام ١٩٥٥ في بغداد بتوقيع الحلف بين الدول الأربع بإشراف بريطاني ورعاية أمريكية[٤].

---

(١) شكّلها نوري السعيد هذه المرة في (٣ آب ١٩٥٤) وقدم استقالتها في (١٧ كانون الاول ١٩٥٥). ينظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء ٩، ص ١٣٣.

(٢) ناجي شوكت، ذكريات، المصدر السابق، ص ٢٧٩؛ طارق الناصري، عبد الاله الوصي على عرش العراق ١٩٣٩ – ١٩٥٨، حياته ودوره السياسي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠)، ص٤٩٩.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، (الكويت، عالم المعرفة، ١٩٧٨)، ص ١١٨ وما يليها.

(٤) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦)، ص١٩٩. وقعت حكومتا العراق وتركيا على ميثاق التعاون المتبادل في (٢٤ شباط ١٩٥٥)، وكان ذلك بمثابة الحلقة الأولى من الحلف، وارتبطت بريطانيا به في الخامس من نيسان وانضمت الباكستان في الثالث والعشرين من أيلول، ثم إيران في الثاني عشر من تشرين الأول من العام المذكور. وللاطلاع على تفصيلات أكثر ينظر: حلف بغداد حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، اعداد وترجمة حسن الدجيلي، (بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٦).

وأبدت بعض المرجعيات الدينية معارضتها لهذه التحالفات والتكتلات الدولية الاستعمارية، وقابلتها بالرفض التام والإدانة المباشرة، والطعن الأكيد بمشروعيتها والمطالبة بالإطاحة بها[1]، وجسّد الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ذلك الموقف خير تجسيد، فقد دعا إلى الابتعاد بالشعب العراقي عن الدخول في هكذا أحلاف استعمارية، التي تنظمها الدول الغربية، وقال: «كيف نحالف تركيا وهي صديقة (إسرائيل) في الوقت الحاضر وأول دولة اعترفت بها ولا تزال تؤيدها وتروج بضاعتها وتجارتها ؟!» واستمر الشيخ بالحديث عن ذلك قائلا: «إن تركيا هي عدوة العرب والاسلام، وصديقة الصهاينة والحكمة تقول (صديق عدوي ليس بصديقي) وقد باعت تركيا شرف استقلالها بالدولار. وصارت آلة لأمريكا تصرفها كيف تشاء، وبإشارة منها أصبحت أكبر مساعد لإسرائيل اللقيطة أمريكا وربيبتها المدللة»[2].

وبعد وفاته رحمه الله تعالى[3] ترجم الوطنيون مواقفه بشجاعة على أرض الواقع، فخرجت المظاهرات الحاشدة في النجف الأشرف في آذار ونيسان ١٩٥٥ تندد بالحلف وتطالب بإسقاطه، قادتها مختلف القوى والتيارات المعارضة، مما أدى إلى صدامات دامية مع قوات الشرطة، أسفرت عن سقوط أحد عشر شهيداً من المتظاهرين قرب الصحن الحيدري الشريف، إلاّ أنّ ذلك لم يُجْد نفعاً، فقد هبّ المتظاهرون إلى حمل نعوش الشهداء وسط هيجان شعبي محتدم، متجهين بها صوب بيوت العلماء من أعلام المرجعية، الذين منهم السيد علي بحر العلوم، والشيخ علي محمد رضا كاشف الغطاء[4]، وآية الله الشيخ عبد الكريم الجزائري[5].

واستشعرت الفئة المثقفة التي عملت توّاً في الاتجاه السياسي الإسلامي والمقرّبة من فقهاء المرجعية

---

(١) جعفر عباس حميدي، دور النجف الأشرف في الانتفاضات الوطنية في العراق.، المصدر السابق، ص ٤٨١-٤٨٢.

(٢) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ١٩٣-١٩٤.

(٣) توفي الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في ١٨ تموز ١٩٥٤.

(٤) علي ابن الشيخ محمد رضا بن هادي بن عباس كاشف الغطاء، عالمٌ ومجتهد بارز، ولد في النجف الأشرف عام ١٩١٢، امتاز بالذكاء والفطنة، درس لدى جهابذة عصره، منهم والده وجده، والشيخ ضياء الدين العراقي، والشيخ محمد حسين الأصفهانيّ، والسيد أبو الحسن الاصفهاني، له مواقف وطنية جليلة تجاه الأحداث السياسية في العراق والعالم الاسلامي. ترك العشرات من المؤلفات القيمة، منها: نهج الهدى نظرات وتأملات، النور الساطع في الفقه النافع، أدوار علم الفقه وأطواره. توفي عام ١٩٩١. ينظر: كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٥) جلاوي سلطان عبطان، التيارات الفكرية والسياسية، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

بالخطر الداهم الذي يُمثله النفوذ الاستعماريّ، وسيطرة المستعمرين على بلاد المسلمين، فتصدوا له، وأبدو تحفظاً واضحاً تجاه الحلف، لأمرين: أولهما ارتباطه بـ(الولايات المتحدة الأمريكية) التي كانت في اعتقادهم، السبب الرئيس في مشكلة فلسطين، وثانياً ارتباطه (بتركيا)، التي يرون فيها دولةً تمثل العدو التقليدي للعراقيين فيما مضى[1]. وندد الامام المجدد السيد محمد مهدي الشيرازي[2] من كربلاء المقدسة بذلك التحالف الدولي الذي سمّاه «الحلف الاستعماري المشبوه»، وكرّس ولمدة شهور عديدة مجلة (الأخلاق والأدب) الصادرة في كربلاء برئاسة أخيه السيد حسن الشيرازيّ، لمهاجمة حلف بغداد، وفضح نواياه «العدوانية الاستعمارية البغيضة»، كما دعا أبناء الشعب العراقي إلى مقاومته والتصدي لكل الحكومات التي وقعت عليه، وفي مقدمتها حكومة العراق ونظام الشاه البهلوي في إيران[3].

(١) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، التيارات السياسية في مدينة النجف الأشرف وموقفها من التطورات السياسية في العراق ١٩٥٤-١٩٦٣، (النجف الأشرف، دار الميزان للطباعة، ٢٠١٤)، ص ١٥٣-١٥٤؛ حسن شبر، التحرك الإسلامي ١٩٠٠-١٩٥٧، المصدر السابق، الجزء٢، ص٣٧٩-٣٨٠.

(٢) محمد ابن مهدي بن الميرزا حبيب الله الحسيني الشيرازي: من أبرز العلماء الأعلام والمجتهدين الكبار في كربلاء المقدسة، ولد عام ١٩٢٧، ودرس العلوم الفقهية على أيدي عدد من فطاحل الحوزة العلمية مثل: السيد حسين القمي، والسيد محمد هادي الميلاني، والشيخ جعفر الرشتي وآخرين. وحينما استقل بالتدريس ونال درجة الاجتهاد تخرج على يديه جملة من الفضلاء والعلماء والجهابذة مثل: السيد محمد تقي المدرسيّ، السيد صادق الشيرازي، السيد مرتضى القزويني وآخرين، عُرف بشجاعته ووطنيته وغزارة نتاجه الفكري. ومن مؤلفاته: موسوعة الفقه مائة وخمسين جزءً وهي موسوعة فقهية كبيرة، حول حزب البعث العراقي، مشاكل الحرب، وغيرها. توفي في مدينة قم الإيرانية عام ٢٠٠١. ينظر: سلمان هادي آل طعمة، معجم رجال الفكر والأدب في كربلاء، (بيروت، دار المحجة البيضاء، ١٩٩٩)، ص ٢٣٢-٢٣٣؛ كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ٦٧٦. لتفصيلات أكثر ينظر: عادل عناد ناصر، الإمام محمد مهدي الشيرازي سيرته وأثره في الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية، رسالة ماجستير (كلية التربية، جامعة سانتي كليمنس، ٢٠٠٩).

(٣) عادل عناد ناصر، الإمام محمد مهدي الشيرازي، المصدر السابق، ص ٢٣٢.

المبحث الثاني

موقف المرجعية الدينية العليا من الأحداث السياسية الداخلية بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦٨ ومواجهة المدّين الشيوعيّ والبعثيّ.

أولاً: الموقف تجاه ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

أدت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ إلى قيام عهدٍ جديد وانعطافة أساسية في تاريخ العراق المعاصر، ففي اليوم الأول من الثورة سيطرت الوحدات العسكرية التابعة لتنظيم الضباط الأحرار الثائر، والتي أخذت على عاتقها تنفيذ الثورة، على أهم المرافق الحيوية في العاصمة بغداد، وانقضّت على معاقل النظام الحاكم ورموزه[١]. وحددت مهامها في البيان الأول بأن يُعهد الحكم إلى حكومة تنبثق من الشعب، وتعمل بوحيٍ منه، وتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة، وترتبط بروابط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية، وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة. وأكدت الأحداث اللاحقة على سيطرة النخبة العسكرية على معظم المناصب الحكومية الجديدة، واتخاذهم سياسة مناوئة للغرب بشدة، فقد قلبت الأوضاع في الشرق الأوسط رأساً على عقب بالنسبة للمصالح البريطانية والأمريكية بإسقاط النظام الملكي الموالي للقوى الغربية[٢].

تذكر إحدى المصادر أن تنظيم الضباط الأحرار أوصل معلومات أولية إلى المرجعية الدينية العليا عشية الثورة، وأعلموها نيتهم في قلب نظام الحكم، ورجاءهم منها تأييد تحركهم، وتشجيع العشائر على الجهاد إذا اقتضى الأمر. ولم يكن في ردّ الإمام الحكيم أي اعتراضٍ يُذكر على الموضوع بحد ذاته، لكنه أبدى مخاوفه المشروعة من خطورة ما سيُقدمون عليه، وما سيُحدثه من انعكاسات دولية واحتمالية قيام بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بضرب العراق واحتلاله، مثلما جرى أبان مايس عام ١٩٤١،

---

(١) محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٣)، ص ٤٧ – ٨١. وللمزيد من التفصيلات حول الأوضاع التي عاشها العراق قبل الثورة وأحداثها ينظر: فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، (مكتبة آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦).

(٢) أديث وائي، ايف، بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، الجزء الأول، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩)، ص٣٣٣، مؤيد إبراهيم الوندواي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، (بغداد، ١٩٩٠)، ص٢٧.

وتساءل إنْ حصل ذلك فهل هم مستعدّونَ لتسليح العشائر ومدها بالمال والذخائر كما يدّعون؟[1].

وبعد نجاح الثورة، حاولت المرجعية الدينية الشريفة اتخاذ موقفٍ واضح تجاه النظام السياسي الجديد اتسم بالإيجابية، وإظهار الاستبشار بتغيير الأوضاع بالشكل الذي لا يتنافى مع الإطار الشرعي المفترض منها، والطلب من السلطة بإنهاء معاناة العراقيين، وتسخير ثرواتهم لصالح فئاتهم المحرومة بشكلٍ عادل، وتحقيق الاستقلال الحقيقي في السياستين الداخلية والخارجية. فبعد أن اطلع علماء المرجعية على أهداف الثورة، واطمأنّوا إلى نوايا القائمين عليها، أرسلوا إلى قادة الجيش الثائر يباركون لهم هذه الثورة الوطنية ويؤيدون أهدافها، وجاءت رسائلهم وبرقياتهم مؤازرة تامة لحكومة الجمهورية، تتقدمها الرسالة التي بعث بها المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم إلى (مجلس السيادة)[2]، ورئيس مجلس الوزراء، الزعيم عبد الكريم قاسم (١٩١٤-١٩٦٣)، ليبارك أعمالهم التي وصفها بـ «السديدة الجبارة» ويدعو لهم بحسن التوفيق لخدمة الدين والإسلام والمحافظة على الصالح العام، ويطالبهم بضرورة إقامة العدل بين الناس، والعطف عليهم، وتطبيق تعاليم الإسلام، والسير على هدى القرآن المجيد، وحذّرهم السيد الحكيم من الاستفراد بالحكم، وقال: إن «الظلم والاستئثار من أكبر عوامل الدمار»[3].

وأرى من الضروري تاريخياً نقل رسالة السيد الحكيم حرفياً إلى القارئ الكريم، وهذا نصها: «إلى مجلس السيادة للجمهورية العراقية، وإلى سيادة الزعيم الركن السيد عبد الكريم قاسم بمناسبة الانتفاضة الوطنية المباركة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد، إني أحمد الله وأشكره، وأسأله أنْ يجعلكم من قادة العدل وأنصار الحق الذين عناهم الله سبحانه بقوله الكريم: ﴿إِنْ تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾[4] فإن العدل أساس الملك، والعطف على الرعية أول النصر، وشكر الله يستوجب

---

(١) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر دراسة في المواقف السياسية للمرجعية الدينية من المجدد الشيرازي الى الإمام الحكيم، كتاب الموسم ٢، (أكاديمية الكوفة، هولندا، ٢٠١٦)، ص ١٣١.

(٢) أُعلن عن تشكيل (مجلس السيادة) في صبيحة يوم (١٤ تموز)؛ ليقوم بمهام رئاسة الدولة والحكومة الجديدة، وذلك خلافاً لرغبة أكثرية أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار الذين أرادوا تشكيل (مجلس قيادة ثورة)، حتى يكون عائقاً أكيداً بوجه من يريد الاستفراد بالسلطة، وعلى العموم فقد ضم (مجلس السيادة) كلا من: الفريق الركن محمد نجيب الربيعي رئيساً، وخالد النقشبنديّ، ومحمد مهدي كبة أعضاءً. لتفصيلات أكثر ينظر: علي حمزة سلمان الحسناوي، النظام السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٨)، ص ٢٨-٣٥.

(٣) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٢٥٢.

(٤) سورة محمد، آية ٧.

المزيد، والظلم والاستئثار من أكبر عوامل الدمار، فسيروا مُسددين على ضوء تعاليم الإسلام، وهدى القرآن، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واعتبروا: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[1]. ولقد سرني ما يبلغني عنكم من خطوات سديدة جبارة في هذه الآونة، الأمر الذي يستوجب لكم الإكبار والإعظام، لذلك أُبارك لكم فيما أولاكم الله به، وأدعو لكم بحسن التوفيق لخدمة الدين والإسلام، والمحافظة على الصالح العام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»[2].

ويظهر مِمّا ورد أعلاه أن المرجعية الدينية حرصت على ألاّ تكون رسائلها مجرد مباركة للثورة، بقدر ما تكون رسائل توجيهية وإرشادية تحمل بين طياتها رؤيتها لما يجب أن يقوم عليه الحكم الجديد من معاني العدل والدين والإصلاح، وكأنها قالت لهم فيها: أن لا خير في تغيير الوجوه من دون رفع الظلم عن الناس، وإشاعة روح الأخوة بينهم. فكانت رسالة الشيخ عبد الكريم الجزائري الذي يُعدّ من الرموز المرجعية الوطنية العتيدة تعبيراً أكيداً عن تأييده للثورة، وإشادته بجهود قادتها، ومواقفهم المبدئية، وحثّاً لهم على نصرة الإسلام وأهل الدين، جاء في نصها:«سيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم دام تأييده... ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾، في الوقت الذي أُكبر فيه مواقفكم المشرفة وجهودكم الجبارة في حركتكم المظفرة أسأله تعالى أن يأخذ بيدكم لما فيه الخير والصلاح ويسدد خطاكم، لإعلاء كلمة الدين وراية الحق». وأعرب الشيخ في رسالته عن أمله في ان يكون عهد الجمهورية ((عهداً مباركاً تسوده العدالة الاجتماعية والمساواة والقيم الروحية؛ ليشعر الفرد بقيمته كمواطن له حريته وكرامته في حدود ما أمر الله ونزلت به رسله. وفقنا الله وإياكم لنصرة الدين وجمع كلمة المسلمين، إنه ولي التوفيق...»[3].

---

(١) سورة يونس، آية ١٣.

(٢) «النجف» (مجلة) النجف الاشرف، العدد (١٠) السنة (٢) ٣١ تموز ١٩٥٨، ص٤، محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية في النجف الاشرف، (بيروت، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، ٢٠١١)، ص١٣٦.

(٣) هاشم فياض الحسيني، زعيم النهضة العراقية، المصدر السابق، ص ١٠١، مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٢٥٢، «النجف» (مجلة)، النجف الأشرف، العدد (١٠) السنة (٢)، ٣١ تموز ١٩٥٨، ص٢٤.

وأبرق كلٌ من المرجع السيد محمد الحسني البغدادي[1]، والشيخ عبد الكريم الزنجاني[2] بعد مرور أسبوعين من الثورة رسائل تهنئة وتأييد للثورة، عبّرا فيها عن أمانيهما بنجاح عمل زعيمها وسداد خطاه[3]. ودعا الشيخ علي محمد رضا آل كاشف الغطاء في برقيته التي رفعها إلى عبد الكريم قاسم يوم (٢٣ تموز ١٩٥٨) إلى وجوب الاتفاق والتماسك ورصّ الصفوف بين أبناء الشعب العراقي كافة بوصفه نسيجاً واحداً، وانتهاج سياسة عادلة لا تُفرّق بين أبناء البلد الواحد إلا على أساس الكفاءة والنزاهة، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة اعتماد «روحانية الإسلام»كأساس لحكم الوطن. وأعلن السيد علي بحر العلوم[4]

---

(١) محمد البغدادي: هو السيد محمد بن صادق الحسني البغدادي، علامة مجاهد فاضل، من كبار الفقهاء وزعماء الدين المشاهير، ولد في النجف سنة١٨٨٢ . وتتلمذ على يد أبرز العلماء في عصره، منهم الشيخ محمد كاظم الخراسانيّ، والشيخ محمد حسين النائيني وشيخ الشريعة الأصفهاني، وأصبح بعدئذٍ من مراجع التقليد والفتيا، توفي في النجف، ودفن فيها سنة ١٩٧٢ . للاطلاع على ترجمته ينظر: آغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، المصدر السابق، الجزء١، القسم٣، ص٨٦٨. وعن حياته ودوره العلمي ينظر: كرار إسماعيل محمد مرضي، السيد محمد الحسني البغدادي(١٨٨١ -١٩٧٣)، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٣)؛ عبد الحميد الراضي، جهاد السيد البغدادي دراسة حوارية نقدية وثائقية خلال نصف قرن لمسيرة الإمام المجاهد محمد الحسنيّ البغداديّ ١٢٩٨هـ - ١٣٩٢هـ، عبد الجبار الزهيري، آية الله البغدادي حياة جهاد ونضال، (كربلاء، مطبعة تموز، ١٩٧١)، ص ٥-١٢.

(٢) عبد الكريم بن محمد رضا العليّ الزنجانيّ، من شيوخ الفقه وأساتذة الأصول المبرزين في النجف، ولد فيها سنة١٨٩٢، عرف بتظلعه في علوم الفلسفة الإسلامية، وقام بالكثير من الأسفار إلى عدد من البلدان العربية والإسلامية، منها فلسطين ولبنان ومصر وسوريا؛ لتقديم الدعم والإسناد للقضية الفلسطينية، وداعياً المسلمين إلى الوحدة ورصّ الصفوف بوجه أعدائهم (الصهيونية وقوى الاستعمار) الذين يريدون الشر بهم جميعاً، عُدّ واحداً من أبرز الداعين إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية توفى سنة ١٩٦٨ . انظر ترجمته في: موسى الزنجاني، الفهرست لمشاهير وعلماء زنجان، (قم، مطبعة الهادي، د«ت»)، ص٧٤. ولتفصيلات أكثر عن حياته ودوره الفكري والسياسي ينظر: محمد جواد جاسم محمد الجزائري، الشيخ عبد الكريم الزنجاني ١٨٨٦-١٩٦٨ دراسة تاريخية، (مطبعة دار الضياء، النجف الأشرف، ٢٠١٢).

(٣) عبد الحميد الراضي، جهاد السيد البغدادي، المصدر السابق، ص ٢٣؛ محمد جواد جاسم محمد الجزائري، الشيخ عبد الكريم الزنجاني، المصدر السابق، ص ١١٩-١٢٢.

(٤) علي بن هادي بن علي نقي بحر العلوم: عالم جليل من أعلام النجف الأشرف وأعيانها، ولد فيها عام ١٨٩٦، درس الفقه والأصول على كل من النائيني، والسيد أبي الحسن الأصفهاني. عُرف بمكانته السامية في المجتمع العراقي لما يتمتع به من منزلة علمية وأخلاقية، له الكثير من المواقف تجاه بعض الأحداث والتطورات العربية كالقضية الفلسطينية ١٩٤٧، والعدوان الثلاثي على مصر١٩٥٦، توفي عام ١٩٦١. خلفه ولده السيد (محمد بحر العلوم) المعارض والسياسي المعروف. للاطلاع على ترجمته ينظر: جعفر الخليلي، هكذا عرفتهم، (النجف، مطبعة الزهراء، ١٩٦٣)، الجزء ٢، ص ٣١٣-٣٢٤. وللتفصيلات أكثر ينظر: حنان فاهم السلمان، أسرة بحر العلوم ودورها في تاريخ العراق (١٩٢٠-١٩٥٨)، رسالة ماجستير، (كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٨)، ص٨٧-٩٦.

عن مساندته للثورة التي نعتها بأنها: «اشراقة رائعة لعهد جديد»[1].

وإلى جانب ما تضمنته رسالة عميد كلية الفقه، ورئيس جمعية منتدى النشر الشيخ محمد رضا المظفر[2] من مشاعر الارتياح، فأنها حملت إشارة تحذيرية إلى ساسة الحكم الجديد، إذ ذكّرها المظفر بالصراع الذي خاضه علماء الدين ضد النظام الملكيّ، والعسف والاضطهاد الذي لقوه من جراء نضالهم السياسي المتحرر ضد حكوماته المتعاقبة، ومما ورد في نصها: «وُلد العهد البائد فاسداً فقاطعه العلماء وحرموا انتخاباته، ووظائفه، وإنما تأسس بثورتهم المقدسة ضد المستعمرين فأبعد كبارهم، وناجز صغارهم، وفسّر تحريمهم بتفسيرات محرضة، فانطووا على أنفسهم مقهورين، وقد آن التصريح بالحقيقة بوثبتكم المجيدة، التي صنعت المستحيل، فأحيت الأمل وشحذت الهمم» ورجا المظفر أن تسير دفة هذه الجمهورية الفتية «على أساس المبادئ الإسلامية من الإيمان والعدل والأخوة ... »[3].

ومن جهةٍ أخرى وضعت السلطة الثورية الجديدة في حساباتها إرضاء المرجعية الدينية وكسب ودّها، والتلويح لها بأنها تراعي الأحكام الشرعية، وتسير وفق ما تمليه عليها الشريعة الإسلامية. ففي ٢٤ تموز أوفدت الحكومة متصرف كربلاء اللواء فؤاد عارف (١٩١٣-٢٠١٠) إلى النجف الأشرف والتقى بعلماء المرجعية عارضاً عليهم نوايا الثورة، ثم سافر إلى بغداد، وسلم الزعيم عبد الكريم قاسم

---

(١) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٢٥٢؛ «النجف «(مجلة) النجف الاشرف، العدد (١٠) السنة (٢) ٣١ تموز ١٩٥٨، ص٢٦.

(٢) محمد رضا ابن الشيخ محمد بن عبد الله المظفر، من أبرز رجال الفكر والأصلاح، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٠٤ نشأ وتلقى تعليمه فيها على يد أخيه الشيخ محمد حسن المظفر، والشيخ محمد طه الحوزوي وغيرهم. اهتم بدراسة الفكر الاجتماعي والتربوي. درس على يديه مجموعة من العلماء أمثال السيد محمد باقر الصدر، والشيخ أحمد الوائلي. أسس جمعية منتدى النشر، وترأس عمادة كليتها (كلية الفقه)، وأصبح عضواً بارزاً في المجمع العلمي منذ سنة ١٩٦٣، له مؤلفات كثيرة منها: المنطق، عقائد الامامية، السقيفة، أصول الفقه، توفي عام ١٩٦٤. محمد حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، الجزء٢، ص٢٤٦. وللمزيد من التفصيلات عنه ينظر: رفعت لفتة كاظم، الشيخ محمد رضا المظفر، دراسة في جهوده الفكرية وآرائه الإصلاحية ١٩٠٤-١٩٦٤، رسالة ماجستير، (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٩).

(٣) سعد عبد الواحد عبد الخضر، جمعية منتدى النشر ودورها الفكري والسياسي في العراق ١٩٣٥-١٩٦٤، رسالة ماجستير، (كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٩)، ص ١٤٣، مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٢٥٢، «النجف» (مجلة) النجف الأشرف، العدد (١٠) السنة (٢) ٣١ تموز ١٩٥٨، ص٢٦. وللاطلاع على نصوص البرقيات التي أرسلها علماء المرجعية إلى قادة ثورة تموز يُنظر: ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية الداخلية والعربية (١٩٥٨- ١٩٦٨)، رسالة ماجستير، (كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤)، ص ٧٩-٨١، عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، الاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص ٢٠٨-٢١٠.

رسائل تأييد موجهة من العلماء، فقامت لجنة متخصصة بترجمتها، وأُذيعت من بغداد باللغتين العربية والإنجليزية، ونُشرت في الصحف العراقية ليتأكد المجتمع الدولي من التأييد الشعبي الذي تحظى به الثورة[1].

ومن الجدير بالذكر أن الأوضاع الدولية كانت متوترة في الأيام الأولى للثورة، فقد بعثت الدول الكبرى رسائل تهديد للقائمين عليها عن طريق إنزال قوات المارينز التابعين للأسطول السادس الأمريكي على سواحل لبنان، وأعلنت بريطانيا عن تحركات مريبة لحماية حلفائها في منطقة الشرق الأوسط لا سيما الكويت، وكانت الدولتان تعوّلان على عدم حصول الضباط الأحرار على المساندة الشعبية اللازمة كي يقوما بفعلتهما بالقضاء على ثورة تموز، لكن، وحينما حملت البشائر رسائل المباركة من المرجعية الدينية، تنفس قاسم الصعداء وقام بتقبيل فؤاد عارف، موضحاً له سروره ومقدار الفائدة العظيمة للرسائل بوصفها صمام أمان للخلاص من الإحراج الذي حاولت تلك الدول أن توقعه فيه، ووسيلةً لإيقاف التصعيد العسكري ضده[2].

وقد أجاب عبد الكريم قاسم على تلك الرسائل، برسائل مماثلة بعثها إلى علماء الدين، معرباً لهم فيها عن سروره البالغ بتسلمه رسائلهم، وانه سيعمل على «حماية شعائر الإسلام وإقامة موازين العدل»، و« حماية بيضة الدين»، و« القضاء على الظلم والظالمين «حسب وصفه، ذاكراً في الوقت نفسه أنّه يستمد العون لأداء كل ذلك من «عناية الله ومؤازرة الامة وبركات أئمة الدين»[3].

وفي هذا السياق، تبرعت حكومة الثورة بثلاثة آلاف دينار(وهو مبلغ ضخم آنذاك) إلى مدرسة النجف الدينية التي يشرف عليها الشيخ عز الدين ابن الشيخ محمد جواد الجزائري[4] الذي رفض المال، فقررت-الحكومة- إعطاء هذا المبلغ للمدارس الحوزية الأخرى، ولكن العلماء رفضوا أيضاً

---

(١) ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الأشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ص ٧٩-٨١.

(٢) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ص ١٣٣-١٣٥. وللاطلاع على تفاصيل اللقاءات بين السفيرين البريطاني والأمريكي في بغداد مع عبد الكريم قاسم في الأيام الأولى للثورة، والرسائل المتبادلة بينهما، والتقارير الاستخبارية السرية حول موضوع الموقف الدولي ينظر: سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٤٨-٥٣.

(٣) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٢٥٣؛ هاشم فياض الحسيني، زعيم النهضة العراقية، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٤) سبقت ترجمته في المبحث الأول

ذلك العطاء المقرون بالطاعة، وهو ما أوحى بضرورة التعامل مع هذه الثورة بحذر، ومراقبة ما ستؤول إليه أحداثها من تحقيق الصلاح والعمران[1]. ويبدو أن ذلك التحفظ من قبض الأموال الحكومية يستند إلى تاريخ عريق من التقاليد الحوزية الرصينة التي تحرص على استقلالية الحوزة والمرجعية عن أي تأثيرات سلطوية (اقتصادية كانت أم سياسية) وما يتبعها من تأثيرات فكرية[2].

ثانياً: موقف المرجعية الدينية خلال حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ومواجهة المدّ الشيوعي

ومما لا شك فيه، أنّ تجاوب المرجعية العليا مع ثورة الرابع عشر من تموز، وتفاعلها معها في البداية، يعود بالتأكيد إلى أنَّ تلك الثورة قد وفّرت مناخاً إيجابياً أثّر على مواقف وفاعلية تلك المرجعية على مجرى الحياة السياسية في العراق، فقد استفادت من الأوضاع الجديدة في تقوية مؤسساتها واستعادة قوتها وزيادة نفوذها الشعبي، وهذا الامر هو الذي ساد في الستة أشهر الأولى-على أقلّ تقدير- من العهد الجديد. ومن جانب آخر، منحت رسائل المرجعية الدينية إلى الزعيم عبد الكريم قاسم بالمباركة والتأييد المبكر للحكومة العراقية الجديدة، القائمين بالثورة العراقية قوة إضافية للقبض على زمام الأمور في البلاد، ودعماً قوياً لسلطاتهم للسيطرة على الصعيد الداخلي.

ولكن بعد مرور بضعة أشهر على اندلاع الثورة، بدت تلوح في الأفق مشاكل معقدة لم تعهدها المرجعية الدينية من قبل، فقد اجتاحت البلاد موجة من الانحلال والفساد المجتمعي، أخذت تنخر في أسس الحياة الإسلامية، وتهدد البناء الأسري برمته. وعلى الرغم من كون هذه الموجة شملت جزءاً يسيراً من المجتمع إلا أن الفرد المسلم يراها وكأنها طاغية على أغلبية الشعب ومسيطرة عليه. أضف إلى ذلك أن التيار المادي الذي أخذ يغزو الإنسان ويسمم أفكاره كان يحظى بدعم أحزاب سياسية منظمة، في مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي، الذي أشاع بدوره إلى أتباعه والمغترين بدعوته إلى الابتعاد عن عبادة الله تعالى استكباراً وجهالةً، واستبدالها بعبادة العقل والهوى فحسب، وتقديس المنطق الديالكتيكي والطبيعة الكونية والشخصيات القيادية كزعماء الحركة الشيوعية، وعدم الإيمان بالدين والملكية الخاصة. فالشيوعية اتصفت بالألحاد، لكن أفراداً منها إدّعوا أنهم معترفين بوجود الله

---

(١) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، الاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص ٢٠٧

(٢) عن استقلالية الكيان المرجعي والحوزيّ ينظر: علي أحمد كاظم البهادلي، الحوزة العلمية في النجف معالمها، المصدر السباق، ص ص ١٣٣-١٣٧

سبحانه، لذلك أجادوا التلاعب بالألفاظ، وأدركوا مدى تأثيرها في نفوس البسطاء لكسبهم[1].

وبدا للوهلة الأولى أن الشيوعيين قد سيطروا على الشارع العراقي لكثرة عددهم وحنكة قادتهم وقوة انضباطهم. في مقابل تشتت خصومهم المتمثلين في التيار الإسلامي الفتي والقليل الخبرة، وفصائل التيار القومي المتمثلة في حركة القوميين العرب، وحزب الاستقلال، وحزب البعث وغيرهم. ومما زاد في الأمر سوءً اندلاع الصراع بين شباب المدينة الواحدة والمحلّة الواحدة بحسب انتماءاتهم الحزبية، وتحولت تلك الصراعات الحزبية إلى صدامات دامية، أُسيلت على أثرها الدماء، وأُزهقت الكثير من الأرواح[2].

وجدت المرجعية الدينية في النجف الاشرف نفسها أمام أحداثٍ جسام، يشهدها العراق والعالم الإسلامي في مرحلة حسّاسة من تاريخه المعاصر، وهو يتعرض لأعتى موجة من الإلحاد والتيار المادي، لذلك آلت على نفسها النزول إلى الساحة لمواجهة العدو الجديد بشجاعة. وكانت الخطوة الأولى هي تحميل نظام عبد الكريم قاسم مسؤولية تردي الأوضاع، وتنامي خطر الشيوعيين في البلاد، وكانت نقاط الخلاف مع ذلك النظام تدور حول عدة نقاط محورية، يمكن إيجازها بالآتي:

- تنامي الخطر الشيوعي:

منذ نهاية عام ١٩٥٨ ومطلع ١٩٥٩ تمّ تعيين عدد كبير من الشيوعيين أو المناصرين للحزب الشيوعي أو المتعاطفين معه في مفاصل حيوية من الدولة العراقية، وزحف هؤلاء على المواقع المهمة ومراكز صنع القرار في البلاد، مثل مجلس الوزراء، ومؤسسات التعليم، ونقابات العمال، والإعلام، وبعض المؤسسات الأمنية والجيش، مما أدى إلى سيطرة الشيوعية على أجهزة السلطة[3]. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل سعت العناصر الشيوعية للتغلغل داخل المدن الدينية، مثل النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، وقد تمكنت في الأولى من الهيمنة على المظاهرات، مُعلنةً قوتها وحجم نفوذها، وشنّت

(١) للإطلاع على وجهة النظر الإسلامية المعاصرة تجاه مبادئ الفكر الشيوعي ينظر: كاظم الحلفي، الشيوعية عدوة الأديان، (النجف، القضاء، ١٩٦٠)، ص٦-٧، محمد باقر الصدر، المدرسة الإسلامية، (النجف، دار الكاتب، د. ت)، ص١٢؛ عبد الجبار الوائلي، نقد الفلسفة الشيوعية، (د.م، د.ت)، ص٢٩-٤٣.

(٢) منذر جواد مرزة، النجف الأشرف في ذاكرة القرن العشرين، المصدر السابق، ص ص ١٢٦-١٢٩؛ للمزيد من التفصيلات عن تحركات الشيوعية في الشارع العراقي ينظر: صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، (بيروت، دار الفرات، ١٩٩٣)؛ وسن سعيد عبود الكرعاوي، السيد محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ٩٣-٩٤.

(٣) حنا بطاطو، العراق- الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة: عفيف الرزاز، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، الكتاب الثالث، ص ٢٠١-٢١٠؛ ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، (بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١)، ص٤٠٦.

الشيوعية حملتها الإعلامية على الفكر الديني متهمةً إياه بأنه عقبة كأداء في طريقة نهضة الشعوب وتطورها، وهاجمت الدين والمتدينين والمرجعية الدينية واصفةً إياها بـ«الرجعية»، ووجدت هذه الهجمات الدعائية لها آذاناً صاغية لدى بعض أفراد الشعب[1]. ووصل الأمر الى رواج الإشاعات أن الحزب الشيوعي وجّه بتكثيف وجوده في المدن المقدسة لاغتيال المرجع الأعلى، سواء في مقر إقامته في النجف أو في الكاظمية، وقد اضطر السيد الحكيم للسفر إلى كربلاء بعد قبول دعوة أهلها ومرجعها الكبير السيد مهدي الشيرازي[2] الذي أمر بتشكيل فرق حماية خاصة له، حتى انجلاء الموقف[3].

وعلى الرغم من تركيز الثورة على التعليم وتوسيعه أفقياً وعمودياً بشكل يستوعب كل الأعمار، ويساهم في القضاء على التخلف والأمية، فأن الشيوعيين انخرطوا في معترك فكري عنيف داخل المجتمع مع القوى القومية من جهة، وأنصار الإسلام من جهة أخرى، مستغلين فسحة الحرية التي أتاحها النظام آنذاك، فراحوا ينشرون كتبهم ويعلنون عن مبادئهم ويُظهرون عداءهم للأديان والمقدسات والقيم الإنسانية، مما أدّى إلى مواجهة، أخذت في أحيان غير قليلة طبيعة الصدام، مكونة صورة من صور العنف السياسي على مستوى الشارع، معززاً بذلك استمرار ظاهرة من أخطر الظواهر الاجتماعية والسياسية في المجتمع العراقي[4].

وحاولت المرجعية الدينية أن توصل رسالتها التحذيرية من تنامي الخطر الشيوعي إلى قادة الثورة

---

(١) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث، (الحركة الماركسية) ١٩٢٠-١٩٩٠، (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠١)، ص٨٨-٩٠؛ أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ١، ص ٢٥٣.

(٢) مهدي بن حبيب الله ابن آغا بزرك الحسيني الشيرازي، عالم فقيه بارع، ومرجع ديني كبير، ولد في كربلاء المقدسة عام ١٨٨٦، تلمذ على أيدي الفطاحل من العلماء مثل: محمد كاظم الطباطبائيّ اليزديّ، والميرزا محمد تقي الشيرازيّ، وآغا رضا الهمداني وغيرهم، تبوأت مدينته في عهده مكانةً علمية سامية، وازدهرت حوزتها وتقدمت تقدماً فكرياً بيّناً، توفي عام ١٩٦٠، له مؤلفات قيمة في مباحث الأصول ورسائل وتعليقات. أنجب عدداً من المجتهدين الأعلام، أبرزهم: محمد، حسن، صادق. ينظر: محسن الأمين، أعيان الشيعة، الجزء ١٠، ص ١٤٦-١٤٧، سلمان هادي آل طعمة، معجم رجال الفكر والأدب في كربلاء، المصدر السابق، ص ٢٤٤-٢٤٥.. ولتفصيلات أكثر عن رؤاه ومواقفه وكذلك ولده السيد (محمد) في كربلاء المقدسة ينظر: عادل عناد ناصر، الإمام محمد مهدي الشيرازي، المصدر السابق، ص ٢٣٠-٢٣١.

(٣) صلاح مهدي الفضلي، آفاق الثورة والتغيير في تأريخ العراق المعاصر، جريدة الرفاعي نت الإلكترونية، ٢٨ حزيران ٢٠١٧. موقع الجريدة www.alrefiy.net

(٤) حنا بطاطو، العراق الحزب الشيوعي الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص١٣٥؛ سعيد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورهم في التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص١٢١-١٢٢.

بشكلٍ مباشر، فعندما نُقل السيد الحكيم إلى بغداد لتلقي العلاج زاره الى محل إقامته نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية عبد السلام عارف فقال له المرجع الأعلى: «إنك رجل عسكري وقد تعلمت الكثير من الصبر في الجندية وعليك التفاهم مع الزعيم حول خطورة التعاون مع الشيوعيين، لأن عقيدتهم مبنية على الإلحاد، وهذا البلد بلد مسلم ويضم المراقد المقدسة وجامعات العلم، وهم يجرون البلد إلى صالح الأجانب وليس إلى صالح العراقيين وستحل الويلات والمآسي إذا تسلّطوا على رقاب العباد». وحين زاره عبد الكريم قاسم نفسه قال له ما نصه: «إنني قلت للحكام الماضين أن هذا البلد بلد مسلم وكل شخص يقف عقبة أمام عقيدة الأمة فإنه يعرّض نفسه لسخط الباري عزّ اسمه ولسخط الأمة، وأن التزامكم بالإسلام يحبب الناس إلى الحكومة، ويجعلهم يقفون إلى جانبها إذا تعرضت للمحن والشدائد، وأما إذا ابتعدتم عن الإسلام فإن الأمة ستنفر منكم»[1].

- قانون الأحوال الشخصية:

أصدرت حكومة الثورة قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩في ١٩ كانون الأول ١٩٥٩[2]، فشكّل نقطة الافتراق الرئيسية بين السلطة الحاكمة والمرجعية الدينية العليا؛ لأن القانون المذكور تضمن بعض المواد التي تتقاطع مع روح الشريعة الإسلامية، وتخالف مخالفة واضحة نصوص قرآنية صريحة، من بينها تلك المتعلقة بأحكام المواريث، التي أقرّت المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة وإلغاء التشريعات الدينية في القضايا الشخصية التي اعتمدتها المحاكم كقوانين الزواج، ودور القاضي الشرعي في العقود، وتعدد الزوجات، إذ أصبح الرجل مقيد بزوجة واحدة لا غير، وإمكان طلاق المرأة للرجل[3]. وقد تحمس الشيوعيون في إجراء تطبيقات قانون الأحوال الشخصية ووقفوا داعمين له، لاسيما فيما يخص شؤون المرأة، لأنّ معظم فقرات القانون ومواده تنسجم مع افكار ومشاريع القوى المدنية، متذرعين بدعم حقوق المرأة العراقية وحريتها والعمل على إنصافها، متجاهلين ما أجمعت عليه كل المذاهب الإسلامية[4]. ويعدُّ القانون متقدماً فيما أعطاه من حقوق للزوجة، وتميز بعمله على توحيد

(١) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) لتفصيلات أكثر عن القانون ينظر: محمد بحر العلوم، أضواء على قانون الأحوال الشخصية العراقية، (النجف: مطبعة النعمان، ١٩٦٣)؛ رشيد الخيون، أمالي السيد طالب الرفاعي، (دبي: المتحدة للطباعة والنشر، ٢٠١٢)، ص١٤٤؛؛ آمنة جبار عبد زيد الكلابي، السيد محمد بحر العلوم وأثره في تاريخ العراق المعاصر دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٧، ص ٥٠، ١٠١.

(٣) محمد بحر العلوم، المصدر السابق، ص ١-٤، ص١٤، ص ٣٥.

(٤) علي عبد المطلب حموّد علي خان المدني، الحياة الفكرية في النجف الاشرف ١٩٥٨ - ١٩٦٨ «دراسة تاريخية»،

الأحوال الشخصية للمسلمين من كل المذاهب، وادعت الحكومة أن من الأسباب الموجبة له هو تحقيق المساواة والعدالة في الحقوق الرسمية والعُرفية التي شرعتها السلطة، ورتّبها الفقهاء، ورفْض الطائفية والتمييز السابق الذي جعل حياة العائلة العراقية غير مستقرة[1].

وعلى الرغم من التعبئة الإعلامية الرسمية والشعبية للقانون، فقد وقفت المرجعية الدينية موقفاً معارضاً له، وأبدت استنكارها الشديد، متهمةً إياه بأنه يأتي ضمن إملاءات خارجية، هدفها إضعاف روح الإسلام في نفوس العراقيين، وإيقاعهم في نزاع عقائدي، ومن ثم سلب إرادتهم حتى يصبحوا تحت التيار أو الفكر المراد فرضه عليهم بسهولة[2].

ووجهت جماعة من علماء المرجعية يتقدمهم الشيخ محمد رضا المظفر، برقية إلى رئيس الوزراء، ضمّنتها انتقاداً شديد اللهجة لقانون الأحوال الشخصية، مع المطالبة بتعديله، وإظهار عيوبه ومخالفته الصريحة للشرع والدين، والتحذير من سوء العاقبة من استمرار مثل هكذا قوانين. ومما جاء في هذه البرقية: «لقد اطلعنا على قانون الأحوال الشخصية فوجدناه يصطدم في كثيرٍ من مواده بالقانون الإسلامي المقدس وبنصوص القرآن العظيم... فكان الجدير بقانون الأحوال الشخصية أنْ يكون صدىً لصوت القرآن، ونسخة مطابقة لأصل قانون الإسلام لا يحيد عنه فالمأمول من سيادتكم إصدار الأمر بتعديله على وجهٍ يطابق القانون الإسلامي»[3].

ومن حوزة كربلاء المقدسة قاد الأخوان الشيرازيان (السيد محمد والسيد حسن)[4] ابن السيد مهدي الشيرازي، احتجاجاتٍ شديدة ضد السلطة بخصوص قانون الأحوال الشخصية، وأعمال الشيوعيين المشينة واعتداءاتهم على بعض الناس الأبرياء وانتهاكاتهم لحرمة رجال الدين، وشكّلا وفداً للتنسيق مع

أطروحة دكتوراه، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١)، ص ص ٢٨٤-٢٨٥؛ عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، الاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(١) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ص ٩١-٩٢.

(٢) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، الاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٣) رحيم عبد الحسين عباس العامري، أثر المجددين في الحياة السياسية والثقافية، المصدر السابق، ص ١٦١-١٦٦؛ محمد مهدي الآصفي، مدرسة النجف، المصدر السابق، ص ص٩٢-٩٣.

(٤) حسن بن مهدي بن حبيب الله الشيرازي، عالم مجاهد، ولد في كربلاء المقدسة عام ١٩٣٤، ودرس العلوم الدينية في حوزة والده المرجع الديني المعروف، أشرف على عددٍ من المؤسسات والمشاريع الثقافية وكان قريباً من الحركة الإسلامية المعاصرة ومرجعية الإمام الحكيم، اعْتُقِلَ وعُذب عام ١٩٦٩، وحين أُطلق سراحه هاجر إلى لبنان ونشط فيها وفي سوريا، وامتد تأثيره إلى دول كثيرة في العالم الإسلامي والغربي، حتى اغتالته المخابرات العراقية عام ١٩٨٠. ترك الكثير من المؤلفات منها: موسوعة الكلمة في خمسة وعشرين مجلداً، خواطري عن القرآن (تفسير) في ثلاث أجزاء. ينظر: كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر، المصدر السابق، ١١٤؛

المرجعية الدينية العامة في النجف الأشرف للاجتماع بها والتباحث حول الوقوف بوجه التيار الشيوعي وضرورة تصدي الحوزة العلمية وعلمائها ومفكريها ومناصريها لتلك الهجمة الشرسة[1].

تصاعدت موجة الاستنكار ضد صدور القانون من خلال البرقيات التي رفعها رجال الحوزة العلمية إلى الحكومة من مختلف أنحاء العراق، مطالبين بإلغائه، فقامت الحكومة باعتقال عددٍ منهم ونفتهم إلى مناطق بعيدة، مثل شمال العراق والمنطقة الغربية[2]، فردّ المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم بأن وجّه محبيه أن يعلّقوا احتجاجه الرسمي ورسالته إلى عبد الكريم قاسم بخصوص القانون على أبواب الصحن الحيدري الشريف ليتجمهر الناس حوله ويقرؤونه، ويدركوا أن مرجعيتهم لا تداهن أحداً، وستقف بقوة ضد كل من يخالف تعاليم الدين الإسلامي[3]. وأدى موقف المرجعية الدينية المعلن والغاضب من القانون والمعارض له إلى نمو المعارضة السياسية لعبد الكريم قاسم من قبل الأحزاب السياسية القومية الموجودة على الساحة العراقية، التي بدأت تخشى تصاعد شعبية (الزعيم) وقوته، والتأييد الواسع الذي يتمتع به من قبل معظم الفئات الاجتماعية ممن غمرتها مشاعر الولاء لحكومة الثورة[4].

- انقلاب الموصل:

أدت سياسة الانفتاح الحكومي تجاه القوى السياسية العراقية إلى نتائج عكسية، فقد انتشرت الفوضى وتزايد النفوذ الشيوعي ونشاط واجهاته على حساب القوى القومية والإسلامية في العراق، مما أدى إلى انفجار الأوضاع، واندلاع انتفاضة الضابط القومي العقيد عبد الوهاب الشواف(١٩١٦-١٩٥٩) للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم انطلاقاً من الموصل في الثامن من آذار [5]١٩٥٩. لكن فشل الشواف في قيادة المحاولة الانقلابية أفضى إلى ازدياد النفوذ الشيوعي. ويمكن القول أنَّ المدة المحصورة بين أواسط شهر آذار وحتى نهاية شهر تموز ١٩٥٩ تُمثل أعلى مرحلة بلغها النفوذ الشيوعي في العراق

---

(١) عادل غانم حسن العارضي، حسن مهدي الشيرازي جهوده الفكرية وآراؤه الإصلاحية ١٩٣٥-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١)، ص ص ٢٠١-٢٠٢.

(٢) محمد محمد الحيدري، تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩٥٨-١٩٦٨، (بيروت، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، ٢٠١٢)، الجزء ٢، ص١٣٤؛ ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الأشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٦-١٠٧.

(٤) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٩٤-٩٥.

(٥) خليل ابراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، الجزء١، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧)، ص٩.

طوال العهد القاسمي. فقد جرى الهجوم على القوميين، وتدمير الكثير من مؤسساتهم، والتنكيل بهم، وقتلهم وسحلهم في الشوارع. وتعرض الاسلاميونَ أيضاً لحملة شديدة من الشيوعيين الموالين لقاسم، فقُتل وجُرح عدد كبير منهم وتم ملاحقة الآخرين[1]. وأصبحت وسائل الإعلام العراقية خاضعة للشيوعيين من الناحية الفعلية بعد نجاحهم في الهيمنة على الشارع العراقي، وعلى الاتحادات والنقابات وغيرها من التنظيمات الشعبية، فضلاً عن تزايد أعدادهم. وتنامت قوتهم حتى صاروا قادرين على تحدي الحكومة العراقية نفسها[2].

ومع تمكن الحكومة من قمع انقلاب الموصل، عبّرت المرجعية الدينية عن عدم رضاها عن العمليات الانتقامية التي مورست بحق القائمين به، والتي طالت المعارضين للسلطة، سواء المشاركين أو غيرهم، بل رفض الإسلاميون السياسيون المقربون من المرجعية تعريض حياة أهالي الموصل الأبرياء للأذى بحجة مشاركتهم في الحركة المسلحة، وكان كل من يناهض ممارسات النظام يُتهم بكونه «بعثياً» أو «قومياً» يعمل على تخريب منجزات الثورة، ويتعرض للاعتقال والسجن. مما تسبب في توتر موقف المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم بصورة أكثر مع الحكومة، فلم يعلن موقفه، أو يرسل تهنئة بمناسبة عيد الفطر المبارك[3].

وحينما رفعت عائلتا الضابطين القوميين (العميد الركن ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري) الظالعين في الانقلاب، طلب استرحام إلى المرجعية للتوسط في تخفيف حكم الإعدام عنهما، تدخل السيد محسن الحكيم، والشيخ عبد الكريم الجزائري وأرسلا رسالتين على انفراد إلى رئيس مجلس السيادة الفريق محمد نجيب الربيعي، وقام الأخير بتبليغ الزعيم عبد الكريم قاسم بهما، لكن الرد كان إعدام الضابطين ورفاقهما صباح ٢٠ ايلول ١٩٥٩ في ساحة أم الطبول ببغداد، مما زاد في شقة الخلاف بين المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم والسلطة. وفي الزيارة التي قام بها عبد الكريم قاسم إلى النجف الأشرف رفض المرجع الأعلى استقباله، وبقي الحال حتى نهاية انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣. مما يشير إلى

---

(١) لتفصيلات أكثر عن ذلك ينظر: عبد الفتاح علي بوتاني، العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣، (دار الزمان، دمشق، ٢٠٠٨)، ص ص ١٨٠-١٨٢؛ علي المؤمن، سنوات الجمر، المصدر السابق، ص ٤٦؛ صلاح الخرسان، الامام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق، (بغداد، مطبعة الوسام، ٢٠٠٤)، ص ١٢٨.

(٢) عبد الفتاح علي بوتاني، دراسة في التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ص ١٨٣-١٨٥.

(٣) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، التيارات السياسية، المصدر السابق، ص ٢٥٠؛ منذر الحكيم، قبسات من حياة وسيرة شهيد المحراب آية الله المجاهد السيد محمد باقر الحكيم، (طهران، مطبعة خاتم، ٢٠٠٤)، ص ٤٢.

عدم اطمئنان المرجعية للسلطة وشعورها بالمرارة والإحباط من عبد الكريم قاسم نفسه الذي كان يتم النظر إليه بوصفه راعي الحركة الشيوعية[1].

- قانون الاصلاح الزراعي

ومن الأمور التي أحدثت شرخاً بيّناً بين المرجعية الدينية والنظام الحاكم آنذاك (قانون الإصلاح الزراعي)، الذي صدر في ٣٠ أيلول من عام ١٩٥٨، وهو مجموعة من الإجراءات التشريعية والتطبيقية التي قامت بها الحكومة بهدف إحداث تغييرات في حقوق التصرف بالأراضي الزراعية وتحسين طرق استغلالها. فقامت بتحديد سلطة الاقطاعيين والتضييق عليهم، وقلّصت مساحة الأراضي التي يمتلكونها، بأن أجبرتهم على التخلي عن جزءٍ منها وأعطته للفلاحين، وفق مساحات معينة حددها القانون[2]. ولكن تنفيذ هذا القانون اصطدم بمعوقات عملية، منها رفض الكثيرين مبدأ التعدي على حقوق الملكية الخاصة، السلطة المستبدة والراسخة للإقطاع نوعاً ما، بحكم العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وصعوبة تطبيق التنظير بشكل طبيعي على أرض الواقع؛ لأن معظم الفلاحين لم يكونوا مستعدين لاستصلاح الأراضي بأنفسهم في البداية، لذلك عارضه المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم، لا سيما بعد فشل الإجراءات في تطبيقه، وانظم إليه مجموعة من العلماء الذين عارضوا القانون وحكومة الثورة على الرغم من إدخال التعديل عليه في ٣ حزيران ١٩٥٩، وعدّت المرجعية الأراضي التي أُخذت من مالكيها بالقوة أرضاً مغتصبة غير شرعية، وأفتت بعدم جواز الصلاة عليها، انطلاقاً من الشك في التطبيق الصحيح لهذا القانون، من ثمّ على الحكومة أن تُصلح العلاقة بين الفلاح وشيخه على أساس العدل والتكافؤ، وتنظّم العلاقة المتبادلة بينهما[3].

---

(١) ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ص ١٢٨-١٢٩؛ عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، الاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص٢٥٠؛ حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ص ١٠٢-١٠٣.

(٢) غصون مزهر حسن المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (١٩٥٨- ١٩٦٨)، أطروحة دكتوراه، (كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥)، ص٧١، عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي ١٩٥٠- ٢٠١٠، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، (بيروت، دار الكنوز، ١٩٩٥)، ص ص٦١- ٦٢.

(٣) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، الاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص ٢١٤؛ ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الأشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٩٩-١٠٠.

مواجهة المدّ الشيوعي

أسهمت عوامل كثيرة في دفع المرجعية الدينية العليا الى إعادة النظر في موقفها تجاه النظام الحاكم، والقيام بقراءة جديدة للأوضاع بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحمل المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقها، من جراء تصاعد الصراعات السياسية والثقافية بين مختلف التيارات، وتفاقم الخطر الشيوعي، وانتشار ظاهرة اللهو والمجون العلني في الشارع العراقيّ، وامتهان حجاب المرأة، والدعوة المستهجنة إلى سفورها. وقيام بعض الشيوعيين بالتهجم على المقدسات والمعتقدات الدينية عن طريق صحفهم التي شنّت حملات دعائية حاقدة على المقام المقدس للمرجعية الدينية العليا على مرأى ومسمع من السلطة، مما كان له الأثر السيء في نفوس الأمة[1].

ولاقت المرجعية والحوزة العلمية متاعب جمّة من جرّاء التصرفات الشيوعية، وشاع في الوسط الديني جوٌّ من الخوف من انتقام الشيوعيين المعتزين بقوتهم الجماهيرية، ووصل الأمر إلى تعرضهم للمرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، ومحاولة الاعتداء عليه عندما كان خارجاً من منزله قرب المرقد العلوي المطهّر، وكاد أن يتطور الحال إلى تصادم بين أنصاره ومعارضيه، لولا تدخل الحكيم شخصياً ومَنَعَ الناس من الرد. وقام بعض الشيوعيين المنفلتين بتهديد رجال الدين والعلماء، ووضع الكتابات التحريضية وغير اللائقة على أبواب منازلهم، وعمدت الصحف المحسوبة عليهم إلى التعدي على مقام المرجعية العليا، ونشر المقالات التي تهاجمها والصور الكاريكاتيرية الساخرة منها، مما أثار مشاعر الاستهجان لدى عامة الناس، وبدأت وفودهم تتقاطر على النجف الأشرف معبرة عن استعدادها للدفاع عن المرجع الأعلى وضرب الشيوعية، إلا أن الحكيم رفض ذلك[2].

لذلك حزمت المرجعية أمرها على المواجهة الحاسمة من خلال التنسيق بين أقطابها الكبار ورصّ صفوفها، فأُسّست (جماعة العلماء) بتوجيهٍ من الامام السيد محسن الحكيم ورعايته[3]، وهي عبارة عن تجمع علمائي من فضلاء الحوزة العلمية، ضم الطبقة الثانية في التسلسل الحوزيّ، بعد شريحة المراجع وكبار الفقهاء[4]. هدفه الحفاظ على أصالة الدين الإسلامي وفكره بشكله البهيّ، وتحقيق المناخ الإصلاحي، وطرح مفاهيم سياسية ثقافية أصيلة، كمواجهة الشيوعية، والتصدي للتيارات غير الدينية،

(١) هاشم فياض الحسيني، زعيم النهضة العراقية، المصدر السابق، ص ١٠٥-١٠٦، محمد هادي الأسديّ، الإمام الحكيم عرض تاريخي لدوره السياسي والثقافي، (بغداد، مطبعة العدالة، ٢٠٠٧)، الجزء١، ص ٢١٩.

(٢) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٩٩-١٠٠.

(٣) لتفصيلات أكثر حول (جماعة العلماء) ينظر المصدر نفسه، ص٢١٨-٢٣٦.

(٤) صلاح الخرسان، محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص ١٢٣.

ورفض الأفكار الدخيلة والتبشير بثقافة الإسلام العليا وتعزيزها بين أبناء الشعب العراقي المسلم[١].

وتشكلت (جماعة العلماء) في النجف الأشرف بعضوية مجموعة من الشخصيات العلمية الدينية، منهم العلامة آية الله العظمى الشيخ مرتضى آل ياسين رئيساً[٢]، والشيخ خضر الدجيلي وكيل المرجعية العليا[٣]، والشيخ حسين الهمداني[٤] والشيخ محمد طاهر الشيخ راضي[٥] والسيد موسى بحر العلوم[٦]،

---

(١) لتفصيلات أكثر ينظر: محمد حسين الصغير، أساطين المرجعية، المصدر السابق، ص١٤١، محمد باقر الحكيم، الامام الحكيم، المصدر السابق، الجزء٤، ص١٧٢؛ صلاح الخرسان، حزب الدعوة، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٢) هو مرتضى بن عبد الحسين بن باقر آل ياسين، عالم وفقيه ولد في الكاظمية عام ١٨٩٣، وتلقى دروسه الدينية الأولية فيها، ثم رحل إلى النجف الأشرف لطلب العلم، وحضر على أيدي أعلامها أمثال أخيه محمد رضا آل ياسين، والسيد أبي الحسن الأصفهاني، وبلغ مرتبة عالية من الفقه والاجتهاد، وأصبح أستاذاً للأبحاث العالية في الحوزة حتى وفاته عام ١٩٧٩، ومن آثاره العلمية: رسالة عملية لمقلديه، وبحوث فقهية وأصولية، وبحوث منشورة في المجلات العراقية والعربية. ينظر: محمد المنصور، تراجم علماء الكاظمية، المصدر السابق، ص ٢٠٥-٢٠٦؛ محمد هادي الأميني، معجم رجال الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ٤٧٢، عبد الرسول الموسويّ، معجم أعلام الفكر والأدب في الكاظمية المقدسة، (بلا «م»، ٢٠٠٣)، ص٥

(٣) الشيخ خضر بن عباس بن علي الدجيلي، ولد في النجف الأشرف سنة ١٨٨٥، درس في الحوزة العلمية على يد كبار العلماء حتى عُدّ من المجتهدين البارعين والأساتذة النابهين، اخْتِيرَ عضواً في اللجنة التوجيهية المسماة بـ(لجة الثلاثة) التابعة لـ(جماعة العلماء) والمختصة بالإشراف المباشر على مجلة الأضواء ومراجعة المقالات المقدمة لها، والمجلة المذكورة إحدى المجلات ذات الأثر العلمي والاجتماعي الإسلامي البارز. توفي سنة ١٩٦٤. ينظر: كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ١٤٦، كاظم الحسيني الحائري، الشهيد الصدر سمو الذات وسمو الموقف، (قم، انتشارات دار البشير، ١٤٢٩هـ)، ص ١٠٢-١٠٣.

(٤) حسين ابن الشيخ علي بن محمد علي الهمدانيّ النجفيّ، عالم زاهد، ولد في همدان غرب إيران عام ١٨٨٥، وهاجر إلى النجف الأشرف، فدرس لدى علمائها مثل: السيد أبو تراب الخوانساري، والشيخ محمد حسين النائيني، والسيد أبو الحسن الأصفهاني، شارك في تأسيس (جماعة العلماء)، توفي عام ١٩٧٦. له (المرأة الناظرة لمنازل الاخرة). ينظر: محمد الغروي، مع علماء النجف، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ١٥٨-١٥٩.

(٥) هو محمّد طاهر بن عبد الله ابن الشيخ راضي الجناجي المالكي، عالمٌ مصلح، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٠٤، وتلمذ على أيدي أساتذة حوزتها مثل: المرجع الشيخ محمّد رضا آل ياسين، والشيخ محمّد حسن المظفّر، والسيّد عبد الهادي الشيرازي، أجيز بالإجتهاد من قبل العالمين الكبيرين: الشيخ محمد حسين الغروي الإصفهاني والشيخ آغا ضياء الدين العراقي. من مؤلفاته: بداية الوصول في شرح كفاية الأصول (٩ مجلّدات)، شرح المختصر النافع، وغيرها. توفي عام ١٩٨٠. محمد حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، الجزء ١، المحقق: ص ص ٣١٢-٣١٤.

(٦) السيد موسى بن جعفر بن محمد بن محمد تقي بحر العلوم (١٩٠٩-١٩٧٧): ولد في النجف الأشرف، وانصرف لتحصيل العلوم الشرعية، فأخذ مقدماته الأولية والعليا على يد الشيخ محمد رضا المظفر، والسيد محمد تقي بحر العلوم، والسيدين الحكيم والخوئي. نظم الشعر وأجاد فيه، شارك في تأسيس جمعية الرابطة الأدبية عام ١٩٣٢. ينظر: كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ٦٧٦.

والسيد إسماعيل الصدر[1] وعدد آخر من الأعلام الأفذاذ[2]. ووجهت المرجعية (الجماعة) إلى أن تركز في أهدافها على المطالبة بالحقوق لكل المسلمين، واتخاذ المواقف السياسية تجاه الأحداث التي تواجه الأمة وإيجاد تيار اسلامي مقابل التيارات الأخرى، والعمل على جمع أطراف الحوزة العلمية والمراجع الدينيين في صفٍ واحد والعمل على تمثيل جميع أجنحة الحوزة الشريفة[3].

وقد حظي هذا التجمع بدعم مباشر من المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، ومساندة واسعة من المراجع العظام الآخرين في النّجف الأشرف، وكذلك في كربلاء المقدسة مثل السيد محمد مهدي الشيرازي. وتمكنت الجماعة من السير بقوة لتحقيق اهدافها بعدما أثار بعضهم الشكوك والمعرقلات في طريقها، فأصدرت ستة من المرجعيات فتاوى صريحة لمناصرتها والطلب من الناس مؤازرتها[4]. وعملت معها مجموعة من القيادات الشيعية الإسلامية العربية مثل الشيخ محمد مهدي شمس الدين[5]،

---

(١) إسماعيل بن حيدر بن إسماعيل الصدر، ولد في مدينة الكاظمية عام ١٩٢١، من أسرة عريقة معروفة، برز بوصفه فقيهاً واستاذاً وأحد أعلام الدين والمرجعية المتنورة، أخذ تعليمه الأولي على يد فقهاء مدينته، لا سيما خاله الشيخ مرتضى آل ياسين، ثم غادرها إلى النجف الأشرف؛ ليدرس على أيدي علمائها، له من الكتب: محاضرات في تفسير القرآن، التشريع الجنائي الإسلامي في المذاهب الخمسة مقارناً بالقانون الوضعي، شرح رسالة الحقوق للإمام زين العابدين. توفي عام ١٩٦٨. ينظر: محمد المنصور، تراجم علماء الكاظمية، المصدر السابق، ص٣، عباس علي، معجم أعلام الفكر والأدب في الكاظمية، المصدر السابق، ص ص ٢٠-٢٦.

(٢) علي الكوراني العاملي، الى طالب العلم، (قم، ٢٠١٠)، ص١٥٦-١٥٧؛ محمد باقر الحكيم، جماعة العلماء، (طهران، ١٩٨٠)، ص٢. وأولئك الأعلام هم: الشيخ محمد جواد الشيخ راضي، الشيخ محمد رضا المظفر، الشيخ محمد تقي الأيرواني، السيد مرتضى الخلخالي.

(٣) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ١٣١.

(٤) أولئك المراجع هم: السيد محسن الحكيم، والسيد أبو القاسم الخوئيّ، والسيد عبد الله الشيرازيّ، والشيخ عبد الكريم الجزائريّ، والسيد محمد مهدي الشيرازيّ، والسيد محمد البغدادي، الذين أصدروا فتاوى بهذه الصدد؛ لتصبح الجماعة محمية بغطاء شرعي وقوية في نشاطها. ينظر: علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ص ٢٩٨-٢٩٩.

(٥) محمد مهدي بن عبد الكريم بن عباس شمس الدين العاملي، ولد في مدينة النجف الأشرف سنة ١٩٣٥، تلقى مقدماته الأولية على يد الشيخ محسن الغراوي، والشيخ عبد المنعم الفرطوسي، وأكمل دراسته العالية لدى جملة من العلماء، منهم: السيد يوسف محسن الحكيم والسيد أبو القاسم الخوئيّ، وغيرهما، يعد شمس الدين عالماً مصلحاً مجدداً، كان ضمن المفكرين الوطنيين الإسلاميين في العراق، عاد إلى لبنان عام ١٩٦٩م فأسس عدداً من المؤسسات والمعاهد العلمية والمشاريع الاجتماعية، تولى عام ١٩٧٥م رئاسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وأسهم في التقريب بين الطوائف اللبنانية، توفي عام ٢٠٠١. له من المؤلفات: العلمانية، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، بين الجاهلية والإسلام. ينظر: صائب عبد الحميد، معجم مؤرخي الشيعة، المصدر السابق، الجزء٢، ص ٢٠٨، رنا عبد الرحيم حاتم حسن الشمخي، محمد مهدي شمس الدين ١٩٣٦- ٢٠٠١ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، (كلية التربية للبنات،

ونجحت جماعة العلماء في إحداث تغيير جوهري في ميزان القوى لصالح التيار الديني في العراق، من خلال المحاضرات التثقيفية والمجالس الحسينية ولقاءات وكلاء الحوزة بالجماهير، والبيانات السبعة المهمة التي وُزعت في أنحاء مختلفة من البلاد، والتي طرحت الإسلام بوصفه حلاً لمشاكل الأمة (سياسياً واقتصادياً وفكرياً) ومشروعاً إصلاحياً، يُنهي معاناة المجتمع العراقي ويحميه من التيارات الإلحادية التي تحاول افتراسه، وقد كانت البيانات المذكورة توزع داخل العراق وخارجه، وتُذاع من الإذاعة الرسمية[1].

طوّرت المرجعية الدينية عمل (جماعة العلماء)، فقد فتحت فرعاً ناشطاً لها في بغداد باسم (جماعة علماء بغداد)، أداره بكفاءة عالية ونشاط فاعل كلٌ من السيد محمد مهدي نجل المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم[2] والسيد مرتضى العسكري[3]، وكان لهذه الجماعة أهميتها التاريخية ودورها الريادي في نشر الوعي الإسلامي عن طريق وكلاء المرجعية في مناطق بغداد المختلفة مثل(الكاظمية، الكرادة، البياع، العطيفية، الأسكان، الثورة، بغداد الجديدة، الحرية)[4]، وأوجدت لها ذراعاً تنظيماً حوزيّاً سانداً، يضم نخبة قيادية لامعة من العلماء الشباب، اطْلقَ عليه اسم (تجمع أنصار العلماء) أو(أنصار المرجعية)، يتقدمهم السيد محمد باقر الصدر، العضو الفاعل فيها، يليه الفقيه السيد إسماعيل الصدر، وكلٌ من

جامعة الكوفة، ٢٠١١).

(١) للتفاصيل عن بيانات جماعة العلماء ينظر: محمد باقر الحكيم، جماعة العلماء، (طهران: د. مط، ١٩٨٠م)، ص ص ٦-٨؛ عدنان إبراهيم السراج، الإمام الحكيم، المصدر السابق، ص ١١٦ ١١٧.

(٢) محمد مهدي بن محسن الحكيم، ولد في مدينة النجف الأشرف سنة ١٩٣٤، وتلمذ على أيدي علماءٍ كبار في الحوزة العلمية مثل: الشيخ محمد تقي الفقيه، والشيخ حسين الحلي، والسيد أبو القاسم الخوئي، قام بنشاط علمي وسياسي واسع داخل العراق وخارجه في عهد مرجعية والده وما بعدها. تعرض للاغتيال في العاصمة السودانية الخرطوم فاستُشهد سنة ١٩٨٨. ينظر: سليم العراقي، لماذا قتلوه، (قم، ١٤١٥هـ)، ص ١٨٠-١٨٦؛ حسن الأمين، مستدركات أعيان الشيعة، الطبعة٢، (دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٧)، الجزء ٣، ص ٢٦١.

(٣) السيد مرتضى بن محمد بن إسماعيل الحسيني العسكري، ولد في سامراء عام ١٩١٢، هاجر إلى قم في إيران عام ١٩٣٠، ودرس فيها مقدمات العلوم لثلاث سنوات، ثم رجع إلى العراق واستقر في مدينة الكاظمية. يُعد من المؤسسين للحركة الإسلامية في العراق والمعارضين للنظام البعثي البائد. أشرف وأنشأ عدداً من المشاريع العلمية والخيرية، وهاجر إلى لبنان وايران وتوفي في طهران عام ٢٠٠٧، له كتابات مهمة في التاريخ الإسلامي والعقائد والكلام والتراجم، منها: معالم المدرستين في ثلاث أجزاء، خمسون ومائة صحابي مختلق، دراسة حول الجبر والتفويض والقضاء والقدر، عبدالله بن سبأ وأساطير أخرى في جزأين. كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر، المصدر السابق، ص ٦٤٣.

(٤) عن جماعة علماء بغداد والكاظمية ينظر: وسن سعيد عبود الكرعاوي، السيد محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ص ١٩٨ ٢٠٠؛ صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٣٦٢-٣٦٥، سليم العراقي، لماذا قتلوه، المصدر السابق، ص ٢٧-٢٩.

السادة: محمد تقي بحر العلوم[١] ومحمد تقي الحكيم[٢] ومحمد باقر الشخص[٣] ومحمد صادق الصدر والأخوين محمد مهدي ومحمد باقر محسن الحكيم[٤]. وتحرك أفراده لكسب التأييد والعمل بين أوساط الجماهير بفاعلية أكبر، فاتسع نطاق عملهم وافْتتِحَتْ لهم فروعٌ في بعض مناطق الفرات الأوسط[٥].

وقاموا بتوزيع النشرات الإسلامية، وإقامة الاحتفالات والمناسبات الدينية الكبيرة التي تُلقى فيها القصائد الحماسية والكلمات الوعظية، مما أشاع روحاً ثقافية لدى المجتمع العراقي، وأسهم فيها كتابٌ

---

(١) محمد تقي بن حسن بن إبراهيم الطباطبائي بحر العلوم، من العلماء الأجلاء، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٠٠، ونشأ بها فاضلاً مبرزاً، أخذ مقدمات علومه الدينية على يد جماعة من الفضلاء، ثم واظب على درس الشيخ محمد حسين النائيني، الى جانب دروس الشيخ آغا ضياء الدين العراقيّ، والشيخ محمد حسين الأصفهانيّ، ولازم الحجة الشيخ محمد رضا آل ياسين، له تعليقة على كتاب (المكاسب) ومتفرقات في الفقه والأصول. توفي عام ١٩٧٤. ينظر: آغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، المصدر السابق، القسم الأول، الجزء١، ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٢) محمد تقي بن سعيد بن حسين الحكيم، عالم فاضل ومؤلف متبحر، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٢٣، ونشأ في رعاية والده الفقيه عميد أسرة آل الحكيم، كان عضواً مؤثراً في جمعية منتدى النشر الثقافية الاصلاحية، أصبح عميداً لكلية الفقه، واختير عضواً في المجمع العلميّ العراقيّ وفي مجامع علمية عربية أخرى كثيرة. له مؤلفات مهمة، منها: الأصول العامة للفقه المقارن، قصة التقريب بين المذاهب، مالك الأشتر، مناهج البحث في التاريخ. توفي عام ٢٠٠٢. لتفصيلات أكثر ينظر: علاء الدين محمد تقي الحكيم، محمد تقي الحكيم ومنهجه التأريخي، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨).

(٣) محمد باقر ابن السيد علي بن أحمد بن إبراهيم بن رضي الموسوي الشخص، ولد في الأحساء شرق السعودية عام ١٨٩٦، وهاجر الى النجف الأشرف، ودرس العلوم الدينية لدى فقهائها الكبار مثل الشيخ فتح الله شيخ الشريعة الأصفهاني، والشيخ مهدي المازندراني، والشيخ محمد حسين النائيني، ومن شيوخه الشيخ آغا بزرك الطهراني، والسيد عبد الحسين شرف الدين. استقل بالبحث والتدريس بوصفه مجتهداً وأستاذاً لامعاً يحظى باحترام العلماء في وقته. تلمذ على يديه عدد من أعلام العصر مثل السيد محمد باقر الصدر، والشيخ محمد تقي الجواهري، ومحمد جواد مغنية. توفي عام ١٩٦٢ ودفن في الفناء الخارجي للمرقد العلوي المطهّر. ينظر: محمد حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٢٠٠؛ كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٤) محمد باقر الحكيم، النجل الخامس للمرجع الأعلى في وقته السيد محسن الطباطبائي الحكيم، عالم مجاهد وقائد سياسي وطني بارز، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٣٩، تلمذ على أيدي جملة من العلماء منهم أخيه السيد يوسف الحكيم، والسيد محمد باقر الصدر، والسيد أبو القاسم الخوئي وغيرهم، هاجر إلى إيران عام ١٩٨٠ وأسس (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية)، وعمل في المعارضة العراقية حتى عام ٢٠٠٣، حيث عاد إلى وطنه؛ ليستشهد بعد أشهر في انفجار أمام المرقد العلوي المطهر. ينظر: وفاء جواد الجياشي، آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الحكيم من النجف إلى النجف، (النجف الأشرف، مطبعة العترة الطاهرة، ٢٠٠٦).

(٥) رنا عبد الرحيم حاتم حسن الشمخي، محمد مهدي شمس الدين، المصدر السابق، ص ص ٦٥-٧١؛ محمد باقر الحكيم، جماعة العلماء، ص ص ٣٧-٤١. وللاطلاع على أسماء التشكيل المذكور ينظر: صلاح الخرسان، حزب الدعوة، المصدر السابق، ص ص١٢٥-١٢٦، ص١٣٢.

ومفكرون وأساتذة جامعات والحوزات العلمية بخطبهم وبحوثهم، وفي طليعتهم السيد محمد تقي الحكيم، والشيخ محمد مهدي شمس الدين، والشيخ محمد أمين زين الدين[1] والسيد محمد حسين فضل الله والدكتور أحمد عبد الستار الجواري[2] والدكتور حسين علي محفوظ[3] وغيرهم. كما أشاعت روح التضامن والوئام بين العراقيين بجميع طوائفهم، وتجلى ذلك بحضور أئمة الجوامع في الموصل والرمادي والفلوجة والأعظمية، وممثلي الأخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي، وكذلك حضور كبار علماء بغداد وعلى رأسهم الشيخ أمجد الزهاوي والشيخ نجم الدين الواعظ[4].

واتجهت المرجعية إلى تأسيس المكتبات الثقافية، فقد كانت ظروف الحصول على الكتاب الحديث صعبة جداً في ذلك الزمان، بسبب الحالة المادية المزرية، وبُعد المطبوعات عن متناول الأيدي، مما يسّر انفتاح الحوزة على الجسم الثقافي العراقي، حين تواصلت مع الجامعات والمعاهد والمدارس، وتم إرسال وكلاء المرجعية إلى مدن العراق وقراه المختلفة، ليكونوا دعاة للإسلام وحماةً للدين وسدنته، مع التركيز على الشباب في محاولة لكسبهم. وفتحوا قنوات اتصال مع ممثلي أهل السنة في بغداد تأكيداً لأواصر

(١) محمد أمين ابن الشيخ عبد العزيز بن زين الدين البحراني البصري، عالم محقق ومجتهد وأديب مبدع، ولد في البصرة سنة ١٩١٥، وفد على النجف الأشرف سنة ١٩٣١ لتحصيل علوم الشريعة، فحضر عند آغا ضياء الدين العراقيّ، وكتب جميع تقريرات دروسه في الأصول، وحضر لدى الشيخ محمد حسين الأصفهاني والسيد حسين البادكوبي، إلتف حوله مجموعة من طلبة الحوزة، وذلك لشخصيته العلمية الرصينة وخبرته الأدبية الفذة، ورجع إليه بعض أهالي البحرين في التقليد، له الكثير من المؤلفات منها: كلمة التقوى، رسالته العملية، الأخلاق عند الامام الصادق، رسالات السماء، الى الطليعة المؤمنة. ينظر: علي الخاقاني، شعراء الغري، المصدر السابق، الجزء ٧، ص ٢٩٤-٣٠٤؛ كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر، المصدر السابق، ص ص ٣٩٨-٣٩٩.

(٢) أحمد عبد الستار بن محمد بن نصيف الجواري ولد في بغداد سنة ١٩٢٤، حصل على البكالوريوس من دار المعلمين العالية عام ١٩٤٣، ونال شهادتي الماجستير والدكتوراه من القاهرة. عين أستاذاً مساعداً بجامعة بغداد عام ١٩٥٤، ثم مديراً للتعليم الثانويّ، ثم شغل مناصب إدارية آخرها منصب المدير العام لوزارة التربية والتعليم. وعُين وزيراً للتربية لمدة قصيرة عام ١٩٦٣، ثم أُعيد إليه عام ١٩٦٨، ثم أصبح وزيراً للدولة. كان عضواً عاملاً في المجمع العلميّ العراقيّ منذ ١٩٦٦، انُتخبَ رئيساً لاتحاد المعلمين العرب. له الكثير من المؤلفات في مجال اللغة. توفي عام ١٩٨٨. ينظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٥)، الجزء ١، ص ١٨٦.

(٣) حسين ابن الشيخ علي بن محمد الجواد آل محفوظ الأسدي، مؤرخ وأديب وعالم موسوعي كبير، ولد في بغدام عام ١٩٢٦. تخرج في دار المعلمين العالية (ليسنس آداب ١٩٤٨)، ونال شهادة الدكتوراه في الآداب الشرقية (الأدب المقارن) من جامعة طهران عام ١٩٥٢. كان عضواً في الكثير من المجامع العلمية العربية والمشرقية. قدّم خدماتٍ جليلة للتراث العربي والإسلامي بتحقيقاته وتعريفاته وتتبعه الدقيق. وله المئات من الكتب والمقالات والمعجمات. وتخرج على يديه الكثير من العلماء والأساتذة والأدباء. توفي عام ٢٠٠٩. ينظر: المصدر نفسه، الجزء١، ص ٦٥.

(٤) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١١٦-١١٧.

التآخي معهم. وكانوا مدعومين مادياً ومعنوياً من قبل المرجع الديني السيد محسن الحكيم، الذي التزم بالإنفاق على المنشورات، والإعلانات والاحتفالات، فضلاً عن حمايتهم من الانتقاص من أنصار التيارين (القومي والإلحادي) الذين نشطوا على الساحة، وازداد خطرهم بين فئة الطلاب[١]. وتمكن السيد الحكيم من تحقيق نهوض ملحوظ في واقع المرجعية الدينية، إذ نشر الوكلاء الأكفاء والدعاة المصلحين في مختلف أنحاء العالم الاسلامي، وفتح مدارس حوزية في باكستان، وأفغانستان، ولبنان، والبحرين، والأحساء في السعودية، وقدم الدعم لحركة النشر فيها[٢]. وكان هدفه الحقيقي من ذلك هو إنشاء وتطوير حوزات صغيرة، انتشرت في أصقاع العالم المختلفة تخفيفاً لمشقة الانتقال على الطلبة القادمين من البلاد البعيدة، وحرصاً منه على تعدد المراكز الحوزية، تحسباً لضربها من الحاكمين، فتكون الفرص متعددة أمام الطلاب، وهذا ما حدث فعلاً عندما قام النظام العراقي بعد ١٩٦٨ بتسفير اعداد كبيرة من الطلبة، لكونهم يحملون الجنسية الإيرانية[٣].

وقامت المرجعية الدينية بعدة خطوات لتحصين الأمة فكرياً من مخاطر المدّ الشيوعي، منها: دعم المراكز والمؤسسات الثقافية والجمعيات الإسلامية، وفي مقدمتها (جمعية الصندوق الخيري الإسلامي) التي قامت بإنشاء مجموعة من المدارس حملت أسماء مدارس (الكاظم والجواد والزهراء وكلية أصول الدين)، وكذلك جمعية منتدى النشر التي قامت بتأسيس مدارس من الابتدائية إلى كلية الفقه، وقامت هذه المدارس بوضع مناهج تربوية على أسس الثقافة الإسلامية الصحيحة، فأفتى الحكيم بجواز صرف جزء من (الخُمس) على مشاريع المنتدى الثقافية[٤]. كما قام الإمام الحكيم بتشجيع المؤلفين الإسلاميين، من خلال شراء نسبة من مطبوعاتهم، أو تقديم مبالغ مالية من أجل نشر كتبهم. وقدّم المساندة المادية والمعنوية لمجلات عراقية وإسلامية، مثل مجل (الأضواء)، ومجلة (الإيمان)، ومجلة (رسالة الاسلام)، وصحف مثل (الحرية والفيحاء) في العراق[٥].

وقام ربيب المرجعية الدينية المفكر الكبير والفيلسوف الخالد السيد الشهيد محمد باقر الصدر

---

(١) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، الاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص ٢١٥؛ رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١١٥-١١٦.

(٢) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية في النجف، المصدر السابق، ص ٧٤-٧٥.

(٣) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٣٢٢.

(٤) عن موقف المرجعيات الدينية المتعاقبة تجاه جمعية منتدى النشر ومشاريعها الثقافية ينظر: سعد عبد الواحد عبد الخضر، جمعية منتدى النشر، المصدر السابق، ص ٧٥-٧٨.

(٥) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١١٦.

بتأليف جبهة سياسية فكرية، تجسدت بإصدار كتابه (فلسفتنا عام ١٩٥٩)، تلاه كتاب (اقتصادنا)، بوصفهما سجالاً نقدياً ومعرفياً جديداً ضد الشيوعيين، واستجابةً ناجحة وقوية انتصرت للفكر الإسلامي المعاصر، ودحضت النظرية المادية الماركسية، وهدّمت أركانها ونسفت أسسها[١]. وفي عام ١٩٥٩ وبسبب تعرض أنصار المرجعية إلى حملة قمع ظالمة من قبل الشيوعيين الموالين للسلطة توقفت منشورات (الجماعة)[٢]. وقرر الدعاة الاستعاضة عنها بإصدار مجلة فكرية تُعنى بنشر الوعي والثقافة الإسلامية، أُطلق عليها اسم (الأضواء)، أشرفت على إصدارها اللجنة التوجيهية لجماعة العلماء من النجف الأشرف[٣]، وأخال انها أبرز الصحف التي شهدتها الساحة العلمية في تلك المرحلة، وأول مجلة من نوعها في العراق يستخدمها الإسلاميون بوصفها منبراً لمقارعة الأفكار المنحرفة عن نهج الدين والقيم الانسانية، وكان المرجع الأعلى السيد الحكيم من أهم الداعمين والمتبرعين لها، بل أفتى بجواز صرف الحقوق الشرعية عليها[٤].

ومثلما هوجمت (جماعة العلماء) من الشيوعيين، فإن نشاطها اقترن أيضاً بتحرك البعثيين ضدها، الذين لم يكن في مصلحتهم بروز تيارٍ اسلامي واعٍ تقف وراءه نخبة من العلماء والمثقفين، لأنه سيحرمهم من استغلال الشعب في المستقبل، ولهذا حاولوا إثارة الناس ضد مجلة الأضواء من خلال اتهامها بأنها لا تعبر عن رأي (جماعة العلماء)، وانما عن رأي تنظيم سياسي ديني سري يستغل اسم (الجماعة)، وكانت تهمة السياسة من أشنع التهم التي يُقذف بها رجال الحوزة العلمية آنذاك.

وعلى الرغم من أن ردّ السيد محسن الحكيم كان حازماً في تفنيد تلك المزاعم وإبطالها، وتزكية العاملين في الجماعة، لكنه رفض في الوقت نفسه انتماء الحوزيين الى أي حزبٍ، مهما كان توجهه؛ لأن رجال الدين بحسب رأيه يجب أن يقفوا مع الوطن حصراً، مرشدين موجهين، ويكونوا فوق الحزبيات والاصطفافات السياسية الضيقة، ولا يشغلوا أنفسهم بتكوين ما يُسمى بـ(الدولة الإسلامية). فأمر المرجع الديني الحكيم السيد (محمد باقر الصدر وولديه محمد مهدي ومحمد باقر الحكيم) بالخروج

---

(١) شبلي الملاط، تجديد الفقه الإسلامي، محمد باقر الصدر بين النجف الاشرف وشيعة العالم، ترجمة غسان غصْن، (بيروت: دار الاضواء، ١٩٩٨)، ص٢٨٢.

(٢) علي المؤمن، سنوات الجمر، المصدر السابق، ص ٤٦؛ صلاح الخرسان، محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٣) رنا عبد الرحيم حاتم حسن الشمخي، محمد مهدي شمس الدين، المصدر السابق، ص ٦٥-٧١.

(٤) وفاء كريم منعم عبد سالم العامري، مجلة الأضواء النجفية ١٩٦٠-١٩٦٦ دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير، (كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٧)، ص ٧٠-٧١.

من تنظيم (حزب الدعوة)، وقد التزموا بذلك في ١٥ ايلول ١٩٦٠، وتخلى الشهيد الصدر عن كتابة المقالات الافتتاحية لـ(الأضواء) مكتفياً بالإشراف عليها ورعايتها وتوجيه القائمين عليها[١].

ومن الجدير بالذكر أن علماء المرجعية في كربلاء المقدسة قد أسهموا بدورٍ فاعل في مجال محاربة المدّ الشيوعي، فقد شهدت المدينة إصدار المنشورات الاسلامية التي توزع على نطاق واسع في أنحاء العراق، وكان من بينها سلسلة (منابع الثقافة الاسلامية) التي بدأت بالصدور منذ عام ١٩٦١، وشكلت جزءاً مهماً من الجهد الفكري للإسلاميين، إذ تناولت موضوعات حياتية واجتماعية واقتصادية وتاريخية متنوعة، كتبها عدد من الكتاب اللامعين، في محاولة لتقديم صورة مشرقة حقيقية للإسلام[٢]. واستطاع أحد علماء كربلاء وهو السيد حسن بن مهدي الشيرازي، بعد لقاءات كثيرة مع المسؤولين في سلطة قاسم، وبعد ضغوط جماهيرية كبيرة، من اقناعهم بإلقاء كلمات توعوية والتحدث مع الناس بشكلٍ مباشر من إذاعة بغداد بانتظام بين عامي ١٩٦٠-١٩٦١، وقد جمع تلك الكلمات والخطابات في كتابٍ أسماه (التوجيه الديني). وقد عمل معه خطباء ورجال دين من كربلاء المقدسة دون مقابل، مما كان له الأثر الفعّال في استقطاب الكثير من القوى الشابة ضد الشيوعية[٣].

أولاً: فتاوى المرجعية الدينية ضد الحركة الشيوعية

استمرت المرجعية الدينية العليا بجهودها في الدفاع عن الشعب العراقي من الفوضويين والعابثين بأمنه، وحمايته من الخطر المحدق المتربص به من حملة الأفكار الهدّامة، وعلى الرغم من ذلك فقد تفاقمت الأزمة سوءاً بازدياد نفوذ الشيوعيين على الساحة العراقية، مع استمرار تطاولهم على المقدسات واستخفافهم بدماء الناس وأرواحهم، وتحولهم الى أداة قمعية ضد المعارضين والرافضين لأفكارهم[٤]. لذلك فقد قررت المرجعية الدينية توحيد خطابها الدينيّ ومحاربة الخطر بكل شجاعة، بأن أصدر علماؤها الأعلام فتاويهم الشهيرة بتحريم الشيوعية فكراً وتنظيماً، وعدّوا الانتماء إلى الحزب الشيوعي كفراً وإلحاداً، تصدرتها فتوى السيد محسن الحكيم من النجف الأشرف بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٠ التي جاء في نصها: «بسم الله الرحمن الرحيم. لا يجوز الانتماء إلى الحزب الشيوعيّ، فان ذلك

---

(١) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، الاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص ٢٧١؛ أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ١، ص٢٦٩،، ص ٣٧٩، ص ٤٢٣.

(٢) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٣) عادل غانم حسن العارضي، حسن مهدي الشيرازي جهوده الفكرية، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٤) محمد الغروي، مع علماء النجف الأشرف، المصدر السابق، الجزء٢، ص ٤٤.

كفر وإلحاد، أو ترويج للكفر والإلحاد، أعاذكم الله وجميع المسلمين عن ذلك وزادكم إيماناً وتسليماً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»[1].

وعزّز المراجع الآخرون فتوى الحكيم بإصدار فتاوى مماثلة في أوقاتٍ متقاربة وبصيغ متشابهة، أعلنوا فيها تجريم المنتمي إلى الحزب المذكور، وعدّوه خارجاً عن الملّة، تنطبق عليه كل معايير الشرع الإلهي بوصفه كافراً مرتداً[2]، منهم: «السيد أبو القاسم الخوئيّ، والشيخ عبد الكريم الجزائريّ، والشيخ عبد الكريم الزنجانيّ، والسيد محمد بن مهدي الشيرازيّ، والسيد عبد الهادي الشيرازيّ[3]، والسيد محمود

(١) للاطلاع على نصوص الفتاوى ينظر: محمد هادي الأميني، الشيوعية ثورة وتآمر على العقائد والأنظمة الاجتماعية، (النجف، مطبعة النعمان، ١٩٦٠)، ص٦٤، كاظم الحلفي، الشيوعية كفر وإلحاد.

(٢) ومن الجدير بالذكر أن أول مرجع حارب الشيوعية قبل استفحال خطرها هو الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الذي يُعَدُّ بحقّ من السباقين في هذا الميدان (ميدان محاربة الشيوعية)، حينما أقر بان: «المبدأ الشيوعي مبدأ هدام لكل المقدسات والقوانين، محطم ومصادم لكل شريعة، والركون إليه من أعظم المحرمات وأكبر الكبائر...»، وذلك في الفتوى التي أصدرها بتاريخ ٣ جمادي الأولى ١٣٦٧هـ الموافق لـ ١٣ آذار ١٩٤٨. وقد سارع السيد جعفر آل بحر العلوم إلى اصدار فتوى دينية مساندة لفتوى الشيخ كاشف الغطاء، عَدَّ فيها الشيوعية من المذاهب السياسية الخطيرة التي تتنافى مع الإسلام، بل وسائر الأديان. ينظر: مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٦٨-٦٩.

(٣) عبد الهادي بن إسماعيل بن رضي الدين الحسيني الشيرازي، من المجتهدين والمراجع الأعلام، ولد في سامراء سنة ١٨٨٧، وفيها أكمل دراسته الدينية الأولية، ثم هاجر إلى النجف الأشرف؛ ليتلمذ على أيدي علمائها، ومنهم الشيخ محمد كاظم الخراسانيّ، وشيخ الشريعة الأصفهانيّ، والسيد آغا علي الشيرازيّ. حتى أصبح من أعلام المرجعية الذين يُشار إليهم بالبنان، من مؤلفاته: وسيلة النجاة في الفقه، مناسك الحج، حاشية العروة الوثقى. توفي سنة ١٩٦٣. يُنظر: محمد حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، الجزء٢، ص ٧٧؛ محسن الأمين، أعيان الشيعة، المصدر السابق، الجزء ٨، ص ١٢٩. محمد الغرويّ، مع علماء النجف، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٢٦١-٢٦٢.

الحسيني الشاهرودي[١]، والسيد محمد جواد الطباطبائي[٢]، والسيد عبد الله الشيرازي[٣]، والسيد علي الموسويّ الغرويّ الخلخاليّ[٤]، والسيد محمد الحسني البغدادي[٥]. نختار منها فتوى الشيخ عبد الكريم الجزائريّ الذي اتخذ يومذاك موقفاً جهادياً رائعاً، وأبرق إلى المسؤولين يستنكر فيه «الصلف» الشيوعيّ،

---

(١) محمود ابن السيد علي بن عبد الله الحسينيّ الشاهروديّ: ولد في إحدى القرى التابعة لمدينة شاهرود شمال شرق إيران عام ١٨٨٣، من عائلة فلاحية متدينة، انتقل إلى مدينة مشهد لدراسة العلوم الفقهية، وفي عام ١٩١٠ هاجر إلى النجف الأشرف، وتتلمذ على أيدي علمائها ومنهم الشيخ محمد كاظم الخراسانيّ الآخوند، والشيخ محمد حسين النائيني، والشيخ آغا ضياء الدين العراقي، وما لبث أن نال درجة الاجتهاد، واستقل بالبحث وأخذ يقوم بتدريس الفقه والأصول حتى ذاعت شهرته. توفي عام ١٩٧٤. ينظر: محمد أمين نجف، علماء في رضوان الله، الطبعة ٢، (مطبعة بهمن، انتشارات الامام الحسين ع، ٢٠٠٩)، ص ص ٢١٦-٣١٨.

(٢) محمد جواد ابن السيد محمد تقي بن أبي القاسم التبريزيّ الطباطبائيّ، من العلماء المشهورين بالعلم والتواضع، ولد في تبريز عام ١٨٩٧، ودرس المقدمات الحوزية فيها، ثم هاجر إلى النجف عام ١٩١٩، فتلمذ على أيدي عددٍ من الفقهاء مثل الشيخ محمد حسين النائيني، والميرزا علي الإيرواني، والشيخ إسماعيل المحلاتي وغيرهم، حتى أُجيز بالاجتهاد، واشتغل بتدريس الفقه والأصول والحكمة، كان يقيم صلاة الجماعة في إحدى جهات صحن المرقد العلوي المطهّر، توفي عام ١٩٦٨، له: بغية الهداة في شرح وسيلة النجاة، أصول مباحث الألفاظ، ماء وسراب. وغيرها. ينظر: محمد الغروي، مع علماء النجف، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٣٨٠، محمد هادي الأمينيّ، معجم رجال الفكر، المصدر السابق، الجزء ١، ص ٢٦٥، كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين، المصدر السابق، المجلد٣، ص ١٢٨.

(٣) عبد الله ابن السيد محمد طاهر بن محمد علي الموسوي الشيرازي: من مراجع الدين في النجف، الأشرف، ولد في شيراز عام ١٩٠١، هاجر إلى النجف الأشرف عام ١٩١٥، فدرس لدى الشيخ آغا ضياء الدين العراقيّ، والشيخ محمد حسين النائيني، تصدى للمرجعية بعد وفاة أستاذه السيد أبي الحسن الاصفهاني، هاجر إلى إيران عام ١٩٧٦ واستقر في مدينة مشهد بعد مضايقة السلطات البعثية له في العراق. أسس الكثير من الأعمال الخيرية، وترك عدداً من المؤلفات مثل: كتاب القضاء (جزأين)، عمدة الوسائل في الحاشية على الرسائل (٤ أجزاء) وغيرها. ينظر: كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين، المصدر السابق، المجلد٢، ص ٣٢٨، حسن الأمين، مستدركات أعيان الشيعة، المصدر السابق، الجزء١، ص١٠٣. لتفصيلات أكثر عن حياته ينظر: كوثر رشيد عبيد عبد العباس الفتلاوي، عبدالله الموسوي الشيرازي ١٨٩٢- ١٩٨٤ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٥).

(٤) علي ابن السيد محمد بن زين العابدين الموسويّ الخلخاليّ الغرويّ، عالم جليل مجتهد، من أئمة الجماعة والتقليد، من تلامذة الميرزا محمد حسين النائيني، والشيخ محمد حسين الأصفهانيّ، استقل بالتدريس وإمامة الجماعة، ولازم مرجعية السيد الحكيم، له من المؤلفات: تقريرات شيوخه في الفقه والأصول، رسالة في التيمم. توفي في النجف الأشرف عام ١٩٧٤. ينظر: محمد الغروي، مع علماء النجف الأشرف، المصدر السابق، ص ٢٩٤-٢٩٥

(٥) للإطلاع على نصوص الفتاوى، وتحليلات تاريخية عن أسبابها ومضامينها، وردود الأفعال حولها ينظر: أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ١، ص ٣٥٦-٣٥٨، ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ١٢٠-١٢٣؛ رحيم عبد الحسين عباس العامري، أثر المجددين في الحياة السياسية والثقافية، المصدر السابق، ص ١٥١-١٥٥، علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ٣٠٠-٣٠١.

ويطالب بوضع حدٍّ لتصرفاته «الإجرامية»، وفيما يلي نصها «الشيوعية هدم للدين وكفر وضلال، فلا يجوز الانتماء إليها بوجه من الوجوه كفى الله المسلمين شرها ٢٢ آذار [١] ١٩٦٠».

وفتوى الشيخ مرتضى آل ياسين التي جاءت مفصلة من حيث بيان السبب في التحريم، والتصدي للخطر الشيوعي، بالقول: «إنّ الشيوعية الماركسية فلسفة مادية، بحيث تتنكر لجميع الأديان، لا تعترف بالخالق تعالى، وتجترّ مناهجها من نظريات فلسفية ملحدة بائرة.... لذلك كان الانتماء إلى الحزب الشيوعيّ، أو تأييده من أعظم المحرّمات التي يشجبها الدين، وتنهى عنها شريعة سيد المرسلين...»[٢].

وأجاب الشيخ عبد الكريم الزنجانيّ على استفتاء احد مريديه بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٦٠ حول الشيوعية ومدى تعارضها مع الدين بصورة عامة والإسلام على وجه الخصوص، بالقول: «المبدأ الشيوعي يناقض الإسلام وسائر الأديان، والنقيضان لا يجتمعان ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾»[٣][٤].

وبهدف تضييق الخناق على معتنقي المبدأ الشيوعي أعلن السيد مهدي الشيرازيّ من كربلاء المقدسة أن صلاة الشيوعيين وصومهم غير مقبولين، وأنه لا يُسمح للمسلمين البيع والشراء مع من يعتنق أفكارهم، ولا يجوز للشاب الذي يحمل قناعات حزبهم أن يرث أباه[٥]. وفي السياق ذاته سجّلت حوزة كربلاء المقدسة بقيادة السيد الشيرازي المذكور وولديه (السيدين محمد وحسن) موقفاً مشرفاً ضد المدّ الشيوعي، من خلال النشاطات الثقافية الإسلامية التي قامت بها، والتي ركزت على فئة الشباب، مستهدفةً حمايتهم من الوقوع في حبائل أفكارها الضالة، الاستمرار في إصدار نشرة (منابع الثقافة الإسلامية) شهرياً من كربلاء. وأسسوا تجمعاً شبابياً باسم (الشباب الحسيني)؛ لنشر الوعي الديني بين جميع فئات المجتمع لمحاربة مبادئ الشيوعيين، وعقد جلسات علمية للبحث والمناظرة وتفنيد عقائدهم الإلحادية. واستثمر هذا التجمع الاحتفالات الدينية لمخاطبة الجماهير وتنبيهها بوجوب الحذر من الأفكار الوافدة الغريبة عن العوائل المسلمة[٦].

---

(١) هاشم فياض الحسيني، زعيم النهضة العراقية، المصدر السابق، ص ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) كاظم الحلفي، الشيوعية، المصدر السابق، ص ٦٥.

(٣) الأنفال/ ٢٥.

(٤) محمد جواد جاسم محمد الجزائري، الشيخ عبد الكريم الزنجانيّ، المصدر السابق، ص ص ١١٩-١٢٢.

(٥) حنا بطاطو، العراق الشيوعيون والبعثيون، المصدر السابق، ص٢٦٥.

(٦) عادل غانم حسن العارضي، حسن مهدي الشيرازي جهوده الفكرية، المصدر السابق، ص ٢٠٠؛ صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٤٣٨.

واجتمع السيد الحكيم مع مجموعة من المجتهدين والطلبة والخطباء، وحثّهم على العمل لنشر الفتاوى. ويمكن عدّ تلك المواقف البداية الحقيقية لانطلاق نشاط الحركة الإسلامية، وتصاعد المدّ الديني وانتشاره في العراق، إذ شقّت فتاوى المرجعية طريقها إلى جميع فئات الشعب، وعُلّقت على الجدران ووزعت نسخاً منها على نطاقٍ واسع في الكثير من الدوائر الحكومية والوحدات العسكرية لا سيما في الجنوب، وشُنّت حملة إعلامية وتثقيفية ضخمة ضد الإلحاد من قبل المرتبطين بالمرجعية، وأُلّفت وطُبعت عشرات الكتب المناهضة للشيوعيين لزيادة الضغط عليهم، مما أثّر بشكلٍ بالغ بالناس واتجاهاتهم السياسية[1]. وعندما دفع الطيش والرعونة بإحدى الصحف الشيوعية إلى نشر صورة كاريكاتورية تسيء إلى السيد الحكيم أغلقت المحال احتجاجاً لا في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة وحدهما، بل في بغداد أيضاً، ومنعت لجان من الإسلاميين المُنظَمين المحليين في المدينتين المقدستين من قيام أي تظاهرة مؤيدة للشيوعيين[2].

لم تكن فتاوى المرجعية مجرد إبداء رأي في مسألة شرعية عادية، بل كانت واضحة وصريحة وتحدياً قوياً للشيوعيين، بمقام إعلان حرب على أقوى تيار سياسيّ في البلاد في ذروة طغيانه وقمة جبروته، فكان من الطبيعي أن تكون ردود الأفعال عليها عنيفة ومزلزلة، فقد شهد العراق تراجعاً ملحوظاً في المدّ الشيوعي، واعترفت القيادات الشيوعية: بـ «إن فتوى الحكيم قد أخّرت العمل التنظيمي للأحزاب الشيوعية والاشتراكية لسنوات عدة»[3]. فانحسر التأييد الشعبي للشيوعيين، وتوافد الكثير منهم على دار السيد محسن الحكيم لإعلان التوبة، وقد ترك الأخير الباب مفتوحاً أمام من يريد العدول عن انتمائه للحزب الشيوعي، حين خفّف من لهجته في فتوى لاحقة بروحه الأبوية العطوفة السامية، وفرّق بين نوعين من الانتماء، الأول يكون فيه كاملاً فيكون ذلك كفراً، والمقصود به هو الانتماء على أساس الإيمان العقائدي الإلحادي بالفكر الشيوعي، والثاني يكون فيه الانتماء ناقصاً قاصراً على الانبهار الظاهري فيكون ذلك فسقٌ ومعصية بحسب تعبير الفتوى[4].

وأسهمت الفتاوى في رفع اللغط الحاصل في الشارع العراقيّ حول المزاعم القائلة إنَّ الشيوعية مذهب اقتصادي لا يتعارض مع الإسلام، وتحت هذا الادعاء تم التغرير بالآلاف من المواطنين

(١) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٣) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، الاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص ٢٨١.

(٤) رحيم عبد الحسين عباس العامري، اثر المجددين في الحياة السياسية والثقافية، المصدر السابق، ص ١٥١-١٥٥.

المسلمين العراقيين، فجاءت الفتاوى؛ لتقطع الشك باليقين، ولتكشف الوجه الحقيقي للشيوعية المنافية لكل الأديان[١].

ثالثاً: الموقف تجاه إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ومواجهة المرجعية للمدّ البعثي

نجحت بعض العناصر العسكرية في الجيش في تنفيذ انقلاب عسكريٍّ يوم ٨ شباط ١٩٦٣، وشكلت مجلساً لقيادة البلاد كان معظم أعضائه من البعثيين[٢]. واضطر عبد الكريم قاسم إلى الاستسلام بعد أنْ يئس من تنظيم المقاومة، فأُعدم في دار الإذاعة يوم التاسع من شباط[٣]. وعندئذ بدأت مرحلة تاريخية جديدة في تاريخ العراق، اتسمت بالعنف الدموي والإرهاب الأسود، حينما شنّ البعثيون حملة من التنكيل الوحشي ضد خصومهم، طالت في البداية الشيوعيين فحسب، ثم تحولت إلى كل المناصرين للحزب الشيوعيّ والمتعاطفين معه، واستغل البعثيون الأجواء المشحونة لتصفية حساباتهم مع خصومهم ومعارضيهم من غير الشيوعيين أيضاً، فشنّوا حملة انتقامية، أخذوا خلالها الكثير من الناس على التهمة، ومارسوا ضدهم مختلف أساليب التعذيب النفسيّ والجسديّ[٤].

ذكرت بعض المصادر التاريخية أن المرجعية الدينية أَسْهَمَتْ بشكلٍ أو بآخر في إسقاط الحكم السابق، سواء عبر الفتاوى التي استهدفت مناصريه، أو باتباع أسلوب التحريض أو المقاطعة وعدم استقبال ممثليه من السلطة[٥]، لكنها في الوقت نفسه اتخذت في البداية موقف الحذر والترقب تجاه الحكم الجديد، فحينما طُلب من المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم إرسال برقية تأييد إلى حكومة الانقلاب، رفض ولم يوافق، مُعلناً أن أفكار هؤلاء الساسة وممارساتهم تختلف كلياً عما أرادته المرجعية من العهد الجديد[٦]. ويبدو أن عمليات الانتقام وحمّام الدم الذي قام به البعثيون عن طريق فصيلهم المسلح (الحرس القومي)، قد أثار حفيظة المرجعية وسخطها، فقد أخذ منتسبو ذلك الفصيل المتهور بتعقب

---

(١) هادي فياض، فتاوى العلماء وأثرها في المجتمع، «النجف» (مجلة)، السنة٣، العدد٩، ١٥ نيسان ١٩٦٠، ص٣- ٤.

(٢) للتفاصيل عن الانقلاب ينظر: صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق نهاية عبدالكريم قاسم، (بغداد، ١٩٩٠).

(٣) للمزيد من المعلومات عن المرحلة الحاسمة من عهد عبد الكريم قاسم يمكن الرجوع إلى: أحمد فوزي، عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة، (بغداد، ١٩٨٨).

(٤) حنا بطاطو، العراق الشيوعيون والبعثيون، المصدر السابق، ص ٢٩٨-٣٠٥.

(٥) عبد الحميد الراضي، جهاد السيد البغدادي، المصدر السابق، ص ٧٥-٧٧.

(٦) ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الأشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ١٧١.

الناس، والعبث بحرماتهم وحريتهم، وحدثت ويلات وتجاوزات[1].

والأكثر فظاظةً من ذلك أن البعثيين قاموا بتوظيف فتاوى المرجعية لصالحهم وللتغطية على حملتهم القمعية، فحينما أصدروا بياناً دعوا فيه إلى «إبادة الشيوعيين» قاموا بنسخ تلك الفتاوى السابقة ضد الشيوعية وعلّقوها في الشوارع ونشروها على شاشات التلفاز[2]. وصرّح السيد محمد بحر العلوم[3] أحد معتمدي المرجع الأعلى معترفاً بالقول: «بأن المرجعية انتصرت على قاسم، ولكن القوميين استفادوا من ذلك، وصعدوا على أكتافنا، ونحن (أي الإسلاميين) لم نلتفت إلى الأمر إلا بعد بضعة أشهر بعد فوات الاوان»[4]، وأثارت هذه الممارسات البشعة حفيظة الإمام الحكيم، فأعلن عن استنكاره الشديد لها وطالب بإطلاق سراح المعتقلين الأبرياء[5].

وأبرقت المرجعية الدينية إلى السلطة في بغداد شاجبةً ذلك النفاق السياسي، وطلبت من وكلائها في المدن العراقية بتقديم برقيات تحمل عبارات الاستهجان والاستنكار. ويُذكر أن السيد الحكيم مثلما فعل في أيام المدّ الشيوعي، عاد ليحتج بطرق متعددة على البعثيين عندما استخدموا القسوة مع خصومهم السياسيين، وعاتبهم بشدة على الممارسات الوحشية، وانتزاع الاعترافات بالقوة من المعتقلين (حتى وإنْ كانوا شيوعيين). وقد تابع كثيرون من علماء الدين وممثلوه في المدن والنواحي خطى المرجعية، واعتصم بعضهم في الجوامع محتجين على الممارسات والمطاردات والتعذيب، ومحذرين الحرس القومي

(١) منذر جواد مرزة، النجف الأشرف في ذاكرة القرن العشرين، المصدر السابق، ص ١٣٤-١٣٥.

(٢) عبد الحميد الراضي، جهاد السيد البغدادي، المصدر السابق، ص ٧٥-٧٧.

(٣) محمد بن علي بن هادي بحر العلوم، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٢٨ لأسرة علمية متميزة، درس لدى الشيخ محمد رضا المظفر، والشيخ محمد أمين زين الدين، والسيد محمد تقي الحكيم، والشيخ سلمان الخاقاني، كان عضواً فاعلا في جمعية الرابطة الأدبية، ثم أصبح أحد أنصار الحركة التجديدية التي قادتها جمعية منتدى النشر وكلية الفقه، عمل في الحركة الاسلامية منذ وقتٍ مبكر، وعُدّ من أبرز معتمدي مرجعية السيد محسن الحكيم، وأكثرهم حركيةً وانفتاحاً على المجتمع، تعرض للاضطهاد فهاجر في أيلول عام ١٩٦٩ إلى الكويت والقاهرة ولندن، وفي الأخيرة ترأس (مركز أهل البيت لإحياء التراث الاسلامي الشيعي)، وعمل في المعارضة العراقية حتى عودته إلى العراق عام ٢٠٠٣، إذ أصبح عضواً في مجلس الحكم الانتقالي، تفرغ بعدها إلى مؤلفاته التي بلغت العشرات، وأنشأ (مؤسسة بحر العلوم الخيرية)، ومعهد العلمين للدراسات العليا، توفي عام ٢٠١٥. ينظر: آمنة جبار عبد زيد الكلابي، السيد محمد بحر العلوم وأثره في تاريخ العراق، المصدر السابق، ص ٥-٢٦؛ العلامة السيد محمد بحر العلوم دين ووطن شهادات لشخصيات فكرية وسياسية، تحرير وتقديم: توفيق التميمي، (بيروت، العارف للمطبوعات، ٢٠١٧)؛ كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ٥٨٠-٥٨١.

(٤) عدنان ابراهيم السراج، الامام محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

(٥) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص١٤٧.

من مغبة الاستمرار في ذلك[1].

وأوفدت المرجعية عدداً من العلماء[2] يمثلونها لمقابلة رئيس الوزراء احمد حسن البكر(١٩١٤-١٩٨٢)، وإبلاغه من خلالهم نصائحها الدينية، وتأكيدها على نبذ الخلافات المذهبية، ورفض الاستفزازات للمرجعية، وانتهى اللقاء بتشكيل لجنة مشتركة من ممثلي المرجعية والحكومة للنظر في تعديل مناهج التعليم وإصلاح إدارة الأوقاف، والسماح بتدريس الفقه الجعفريّ، وتطبيق العدالة الاجتماعية، ومراعاة الأحكام الإسلامية في إصدار القوانين ومراقبة أجهزة الإعلام الحكومية، ومنع استخدامها كأداة للتفرقة بين المسلمين وغيرهم[3].

وبعد مدةٍ قصيرة لجأت الحكومة -كدأبها- إلى المماطلة والتسويف، لا سيما أنها لم يكن بوسعها الرفض صراحة تجنباً للصدام، فعمدت إلى كسب الوقت في مواجهتها للمرجعية الدينية، تمهيداً لإقصائها، بل وإلغاء دور الحوزة العلمية من المشهد العراقي، ولم تفِ بوعودها التي قطعتها للوفد، لا سيما تلك الخاصة بإعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية[4].

وتكلمت مرجعية السيد الحكيم بلسان المسلمين جميعاً في العراق، حينما أعلمت الحكومة بطرق مختلفة، وعبر وسطاء موثوقين، بأنها ترى أن شيعة العراق وسنّته متفقون أن بعض فقرات قانون الأحوال الشخصية تتعارض مع ثوابت الشريعة الإسلامية، وأن أفضل طريق لتجنب الصدام مع المرجعيات الدينية سيكون بتشكيل لجنة من خمسين عضواً مسؤولة عن التشريع، تضم متخصصين وموظفين كباراً، وأصحاب شأن، وممثلين عن فئات المجتمع وطوائفه كافة، وأن يرسل كلٌ من المرجع الأعلى للشيعة، ونظيره من أهل السُنة شخصاً يمثله ليشير على اللجنة وينبهها في حال وجود نصوص تخالف نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وبذلك، ستحترم المرجعيات صلاحيات السلطة وأجهزتها الأخرى. وعلى الرغم من مقبولية طلبات السيد الحكيم وشمولها بروح الأبوة كل

---

(١) علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعة في ذاكرة طالب شبيب، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩)، ص ٣١٢.

(٢) كان وفد المرجعية يتكون من: «السيد مرتضى العسكري، السيد مهدي الحكيم، السيد محمد طاهر الحيدري، السيد علي نقي الحيدري، الشيخ علي الصغير، السيد إسماعيل الصدر، السيد هادي الحكيم».

(٣) محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية، المصدر السابق، ص١٤٣ - ١٤٤، علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٤) ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص١٧٧-١٧٨، عدنان ابراهيم السراج، الامام محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٣١.

الطوائف، إلا أن قيادة حزب البعث رفضت حتى التفاوض بشأنها[1].

أدركت المرجعية بصيرتها أن وجود زمرة البعث ومؤامراتها لا تقل خطورة عن تغلغل الشيوعيين في السلطة، وداخل المجتمع العراقي سابقاً، واحتجت المرجعية الدينية في النجف الأشرف على جميع حملات الاعتقال والتعذيب والقتل خلال المدة من ٨ شباط ولغاية ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣. من هنا وجّه المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم بألّا تكون المرجعية مجرد بناء فوقي، بألّا تقتصر على كونها مركزاً لتقديم المشورة فقط، ولكن تتعداه لتكون مركزاً قيادياً ورياديا، مؤمنٌ بضرورة تطوير عملها؛ لتؤمّن تواصلها مع الجماهير، وعمد إلى اختيار وكلاء عنه داخل العراق وخارجه، على وفق معايير دقيقة غير تقليدية، فانتدب رجالاً يحملون رؤية مستنيرة، وقدرة على التواصل مع الجماهير والتفاعل معها[2].

واتضح للسيد الحكيم أن العمل الميداني الحاسم، والضربات الموجعة التي من الممكن أن توجهها المرجعية إلى الحكم يجب أن تكون داخل العاصمة بغداد التي يجب التركيز عليها، فأوعز إلى ولده الأكبر الكفوء السيد محمد مهدي الحكيم للانتقال إلى الكاظمية، ليعمل على تنشيط دور (جماعة علماء بغداد)، ويعطي دفعة جديدة للتيار الإسلامي الناهض[3].

وقرر السيد الحكيم القيام بجولة في كربلاء المقدسة، والمسيب، وبغداد، والكاظمية، وسامراء، نزل خلالها في بعض الجوامع والحسينيات والبيوت، والتقى مع أتباعه ومحبيه في تجمعاتٍ حاشدة، وتبرع فيها الآلاف من المواطنين والتجار والمريدين لإقامة الولائم وتأجير السيارات للراغبين باستقبال موكب المرجعية وتوديعه. ودامت الرحلة حوالي أربعة أسابيع، وخرجت جماهير غفيرة بمسيرات احتفالية تخللتها «الهوسات» والأهازيج، وأُقيمت مظاهر الزينة ونُحرت الذبائح، ترحيباً وتوديعاً في كل منطقة يمر بها موكبه. وخلالها افتتح السيد الحكيم بنفسه جامع (براثا) في العطيفية بجانب الكرخ من العاصمة، و(حسينية التميمي) في منطقة الكرادة، وجامع في مدينة الثورة (مدينة الصدر حالياً). وفشلت محاولات الشرطة والأمن إعاقة تنقل الجماهير بين الأرياف والمدن التي هدفت رفد موكب السيد الحكيم ومسايرته ومبايعته. وكانت الغاية من التحرك إظهار سخط المرجعية وعدم رضاها عن

---

(١) علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، المصدر السابق، ص ٣١٠.

(٢) رنا عبد الرحيم حاتم حسن الشمخي، محمد مهدي شمس الدين، المصدر السابق، ص ٧٨-٨٠، محمد الحسيني، محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص١٥٩

(٣) ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الأشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ١٧٢-١٧٣.

الحكم الجديد، وأن يرى النظام الحاكم وأعوان البعث القوّة الشعبية التي تتمتع بها المرجعية الدينية. وهيأت جولة السيد الحكيم الأجواء للمعارضة، وأعطت الضوء الأخضر لكل من يريد أن يحتج ويتظاهر ضد حملات الاعتقالات والتعذيب. ورفض الحكيم اللقاء شخصياً مع القيادات الحزبية والمسؤولين السياسيين، وأحالهم إلى ولده مهدي الحكيم ووكلائه، بوصفه نوعاً من الاحتجاج على سياستهم الخرقاء[1]. وعلّق أحد المراقبين: « إن سفر الإمام الحكيم إلى العتبات المقدسة أطاحت بنظام البعث وحرسه القومي من دون أن يقحم نفسه في مواجهة دموية، فالرجل يعارض كُلَّ المعارضة سفك الدماء، وتمزيق لحمة المجتمع، فهو يتمتع برصانة عقل، وشعلة إيمان »[2].

رابعاً: حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وتصاعد السياسة الطائفية ١٩٦٣ - ١٩٦٦

ولم يستمر الأمر طويلاً، فقد تصاعد السخط الشعبي على السياسة الطائشة التي مارستها السلطة الحاكمة، وتهيأت الأرضية المناسبة لاندلاع عمل عسكري ضدها قاده رئيس الجمهورية (عبد السلام محمد عارف ١٩٦٣-١٩٦٦)[3]، أطاح بحكم البعثيين وفصيلهم المسلح (الحرس القومي)، وأسس لحكم جديد يسيطر عليه من يُسمون بـ (القوميين الناصريين)[4]. اتسمت سياستهم بالطائفية غير المباشرة، والتفريق بين أبناء المجتمع على أساس مذهبي (الشيعة والسُنة)، واتهم عبد السلام عارف البعض بـ«الشعوبية والفارسية»، وكان هدفه من ذلك كسر شوكة المرجعية، وتهميش دور الإسلاميين في أحداث البلاد. مما ولّد امتعاضاً عند المرجعية الدينية العليا التي أظهرت تذمراً شديداً من تلك السياسة المتبعة من قبل رأس السلطة، وطالبت بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية؛ لأن الطائفية تؤدي إلى تدمير النسيج المجتمعي المفترض ترصينه بين مجموع أفراد الأمة[5].

---

(١) كامل خلف الكناني، العلامة العسكري بين الأصالة والتجديد العسكري، (طهران، ١٤٢٤هـ)، ص ١٠٢-١٠٣، علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ٣٠٧-٣٠٨، محمد حسين الصغير، أساطين المرجعية، المصدر السابق، ص ١٤٥، علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، المصدر السابق، ص ٣١١-٣١٢.

(٢) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٣) علياء محمد حسين الزبيدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٦)، ص ١٥٦-١٨٦.

(٤) المصدر نفسه ص ١٨٧، علي حمزة الحسناوي، النظام السياسي في العراق، المصدر السابق، ص١٦٥-١٧٩.

(٥) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، المصدر السابق، ص٤٥٣ - ص٤٥٤، أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٢٨، علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ٣٠٧-٣٠٨

وفي محاولةٍ أرادت من خلالها السلطة تلطيف الأجواء، وكسب الشارع العراقيّ، وإرضاء المرجعية واحتوائها بعد أن احتجت على سياسته المنكرة، زار رئيس الوزراء الفريق طاهر يحيى[1] في ١٩ آذار ١٩٦٤ المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم يرافقه ستة منَ الوزراء، ومتصرف لواء كربلاء، وقائمقام النجف، وعدد من المدراء العامين للدوائر الأمنية والمدنية. فلم يترك المرجع الحكيم لهم فرصة خداع الرأي العام، بل وضع النقاط على الحروف، وكشف اللثام عن خطورة ما تُقدم عليه بعض عناصر السلطة من تأجيج الوضع بتقديمها أبناء مناطق معينة على إخوانهم أبناء ألوية الوسط والجنوب، وأفصح لهم أن النفس الطائفي المقيت موجود عند المحسوبين على الحكومة، والنزعة المناطقية كذلك. معتبراً ذلك مما يدفع البلاد نحو الهاوية ويهدم أواصر الأخوة بين أهلها[2]. وطالبهم بإلغاء قانون الأحوال الشخصية المخالف للدين الإسلامي، ومنع شرب الخمور وبيعها، وإيصاء القضاة بوجوب التثبت والتروي في إصدار الأحكام وعدم التسرع فيها[3].

إلا أن السيد الحكيم لم ينظر إلى الأمور نظرة طائفية بحتة، كما كانت تتصور السلطة، ولم يركّز على عنصرية النظام وطائفيته فقط، بل أثبت موقفاً إنسانياً سامياً، مستوعباً كل العراقيين، ومما قاله للوفد الحكومي: «أنا لا أرغب أن أذكر لكم إلا ما فيه صلاحي وصلاح شعبي على اختلاف ما عندهم، ولا فرق عندي بين عربي وكردي وتركي، فكلهم إخواني وأولادي، أرغب في اسعادهم والمحافظة عليهم بكل ما أوتيت من قوة»[4].

ووجّهت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف إدانة صريحة لرأس السلطة في العراق (عبد السلام عارف) الذي قام بجولة الى أنحاء العراق ومنها النجف الأشرف في نسيان ١٩٦٤م، فرفض السيد الحكيم وعدد من المراجع الآخرين استقباله، مما ولّد عنده امتعاضاً وغضباً لخطوة المرجعية التي عدّها إهانة له[5]. وأذاعت المرجعية بياناً طالبت فيه الحكومة بنبذ السياسية الطائفية وعدم التعامل مع

---

(١) تولى منصب رئاسة الوزراء على فترات متقطعة بين عامي (١٩٦٣-١٩٦٨)، حتى اعتقاله وسجنه بعد انقلاب البعثيين في ١٧ تموز ١٩٦٨. ينظر: علياء محمد حسين الزبيدي، التطورات السياسية في العراق، المصدر السابق، ص ١٩١-١٩٦.

(٢) ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الأشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ١٧٧-١٧٨، علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ٣٠٧-٣٠٨. لتفصيلات أكثر عن اللقاء ينظر: (الإيمان) «مجلة» السنة (١) شباط وآذار ١٩٦٤م، العددان (٥) و(٦)، ص٣٨٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٢٩.

(٤) أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٢٨.

(٥) علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ٣١٤، عدنان ابراهيم السراج، الامام

المواطنين على أنهم صنفان، وفتح أبواب الكليات العسكرية والأركان للعرب الشيعة أسوة بأقرانهم الآخرين، ولفتت نظر المسؤولين عن الحكم «هو أننا كمسلمين لا نؤمن بالطائفية والعنصرية أساساً للحكم في هذا البلد، ولهذا تجدنا نطالب بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد المسلمين على أساسٍ من الإسلام دون تمييز لفئة على حساب أخرى، أو طائفة على حساب طائفة أخرى، ونؤكد أن سياسة التمييز الطائفي والعنصري هي سياسة الدمار والانهيار لمجموع أفراد الأمة»[1].

أدى عدم تنفيذ مطالب المرجعية وهي مطالب الشعب إلى اتساع هوة الخلاف بين المرجع الأعلى و(رئيس الجمهورية)، انتهت بالقطيعة، على الرغم بعض المحاولات لتلافي هذا الوضع من خلال زيارة رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز(١٩١٣-١٩٧٣) للسيد المرجع لكنها لم تحقق أهدافها حتى نهاية حكم الرئيس عبد السلام عارف عام[2] ١٩٦٦.

ولم يقتصر أمر التصدي للممارسات الطائفية المتطرفة تجاه أكثرية الشعب العراقي على مرجعية السيد الحكيم، بل ساندته مرجعٌ آخر هو السيد محمد الحسني البغدادي الذي أصدر بياناً مهماً هاجم فيه السلطة، وأشبعها تعنيفاً وتقريعاً، وشبّه أعمالها بأعمال «المشركين» الذين يريدون القضاء على الدين وإطفاء نور الاسلام. وناشد الجميع (سنةً وشيعة) بعدم اتخاذ أية خطوة من شأنها إثارة الطرف الآخر. وأفشل مخططاً حكومياً لاختراق صفّ الحوزة المجاهدة بتقديمها مخصصات مالية كبيرة كرواتب شهرية يوزعها على طلّاب العلم، لكنه رفضها رفضاً قاطعاً، بوصفها أموالاً مشبوهة وباطلة رغم الظروف الصعبة التي يمرّ بها[3].

محسن الحكيم، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(١) مجلة الأضواء النجفية، العدد ٤، السنة ٥، كانون الأول ١٩٦٤، ص ١٦٤. نقلاً عن: حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٢) يُذكر أنه قد جرت عدة محاولات للتخفيف من الازمة منها مقابلة المرافق لرئيس الجمهورية عبد الله مجيد ومفاتحته حول لقاء بين الطرفين، وكذلك الاتصال بالعميد ناجي طالب والعقيد محسن الرفيعي، لغرض تسوية الخلافات، لكن حادثة سقوط طائرة رئيس الجمهورية ووفاته في شمال البصرة حالت دون ذلك. ينظر: ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ١٧٥-١٨١.

(٣) عبد الحميد الراضي، جهاد السيد البغدادي، المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣، ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الأشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ١٨٢، كرار إسماعيل محمد مرضي، السيد محمد الحسني البغدادي، المصدر السابق، ص ١٣١-١٣٢.

خامساً: الموقف تجاه القرارات الاشتراكية والحركة الكردية المسلحة

أصرت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف على المضي قدماً في مجابهة الانحراف السلطوي والمدّ القومي، وازدادت خلافاتها مع الحكم العارفي حدةً، ببروز قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية جوهرية، منها اتخاذ الحكومة العراقية قرارات اشتراكية وإصدار مجموعة قوانين، تمّ عن طريقها تأميم جزء أساسي من المؤسسات التجارية الداخلية والخارجية واحتكارها من قبل الدولة، ومصادرة الكثير من المشاريع الصناعية الكبرى، وإلحاقها بالقطاع العام، وتحديداً في بادئ الأمر بالمؤسسة الاقتصادية التي تأسست بموجب القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٤[١]. مما سبب ضرراً فادحاً وتعدياً صريحاً على حقوق الملكية لدى عدد لا يستهان به من التجار والمواطنين، فعارضت المرجعية بشدة تشريع الأنظمة المخالفة لروح الشريعة الإسلامية سواء كانت اشتراكية أم غيرها، وتحت أي ذريعة كانت. وتجسد ذلك في الرسالة التي بعثها السيد محسن الحكيم إلى عبد السلام عارف، التي أدان فيها بقوة عملية الاستيلاء القسري من قبل الحكومة على الممتلكات الشرعية للمسلمين، وهو ما لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال، وقد قُرأت الرسالة على جمهور الزائرين في مسجد الكوفة المعظّم وفي الصحن الحسيني في كربلاء المقدسة[٢]. ورفعت مجموعة من طلبة الحوزة العلمية وأساتذتها برقياتها بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٦٤ مطالبين بإلغائها. ودعت المرجعية إلى اجتماع جماهيري يُعقد في صحن مرقد الامام علي عليه السلام، وقد عبّأت له الحركة الأسلامية الكثير من طاقاتها بالشكل الذي أنجح التجمع في الوصول إلى أهدافه وإسماع صوت العلماء الرافض إلى وسائل الإعلام[٣]. وقد أثبتت الأحداث فيما بعد صحة ما ذهبت إليه المرجعية، حينما فشلت تلك القرارات في تحسين حالة الاقتصاد العراقي، بل زادته سوءاً[٤]، وأدت إلى سحب رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض ملحوظ في الإنتاج، مما أوجب استيراد السلع بكميات متزايدة، وتغاضت الحكومة عن نصائح الخبراء والفنيين والموظفين المتمرسين ولم تأبه لتحذيراتهم؛ لأن قراراتها كانت انفعالية وغير مدروسة، ولأنها كانت مندفعة لاعتبارات سياسية وعقائدية وليس لاعتبارات اقتصادية[٥].

---

(١) ينظر: عبد الوهاب حميد رشيد، تقييم نتائج تأميم الصناعة التحويلية في العراق ١٩٦٢ – ١٩٧٢، (مطبعة الغري الحديثة، النجف، ١٩٧٦)، ص٦٨.

(٢) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ١٦٢-١٦٣.

(٣) أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٣٠.

(٤) علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ٣١٥-٣١٦.

(٥) للإطلاع على وجهة نظر ناقدة للقرارات الاشتراكية ينظر: مجيد خدوري، العراق الجمهوري، (بيروت، الدار

ووجه المرجع الأعلى وكلاءَهُ في كربلاء المقدسة أن يعلنوا موقفه المعارض للقرارات الاشتراكية، وأن يَجهروا للناس عن لذلك، ووعدهم بالدفاع عنهم إنْ تعرضوا لأي سوء من قبل السلطة. فامتثل الخطيب السيد مرتضى القزويني[1] للأمر، وارتقى المنبر في صحن الإمام الحسين عليه السلام في مجلسٍ حاشد وقال ما مضمونه: إن السيد الحكيم، والسيد محمد مهدي الشيرازي وغيرهما من العلماء يخالفون اشتراكية الحكومة، وأخذ يبين للناس تفصيلات رأي المرجعية، وبعد أن نزل ألقت قوات الأمن عليه القبض وأبعدته إلى بغداد ثم الى تكريت، وقد سعى السيد الحكيم في خلاصه من السجن حتى أُطلق سراحه بعد مدة قصيرة[2].

ووقف السيد محمد مهدي الشيرازي ضد سياسة تطبيق القرارات الاشتراكية رغماً عن إرادة الشعب العراقي، وكان له دور مهم في جمع علماء الدين في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة وتوحيد جهودهم ضد تلك الاشتراكية «المزعومة» وفضح المشروع العارفي، وبيّن نظرته تلك بالقول «إنَّ الاشتراكية أضعف درجة من الشيوعية؛ لما لها من أضرار ومساوئ كثيرة، لكونها تضع جميع موارد الشعب تحت إدارة الدولة، فتصبح مُلكاً لها وحدها، وهذا ينافي الشريعة الإسلامية... فقد وضع الشارع المقدس حقوقاً للمال وحدد واجباته، وهذا ما بينه الفقهاء في كتبهم الفقهية»[3].

واستمرت المرجعية في مواجهة سياسة العنف والطيش الذي سلكتها السلطة تجاه فئات مختلفة من الشعب العراقي، فحينما شنّت حربها على محافظات شمال الوطن نتيجة تعنّت كُلّ الأطراف وتمسكها بمطالبها لا سيما الأكراد الذين طالبوا بتنفيذ اللامركزية الفيدرالية، وبحكم ذاتي ذي مفهوم واسع شبه مستقل في كل المناطق التي يسكنها بعضهم في ألوية السليمانية، واربيل، وكركوك، وجزء من ديالى

المتحدة للنشر، ١٩٧٤)، ص ٣٤.

(١) مرتضى بن محمد صادق بن محمد رضا الحسيني القزويني، ولد في كربلاء المقدسة عام ١٩٣٠، وتلمذ على أيدي الكبار من علمائها مثل السيد مهدي الشيرازي والشيخ جعفر الرشتي والسيد محمد هادي الميلاني وغيرهم، أتقن فنون الخطابة وأساليب التوجيه الديني، وهو اليوم من أبرز خطباء المنبر الحسيني في مدينته المذكورة. ألقي عليه القبض عام ١٩٦٠ لنشاطاته المعارضة لنظام عبد الكريم قاسم، ونفي إلى زاخو في شمال العراق. وبعد الممارسات التعسفية البعثية ضده. هاجر إلى الكويت عام ١٩٧١ وبعدها إلى إيران والولايات المتحدة الأمريكية. عاد الى البلاد عاد ٢٠٠٣. له عدد من المؤلفات منها: النبوة والأنبياء، نظام الأسرة والزواج، إلى الشباب. ينظر: داخل السيد حسن، معجم الخطباء، (بيروت، المؤسسة العالمية للطباعة والإعلام، ١٩٩٦)، الجزء ٢، ص ٢٠٧-٢٣٦.

(٢) عادل غانم حسن العارضي، حسن مهدي الشيرازي جهوده الفكرية، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٣) عادل عناد ناصر، الإمام محمد مهدي الشيرازي، المصدر السابق، ص ٢٣٣-٢٣٤.

والموصل[1]، وقف السيد الحكيم موقفاً معتدلاً ومحايداً تجاه الحركة الكردية المسلحة في شمال العراق، فقد حاول حلّ ذلك الخلاف بالتفاهم بعيداً عن لغة السلاح، وأكد على الحكومة بوجوب احترام الدماء البريئة، وعدم اراقتها أو نهب الأموال وهتك الأعراض أو محاصرة المدن في الشمال، فكان تعاطف المرجعية واضحاً مع الأكراد، وربما ذلك ناتج من الشعور بقسوة السلطة الحاكمة على الأكراد والشيعة، وأن مشكلة الاثنين في العراق وما يتعرض له الطرفان من تمييز، واحدة في جميع الظروف[2].

لكنه في الوقت نفسه نصح الزعيم الكردي الملا مصطفى البرزاني (١٩٠٤-١٩٧٩) بالنصائح ذاتها، وزاد عليها بأنه يجب أن تكون مطالب الأكراد مشروعة وعقلانية ومعروضة بشكل سلمي، ويمكن للحكومة تنفيذها من أجل المحافظة على شعبه في الشمال، وتمحورت مساعي المرجع الحكيم حول ضرورة الأخذ بالحل السلمي، وكتب مرة أخرى الى الملّا مصطفى البارزاني ما نصه: «طلبنا وزير الزراعة عبد الحسن زلزلة وحضر وزير الداخلية، ونصحنا الحكومة بما من شأنه المحافظة على الدماء البريئة من أن تراق وعلى الأعراض والأموال المحترمة من أن تُنتهك أو تُنهب وأجابت إلى ذلك كله وتعهدت لنا بالمحافظة على جميع ذلك حسب الأماكن، وأنا الآن أنصح لكم كما نصحت لهم فيجب عليكم المحافظة على هذه الأمور»[3].

ونصحت المرجعية المسؤولين بإيجاد الحلول السلمية للمشكلة، والتأكيد على ضرورة إلغاء الفوارق بين القوميات والطوائف. واستثمرت المرجعية العلاقات المتينة التي أقامتها مع قادة الحركة الكردية، فعقدت مؤتمراً عاماً في كربلاء المقدسة حضره جمعٌ من العلماء وطلبة الحوزة العلمية، استنكرت فيه الحرب بين أبناء البلد الواحد والدين الواحد، ودعت إلى تحقيق العدالة والمساواة، وإعادة الحياة الديمقراطية للبلاد، وتحصيل الحقوق بعيداً عن أجواء الحرب[4].

وحمّل السيد محمد مهدي الشيرازي من كربلاء المقدسة حكومة عبد السلام عارف وسياستها القومية مسؤولية ما أسماه بـ (التمرد الكردي)، وأعلن أمام وفد الحكومة الذي طالبه بإصدار فتوى

---

(١) عن مطالب الأكراد ينظر: ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، (بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٠)، ص ٤٧٢-٤٧٣.

(٢) منذر جواد مرزة، النجف الأشرف في ذاكرة القرن العشرين، المصدر السابق، ص ١٤١-١٤٢، علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ٣١٧-٣١٨؛ كامل خلف الكناني، العلامة العسكري، المصدر السابق، ص ٩٠.

(٣) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٤) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ١٦٧-١٧١.

الحرب على الأكراد قائلاً «أن الأكراد مسلمون كما أن العرب مسلمون، فإذا أنتم بنيتم حكومتكم على القومية العربية فهم تعلّموا منكم، ويريدون أن يبنوا حكومة لأنفسهم على القومية الكردية، وهل باؤكم تجر وباؤهم لا تجر ؟، إنكم إذا طبقتم المساواة الإسلامية بين الأكراد والعرب، ففي ذلك اليوم يُلقي الكردي سلاحه»[١].

طرح بعض رجال الدين فكرة تغيير النظام السياسي القائم عن طريق عمل عسكري شعبي حاسم تحت رعاية المرجعية، يعيد الحق إلى نصابه، لكن المرجع الأعلى لم يحبّذ ذلك، فقد تساءل عن قدرتهم لمواجهة ما سيحدث ومعرفتهم بكيفية إدارة الدولة بعد إسقاطها، وما سيترتب على ذلك من نتائج، وهل هم مهيأون لمثل هذا العمل، ومن هو الكفؤ الذي يتولى القيادة في حال النجاح. ويجب الاعتراف بعدم وجود تنظيم حزبي رصين داخل الحكومة، ولا حتى تنظيم عسكري يوالي المرجعية، ويُعتمد عليه داخل الجيش.

سادساً: المرجعية الدينية وحكم الرئيس عبد الرحمن عارف ١٩٦٦-١٩٦٨

اختارت مرجعية الإمام الحكيم التحرك بفاعلية في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية فضلاً عن الشؤون الدينية، وتحقيق إرادة التغيير والعدالة والمشاركة السياسية دون إراقة الدماء. وكان هذا الاختيار صعباً للغاية، في ضوء وجود نظام منحاز لطائفة دون أخرى، وما تبع ذلك من مضايقات وتشديدات تجاه العلماء والمراجع[٢]. لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً، وذلك بمقتل الرئيس العراقي عبد السلام عارف مع عدد من وزرائه ومرافقيه في حادثة سقوط مروحيتهم شمال البصرة بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٦٦. فتولى الحكم من بعده شقيقه ورئيس أركانه عبد الرحمن محمد عارف (١٩٦٦-١٩٦٨)، وهو شخصية عسكرية معتدلة ومتزنة، حاولت اتباع سياسة التسامح واللين، ومنح معارضيها فسحة معينة من الحرية، حتى ذهبت بعض المصادر الى اتهام (عارف الثاني) بالضعف وعدم الخبرة في مجال السياستين الداخلية والخارجية[٣].

وشهدت الأجواء السياسية هدوءاً نسبياً، ظاهرياً في الأقل، مع استمرار الصراع الداخلي الخفي بين العسكريين والمدنيين من جهة، والبعثيين من جهةٍ أخرى[٤]، ووُصفت العلاقة بين رئيس الجمهورية

(١) عادل عناد ناصر، الامام محمد مهدي الشيرازي، المصدر السابق، ص ٢٣٢-٢٣٣.
(٢) صلاح الخرسان، محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص ٣١٣.
(٣) علياء محمد حسين الزبيدي، التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٢٨٥.
(٤) لتفصيلات أكثر عن تلك الحقبة ينظر: علي حمزة الحسناوي، النظام السياسي في العراق، المصدر السابق،

الجديد، والمرجع الأعلى السيد محسن الحكيم بالإيجابية عموماً، وأن عهده كان من أفضل العهود التي عاشتها الحركة الإسلامية، إذ كانت المرجعية تتحرك بحرية أكبر وتمارس نشاطها مستفيدة من تساهل الحكومة نفسها. وتم إعفاء طلبة العلوم الدينية من الخدمة العسكرية، ولم يحصل ــ مثلاً ــ أي احتكاك سلبي بين المرجعية الدينية والحكومة، إلا في حالات نادرة تم حلها في حينها[1].

وساندت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف موقف الجيش العراقي الذي شارك في ردّ عدوان الكيان الصهيوني على الدول العربية الثلاث (مصر، سوريا، الأردن) فيما عُرف بحرب الأيام الست[2]، وأرسل السيد محسن الحكيم إلى عبد الرحمن عارف جواباً عن رسالة الأخير التي طلب فيها دعم المرجعية الدينية للحكومة العراقية ومشاركتها في الحرب ضد اعتداءات الصهاينة، بارك له العمليات البطولية، ودعا فيها حكام البلاد الإسلامية في مختلف أرجاء الأرض إلى تناسي خلافاتهم وتوحيد صفوفهم لكسب الموقف لمصلحة المسلمين[3].

وقد وجد الرئيس عبد الرحمن عارف الفرصة المناسبة للتقرب من مرجعية الإمام الحكيم في مواجهة خصومه ضباط الجيش، فبعد أشهر قليلة من توليه الحكم عهد بتشكيل الحكومة إلى اللواء ناجي طالب (٩ اب ١٩٦٦ – ١٠ آذار ١٩٦٧) الذي يرتبط بعلاقة قديمة طيبة مع الإمام الحكيم. وقام الأخير بنقل رسالة من الرئيس عارف إلى الإمام الحكيم، نقلتها وسائل الإعلام، تضمنت تعهد رئيس الجمهورية على تهدئة الأوضاع الداخلية في الشمال والجنوب، وأن الحكومة بصدد سنّ دستور دائم للبلاد من قبل لجنة منبثقة من الشعب وتكون الكلمة الأخيرة له، وقال الإمام الحكيم أن الظروف الحالية مهيأة لإقامة نظام يستند على قاعدة شعبية متينة من الأمة التي تدين بالإسلام، وأن الإسلام هو عامل وحدة وإخاء وعلى الحكومة محاربة جميع الدعوات المفرقة[4].

وقام رئيس الوزراء بزيارة ثانية إلى الإمام الحكيم في النجف الأشرف، وطلب منه التدخل لدى حكومة طهران للتوقف عن استفزازاتها الحدودية، ونجحت مساعي الحكيم بقيام وزير خارجية إيران عباس آرام (١٩٦٢-١٩٦٦) للعراق، حاملاً معه رسالة تطمينية من الشاه إلى الرئيس محمد رضا

ص١٨١-١٨٦.

(١) علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ٣١٩، كامل خلف الكناني، العلامة العسكري، المصدر السابق، ص ١٠٤، سليم العراقي، لماذا قتلوه، المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٢) سنبحث موضوع (المرجعية والقضايا العربية) تفصيلياً في المبحث الرابع من هذا الفصل.

(٣) وسن سعيد عبود الكرعاوي، السيد محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ٤١٦- ٤١٧.

(٤) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١٦٢-١٦٣.

بهلوي إلى عارف، وتمّ إبلاغه بأن لا مساس بسيادة العراق، لا سيما في موضوع الموانئ الإيرانية القائمة على ضفاف شط العرب (العراقي من المنبع إلى المصب). وأثناء اجتماعه بالإمام الحكيم طالبه بضرورة قيام إيران بتقديم مبادرات أخوية تجاه الدول العربية، والوقوف بحزم تجاه إسرائيل. وصاحب هذا التقارب العراقي الإيراني قيام الإمام الحكيم بخطوة أخرى ناجحة، تمثلت بإقناع الحكومة الإيرانية بعدم إثارة موضوع ادعاءاتها الباطلة بأن البحرين تابعة لها، أو جزءٌ من أراضيها، فإن ذلك مما يولّد استفزازاً قوياً لمشاعر أهلها العرب، وقد أثمرت مساعي الامام الحكيم الحميدة عن خطوات تصالحية، إذ أوقفت ايران تهديداتها بالقيام بعمل مسلح، وغضّت النظر عن إجراء استفتاء شعبي بإشراف لجنة من الأمم المتحدة حول مصير البحرين بعد إعلان بريطانيا عن نيتها في الانسحاب منها، وجاءت نتيجة الاستفتاء بموافقة الأغلبية الساحقة من البحرانيين على الاستقلال، وقام أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة (١٩٦١-١٩٩٩) بزيارة العراق، وأجرى مباحثات رسمية مع الرئيس عبد الرحمن عارف، وقام بزيارة الإمام الحكيم في النجف الأشرف، وقد نشرت الصحف العراقية نبأ اللقاء واعتبرته مساهمة حقيقية في تعميق العلاقات العراقية الخليجية، وصفعة قوية للكيان الإسرائيلي الذي يسعى إلى خلق بؤر صراع مسلح في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، تكون بديلاً عن الصراع العربي - الإسرائيلي[١].

وفي أواخر عام ١٩٦٧ تحرك البعثيون باتجاه إحاكة مؤامرة لقلب نظام الحكم، وأوعزوا الى اثنين من كبار قياداتهم هما (أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش) للسفر الى النجف الأشرف، للقاء المرجع الأعلى من أجل كسب المرجعية أو تحييدها في أقل تقدير، وحينما حلّا في مكتبه تفاجئا أن السيد الحكيم لا يريد مقابلتهما على الرغم من اتفاقهما مع أحد مقربيه، مما سبب حرجاً لهما وللوسيط. وفي الحقيقة فأن المرجعية لم تعد تثق بقيادات البعث منذ تجربتهم الدموية عام ١٩٦٣، ولا ترى من المصلحة التغيير في تلك المرحلة[٢]. وفي المقابل أبدى المرجع الأعلى شكره لرئيس الجمهورية على رعايته لرجال الدين واهتمامه بشؤون المسلمين، وكان يخاطبه في رسائله بـ(ولدنا المعظّم). وقدّم عارف في عام ١٩٦٨ عندما توجه الحكيم لأداء مناسك الحج، طائرة خاصة لنقله في رحلتي الذهاب والعودة إلى الديار المقدسة[٣].

---

(١) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١٦٣-١٦٤.

(٢) علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، المصدر السابق، ص ٣١٣.

(٣) ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الأشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ١٨٧، محمد حسين الصغير، أساطين المرجعية، المصدر السابق، ص ١٥٥ - ١٥٦.

المبحث الثالث

موقف المرجعية الدينية العليا من القضايا الوطنية بين عامي ١٩٦٨ - ٢٠٠٣

دراسة نماذج من نضال الحركة الإسلامية في العراق (انتفاضة صفر١٩٧٧، حركة السيد الشهيد محمد باقر الصدر، الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١).

أولاً: موقف المرجعية الدينية تجاه انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨

بدأت دوائر الاستخبارات الأجنبية وأذنابها في الداخل تضيق ذرعاً من حالة الاستقرار السياسي النسبي التي شهدها العراق بين عامي ١٩٦٦-١٩٦٨، لذا فقد تحرك ضباط الجيش من أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي لتنفيذ انقلابٍ عسكريٍ في فجر السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨، ونجحوا في اعتقال رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف وتسفيره إلى الخارج، وسيطروا على المراكز المهمة من بغداد، وتمت إذاعة البيان الأول لهذا الانقلاب[١]. وفي ٣٠ تموز تمت تصفية حلفائهم في الانقلاب، وهم وزير الدفاع العميد الركن إبراهيم عبد الرحمن الداوود، ورئيس الوزراء عبد الرزاق النايف[٢]، فانفرد البعثيون بالحكم في العراق، واستأثروا بالسلطة العليا والمناصب المهمة، وحكموا البلاد بالقهر والاستبداد طيلة المدة الممتدة بين عامي ١٩٦٨-٢٠٠٣[٣].

اتخذت المرجعية الدينية موقف الترقّب والحذر تجاه الانقلاب، وأوعزت إلى وكلائها بعدم إبداء أيّ رأيٍ بخصوصه، سلباً كان أو إيجاباً، ومن المؤكد فأنها أخفت انزعاجها من وصول البعثيين إلى

---

(١) لتفصيلات أكثر عن أحداث الثورة ينظر: جعفر الحسني، على حافة الهاوية العراق ١٩٦٨ -٢٠٠٢، (دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣)، ص ص ٢٧-٣٥؛ حسين حافظ وهيب، ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق وتطور صيغ مواجهة التحديات، رسالة ماجستير، (معهد الدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، ١٩٨٨)، ص ص ٤٩-٥٨.

(٢) قرر قادة حزب البعث تصفية رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف، ووزير الدفاع العميد الركن إبراهيم عبد الرحمن الداوود، فقاموا باعتقال الأول وعزل وزرائه، وسيطرت وحدات اللواء المدرع العاشر على بغداد، فيما مُنع الثاني من الرجوع إلى العراق حينما كان في جولة لتفقد قطعات الجيش العراقي المرابطة في الأردن. ينظر: جعفر الحسني، على حافة الهاوية، المصدر السابق، ص ٧٦-٨٠.

(٣) طالب الحسن، بعث العراق من البداية المريبة حتى النهاية الغريبة، (بيروت، دار اور للطباعة والنشر، ٢٠١١)، ص٣٤٨-٣٤٩، حنا بطاطو، العراق الشيوعيون والبعثيون، المصدر السابق، ص ٣٩٠-٣٩١. للمزيد من المعلومات انظر: علياء محمد حسين الزبيدي، التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٥٣٨-٥٥٠.

الحكم نظراً إلى تجربتهم الدموية السابقة سيئة الصيت للمدة (شباط - تشرين الاول ١٩٦٣). وآثر السيد محسن الحكيم برؤيته الحصيفة الانتظار، وعدم إظهار المسالمة أو المعارضة للنظام الجديد، بوصفه إجراءً عقلانياً يُقيم من خلاله الحجة على الحكومة الجديدة، ويعطيها المهلة لما ستؤول إليه الأمور، لا سيما في ضوء بيانها الأول الذي عبأته بالوعود والأماني العريضة والنية الحسنة بتحقيق المنجزات في المستقبل[١].

ومن جهةٍ أخرى أدركت السلطة الجديدة أنها أمام مرجعية دينية قوية يقف على رأسها السيد محسن الحكيم الذي تميزت مرجعيته بالانتشار والازدهار والتطور والحركية، وبثقل جماهيري واسع ونشاط اجتماعي كبير قلّ نظيره، استلهم التجارب التي مرت بها المرجعيات السابقة عبر تاريخها المجيد، ليخرج بتجربة ناضجة علمياً وروحياً وسياسياً، فضلاً عن الصفة الوطنية الملازمة لها، بما أبدته من مواقف مُشرفة لمعالجة واقع الأمة والذود عن حياض الإسلام بشجاعة وواقعية ووعي، واهتمامها الجاد والاستثنائي بأوضاع الطلّاب العراقيين داخل الحوزة العلمية[٢].

كان المرجع الحكيم يعيش في قلب المسؤولية، وكانت الأمة وهمومها ومصالحها همه الدائم، واضعاً نصب عينيه فهمه الإصلاحي في كل نواحي الحياة. وكانت له مواقف مجيدة في كل ذلك، فالعالمية طابع حركة مرجعيته، والذي لم يحصرها في إطار بلد معين أو منطقة محددة بل جعل ساح حركته كل العالم الإسلامي، فكان يساعد كل الحركات الإسلامية، سُنية كانت أم شيعية، وكان هاجسه إيجاد حالة من الوحدة والتماسك داخل المجتمع الإسلامي، الذي حاصرته الأفكار الضالّة والخرافات والفرقة[٣]. وحاول السيد الحكيم أن يضع للمرجعية الدينية برنامجاً محدداً (سياسي وعسكري)، تعتمد نظريته على تهيئة مجموعة من الرجال المعروفين بالصلاح والمقربين له؛ ليكونوا واجهةً للتحرك الإسلامي، إلى جانب دعم قيام مؤسسات أكاديمية وثقافية لتخريج الطليعة الشابة المؤمنة[٤].

ومن جهةٍ أخرى أوفدت السلطات الجديدة متصرف لواء كربلاء حسن ودّاي العطية (١٩٦٨-

---

(١) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص١١١؛ محمد جواد جاسم محمد الجزائري، تاريخ مدينة النجف الأشرف الاجتماعي، المصدر السابق، ص ١٧٦-١٧٧.

(٢) محمد هادي الأسدي، الإمام الحكيم، المصدر السابق، الجزء١، ص ٢١٩، محمد باقر الحكيم، الإمام الحكيم، المصدر السابق، الجزء ٤، ص١٧٢، ٣٨٧؛ عدنان إبراهيم السراج، الامام محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ١١٦ ١١٧.

(٣) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٤) جودت القزويني، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

١٩٦٩) نيابة عنها لزيارة المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم والعلماء الآخرين، لتقديم التحيّات والوعود بأن حكومته ستسير وفق التعاليم الإسلامية ونهج القرآن الكريم، ولن تدخّر جهداً في سبيل رعاية المدن المقدسة وعتباتها، وتحقيق المشاريع النافعة لها.

قام رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر بعدها بأسابيع قليلة بزيارة النجف الأشرف في تشرين الثاني ١٩٦٨، وحلّ ضيفاً في منزل السيد محسن الحكيم، وقام الرئيس ومرافقوه بتقبيل أيدي المرجع الأعلى، واستفسر عن صحته وما تحتاجه مدينته من خدمات، وتداول معه حول الشؤون العامة للعراق والسياسة الجديدة التي ستنتهجها الحكومة، وانفتاحها على فئات المجتمع العراقي كافة، وإظهر الوفد أنّ الحكومة بحاجة إلى دعم المرجعية الدينية لتكسب نقاطاً إيجابية محلياً وإقليمياً، وقامت الصحف العراقية بنشر نبأ الزيارة بعناوين بارزة وأبرزتها محطة إذاعة بغداد في جميع نشراتها الإخبارية[١].

أدرك المرجع الأعلى أنَّ تلك الزيارة تهدف إلى كسب الرأي العام لصالح الحكومة، وتسخير الحدث لخدمة مصالحها، لا سيما في ضوء نشر وسائل الإعلام أخباراً كاذبة مفادها أن السيد الحكيم قدّم الدعم الكامل لزعماء الإنقلاب وقادته وأعلن تأييده لهم. مما أثار حفيظته ودفعه إلى الإيعاز بإصدار بيان شديد اللهجة مطالباً فيه إعادة نشر الخبر بشكله الحقيقي، مؤكداً أن الزيارة كانت مفاجئة[٢]. وعلى الرغم من إقرار السلطة بذلك لاحقاً، لكنها ردّت بتطويق عمل الحركة الإسلامية، كما أجرت اعتقالات للبعض في زيارة أربعينية الإمام الحسين عليه السلام، من دون أسباب مقنعة، وقد دشّن ذلك الموقف بداية التوتر في العلاقات بين الجانبين.

ثانياً: المرجعية الدينية وبداية المواجهة والصدام ضد التسلّط البعثي

حاولت السلطات الحكومية استغلال موقع المرجعية الدينية لحل مشاكلها المتفاقمة مع إيران التي شرع حاكمها الشاه محمد رضا البهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) كعادته في مضايقة العراق على سيادته التاريخية في شط العرب، وبدأت إيران بممارسة الضغط عليه عن طريق دعمها التسليحي للأكراد وتحريضهم على التمرد[٣]. فطلبت بغداد من المرجعية عن طريق بعض مسؤوليها التوسط لدى شاه

(١) محمد هادي الاسدي، الامام الحكيم، المصدر السابق، الجزء٢، ص ١٣٨؛ رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١٧٢.

(٢) عدنان إبراهيم السراج، الإمام محسن الحكيم، المصدر السابق، ص٢٤٧، محمد هادي الأسدي، المصدر السابق، الجزء٢، ص١٣٩، علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ٣٢٠-٣٢١.

(٣) عن الدور الايراني في دعم التمرد الكردي المسلح ضد العراق ينظر: ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث،

ايران لحل الأزمة بين الطرفين، فأعلن السيد الحكيم موافقته على التدخل لكن بشروط محددة وطريقة حاذقة تنمّ عن حنكته السياسية وتفكيره الراجح الذي يمنع الانتهازيين من استخدام اسم المرجعية لتنفيذ مآربهم الخاصة.

وصل الوفد من بغداد في ٦ آذار ١٩٦٩ برئاسة حردان عبد الغفار التكريتي (وزير الدفاع ونائب رئيس الجمهورية)، ومعه عبد الحسين ودّاي العطية (وزير الزراعة) وأخيه حسن وشبيب لازم المالكي (متصرف لواء كربلاء)[1]. كانت أجواء الاجتماع هادئة وودية، أبدى خلالها التكريتي شيئاً كثيراً من الاحترام والتبجيل للسيد الحكيم، واستعداداً فورياً لتنفيذ طلباته التي عبّر عنها بأنها «أوامر» واجبة التنفيذ. ومن الأمور التي وعد بها «منع أي تسفير لطلاب الحوزات الدينية من غير العراقيين، تسهيل منح الإقامة لمن يريد البقاء للدراسة، منع تسفير الأجانب المقيمين في مدن العتبات المقدسة من غير العراقيين»، وأعلنت محطة إذاعة وتلفزيون بغداد تلك القرارات[2].

ولتسليط الضوء على موقف الحكيم وردّه الحصيف أرى نقل النص الحرفي للمقابلة الرسمية معه كما رواها مبعوث الحكومة، يقول: «ذهبنا إلى النجف، وانتظرنا مع كثيرين من جنسيات مختلفة عربية وإيرانية وباكستانية، خليجيين وعراقيين من أنحاء البلاد كلها، وكان السيد كما قيل لنا منشغلاً بكتابة رسالة الى أحد ممثليه في أفريقيا، دخلنا عليه فقال له أخي عبد الحسين: أن الحكومة تنتظر منكم الدعم في مشكلتها مع إيران بخصوص شط العرب، فردّ السيد «أنا أمثّل المسلمين الشيعة جميعاً ولا أُفرّق في موقفي بين العراقي والإيرانيّ والهنديّ والأفريقيّ، وبالنسبة لي ليس الشيعة فقط بل المسلمون كلهم شي واحد، ولا يجوز أن أميل لطرف دون آخر»، ردّ عبد الحسين: أن الحكومة تقول أن لديها وثائق تاريخية، ومعها حق، فأجاب السيد: «لا تحاولوا زجّنا في هذه القضايا السياسية المتغيرة، أنا رجل علم، لا أتدخل إلا في حالة واحدة، عندما أقتنع أن الخلاف يؤدي إلى إراقة دماء المسلمين، وحينها سأسعى إلى حقن الدماء»، وأبلغنا السيد الحكيم بأن علاقته مع إيران ليست على ما يُرام، وضرب مثلاً ببرقية كان الشاه قد أرسلها إليه لتعزيته بوفاة أحد العلماء الآيات. وكانت البرقية تحمل توقيع (القصر الشاهنشاهي)

المصدر السابق، ص ٤٦١-٤٦٣. وعن جذور العلاقات الإيرانية مع الحركة الكردية ينظر: سعيد خديد علو، العلاقات العراقية – الإيرانية وأثرها في القضية الكردية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة دهوك، ٢٠٠٤).

(١) ذَكَرَتْ بعض المصادر أن خير الله طلفاح (١٩١٠-١٩٩٣) محافظ بغداد كان أحد أعضاء الوفد. ينظر: محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة، المصدر السابق، الجزء ٣، ص ٢١٨، سليم العراقي، لماذا قتلوه، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٢) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١٧٥.

فرفض السيد الحكيم الردّ عليها قائلاً أننا لا نتكلم مع القصور».

وتواصل الرواية بالقول: «ورغم ذلك فقد فاجأنا السيد باقتراح إيجابي وغاية في الأهمية إذ قال: إذا طلبت مني الحكومة العراقية التدخل رسمياً، وأعلنت ذلك على الملأ من الاذاعة، حينذاك سأكون مُلزماً وسأقول لكم شكلوا وفداً يضم فريقاً حكومياً متخصصاً فنياً وسياسياً يعرف ملابسات القضية جيداً، وسأرسل معه من جانبي، إن شئتم، عدداً من علماء الدين العراقيين، فضلاً عن شخص سياسي مقبول من طرفي ومن طرف الحكومة... وهناك يذهب الموظفون للحوار مع نظرائهم، أما العلماء فسيتصلون بالحوزة الإسلامية؛ لشرح الأمر لعلماء إيران وهم أعضاء كبار في حوزتنا، ومؤتمنون، وسينظرون في كيفية التصرف بهذه القضية.

عدنا إلى بغداد وذهب عبد الحسين إلى القصر ثم عاد بعد قليل قائلاً: أخبرت البكر بكل شيء وفرح وقال إنها خطوة جيدة وسنصدر بياناً تَبَنّيْهُ إذاعة بغداد مساء اليوم أو صباح الغد، يلتمس من السيد الحكيم التدخل لتسوية الخلاف بين البلدين. انتظرنا عدة أيام ولم يصدر شيء. وبعد التحري علمنا أن قيادة الحزب الحاكم رفضت هذا الاتجاه قائلة للبكر: نحن نريد التقليل من شأن علماء الدين، فكيف نعطيهم دوراً يعزز مكانتهم السياسية.»[1].

ويُعتقد أن رغبة السيد الحكيم بإشهار طلب البعث منه بالتوسط إنما كان احتياطاً ضد أية محاولة للتلاعب واستغلال اسم الحوزة، بل أن إعلان الأمر لو حصل كان سيُحرج بغداد وطهران أمام الرأي العام ويجرهما إلى حوار جاد وسلام علني، ويبعدهما عن حرب غامضة ومشبوهة. لكن أياً من الطرفين لم يكن صادقاً فيما يطرحه. ثُمَّ أن بعض القيادات البعثية كانت رافضة لفكرة إرسال المرجعية وفداً يمثلها لحل الأزمة، كي لا يتحول مسعاها، فيما لو نجح، إلى أداةٍ ترفع من شأنها وتعزز مكانتها بين الجماهير[2].

إن الكشف عما دار في الاجتماع يساعد على فهم موقف المرجعية تجاه التطورات السياسية المتسارعة في العراق آنذاك، فقد أثار السيد الحكيم قضية أخرى تتعلق بالمسفرين، إذ أعلن أن الحكومة إذا كان في نيتها الدخول في حرب ضد إيران فعليها أن تدعّم جبهتها الداخلية وليس العكس، وقال للوفد: «والإيرانيون ليسوا مجرد جالية مهاجرة، إنهم عراقيون أصلاً ونسباً، ولكنهم حُرموا من الجنسية العراقية في العهود السابقة، والقيام بطردهم - إضافة إلى أنه عمل غير إنساني، ومخالف لأبسط المبادئ

(١) علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، المصدر السابق، ص ٣١٣-٣١٤.

(٢) عمار ياسر العامري، السيد محمد مهدي الحكيم ١٩٣٥-١٩٨٨ دراسة تاريخية، (بيروت، دار الكواكب، ٢٠١٠)، ص ١٩٣-١٩٤، علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣، المصدر السابق، ص ٣١٤.

الإنسانية- فإن من شأنه أن يُضعف الجبهة الداخلية التي أنتم بأمس الحاجة إليها، ثُمَّ أضاف: لنفرض أن الحكومة الإيرانية ظالمة خمسمائة بالمائة، فما شأن الإيرانيين العزل المسالمين الذين وُلدوا وتربوا وعاشوا في العراق بموقف إيران». واحتج المرجع الأعلى على قرار القيادتين القومية والقطرية بخصوص (ضرورة القضاء على الرجعية الدينية باعتبارها العقبة الكبرى في طريق الحزب)، لكن حردان التكريتي أنكر ذلك، ونفى أن يكون على علم بها، ووعده أنه سيبحث الموضوع مع مجلس قيادة الثورة[1].

ووقفت المرجعية الدينية ضد محاولة السلطة شقّ صفوفها، فقد اتصلت الأخيرة بالسيد روح الله الخميني[2] مستغلةً وجوده في العراق منذ عام ١٩٦٥ بوصفه معارضاً سياسياً بارزاً للشاه البهلوي، فزاره المسؤولون الأمنيون في النجف الأشرف بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٦٩ وبحثوا معه القضية ذاتها، وكانوا يتصورون أن السيد الخميني سيُصدر بياناً مُطولاً ضد الشاه بسبب ما قاساه من حكومته من قمع، ولأنهُ منفي في العراق فسيكون موقفه مؤيداً للحكومة العراقية، لكنه لم يستغل الاختلافات القائمة بين الحكم البعثي والحكومة الإيرانية لصالحه، فقابلهم بالاستنكار الشديد لممارساتهم الاقصائية، ونهجهم المتعنت ضد الشعب العراقي، رافضاً تحويله إلى عصاةٍ لضرب الشاه بعدما ساءت علاقتهم مع حكومته المتجبرة، ولم يرض أن يكون ورقة سياسية يستفيد منها أي طرف، ولا أن يؤدي هذا الدور المعبأ بالنفاق السياسي[3].

ومما زاد في التنافر بين المرجعية الدينية والحكومة تصاعد مظاهر الرفض لسياستها في الشارع العراقي بقيادة العلماء، ففي ٣ آيار ١٩٦٩ احتشد الآلاف في الصحن الحيدري الشريف بمناسبة وفاة الرسول الأعظم ﷺ، وحضر الاحتفال شخصياً السيد محسن الحكيم ومعه كبار علماء الحوزة، وألقى ولده السيد مهدي كلمةً بالنيابة عنه، تطرق فيها الى المشاكل الداخلية في العراق والتشريعات الجديدة التي

---

(١) أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ١٦٥-١٦٦.

(٢) ولد روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني في عام ١٩٠٢م في قرية خمين بالقرب من طهران، ودرس الفقه في المدارس الدينية المعروفة في ذلك الوقت، ومع تقدمه علمياً واجتماعياً عارض حكم الشاه وانتقده بشكل علني، وشجّع الناس على التمرّد ومجابهة النظام ابتداء من عام ١٩٦٣م، اعتقل وسجن فيما بعد، واعتقل ثانيةً ونفى إلى تركيا في عام ١٩٦٤م ومنها إلى العراق حيث استقر في النجف الأشرف، وأخيراً توجّه إلى فرنسا، ومن هناك عبّأ السيد الخميني الجماهير في إيران من خلال الكتابات والخطابات، توج نشاطه في ثورة إيران ١٩٧٨ - ١٩٧٩م، قاد السيد الخميني إيران حتى وفاته في عام ١٩٨٩م. للمزيد من التفاصيل ينظر: سليمان كتاني، الامام الخميني شرارة بأسم الله واحتراق الهشيم، الطبعة٢، (طهران، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني، ٢٠٠٢).

(٣) أحمد رضا المؤمن، السيد الخميني في ذاكرة النجف، (مركز الهدى للدراسات الحوزوية، النجف، ٢٠١٢)، ص ص ٦١-٦٩.

أصدرتها حكومة البعث والتي عدّتها المرجعية الدينية مخالفة للشريعة الإسلامية، ودعا الناس إلى رفض تلك القرارات والتحرك ضدها[1]. ولأهمية كلمة المرجعية ومعانيها المتحدية للبعث نورد نصوصاً منها: «أن الحوزة العلمية بقيادة المرجعية العليا هي التي كانت تقول كلمة الحق في كل حين وسوف تقول هذه الكلمة كذلك إن شاء الله، إننا نريد أن يصبح واضحاً كل الوضوح للشعوب الإسلامية وللحكومات، إن هذا المركز الديني المتمثل بالحوزة العلمية لا يتجزأ من كيان الأمة، لأنه الجزء المعبر عن عقيدتها ومصالحها، والحامي لرسالتها وتراثها، وعلى هذا الأساس يجب أن لا يتأثر وضع الحوزة بأي خلافات ونزاعات مهما كان مضمونها، ومهما كان الظرف فيها؛ لأن الحوزة هي ممثلة الإسلام قبل كل شيء وليست ملكاً لهذا الإقليم أو لذاك لكي تزج في الخلاف.... والمرجعية العليا تشعر بمسؤولية الحفاظ على الإسلام والمسلمين والتدخل لحل مشاكلهم أينما كانت هذه المشاكل، لأنها بحكم أبوتها العامة للمسلمين على اختلاف أقطارهم وشعورهم، تدرك بأن من واجبها أن تقف موقف الإصلاح لحقن الدماء في أي مشكلة من مشاكل المسلمين، ولكن بالنحو الذي يحفظ للدين كرامته، وللحوزة العلمية عزتها وهيبتها وقدرتها على الإصلاح والتأثير»[2].

وشعر السيد محسن الحكيم ومعه العلماء الأعلام أن البعث لن يسكت على إفشال المرجعية العليا لمخططاته في تجنيد القوى الدينية لخدمة مصالح حكومته المتسلطة والخضوع لرؤيتها السياسية الضيقة[3]. لذلك فقد أرادت أن تأخذ بزمام المبادرة وتفاجئ النظام الحاكم بضربة صميمية في العاصمة بغداد تهز عروش طغيانه من جذورها، من خلال حركة شعبية يقودها المرجع الأعلى بنفسه، وفعلاً سافر السيد الحكيم إلى بغداد، وكان من المخطط استقدام المواكب الحسينية من أنحاء العراق كافة لمحل إقامته هناك ليلقي عليها كلماته ويتحدث معها، وتتم كتابة مطاليب الشعب العراقي ومؤاخذاته على الحكام البعثيين وتسليمها للحكومة، ثم التدرج وتصعيد الموقف من خلال توجيه أهالي مدينتي (الشعلة والثورة) للقيام بمسيرات جماهيرية ضخمة تخترق شوارع بغداد باتجاه الكاظمية، ثم يأتي المرجع الأعلى ليلتقي بالجموع ويخطب بها في صحن المرقد الكاظمي المطهر[4]. وحدثت في البداية مظاهرات سلمية مؤيدة للسيد الحكيم أمام داره المؤقت في الكاظمية، وكانت وفود عشائر الجنوب

(١) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية في النجف، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٢) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٣) عباس جعفر محمد الإمامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٤) كامل خلف الكناني، العلامة العسكري، المصدر السابق، ص ١٠٥؛ حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ص ١١٣-١١٤.

تردد (الهوسات) المنددة بالنظام الحاكم عند مرورها على مقر رئيس الجمهورية البكر بالقول:

بس السيد يامر بيك إنشلعك والله إنشلعك[1].

حصل البعثيون عن طريق عناصرهم الاستخبارية على معلومات عن نوايا العلماء، فتحركوا بالضد من مشروعهم، فقاموا بإجراء محاكمة صورية لبعض الشخصيات الإسلامية وإعدامها بتهمة التجسس، منهم مسؤول المؤسسات الحسينية والمواكب في البصرة[2]، ووجهوا ضربة استباقية إلى المرجعية الدينية، وذلك بأن لفّقوا إتهاماً باطلاً إلى الابن الأكبر للمرجع الديني الأعلى وذراعه اليمنى (السيد مهدي محسن الحكيم) في ٧ حزيران ١٩٦٩ بدعوى التجسس والعمالة لحساب إيران والولايات المتحدة الامريكية، وأمروا باعتقاله وحجز أمواله وممتلكاته ومداهمة منزله ومنزل والده المرجع، بهدف الإساءة إلى مقام المرجعية العليا وتشويه صورتها أمام الشعب وإبعادها عنه[3].

ويبدو أن تزايد قوة المرجعية الدينية بما تمتلكه من سلطة روحية كبيرة على الشعب، واتساع نطاق عملها على الساحة العراقية قد أغضب الحزب الحاكم، ومن ورائه قوى الاستكبار العالمية، وكان من الضروري تضييق الخناق عليها وضربها والتخلص منها في النهاية، فاتخذت قيادة حزب البعث (القطرية والقومية) قراراً نصّ على: «ضرورة القضاء على الرجعية الدينية باعتبارها العقبة الكبرى في طريق الحزب»[4]، ومن الواضح أن المقصود من (الرجعية) هي الحوزة العلمية متمثلة بمرجعيتها وأساتذتها وطلابها والمناصرين لها، وإزاحة هؤلاء عملياً من دائرة التأثير في العراق[5]، وأشاعت سلطة البعث جواً من الرعب في مدن الجنوب، مما جعل الرأي العام يصاب بالصدمة والشلل، وكان أمام المرجعية خياران هما: إما مجابهة السلطة بالعنف، أو مقاومة السلطة سلمياً وعزلها عن الرأي العام وبناء حاجز نفسي أمام الحزب الحاكم. وقد اختار الإمام الحكيم الخيار الثاني؛ لعلمه بأن قوى الاستكبار الدولية

---

(١) محمد رضا القزويني، في ذكريات مع الشهيد السيد الحسن الشيرازي، من موقع على شبكة الانترنت، http://www.alshirazi.net/news/news/rajab-1429/11.htm

(٢) منذر جواد مرزة، النجف الأشرف في ذاكرة القرن العشرين، المصدر السابق، ص ص ١٥١-١٥٣.

(٣) وسن سعيد عبود الكرعاوي، السيد محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ٣١٣؛ عدنان ابراهيم السراج، الامام محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٥٧؛ عمار ياسر العامري، السيد محمد مهدي الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

(٤) عبد الله طاهر التكريتي، مذكرات حردان التكريتي (بيروت، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧١)، ص٣٨؛ محمد هادي الاسدي، الامام الحكيم، المصدر السابق، ص٢٢٦؛ سليم العراقي، لماذا قتلوه، المصدر السابق، ص ٧٥.

(٥) زهراء حسون صاحب، انتفاضة ١٩٩١ في العراق النجف الاشرف أنموذجاً، رسالة ماجستير، (كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤)، ص ٩٢؛ صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٣٤٧؛ عباس جعفر محمد الإمامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

ستقف داعمة لأي خيار عنف يستخدمه النظام الذي هو مستعد لارتكاب المجازر إذا ما تحرك الجنوب دعماً للمرجعية. وقرر الحكيم العودة إلى النجف الأشرف التي لها التأثير الواضح والفعال لدى الشعوب الإسلامية، فخرجت في المدن الباكستانية تظاهرات كبرى ضد النظام العراقي، وأُحرقت أعلام العراق في جامعات كراجي وطهران وجاكارتا ونيودلهي، وخرجت مظاهرات شعبية في بعض المدن العراقية. ردّت الحكومة باعتقال علماء الدين الذين تجرّأوا على إبداء اعتراضهم على الحكم، وبإعدام عالم دين من أهل السُنة في بغداد، هو الشهيد السعيد الشيخ عبد العزيز البدري السامرائي(١٩٢٩-١٩٦٩)، الذي عبّر عن تأييده للحكيم في أحد جوامع بغداد الرئيسة[١].

لذلك بدأ فصل المواجهة بإصدار عددٍ من القوانين والاجراءات المجحفة، هدفت من وراءها الضغط على المرجعية وتضييق الخناق على مؤسساتها، ومنها ربط العتبات المقدسة والأوقاف الدينية بوزارة الأوقاف، وتشريع قانون الخدمة العسكرية الالزامية على أساتذة الحوزة العلمية وطلبتها، وتطبيقه بحرمانهم من طلب العلم طيلة مدة التحاقهم الطويلة بها البالغة سنتين، وعدم اعفائهم منها أسوة بطلبة المدارس والجامعات العراقية[٢]. وعملت على تحديد عدد الزوار الأجانب إلى العتبات المقدسة، وسعت بكل الطرق من أجل ضمان عدم إيصال الحقوق الشرعية كالزكاة والخمس من الخارج للمدن المقدسة، ودخلت قواته الأمنية في مواجهات دامية مع القائمين بالشعائر الحسينية، واعتقلت الكثيرين منهم، وعرّضتهم لأنواع التعذيب لانتزاع الاعترافات منهم حول حقيقة ارتباطهم بالمرجعية الدينية وارتباطاتها مع الحركة الاسلامية[٣].

وتعرضت كربلاء المقدسة إلى أشد أنواع الاضطهاد، فقد تم مضايقة المجتهد السيد محمد مهدي الشيرازي من خلال منع طباعة كتبه ونشرها ومصادرة بعض ما يتواجد منها في المكتبات، وملاحقة العناصر الحركية المنضوية تحت لواء (منظمة العمل الإسلامي) التي أسسها من قبل. ومُنع من إصدار منشوراته مثل: (مجلة الأخلاق والآداب) و(مجلة المسائل الدينية) و(مجلة القرآن يهدي) وغيرها. واعْتُقِلَ أخوه العالم المجاهد السيد حسن الشيرازي (١٩٣٧ - ١٩٨٠)، وأودع في السجن ومورس

(١) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ص١٧٧ - ١٧٨.

(٢) عبد الله طاهر التكريتي، مذكرات حردان التكريتي، المصدر السابق، ص ص ٤٣-٤٤؛ علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ٣٢١.

(٣) صاحب الحكيم، بعض انتهاكات حقوق المرجعية الدينية ومنتسبيها في العراق، النجف الاشرف إسهامات في الحضارة الإنسانية، (لندن، مركز كربلاء للبحوث والدراسات، ٢٠٠٠)، الجزء٢، ص٣٩٧؛ أحمد عبد الله العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ١٥٩.

ضده التعذيب النفسي والجسدي، وبُذلت الكثير من محاولات التوسط لإطلاق سراحه، حتى اضطر الشيرازي إلى مغادرة العراق إلى الكويت ومنها الى لبنان[1]. وفرضت الحكومة حظراً عاماً على إقامة المناسبات الدينية الخاصة بشيعة أهل البيت عليهم السلام لا سيما زيارة العاشر من المحرم، والأربعين، والنصف من شعبان؛ كون هذه الأيام تُذكّر الناس ببطولة الإمام الحسين عليه السلام وثورته وتضحيته ومقاومته للحاكم الظالم المغتصب للسلطة. ومثّلت تلك المناسبات الدينية مصدر إلهام للجماهير المسلمة تستمد منها الروح الثورية الرافضة للظلم والاستبداد[2].

قرر المرجع الحكيم الامتناع عن صلاة الجماعة، والاحتجاب في دارٍ له بمدينة الكوفة، فطوّقته القوات الأمنية وقطعت عنه خطوط الهاتف، واتخذت إجراءات صارمة ضد من يزوره، ووقعت حوادث صدامات واعتقالات عديدة، ولم يكن بمقدور أحد بعدها فعل ما يمكنه رفع الحصار عن السيد الحكيم، فلقد أحكمت السلطة قبضتها على الموقف وأوجدت حالة من الإرهاب، أدت إلى زرع الخوف في نفوس الجميع، فلم يتجرأ أحدٌ على زيارته إلا في دائرة ضيقة، واضطرت بعض الشخصيات العلمائية إلى مغادرة العراق[3]. فيما سافر السيد محمد باقر الصدر إلى لبنان؛ لتنظيم حملة إعلامية لمناصرة المرجعية بالتنسيق مع ابن عمه رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام الشهيد موسى الصدر[4] الذي وجّه نداءً الى رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، دعاه فيها إلى وقف ما أسماه «التصرفات غير المسؤولة» التي طالت مقام المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف[5].

وإزاء هذه الحالة أرسلت السلطات متصرف لواء كربلاء شبيب لازم المالكي للتفاوض مع السيد الحكيم كي لا تهدم الجسور بينه وبين الحكومة، وبعد ذلك تمّ اجتماع رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر ورئيس الوزراء صالح مهدي عمّاش (١٩٢٥-١٩٨٥) بالإمام الحكيم الذي لم يتراجع أمامهم وواجههم بشجاعته المعهودة، محتجاً بشدة على تلك السياسة الظالمة، مثل الاعتقالات وقانون التجنيد، مبدياً استياءه من باقي الإجراءات، وطالب بإلغائها فوراً، وطلب منهما إصدار بيان تكذيب لخبر اتهام

---

(١) عادل غانم حسن العارضي، حسن مهدي الشيرازي جهوده الفكرية، المصدر السابق، ص ٢٠٩؛ عادل عناد ناصر، الامام محمد مهدي الشيرازي، المصدر السابق، ص ص ٢٣٨-٢٣٩؛ سليم العراقي، لماذا قتلوه، المصدر السابق، ص ٧٥؛ صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ص ٣٣٧-٣٤٠.

(٢) زهراء حسون صاحب، انتفاضة ١٩٩١ في العراق، المصدر السابق، ص ص ١٤-١٥.

(٣) حسن شبر، الرد الكريم على السيد محمد باقر الحكيم، (قم، دار شريعت، ٢٠٠٠م)، ص ص ٥٩-٦٠.

(٤) سوف يُشار الى دوره وعلاقته بالمرجعية في آخر المبحث الرابع.

(٥) رنا عبد الرحيم حاتم حسن الشمخي، محمد مهدي شمس الدين، المصدر السابق، ص ٦٣.

ولده السيد محمد مهدي بالجاسوسية. لكن السلطة لم تستجب له، وعندها أُصيب بمرضه الأخير الذي أودى بحياته، فانتقل الى جوار ربه صابراً محتسباً في ١ حزيران عام ١٩٧٠[١].

ثالثاً: مرجعية السيد (أبو القاسم الخوئي) وتصاعد سياسة القمع والتنكيل البعثية

تولى المرجعية الدينية العليا بعد وفاة السيد الحكيم مباشرة، شيخ الفقهاء والمحققين، وإمام الأصوليين والمجتهدين السيد أبو القاسم الخوئي[٢]، في وقت اشتداد الحملة القمعية على الشعب العراقي وتصاعد الانتهاكات بحق الحركة الإسلامية.

ومن الجدير بالذكر أنه بعد وفاة الحكيم، تقاسم المرجعية بعده أكثر من فقيه، لكن الإمام إبا القاسم الخوئي تفوق عليهم جميعاً بفضل أعلميته وامتداد زعامته إلى العرب وغير العرب، وتميزه عنهم أنه صاحب مدرسة عقلية، خرّجت مجموعة كبيرة من المجتهدين، ربما لم يجتمع ذلك لفقيه إمامي قبله في تاريخ المرجعية الشيعية. ويعود ذلك أن السيد الخوئي سعى إلى تخريج (نخبة) عالية من الطلاب خلال أكثر من نصف قرن، تأثروا بمدرسته الفكرية، وكتبوا تقريرات بحوثه في علمي الفقه والأصول، وأدت مجموعة من تلامذته أدواراً سياسية متميزة، كالسيد محمد باقر الصدر في العراق. ويُعيد عصر السيد الخوئي عصور الازدهار العقلي لمدرسة الاجتهاد أيام المحقق الحلي في القرن الثالث عشر الميلادي، والشيخ الأنصاري أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. ثُمَّ إنّهُ عاصر مرحلة حرجة من تاريخ العراق المعاصر، وتبدلات حادة عصفت بتاريخ بهذا البلد، استلزمت منه عدم الخوض أو التصدي بشكل مباشر للمشهد السياسي إلا بقدر محدود[٣].

---

(١) حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١١٤؛ عدنان ابراهيم السراج، الامام محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ص ٢٤٨-٢٥٠؛ كامل خلف الكناني، العلامة العسكري، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٢) السيد ابو القاسم بن علي أكبر بن هاشم الخوئي: ولد في بلدة خوي من اقليم اذربيجان عام ١٨٩٩، وكان والده معلمه الاول فيها، هاجر عام ١٩١٣ الى النجف الاشرف، وتابع دروس البحث الخارج على يد شيخ الشريعة الاصفهاني والشيخ عبد الكريم الزنجاني والشيخ ضياء الدين العراقي، حيث حصل على درجة الاجتهاد، تولى المرجعية العليا عام ١٩٧٠، وتخرج على يده المئات من الفضلاء والعشرات من المجتهدين، ألّف الكثير من الكتب منها (موسوعة رجال الحديث في عشرين مجلد، البيان في تفسير القران)، توفي في عام ١٩٩٢ ودفن في جامع الخضراء الملاصق للصحن الحيدري الشريف. للتفاصيل انظر: أسامة ابراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي ودوره الفكري والسياسي ١٨٩٩-١٩٩٢، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٦)، ص ص ٩-٧٢؛ احمد الواسطي، سيرة وحياة الامام الخوئي، (بيروت: دار الهادي، ١٩٩٨)، ص ١١؛ محمد حسين الصغير، اساطين، المصدر السابق، ص ص ٢٦٥-٢٨٠.

(٣) جودت القزويني، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ص ٢٧٦-٢٧٧.

وكان (التسفير) أشد ممارسات القمع السلطوي آنذاك في عهد مرجعيته رحمه الله، وهو عبارة عن عملية تدميرية منظمة للمجتمع العراقي وسياسة عنصرية بحتة، بدأت منذ أواخر مرجعية الحكيم في بغداد والكاظمية والنجف الأشرف وكربلاء المقدسة وسامراء، ثم تصاعدت مع مطلع عقد السبعينات، فقد تم إلقاء القبض على عدد كبير من الفضلاء وطلبة الحوزة العلمية وعدد يصعُب إحصاؤه من التجار والكسبة العراقيين بحجة أصولهم الإيرانية، على الرغم من أن بعضهم عربٌ خُلّص، علماً أن بعضهم ادَّعوا التبعية الأجنبية منذ زمنٍ بعيد للتخلص من الخدمة العسكرية، وكان لدى عددٍ منهم ولادة مضاعفة في العراق، ويحمل الجنسية العراقية منذ التعداد السكاني لعام ١٩٤٧ و١٩٥٧. لكن السلطة كانت تُسقط عنهم تلك الجنسية ويُسفّرون مع عوائلهم إلى حدود ايران في أسوأ الظروف، ليعيشوا فيها لاجئين أو يختار بعضهم الهجرة إلى البلاد الأوربية والأمريكية بعيداً عن وطنهم. وكان يجري القبض على طلبة الحوزة العرب كاللبنانيين والخليجيين أيضاً بحجج واهية[1].

وتزامناً مع توتر العلاقات العراقية-الإيرانية مع مطلع عقد السبعينات أصدرت حكومة العراق أمراً إلى سلطاتها بالقيام بحملات تسفير جديدة للعراقيين من أصول إيرانية مع مجموعة كبيرة من الباكستانيين والهنود والأفغان والإيرانيين المقيمين بدعاوى خاوية، وكانت العمليات أكثر قسوة هذه المرة، إذ لم يتم السماح للمسفرين أحياناً ببيع ممتلكاتهم وتصفيتها، واستمر إخراجهم مع عائلاتهم بطريقة لا إنسانية على وجبات في الأعوام ١٩٧٢ و١٩٧٤ وتصاعد حتى وصل ذروته في عامي ١٩٨٠-١٩٨٢[2].

وعلى الرغم من أن حملات التسفير الفاشية طالت أناساً آخرين من خارج الوسط الحوزيّ وفي مدن كربلاء المقدسة والكاظمية وبغداد والحلة والناصرية، لكن من الواضح أن المستهدف من التسفير هم طلاب الحوزة العلمية بالدرجة الأساس، والإيرانيون منهم على نحو الخصوص، مع بعض الجنسيات الأخرى، لتحجيم الحوزة كمّاً ونوعاً، ولإظهار الاستهانة بالقيمة الروحية والعلمية والإجتماعية لكيانها، وتشويه سمعتها لدوافع طائفية وسياسية واستكبارية. فقد تعرض من بقي من الأجانب الدارسين في الحوزة العلمية للمضايقة وتحديد مدة الاقامة وعدم تجديدها لكثير منهم، فضلاً عن الحد

---

(١) محمد الغروي، مع علماء النجف الأشرف، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٤٦؛ منذر جواد مرزة، مختصر تاريخ النجف، المصدر السابق، ص ص ١٣٩-١٤٠؛ أحمد عبد الله العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ١٦٤.

(٢) محمد جواد جاسم محمد الجزائري، تاريخ مدينة النجف الأشرف الاجتماعي، المصدر السابق، ص ١٨١، ص ١٨٧.

من أعداد الطلبة القادمين للدراسة في الحوزة، في الوقت الذي تعرض فيه الكثير من الطلاب العراقيين إلى المطاردة والمراقبة، وزُجّ بهم في المعتقلات بدعوى انتمائهم الى أحزاب دينية محظورة، كحزب الدعوة الاسلامية. وهكذا أسهمت هذه الأمور في خلق جوٍ من الرعب والضغط النفسي دفع كثيراً من طلبة الحوزة العلمية وأساتذتها إلى الهجرة[1].

وعلى الرغم من كل تلك المآسي التي مرّت بها المرجعية المجاهدة، لكن يمكن القول أن السنوات الأكثر مرارة لم تأت بعد، فقد استمرت الحملة على رجال الدين، لا سيما في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، وتمّ انتزاع اعترافات مفبركة من بعض السياسيين بشأن تعاون الحوزيين معهم في التجسس لحساب إيران أو إسرائيل أو الولايات المتحدة. وصدرت أوامر جديدة باعتقال أساتذة الحوزة العلمية وطلابها بتهمة التبعية الإيرانية أو الانتماء الى حزب الدعوة الاسلامية، أو بذريعة أنهم يشكلون خطراً على أمن الدولة، فتم سجن الآلاف منهم، وترحيل آخرين خارج العراق من جنسيات شتى، بعد سلب أموالهم والاستيلاء على بيوتهم[2]. وقامت السلطات بإلغاء إجازة الجمعية المؤسسة لجامعة الكوفة الأهلية عام ١٩٧٤ وصادرت أموالها المنقولة وغير المنقولة، وبذلك يمكن القول أن النفس الطائفي المقيت فعل فعله بالقضاء على محاولة تأسيس أول جامعة أكاديمية في الفرات الأوسط[3].

كانت السلطة البعثية في حالة شك مريبة حول علاقة حزب الدعوة بالمرجعية الدينية، وأدركت أخيراً أن المرجعية العليا للسيد الخوئي بعيدة عن التنظيم، فشنّت حملة قادتها مديريات الأمن في العراق لا سيما في النجف الأشرف أدت الى اعتقال المئات من العلماء وطلّاب الحوزة وتعذيبهم والحصول على اعترافاتٍ منهم تفيد باكتشاف بعض الخطوط التنظيمية المرتبطة بالسيد الشهيد محمد باقر الصدر، وبعثت السلطة أحد عملائها ليخبر السيد الصدر أنها تنوي عدم التساهل معه، لو أنه حاول القيام بأعمال ضدها، وأن نهايته ستكون حتمية في أول اعتقال يقع له. وشنّت السلطات حملة اعتقالات واسعة جديدة في صفوف المقربين للمرجعية، لا سيما أتباع السيد الشهيد المجاهد محمد باقر الصدر، وعرّضتهم الى تعذيب دموي في السجون، وازدادت حملة الاعتقالات الوحشية ضدهم وضد غيرهم عام ١٩٧٢ وما بعده لتشمل طلبة العلوم الدينية والمهندسين والأطباء وطلاب الجامعات وباقي فئات

---

(١) زهراء حسون صاحب، انتفاضة ١٩٩١ في العراق، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٣؛ حسن عيسى الحكيم، المفصل، المصدر السابق، الجزء ٢٤، ص ص ٤٣-٤٨؛ صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٣٧٢.

(٣) حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، الجزء ٢٤، ص ١١٣.

المجتمع، وتم فرض إجراءات منع السفر بحق الكثيرين، وأُعتقل السيد الصدر أكثر من مرة[1].

والى جانب الحس الثوري والجهادي الذي كان يتمتع به السيد الشهيد محمد باقر الصدر، ومناصرته للحركة الإسلامية في العراق، ودعوته لمقاومة الطغمة البعثية الحاكمة آنذاك بكل الطرق، لكنه بقي ثابتاً في السير على خطى المرجعية الدينية العليا ورأيها في تحريم عمل الحوزيين في الشأن السياسي، فأقدم على الخطوة الآتية حرصاً منه على حياة أصحابه، ففي ردّه على على استفتاء حول انتماء طلبة الحوزة إلى الأحزاب السياسية، أفتى في ٢٩ آب ١٩٧٤ بعدم جواز الانتماء إلى أي حزب، ومما جاء في نص جوابه: «لا يجوز ذلك، لأننا لا نسمح بشيء من هذا القبيل، وقد ذكرنا رأينا هذا مراراً إذ أوضحنا أن طالب العلم الديني وظيفته أن يعظ ويرشد ويُعلّم الأحكام الشرعية بالطريقة الواضحة المألوفة بين العلماء»[2].

وعلى الرغم من ذلك فقد استمر مخطط السلطة البعثية نحو إضعاف المرجعية الدينية وتحجيمها، فقامت بحملة جديدة من الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الصورية انتهت بإصدار أحكام السجن بحق المئات منهم، وأعدمت العشرات من المناضلين، كان بينهم خمسة من رجال الدين؛ بهدف خلق حالة من الترويع والإرهاب في صفوف الحوزة، في سابقة خطيرة لم تشهدها البلاد قبل ذاك[3].

ومن الأحداث الجديرة بالذكر للتدليل على صلابة المرجعية الدينية وشجاعتها وقوة شكيمتها وأنها لا تعبأ بالظالمين مهما تهوروا واستفحل عدوانهم، أن السلطات المحلية في النجف الأشرف عمدت إلى وضع صور لمسؤولي الدولة والحزب، منها صورة ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث، وصورة منظّر الحزب شبلي العيسمي، وأخرى لرئيس الجمهورية ونائبه في مدخل باب القبلة داخل الصحن الحيدري الشريف، فانتفض المرجع السيد عبد الله الشيرازي وعمد إلى الصور فهشمها بعصاه وأطاح بها أرضاً، غير مبالٍ أنها لأعلى مسؤولين في الدولة. مما أثار غضب السلطة عليه، فضيّقت عليه كثيراً، حتى ترك العراق مهاجراً إلى إيران. وحين عاتبه بعض موظفي السلطة على الأمر، أجابهم بكل جرأة «أن بعض هؤلاء رموز للكفر، ولا تُرفع صور رموز الكفر في صحن أمير المؤمنين». وقد حاولت السلطة منعه من

(١) محمد جواد جاسم محمد الجزائري، تاريخ مدينة النجف الأشرف الاجتماعي، المصدر السابق، ص ١٨٤؛ أحمد عبد الله العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ص ٤٦٩-٤٧٠.

(٢) المصدر نفسه، الجزء ٣، ص ٦٣؛ صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ص٣٦٩-٣٧٠.

(٣) الشهداء المعدومون من طلبة الحوزة وفضلائها المُسمّون بـ(قبضة الهدى) هم كلٌ من: الشيخ عارف البصري والسيد حسين جلو خان والسيد نوري حسين آل طعمة والسيد عماد التبريزي والسيد عز الدين القبنجي. ينظر: أحمد رضا المؤمن، السيد الخميني، المصدر السابق، ص ص ٦١-٦٩؛ صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٣٧٠.

السفر، واجتمع به السيّدانِ الخميني والخوئي وحاولاً إقناعه بالبقاء، لكن دون جدوى، وخاطبه السيد محمد باقر الصدر أيضاً بقوله «إن النجف بحاجة ماسة إلى مراجعٍ وعلماءٍ شجعانٍ صريحي اللهجة، يتكلمون بكل قوة وجرأة، وهذه الصفات منّ الله بها عليكم فليس من المصلحة أن تتركوا النجف والأمور تسير من سيء إلى أسوأ». وقد أجابه الشيرازي أنه سيواصل التحرك جدياً ضد تلك «الطغمة الفاسدة» من الخارج[1].

واجهت مرجعية السيد الخوئي موجة عارمة من الإرهاب البعثي الدموي الحاقد، وعجرفة حكومية متسلطة، فرأى رحمه الله أن الواجب الأساسي في تلك الظروف هو الحفاظ على الكيان العلمي للحوزة الشريفة والاهتمام بالدفاع عن البقية الباقية من عناصرها، فانصبّ جهده على إحكام إدارتها، وتطوير مؤسساتها وتفعيل مهمتها الأساسية في مواصلة تدريس العلوم والمعارف الدينية على وفق فقه آل بيت محمد (صلى الله عليه وآله)، والتركيز على الجوانب الثقافية والاجتماعية بالدرجة الأساس[2]. وعلى الرغم من معارضته غير المعلنة للنظام الحاكم في العراق خلال زعامته الدينية ومتابعته الدقيقة للأزمات والمحن التي يتعرض لها العراقيون، لكنه لم يعتمد أسلوب الصدام المباشر أو العنيف ضد السلطة، بل وجّه بعدم التدخل في الشؤون السياسية العامة، إلا حينما تتعرض بيضة الإسلام إلى الخطر[3].

رابعاً: انتفاضة صفر ١٩٧٧ وما تلاها من حملات التنكيل البعثية

تصاعد الحِسّ الطائفي والتسلط الدكتاتوري بشكل أكبر في أواسط عقد السبعينات، وامتد ليشمل الشعائر الحسينية والعتبات المقدسة، فقد شُنّت حملة منظمة للتضييق على تلك الشعائر، والقيام بحملة لاعتقال الزائرين بذرائع مختلفة، فكان أن اندلعت انتفاضة شعبية بطلة عام ١٩٧٧، سُميت بـ (انتفاضة صفر) أو ما أطلق عليه النظام البائد (أحداث الشغب في النجف وكربلاء ١٩٧٧)[4]. وهي من أهم الانتفاضات آنذاك، وعُدّت تعبيراً واضحاً عن إرادة الشعب، والبادرة الأولى للتحرك الإسلامي في

(١) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٣٧٦.

(٢) أسامة ابراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي، المصدر السابق، ص ص ١٥١-١٦٣؛ حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١١٥

(٣) علي البهادلي، ومضات من حياة الإمام الخوئي، الطبعة١، (دار القارئ، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، ١٤٤؛ محمد جواد جاسم محمد الجزائري، تاريخ مدينة النجف الأشرف الاجتماعي، المصدر السابق، ص ١٨٢. وينظر أيضاً: منذر جواد مرزة، النجف الأشرف في ذاكرة القرن العشرين، المصدر السابق، ص ص ١٥٥-١٥٩.

(٤) للتفاصيل عن الانتفاضة ينظر: رعد الخرسان، انتفاضة صفر الاسلامية، (قم، مطبعة امير المؤمنين، ١٩٨٣)؛ حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١١٢.

العراق على مستوى المواجهة والمصادمة مع السلطة الحاكمة، والتي ساعد تفجّرها على تهيئة الأرضية المناسبة لمواجهة كابوس الرعب البعثي، فقد أحست الجماهير بقدرتها على الثورة وعدم الاستكانة للظلم مهما كان الثمن[1].

كان من أهم أسباب الانتفاضة هو عداء البعث للحوزة العلمية، وسعيه الحثيث للحد من تأثيرها في المجتمع، والتضييق على الشعائر الحسينية وتطويقها تمهيداً إلى إلغائها[2]. وكانت الشرارة التي فجّرت الأوضاع ومهّدت للصدام قيام المسؤولين في محافظة النجف الأشرف بتحذير الناس المعزّين من المشاركة في الذهاب سيراً على الأقدام بمناسبة زيارة أربعينية الإمام الحسين عليه السلام، والاجتماع في ١٤ صفر ١٣٩٧هـ الموافق للرابع من شباط ١٩٧٧ مع أصحاب المواكب الحسينية لتبليغهم قرارات حكومة البعث وتهديدهم باستخدام القوة إن لم يلتزموا بتنفيذها، واتخذت الحكومة تدابير مشددة من أجل إمرار سياستها التعسفية[3].

حاولت المرجعية الدينية تهدئة الأوضاع، والعمل على عدم وقوع ما لا يُحمد عقباه، فقد كان جُلّ اهتمامها هو حفظ الأرواح البريئة، وحقن الدماء الزاكية، ألاّ تُمنح السلطات الحكومية ذريعةً لانتهاك الحرمات وسلب حقوق الأبرياء والتعدي على المقدسات، فتدخّل السيد الشهيد محمد باقر الصدر بأن أرسل وفداً يمثله إلى رؤساء المواكب الحسينية وقادة المظاهرات واستطاع مؤقتاً التخفيف من حدة التوتر نوعاً ما[4].

ولكن؛ وردّاً على استمرار الممارسات الطائفية ضد الشعائر، تفجّرت انتفاضة في الوسط الشعبي العراقي، حينما انطلق الحسينيون من مدينة النجف الأشرف في مسيرة راجلة يوم ٥ شباط ١٩٧٧ بمشاركة عشرات الآلاف من العراقيين، متحدين إرادة السلطة التي هددت بضربهم، وتحولت مسيرة العزاء إلى مظاهرة كبرى ضد البعث، أسْهَمَتْ فيها مختلف فئات المجتمع، عمال، كسبة، طلبة، تجار، موظّفون، عسكريونَ، وغيرهم، لإدانة النظام الحاكم في العراق، وكسر حاجز الخوف والرعب

---

(١) صادق جعفر الروازق، الحوزة العلمية العراقية المشروع السياسي بين المقاومة والمطالبة ١٩١٤-١٩٨٠، (مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٦)، ص ص١٠٣-١٠٤.

(٢) رحيم عبد الحسين عباس، انتفاضة النجف عام ١٩٧٧ دراسة تحليلية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، كلية التربية صفي الدين، العدد٦، السنة ٢٠١١، ص ص ٩٠-٩٥.

(٣) رعد الخرسان، انتفاضة صفر، المصدر السابق، ص ص ٧٠- ٧٤.

(٤) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٣٨٠؛ احمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ٣، ص ٣٢٦.

الذي زرعته الحكومة في نفوس الناس، واصطدموا في الطريق المؤدي إلى كربلاء المقدسة مع قوات الأمن التي عجزت عن السيطرة عليهم، وبدأت شعارات المتظاهرين تأخذ طابعاً آخر اتسم بالعداء للنظام السياسي القائم، ومن بين تلك الشعارات (هلله هلله حسين وينه.. كطعوا العادة علينه) و(هلله هلله حسين وينه.. عفلق اتآمر علينه)[1].

وحينما عجزت عناصر السلطة عن التصدي للجماهير الحسينية الباسلة، أمرت الحكومة قوات الجيش بالانتشار على طريق (نجف-كربلاء) مزودة بالدبابات والمصفحات والطائرات المروحية والنفاثة، فواجه الزائرون الجيش بالشعارات الحسينية واصطدموا معها، فيما تعاطف بعض الجنود والضباط مع المواكب الحسينية وقدموا لهم بعض التسهيلات والمعلومات وأبلغوهم بنوايا السلطات العدوانية تجاههم. واستطاعت الجموع الثائرة من الوصول إلى كربلاء المقدسة على الرغم من العقبات وعمليات المداهمات والصدامات والجرحى والشهداء على طول ذلك الطريق. لكن السلطة الغاشمة ردّت بحملة واسعة من الاعتقالات والملاحقة، وألقت القبض على أعداد كبيرة من الشباب، ساقتهم إلى المواقف ومديريات الأمن، حتى استشهد كثيرٌ منهم من جراء أساليب التعذيب الوحشية. وأقامت السلطة محكمة صورية لمحاكمة المتهمين[2]. وقبل التنفيذ أشاع عناصر حزب البعث الدعايات بأن السلطة ستقوم بإعدام أربعمائة من المعتقلين، وبعد ذلك خُفضت الإشاعة الحزبية إلى المائتين[3].

أبدت المرجعية الدينية العليا امتعاضها الشديد من حملة الاعتقالات التي شنّتها السلطات البعثية في أوساط الحسينيين وجميع المعارضين السياسيين، وخشيت من إقدام السلطة على تنفيذ تهديداتها، مما قد يؤدي الى إزهاق أرواح الكثيرين من أبناء الشعب العراقي، وهذا الأمر كاد أن يحصل لولا تدخل المرجعية في الموضوع[4].

عند ذلك فاجتمع السيد محمد باقر الصدر بالسيد الخوئي في داره الواقعة في الكوفة بحضور عددٍ من العلماء، للتحرك لإيقاف هذا النزيف، واتفقوا على إرسال وفد إلى السلطة لإطلاق سراح المعتقلين، وتسوية الأمر وحقن الدماء البريئة، فأرسل السيد أبو القاسم الخوئي وفداً حوزيّاً رفيع المستوى إلى

---

(١) رحيم عبد الحسين عباس، انتفاضة النجف، المصدر السابق، ص ص ٩٨-٩٩؛ محمد جواد جاسم محمد الجزائري، تاريخ مدينة النجف الأشرف الاجتماعي، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٦-٢٠٧، رعد الخرسان، انتفاضة صفر، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٣) منذر جواد مرزة، النجف الأشرف في ذاكرة القرن العشرين، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٤) للاطلاع على تفصيلات موقف السيد الخوئي تجاه انتفاضة صفر ١٩٧٧ ينظر: أسامة إبراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي، المصدر السابق، ص ٣١٧-٣٢٤.

العاصمة بغداد، ضم عدداً من الفضلاء والعلماء الكبار والأدباء المشهورين[1] يرأسهم نجله الأكبر السيد جمال الدين الخوئي[2]، وقابلوا رئيس الجمهورية نفسه أحمد حسن البكر، ونقلوا له مدى القلق الذي تشعر به المرجعية أزاء الأوضاع، ومطالبتها بإطلاق سراح جميع المعتقلين، أو تخفيف الأحكام الصادرة بحقهم، وعدم تنفيذ عقوبة الاعدام بتاتاً ضد أيٍ منهم، لكن موقف البكر كان غير مشجع في البداية، ووصف المعتقلين بأنهم مجموعة من «المشاغبين العابثين بأمن البلاد»، فردّ عليه ابن المرجعَ الأعلى رداً عنيفاً، موضحاً له أن المعتقلين ليسوا مثلما وصف، بل هم مجموعة من المواطنين المسالمين الذاهبين لزيارة أئمتهم بشكل طبيعي، وأن سبب المشكلة كلها هو قيام قوات الحكومة بغلق الطرق عليهم بالدبابات والطائرات. الأمر الذي أدى إلى حدوث مشادة كلامية بينهما، تدخل على أثرها أعضاء الوفد الآخرين لامتصاص الغضب الذي سيطر على أجواء الاجتماع، وفي النهاية طلبوا من البكر التدخل في الأمر، فوعدهم بذلك، فأُلغيت بعض أحكام الاعدام، ومنها حكم الإعدام الصادر بحق السيد محمد باقر الحكيم، وأُطلق سراحه فيما بعد مع آخرين، فيما قضت المحكمة بإعدام العشرات من النجفيين[3].

وبعد إجهاض النظام للانتفاضة اقتادت السلطة بعض العلماء، لا للتحقيق بل ليُبلغوا رسالة قاسية وشديدة، تضمنت التهديد والوعيد بألوان الانتقام، وأخذت أجهزتها القمعية تمارس أبشع الأعمال الإرهابية بحق العناصر الوطنية، من إسلاميين، وقوميين، وديمقراطيين، فضلاً عن الشعب الكردي، وملأت السجون بأعداد كبيرة منهم، ومارست أقسى أنواع التعذيب الجسديّ والنفسيّ بحقهم، وقضى العديد منهم تحت التعذيب في الأعوام ١٩٧٨-١٩٧٩[4]. ولاقت المرجعية الدينية

(١) كان من أعضاء الوفد الأديب الكبير الشاعر مصطفى جمال الدين رئيس جمعية الرابطة الأدبية، والعالم الحوزي المعروف الشيخ محمد جواد الشيخ راضي، والمؤلف صاحب الفضيلة السيد عبد الرسول علي خان.

(٢) جمال الدين الخوئي: ولد في النجف الأشرف سنة ١٩١٩، ونشأ في كنف والده وتتلمذ عليه وعلى غيره من الأعلام، وحضر أبحاثهم في الفقه والأصول، وله العديد من المقالات والتعليقات في الفقه والأصول والفلسفة والأدب باللغتين العربية والفارسية منشورة في الصحف الإيرانية في سنين متفاوتة. وقد تعرض لظلم السلطات البعثية وحاولت قتله في سنة ١٩٧٩ الأمر الذي أضطره إلى مغادرة العراق إلى سوريا وقضى فيها عدة سنوات، وأسس هناك مكتبة ضخمة، ثم هاجر بعد ذلك إلى إيران للعلاج حيث توفي هناك في سنة ١٩٨٥. هاشم فياض الحسيني، لمحات من حياة الامام المجدد السيد الخوئي، (مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٠)، ص ١٥٠.

(٣) أحمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧)، ص ١٥٤، صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٣٨٠.

(٤) صلاح الخرسان، محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص ٥٢١-٥٢٢؛ جودت القزويني، المرجعية الدينية،

وحوزتها الدينية تعسفاً مقيتاً وظلماً فاحشاً، شمل الاستمرار في تسفير العديد من علماء الدين والتضييق عليهم، واعتقال بعض خطباء المنبر الحسيني وتصفيتهم جسدياً، والرقابة على المطبوعات، وتعطيل بعض الجمعيات العلمية والأدبية، حتى اضطر المرجع الأعلى إلى مغادرة النجف احتجاجاً على تلك الممارسات. وازداد الأمر سوءاً بانتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بقيادة السيد روح الله الخميني[١].

ومن جهته، لم يتراجع السيد الشهيد محمد باقر الصدر عن دعمه للإسلام والإسلاميين، مما جعل السلطة تزيد من مضايقتها له، ووضعته تحت الإقامة الجبرية، ومنعته من السفر، خوفاً من مغادرته العراق واحتمالية عمله على إسقاط الحكومة من الخارج، فداهمت داره واعتقلته أكثر من مرة رغم التفاف الجماهير حوله، وخروج الناس في أكثر من مدينة عراقية كالنجف الأشرف والكاظمية وكربلاء المقدسة بمظاهرات احتجاجية نصرةً له، فيما عُرف تأريخياً بـ (انتفاضة رجب ١٩٧٩)[٢].

ورغم المخاطر أصدر المرجع الشهيد محمد باقر الصدر في نيسان ١٩٧٩ فتواه الشجاعة بتحريم العمل في حزب البعث العربي الاشتراكي بِعَدِّهِ حزباً أُسس لهدم شريعة الإسلام، في الوقت الذي كانت السلطة تُجبر الناس بالقوة على الانضمام إلى صفوف حزبها الحاكم، مما جعل الكثير من الموظفين ينتمون إلى الحزب تقيةً في سبيل الحفاظ على وظائفهم التي يعتاشون منها والنجاة من بطش السلطة[٣].

كان ردّ النظام عنيفاً على إصدار الفتوى، فنشرت أجهزتها القمعية لإرهاب موزعيها، وحينما تسرب خبرها بين الناس بعثت جواسيسها لتسجيل الفتوى صوتياً من لسان السيد الصدر لإدانته فيما بعد، ولم يكن السيد الصدر حذراً من ذلك، وقد طلب أحد العلماء منه أن يحتاط في الجواب ويقتصر على الأشخاص الموثوقين تماماً، فأجاب بحسب شجاعته الحسينية المعهودة «لا ضير من ذلك، فأنا أريد أن يعلم الجميع أن الانتماء لحزب البعث حرام، ولتعلم السلطة بموقف المرجعية الرافض لحزبها وعقائدها»[٤].

وقد خشيت الحكومة من امتداد تأثير الثورة الإيرانية للعراق، لذلك جابهت مؤيديها بالعنف

المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(١) للتفاصيل عن الثورة الاسلامية في ايران وتداعياتها الإقليمية ينظر: محمود النجار، الثورة الإيرانية واحتمالات الخطر في الخليج العربي، (بيروت، دار السمير للنشر والتوزيع، ١٩٨٠).

(٢) محمد جواد جاسم محمد الجزائري، تاريخ مدينة النجف الأشرف الاجتماعي، المصدر السابق، ص ١٨٩-١٩٠ صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٤٠٦-٤١٢؛ أسامة إبراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي، المصدر السابق، ص٣٢٦-٣٢٨.

(٣) حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١٢٢

(٤) أحمد عبد الله العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ٤، ص ٦٦.

والقسوة، وأقدمت على ارتكاب جريمتها النكراء بإعدام أكثر المراجع انتصاراً لتلك الثورة وهو السيد محمد باقر الصدر وشقيقته العلوية المجاهدة (آمنة)[1] يوم ٨ نيسان [2]١٩٨٠.

وعلى الرغم من معاناة مدينة المرجعية النجف الأشرف محنةً كبرى في تلك المرحلة، وإجراءات الحكومة العراقية بتصفية رجال العلم والفكر، إلا أنها بقيت محافظة على مركز المرجعية العليا للعالم الإسلامي الشيعي، وبقيت الزعامة الدينية المطلقة بيد الإمام السيد أبي القاسم الخوئي في المدة بين عامي (١٩٧٠-١٩٩٢)، ولم تجدِ نفعاً كل المحاولات التي بذلتها بعض الأطراف لنقل المرجعية العليا من مركزها في النجف الأشرف الى مدينة قُم[3].

وتعرضت المرجعية الدينية مع اندلاع الحرب العراقية-الايرانية في ايلول [4]١٩٨٠ إلى حملة مسعورة من الحكومة، كان سببها عدم خضوع السيد الخوئي لضغوطها ولإرهاب حزبها الحاكم، الذي أرادا منه استحصال إدانة رسمية ضد الوضع القائم في إيران المتمثل بقيادة السيد الخميني، فلم يوافق، وبقي محتفظاً باستقلالية الحوزة العلمية، مُجنّبُها الدخول في مثل هذا الصراع. وقد تحمل من جراء موقفه هذا ضغوطاً لا توصف من قبل الحكومة التي قامت بنفي الآلاف من أتباعه وطلابه بدعوى أنهم ايرانيون وصودرت ممتلكاتهم، وسلبت بعض أموال الحقوق الشرعية العائدة له وحوّلتها لدعم العمليات العسكرية، وعمدت إلى ارتكاب جريمة بحق مقربيه والمسؤولين في مكتب مرجعيته، إذ أقدمت على إعدام عددٍ منهم[5].

---

(١) آمنة بنت حيدر الصدر: من مواليد مدينة الكاظمية ١٩٣٧، انتقلت مع أسرتها إلى النجف الأشرف عام ١٩٤٥، وبدأت كتابة المقالات في مجلة الأضواء الاسلامية النجفية بدءاً منذ عام١٩٦٦، كان لها أثر كبير في دعم قيادة الشهيد الصدر في مواجهة السلطة الحاكمة في العراق، اعتقلت معه وأعدمتها السلطة الحاكمة ولم تُسلم جثمانها. تفصيلات أكثر ينظر: صائب عبد الحميد، الشهيد محمد باقر الصدر،(بيروت:مركز الحضارة لنمية الفكر الاسلامي،٢٠٠٨)، ص٣١..

(٢) احمد الواسطي، سيرة وحياة الإمام الخوئي، المصدر السابق، ص ١٠٠؛ صائب عبد الحميد، معجم مؤرخي الشيعة، المصدر السابق، ص ١١٢؛ حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١١٧؛ أحمد عبد الله العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ٤، ص ٢٧٩.

(٣) حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١١٦.

(٤) للاطلاع على تفصيلات عن الحرب العراقية الإيرانية وأسبابها ينظر: مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي-الإيراني، ترجمة: خالد أحمد حسن، (القاهرة، مكتبة مصر للمطبوعات، ٢٠٠٨)، ص١٠١-١٠٣.

(٥) صلاح الخرسان، محمد باقر الصدر، المصدر السابق، ص ٥٢١-٥٢٢؛ جودت القزويني، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

وشُنّت عمليات تسفير جديدة لعوائل رجال الدين بالجملة، وقامت السلطات باعتقال الكثيرين من أنحاء العراق كافة لا سيما أبناء الأسر العلمية، واستخدمت تجاههم كل أساليب التعذيب الوحشية، قبل أن تعدمهم. وأجبرت البعض من رجال العلم على تنظيم وفود رسمية إلى بغداد، أو المشاركة في المؤتمرات الهادفة لدعم صدام في حربه وتأييد حكومته، ولما رفضت أسرة آل الحكيم حضور هذه المؤتمرات، ورفض السيد محمد باقر محسن الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية المقيم في إيران إنهاء معارضته للنظام الحاكم والعودة إلى العراق، قامت عصابات البعث بإعدام العشرات من شباب وعلماء هذه الأسرة الجليلة سليلة المرجعية الدينية[1]، وفقدت العديد من الأسر العلمية الأُخر عشرات الشهداء من رجالها ونسائها كأسرة آل بحر العلوم، وأسرة آل الصدر وغيرهم[2].

خامساً: موقف المرجعية الدينية العليا من الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١

تلقى النظام العراقي البائد في أواخر شباط ١٩٩١ هزيمة كبيرة على يد قوات التحالف الدولي التي استطاعت إخراجه من الكويت، وإنهاء احتلالٍ مأساوي لها دام حوالي سبعة أشهر، وقد تعرض إثر ذلك الجيش العراقي للتفكك والانهيار طوال عملية انسحابه وما قبلها[3]. وعاني الشعب العراقي من ويلات الحرب ودمارها وإحباطاتها. لذلك حدثت في آذار ١٩٩١ انتفاضة شعبية إسلامية عارمة ضد الحكومة، بدأت في المدن الجنوبية وامتدت إلى الشمال، وسقطت سلطة الحكم فيها، ومنذ الأيام الأولى أخذت الجماهير تهتف بحياة السيد أبي القاسم الخوئي، في دلالة واضحة على تأييد القاعدة الشعبية للمرجعية الدينية وتمسكها بقيادتها العليا لتلك الحركة الوطنية والثورية، وردد الناس أهازيج النصر وعبارات الترحم والتمجيد للإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر، والسيد محمد باقر الحكيم والثأر لآل الحكيم. وسيطر الثوار على الكثير من المدن، ومنها مدينة المرجعية (النجف الأشرف)، وأصدروا منها صحيفة حملت عنوان (الجمهورية الاسلامية)، تصدّرت صفحاتها الاولى بياناتٌ للمراجع العظام:

---

(١) لجنة التأليف والتحقيق، شهداء العلم والفضيلة في العراق، (د. م، المرجع العالمي لأهل البيت، ٢٠١٢)؛ حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١١٨؛ منذر جواد مرزة، النجف الأشرف في ذاكرة القرن العشرين، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٢) عباس جعفر محمد الإمامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ١١٨.

(٣) للاطلاع على تفاصيل يوميات الحرب الدولية على العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ينظر: عبد الولي الشميري، الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، الطبعة الثانية، (القاهرة، مطابع ستار برس، ١٩٩٣)، ص ص ٧٣-١٤٠.

السيد أبو القاسم الخوئي، والسيد علي الحسيني السيستانيّ[1]، تخصّ الانتفاضة المجيدة[2].

وهرعت الناس إلى دار السيد أبي القاسم الخوئي تطالبه بإصدار فتوى الجهاد ضد نظام حكم صدام حسين (١٩٣٧-٢٠٠٦)، لكن المرجع تريّث في ذلك، بل امتنع في البداية عن لقاء أحد في منزله، وخرج أبناؤه للمتجمهرين، واعتذروا لهم بأن سماحة السيد مريض ولا يستطيع أن يجري مقابلة مع أي شخص. ثم خرج إليهم بنفسه رحمه الله، مكتفياً بالسلام عليهم والعودة إلى داره، من دون الإدلاء بأي تصريح، ولا إصدار فتوى توجب الجهاد ولا تجيزه[3].

وأراد زعماء الانتفاضة من علماء المرجعية مشاركتهم في قيادة الانتفاضة سياسياً، وتأييدهم لأهداف حركتهم الثورية، وطلبوا من بعضهم بيانات تثبت ذلك[4]، فأبدى العلماء ارتياحهم للأحداث، لكنهم عزفوا عن التصدي المباشر للأمر، ورأوا أنَّ من المصلحة عدم النزول إلى الميدان والبقاء فقط في صف المحافظين على الأوضاع من أن تنفلت، وعدم السماح بانتشار الفوضى[5].

جاء بيان المرجعية الدينية العليا الأول حذراً بعض الشيء، محسوباً في عباراته، دقيقاً في صياغاته، ومكتفياً بالإشارة إلى حثّ الناس على ضرورة التمسك بتعاليم الإسلام ومبادئه، والتقيد بالأحكام الشرعية، وأن تدخل السيد الخوئي سوف يأتي لتهدئة الأوضاع، جاء فيه: «وبعد: لا شك انَّ الحفاظ على بيضة الإسلام ومراعاة مقدساته أمر واجب على كل مسلم... أهيب بكم أن تكونوا مثالاً صالحاً

---

(١) السيد علي بن محمد باقر بن علي الحسيني السيستاني: عالم ومجتهد وزعيم ديني كبير، ولد عام ١٩٣٠ في مدينة مشهد الايرانية، وحمل لقب جده الاعلى السيد محمد الذي شغل منصب (شيخ الاسلام) في مقاطعة سيستان في عهد السلطان حسين الصفوي، أخذ دروسه الأولية في العلوم الدينية في مدينته، ثم انتقل الى مدينة قم في عهد مرجعية السيد حسين البرجوردي، وحضر دروسه في الفقه والأصول، انتقل إلى النجف الأشرف عام ١٩٥١، حيث حضر دروس أساطين العلم والفقه أمثال السيد محسن الحكيم، والسيد أبي القاسم الخوئيّ، والشيخ حسين الحليّ، والسيد محمود الشاهرودي، وحصل على إجازات الاجتهاد من السيد الخوئي، والشيخ الحلي، والشيخ آغا بزرك الطهراني. تقلد زعامة الحوزة العلمية بعد وفاة الإمام الخوئي عام ١٩٩٢. ومن ذلك الحين وحتى اليوم (٢٠١٨) يعد صمام الأمان للعراق المعاصر. ينظر: صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية دراسة في الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق المعاصر، (بيروت، منتدى المعارف، ٢٠١٠)، ص ٥١-٥٢؛ عمار البغدادي، لمحات من حياة الامام السيستاني فقيه عصر ورجل سياسة، (بيروت، دار قمر العشيرة، ٢٠٠٤)، ص ٥-٣٦.

(٢) حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٣) ماجد الماجد، انتفاضة الشعب العراقي ١٤١٢هـ-١٩٩١م، (بيروت، دار الوفاق، ١٩٩١)، ص ١١٧.

(٤) من أولئك العلماء: السيد عبد الأعلى السبزواري، والسيد حسين بحر العلوم، والسيد محمد الصدر، والسيد محمد رضا الحكيم.

(٥) حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١٢٨.

للقيم الإسلامية الرفيعة برعاية الأحكام الشرعية، رعاية دقيقة في كل أعمالكم وتصرفاتكم، وجعل الله تبارك وتعالى نصب أعينكم في كل ما يصدر منكم، فعليكم الحفاظ على ممتلكات الناس وأموالهم وأعراضهم، وكذلك جميع المؤسسات العامة لأنها ملك الجميع والحرمان منها حرمان الجميع «[1]. وخلق هذا البيان استعداداً وهمةً تعجز أي قوة في حينه عن خلقها لدى الناس التي تحركت متضامنة لمعالجة المشكلة الميدانية مثل: دفن الجثث، تأهيل المستشفيات، إعادة المواد المنهوبة إلى محالها، نقل الجرحى ومعالجتهم.

إن رؤية آية الله العظمى السيد الخوئي وموقفه تجاه الانتفاضة يحتاج منا إلى وقفة متأنية، تستدعي فهماً واسعاً لجوانب مرجعيته الدينية ومنطلقاتها النظرية والفقهية، واستحضاراً دقيقاً لمواقفه السابقة تجاه الأحداث السياسية طوال عشرين عاماً مضت، فالإمام الخوئي كان يحسب لكل خطوة حسابات كثيرة ومتأنية قبل أن يُقدم عليها، ويأتي ذلك من خلال تقدير الظروف الموضوعية، وطبيعة الواقع السياسي فيما إذا كان يسمح بأن تؤدي المرجعية دوراً سياسياً او أن تتخذ جانب الحيطة، وتعمل على حماية كيانها العلمي فحسب، من أجل إرشاد الأمة الى ما هو خير وصلاح[2]. فالإمام الخوئي يؤمن بولاية الفقيه الجزئية أو المحددة أو المقيدة بحدود فقاهته، فكان يرى أن دور عالم الدين يجب أن يكون على ما كان عليه السلف الصالح، وهو التوجيه والإرشاد والإشراف والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[3].

ومن المعروف أن السيد الخوئي كان معارضاً للحكم في العراق طيلة مدة زعامته الدينية، وسلك في سبيل ذلك النقد البنّاء والمعارضة الإيجابية بعيداً عن المواجهة المباشرة مع السلطة، فالسيد الخوئي يُرى أنّ الثورة على نظام حكم مستبد يملك هيمنة أمنية وقوة عسكرية ودعم عالمي كبير، يُعد حركة من الصعب نجاحها وتحقيق أهدافها، حتى مع تقديم الشهداء والتضحيات الكبيرة، ومِنْ ثَمَّ تكون هذه الحركة كما أسماها السيد الخوئي (حركة غير منتجة)[4]. يُعرّض فيها كل شيء إلى الهلاك، وفيها سيُساء لمنصب المرجعية العليا ويعطي مبرراً للقضاء عليها، الأمر الذي كان يخطط له النظام من إنهاء

---

(١) للاطلاع على نسخة مصورة من بيان السيد الخوئي المذكور ينظر: أسامة إبراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي، المصدر السابق، ص ٤٠٦.

(٢) عادل رؤوف، انتفاضة ١٩٩١ بين أزمة القيادة الحركية والمرجعية والأزمة الطائفية، (دراسات عراقية) (مجلة)، دمشق، العدد ١٤، آب ٢٠٠٠، ص١٤٢؛ زهراء حسون صاحب، انتفاضة ١٩٩١ في العراق، المصدر السابق، ص٨٧-٨٨، عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق، المصدر السابق، ص ٤٥٣.

(٣) أسامة ابراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي، المصدر السابق، ص ص ١٣٨-١٤٤.

(٤) زهراء حسون صاحب، انتفاضة ١٩٩١ في العراق، المصدر السابق، ص ٨٨.

وجودها كعقبة في طريقه. وهنا يأتي دور المرجع للعمل على حفظ هيبة المرجعية الدينية ووجودها، لا سيما أن النظام العراقي السابق معروفٌ بتاريخه القمعي الرهيب ضد الشعب العراقي، وأن النظام المذكور -كما هو مؤكد عند المرجع الأعلى السيد الخوئي- لم يكن يمنعه شيء من التجاوز على كل ما هو مقدس، حتى وإن كان ذلك التعدي على مقام المرجعية العليا للشيعة، وفعلاً فإنَّ هذا ما حصل بعد انتهاء الانتفاضة، واعتقال السيد الخوئي مع أفراد عائلته دون رادع[1].

ومع بزوغ فجر الانتفاضة كانت المرجعية الدينية في النجف الاشرف أمام ضغوط شعبية عارمة وأوضاع سياسية وإدارية متردية تقتضي القيام بعملٍ ما، ولكنه آثر التدخل بشكل عقلاني وحكيم وبالشكل الذي ينقذ الموقف، لا سيما في ضوء بروز حالات الأخذ بالثأر، والتنازع، وقتل أزلام النظام ورموزه وذيوله ومحاسبتهم بمحاكمات سريعة. وكانت أكثر المشاكل إستعصاءاً وخللاً هي عدم وجود سلطة عليا حاكمة، بل كانت الفوضى ضاربة أطنابها. وقد وثّق هذه الأحداث وصوّرها بدقة شاهدٌ عيان قريب جداً من المرجع الاعلى، وهو ولده السيد عبد المجيد قائلاً: «بعد أنْ خلت مدينة النجف الأشرف من أية سيطرة حكومية أو سيطرة يمكن أنّ تنظّم الأوضاع الحياتية في المدينة توجه كبار علماء الدين في الحوزة العلمية، وزعماء العشائر المعروفة إلى بيت الراحل الخوئي طالبين منه باعتباره المرجع الأعلى للشيعة، وزعيم الحوزة العلمية، وشخصية اجتماعية بارزة، ولاعلاقة له بالسياسة المباشرة، التدخل لإنقاذ المدينة كون كلمته مسموعة ومُتَّفقاً عليها من قبل الجميع، لإيجاد نظام معين يسيطر على الوضع»[2].

ركّز المرجع الأعلى في بياناته ونداءاته اللاحقة على دعوة المجتمع إلى حفظ الأمن والنظام وعدم المساس بالممتلكات العامة والخاصة، لا سيما وهو يرى غياب السلطة المحلية[3]. وذكرت جريدة الانتفاضة الصادرة في النجف الأشرف أن السيد الخوئي وجّه نداءاً إلى الشعب يحثّهم فيه على العودة إلى حياتهم الطبيعية، من خلال ممارسة كلٍ لمهنته، من مزارعين وفلاحين وعاملين في دوائر الدولة، لا سيما الدوائر الخدمية كالصحة. ودعاهم إلى المباشرة بأعمالهم اليومية. وحرّم حالات الاعتداء على كل مسلم، وضرورة الحفاظ على أرواح المواطنين وأموالهم وعدم التسرع في اقتراف القرارات التي قد

(١) المصدر نفسه، ص ٨٨. ولتفصيلات أكثر عن موقف المرجع الأعلى السيد الخوئي تجاه انتفاضة ١٩٩١ ينظر: أسامة إبراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي، المصدر السابق، ص ٣٤٧-٣٥٨.

(٢) احمد كاظم البهادلي، دور الراحل عبد المجيد الخوئي في الانتفاضة الشعبانية، من كتاب عبد المجيد الخوئي الرؤيا والنهج، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص١٦٧.

(٣) محمد سعيد الطريحي، الإمام الخوئي المرجع الشيعي الأكبر، (المركز الوثائقي لتراث أهل البيت، أكاديمية الكوفة، هولندا)، ص ١٢٨-١٢٩.

تؤدي إلى إيذاء الناس وتلحق ضرراً بالمجتمع، والعمل على رفع جثث القتلى سواء كانوا حكوميين أم حزبيين، أم غيرهم، وإقامة الشعائر الاسلامية المعتادة حين دفنهم وعدم التمثيل بأي شخص مهما كانت جريمته وجرمه، ورفض العدوان والثارات التي قد تحصل نتيجة للاتهامات غير الموثّقة وغير الحقيقية، والمبنية على الشبهة والمعلومة الخاطئة. وكان لهذا النداء أثرٌ كبيرٌ في المساهمة والحفاظ على الهدوء والاستقرار(١).

وكان أهم إجراء اتخذه الإمام السيد الخوئي في عهد الانتفاضة هو تعيينه لجنة عليا ضمّت في عضويتها تسعة من خيرة العلماء وفضلاء الحوزة العلمية الذين يثق بهم ويعتمد عليهم في الملمات، ولهم ثقل اجتماعي معروف، بوصفها خطوة أساسية باتجاه مسك الأرض بأيدٍ أمينة، كانت مهمتها تولي الإشراف على الإدارة المدنية لمناطق الثورة، وتمشية مصالح الناس، والحفاظ على دماء الأبرياء وأموالهم، وعدم المساس بالحرمات(٢). وقد دعم السيد المرجع الأعلى عملية تشكيل اللجنة العلمائية ببيان مهم للغاية نشره يوم ٧ آذار ١٩٩١، أوضح فيه الغاية من تشكيلها، وحدد مهامها وزكّاها، جاء فيه: «وبعد فإن البلاد تمر في هذه الأيام بمرحلة تحتاج فيها إلى حفظ النظام واستتباب الأمن، وللاستقرار والأشراف على الأمور العامة والشؤون الدينية والاجتماعية تماشياً مع خروج المصالح العامة عن الإدارة الصحيحة إلى التسيب والضياع. من أجل ذلك نجد أنَّ المصلحة العامة للمجتمع تقتضي منا تعيين لجنة عليا تقوم بالأشراف على إدارة شؤونه كلها بحيث يكون رأيها رأينا، وما يصدر عنها يصدر عنا»(٣).

ويمكن أن نستشف من البيان أعلاه شعور السيد الخوئي رحمه الله بالامتعاض الشديد، الناتج كما يرى عن عدم مراعاة المصلحة العامة وعدم تولّي الأجدر لإدارتها، بل بقيت حسبما نصّ على ذلك عرضة لـ «التسيب والضياع». فقامت لجنة المرجعية بالشروع في مهمتها وسط أجواء ملبّدة، وناء كاهلها بمسؤولياتٍ جسام، إذ حاولت تنظيم أمور مدينتها داخلياً، وإرجاع الخدمات الأساسية إلى

(١) «الجمهورية الإسلامية» (جريدة)، النجف الاشرف، العدد: ٣، بتاريخ١٢/ آذار/ ١٩٩١. نقلاً عن: زهراء حسون صاحب، انتفاضة ١٩٩١ في العراق، المصدر السابق، ص٩١؛ أسامة إبراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي، المصدر السابق، ص ٣٥٠-٣٥١.

(٢) تكونت هذه اللجنة من تسعة أعضاء هم كلّ من: السيد محي الدين الغريفي، السيد محمد رضا الخلخالي، السيد جعفر بحر العلوم، السيد عز الدين بحر العلوم، السيد محمد رضا الخرسان، السيد محمد السبزواري، الشيخ محمد رضا شبيب الساعدي، السيد محمد تقي الخوئي، السيد صالح الخرسان. ثم أُضيف إليها عضوان آخران هما: محمد صالح الخرسان، وعبد الرسول الخرسان. ينظر: محمد سعيد الطريحي، الإمام الخوئي، المصدر السابق، ص ١٢٧-١٢٨.

(٣) زهراء حسون صاحب، انتفاضة ١٩٩١ في العراق، المصدر السابق، ص ٩٠.

الأهالي والدعوة إلى حفظ دمائهم وأعراضهم. كما وضعت تصورات مدروسة لما هو الحال عليه في المحافظات العراقية. فكانت الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه هو إرسال مندوبين عنها يمثلون المرجعية العليا إلى المدن والبلدات الأُخر التي كانت تعيش حالة اضطراب في الأوضاع وتعاني من أزمة القيادة. وفعلاً فإن اللجنة عملت على بعث أؤلئك الممثلين، لتنسيق العمل، وتوحيد المواقف، ومسك الأمن[1]. وحرص المرجع الأعلى على دفع أولاده للقيام بدورٍ محوريٍ لدعم اللجنة، فكان يُرسلهم إلى المدن المنتفضة لحثّ قياداتها على الالتزام بالترتيبات التي أقرتها المرجعية. وتحول داره إلى مركزٍ للنشاطات المختلفة، فتم فيه تشكيل لجنة أمنية، تكونت من ضباط سابقين موثوقين في الجيش العراقي، تكون مهمتها دراسة ما تحتاجه المدينة من قوات عسكرية لحفظ الأمن، والدفاع عنها عند الضرورة[2].

ومن الجدير بالذكر أن الانتفاضة حظيت بدعمٍ معنويٍ صريح من السيد عبد الأعلى السبزواري، وهو من أعاظم الفقهاء في عصره[3].

لم يستطع الثوار الصمود طويلاً بفعل عدة عوامل موضوعية مباشرة وغير مباشرة، أدت إلى انهيار مقاومتهم خلال أيام أمام القوات الحكومية. وبعد إخماد الانتفاضة وسيطرة القوات المسلحة على النجف الأشرف قامت بتصفية كل من ورد اسمه ضمن القيادات المهمة، وطوّقت بيوت المراجع الكبار كالسيد عبد الأعلى السبزواريّ، والسيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر[4]، وفي يوم الخميس

(١) محمد سعيد الطريحي، الإمام الخوئي، المصدر السابق، ص١٣١، أحمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٩؛ عادل رؤوف، انتفاضة ١٩٩١ بين أزمة القيادة الحركية، المصدر السابق، ص١٥١.

(٣) السيد عبد الأعلى بن علي رضا بن عبد العلي الموسويّ، ولد في سبزوار–خراسان عام ١٩١١، هاجر إلى النجف الأشرف عام ١٩٢٩، وحضر الأبحاث العالية فقهاً وأصولاً عند السيد أبي الحسن الأصفهانيّ، والشيخ محمد حسين النائيني، والشيخ محمد حسين الأصفهاني، تولى المرجعية العامة بعد وفاة السيد أبي القاسم الخوئي لمدة قصيرة، توفي عام ١٩٩٣، ترك إرثاً ضخماً وقيّماً من المؤلفات منها: مواهب الرحمن في تفسير القرآن في أحد عشر مجلداً، مهذب الأحكام الشرعية في ثلاثين مجلداً، تهذيب الأصول في مجلدين. كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ٢٠٢–٢٠٣، محمد أمين نجف، علماء في رضوان الله، المصدر السابق، ص ٥٦٩–٥٧٠. ولتفصيلات أكثر ينظر: فضيلة علي فرهود، منهج السبزواري في تفسير القرآن، رسالة ماجستير، (كلية الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠٠٦).

(٤) السيد محمد بن محمد صادق الصدر، مرجعٌ ديني، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٤٣، درس عند السيد محسن الحكيم والسيد أبو القاسم الخوئي والسيد محمد باقر الصدر والشيخ محمد رضا المظفر، عُرف بذكائه الحاد، وفكره الوقّاد وتضلعه في الفقه، قاد حركة جماهيرية دينية في العراق في عقد التسعينات، اسْتُشْهِدَ عام ١٩٩٩. من مؤلفاته: موسوعة الإمام المهدي، أشعة من عقائد الإسلام، ما وراء الفقه، فقه الأخلاق، فقه القضاء، فقه العشائر، وغيرها الكثير. ينظر: محمد أمين نجف، علماء في رضوان الله، المصدر السابق، ص ٥٩٧–٥٩٨. وللاطلاع على جهاده وحركته ينظر: عبد اللطيف الحرز، محمد الصدر كفاح الجماهير، (بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٩).

٢١ آذار اقتحمت بيت المرجع الأعلى، وألقت القبض على عشرات العلماء الذين كانوا لائذين بجنابه واقتادتهم إلى بغداد، وأُعدم بعضهم، وتم احتجاز الإمام إبي القاسم الخوئي وإرساله مخفوراً إلى بغداد مع ولده السيد محمد تقي الخوئي[١]، وبعد ثلاثة أيام من الاحتجاز، وممارسة التهديد المباشر ضده، أجبره النظام خلالها على الظهور على شاشة التلفاز مجتمعاً مع رئيس النظام السابق صدام حسين، ونشرت الصحف كلمة الإمام الخوئي زاعمة أنه لم ينتصر للثوار[٢].

ولم تقف عنجهية النظام عند هذه المعاملة الفظّة والمهينة لشخص المرجع الأعلى، بل أقدمت أيضاً على اعتقال ولده الشاب السيد ابراهيم، وإعدامه لدوره في الانتفاضة، ولم يوجد لجثمانه أثر إلى الآن، مع الآلاف من المعتقلين والشهداء آنذاك[٣]. وبعد أن أُطلق سراح السيد الخوئي فُرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله حتى وفاته رحمه الله في شهر آب عام ١٩٩٢ [٤].

(١) السيد محمد تقي الخوئي: ولد في النجف الأشرف عام ١٩٥٩، درس المقدمات والسطوح على يد بعض الفضلاء، ثم أخذ يحضر الأبحاث العلمية العالية في الفقه والأصول على يد والده، وكان يمتاز برجاحة العقل، وعلو الهمة، وكرم اليد، والأخلاق العالية. من مؤلفاته: مباني العروة الوثقى (في أربع مجلدات)، الشروط أو التزامات التبعية للعقود (ويقع في مجلدين)، قبس من تفسير القرآن (في مجلد واحد). اسْتُشْهِدَ عام ١٩٩٤ على إثر حادث سيارة مدبر من قبل ازلام النظام البائد. ينظر: هاشم فياض الحسيني، لمحات حياة الإمام السيد (أبو القاسم الموسوي الخوئي) دراسة وتحليل، (النجف الأشرف، ١٤٢٨هـ)، ص ١٥١-١٥٣.

(٢) حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١٢٨، زهراء حسون صاحب، انتفاضة ١٩٩١ في العراق، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٣) هاشم فياض الحسيني، حياة الإمام المجدد السيد (أبو القاسم الموسوي الخوئي)، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٤) احمد الواسطي، سيرة وحياة الامام الخوئي، المصدر السابق، ص ١٤٧.

سادساً: المرجعية الدينية العليا والسياسة القمعية للنظام الصدامي حتى عام ٢٠٠٣

بعد رحيل السيد الخوئي تصدى للمرجعية من المراجع الموجودين في النجف الأشرف وهو السيد عبد الأعلى السبزواري، وقد كان على درجة كبيرة من العلم والعرفان والروحانية والشجاعة[١]، لكن المرجعية الدينية لم تَمُرّ بمرحلةٍ أقسى وأشد مرارة من تلك الواقعة بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٣، فقد جنّدت السلطة طاقاتها لإضعاف الحوزة العلمية تدريجياً، وإنهاء أثرها، ومن ثم وجودها في المجتمع العراقي، وفرض النظام رقابة صارمة على المؤسسات الثقافية، بل إن رئيس النظام السابق سلّط قريبه وأحد القادة العسكريين في حمايته الشخصية وأكثرهم إخلاصاً له وهو (روكان رزوقي عبد الغفور المجيد) ليكون مستشاراً له في شؤون الحوزة العلمية. وأغلقت الحكومة الكثير من المدارس الدينية في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، وفيما يخص وضع الدراسة، فقد شددت الرقابة على طلبة الحوزة بشكل كبير[٢]، حتى تقلص عددهم في المرحلة التي تلت الانتفاضة بشكل ملحوظ، ففي حين كان عددهم يتراوح ما بين ثمانية إلى عشرة آلاف طالب عام ١٩٧٠، هبط ليُقدر بحوالي ٧٠٠-٨٠٠ فقط بعد الانتفاضة. من هذا يمكن أن ندرك الحالة التراجعية والخسارة الكبيرة التي لحقت بالعراق والتي حصلت بسبب الظلم والعدوان البعثي ضد المرجعية الدينية، وبسبب عمليات التشريد والتهجير الواسعة، وكذلك عمليات التصفية الجسدية والاعتقالات والإعدامات التي طالت كبار العلماء في الحوزة المجاهدة[٣].

سعى النظام بعد قمعه الانتفاضة، ونظراً للدور المحوري الذي أدته المرجعية الدينية والحوزة العلمية، إلى بذل جهود مكثفة من أجل إرهابها بطرق وأساليب مختلفة، منها تصفية المقربين من مراجع الدين وأعلام العلماء، وهدم المؤسسات الدينية التابعة لهم، بحجة توسيع المدينة القديمة، ومنع الشعائر الحسينية. فبعد أن فقد العراق الإمام السيد أبا القاسم الخوئي عام ١٩٩٢، توفي بعد أشهر المرجع الذي يليه الإمام السيد عبد الأعلى السبزواري يوم ١٦ آب[٤] ١٩٩٣، وحرصت السلطات أن يكون تشييعهما بما لا يليق ومكانتهما العلمية والاجتماعية والدينية السامية، بوصفهما زعماء الشيعة في العالم، إذ قامت في كل مرة بإحاطة الجثامين الطاهرة بالحراسة المشددة، وفرضت إجراءات أمنية صارمة تمنع من

(١) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٤٧٦.

(٢) حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من ثورة ١٤ تموز وحتى ما بعد حرب الخليج الثانية ١٩٥٨- ١٩٩٦، الكتاب الثاني، ص ١٣-١٦

(٣) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة العلمية، المصدر السابق، الجزء ٣، ص ٣٧٧-٣٧٩.

(٤) كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ٢٠٢-٢٠٣

إقامة التشييع اللازم، وجعلته يقتصر على حلقة ضيقة من عائلته ومتعلقيه[1] وسط جو من الإرهاب والخوف والتعتيم وهو لون آخر من ألوان الاضطهاد.

ومن جهةٍ أخرى أخذت السلطة ترصد كل شخصية دينية بارزة يُتوقع لها مستقبل علمي ومرجعي واعد، وفي مقدمة تلك الشخصيات المستهدفة كان السيد محمد تقي الخوئي نجل الإمام الراحل والرجل الأكثر حضوراً بين الأوساط الحوزيّة، والذي اغتِيلَ يوم ٢١ تموز ١٩٩٤ مع صهره السيد أمين نجل الحجة السيد رضا الخلخالي وهو أيضاً شخصية محبوبة ولامعة في الوسط الديني والاجتماعي، وذلك عن طريق حادث اصطدام بشاحنة كبيرة، اشتعلت النار على إثرها في السيارة التي كانت تنقل الشهيد ورفاقه أثناء عودتهم من زيارة جدهم الإمام الحسين عليه السلام، وقد اتهمت وكالات الأنباء العالمية الحكومة العراقية بتدبير الحادث[2].

بعد ذلك بدأت حملة من عمليات الاغتيال الجبانة بحق مراجع الدين العظام، وبدأت التصفية الجسدية هذه المرة باستشهاد علم كبيرٍ من أعلام المرجعية العليا، عالم عابد زاهد هو الشيخ مرتضى البرجوردي[3] الذي تعرض لأكثرَ من اعتداء كان آخرها يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٩٧، حيث تم اغتياله بالأسلحة الرشاشة أمام داره في النجف الأشرف عند رجوعه من أداء صلاة الفجر جماعةً في المرقد العلوي المطهر[4]. وجاءت الجريمة الثانية بعملية اغتيال غادرة أخرى بحق الشيخ علي الغروي[5]،

(١) حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣١؛ هاشم فياض الحسيني، لمحات من حياة الإمام المجدد السيد الخوئي، المصدر السابق، ص١٥١-١٥٢.

(٣) الشيخ مرتضى ابن الشيخ محمد بن علي النجفيّ البرجورديّ، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٢٩، درس المقدمات على أيدي أساتذة حوزتها، وواصل تحصيله عند أستاذه السيد الخوئيّ، والسيد محسن الحكيم، والشيخ حسين الحليّ، كان معروفاً بالفضل والاجتهاد والتواضع، وله محل معلوم يصلي فيه جماعةً في الصحن الحيدريّ الشريف، اغْتيلَ عام ١٩٩٧. ينظر: محمد الغروي، مع علماء النجف الأشرف، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٥٧٦، كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ٦٤٢، محمد أمين نجف، علماء في رضوان الله، المصدر السابق، ص ٥٨٩-٥٩١.

(٤) محمد الغرويّ، مع علماء النجف الأشرف، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٥٧٦-٥٧٧؛ محمد أمين نجف، علماء في رضوان الله، المصدر السابق، ص ٥٨٣-٥٨٦؛ آمنة جبار عبد زيد الكلابيّ، السيد محمد بحر العلوم وأثره في تاريخ العراق، المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٥) الشيخ علي بن أسد الله بن حسن التبريزي الغروي، ولد في تبريز عام ١٩١٧ ونشأ وقرأ المقدمات فيها، هاجر الى قم ثم الى النجف الأشرف لمواصلة تحصيله العلمي، أجازه بالاجتهاد والرواية الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والسيد أبو القاسم الخوئي، من مؤلفاته: كتاب التنقيح/ الرسالة العملية، استشهد عام ١٩٩٨. ينظر: كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ص ٣١١-٣١٢؛ محمد أمين نجف، علماء في رضوان الله، المصدر السابق، ص ص ٥٨٣-٥٨٦.

وهو أحد المجتهدين الكبار ووجوه المرجعية المعروفين، تصدت له سيارة عند رجوعه من زيارة كربلاء المقدسة وأطلقت عليه وابلاً من الرصاص فأردته شهيداً مع ثلاثة آخرين كانوا برفقته يوم ٢٢ نيسان ١٩٩٨، وعلى الرغم من إعلان الحكومة براءتها من الحوادث الأخيرة إلا أصابع الاتهام كانت تشير إليها بالدرجة الأولى[١].

وفي تلك الأثناء بدأت مرجعية الإمام السيد علي الحسيني السيستاني ﴿ظله﴾ تظهر وتقوى على الساحة العلمية (محلياً وإقليمياً وعالمياً)، وأخذت أعداد مقلديه تتزايد من داخل العراق وخارجه. فأرادت السلطات تحجيم موقعه وتقليص نفوذه، فأقدمت على إغلاق مسجد الخضراء المجاور للصحن الحيدري الشريف الذي كان يصلي فيه جماعة، ويُلقي محاضراته على طلاب الحوزة العلمية. وتجمعت حوله المصاعب بكل ما تحمله من عنت، وعاش في تلك الأيام الشاقة، يشارك الشعب العراقي فيما يقاسيه أيام الحصار الاقتصادي الدولي الظالم[٢]. وازدياد الضغط الدكتاتوري ولكنه لم يعبأ به، بل كان أشد صلابة كلما تأزمت المواقف، لم تبارحه نظرات العناصر الأمنية أزاء كل حركة يقوم بها هو، أو من له صلة به. وكادت تقع كارثة حينما تعرض داره إلى المداهمة المسلحة من مجهولين يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٦ أدت إلى مقتل أحد العاملين، أعقبه اعتداء آخر يوم ٨ نيسان ١٩٩٧ على موزعي الرواتب التابعين لمرجعيته أدى إلى استشهاد أحد المعتمدين الفضلاء[٣].

وكانت الصلاة التي أصرّ الصدر على القيام بها مهما كان الثمن، تمثل جسراً تواصلياً والتقائياً شاملاً عاماً بين المرجع والأمة، وليس لقاءً خاصاً مع المرجع الذي ربما لا يتسنى للكثير من الناس بسبب عدم إتاحة الظروف، أو أنهم لا يعرفون آليات الوصول إليه، ومن ثَمَّ فإنهم يتواصلون معه عبر أدبياته وفتاواه فقط، دون أن يعيشوا تصوراته وجهاً لوجه، ودون أن يعيش تصوراتهم بصورة مباشرة.

لقد حقق السيد الشهيد الصدر الثاني بإقامة صلاة الجمعة نتائج رائعة ومثيرة على طريق تثبيت المذهب وإشاعة روح التدين[٤]. لذلك قررت اجهزة النظام القمعية تصفيته والتخلص من روح الثورة التي زرعها في قلوب محبيه، ودفعت بإحدى عصاباتها للتصدي له أثناء رجوعه إلى منزله مساء يوم الجمعة ١٩ شباط

---

(١) حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٢) للاطلاع على أسباب قرار مجلس الأمن الدولي بفرض الحصار الاقتصادي على العراق ومعاناة العراقيين منه ينظر: أحمد سعيد تاج الدين، محنة أمة ماذا جرى في العراق ؟، (القاهرة، مركز المحروسة، ٢٠٠٩)، ص ٧٣-٧٦

(٣) حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١٣٣، صالح الظالمي، المرجعية والمواقف الصريحة السيد السيستاني أنموذجاً، مجلة آفاق نجفية، (النجف)، العدد ٢، السنة الاولى، ٢٠٠٦، ص ١٩.

(٤) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ٤٩٤.

١٩٩٩ فقتلته مع ولديه (مصطفى ومؤمل). لكن السلطة أعلنت كالعادة براءتها من دمه الزاكي[١].

وكان صدى هذه الجريمة النكراء واسعاً في مدن العراق، فقد أعلن الناس استنكارهم، وخرجت المظاهرات الغاضبة، فتصدى لهم النظام بعنف وقتل وجرح العشرات، وقد أمر بتطويق النجف الأشرف بقوات عسكرية كبيرة تحسباً لأية تداعيات[٢]. وفي خارج العراق تزعّم سليل الأسرة العلمية والمرجعية الدينية السيد محمد بحر العلوم إقامة الاعتصامات الوطنية المستمرة في العاصمة البريطانية لندن من أجل إيصال صوت العراق المظلوم إلى العالم، وتبيان مطالب المعارضة العراقية، وأهمها إسقاط النظام العراقي، الأمر الذي استمر لمدة ٣٣٣ أسبوعاً، على الرغم من البرد الشديد والعواصف[٣].

وفي المرحلة الأخيرة من عهد النظام المُباد ١٩٩٩-٢٠٠٣ بقي المرجع الأعلى السيد السيستاني يلاقي المحن والويلات، فقد وقع عليه عبء قيادة الحوزة، وحفظ مركزها العلميّ، ورعاية شؤون الأمة وتحصين عقيدتها في ظل ظروف سياسية واقتصادية بالغة التعقيد. وطلب منه الكثير من مقربيه أن يغادر النجف الأشرف بعد الاعتداء الذي وقع على بيته، ولكنه لم يُجب، ولم يسمح بتكرار الطلب، وربما كان واجبه الشرعي يحتّم عليه البقاء في هذه المدينة المقدسة، وأن لا مكان للمرجعية الدينية العليا في تلك الظروف العصيبة إلا هي، وفعلاً بقي، وبقي معه إصراره ونظرته المستقبلية الآتية[٤].

وللتأريخ نقول فإن المراجع الذين عاصروا تلك المرحلة منذ رحيل السيد الخوئي وحتى نهاية الحكم الدكتاتوري، كانوا يمثلون خط المرجعية المعتدلة، هذه المرجعية التي لا ترضخ للسلطة على الرغم من البطش والإرهاب والدسائس، وجعلت من الجماهير الواسعة تلتف بكل إيمان حول مراجعها العظام وهم أهل الفضيلة والعلم والتقوى[٥]. وعلى الرغم من إحجام السيد السيستاني عن الدخول في تفصيلات العمل السياسي، وتركيز جهده وعبقريته على القضايا الدينية بتنويعاتها في مجالات الفقه والاجتهاد والفتوى، إلا أنه كان حاضراً ومتوقد الذهن حيال كل ما يمس العراق وشعبه، حتى قيّض الله تعالى له أن يستمر بقيادة العراق بعد عام ٢٠٠٣، كما سيُذكر لاحقاً في الفصل القادم[٦].

---

(١) حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١٣٤، عبد اللطيف الحرز، محمد الصدر كفاح الجماهير، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٢) حسن عيسى الحكيم، المفصّل، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٣) آمنة جبار عبد زيد الكلابي، السيد محمد بحر العلوم وأثره في تاريخ العراق، المصدر السابق، ص ١٤٥-١٤٦.

(٤) صالح الظالمي، المرجعية والمواقف الصريحة، المصدر السابق، ص ٢١.

(٥) صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص٤٧٧.

(٦) عمار البغدادي، الحوزة العلمية وأثرها في بناء العراق الحديث الإمام السيستاني والدولة، (مركز الهدى للدراسات الحوزوية، النجف الأشرف، ٢٠٠٧)، ص ٦٢.

المبحث الرابع

موقف المرجعية الدينية العليا من حركات التحرر العربي

أولاً: موقف المرجعية الدينية تجاه القضية الفلسطينية والحروب العربية الصهيونية حتى عام ١٩٤٨

١- الموقف تجاه فلسطين منذ البدايات الأولى

تفاعلت المرجعية الدينية العليا بإيجابية مع الأحداث السياسية التي كانت تجري في العالمين العربي والإسلامي، واهتمت بنضال شعوبها اهتماماً بالغاً، فكانت تتابع عن كثب ما يجري في البلاد العربية من تحولات وتغييرات، لتشاطر أبناءها آمالهم وآلامهم وشؤونهم السياسية، وتشحذ هممهم لنيل حقوقهم المشروعة التي سلبها المستعمر وقوى الاستكبار العالمية التي ما فتئت تهيمن على تلك البلاد وتنهب خيراتها[١]. وبرز كثيرٌ من علماء المرجعية ورجال الدين والمفكرين والمثقفين والشخصيات المقربة لهم من الذين عملوا ضمن التطلعات العروبية- الإنسانية والإسلامية، وكانت لهم مواقف مشرفة تجاه العالم العربي وقضاياه المصيرية، وكان لعلماء الدين دور بارز وقيادي في هذا الجانب، وفي طليعتهم الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، والشيخ عبد الكريم الجزائري وأخوه الشيخ محمد جواد الجزائري، والسيد محمد الحسني البغدادي، والشيخ محمد رضا الشبيبي وأخوه محمد باقر الشبيبي[٢]، والشيخ علي

(١) حسن شبر، التحرك الإسلامي ١٩٠٠-١٩٥٧، المصدر السابق، الجزء٢، ص٣٦٣، مليحة عزيز حسون الدعمي، الحس القومي في الشعر النجفي المعاصر ١٩٢٠-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه، (كلية تربية البنات، جامعة الكوفة، ١٩٩٥).

(٢) محمد باقر ابن الشيخ جواد الشبيبي الأسدي، ولد في النجف الأشرف عام ١٨٨٩، كان كاتباً سياسياً مرموقاً، وشاعراً مُجيداً، قاوم سياسة التتريك، واشترك بفاعلية في النخبة القيادية المثقفة لثورة العشرين، ورأس تحرير جريدة (الفرات) الأسبوعية لسان حال الثورة. انتُخبَ نائباً أكثر من مرة. توفي عام ١٩٦٠. ينظر: أعيان الشيعة، الجزء ٣، ص ٥٣٠-٥٣٣، كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين، المصدر السابق، المجلد٣، ص ١٠٩؛ عبد الرزاق الهلالي، الشاعر الثائر الشيخ محمد باقر الشبيبي١٨٨٩-١٩٦٠، (بغداد، مطبعة النهضة، ١٩٦٥).

الشرقي[1]، والشيخ محمد علي اليعقوبي وكثير غيرهم[2].

ومن تلك الأحداث ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومآسي الشعب الفلسطيني وما كابده من محن وويلات في صموده أمام المحتل البريطاني الغاصب والكيان الصهيوني المتجبر. وكذلك القضية الجزائرية ونضال الشعب الجزائري في مواجهته المستعمر الفرنسي. ومنها أيضاً العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦م وتأميم قناة السويس، فضلاً عن الكثير من القضايا السياسية الأخرى[3].

ففيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فمنذ البداية كان موقف المرجعية الدينية تجاهها ينطلق من الاعتبارات الدينية بوصفها أرضاً مغتصبة، وهي جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي، وفيها أولى القبلتين وثاني الحرمين الشريفين والعديد من الأماكن المقدسة التي لا يمكن التخلي عنها وقبول سيطرة اليهود عليها بأي شكلٍ من الأشكال[4]

وكان هذا الموقف المتآزر مع فلسطين ثابتاً لا يقبل المساومة من كل علماء الدين، ففي إطار الجهود التي بذلتها مرجعيتنا لدعم موقف العرب المسلمين في فلسطين، حظي علماء أهل السُّنة في فلسطين وفي مقدمتهم مفتيهم العام المناضل المعروف السيد محمد أمين الحسيني (١٨٩٧-١٩٧٤) بمؤازرة علمائنا الأعلام، حين لبّى أحد أقطاب المرجعية دعوة الحسيني للمشاركة في المؤتمر الإسلامي الأول المنعقد

---

(١) علي بن جعفر بن محمد حسن الخاقاني الشرقي، أديب ومفكر، ولد في النجف سنة ١٨٩٢، من أسرة تنتسب إلى قرية (المومنين) إحدى قرى قضاء سوق الشيوخ التابع للناصرية جنوب العراق، والده فقيه شاعر. درس علوم الشريعة الإسلامية منذ نعومة أظفاره، اشترك في حركة الجهاد ١٩١٥، وتأثر بأخواله العلماء والأدباء من آل الجواهري النجفيين، عُيّن عضواً في مجلس الأعيان ورئيساً له، ورئيساً لمحكمة التمييز الجعفري في العراق، واستوزر مرات عديدة، له من المؤلفات: ديوان شعر، الألواح التاريخية، الغامر والعامر في العراق، وكتاب مذكرات بعنوان (الأحلام). توفي سنة ١٩٦٤. لترجمته ينظر: جعفر الخليلي، هكذا عرفتهم، الجزء٢، ص٥١-٨٤؛ محمد الغروي، مع علماء النجف، المصدر السابق، ص ص ٢٧٣-٢٧٤. لتفصيلات أكثر عن حياته ينظر: عبد الحسين مهدي عواد، الشيخ علي الشرقي حياته وأدبه، (بغداد، دار الحرية)، ١٩٨١، ص ٢٨-٤٤.

(٢) جلاوي سلطان عبطان، التيارات الفكرية والسياسية، المصدر السابق، ص ١٣٢-١٣٣.

(٣) عثمان سعدي، الثورة الجزائرية في الشعر العراقي، (دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١) الجزء ٢، ص ١٤٤؛ عبد الكاظم البديري، الاسلام والقضية الفلسطينية، (النجف، مطبعة النعمان، ١٩٦٧).

(٤) منذ ايلول عام ١٩١٨ أصبحت فلسطين كاملةً تحت الاحتلال البريطاني، وأصبحت الإدارة العسكرية لفلسطين في مواجهة مشكلات عدة هي عبارة عن وعود قطعتها بريطانيا لفرنسا وروسيا في اتفاقية سايكس - بيكو، ولليهود في وعد بلفور، ووعود مزيفة باستقلال البلاد العربية، ومنذ وقت مبكر اتضح الانحياز البريطاني الى جانب اليهود من خلال تعزيز وزيادة الوجود الصهيوني، والتمهيد لقيام الوطن القومي لليهود. لتفصيلات أكثر ينظر: ليث محمد إبراهيم حسين الجنابي الإدارة البريطانية في فلسطين ١٩١٨-١٩٣٩، رسالة ماجستير، (كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٣)، ص ٧٦-١٢٦.

في القدس الشريف؛ لإيجاد الحلول للقضية الفلسطينية وما يتعلق بها[1]. وسافر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في ٧ كانون الأول ١٩٣١ إلى فلسطين، فكان من بين أبرز حضور هذا المؤتمر، الذي احتشد فيه أكثر من مائة وخمسين شخصية دينية وسياسية وأدبية من مختلف بلاد المسلمين، فضلاً عن عدد كبير من أعيانها وأهاليها[2].

وقد كان دور كاشف الغطاء واضحاً في المؤتمر، إذ قام بحملة سياسية دعا فيها إلى الوحدة الاسلامية ومقاطعة البضائع الصهيونية، وأجاب دعوة الأعضاء في إمامة صلاة الجمعة في القدس الشريف، فصلى خلفه علماء مختلف المذاهب الإسلامية وأبنائها، وخطب بهم خطبة بليغة، سياسية دينية إصلاحية، كانت خطبة مؤثرة حازت على إعجاب جميع من حضر المؤتمر، وكان لها أثرٌ مدوٍ في أوساط العالم الإسلامي، حين دعا بأجمل البيان وأروع المعاني إلى المحافظة على المقدسات الإسلامية، وفي الخصوص القدس، مستصرخاً جميع المسلمين لدعم عرب فلسطين وعدم السماح لليهود ببسط نفوذهم عليها[3].

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر في القدس قرر علماء المرجعية الشريفة اصطحاب بعض الأعضاء من أهل السنّة إلى النجف الأشرف، وحين وصولهم إليها وجّهوا أتباعهم باستقبالهم بما يليق بهم، وبإقامة حفلٍ تكريمي لهم، حضره عددٌ من رجال الدين، نودي فيه بتوحيد الصفوف والعمل الجاد لأجل تحريرٍ فلسطينٍ من الصهيونية. وأرفد كاشف الغطاء الحفل بإقامة تجمع جماهيري في مسجد الكوفة، تمت الدعوة خلاله إلى الوحدة العربية وضرورة تماسكها، بغية مواجهةٍ جميع التحديات والمصاعب التي يواجهها العرب. وقد اتخذ عدد من أعلام الفقهاء والأصوليين في النجف موقفاً مؤيداً للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودعموه، كالميرزا محمد حسين النائيني (وهو من فطاحل المجتهدين والمراجع كما مرّ) الذين كان له موقفٌ مشرفٌ في مراسيم توديعه واستقباله[4].

وقد ألقى في الجموع خطبة تاريخية جاء في نصها: «عمَّ البلاء، واستحكمت حلقات المحن، واشتد

---

(١) لتفصيلات أكثر عن أسباب المؤتمر ونتائجه ومقرراته ينظر: عبد العزيز الثعالبي، خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس ١٩٣١، إعداد أحمد ميلاد، (بيروت: مطبعة دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨).

(٢) مقدام عبد الحسن الفياض، النجف الأشرف والقضية الفلسطينية من انتفاضة البراق ١٩٢٩ إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ دراسة تاريخية موثّقة، (مطبعة البيّنة، النجف الأشرف، ٢٠١٢)، ص ٢٤-٢٥، عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، النجف الأشرف وحركة التيار الإصلاحي.، المصدر السابق، ص ٣٠٢-٣٠٣.

(٣) عبد الحليم بن محمد الحسين آل كاشف الغطاء، قضية فلسطين الكبرى في خطب الإمام الراحل محمد الحسين آل كاشف الغطاء، (النجف: مطبعة النعمان، ١٩٦٩)، ص ٤٨- ٤٩.

(٤) أمجد سعد شلال المحاويلي، محمد حسين النائيني، المصدر السابق، ص ١٨٩، عدي حاتم عبد الزهره التيار الإصلاحي ص ١٣٣-١٣٤

كابوس الضغط على كل قطر من أقطار المسلمين، وأصبح الإسلام في آخر رمق من الحياة، وفي حضيرة من الاحتضار.. ولكن الله سبحانه له عناية في دينه مهما تجرأنا وتمردنا عليه، وإن دينه عزيز عليه... على طف جزيرة العرب، وفي الجانب الغربي منها، أمة من الناس... لسانهم لساننا، ودينهم ديننا، وكتابهم كتابنا، وقبلتهم قبلتنا، والدم الذي يجري في عروقهم من دمنا ودم آبائنا... قد نشبت بهم منذ سنين أظفار (الصهيونيين) ومخالب الاستعمار، ووقعوا بين ذا وذاك، بين كابوسين، بل بين طابقين من نار.. حتى أصبح ثلاثة آلاف عائلة من المسلمين -أو أكثر- بلا مأوى ولا مقر... أخذت الصهيونية أراضيهم، واستنزف الاستعمار الغاشم أموالهم، وأجلوا إلى شعف الجبال القاحلة، حيث لا زرع ولا ضرع.»[1].

وخاطب كاشف الغطاء أمة العرب بأن وحدتهم لا تتحقق إلا بقيامها على دعامتين رئيسيتين هما (الاتحاد والاقتصاد)، فإذا تحققتا أصبحت الأمة قوية حصينة تضاهي جميع الأمم المتقدمة، وتحل جميع مشاكلها القومية، ويقول «فإذا اتحدتم سُعدتم واذا اقتصدتم سعدتم وإذا اتفقتم وفقتم وإذا اختلفتم تلفتم. نحن محتاجون إلى الاقتصاد في كل شؤون الحياة، وفي جميع أعمالنا وأحوالنا. وليس المراد بالاقتصاد حبس الأموال في جميع الأحوال، بل الاقتصاد الحرص على جمع المال من سبله المشروعة، وحبسه عن الانفاق إلاَّ في مواضع الشرف أو الضرورة... الاقتصاد إنفاقه في مواضع الشرف لا مواضع السرف والترف والشهوات البهيمية. أحرص عليه في موارد السرف، لتنفقه في موارد الشرف»[2].

وحذر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء من خطر الصهيونية وشرورها، إذ عرّفها بأنها: «من أعظم البوائق وأعظم البلاء جمعية أقوام متفرقة أعداء الإسلام في بلاد المسلمين، يجمعون أموال المسلمين ويملكون أراضيهم والمسلمون مشغولون عنهم. ليست الصهيونية بلاء على فلسطين وحدها، بل هي بلاء على العالم أجمع... يجمعون الأموال بكل حيلة ووسيلة، ويرسلونها إلى إخوانهم في فلسطين لينشئوا فيه وطناً قومياً. الصهيونيون يرون إن الأموال التي في أيدي الناس مغتصبة منهم، وإن المال كله في الأرض لإسرائيل وبني اسرائيل، بل الأرض كلها لهم، فيجب أن ينتزعوها من أيدي الناس بكل مكر وخديعة. أين حميتكم أيها المسلمون؟ وأين غيرتكم؟ أين جمعياتكم وأين جهودكم؟... خمسة عشر مليون كل ما في العالم تلاعبوا بالدول وأهبوا نار الحرب والفتن بين عامة الأمم مسلمة ونصرانية.»[3].

وعند اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى[4] ١٩٣٦ لبّى علماء الدين الدعوة التي وجهها مرة أخرى

(١) عبد الحليم بن محمد الحسين آل كاشف الغطاء، قضية فلسطين، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٧-٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٤) اندلعت الثورة الفلسطينية في نيسان عام١٩٣٦ بعد أن ازداد العرب يأساً من تصرفات الإدارة البريطانية،

السيد محمد أمين الحسيني، للمشاركة في المؤتمر الإسلامي الجديد المنعقد في المسجد الأقصى في حزيران ١٩٣٦. ومثّل النجف وقتذاك المجتهد المعروف الشيخ عبد الكريم الزنجاني[١] الذي ألقى خطبة حماسية، جليلة القدر، لاقت تفاعلاً إنسانياً كبيراً، أوقدت - بحماسها في آذان سامعيها- حسّاً وجدانياً، إذ أكد فيها على الترابط الوثيق بين خطر الصهاينة ومؤامراتهم من جهة، ومطامع الدول الأجنبية في الأرض العربية من جهة اخرى، ودعا المسلمين بجميع مذاهبهم إلى التضامن والالتزام بتعاليم دينهم والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في محنته ضد أعدائه اليهود والمحتلين البريطانيين على حدٍ سواء، وقال موجهاً نداءه للعرب والمسلمين: « أيها العرب أيها المسلمون ليس لكم بعد أن كشّرت الدول المسيطرة على العالم أنيابها، وأسفرت لكم عن سوء نياتها، وانه لم يبق لكم أمل في عدلها وإنصافها... نعم لا وسيلة لكم إلى الحياة...إلا بالاتفاق يداً واحدة للدفاع عن بلادكم بالنفس والنفيس»[٢].

وعلى أثر قيام لجنة (بيل) لتقصي الحقائق البريطانية الخاصة ببحث النزاع العربي - الصهيوني بإعلان قرارها القاضي بتقسيم فلسطين إلى أجزاءٍ ثلاثة عام ١٩٣٧ [٣]، وقع النبأ على مدينة المرجعية الدينية النجف الأشرف «وقع الصاعقة الداوية «حسبما عبرت عنه مجلة (الاعتدال)، واهتم بذلك الأعلام من زعماء الحوزة العلمية ومعظم رجال الدين وجمهور الناس والشباب الوطني[٤]. ولم يغيبوا عن ميدان النضال والجهاد في سبيل الله وفلسطين، التي عَدُّوها خير أرضٍ يجسّد المسلم عليها وظيفته الجهادية من أجل حفظ كيان الإسلام. فأصدر الشيخ عبد الكريم الزنجاني فتوى مهمة، دعا فيها المسلمين بطوائفهم وقومياتهم كافة إلى الجهاد في سبيل إعلاء كلمة الله في فلسطين ودفع خطر اليهود عنها،

والضغط والقهر البريطاني- الصهيوني على طبقة الفلاحين العرب. كما أنَّ الإدارة البريطانية مارست بالاتفاق والتعاون مع الحركة الصهيونية عملية الضغط على الفلاح العربي واغتصاب الحقوق العربية في فلسطين منذ الاحتلال، فأدى ذلك إلى قيام المظاهرات والصدامات المسلحة ضد القوات البريطانية والمليشيا اليهودية. ينظر: عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، (مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠)، ص٣٥.

(١) ينظر: محمد جواد جاسم محمد الجزائري، الشيخ عبد الكريم الزنجاني ١٨٨٦-١٩٦٨، المصدر السابق، ص ٢١٦-٢١٧.

(٢) صفحة من رحلة الامام الزنجاني وخطبه في الاقطار العربية والعواصم الإسلامية، الجزء ٢، (النجف: مطبعة الغري الحديثة)، ١٩٥٧، ص ٢١٠.

(٣) عن التقرير الأول لتقسيم فلسطين ينظر: عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ٣٣١- ٣٣٢.

(٤) مجلة الاعتدال، (النجف)، السنة ٤ العدد المزدوج (٤-٥)، اب ١٩٣٧، ص ١٨٢، مقدام عبد الحسن الفياض، النجف والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٣٣

ومناصرة ثورتها العربية التي كانت مازالت مشتعلة فيها عام ١٩٣٧ [١].

وشهد العراق اضرابات واحتجاجات ضد قرار الحكومة البريطانية في شأن تقسيم فلسطين العربية، وأقام العلماء والزعماء والشباب المثقف تظاهرة كبرى يوم الاثنين(١٦ آذار ١٩٣٨) اتجهت صوب المرقد العلوي المطهّر، ومن ثم إلى بيت الشيخ (محمد حسين كاشف الغطاء) وهي تهتف بحياة فلسطين، وأبرق الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ثلاث برقيات، الأولى إلى (مفتي الديار الفلسطينية)، والثانية إلى (المندوب البريطاني)، أما الثالثة فأُرسلت الى (جمعية الدفاع عن فلسطين/ المقر العام) في بغداد[٢].

أسهم العلماء في رفد الجمعية المذكورة التي عزمت على تخصيص يوم الجمعة الموافق ٥ آب ١٩٣٨ يومًا فلسطينيًا لجمع الدعم والتأييد لها، فأرسل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء لها كلمته القيّمة والمعنونة (أيها العرب أيها الإسلام)؛ لحشد الهمم وإنهاض العزائم في نفوس أبناء الأمتين العربية والإسلامية، مشيراً إلى أن القضية الفلسطينية ليست قضية تخص الفلسطينيين فحسب، بل هي قضية العرب والمسلمين جميعاً، وأنّ مصيرها مرتبط بمصير العالم العربي والإسلامي بأجزائه كافة، وأفتى بالجهاد وبذل الأموال والأنفس في سبيلها[٣].

وظهر من بين جنبات المرجعية الدينية أدباء وشعراء فطاحل من رجال الدين، لم يقتصر اهتمامهم على الأحداث السياسية في العراق فقط، بل اهتمّوا أيضاً بشؤون وشجون أُمّتهم في شتّى الأقطار والبلاد العربية. واتّجه بعضهم اتجاهاً عربياً محضاً، بينما نجد البعض الآخر أنه صهر الروح العربية والإسلامية معاً في قصائده الشعرية العصماء[٤]، ومنهم الشيخ عبد المنعم الفرطوسي (١٩١٧-١٩٨٣)[٥][٦] الذي

---

(١) كاظم البديري، الإسلام والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٢) حيدر سعد جواد الإبراهيمي، المجتمع النجفي، المصدر السابق، ص ٨١.

(٣) عبد الحليم بن محمد الحسين آل كاشف الغطاء، قضية فلسطين، المصدر السابق، ص ١٢.

(٤) للمزيد من التفصيلات حول تأثر الشعراء بقضية فلسطين ينظر: مليحة عزيز حسون الدعمي، الحس القومي، المصدر السابق.

(٥) عبد المنعم الفرطوسي ابن الشيخ حسين بن حسن بن عيسى الفرطوسي(١٩١٦ - ١٩٨٣)، عالم فاضل وأديب مشهور وشاعر مجيد، درس في الحوزة العلمية وبرع في علوم النحو والصرف والعَرُوض والمَعَاني، من أبرز أساتذته: السيد أبو الحسن الإصفهاني، والسيد عبد الهادي الشيرازي، والشيخ مهدي الظالمي. امتاز بسرعة البديهة وحسن الأسلوب، كان عضواً في جمعية الرابطة الأدبية في النجف الأشرف. له (ديوان شعر بجزأين، ملحمة أهل البيت في أكثر من ٤٠ ألف بيتاً). توفي في (أبو ظبي)، ونُقل إلى النجف. لتفصيلات اكثر ينظر: محمد هادي الأميني، معجم رجال الفكر، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٩٣٧؛ علي الخاقاني، شعراء الغري، المصدر السابق، الجزء ٨، ص ٥-١٠.

(٦) لتفصيلات أكثر عن حياته وجهاده وشعره ينظر: حيدر محلاتي، الشيخ عبد المنعم الفرطوسي حياته وأدبه، (النجف الأشرف، المكتبة الأدبية المختصة، ٢٠٠١)، ص٥٣-٨٨.

أولى اهتماماً بقضية فلسطين وشعبها المضطهد، بعدّها أهم قضية شغلت العالم العربي والإسلامي، وهيمنت على باقي القضايا والأحداث. وقد نظم الشاعر في هذا الشأن قصائد كثيرة منها قصيدته «فلسطين» التي نظمها عام ١٩٣٨، والتي يقول في أبياتها[١]:

بالسيف أُقسم لا بالطّرْس والقَلَمِ ... أنّ الأماني بِحَدِّ الصارم الخَذِمِ
والحقّ يَشْهَدُ أنّ السيف صاحبُه ... وصاحبُ السيف قِدْماً صَاحِبُ الهِمَمِ
وليس تَنْهضُ بالأمرِ الخطير يَدٌ ... وما لديها سوى القِرْطاسِ والقَلَمِ
ولا تَسُودُ على أقرانِها أممٌ ... بدونِ رَعْدِ الظّبا أو خَفْقَةِ العَلَمِ

ومن ثم يتوجه إلى العرب ليثير نخوتهم، ويستنهض عزائمهم من أجل تخليص فلسطين من وطأة المستعمر المحتل الذي أذاق الشعب الفلسطيني شتى ألوان الذل والهوان[٢]:

يا نخوة العرب ثوري ياحميَّتها ... توقدي بسعير منك مُضْطَرِم
ماذا القعود وقد ساد الهوان بنا ... وشيمة الحر تأبى الجبن إنْ تُضَمِ
وكيف قد طأطأت للضيم أرؤسها ... وهي الأباةُ عرانينٌ ذوو شِمَمِ
وكيف كذّلها الوِرْدُ الهَنيُّ وَقَدْ ... أُديف ذلك مِنْ أبنائها بِدَمِ

٢- الموقف تجاه مؤامرة تقسيم فلسطين ١٩٤٧ والحرب العربية - الصهيونية ١٩٤٨

اقتربت مؤامرة تقسيم فلسطين والقضاء على أماني شعبها العربي وتطلعاته واتضحت معالمها بجلاء، فقد وافق معظم أعضاء اللجنة الدولية في تقريرهم المنجز في أيلول ١٩٤٧ على تقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية وأخرى يهودية وتدويل مدينة القدس، ورفعوا توصياتهم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت عليها هناك. وبدلاً عن أنْ يُطَبَّقَ حق تقرير المصير على عرب فلسطين « وهو الحل المنطقي لإنهاء الانتداب البريطاني » تُرك مستقبل الفلسطينيين لأهواء مندوبي الدول، الذين لا يعرفون عن حقيقة الأمر شيئاً يذكر[٣].

تنبّه رجال المرجعية للخطر الداهم، واستعدوا لهم بما أملته عليهم مسؤوليتهم الشرعية، فقد أصدر الشيخ عبد الكريم الزنجاني فتوى دينية حرّم فيها بيع الأراضي العربية في فلسطين للصهاينة تحريماً

(١) محمد حسين الصغير، فلسطين في الشعر النجفي المعاصر ١٩٢٨-١٩٦٨، (بغداد، كلية أصول الدين، ١٩٦٨)، ص٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤٥.

(٣) حسن محمد طوالبة، مأزق الكيان الصهيوني، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٨)، ص٣٠-٣١.

قطعياً. وتُعد فتواه هذه أول بادرة إسلامية من نوعها في العراق، والتي أكدت بأن مرتكب هذا العمل بمنزلة المحارب لله تعالى ولرسوله (صلى الله عليه واله وسلم)، وأوجب على كل مسلم أن يدافع عن بيضة الإسلام في فلسطين، فهي من أهم الواجبات الإسلامية - كما ورد في نص الفتوى - ولا يبرر ذلك البيع قصد الحج بثمنها وبناء المساجد، أو ما شابه ذلك من الأعمال، التي أصبحت وسيلة للإغراء والاستهواء. وضرورة زيارة كل مسلم القدس الشريف - حسب استطاعته - لما في ذلك من مؤازرة تاريخية مهمة للعرب في وضعهم الخطير المهدد بالتقسيم[١].

وتفاعل المرجع الديني الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء مع الحدث السياسي وأثّر فيه، وكانت له مواقفُ مبدئية حاسمة تجاه القضية الفلسطينية منذ بدايتها، ففي اليوم نفسه الذي أصدرت فيه الأمم المتحدة قرارها الجائر بتقسيم فلسطين (٢٩ تشرين الأول ١٩٤٧)[٢]، أصدر بياناً عاماً إلى المسلمين كافة، حمل عنوان (نداء لعموم المسلمين من الإمام كاشف الغطاء)، نشرته مجلة العدل الإسلامي، ومما جاء فيه: «... أيها العرب، أيها المسلمون لا يختلجكم الشك والريب، وأنّ البلية على كل واحد منكم... وأنّ معابدكم وكل مقدساتكم في خطر هائل وبلاء نازل فانهضوا نهضة تحفظ كرامتكم وتصون مقدساتكم وأنّ دول الغرب قد استكلبت عليكم ولا يُنبئك مثل خبير»[٣]. ورفع كاشف الغطاء برقية شديدة اللهجة الى وزارة الخارجية العراقية، تجلت فيها جرأته الواضحة، إذْ حُذِّرَ أي حكومة عربية من التردد في التصريح للجنة أنَّ فلسطين عربية، وأكد أنَّ «فلسطين للعرب ولا يحكم فيها سوى العرب»[٤].

ورفع جمعٌ من علماء المرجعية الأعلام[٥]، احتجاجهم على قرار اللجنة الدولية وتوصياتها، معبرين عن أن «فلسطين عربية، وستبقى عربية، برغم محاولات الصهاينة حثالات الأمم والشعوب». الأمر الذي

---

(١) أرشيف وزارة الداخلية العراقية، المكتب الخاص، الشخصيات الأجنبية، الملفة الشخصية للشيخ عبدالكريم الزنجاني المرقمة (٦٣/ ١٦/ ٧٩) وثيقة: ١٢-١٣. نقلاً عن: مقدام عبد الحسن الفياض، النجف والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٤٥-٤٦.

(٢) ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، مواقف النجف الأشرف من القضية الفلسطينية ١٩٢٩-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص ١٠٣-١٠٤.

(٣) مجلة العدل الإسلامي، (النجف)، السنة٢، العدد٢، في(٢٩ تشرين الأول ١٩٤٧)، ص١٢٧. نقلاً عن: مقدام عبد الحسن الفياض، النجف والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٦١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٨

(٥) ومن أولئك العلماء: السيد علي بحر العلوم، والشيخ محمد حسين الجواهري، ومحمد جواد الشيخ طاهر الحجامي، ومحمد صادق الطباطبائي.

حفّز شخصيات متنفذة كثيرة على بعث برقيات إلى مجموعة من حكام الدول، أعلنوا فيها استنكارهم لقرار اللجنة الدولية، وأن كل قرار لا يتفق ومصلحة أهل البلاد الشرعيين الفلسطينيين يكون مصيره الفشل والإهمال. وطالبوا الحكومة العراقية أنْ تبذل قصارى جهدها في سبيل مقاومة القرار، بينما بعث عدد من الشخصيات ببرقيات أعلنوا فيها استنكارهم لقرار اللجنة الجائر[1]. وسعى العالم والمصلح الكبير السيد هبة الدين الشهرستاني الى إجراء عدد من الاتصالات مع الساسة العرب والمسلمين لإيجاد موقف عربي-إسلامي موحد ضد مشروع التقسيم، ومن هنا بعث ببرقية إلى الحكومة الإيرانية حثها على وجوب اتخاذ موقف لا يحيد عن مناصرة أصحاب الحق الشرعيين من الفلسطينيين[2].

الحرب العربية الصهيونية ١٩٤٨

زاد قرار الأمم المتحدة بالتقسيم من مظلومية الفلسطينيين، وعقّد الصراع بين العرب والمستوطنين اليهود، ثم اندلعت بعد ذلك الحرب بين الطرفين، وقد كان هدف العرب في البداية منع تنفيذ قرار التقسيم ومنع قيام الدولة الصهيونية. أما الصهاينة، فكانوا يأملون في السيطرة على الأراضي المخصصة لهم بموجب القرار المذكور. واشتد القتال بعد أن أعلنت إسرائيل إنشاء دولتها في ١٤ آذار ١٩٤٨، وانضمت في نيسان من العام ذاته قوات خمس دول عربية لمساعدة الفلسطينيين[3].

استبشر العراقيون خيراً، وفي مقدمتهم علماء المرجعية الأعلام، بأنباء زحف الجيوش العربية إلى فلسطين، وبداية العمليات العسكرية فيها، سيما وأن الجيش العراقي شارك بفاعلية وسرعة وبسالة في المعارك. وبارك عدد من رجال الدين الكبار ما وصفوه بـ«الجهاد المقدس»، ورفعوا برقيات الدعم والتأييد إلى رئيس الوزراء العراقي آنذاك السياسي ورجل الدين المعروف السيد محمد الصدر١٨٨٢-١٩٥٦[4]،

(١) ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، مواقف النجف الأشرف من القضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ١٠٤-١٠٥؛ جلاوي سلطان عبطان، التيارات الفكرية والسياسية، المصدر السابق، ص٢١٨-٢١٩.

(٢) عن جهود الشهرستاني في دعم القضية الفلسطينية ينظر: اسماعيل طه الجابري، هبة الدين الشهرستاني..، المصدر السابق، ص ٩٧-٩٩.

(٣) تريفور ن. دوبوي، النصر المحير-الحروب العربية-[الاسرائيلية] ١٩٤٧-١٩٧٤، ترجمة الهيأة العامة للاستعلامات، (القاهرة، د«مط»، ١٩٩٠)، ص ٨٣-٨٦.

(٤) هو السيد محمد بن حسن بن هادي بن محمد علي الصدر، والده رجل دين وفقيه وشاعر ومُحدّث، ولد (محمد) في مدينة الكاظمية سنة ١٨٨٢، أنشأته عائلته نشأة علمية ودينية واسعة، أسهم - في سنوات شبابه - في الحركة الوطنية خلال العهد العثماني، وكان في طليعة من قاوموا سياسة الاحتلال البريطاني. تولى رئاسة الحكومة لمدة قصيرة سنة ١٩٤٨، توفي سنة ١٩٥٦. ينظر عباس علي، زعيم الثورة العراقية - صفحات من حياة الزعيم العظيم السيد الصدر، (بغداد: مطبعة النعمان، ١٩٥٠)، ص ص ٢٣٣ - ٢٣٧.

الذي أجابهم ببرقيات يشكرهم فيها على موقفهم المساند للحرب العربية العادلة ضد الصهاينة[1].

وانطلاقاً من إيمانها العميق بضرورة تطهير الأراضي العربية المحتلة من رجس الغزاة، وتضامناً مع علماء بغداد والأزهر الشريف، أصدر علماء المرجعية الدينية فتاواهم، وفي المقدمة منهم الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، الذي استهل فتواه بالآية القرآنية الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2] أوجب فيها مرة أخرى الدفاع عن فلسطين ولزوم المسارعة في انقاذها من الخطر المحدق بها[3].

وفي الوقت نفسه، دفع العالم المجاهد المجتهد الشيخ عبد الكريم الجزائري ولده ونجله الأكبر الأديب والناشط السياسي الشيخ أحمد الجزائري (١٩٢٤-١٩٦٢) إلى تولي مهمة تنظيم قوائم بأسماء الراغبين بالتطوع في صفوف الجيش العربي المجاهد المتوجه نحو تحرير فلسطين. وامتثالاً لدعوات المرجعية للتبرع بالغالي والنفيس لمساعدة الفلسطينيين تقدم عدد من شيوخ عشائر الفرات الأوسط بطلب إلى متصرفية لواء الديوانية للموافقة على قيامهم بجمع تبرعات مالية وعينية، وإرسالها على وجه السرعة الى مجاهدي فلسطين. وأُقيمت الاحتفالات للدعوة إلى نصرة فلسطين واستصراخ الأهالي للدفاع عنها بكل ما أوتوا من قوة[4].

وساند عالم الكاظمية السيد محمد مهدي الموسوي الواعظ[5]، القضية الفلسطينية بدعواته وندواته التثقيفية التي كان يعقدها بهدف توحيد القوى المجتمعية وتوعيتها ودفعها إلى نصرة الشعب الفلسطيني، وكانت له علاقة راسخة مع مفتي فلسطين السيد محمد أمين الحسيني، الذي كان متواجداً في الكاظمية عام ١٩٤٨، وتباحث معه حول فلسطين وسبل تحريرها، وطلب (الواعظ) من خطباء

---

(١) مقدام عبد الحسن الفياض، النجف والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٧٥.

(٢) سورة الصف، آية ١٠.

(٣) مقدام عبد الحسن الفياض، النجف والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٦٩-٧٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٣-٦٦.

(٥) محمد مهدي بن محمد بن صادق الموسوي الكاظمي الواعظ، من أعلام الكاظمية المقدسة وفقهائها، ولد فيها عام ١٩٠١، من أساتذته الشيخ حسين الرشتي الكاظمي، والسيد هادي الخراساني الكربلائي، أجيز بالاجتهاد ولم يتجاوز الثلاثين من عمره، توفي عام ١٩٧١. من مؤلفاته: أحسن الوديعة في تراجم أشهر مشاهير الشيعة في جزأين، أصول الشيعة وفروعها، معجم القبور، القول المعقول في الأصول، نفائس الكلام. ينظر: آغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، المصدر السابق، المجلد٥، ص ٤٧٢؛ عبد الرسول الموسوي، معجم أعلام الفكر والأدب في الكاظمية، المصدر السابق، ص ٥٩؛ كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين، المصدر السابق، المجلد٣، ص ٢٥٥.

المنبر الحسيني في الصحن الكاظمي الشريف، بجعل خطبهم موجهة نحو القضية ذاتها من أجل إيقاظ الأمة ومدّ يد العون والمساعدة للاجئين الفلسطينيين[1].

أسهم شعراء الحوزة العلمية في الجانب الإعلامي من معركة التحرير، بقصائدهم العصماء التي انصهرت فيها الروح العربية والإسلامية، يحيّون فيها طلائع الجيوش العربية بوصولها إلى أعتاب القدس الشريف في حرب ١٩٤٨، ويدعون لهم بالنصر والفتح القريب[2]. وبعد إعلان وقف إطلاق النار من دون تحقيق نتيجة تُذكر للجانب العربي[3] أنشد رجال الدين الشعراء قصائدهم يستنكرون فيها النكبة وخيبة الأمل التي حلّت بالعرب، ومنهم وكيل المرجعية الدينية العليا في البحرين الشاعر والفقيه الشيخ عبد الحسين الحلي (١٨٩٣-١٩٥٦) قصيدتيه الموسومتين (مجلس الأمن وفلسطين) و(تنظيم الرياحين)، حمل فيهما على حالة التقهقر التي تعاني منها الأمة العربية وروح الانهزام التي اجتاحت أنظمتها الحاكمة، وداعياً إلى مواصلة الجهاد في فلسطين وعدم الانخداع بعمليات التضليل التي تقودها المنظمات الدولية المأجورة لا سيما مجلس الأمن، إذ يقول في الأولى[4]:

يا مَجْلِسَ الأمنِ لا حَيّتكَ أيمانُ ... ولا رَسَتْ لك في الأنداء أركانُ

تجمّعت فيك أقوامٌ مفرقةٌ ... أهواؤها، ولكلٍ منهمُ شانُ

تنكّبوا المثل العليا، وما امتثلوا ... غير الذي سنّه فيهم (ترومانُ)

كَأَنَّهُ حين ينهاهُمْ ويأْمُرُهُمْ ... مُسخّرونَ لهم يوحي (سليمانُ)

أينَ العرُوبةُ؟ ليت العُربَ قَدْ عَدِمُوا ... حياتَهم فَهْيَ إذلالٌ وخسرانُ

عَهْدي بهِمْ أَنَهُمُ عِنْدَ اللُّقا صُبُرٌ ... وأنَّهم قطُّ ما ذَلّوا ولا هانوا

يَأْبَى لَهُمْ شَرَفُ الأحسابِ أنْ يدعوا ... عدُوَّهمْ فيه يسري وَهْوَ عَجْلانُ

يا قوم عطفاً على أوطانِكمُ فَلَقَدْ ... حَلّتْ بها مِحَنٌ جَلّتْ وأشجانُ

لا تَخْشُونَ على البُلْدانِ إنْ هُدِمَتْ ... فَسَوفَ تُبْنى مِنَ الهاماتِ بُلدانُ

---

(١) رضا كريم محمد عبد الحسين العامري، الحياة الفكرية في مدينة الكاظمية، المصدر السابق، ص ٢٦٩.

(٢) حيدر محلاتي، الشيخ عبد المنعم الفرطوسي، المصدر السابق، ص ١٥٠-١٥١؛ محمد حسين الصغير، فلسطين في الشعر النجفي المعاصر، المصدر السابق، ص ١١٧-١١٨، ص ١٤٧-١٤٨.

(٣) للتفاصيل عن الحرب العربية الصهيونية وانعكاساتها على قرارات الأمم المتحدة بخصوص فلسطين ينظر: إدوارد سعيد، عواقب حرب ١٩٤٨، من كتاب حرب فلسطين إعادة كتابة ١٩٤٨، لـ (آيوجين إل روجان وآخرون)، ترجمة: ناصر عفيفي، (القاهرة، الكتاب الذهبي، ٢٠٠١).

(٤) حسن الأمين، مستدركات أعيان الشيعة، المصدر السابق، الجزء ١، ص ٨٥.

القوم للقوم أنـدادٌ لو الْتَحَموُا ... وَضَـمَّ أبطالَهُمُ لِلْحَربِ ميدانُ
فحكّموا السّيْفَ فيما بَيْنَهُم، وَدَعوُا ... مـواعـداً، ملؤها زُوْرٌ وبُهْـتَـانُ
فالسّيْفُ أَقْطَعُ حُكْماً وَهْوَ مُنْصِلتٌ ... مِمّـا يُـلـفّـقُ طَـمّـاعٌ وفـتّـانُ

وأنشد وكيل المرجعية العليا الشيخ علي الصغير[1] قصيدته (مأساة الشرق)، التي بيّن فيها حجم النكبة التي حلّت بالعالمين العربي والإسلامي من جراء حرب ١٩٤٨، ونورد بعض أبياتها[2]:

يا ساكنينَ عَلَى (سيناءَ) قَدْ طُويتْ ... (سيناءُ) وانـدك يا أربابَهُ الطُّورُ
هذي (فلسطينُ) قد عاثَ العدّو بها ... ولا مَصير سوى ما قال (بلْفُوُرُ)
ما بال قوميَ لا يُذكي عزيمَتَهُمْ ... هـذا العِتـاب، وهـم قـومٌ مساعيرُ
تَحفّزَ الـرّكَـبُ إذ سـارَتْ طلائعُه ... فـما مـقـامُـكِ فينا أيهـا الِعـيرُ
حَقّ العروبةِ والإسـلامِ مُضْطَهدٌ ... وحَـقُّ(رسـولِ الله) مـوتـورُ

٣- الموقف تجاه الحرب العربية - الصهيونية ١٩٦٧ وحركة المقاومة الفلسطينية ١٩٦٩

وفي ضوء استمرار اغتصاب اسرائيل للحقوق العربية، فقد بقي الصراع بين الطرفين مشتعلاً لسنوات طويلة، وشنّ الإسرائيليون اعتداءهم الغادر على (مصر وسوريا والأردن) في ٥ حزيران١٩٦٧، والذي نجم عنه احتلال سريع ومذهل لمساحات واسعة من الأرض العربية في فلسطين والدول العربية المذكورة فيما يُعرف بحرب الأيام الست أو نكسة حزيران[3].

سبقت المرجعية الدينية العليا غيرها من المدن العراقية في التنديد بالعدوان الإسرائيلي واستنكاره على نطاق واسع، إذ دعا المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم المسلمين كافة إلى بذل كل الإمكانيات

---

(١) علي ابن الشيخ حسين بن علي بن حسين الخاقاني الشهير بالصغير، عالم فاضل وشاعرٌ مُجيد، ولد في النجف الأشرف عام ١٩١٥، تلمذ على أيدي الكثيرين من علمائها، مثل الشيخ مهدي الظالمي، ومحمد علي الخراساني، والسيد حسين الحمامي، والسيد أبي القاسم الخوئي، وعبد الرسول الجواهري. عمل وكيلاً للمرجعية الدينية العليا في منطقة (العطيفية) ببغداد، وعضواً في جمعية الرابطة الأدبية، وأستاذاً في كلية أصول الدين. وأصبح عضواً في جماعة علماء بغداد والكاظمية. ينظر: علي الخاقاني، شعراء الغري، المصدر السابق، الجزء٦، ص ٤٦٧-٥٠١؛ كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ٣٢٤.

(٢) محمد حسين الصغير، فلسطين في الشعر النجفي المعاصر، المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(٣) احتلت إسرائيل في تلك المدة القصيرة شبه جزيرة سيناء غرباً، والضفة الغربية ومدينة القدس شرقاً وهضبة الجولان شمالاً. لتفصيلات أكثر عن العمليات العسكرية وأسباب العدوان الإسرائيلي ونتائجه ينظر: عمر حلمي الغول، التحولات الفلسطينية١٩٦٧-١٩٨٧، (دمشق، دار الوسيم، ١٩٩٢)، ص ٢٥-٣٠؛ محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ الانفجار، (مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠)، ص ٧٦٣-٩٠٩.

من أجل تحصيل المكاسب لتقوية موقف الدول الإسلامية ورد كيد المعتدين عليها، ناصحاً الجميع باسم المصلحة الإسلامية إلى حل الخلافات والتوحد لمواجهة الخطر الداهم. وقد بعث الحكيم برقية بتاريخ ٦ حزيران ١٩٦٧ إلى عبد الرحمن محمد عارف (رئيس جمهورية العراق)، يُبدي فيها ألمه العميق لما تواجهه الأمة الإسلامية وقضية فلسطين من موقف عصيب أقامه عليها أعداؤها الذين ناصبوها العداء، وحثّه فيها على العمل لتحرير الأراضي العربية المقدسة، والرد على العدوان الصهيوني الصريح، داعياً من الله عز وجل أن يكلل جهود المسلمين وقادتهم بالنصر والعز[١].

ولم تقتصر تعبئة المرجعية للناس على الجانب الاجتماعي والمادي، وإنما شملت إبعاداً روحية أخرى تربط الإنسان المسلم بقضيته وبأرضه، فطلب السيد محسن الحكيم « تآزراً مع الأشقاء في فلسطين» من المسلمين إقامة مجلس قراءة الفاتحة على أرواح شهداء الاعتداء الصهيوني الآثم، وتلاوة دعاء الفرج لنصرة الأمة العربية، وحثّ وكلاءه في جميع المناطق إلى الاقتداء به في إقامة المآتم على أرواح الضحايا. وأعلن الشيخ علي محمد رضا كاشف الغطاء استحباب الصوم نصرةً للعرب والمسلمين[٢]. وأرسلت (جماعة العلماء) نداءات عدة لرؤساء البلاد الإسلامية وملوكها والسكرتير العام للأمم المتحدة، استنكروا فيها العدوان الصهيوني على فلسطين، وتمّ إعلان هذه النداءات والبيانات من إذاعة بغداد[٣].

وشرع علماء المرجعية فضلاؤها بما يمتلكوه من نفوذ ديني، بتوجيه إداناتهم ودعواتهم إلى الحكومة الإيرانية التي بقيت مُصرةً في أكثر الأوقات حراجة على الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية واقتصادية مع إسرائيل. فطلب السيد محسن الحكيم من المسؤولين العراقيين استدعاء السفير الإيراني في بغداد إلى النجف الأشرف، وبالفعل عُقد اللقاء بين الطرفين يوم ٨ حزيران ١٩٦٧، فاستنكر المرجع الأعلى موقف شاه إيران وعلاقته المشبوهة بإسرائيل، وأبلغه بضرورة أن تعمل إيران بكل قواها على مساعدة المسلمين في استعادة حقوقهم المغتصبة في فلسطين، وسلّمه رسالة شديدة اللهجة إلى الحكومة الإيرانية بهذا الصدد[٤]. في حين دعا السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، في برقيةٍ رفعها بتاريخ ٧ حزيران إلى رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا (١٩٦٥-١٩٧٧) إلى «أن تعلن إيران فوراً تأييدها الكامل

(١) عبد الجبار الزهيري، آية الله البغدادي حياة جهاد ونضال، المصدر السابق، ص ٢٥، مقدام عبد الحسن الفياض، النجف والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ١٠٣-١٠٤

(٢) كاظم البديري، الإسلام والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص٧٣، مجلة العدل ص ١٥٤.

(٣) عدنان ابراهيم السراج، الإمام محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ٢٦٢- ٢٦٤.

(٤) كاظم البديري، الإسلام والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص٧٣-٧٤؛ هاشم فياض الحسيني، الإمام المجاهد السيد محسن الحكيم، (طهران: مركز الحكمة للدراسات الإسلامية، ١٩٩٩)، ص٩١.

ووقوفها إلى الجانب الفلسطيني لدحر اليهود ودفع خطرهم عن البلاد الإسلامية»[١].

وبسبب وجود عدد كبير من المُقلّدين للسيد الخوئي في إيران، تحرك الرأي العام فيها على خلاف رأي الحكومة الايرانية، معلناً مساندته لموقف المرجعية الدينية العليا في العراق في دعم القضية الفلسطينية التي وصفها بأنها قضية العرب والمسلمين جميعاً[٢].

واستنكر علماء مدينة كربلاء المقدسة العدوان الإسرائيلي على الإسلام والمسلمين ببرقية بعثوها إلى رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف، وطالبوا قادة المسلمين بتطبيق أمر الله تجاه الصهاينة، ووقّع على هذه البرقية عدد كبير من علماء كربلاء المقدسة. وأصدر علماء الكاظمية وبغداد بياناً إلى الأمة الإسلامية عامة والملوك والرؤساء خاصة، طلبوا منهم فيها رصّ صفوفهم وجمع كلمتهم وترك خلافاتهم، «لإنقاذ الأرض الإسلامية المقدسة»، وأيّد علماء الدين في الحلة الموقف الحاسم للحكومة العراقية بعد انْ استنكروا الاعتداءات الصهيونية وشجبوا التدخل الاستعماري الإنكلو-أمريكي المتواطئ مع إسرائيل[٣].

ووقف المرجع السيد محمد البغدادي موقفاً شجاعاً، عندما أصدر بيانه العام إلى الأمة الإسلامية بتاريخ ٧ حزيران ١٩٦٧، يستنهضها إلى الجهاد المقدس ضد الاحتلال الصهيوني، تصدرته الآية الكريمة: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾[٤] أوجب فيه على كل مسلم قادر على حمل السلاح أنْ يبادر إلى ساحة المعركة، متضامناً مع إخوانه العرب والمسلمين «لنجعل فلسطين عربية لا يهودية»[٥] مطالباً جميع المسلمين المشاركة الفعّالة في تحرير فلسطين من اليهود فيما سمّاها بـ«الحرب المقدسة»، وعدّ بفتواه اللاحقة «التطوع» في حركة التحرير من أهم الواجبات الإسلامية وأرفعها درجة، ومن يسقط في المعارك فإنه يُعتبر شهيداً خالداً[٦].

---

(١) كاظم البديري، الاسلام والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص٧٥؛ مجلة العدل، السنة ٢، العدد ١٠-١١، ١٩٦٧، ص ٦٩؛ مقدام عبد الحسن الفياض، النجف والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ص ١٢٤-١٢٥....

(٢) أسامة إبراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي.، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٣) مجلة العدل، السنة ٢، العدد ١٠-١١، ١٩٦٧، ص ص ١٥٤-١٥٥.

(٤) سورة التوبة، آية١٤.

(٥) هيئة الحوزة العلمية في النجف، موقف الإمام البغدادي حول قضية تحرير فلسطين، الطبعة ٢، (بغداد: مطبعة أسعد)، ١٩٧١، ص١٥. وتجد نص البيان كاملاً في: عبد الحميد الراضي، جهاد السيد البغدادي، المصدر السابق، ص١٢١.

(٦) جماعة الحوزة العلمية في النجف الأشرف، موقف الإمام البغدادي حول قضية تحرير فلسطين، (بغداد: مطبعة اسعد، ١٩٧٠)، ص٣٥، علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ٣٢١-٣٢٢.

ومن جهة أخرى حاول البغدادي التحرك على الصعيد الدولي، وتحشيد الرأي العام العالمي ضد أعداء الأمة، فأصدر نداءً عاماً إلى ملوك ورؤساء الحكومات العربية والإسلامية، يطالبهم فيه بإجراء مقاطعة شاملة لإسرائيل وللدول التي تساندها أيضاً، معتبراً تلك الدول مناوئة ومعادية للإسلام وإنْ كانت مسلمة، جاء فيه: «الواجب مقاطعة اليهود وجهادهم، ومقاطعة كل من ساعدهم وشايعهم ورضي بأفعالهم من المستعمرين الإنكليز والأمريكان الذين كانوا المقومين لهجوم إسرائيل الكافرة على المسلمين». وفي لفتة واقعية أفتى البغدادي بمشروعية استعانة المسلمين بالدول الأجنبية في الحرب، لاسيما إذا كان الانتصار متوقفاً على الحصول على الأسلحة منها[1].

وكان للسيد محمد البغدادي موقفٌ متميزٌ عن باقي الفقهاء، إذْ كان يدعو إلى مساندة الثورة الفلسطينية بالنفس والسلاح والمال بلا شروط ولا قيود. وعقد لقاءات كثيرة مع ممثلي منظمات المقاومة الفلسطينية وقادتها، وكان يتبرع لهم بما تجمّع في حوزته من أموال زكاة الفطر[2]. وقدّم البغدادي جهداً فكرياً في مجال الدفاع عن القضية الفلسطينية، إذ أصدر كتابه (وجوب النهضة لحفظ البيضة) في الدعوة للجهاد والنضال في ضوء القرآن الكريم والسنة الشريفة، في سبيل تحرير فلسطين، والتخلص من الصهاينة والاستعمار. موضحاً مفاسد الاستعمار وجرائمه، ومبيناً فيه للشعب مواقع القوة والنصر والحياة، مقابل النكسة والخيبة والاندحار، ولعل هذا النتاج العلمي يأتي في سياق الجهود الفكرية المستمرة لتعبئة الرأي العام لخوض المعركة الفاصلة[3].

وناشد علماء المرجعية الدينية المسلمين كافة للعمل على إنقاذ فلسطين من «الصهيونية المجرمة ومن يساندها» وحثوا على مقاطعتهم وحرمانهم من موارد البلاد العربية والإسلامية وخيراتها، وأعلنت إذاعة بغداد في ٧ حزيران ١٩٦٧ بياناً للعلامة السيد أبي القاسم الموسوي الخوئي، أهاب فيه بالمسلمين أن يكونوا يداً واحدة في رد كيد المعتدين اليهود ودحرهم، وأوصى حكام الدول الإسلامية جميعاً بنبذ خلافاتهم واتخاذ موقف حازم تجاه أعداء الإسلام. وأكد أنَّ على العرب أنْ يطمئنوا بأن إخوانهم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يقفون جنباً إلى جنب معهم في معركتهم هذه، وعليهم الدفاع عن أنفسهم ودينهم وكرامتهم. وحرّم في البيان بيع النفط العربي إلى إسرائيل، ودعا إلى إجراء مقاطعة اقتصادية صارمة، تقوم بها الدول العربية والإسلامية ضد إسرائيل وحليفاتها من الدول الغربية[4].

(١) هيئة الحوزة العلمية في النجف، موقف الإمام البغدادي، المصدر السابق، ص١٦-١٧، ص٣٧.

(٢) عبد الحميد الراضي، جهاد السيد البغدادي، المصدر السابق، ص ٣١-٣٣.

(٣) مجلة العدل، السنة ٢، العدد ١٠-١١، ١٩٦٧، ص ١٥١.

(٤) كاظم البديري، الإسلام والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص٧٥-٧٦؛ مجلة العدل، السنة ٢، العدد ١٠-

وفي الإطار نفسه طلب من التجار والوكلاء والأفراد الميسورين إرسال الحقوق الشرعية دعماً للحرب، مؤكداً على مقلديه بضرورة نصرة الجيوش العربية في معركة الدفاع عن الأرض الإسلامية. ولم يكتف بذلك بل أصدر فتوى بأسناد العمل العسكري ضد العدوان الصهيوني ودعمه بكل الوسائل والإمكانيات، وبيّن أن الاعتداء على الدول العربية هو اعتداء على جميع الأراضي الإسلامية[1].

وانعكست نداءات المرجعية لدعم المعركة التي خاضتها الجيوش العربية ضد الصهاينة على الجهد الشعبي المساند لها، إذ يمكن الإشارة إلى حملات التطوع من أبناء مدينة النجف الأشرف الذين شكلوا قوة مسلحة متطوعة تحت اسم (فيلق الإمام علي)، وأعلنوا أنه سيكون تحت قيادة ضباط الجيش العراقي، وأن أفراده مستعدون للدفاع عن فلسطين والإسلام[2]. وطلب العلماء من جميع أئمة الجوامع تلاوة دعاء الفرج لنصرة الأمة العربية وردّ كيد المعتدين «الصهاينة المجرمين» ومن ورائهم الاستعمار الغربي (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية). بعدها شهدت النجف الأشرف وعدد من المدن العراقية موجة كبيرة من الاستنكارات الشديدة التي أعربت عنها الجماهير بخروجها في مظاهرات صاخبة، وتوجه قسمٌ منها ليتزاحموا بأعداد كبيرة على مراكز التبرع بالدم دعماً للقوات العربية المسلحة، والتبرع بمختلف المواد لعوائل الشهداء الذين استشهدوا في ساحات الشرف والفداء[3].

استمر علماء المرجعية في إطلاق دعمهم للقضية الفلسطينية، فأفتى المجتهد الديني الكبير السيد محمود الشاهرودي[4] بأن على القادرين من المؤمنين واجب الدفاع عن كيان الإسلام، وصد المهاجمين على المسلمين، وأنه يجوز لهم قتل كل كافر محارب وغنم أمواله، لاسيما إذا كان من أتباع الحركة الصهيونية، داعياً الله تعالى بالتوفيق لجميع الدول العربية والإسلامية في معركتها ضد «اسرائيل الكافرة»[5].

١١، ١٩٦٧، ص ١٥٤؛ هاشم فياض الحسيني، لمحات من حياة الإمام المجدد السيد الخوئي، المصدر السابق، ص٥٤.

(١) أسامة ابراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي.، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(٢) مجلة العدل، السنة ٢، العدد ١٠-١١، ١٩٦٧، ص ١٥٥.

(٣) مقدام عبد الحسن الفياض، النجف والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ١١٨.

(٤) محمود بن علي بن عبد الله الحسيني الشاهرودي، من فقهاء النجف ومجتهديها الكبار، ولد في احدى قرى (شاهرود) الإيرانية سنة١٨٨٣، درس في حوزة قم، ولشدة نبوغه أرسله شيوخه لإكمال تعليمه في مدينة النجف الأشرف، فدرس على أيدي علماء كبار مثل(محمد كاظم الخرسانيّ، وضياء الدين العراقيّ، ومحمد حسين النائينيّ، ومحمد جواد البلاغيّ، وحسن البادكوبي)، اشتهر – فضلاً عن نبوغه العلمي – بالنسك والتواضع والصلاح وإقامة المشاريع الخيرية، له مؤلفات كثيرة في الفقه، توفي سنة ١٩٧٥. انظر: كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص٦٢٩-٦٣٠؛ جعفر الدجيلي، موسوعة النجف الاشرف (المراجع) القسم الثاني (بيروت: دار الاضواء، ١٩٩٨)، ص٦٦-٦٧.

(٥) مقدام عبد الحسن الفياض، النجف والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ١٢٨.

أسهم الشيخ المجاهد عبد الكريم الزنجاني في إسناد الحملة المعنوية والدينية بتصريح لوكالات الأنباء العربية، كان اكثر وضوحاً وأشد وطأةً على العدو، جاء فيه: «إن واجب المسلمين في هذا الظرف العصيب الجهاد من دون قيدٍ أو شرط لحفظ الأمة الإسلامية... ولو كنت أستطيع حمل السلاح لكنت في أول قافلة تغادر العراق إلى ساحة الجهاد»، وأضاف «إن الفتوى التي أعلنها سابقاً قبل أكثر من ثلاثين عاماً، وتحديداً عام ١٩٣٦ والتي دعا فيها إلى الجهاد لا تبطل إلا بإزالة إسرائيل من الوجود...وأن خُطبي والإنذارات التي وجهتها إلى اليهود في تل ابيب تكشف عن شعوري العدائي لهؤلاء الغاصبين»[١].

ووصف الشيخ علي محمد رضا كاشف الغطاء قضية فلسطين بـ «الكارثة العظمى والطامة الكبرى»، وإن الدفاع عنها «باب من أبواب الجنة»، وأعلن أنه سيكون يوم ١٢ حزيران ١٩٦٧ يوماً للصيام، نصرةً للعرب والمسلمين وتضامناً معهم، فضلاً عن طلبه من رجال الدين تسخير جميع امكانياتهم للمساهمة في مساعدة الجيوش العربية، وأن يبينوا للمسلمين أبعاد المؤامرة الصهيونية التي حيكت لضرب الأمة العربية بالاشتراك مع أعدائهم ومتربصي الدوائر بهم[٢]، وناشد باقي مراجع الدين وفي مقدمتهم السيد محمد علي الحمامي[٣] جميع المسلمين في الأقطار الإسلامية وغيرها للتكاتف والتآزر فيما بينهم، ووصف الإسرائيليين بأنهم «جرثومة فساد قد غـرسها المستعمر لتكون له قاعدة إجرامية ليتستر من ورائها لغزو الدول العربية والإسلامية». ووصف العدوان بأنه عداءٌ وكيدٌ دفين على شعوب الإسلام، فعلى الجميع استئصال الغاصب المعتدي[٤].

فضلاً عن ذلك فقد أرسلت المرجعية الدينية العليا وفداً يمثلها إلى بعض الدول الإسلامية لإطلاع الرأي العام على أبعاد القضية الفلسطينية، وبالفعل غادر الوفد العراق بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٦٧، فزار كلاً من (تركيا، وأفغانستان، وإندونيسيا، وماليزيا، وإيران، وغيرها)، في جولةٍ كان الهدف منها

---

(١) كاظم البديري، الإسلام والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص٧٦-٧٩.

(٢) مقدام عبد الحسن الفياض، النجف والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص١٣١.

(٣) محمد علي الحمامي: ولد في النجف الأشرف سنة ١٨٨١، ونشأ ودرس فيها، وتتلمذ على يد كبار أساتيذها مثل الشيخ محمد كاظم الخراساني الآخوند، والسيد محمد كاظم اليزدي، وشيخ الشريعة الأصفهاني، حتى صار من المراجع الأجلاء ومجتهدي عصره الكبار، تصدى لتدريس البحوث الفقهية العالية بشكل متميز، فكان يحضر درسه أكثر من ثلاثمائة من طلّاب العلوم الدينية، توفي سنة ١٩٥٩. ينظر: آغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، المصدر السابق، الجزء١، القسم ٢، ص ص ٦٢٠-٦٢١، مسلم الدجيلي، زعماء الشيعة في النجف الأشرف، الطبعة ٣، (النجف الأشرف: دار الأندلس للطباعة، ٢٠٠٤)، ص٣١.

(٤) ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الأشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ١٩٤، مجلة العدل، السنة ٢، العدد ١٠-١١، ١٩٦٧، ص ١٥٢.

تهيئة الأجواء لنصرة القضايا العربية والإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[١]. ونبّهت المرجعية الدينية الشعوب المسلمة إلى أهمية معرفة أسباب الهزيمة وضرورة انتشال القضية الفلسطينية من الواقع المتردي والهزيمة، فأرسلت وفداً إلى مؤتمر القمة العربية[٢] المنعقد في العاصمة الأردنية عمّان (١٦-٢٠ تشرين الأول ١٩٦٧) وأبلغت المشاركين فيه رسالتها المتضمنة دراسة موضوعية دقيقة عن أسباب التراجع، وحاجة المسلمين إلى التفكير العملي بإعادة النظر في الواقع المرّ الذي تعيشه الأمة بكل جوانبه الفكرية والاجتماعية والسياسية، ومناقشة ذلك بصراحة في ضوء الأزمة التي حلّت بالمسلمين. وقد لقيت تلك الدراسة الترحيب والقبول من بعض الدول وتناقلتها وسائل الإعلام[٣]. والحقيقة أنَّ المرجعية الدينية نظرت إلى إسرائيل على أنها تمثل خطراً كبيراً أبعد من مسألة احتلال أراضي فلسطين، بل يتعدى خطرها إلى تهديد مستقبل الأمة ووجودها واستقلالها، ودعت إلى تكوين جبهة إسلامية موسّعة في مواجهة الخطر الإسرائيلي، وإعطاء الأمة العربية والإسلامية جميعاً دورها في المعركة وتَحَمّل المسؤولية. ويمكن ملاحظة العلاقة المتميزة بين المرجعية الدينية وحكومة الرئيس عبد الرحمن عارف في تلك المرحلة. فقد حرصت مرجعيتنا الدينية على تحقيق قدرٍ من الانسجام والتكاتف مع الحكومة في القضايا المصيرية، وقيامها بتقديم كل أنواع الدعم والمساندة لها في مواقفها على الرغم مما يحيط العلاقة من اختلافات ومشاكل ربما تصل أحياناً إلى الاعتقالات، لكن المرجعية ركزت على وجوب تناسي الخلافات الجانبية والتحدث بلغة مشتركة بعيدة عن الصراع والتصادم[٤].

وتسنّم الشعراء الحوزيون مكانتهم المرموقة في صفحة النضال العروبي، أبان المدة التي أعقبت نكسة حزيران ١٩٦٧، وكانت القضية الفلسطينية هي القضية الرئيسة التي دارت حولها قصائد شعراء المرجعية الكبار أمثال السيد الشهيد الخطيب جواد شبر[٥]،

---

(١) أسامة إبراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي.، المصدر السابق، ص ٢٠٩-٢١٠.

(٢) تمثل أعضاء الوفد في: «السيد محمد باقر الصدر، والسيد محمد مهدي الحكيم، ومحمد باقر الحكيم وآخرين».

(٣) أسامة إبراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي.، المصدر السابق، ص ٢١١؛ عدنان إبراهيم السراج، الإمام محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ٣٩٣-٣٩٥.

(٤) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، المصدر السابق، ص ١٧٨.

(٥) جواد بن علي بن محمد آل شبر الحسيني، ولد في النجف الأشرف سنة ١٩١٤، درس العلوم الدينية وبرع في الأدب والخطابة حتى أصبح أديباً كاتباً وخطيباً حسينياً لامعاً، اعتقلته سلطات النظام البائد عام ١٩٨٢ ولم يُعثر عليه أو على جسده الشريف إلى وقتنا الحاضر. من مؤلفاته: أدب الطف أو شعراء الحسين بعشرة أجزاء، أشعة من حياة الصادق عليه السلام، مقتل الحسين عليه السلام. ينظر: علي الخاقاني، شعراء الغري، المصدر السابق، الجزء ٣، ص ٤٧٢.

والسيد محمود الحبوبي[1] والشيخ عبد المنعم الفرطوسيّ، والشيخ محمد حسن آل ياسين[2] والخطيب الشيخ مسلم الجابري[3] وغيرهم من الذين عدّوا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة الأولى تماماً عن جميع المآسي التي تجري على أرض فلسطين[4].

٤- دعم المرجعية للمقاومة الفلسطينية

كان لحرب حزيران ١٩٦٧ ونتائجها المخيبة للآمال تأثيرها المباشر في انطلاق روح الثورة؛ إذ دخلت منعطفاً جديداً من تاريخها يتلاءم مع نمو حركة المقاومة الفلسطينية، التي أكدت ضرورة اعتماد الفلسطينيين على أنفسهم في الدفاع عن وطنهم بتصعيد المقاومة المسلحة وطلب المعونة اللوجستية فقط من الأشقاء العرب، بسبب الظروف الحرجة التي يمرون فيها[5].

لذلك قرر علماء المرجعية الدينية إسناد الشعب الفلسطيني في الحصول على صفة الشرعية باستعادة وطنه بالاعتماد على العمل العسكري المسلح، حيث أصدر العلماء الفتاوى المؤيّدة لذلك الاتجاه، وأفتى المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم بدعم حركة التحرير الوطني الفلسطيني وجناحها العسكري (العاصفة)، وجواز تقديم الأموال للفدائيين لمقاتلة إسرائيل. بل أفتى أيضاً في لقاءٍ خاص مع وفدٍ

---

(١) محمود ابن السيد حسين بن محمود الحبوبي، من مشاهير شعراء العراق وأعلام الأدب فيه، ولد عام ١٩٠٥، حفلت الصحف المحلية والوطنية والمجالس الأدبية في النجف الأشرف بشعره الرقيق ورباعياته الشهيرة وموشحاته وقصائده الوطنية المجلجلة. سكن بغداد منذ عام ١٩٤٨. توفي عام ١٩٦٩، ودفن في مقبرة عمه السيد محمد سعيد الحبوبي في المرقد العلوي المطهّر. ينظر: علي الخاقاني، شعراء الغري، المصدر السابق، الجزء ١١، ص ٢٠٠، جواد شبر، أدب الطف، المصدر السابق، الجزء ١٠، ص ٢٥٤-٢٥٨.

(٢) هو المجدد المحقق محمد حسن بن المرجع الديني الشيخ محمد رضا آل ياسين، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٣١ من أسرة عرفت بالعلم والتدين، درس علوم الشريعة في مدينته، ثم انتقل إلى مدينة الكاظمية عام ١٩٥٢ عالماً ومرشداً بطلب أهلها، حفلت حياته بالنتاج العلمي الغزير المتعدد الجوانب، من مؤلفاته: تاريخ المشهد الكاظمي، الدين الإسلامي أصوله نظمه تعاليمه، الصاحب بن عباد. توفي عام ٢٠٠٦. ينظر: كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من أعلام الفكر والأدب، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٣) الشيخ مسلم بن محمد علي بن جاسم الجابري، ولد في النجف الأشرف عام ١٩١٣، كان خطيباً لامعاً، درس العلوم الدينية في الحوزة العلمية، وكان أشهر أساتيذه الشيخ الخطيب محمد حسين الفيخراني، والسيد شكر الله البهبهاني، والسيد حسن الحلو، ذاع صيته في أنحاء العراق، انتسب إلى جمعية الرابطة الأدبية، ثم الى جمعية منتدى النشر. من مؤلفاته: شرح الخطبة الكبيرة للزهراء عليها السلام. توفي عام ١٩٦٣. ينظر: علي الخاقاني، شعراء الغري، الجزء١١، ص٣١٠-٣١١؛ داخل السيد حسن، معجم الخطباء، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٢٦٧-٢٨٨.

(٤) مقدام عبد الحسن الفياض، النجف والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص ١٣١-١٣٢.

(٥) عمر حلمي الغول، التحولات الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٨٧، المصدر السابق، ص ٢٨-٣٠.

يمثل حركة التحرير الفلسطيني (فتح) الزائر للنجف الأشرف بجواز التطوع في العمل الفدائي ضد الصهاينة الغاصبين، بشرط أنْ يكون الشخص قادراً على العمل معهم، وأنْ تكون القيادة حكيمة. وأبلغ الحكيم رئيس الوفد الزعيم الفلسطيني المعروف ياسر عرفات (١٩٢٩-٢٠٠٤) الذي التقاه، مباركتهُ الجهود التي يبذلها الفدائيون لتحرير أرضهم المحتلة، وجاء في نص الفتوى: «إذا كان الإنسان يعرف في نفسه القدرة على الإضرار بالعدو وكانت القيادة حكيمة... وجب عليه الإضرار بالعدو أخزاه الله تعالى»[1]. وقدّم الحكيم مساعدة مالية للثوار الفلسطينيين، وأعلن في مقابلة إذاعية أن الجهاد ضد الكيان الصهيوني يمثل دليلاً على حيوية الأمة، وأن الشعب الفلسطيني منبعٌ للعمل الجهادي، وسيحقق صموده العزة للأمة الإسلامية بكاملها.

ومع بداية عام ١٩٦٨ صعّدت المرجعية الدينية مواقفها المناصرة للقضية الفلسطينية، إذ دعا المرجع الحكيم إلى توظيف الطاقات البشرية والمالية للأمة الإسلامية لدعم حركة المقاومة الفلسطينية ودعم الجيوش العربية وخاصة الجيش المصري الذي كان يخوض حرب استنزاف شرسة مع الكيان الإسرائيلي، وتبادل الرسائل مع المسؤولين المصريين والسوريين لشدّ أزرهم والتصدي للصهاينة ودعم حركة التحرير الوطني الفلسطيني. وعلقت صحيفة معاريف الإسرائيلية على تحركات المرجعية قائلة: «هناك مخاوف من امتداد المنظمات التخريبية والإرهابية جراء فتوى إمام الشيعة محسن الحكيم من وسط وجنوب العراق إلى جنوب لبنان وينبغي على الحكومة الإسرائيلية التنسيق مع الولايات المتحدة لمواجهة هذا الخطر الإرهابي الجديد». وقضّت تلك التحركات المباركة مضاجع بعض القوى الدولية الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية المتحالفة مع إسرائيل، التي حثّت الشاه البهلوي على ضرورة إبلاغ الحكيم رسالة صريحة مفادها أن يكف عن دعمه للمنظمات الفلسطينية، وقد نفذ الشاه ذلك عن طريق أحد المسؤولين في حكومته الذي سافر إلى المدينة المنورة حيث يتواجد المرجع الأعلى عام ١٩٦٨ استعداداً لأداء مناسك الحج، ويقول المبعوث ما نصه: «غادرت إلى المدينة المنورة لمقابلة السيد الحكيم، وأثناء لقائي السري معه أبلغته بقلق الأمريكان من دعمه للمنظمات الفلسطينية، وفي حال امتناعه عن التأييد فإن الأمريكان سيضعون له يداً عليا في السلطة الجديدة في العراق، وردّ السيد الحكيم علي: بأن الجهاد ضد إسرائيل واجب مقدس، وأنه غير مستعد للمساومة على هذا الموقف حتى

(١) علي عبد المطلب علي خان المدني، الحياة الفكرية، المصدر السابق، ص ص ٣٢١-٣٢٢؛ ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الأشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٢٠٤-٢٠٥؛ مجلة العدل، السنة ٢، العدد ١٠-١١، ١٩٦٧، ص ١٥٣، كاظم الكفائي، بين جامعة الإمام الشيخ علي كاشف الغطاء في النجف ومجمع البحوث الإسلامية في القاهرة، (النجف الأشرف: مطبعة الآداب، ١٩٧٤)، ص٢٩-٣٠.

إذا أدى إلى مقتله»[1].

وأنبرى علماءٌ آخرون في تأييد العمل الفدائي ودعمه من أجل فلسطين، فصرح الشيخ علي آل كاشف الغطاء في مقابلة إذاعية أجراها معه ممثلونَ عن مديرية التدريب العسكري الفلسطينية «بأن على أبناء الأمة أن يلبوا نداء الواجب، وينقذوا أمتهم من الفناء على يد أعدائها.» وطلبت منظمة التحرير الفلسطينية (فتح) نسخة من فتوى الشيخ كاشف الغطاء، التي أصدرها لمساندة المقاومة الوطنية المسلحة في فلسطين، فأجابهم إلى ذلك[2]. وأفتى بجواز نقل الأضاحي التي تُنحر صباح عيد الأضحى المبارك إلى الفدائيين الذين يقاتلون على خطوط النار ضد إسرائيل، لسد احتياجاتهم من المواد الغذائية[3].

ومن جانبٍ آخر فقد استنكر السيد الحكيم بشدة الجريمة الفظيعة التي قام بها الصهاينة بإحراق جزء من المسجد الأقصى المبارك في ٢١ آب [4]١٩٦٩، وأصدر في ذلك الوقت بياناً إلى المسلمين كافة، وضعهم فيه وجهاً لوجه أمام مسؤولياتهم الشرعية والتأريخية في مؤامرات الصهاينة، «والقوى الكافرة- من غربٍ وشرق- التي تساند إسرائيل وتصر على وجودها»، ودعاهم الحكيم إلى انقاذ مقدساتهم وأراضيهم السليبة، واصفاً جريمة إحراق المسجد الأقصى بأنها «أفضع الجرائم التي اقترفها الإسرائيليون في تاريخهم الأسود الحافل بقتل الأنبياء والأولياء، وهتك المحرمات، وإهانة المقدسات»[5]. واحتج الشيخ علي كاشف الغطاء بشدة على ذلك العمل الإجرامي، وأصدر بياناً ناشد فيه الشعوب العربية والإسلامية كافة، والالويه بتشديد «الضربات الساحقة» ضد الصهاينة والمستعمرين، لتجرئهم على حرمات المسلمين البالغة في القدسية بإحراقهم أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين[6].

وعلى إثر ذلك دعا السيد الحكيم والسيد الخوئي إلى عقد اجتماعٍ طارئٍ في أواخر تشرين الثاني ١٩٦٩ يضم جمعاً من فضلاء الحوزة العلمية النجفية، وعدداً كبيراً من رجال الدين ومسؤولي الحكومة وعامة الناس؛ لإدانة الجريمة البشعة، شددوا فيه بوجوب الاقتداء بالفاتحين والمجاهدين الأوائل في

(١) رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ص ١٦٦-١٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٤-٨٥.

(٣) ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٤) للتفصيلات أكثر عن إحراق الصهاينة للمسجد الأقصى المبارك ينظر: أحمد عباس، القدس الدامية، (مطابع شركة الإعلانات الشرقية، د «ت»)، ص٩٨-١٠٣.

(٥) هاشم فياض الحسيني، الإمام المجاهد السيد محسن الحكيم، المصدر السابق، ص١٦. وينظر نص الرسالة في: المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٦) كاظم الكفائي، بين جامعة الإمام الشيخ علي، المصدر السابق، ص٩٢.

الإسلام والسير على خطاهم، وناشدوا حكومات الدول العربية أن ترفض حلول الوسط والمساومة الرخيصة التي تعرضها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي[1].

وما فتئت المرجعية الدينية الشريفة تواكب تطورات القضية الفلسطينية وتولي اهتماماً خاصاً لمعاناتها ومظلوميتها، وبقي صوتها مدوياً ومناصراً لشعبها العربي المجاهد، وكان علماؤها يؤكدون هذا التوجه الأصيل في كل مناسبةٍ أو تطورٍ يطرأ على الساحة السياسية، سواء في حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين مصر وسوريا من جهة واسرائيل من جهةٍ أخرى[2]، أو الاجتياح الاسرائيلي للبنان [3]١٩٧٨ أو في غيرهما. واستمرت نداءاتهم إلى الدول والشعوب العربية والاسلامية ورؤسائها ومسؤوليها بأن لا يقفوا موقف المتفرج أمام «المحنة الكبرى» التي تتعرض لها المقدسات على أيدي الصهاينة، وعليهم مدّ يد المساعدة والعون إلى إخوانهم الفلسطينيين والمصريين الواقفين بشجاعة على جبهات القتال، وأهابت بالمسلمين جميعاً الاتحاد والتآلف مع بعضهم البعض؛ ليكونوا يداً واحدة ضد الكيان الصهيوني، والعمل الجاد من أجل تطويقه والقضاء عليه وقلع عملائه من بلادهم.

ثانياً: موقف المرجعية الدينية تجاه العدوان الثلاثي على مصر وانتفاضة العراق ١٩٥٦

تعرضت مصر الشقيقة في٣١ تشرين الأول ١٩٥٦ إلى عدوان غاشم، شنّته عليها إسرائيل، ثم تبعتها كلٌ من (بريطانيا وفرنسا)، رداً على إجراءات المصريين بتأميم قناة السويس، وضرب المصالح الغربية، وللحيلولة دون تنفيذ قرارهم التاريخي بهذا الخصوص، الأمر الذي ولّد انعكاسات سريعة وواضحة على الساحة العربية والدولية، والعراق على نحو الخصوص[4].

لم تتأخر المرجعية الدينية عن مشاركة المسلمين في تصديهم للاعتداء الاستعماري على مصر، فقد رفع

(١) مجلة العدل، السنة ٢، العدد ١٠-١١، ١٩٦٧، ص ١٥٠-١٥١؛ وسن سعيد عبود الكرعاوي، السيد محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٢) للاطلاع على تفصيلات الحرب بين ٦ تشرين الأول الى ٣١ آيار ١٩٧٤ والتي كانت تهدف إلى تحرير قناة السويس المصرية وهضبة الجولان السورية ينظر: طلال الكيالي، الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة، ط١، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٥)، ص ١٠٩-١٢٢.

(٣) عن التطورات السياسية التي رافقت الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان ينظر: هيثم عبد الحميد حسين السامرائي، التطورات السياسية في لبنان في ضوء أزمة عام١٩٧٥ والاجتياح الصهيوني١٩٨٢، رسالة ماجستير، (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٣).

(٤) لتفصيلات أكثر يُنظر: عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها، (د.م: د.«ط»، ١٩٧١)، ص٦٩٧- ٧٠١؛ جعفر عباس حميدي، وثائق انتفاضة العراق عام ١٩٥٦، (بغداد، د. مط، د.ت)، ص٢٢٢- ٢٧١.

عددٌ من العلماء الأعلام، منهم (المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد جواد الجزائري، والسيد أبو القاسم الخوئي، والشيخ علي محمد رضا كاشف الغطاء، والسيد علي بحر العلوم، والشيخ محمد كاظم الشيخ راضي[1]، والسيد محمد الحسني البغدادي، والشيخ محمد رضا المظفر) برقياتٍ عاجلة إلى الملك فيصل الثاني (١٩٣٥-١٩٥٨) والحكومة، معبرين فيها عن سخط المرجعية الدينية والأوساط العلمية كافةً للاعتداء الآثم، ومطالبين بالعمل على إيقافه، ولم يُخفوا استنكارهم وتنديدهم بموقف العراق الرسمي السلبي والمتهاون أزاء العدوان الجائر على الشعب العربي في مصر. وضمّنوا ذلك في رسائل شديدة اللهجة مستنكرين ومحتجين على السلطات الحاكمة في العراق، ومطالبين إياها باتخاذ مواقف أكثر جدية، مع التحذير من العواقب الوخيمة لذلك[2].

وأدلى بعض العلماء بتصريحاتٍ تناقلتها وكالات الأنباء والإذاعات العربية والأجنبية، ونشرتها العديد من الصحف لإسناد موقف مصر، ووجهوا خطاباتهم الى الدول العربية والإسلامية يستصرخونهم فيها للوقوف بحزم إلى جانب مصر المجاهدة في نضالها الدامي ضد دول «الاستعمار والكفر» وضد «العدوان الوحشي» كما وصفوه، وضد اليهود، بعد أن تجاوزت جرائمهم كل الحدود. وأوضحوا لهم أن المرجعية الدينية تتفجّر غضباً لهذا الاعتداء الآثم الذي يحزّ في نفوس أعلامها، وتأمل من تلك الحكومات وشعوبها نصرة مصر بكل ما تستطيع في قضيتها العادلة. وأرسل العلماء برقياتٍ إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠)، وإلى شيخ الجامع الأزهر محمد الفحام (١٩٦٩-١٩٧٣)، معربين لهما عن مشاعرهم المتضامنة، واستعدادهم لإنقاذ مصر المسلمة، وأنهم يبتهلون إلى الله تعالى بدعائهم ليأخذ بناصرها ويرفع لواءها، ويدعون كل الشعوب الحرة للوقوف إلى جانب مصر في محنتها هذه، ويحثّونهم فيها على الدفاع عن مصر ومقاومة الاعتداء الاستعماري عليها[3].

ومع مطلع تشرين الثاني ١٩٥٦ انفجر الوضع في العاصمة بغداد، وشهدت مدن عراقية كثيرة لا

---

(١) محمد كاظم ابن الشيخ عبد الرضا آل الشيخ راضي الجناجي المالكي، ولد في النجف الأشرف عام ١٩٠٦، وكان أبوه واحداً من فضلاء الحوزة العلمية وثقاتها، درس (محمد كاظم) العلوم الدينية، وكان أديباً من طراز خاص، جمع بين صحة التركيب وسرعة البديهة والشعر، كان كبير النفس، عالي الهمة، واسع الصدر، ساعياً للخير بين الناس، توفي عام ١٩٥٨. ينظر: جعفر الخليلي، هكذا عرفتهم، المصدر السابق،، الجزء١، ص ص٢٩٧- ٣١٠.

(٢) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٢١٠-٢١١، هاشم فياض الحسيني، زعيم النهضة العراقية، المصدر السابق، ص ٩٨-١٠١.

(٣) جعفر عباس حميدي، وثائق انتفاضة العراق عام ١٩٥٦، المصدر السابق، ص ٢٦٨-٢٦٩؛ جلاوي سلطان عبطان، التيارات الفكرية والسياسية، المصدر السابق، ص ٢٢٩-٢٣٠؛ عبد الحميد الراضي، جهاد السيد البغدادي، المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.

سيما في الجنوب اضرابات ومظاهرات غاضبة مؤيدة لمواقف المرجعية الدينية تجاه القضية الإسلامية والدفاع عن مصر والأراضي العربية المقدسة. وتطورت الأحداث بشكلٍ خطير، حيث اندلعت مواجهات دامية بين الجماهير والقوات الأمنية، وخاصة في النجف الأشرف التي وقعت فيها صدامات مروعة استُخْدِمَ خلالها الرصاص الحي وسقط عددٌ من الأهالي وطلبة المدارس العُزّل بين شهيدٍ وجريح. وأُرسلت قطعات عسكرية من الجيش العراقي معززة بالعربات المدرّعة للسيطرة على الموقف، واستمرت المواجهات والمناوشات بين الناس وقوات الأمن لحوالي خمسة عشر يوماً، وأُغلقت الأسواق والمدارس وعمّت الاعتصامات في شوارع المدينة[1]. وامتدت نيران الانتفاضة الشعبية العارمة إلى مدن (الحلة، والقاسم، والديوانية، والموصل، والعمارة، والسماوة، والشامية، والبصرة، والحي) وغيرها من المدن العراقية، مساندةً للشعب العربي في بلاده المتحررة[2].

تركت تلك الأحداث أذىً بالغاً على المرجعية الدينية العليا، فقد استنكر العلماء الأعلام التصرف الحكومي المشين في انتهاك حرمة المدينة المقدسة، وعقدوا اجتماعاً موسعاً في المرقد العلوي المطهّر، حضره المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم، وآية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، تمخض عن تشكيل لجنة علمائية لقيادة الأزمة، وقرروا فيه الإعراض عن تأدية صلاة الجماعة، وعدم إلقاء الدروس الدينية وتعطيل الدوام في الحوزة العلمية، تعبيراً عن الامتعاض الشديد من سياسة النظام. وأرسلوا برقيات احتجاجية، يستنكرون فيها الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها السلطة بحق الشعب العراقي، ولم تخل تلك البرقيات من لهجة التهديد والوعيد التي استخدمها علماء الدين هذه المرة على غير عادتهم، فقد أبلغوها أن الحالة مضطربة لدى العلماء نتيجة انتهاك الحرمات وإراقة الدماء الزاكية في العتبات المقدسة، وإطلاق الرصاص على الأبرياء. وهددوا المسؤولين بأن الأمر سيتفاقم، وأن المرجعية لن تهدأ إلا بشروط، أهمها إيقاف الإجراءات القمعية، وتعويض ذوي الضحايا والاعتذار لهم، وإنزال أشدّ العقوبات بالمعتدين والجناة من الشرطة، وإطلاق سراح الموقوفين، وعدم ملاحقة الوطنيين المشاركين في المصادمات والمظاهرات[3].

---

(١) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٢٢٠-٢٢٢، محمد حسين الصغير، أساطين المرجعية، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية، المصدر السابق، ص ٥٠٤-٥٠٥.

(٣) للاطلاع على نصوص البرقيات من قبل المراجع ينظر: هاشم فياض الحسيني، زعيم النهضة العراقية، المصدر السابق ص ٩٨-١٠١، مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٢٢٤-٢٢٥، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، المصدر السابق، الجزء١٠، ص١١٣-١١٤، جعفر عباس حميدي،

وتلبيةً لأمر المرجعية الدينية احتشد آلاف الزائرين رجالاً ونساءً في الصحن الحيدري الشريف يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٦، وأجابوا توجيه السيد محسن الحكيم بتلاوة الدعاء الجماعي، والابتهال إلى الحق تبارك وتعالى لرفع العدوان عن مصر، والتأكيد على موقف المرجعية المستهجن للعدوان والمؤازر لمصر في مواجهتها. وبعد أداء صلاة المغرب والعشاء أمر السيد الحكيم أحد الخطباء ليرتقي المنبر، ويتلو دعاء النصر والفرج للمسلمين المجاهدين في سبيل الله والذائدين عن ثغور المسلمين في مصر[١]. وأوصى العلامة الشيخ علي محمد رضا آل كاشف الغطاء في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٦، بتوزيع بيانه الذي استنكر فيه الهجوم الوحشي من قبل الشرطة، وعملية إراقة دماء الطلاب، وانتهاك حرمة معاهدهم العلمية، وندد بسياسة الحكومة التعسفية، وطالب المسؤولين بالكف عن إرهاب الناس والتنكيل بالمواطنين[٢].

أدركت الحكومة خطورة الأمر، واحتمال انفلات الأوضاع الأمنية إذا لم تتفاوض مع المرجعية الدينية العليا، فأرسلت وفداً حكومياً رفيع المستوى إلى النجف الأشرف، حاملاً بياناً صريحاً بالاعتذار عما جرى من أحداث، فلقيهم العلماء الأعلام بالكثير من التأنيب والتعنيف، وألقوا باللائمة على السلطة العسكرية والقوات الأمنية. وتضمن كلام السيد محسن الحكيم اتهاماً مباشراً للحكومة بتعمد التغاضي عن إراقة الدماء بذلك الشكل المتعسف، وسلوك المسلك الإرهابي القمعي فيها، ووصف الحكم بالاستبدادي وعديم الحكمة، وأعلن سخطه على تلك الحكومة[٣].

وقد امتثل الوفد الحكومي إلى طلب المرجعية الدينية (السيد الحكيم والسيد الخوئي) بوجوب تنفيذ الشروط المتمثلة بإطلاق سراح المعتقلين، ودفع دية القتلى، ومحاسبة الشرطة الجناة، وسحب العشرات من عناصر الأمن خارج النجف الأشرف، وأن يُذاع بيان الاعتذار الحكومي من مأذنة المرقد العلوي المطهّر. فانتهت تلك الحوادث بتعقّل المرجعية الدينية وحكمتها[٤].

انتفاضة العراق، المصدر السابق، ص ٧٢.

(١) مقدام عبد الحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، المصدر السابق، ص ٢٢٤؛ وسن سعيد عبود الكرعاوي، السيد محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ٧١.

(٢) كاظم البديري، الاسلام والقضية الفلسطينية، المصدر السابق، ص٥١.

(٣) هاشم فياض الحسيني، الإمام المجاهد السيد محسن الحكيم، المصدر السابق، ص٦١-٦٢؛ عدنان إبراهيم السراج، الإمام محسن الحكيم، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٤) أسامة ابراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي.، المصدر السابق، ص ٢٠١؛ محمد حسين الصغير، أساطين المرجعية، المصدر السابق، ص ١٠٦.

ثالثاً: موقف المرجعية الدينية تجاه نضال الشعب العربي في لبنان وبلاد المغرب

أ- ليبيا:

وقفت المرجعية الدينية العليا إلى جانب الشعوب العربية الأخرى في نضالها الوطني ضد الاستعمار والأنظمة الدكتاتورية، من أجل مساعدتها لنيل حقوقها المشروعة في الاستقلال والسيادة وحق تقرير المصير. وتذكر صفحات التاريخ مواقف مشرفة لمرجعيتنا بهذا الصدد منذ وقتٍ مبكر من القرن العشرين. فحينما تعرضت ليبيا إلى الاعتداء والاحتلال الإيطالي منذ أواخر آب [1]١٩١١، انتفضت المرجعية الدينية الشريفة بحميتها الإسلامية المعروفة، ودعت الناس لا سيما الميسورين منهم إلى التبرع بالمال لدعم المجهود العسكري لتحريرها، فتم جمع ١٤٢ ليرة ذهبية خلال يومٍ واحد[2].

وأفتى علماء المرجعية الأعلام ومنهم الشيخ محمد كاظم الخراساني الآخوند (١٨٣٩-١٩١١)[3]،

(١) للاطلاع على موقف الشعب الليبي تجاه الغزو الإيطالي ينظر: بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي، تطور الحركة الوطنية في ليبيا ١٩١١-١٩٤٣م، رسالة ماجستير، (معهد الدراسات الدولية والسياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨١)، ص ٢٣ وما بعدها، فرنسيس ماكولا، الغزاة من معارك الجهاد والبطولة ضد الغزو الإيطالي في تشرين الأول/ ١٩١١ وتحليل للمواقف الدولية المتعلقة باحتلال طرابلس، الطبعة ١، تعريب عبد الحميد شقلوف، (د.م، ١٩٧٩)، ص٩٥-١٠٢.

(٢) ناهدة حسين الأسدي، النجف الأشرف في العهد العثماني الأخير والاحتلال البريطاني والانتفاضات الشعبية وأهم الأسر العلمية النجفية ومجالسهم (١٢٤٧-١٣٣٦هـ/ ١٨٣١-١٩١٧)، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٦)، ص ٧٢-٧٣.

(٣) محمد كاظم بن حسين الهروي الآخوند الخراساني، أحد مراجع الدين الكبار وأساطين الشيعة البارزين، ولد في مدينة مشهد شمال إيران عام ١٨٣٩، نشأ في أحضان أسرة متدينة عُرفت بمكانتها العلمية، سافر إلى النجف الاشرف عام ١٨٦٢ من أجل استكمال دراسته الدينية، ومن أساتذته فيها: الشيخ مرتضى الأنصاري، الميرزا محمد حسن الشيرازي، ملا هادي السبزواري، الشيخ راضي بن محمد آل خضر الجناجي. أسس عدداً من المدارس الحوزية الضخمة. وترك تراثاً فقهياً وأصولياً مرموقاً، منه: الفوائد الفقهية والأصولية، كفاية الأصول. توفي عام ١٩١١. ينظر: عدي محمد كاظم السبتي، محمد كاظم الآخوند، المصدر السابق، عبد الرحيم محمد علي، المصلح المجاهد الشيخ محمد كاظم الخراساني، (مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٢).

والسيد محمد سعيد الحبوبي (١٨٤٩-١٩١٥)[١]، والشيخ محمد جواد الجواهري (...- ١٩٣٨)[٢] بوجوب الدفاع والجهاد عن هذا البلد العربي المسلم، ومما جاء في فتواهم المشتركة ما نصه: «أيها المحامون عن التوحيد، والمدافعون عن الدين والمحافظون لبيضة الإسلام لا يخفى عليكم أن الجهاد لدفع الكفار عن بلاد الإسلام وثغوره مما قام إجماع المسلمين وضرورة الدين على وجوبه قال الله سبحانه ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٣] هذه جنود إيطاليا قد هجمت على طرابلس الغرب[٤] التي هي من أعظم الممالك الإسلامية وأهمها وخربوا عامرها وأبادوا أبنيتها وقتلوا رجالها ونساءها وأطفالها مالكم تبلغكم دعوة الإسلام فلا تجيبوه ؟ وتوافيكم صرخة المسلمين فلا تغيثون؟ أتنتظرون أن يزحف العدو إلى بيت الله الحرام وحرم النبي ﷺ، والأئمة عليهم السلام ويمحوا الديانة الإسلامية...»[٥].

ودفعت الحوزة العلمية أدباءها وشعراءها وأهل الفضل فيها إلى الاحتجاج على ما سمّوه بـ«غدر» الغزاة الأجانب ومنهم (الشيخ محمد رضا الشبيبي وأخيه محمد باقر الشبيبي[٦]، والشيخ علي الشرقي،

(١) محمد سعيد محمود الحسني الحبوبي: كان الحبوبي عالماً مجاهداً وفقيهاً كبيراً، وأديباً شاعراً، ولد في النجف الأشرف سنة ١٨٥٨، ودرس الفقه على أيدي علمائها، حتى نال درجة الاجتهاد فضلاً عن إجادته الشعر. شارك في مقاومة الغزو البريطاني على العراق وهو أول العلماء تلبيةً لنداء الدين والوطن، توفي عام ١٩١٥. له ديوان شعر. محمد حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، الجزء٢، ص ٢٩١. وللمزيد من التفصيلات ينظر: هدى جاسم محمد البطيحي، السيد محمد سعيد الحبوبي حياته وشعره، رسالة ماجستير (كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦)؛ علي فاروق محمود عبد الله الحبوبي، محمد سعيد الحبوبي ودوره الفكري والسياسي ١٨٦٩-١٩١٥، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٠).

(٢) للاطلاع على تراجم وافية لهؤلاء الأعلام على التوالي ينظر: محمد حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، الجزء٢، ص ٢٩١، ص ٣٢٣؛ آغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، المصدر السابق، الجزء١، القسم٢، ص٣٧٩. علي الخاقاني، شعراء الغري، المصدر السابق، الجزء١٠، ص١٤٢.

(٣) سورة التوبة، آية ٤١.

(٤) كان أسم العاصمة (طرابلس) يُعمم على بلاد ليبيا بالكامل، ويطلق عليها (طرابلس الغرب) لتمييزها عن«طرابلس الشام» الواقعة شمال لبنان.

(٥) ناهدة حسين الأسدي، النجف الأشرف في العهد العثماني الأخير، المصدر السابق، ص ٧٤؛ عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، النجف الأشرف وحركة التيار الاصلاحي.، المصدر السابق، ص ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٦) محمد باقر بن الشيخ جواد بن محمد بن شبيب الأسدي النجفي، احد أبرز مثقفي العراق المعروفين، أديباً شاعراً، ولد في مدينة النجف الأشرف عام ١٨٨٩، ودرس العلوم البلاغية والعلوم الشرعية على مجتهدي الحوزة العلمية في مقدمتهم والده، أصدر جريدة (الفرات) الناطقة بأسم ثورة العشرين، تولى عدداً من المناصب، منها عضواً في مجلس النواب العراقي لأربع دورات انتخابية، توفي عام ١٩٦٠، له العديد من المؤلفات منها: معجم العراق، دليل العراق الحديث، تاريخ التعليم في العهد العثماني. ينظر: عبد الرضا فرهود، النجف الأشرف أدباؤها كتابها مؤرخوها

والشيخ محمد علي اليعقوبي، والسيد سعيد كمال الدين)، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل رفع بعض العلماء المجتهدين برقية إلى السلطان العثماني محمد رشاد (١٩٠٩-١٩١٨) بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩١١ تدعوه إلى التصدي لمواجهة المشاريع الاستعمارية والتخلي عن سياسة المهادنة معها. وتم إرسال رسولين من النجف الأشرف إلى ليبيا للاتصال بالمقاومة الليبية، ودراسة الموقف هناك حول إمكانية اشتراك العراقيين في الجهاد[١].

ب- بلاد المغرب العربي

واتجهت أنظار المرجعية الدينية بعد ذلك إلى المغرب الأقصى الذي خاض المجاهدين العرب فيه صراعاً قومياً مريراً ضد الاحتلال الفرنسي-الأسباني المزدوج، فتعالت الأصوات الوطنية لنصرة حركة المقاومة الوطنية الإسلامية المسلحة بقيادة المجاهد الشيخ عبد الكريم الخطابي والتي تواصلت بين عامي ١٩٢٠-١٩٢٤[٢]. وقد تركت تلك الملحمة الشعبية الباسلة أثرها في نفوس العلماء الذين تابعوا أخبارها، واستجابوا لدعمها بالبيانات والتصريحات والمظاهر الاحتجاجية والمعنوية الأخرى[٣].

ومع مطلع عقد الخمسينات من القرن العشرين تجدد دعم المرجعية العليا للشعب العربي في بلاد المغرب الذي يخوض معركة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي ويعمل على طرده نهائياً وإلى غير رجعة من بلادهم[٤]. وعبّر المراجع عن حسهم الإسلامي المتصاعد تجاه نضال المغاربة، ونقدهم للسياسة الخارجية للحكومة، ففي لقاءٍ جمع (السير جون تروتبك June trutbick) السفير البريطاني في العراق مع الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء في تشرين الاول ١٩٥٣، وجد الأخير في ذلك فرصة لا تعوّض لمهاجمة سياسة بريطانيا في الأقطار العربية كافة، وانتقاد موقفها أزاء تونس والجزائر والمغرب، والفضائع التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في ذلك الجزء من وطننا العربي، موجهاً نقده الشديد

١٩٥٠- ٢٠٠٠، (النجف: النبراس، ٢٠٠٧)، مجلد ٢، الجزء٣- ٤، ص ص٣٣٨-٣٤١؛ عبد الرزاق الهلالي، الشاعر الثائر الشيخ محمد باقر الشبيبي، (منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥).

(١) ناهدة حسين الأسدي، النجف الأشرف في العهد العثماني الأخير، المصدر السابق، ص ٧٣، عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، النجف الأشرف وحركة التيار الإصلاحي.، المصدر السابق، ص ٢٩٧.

(٢) محمد العلمي، زعيم الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، (دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٦٨)، ص٣٣.

(٣) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، النجف الأشرف وحركة التيار الاصلاحي.، المصدر السابق، ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٤) محمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣).

والشجاع إلى ذلك السفير بالقول: «كان اللازم عليكم وعلى الأمم المتحدة أو الملحدة ردعهم (يقصد ردع الفرنسيين) عن هذه الأعمال الوحشية البالغة أقصى مراتب الظلم، تمنعونهم لا رحمة بتلك الأمة العزلاء « فإن الرحمة لا وجود لها في قواميسكم ولا في نواميسكم فضلاً عن نفوسكم ولكن لكي لايتسلح بها عدوكم الألد ويشنع بها عليكم » فكيف نكافح الشيوعية وهذه أعمالكم مضافاً إلى ما أصاب الناس من سوء سياستكم وجشعكم ؟»[1].

وأخرجت جمعية الرابطة الأدبية (وهي مؤسسة علمية يقودها مجموعة من رجال الدين وخطباء المنبر الحسيني المرتبطين بالمرجعية)[2] ديواناً شعرياً كاملاً عام ١٩٥٧، جمعت فيه القصائد العائدة لأعضائها، والخاصة بالتغني بالثورات الوطنية والتحررية في أقطار المغرب العربي الشقيقة وتمجيدها، قديمها وحديثها. وكان مما دعا إليه الديوان هو مقاطعة فرنسا، استنكاراً لما يرتكبه جيشها من قتل وتشريد في الجزائر، وصوّر فيها الشعراء مسيرة جهاد المغاربة في مقارعة الاحتلال الفرنسي والأسباني، وتم إعادة طبع الديوان، وأُهديت نسخة من هذه المجموعة الشعرية الى سلطان مراكش محمد بن يوسف العلوي (الملك محمد الخامس ١٩٢٧-١٩٦١)[3]، عند زيارته إلى النجف الأشرف آنذاك ولقائه مع عددٍ من مراجع الدين في كانون الثاني ١٩٦٠، وقد تسلّم الملك الديوان بالارتياح والإعجاب الكبيرين، وشكر للفضلاء عواطفهم الصادقة وتمنياتهم الخالصة، وأثنى على تقديرهم لبطولة المغاربة وجهادهم في سبيل استرداد حريتهم، وقد رحب العلماء به واحتفوا بمقدمه، بوصفه القائد الذي حارب الاستعمار الفرنسي وحقق استقلال البلاد[4].

ج- تونس والجزائر

وقبل سنوات من اندلاع الانتفاضة الوطنية التونسية ١٩٥٢-١٩٥٦ ضد سلطات الاحتلال

---

(١) محاورة بين إمام ووزيرين: محاورة الإمام المصلح الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، المصدر السابق، ص ١٢.

(٢) لتفصيلات أكثر عن جمعية الرابطة الأدبية وجهودها الثقافية ينظر: منى جابر مجبل التميمي، شعراء الرابطة الأدبية في النجف الأشرف ١٩٣٤-١٩٨٤، أطروحة دكتوراه، (كلية التربية(ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٧)، ص ٦-٢٣.

(٣) جمعية الرابطة الأدبية، جهاد المغرب العربي، الطبعة ٢ (النجف الاشرف: مطبعة النعمان، ١٩٦٠) ص٣٠.

(٤) ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٢١٦-٢١٧.

الفرنسي، والتي انتهت بنيل التونسيين استقلالهم[1]، تابعت المرجعية الدينية نضال الشعب العربي في تونس، وخصصت للقضية التونسية حيزاً كبيراً من مساحة اهتماماتها بقضايا الأمة، فلما زار مدينة النجف الأشرف في نيسان ١٩٤٨ الزعيم التونسي (الحبيب بو رقيبة ١٩٠٣-٢٠٠٠) والوفد المرافق له احتفت بهما الأوساط العلمية، وزاروا علماء المرجعية في المدينة، فكانوا موضع ترحاب وعناية شديدتين من قبل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، والشيخ عبد الكريم الجزائري، اللذين أعربا عن تأييدهما المطلق لحق الشعب التونسي في الحرية والاستقلال[2].

وقد استنكرت المرجعية الدينية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وممارسته شتى أنواع القسوة والإرهاب والتنكيل تجاه الشعب العربي هناك، واتخاذه من سياسة التمييز العنصري المقيتة وسيلةً للحكم الإرهابي الاستعماري لذلك البلد. وأعطت المرجعية العليا للثورة الجزائرية التي اندلعت بقيادة جبهة التحرير الوطني أهمية كبرى، نظراً لكونها تمثل جانباً رئيسياً من الجوانب التي ارتكز عليها النضال العربي في التصدي للاحتلال الاجنبي والانتصار عليه طوال ثماني سنين (١٩٥٤-١٩٦٢) قدم خلالها الجزائريون حوالي المليون شهيد[3].

وتصدّى علماء المرجعية للتعبير عن هذه المواقف المشرفة في دعم الجزائر، والدعوة إلى تحريرها من الاستعمار الفرنسي، وجرى تبادل الرسائل بين الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والشيخ محمد البشير الابراهيمي (١٨٨٩-١٩٦٥) رئيس جمعية العلماء المسلمين خلال عام ١٩٥٣، تضمنت التأكيد على وحدة المسلمين، ووجوب تنسيق عمل المقاومة ضد قوى الاستعمار في أرجاء العالم العربي. وعبر علماء المرجعية -في الوقت نفسه- عن تأييدهم المطلق لكفاح الجزائر من أجل التحرير والاستقلال[4].

واصلت المرجعية الدينية جهودها في إسناد موقف الشعب الجزائري المسلم الشقيق المضطهد ضد ظلم الحكومة الفرنسية، وحثّت المناضلين الجزائريين على ضرورة العمل على إنجاح الاستفتاء العام

---

(١) الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة (١٨٣٠ - ١٩٥٦)، (مكتبة الجماهير، بيروت، ١٩٧٥)، ص ١٢٦.

(٢) جلاوي سلطان عبطان، التيارات الفكرية والسياسية، المصدر السابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٣) في اليوم الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤، انطلقت جموع المجاهدين الجزائريين من معاقلها في جبال الأوراس ومدن عنّابة وجرجرة وغيرها من المناطق، لتفاجئ الجيش الفرنسي المحتل بهجماتها العنيفة وضرباتها الموجعة، معلنةً منذ ذلك الحين اندلاع الثورة الجزائرية التي استمرت حتى عام ١٩٦٢. لتفصيلات أكثر عن الثورة الجزائرية بمراحلها كافة ينظر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ١٩٥٤-١٩٦٢، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩)، ص ١٤٤-١٩٣.

(٤) جلاوي سلطان عبطان، التيارات الفكرية والسياسية، المصدر السابق، ص ص ٢٤٠-٢٤١.

الذي خضعت فرنسا لإجرائه حول استقلال الجزائر. وكانت النتيجة لصالح الاستقلال الناجز[1]. وقبل ذاك، وبهدف استحصال دعم المرجعية الدينية للقضية الجزائرية توجه وفدٌ وطنيٌّ جزائري في ٣١ آذار ١٩٦٣ لزيارة مدينة النجف الأشرف وتقديم الشكر لمواقف مرجعيتها الداعمة بشكل متواصل للثورة الجزائرية، وبعد زيارة مرقد الإمام علي عليه السلام قاموا صباح اليوم التالي بزيارة المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم الذي رحب بالوفد الزائر، وبارك لأعضائه نضال الشعب الجزائري وقدّر تضحياته الجليلة في سبيل التخلص من ربقة السيطرة الأجنبية، وحمّلهم جملة من الوصايا، منها وجوب المحافظة على الهوية الإسلامية لبلادهم، وقال له: إن الإسلام هو عزٌ للعرب وللمسلمين، وإذا التزموا بأحكامه فإنهم يفوزون في الدنيا والآخرة. وأبلغ شكره للسلطات المحلية الجديدة في الجزائر بخطواتها المناصرة للدين بمنع بيع الخمور، وإغلاق الملاهي والحانات، وإعادة فتح المساجد والمعابد التي حوّلتها فرنسا إلى كنائس[2].

ومن اللافت أن اثنين من كبار الشخصيات السياسية والنضالية البارزة في تاريخ الجزائر المعاصر كانتا ضمن الوفد الزائر للمرجعية الدينية، وهما العقيد هواري بومدين (١٩٣٢-١٩٧٨) الذي كان يشغل آنذاك عضوية مجلس قيادة الثورة الجزائرية ووزير الدفاع، ومعه عبد العزيز بوتفليقة (١٩٣٧- ...) وزير الخارجية في وقتها، وكلاهما تولى رئاسة الجمهورية الجزائرية فيما بعد لمدد زمنية طويلة[3]. ومن الجدير بالذكر أن المرجع الأعلى حينما علم أن وفداً حكومياً عراقياً يرافق بومدين وبوتفليقة، يرأسه البعثي الشهير (صالح مهدي عماش) رفض استقباله، لكنه عاد ووافق بشرط عدم مجيء أعضاء الوفد الحكومي معهم، وفعلاً حصل اللقاء[4]. مما يدل بشكلٍ قاطع على امتعاض السيد الحكيم بشدة من تصرفات البعثيين الرعناء بعد انقلابهم الأسود في شباط ١٩٦٣، وقيامهم بحملات تصفية جسدية وتعذيب بحق خصومهم. لا سيما أن زيارة الوفد الجزائري جاءت متزامنة مع سيطرة البعث على مقاليد الحكم.

ومن جهةٍ ثانية كان الشعراء الحوزيّون في طليعة المؤيدين للثورة الجزائرية وشعبها الصامد. ووقفوا

---

(١) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ١٩٥٤-١٩٦٢، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٢) ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية، المصدر السابق، ص ٢١٠؛ رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٣) للإطلاع على تواريخ حكم كلٍ منهما ينظر: تاريخ الحكام والسلالات الحاكمة، رؤساء الجمهورية الجزائرية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني www.hukam.net.

(٤) عامر الحلو، الملوك والرؤساء الذين زاروا النجف الأشرف، إعداد مكتبة الروضة الحيدرية، www.haydarya.com

إلى جانبها بقصائدهم وأشعارهم الحماسية وواكبوها منذ انطلاقتها الأُولى، واندفعوا في نخوة عربية إسلامية واضحة، ينشدون للثورة الجزائرية ويسهمون في رفع سلاح الكلمة، إسوة باشقائهم المناضلين في الجزائر الذين حملوا البندقية في وجه الغاصبين، ونجد من أولئك الشعراء: محمد علي اليعقوبي في قصيدته (المغرب العربي) (٥١ بيتا)، بعد مرور شهر واحد على اندلاع الثورة، وضياء الخاقاني في (الى كل جميلة في الجزائر)[١]، وحسين بحر العلوم في قصيدته (جميلة)، والشيخ عبد المنعم الفرطوسي في قصيدتيه (الجزائر) و(الثورة الجزائرية). في حين دوّن الشاعر علي الحلي ذكرياته وضمّنها مشاعره تجاه ثورة الجزائر التي عدّها ثورة العراقيين في مجموعته شعرية الموسومة (انسان الجزائر) ومنها[٢]:

وهـنـاك في الـوديـــان يـصرخ في الجبـال دم الجـزائر
انـا هـنـا - صـــرح الفـدا ء عـلى جـمـاجـمـنـا المقـابـــر

رابعاً: لبنان

بعد وفاة المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم عام ١٩٧٠، أولت مرجعية السيد الخوئي اهتماماً بالغاً ببعض الدول العربية الأخرى، ومنها لبنان، التي حظيت برعاية خاصة من مرجعيته؛ وذلك للحفاظ على هويتها العقائدية الإسلامية والتعايش السلمي بين مذاهبها وأديانها. فكان يختار وكلاءه المبعوثين إلى هناك من بين العلماء النشيطين اجتماعياً والمبرّزين علمياً، الذين يمكنهم من خلالهم احتواء الأزمات ومعالجة المشاكل الواقعة بين الفينة والأخرى، ومن أولئك المعتمدين الإمام المُغيّب السيد موسى الصدر(١٩٢٨-١٩٧٨)[٣] الذي أدى دوراً رئيسياً في دعم المقاومة الفلسطينية والعربية ضد الخطر الصهيوني في جنوب لبنان، وترك أثراً واضحا في نشر الوعي التربوي الإسلاميّ، وتقوية وحدة الشعب اللبناني وتكاتفه. وفي إثر نشوب الحرب الأهلية اللبنانية في نيسان ١٩٧٥، قرر السيد محمد باقر الصدر صرف مساعدات متنوعة تم توزيعها بشكل مواد غذائية وما شابهها على العوائل اللبنانية المؤمنة المُشرّدة، إذ بلغت مساعداته سبعة آلاف دينار عراقي، وهو مبلغ كبير بقياسات ذلك الزمن، اقترضه السيد الشهيد رحمه الله تعالى من أحد المحسنين، ودفعه إلى وكلائه ومقربيه في لبنان لكي يقوموا بصرفه[٤].

(١) إشارة الى الفتاة الجزائرية المناضلة (جميلة)، التي استشهدت على يد وحشية الاستعمار الفرنسي.

(٢) عثمان السعدي، الثورة الجزائرية، المصدر السابق، الجزء ١، ص ص ١٩٢-١٩٨، الجزء٢، ص ١٢٠-١٢١؛ حيدر محلاتي، الشيخ عبد المنعم الفرطوسي، المصدر السابق، ص ١٥٦-١٥٧

(٣) لتفصيلات أكثر عن سيرته ودوره العلمي والسياسي والاجتماعي ينظر: عباس أمين حرب، الفقيه العاملي الإمام السيد موسى الصدر، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠١٠).

(٤) أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة، المصدر السابق، الجزء ٣، ص ٢٤٣-٢٤٤.

تدخل السيد الخوئي تدخلاً مباشراً في رأب الصدع الوطني، وأرسل ولده السيد جمال الدين الخوئي بمهمة التنسيق والعمل مع الأطراف اللبنانية والسورية والأردنية. وفي هذا الصدد يقول نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان الشيخ محمد مهدي شمس الدين (١٩٣٦-٢٠٠١) «لقد ساندنا السيد أبو القاسم الخوئي في زمنٍ عاصف لم نعهد أشد عصفاً منه وأشد نكراً في جميع أنحاء العالم الإسلامي، نستميل منه ونتصل به في كل حين؛ لأن نهجه -كما أثبتت التجارب- كان النهج الأكثر صدقاً والأكثر صواباً بحسب الظروف والملابسات التي أحاطت به وعصفت بالناس». فكان يتدخل مباشرة ويرشد العمل الإسلامي بمساره الصحيح في الدعم المادي والمعنوي والتخطيط السليم[1].

(١) أسامة إبراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي.، المصدر السابق، ص ٢٢٤-٢٢٥

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق

* د.ك.و. المكتبة الوطنية (الوحدة الوثائقية)، ملفات البلاط الملكي، التمرد والغزوات، أحداث الفرات الأوسط، رقم الملفة، (١١١٥/ ٣١١).

* د.ك.و. المكتبة الوطنية، (الوحدة الوثائقية)، ملفات وزارة الأوقاف، عنوان الملفة: قرّاء المنبر الحسيني، رقم الملفة (٤١٤).

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

* أحمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧).

* إخلاص لفته حريز الكعبي، موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩١٤-١٩٢٤م، (كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥).

* أسامة إبراهيم رحيم حسين الركابي، السيد أبو القاسم الخوئي ودوره الفكري والسياسي ١٨٩٩-١٩٩٢، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٦).

* آلاء عبد الكاظم جبار الگريطي، موقف الفئة المثقفة في كربلاء من التطورات السياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧.

* أمجد سعد شلال المحاويلي، محمد حسين النائيني دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٦).

* آمنة جبار عبد زيد الكلابي، السيد محمد بحر العلوم وأثره في تاريخ العراق المعاصر دراسة

تاريخية، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٧).

*. جاسم محمد اليساري، تاريخ كربلاء أواخر العهد العثماني ١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير، (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٣).

*. جلال كاظم محسن الكناني، الدور السياسي للعشائر العراقية ١٩١٨-١٩٢٤، رسالة ماجستير، (كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣).

*. جلاوي سلطان عبطان، التيارات الفكرية والسياسية في النجف الأشرف ١٩٤٥-١٩٥٤، رسالة ماجستير، (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٧).

*. حسين مخيف عبد الحسين الشريفي، المشخاب دراسة تأريخية ١٩١٨-١٩٣٩م، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨).

*. حنان فاهم السلمان، أسرة بحر العلوم ودورها في تاريخ العراق (١٩٢٠ - ١٩٥٨)، رسالة ماجستير، (كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٨).

*. خضير مظلوم فرحان البديري، موقف الرأي العام العراقي من الأحداث السياسية في إيران ١٩٥٠-١٩٥٣، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩).

*. بثينة عبد الرحمن ياسين التكريتي، تطور الحركة الوطنية في ليبيا ١٩١١- ١٩٤٣م، رسالة ماجستير، (معهد الدراسات الدولية والسياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨١).

*. رحيم عبد الحسين عباس العامري، أثر المجددين في الحياة السياسية والثقافية في النجف ١٩٤٥-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه، (كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦).

*. رضا كريم محمد عبد الحسين العامري، الحياة الفكرية في مدينة الكاظمية (١٩٢١-١٩٥٨)، رسالة ماجستير، (كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦).

*. رنا عبد الرحيم حاتم حسن الشمخي، محمد مهدي شمس الدين ١٩٣٦- ٢٠٠١ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، (كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١١).

*. رواء صباح كناوي الجنابي، شيخ الشريعة الأصفهاني ١٨٥٠-١٩٢٠ دراسة تأريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١١.

*. زهراء حسون صاحب، انتفاضة ١٩٩١ في العراق النجف الأشرف أنموذجاً، رسالة ماجستير، (كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤).

*. سعد عبد الواحد عبد الخضر، جمعية منتدى النشر ودورها الفكري والسياسي في العراق

١٩٣٥-١٩٦٤، رسالة ماجستير، (كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٩).

*. سعيد خديد علو، العلاقات العراقية - الإيرانية وأثرها في القضية الكردية ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة دهوك، ٢٠٠٤).

*. سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

*. عادل عناد ناصر، الإمام محمد مهدي الشيرازي سيرته وأثره في الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية، رسالة ماجستير (كلية التربية، جامعة سانتي كليمنس، ٢٠٠٩).

*. عادل غانم حسن العارضي، حسن مهدي الشيرازي جهوده الفكرية وآراؤه الإصلاحية ١٩٣٥-١٩٨٠، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١).

*. عبد الرضا إبراهيم جبر الركابي، الشيخ أحمد آل كاشف الغطاء وآراؤه الفقهية، أطروحة دكتوراه، كلية الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠١٣.

*. عبد العال وحيد عبود العيساوي، الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني١٩٢٠- ١٩٣٢ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨).

*. عدي محمد كاظم السبتي، محمد كاظم الآخوند ١٨٣٩ - ١٩١١ دراسة تأريخية، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧).

*. علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير، (جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٠٧).

*. علاء الدين محمد تقي الحكيم، محمد تقي الحكيم ومنهجه التأريخي، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨).

*. علي حمزة سلمان الحسناوي، النظام السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٨).

*. علي عبد المطلب حمّود علي خان المدني، الحياة الفكرية في النجف الأشرف ١٩٥٨ - ١٩٦٨ «دراسة تاريخية»، أطروحة دكتوراه، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١).

*. علي فاروق محمود عبد الله الحبوبي، محمد سعيد الحبوبي ودوره الفكري والسياسي ١٨٦٩-١٩١٥، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٠).

*. علي كاظم جواد سميسم، شعر الشيخ محمد جواد الجزائري دراسة موضوعية وفنية، رسالة

ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٠).

*. علياء محمد حسين الزبيدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٦).

*. غصون مزهر حسن المحمداوي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، أطروحة دكتوراه، (كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥).

*. فضيلة علي فرهود، منهج السبزواري في تفسير القرآن، رسالة ماجستير، (كلية الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠٠٦).

*. كرار إسماعيل محمد مرضي، السيد محمد الحسني البغدادي(١٨٨١ -١٩٧٣)، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٣).

*. كوثر رشيد عبيد عبد العباس الفتلاوي، عبدالله الموسوي الشيرازي ١٨٩٢ - ١٩٨٤ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٥).

*. ليث عبد علي ناموس الأسدي، موقف النجف الأشرف من التطورات السياسية الداخلية والعربية (١٩٥٨- ١٩٦٨)، رسالة ماجستير، (كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤).

*. ليث محمد إبراهيم حسين الجنابي، الإدارة البريطانية في فلسطين ١٩١٨-١٩٣٩، رسالة ماجستير، (كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٣).

*. محمد جواد جاسم محمد الجزائري، تاريخ مدينة النجف الأشرف الاجتماعي ١٩٦٨-١٩٧٩، أطروحة دكتوراه، (كلية الآداب، جامعة الكوفة ٢٠١٤).

*. مليحة عزيز حسون الدعمي، الحس القومي في الشعر النجفي المعاصر ١٩٢٠-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه، (كلية تربية البنات، جامعة الكوفة، ١٩٩٥).

*. منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤).

*. منى جابر مجبل التميمي، شعراء الرابطة الأدبية في النجف الأشرف ١٩٣٤-١٩٨٤، أطروحة دكتوراه، (كلية التربية(ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٧).

*. مها عبد اللطيف حسن، انتفاضة تشرين الثاني في العراق ١٩٥٢، رسالة ماجستير، (كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٤).

*. مؤيد شاكر كاظم الطائي، السيد عبد المهدي ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير،

(كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٠).

*. ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ودوره السياسي في تأريخ العراق المعاصر ١٨٨٠-١٩٥٦، رسالة ماجستير، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٤).

*. ناجح عبد الحسين عبد علوان الرماحي، مواقف النجف الأشرف من القضية الفلسطينية ١٩٢٩-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، (كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٢).

*. هدى جاسم محمد البطيحي، السيد محمد سعيد الحبوبي حياته وشعره، رسالة ماجستير (كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦).

*. هيثم عبد الحميد حسين السامرائي، التطورات السياسية في لبنان في ضوء أزمة عام١٩٧٥ والاجتياح الصهيوني١٩٨٢، رسالة ماجستير، (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠٣).

*. وفاء كريم منعم عبد سالم العامري، مجلة الأضواء النجفية ١٩٦٠-١٩٦٦ دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير، (كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٧).

ثالثاً: الكتب العربية والمعرّبة

*. أحمد الحسيني، المفصل في تراجم الأعلام، (مجمع الذخائر الإسلامي، قم، ٢٠١٥)، الجزء ٢.

*. أحمد الواسطي، سيرة وحياة الإمام الخوئي، (بيروت، دار الهادي، ١٩٩٨).

*. أحمد رضا المؤمن، السيد الخميني في ذاكرة النجف، (مركز الهدى للدراسات الحوزوية، النجف، ٢٠١٢).

*. أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢، (بغداد، ١٩٨٠).

*. أحمد سعيد تاج الدين، محنة أمة ماذا جرى في العراق ؟، (القاهرة، مركز المحروسة، ٢٠٠٩).

*. أحمد عباس، القدس الدامية، (مطابع شركة الإعلانات الشرقية، د-ت).

*. أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، (الكويت، عالم المعرفة، ١٩٧٨).

*. أحمد عبد الله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق، (بيروت، العارف للمطبوعات، ٢٠٠٧)، الأجزاء ١-٤.

*. أحمد فوزي، عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة، (بغداد، ١٩٨٨).

* أحمد كاظم البهادلي، دور الراحل عبد المجيد الخوئي في الانتفاضة الشعبانية، من كتاب عبد المجيد الخوئي الرؤيا والنهج، (بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠٠٥).

* إدوارد سعيد، عواقب حرب ١٩٤٨، من كتاب حرب فلسطين إعادة كتابة ١٩٤٨، لـ (آيوجين إل روجان وآخرون)، ترجمة: ناصر عفيفي، (القاهرة، الكتاب الذهبي، ٢٠٠١).

* أديث وائي، ايف، بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، الجزء الأول، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩).

* آرنولد تالبوت ولسن، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، ترجمة فؤاد جميل، (مطابع دار الجمهورية، بغداد، ١٩٧١)، الجزء٢.

* إسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١، (بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤).

* إسماعيل طه الجابري، هبة الدين الشهرستاني منهجه في الإصلاح وكتابة التاريخ دراسة تحليلية، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠٨).

* آغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، (النجف، مطبعة الآداب، ١٩٦٢) الجزء١، القسم٢-٣.

* بشير حمود الغزالي، مجلس النواب العراقي ودور المعارضة في العهد الملكي ١٩٤٦-١٩٥٨، (النجف الأشرف، التميمي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣).

* تريفور ن. دوبوي، النصر المحير-الحروب العربية-[الإسرائيلية] ١٩٤٧-١٩٧٤، ترجمة: الهيئة العامة للاستعلامات، (القاهرة، د-مط-، ١٩٩٠).

* تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦).

* توفيق التميمي (تحرير وتقديم)، العلامة السيد محمد بحر العلوم دين ووطن شهادات لشخصيات فكرية وسياسية، (بيروت، العارف للمطبوعات، ٢٠١٧).

* توفيق الفكيكي، عهد الافتاء، بحث ضمن كتاب: بين شهرين أو الأيام السود لمؤلفه عبد الحميد الكنين، (بغداد، مطبعة التفيض الأهلية، ١٩٤١).

* جعفر الحسني، على حافة الهاوية العراق ١٩٦٨ -٢٠٠٢، (دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣).

* جعفر الخليلي، هكذا عرفتهم، (النجف، مطبعة الزهراء، ١٩٦٣)، الجزء١- ٢.

* جعفر الدجيلي، موسوعة النجف الأشرف (المراجع) القسم الثاني (بيروت، دار الأضواء،

١٩٩٨)، المراجع (القسم ٢).

*. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، (النجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٦).

*. جعفر عباس حميدي، دور النجف الأشرف في الانتفاضات الوطنية في العراق ١٩٤١-١٩٥٨، فصل ضمن موسوعة تأريخ النجف الأشرف السياسي الحديث والمعاصر ١٥٠٨-١٩٥٨، (مركز النجف الأشرف للتوثيق والترجمة والنشر، ٢٠١٢)، الجزء ٢.

*. جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، الجزء ٨.

*. جعفر عباس حميدي، وثائق انتفاضة العراق عام ١٩٥٦، (بغداد، د. مط، د.ت)،

*. جماعة الحوزة العلمية في النجف الأشرف، موقف الإمام البغدادي حول قضية تحرير فلسطين، (بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٧٠)

*. جمعية الرابطة الأدبية، جهاد المغرب العربي، الطبعة ٢ (النجف الأشرف: مطبعة النعمان، ١٩٦٠).

*. جواد شبر، أدب الطف أو شعراء الحسين من القرن الأول الهجري حتى القرن الرابع عشر، (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لا-ت-)، الجزء ١٠.

*. جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية(دراسة في التطور السياسي والعلمي) (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).

*. جودت القزويني، عز الدين الجزائري رائد الحركة الإسلامية في العراق، (بيروت، دار الرافدين، ٢٠٠٥).

*. حامد الحمداني، صفحات من تاريخ العراق الحديث من ثورة ١٤ تموز وحتى ما بعد حرب الخليج الثانية ١٩٥٨- ١٩٩٦، الكتاب الثاني.

*. حزب الدعوة الإسلامية، البرنامج السياسي لحزب الدعوة الإسلامية، (بغداد: د.ط، ٢٠٠٤).

*. حسن الأمين، مستدركات أعيان الشيعة، الطبعة٢، (دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٧)، الجزء١، ٣.

*. حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ - ١٩٩٠، الطبعة ٢، (قم، مطبعة قلم، ١٩٩).

*. حسن شبر، الرد الكريم على السيد محمد باقر الحكيم، (قم، دار شريعت، ٢٠٠٠م).

* حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصر (التحرك الإسلامي ١٩٠٠-١٩٥٧)، (بيروت، دار المنتدى للنشر، ١٩٩٠)، الجزء ٢.

* حسن عيسى الحكيم، المفصّل في تاريخ النجف، (قم، مطبعة شريعت، د.ت)، الجزء ٢٤.

* حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية، (بيروت، مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٧).

* حسن محمد طوالبة، مأزق الكيان الصهيوني، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٨).

* حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، (دار السلام، لندن د-ت-).

* حسين حافظ وهيب، ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ في العراق وتطور صيغ مواجهة التحديات، رسالة ماجستير، (معهد الدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، ١٩٨٨).

* حسين علاوي، حزب الدعوة الإسلامية إشكالية الصراع، (د.م: د.مط، ١٩٩٩).

* حلف بغداد حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، إعداد وترجمة: حسن الدجيلي، (بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٦).

* حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٥)، الجزء١.

* حنا بطاطو، العراق الحزب الشيوعي، (الكتاب الثاني)، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢).

* حنا بطاطو، العراق- الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار (الكتاب الثالث)، ترجمة: عفيف الرزاز، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢).

* حيدر سعد جواد الإبراهيمي، المجتمع النجفي في سنوات حكم الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩، (النجف، ٢٠٠٧).

* حيدر محلاتي، الشيخ عبد المنعم الفرطوسي حياته وأدبه، (النجف الأشرف، المكتبة الأدبية المختصة، ٢٠٠١).

* حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق من ١٩٥٨-١٩٦٨ تاريخ سياسي، (دار إحياء التراث العرابي، بيروت، ٢٠١٠).

* حيدر نزار عطية السيد سلمان، الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، (بغداد، دار زيد للنشر، ٢٠٠٧).

* خالد عبد العزيز القصاب، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٧).

* خليل إبراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، الجزء١، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧).

* داخل السيد حسن، معجم الخطباء، (بيروت، المؤسسة العالمية للطباعة والإعلام، ١٩٩٦)، الجزء ٢.

* ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، (بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٠).

* رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١- ١٩٢٧، (بغداد، ١٩٧٦).

* رشيد الخيون، أمالي السيد طالب الرفاعي، (دبي، المتحدة للطباعة والنشر، ٢٠١٢).

* رضا موسى الحكيم، خيوط الفجر دراسة في المواقف السياسية للمرجعية الدينية من المجدد الشيرازي إلى الإمام الحكيم، كتاب الموسم ٢، (أكاديمية الكوفة، هولندا، ٢٠١٦).

* رعد الخرسان، انتفاضة صفر الإسلامية، (قم، مطبعة امير المؤمنين، ١٩٨٣)

* رفعت لفتة كاظم، الشيخ محمد رضا المظفر، دراسة في جهوده الفكرية وآرائه الإصلاحية ١٩٠٤-١٩٦٤، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٩.

* سعيد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورهم في التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

* سليم العراقي، لماذا قتلوه، (قم، ١٤١٥هـ).

* سلمان هادي آل طعمة، معجم رجال الفكر والأدب في كربلاء، (بيروت، دار المحجة البيضاء، ١٩٩٩).

* سليمان كتاني، الإمام الخميني شرارة باسم الله واحتراق الهشيم، الطبعة٢، (طهران، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني، ٢٠٠٢).

* شبلي الملاط، تجديد الفقه الإسلامي، محمد باقر الصدر بين النجف الاشرف وشيعة العالم، ترجمة غسان غص، (بيروت، دار الأضواء، ١٩٩٨).

* صاحب الحكيم، بعض انتهاكات حقوق المرجعية الدينية ومنتسبيها في العراق، النجف الأشرف إسهامات في الحضارة الإنسانية، (لندن، مركز كربلاء للبحوث والدراسات، ٢٠٠٠)، الجزء٢.

* صادق جعفر الروازق، الحوزة العلمية العراقية المشروع السياسي بين المقاومة والمطالبة

١٩١٤-١٩٨٠، (مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٦).

*. صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق نهاية عبدالكريم قاسم، (بغداد، ١٩٩٠).

*. صائب عبد الحميد، الشهيد محمد باقر الصدر، (بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠٠٨).

*. صائب عبد الحميد، معجم مؤرخي الشيعة الإمامية الزيدية الإسماعلية المؤلفون في التاريخ بالعربية منذ القرن الأول حتى نهاية القرن الرابع عشر من الهجرة، (مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٤)، الجزء ٢.

*. صفحة من رحلة الإمام الزنجاني وخطبه في الأقطار العربية والعواصم الإسلامية، الجزء ٢، (النجف: مطبعة الغري الحديثة)، ١٩٥٧.

*. صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، (بيروت، دار الفرات، ١٩٩٣).

*. صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث، (الحركة الماركسية) ١٩٢٠-١٩٩٠، (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠١).

*. صلاح الخرسان، الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق، (بغداد، مطبعة الوسام، ٢٠٠٤).

*. صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق (فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال ٤٠ عاما)، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، د.ت).

*. صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية - دراسة في الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق المعاصر، (بيروت، منتدى المعارف، ٢٠١٠).

*. صلاح مهدي علي الفضلي، المرجعية الدينية ودورها الوطني في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠-٢٠٠٢، (القاهرة مطبعة جعفر العصامي، ٢٠١٠).

*. ضياء الحسن، المرجعية العاملة دراسة تحليلية لحياة السيد (أبو الحسن الأصفهاني)، (بغداد: مطبعة هيأة محمد الأمين، ٢٠٠٠).

*. طارق الناصري، عبد الإله الوصي على عرش العراق ١٩٣٩ - ١٩٥٨، حياته ودوره السياسي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠).

*. طالب الحسن، بعث العراق من البداية المريبة حتى النهاية الغريبة، (بيروت، دار اور للطباعة والنشر، ٢٠١١).

*. طالب علي الشرقي، النجف الأشرف عاداتها تقاليدها، (النجف: مطبعة الآداب، د. ت)

*. الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة (١٨٣٠ - ١٩٥٦)، (مكتبة الجماهير، بيروت، ١٩٧٥).

*. طلال الكيالي، الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة، ط١، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٥).

*. عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، (مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠).

*. عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، (دمشق، المركز العراقي للدراسات، ٢٠٠٠).

*. عادل رؤوف، عراق بلا قيادة قراءة في أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق الحديث، (دمشق، ٢٠٠٢).

*. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي ١٩٥٠- ٢٠١٠، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، (بيروت، دار الكنوز، ١٩٩٥).

*. عباس أمين حرب، الفقيه العاملي الإمام السيد موسى الصدر، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠١٠).

*. عباس جعفر محمد الإمامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، (بيت العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١١م).

*. عباس علي، زعيم الثورة العراقية - صفحات من حياة الزعيم العظيم السيد الصدر، (بغداد، مطبعة النعمان، ١٩٥٠).

*. عبد الأمير هادي العكام، النجف الأشرف والنظام السياسي الملكي بين سنتي ١٩٢١-١٩٣٩، فصل ضمن موسوعة تأريخ النجف الأشرف السياسي الحديث والمعاصر ١٥٠٨-١٩٥٨، (مركز النجف الأشرف للتوثيق والترجمة والنشر، ٢٠١٢)، الجزء ٢.

*. عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣، (مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧٥).

* عبد الجبار الزهيري، آية الله البغدادي حياة جهاد ونضال، (كربلاء، مطبعة تموز، ١٩٧١)،

* عبد الجبار الوائلي، نقد الفلسفة الشيوعية، (د.م، د.ت).

* عبد الحسين مهدي عواد، الشيخ علي الشرقي حياته وأدبه، (بغداد، دار الحرية، ١٩٨١).

* عبد الحليم الرهيميّ، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق الجذور الفكرية الواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤، (الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥).

* عبد الحليم بن محمد الحسين آل كاشف الغطاء، قضية فلسطين الكبرى في خطب الإمام الراحل محمد الحسين آل كاشف الغطاء، (النجف: مطبعة النعمان، ١٩٦٩).

* عبد الحميد الراضي، جهاد السيد البغدادي دراسة حوارية نقدية وثائقية خلال نصف قرن لمسيرة الامام المجاهد محمد الحسني البغدادي ١٢٩٨هـ - ١٣٩٢هـ.

* عبد الرحيم محمد علي، المصلح المجاهد الشيخ محمد كاظم الخراساني، (مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٢).

* عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة مايس التحررية، الطبعة ٦، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠).

* عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها، (د.م: د.-ط-، ١٩٧١).

* عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، الطبعة ٦، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢).

* عبد الرزاق الهلالي، الشاعر الثائر الشيخ محمد باقر الشبيبي، (منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥).

* عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨-١٩٤٥، (بغداد، ١٩٨٠).

* عبد الرسول الموسوي، معجم أعلام الفكر والأدب في الكاظمية المقدسة، (بلا -م-، ٢٠٠٣).

* عبد الرضا فرهود، النجف الأشرف أدباؤها كتابها مؤرخوها ١٩٥٠- ٢٠٠٠، (النجف: النبراس للطباعة، ٢٠٠٧)، مجلد ٢، الجزء٣- ٤.

* عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١، (مؤسسة ديمو برس للطباعة، بيروت، ٢٠١٠).

* عبد العزيز الثعالبي، خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس ١٩٣١، إعداد: أحمد ميلاد، (بيروت:

مطبعة دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨).

*. عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥).

*. عبد الفتاح علي بوتاني، العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣، (دار الزمان، دمشق، ٢٠٠٨).

*. عبد الكاظم البديري، الإسلام والقضية الفلسطينية، (النجف، مطبعة النعمان، ١٩٦٧).

*. عبد اللطيف الحرز، محمد الصدر كفاح الجماهير، (بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٩).

*. عبد الله شاتي عبهول، أبو القاسم الكاشاني ودوره في اجهاض تجربة الدكتور مصدق في إيران في الوثائق الدبلوماسية العراقية، (بغداد، ١٩٨٩).

*. عبد الله طاهر التكريتي، مذكرات حردان التكريتي (بيروت، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧١)

*. عبد الهادي الحكيم، حاضرة النجف الأشرف في ذاكرة الزمان والمكان، (شركة مجموعة العدالة للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٦).

*. عبد الولي الشميري، الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، الطبعة الثانية، (القاهرة، مطابع ستار برس، ١٩٩٣).

*. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)،

*. عبد الوهاب حميد رشيد، تقييم نتائج تأميم الصناعة التحويلية في العراق ١٩٦٢ - ١٩٧٢، (مطبعة الغري الحديثة، النجف، ١٩٧٦).

*. عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، (مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٣).

*. عثمان سعدي، الثورة الجزائرية في الشعر العراقي، (دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١) الجزء ٢.

*. عدنان إبراهيم السراج، الإمام محسن الحكيم ١٨٨٩- ١٩٧٠م دراسة تاريخية تبحث سيرته ومواقفه وآراءه السياسية والإصلاحية وأثرها على المجتمع والدولة في العراق، (بيروت، دار الزهراء للطباعة والنشر، ١٩٩٣).

*. عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، التيارات السياسية في مدينة النجف الأشرف وموقفها من التطورات السياسية في العراق ١٩٥٤-١٩٦٣، (النجف الأشرف، دار الميزان للطباعة، ٢٠١٤).

*. علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية

والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، (بغداد: مطبعة الخلود، ١٩٩٠).

* علي أحمد كاظم البهادلي، الحوزة العلمية في النجف معالمها وحركتها الإصلاحية ١٩٢٠-١٩٨٠، (بيروت، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

* علي البهادلي، ومضات من حياة الإمام الخوئي، (دار القارئ، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

* علي الخاقاني، شعراء الغري أو النجفيات، (المطبعة الحيدرية، النجف، ١٩٥٤)، الأجزاء ٣، ٧، ٨، ١٠، ١١.

* علي الكوراني العاملي، إلى طالب العلم، (قم، ٢٠١٠).

* علي المؤمن، سنوات الجمر - مسيرة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٥٧ - ١٩٨٦، الطبعة ٣، (بيروت، ٢٠٠٤).

* علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء٦، القسم الأول، (دار ومكتبة دجلة والفرات، بغداد، ٢٠٠٩).

* علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت الأيوبي ١٩٠٠ - ١٩٥٨، (بيروت، مطبعة الوفاق، ١٩٦٧).

* علي عبد شناوه، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى العام ١٩٦٥، (بغداد: دار كوفان للنشر، ١٩٩٥).

* علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعة في ذاكرة طالب شبيب، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩).

* عمار البغدادي، الحوزة العلمية وأثرها في بناء العراق الحديث الإمام السيستاني والدولة، (مركز الهدى للدراسات الحوزوية، النجف الاشرف، ٢٠٠٧).

* عمار البغدادي، لمحات من حياة الإمام السيستاني فقيه عصر ورجل سياسة، (بيروت، دار قمر العشيرة، ٢٠٠٤).

* عمار البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية مقاربة في رؤى الخميني-النائيني- الصدر- السيستاني، (النجف الأشرف، ٢٠١٢).

* عمار ياسر العامري، السيد محمد مهدي الحكيم ١٩٣٥-١٩٨٨ دراسة تاريخية، (بيروت، دار الكواكب، ٢٠١٠).

* عمر حلمي الغول، التحولات الفلسطينية١٩٦٧-١٩٨٧، (دمشق، دار الوسيم، ١٩٩٢).

*. فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية التركية-الإنكليزية، (بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٥).

*. فرنسيس ماكولا، الغزاة من معارك الجهاد والبطولة ضد الغزو الإيطالي في تشرين الأول/ ١٩١١ وتحليل للمواقف الدولية المتعلقة باحتلال طرابلس، الطبعة ١، ترجمة: عبد الحميد شقلوف، (د.م، ١٩٧٩).

*. فريتز غروبا، رجال ومراكز القوى في بلاد الشرق، ترجمة: فاروق الحريري، (مطبعة العصام، بغداد، ١٩٧٩).

*. قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥، (مطبعة جعفر العصامي، بغداد، ٢٠٠٦).

*. كاظم الحسيني الحائري، الشهيد الصدر سمو الذات وسمو الموقف، (قم، انتشارات دار البشير، ١٤٢٩هـ).

*. كاظم الحلفي، الشيوعية عدوة الأديان، (النجف، القضاء، ١٩٦٠).

*. كامل خلف الكناني، العلامة العسكري بين الأصالة والتجديد، (طهران، ١٤٢٤هـ).

*. كامل سلمان الجبوري، وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها ١٩١٤-١٩٢٣م، الجزء٣، (دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩).

*. كمال مظهر أحمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، (بغداد، ١٩٨٥).

*. كوركيس عواد، معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٨٠٠-١٩٦٩، (مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٩)، المجلد١-٢-٣.

*. لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، (بغداد، مطبعة دار الحرية، ١٩٨٠).

*. ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، (بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١).

*. مؤيد ابراهيم الوندواي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، (بغداد، ١٩٩٠)

*. مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي-الإيراني، ترجمة: خالد أحمد حسن، (القاهرة، مكتبة مصر للمطبوعات، ٢٠٠٨).

*. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، (بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤).

*. محاورة بين إمام ووزيرين: محاورة الإمام المصلح الشيخ محمد الحسين ال كاشف الغطاء مع السفيرين البريطاني والامريكي في بغداد، (بيونس ايرس، المطبعة التجارية، ١٩٥٥).

*. محسن أبو طبيخ، المبادئ والرجال بوادر الانهيار السياسي في العراق، تحقيق: جميل محسن ابوطبيخ، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣).

*. محسن الأمين، أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، (دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٣)، الأجزاء: ١، ٣، ٥، ٦، ٨، ١٠، ٤٦.

*. محمد الحسين آل كاشف الغطاء، عقود حياتي من العقد الأول إلى العقد الثامن، تحقيق: أمير الشيخ شريف محمد الحسين آل كاشف الغطاء، (النجف الأشرف، مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامة، ٢٠١٢).

*. محمد الحسيني، الإمام الشهيد محمد باقر الصدر دراسة في سيرته ومنهجه، (بيروت، دار الفرات، ١٩٩٠).

*. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ١٩٥٤-١٩٦٢، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩).

*. محمد العلمي، زعيم الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي، (دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٦٨).

*. محمد الغروي، مع علماء النجف الأشرف، (بيروت، دار الثقلين، ١٩٩٩)، الجزء٢.

*. محمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣).

*. محمد المنصور، تراجم علماء الكاظمية، (مؤسسة الإمامين الجوادين، الكاظمية المقدسة، ٢٠٠٩).

*. محمد أمين نجف، علماء في رضوان الله نبذة مختصرة عن حياة ٢٠٠ عالماً، الطبعة ٢، (مطبعة بهمن، انتشارات الإمام الحسين ع، ٢٠٠٩).

*. محمد باقر أحمد البهادلي، السيد هبة الدين الحسيني، آثارُهُ الفكرية ومواقفه السياسية، (بغداد: شركة الحسام، ٢٠٠١).

*. محمد باقر أحمد البهادلي، الحياة الفكرية في النجف الاشرف، (ستاره، قم، ٢٠٠٤).

* محمد باقر الحكيم، جماعة العلماء، (طهران، ١٩٨٠).

* محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية (الإمام الحكيم)، (النجف الأشرف: مؤسسة شهيد المحراب، ٢٠٠٥)، الجزء٤.

* محمد باقر الصدر، المدرسة الإسلامية، (النجف، دار الكاتب، د. ت).

* محمد بحر العلوم، أضواء على قانون الأحوال الشخصية العراقية، (النجف: مطبعة النعمان، ١٩٦٣).

* محمد جواد جاسم محمد الجزائري، الشيخ عبد الكريم الزنجاني ١٨٨٦-١٩٦٨ دراسة تاريخية، (مطبعة دار الضياء، النجف الأشرف، ٢٠١٢).

* محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن دراسة تاريخية منذ ثورة الدستور حتى الاستقلال ١٩٠٨-١٩٣٢ (كربلاء، ٢٠١٢).

* محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، تعليق: محمد حسين حرز الدين، (النجف، مطبعة الآداب، ١٩٦٤)، الجزء٣.

* محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، (النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٩٦)، الأجزاء ١، ٢، ٣.

* محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ الانفجار، (مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠).

* محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، (دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٣).

* محمد حسين الصغير، فلسطين في الشعر النجفي المعاصر ١٩٢٨-١٩٦٨، (بغداد، كلية أصول الدين، ١٩٦٨).

* محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية في النجف الاشرف، (بيروت، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، ٢٠١١).

* محمد سعيد الطريحي، الإمام الخوئي المرجع الشيعي الأكبر، (المركز الوثائقي لتراث أهل البيت، أكاديمية الكوفة، هولندا، د-ت-).

* محمد محمد الحيدري، تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩٥٨-١٩٦٨، (بيروت، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، ٢٠١٢)، الجزء ٢.

* محمد مظفر الأدهمي، الأبعاد القومية لثورة مايس ١٩٤١ في العراق، (بغداد: دار الحرية

للطباعة، ١٩٨٠).

* محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ط٢، (بغداد: مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، الجزء ١-٢.

* محمد مهدي الآصفي، مدرسة النجف وتطور الحركة الاصلاحية فيها، (النجف، مطبعة النعمان، ١٩٦٣).

* محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، الجزء١، (مطبعة الفلاح، بغداد، ١٩٢٤).

* محمد مهدي الحكيم، التحرك الإسلامي في العراق (مذكرات) (قم: إعداد: مركز شهداء آل الحكيم للدراسات التاريخية والسياسية، ١٩٨٨).

* محمد هادي الأسدي، الإمام الحكيم عرض تاريخي لدوره السياسي والثقافي، (بغداد، مطبعة العدالة، ٢٠٠٧)، الجزء١.

* محمد هادي الأميني، الشيوعية ثورة وتآمر على العقائد والأنظمة الاجتماعية، (النجف، مطبعة النعمان، ١٩٦٠).

* محمد هادي الأميني، معجم رجال الفكر والأدب في النجف الأشرف خلال الف عام، الطبعة٢، (بيروت: د. م، ١٩٩٢)، الجزء ٣.

* محمود النجار، الثورة الإيرانية واحتمالات الخطر في الخليج العربي، (بيروت، دار السمير للنشر والتوزيع، ١٩٨٠).

* مسلم الدجيلي، زعماء الشيعة في النجف الأشرف، الطبعة٣، (النجف الأشرف، دار الأندلس للطباعة، ٢٠٠٤).

* مصطفى صبحي الخضر الحمصي ومهدي خليل جعفر، آية الله السيد محمد حسين فضل الله، (دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠١٠).

* مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة: عبد الإله النعيمي، الطبعة ٢، (بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٠).

* مقدام عبد الحسن الفياض، تأريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨، (دار الأضواء، بيروت، ٢٠٠٢)،

* مقدام عبد الحسن الفياض، النجف الأشرف والقضية الفلسطينية من انتفاضة البراق ١٩٢٩ إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ دراسة تاريخية موثّقة، (مطبعة البيّنة، النجف الأشرف، ٢٠١٢).

* منذر الحكيم، قبسات من حياة وسيرة شهيد المحراب آية الله المجاهد السيد محمد باقر الحكيم، (طهران، مطبعة خاتم، ٢٠٠٤).

* منذر جواد مرزة، العهد الملكي في العراق أحداث ومؤامرات ١٩٢١-١٩٥٨، (دار الزهراء، النجف الأشرف، ٢٠٠٥).

* منذر جواد مرزة، مختصر تاريخ النجف الأشرف ومن أسماء رجالها وشعرائها، (النجف، ٢٠١٢).

* موسى الزنجاني، الفهرست لمشاهير وعلماء زنجان، (قم، مطبعة الهادي، د-ت-).

* ناجي وداعة الشريس، لمحات من تاريخ النجف، الجزء١، (النجف، مطبعة القضاء، ١٩٧٣).

* ناهدة حسين الأسدي، النجف الأشرف في العهد العثماني الأخير والاحتلال البريطاني والانتفاضات الشعبية وأهم الأسر العلمية النجفية ومجالسهم (١٢٤٧-١٣٣٦هـ/ ١٨٣١-١٩١٧)، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٦).

* نجدة فتحي، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، (بغداد، مطبعة منير، ١٩٨٤).

* هاشم فياض الحسيني، الإمام المجاهد السيد محسن الحكيم، (طهران: مركز الحكمة للدراسات الإسلامية، ١٩٩٩).

* هاشم فياض الحسيني، حياة الإمام السيد أبو الحسن الأصفهاني، (بيروت: مركز البحوث والدراسات والنشر، ٢٠٠١).

* هاشم فياض الحسيني، زعيم النهضة العراقية الشيخ عبد الكريم الجزائري، (مركز البحوث والدراسات الإسلامية، النجف الأشرف، ٢٠٠٩).

* هاشم فياض الحسيني، لمحات من حياة الإمام المجدد السيد الخوئي، (مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٠).

* هيئة الحوزة العلمية في النجف، موقف الإمام البغدادي حول قضية تحرير فلسطين، الطبعة ٢، (بغداد: مطبعة أسعد)، ١٩٧١.

* وسن سعيد عبود الكرعاوي، السيد محسن الحكيم في دوره السياسي والفكري في العراق، (مطبعة ثامن الحجج، قم، ٢٠٠٩).

* وفاء جواد الجياشي، آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الحكيم من النجف إلى النجف، (النجف الأشرف، مطبعة العترة الطاهرة، ٢٠٠٦).

*. وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ت).

رابعاً: البحوث والدراسات

*. رحيم عبد الحسين عباس، انتفاضة النجف عام ١٩٧٧ دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، كلية التربية صفي الدين، العدد٦، السنة ٢٠١١.

*. صالح الظالمي، المرجعية والمواقف الصريحة السيد السيستاني أنموذجاً، مجلة آفاق نجفية، (النجف)، العدد ٢، السنة الاولى، ٢٠٠٦.

*. عادل رؤوف، انتفاضة ١٩٩١ بين أزمة القيادة الحركية والمرجعية والأزمة الطائفية، (دراسات عراقية) (مجلة)، دمشق، العدد ١٤، اب ٢٠٠٠.

*. عبد الحليم محمد حسين كاشف الغطاء، عبقرية الإمام كاشف الغطاء، العرفان «مجلة» صيدا، المجلد ٤٤، العدد المزدوج (٤-٥)، ١٩٥٥.

*. مقدام عبد الحسن باقر الفياض، منهج الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ومواقفه تجاه التحديات السياسية الداخلية في العراق، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٩، السنة ٣.

*. هادي فياض، فتاوى العلماء وأثرها في المجتمع، «النجف» (مجلة)، السنة٣، العدد٩، ١٥ نيسان ١٩٦٠.

*. هيئة تحرير مجلة الموسم، مساهمات الشيعة في دعم وتأييد حركة مايس ١٩٤١ ضد الانتداب البريطاني، مجلة الموسم (أكاديمية الكوفة، هولندا)، العدد ٥٧-٥٨، ٢٠٠٥.

خامساً: الصحف والمجلات

*. جريدة النجف، (النجف)، العدد ٢١، ١٨ أيلول ١٩٢٥.

*. مجلة الاعتدال، (النجف)، السنة ٤ العدد المزدوج (٤-٥)، آب ١٩٣٧.

*. مجلة الإيمان (النجف) السنة (١) شباط وأذار ١٩٦٤م، العددان (٥) و(٦).

*. مجلة الغري، (النجف)، السنة الثالثة، العدد ٨١، في (٢٢ تشرين الأول ١٩٤١).

*. مجلة النجف (النجف)، السنة (٢)، العدد (١٠)، ٣١ تموز ١٩٥٨، ص٢٤.

سادساً: مواقع شبكة المعلومات الدولية

*. تاريخ الحكام والسلالات الحاكمة، رؤساء الجمهورية الجزائرية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني

www.hukam.net

*. موقع الشيرازي

www.alshirazi.net/news/news/rajab-1429/11.htm

*. صلاح مهدي الفضلي، آفاق الثورة والتغيير في تأريخ العراق المعاصر، جريدة الرفاعي نت الألكترونية، ٢٨ حزيران ٢٠١٧. موقع الجريدة www.alrefiy.net

*. عامر الحلو، الملوك والرؤساء الذين زاروا النجف الأشرف، إعداد مكتبة الروضة الحيدرية، www.haydarya.com

*. محمد رضا القزويني، في ذكريات مع الشهيد السيد الحسن الشيرازي، من موقع على شبكة الانترنت

/http://www.alshirazi.net/news

*. ويكي شيعة، موقع: آل بحر العلوم

http://ar.wikishia.net

الفصل الثالث

مرجعية السيد علي الحسيني السيستاني وأثرها في حسم القضايا السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م

ا. م. د. ناظم رشم معتوق

ايها الاخوة والاخوات.. نقدم الشكر والتقدير لكل الاشقاء والاصدقاء الذين وقفوا مع العراق وشعبه في محنته مع الارهاب الداعشي وساندوه وقدموا له العون والمساعدة سائلين الله العلي القدير أن يدفع عن الجميع شر الاشرار وينعم عليهم بالأمن والسلام.

المرجعية الدينية العليا

المقدمة

تنبع أهمية اختيار موضوع ((مرجعية السيد علي الحسيني السيستاني وأثرها في حسم القضايا السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م)) من أهمية شخصية آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله بوصفه من أبرز مراجع الدين في العالم الشيعي الذين انتهت إليهم زعامة الحوزة العلمية في مرحلة بالغة التعقيد، ومن واقع المرحلة التاريخية التي استوعبها البحث، إذ تميزت هذه المرحلة من تأريخ العراق المعاصر بسقوط النظام البعثيّ الشموليّ، وخضوع البلاد للاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م، الأمر الذي أدخل العراق في دوامة الاضطراب السياسي، والانفلات الأمني وظهور اصطفافات على أسس قومية ودينية ومذهبية ومناطقية، ولم يكن السيد السيستاني دام ظله بمعزل عن تلك الظروف العصيبة، بل كان من أبرز المتصدين لافرازاتها وما نتج عنها بحكم زعامته للحوزة العلمية، ورجوع جموع المؤمنين إليه للاهتداء والاقتداء برأيه وتوجيهاته السديدة.

ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على سيرة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله وبنائِهِ المعرفي والفكري، فضلاً عن التطرق إلى جوانب من دوره في العراق أبّان مدة حكم حزب البعث، ويهدف البحث إلى بيان موقف المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف – ممثلة بآية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله – من الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م، واخيراً ركزنا على دراسة دوره في حسم القضايا الاساسية في حياة الشعب العراقي وأبرزها قضيتا الانتخابات والدستور، فضلاً عن تشكيل الحكومات المتعاقبة.

اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث، فضلاً عن خاتمة وعدد من الملاحق. تطرقنا في المبحث الأول منه إلى: نشأة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله، وتكونه الفكري والمعرفي، وحاولنا فيه دراسة سيرته الذاتية، فضلاً عن مشاربه الفكرية ومقدمات نبوغه، وإسهاماته العلمية في مجالي التدريس

والتأليف، وجوانب من شخصيته وسجاياه التي أهَّلَتْهُ لتولي المرجعية وزعامة الحوزة العلمية.

أما المبحث الثاني: فقد تم فيه تسليط الضوء على: موقف السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، فتناولنا في بادئ الأمر عرض ذكر جوانب من دوره السياسي في السنوات التي سبقت الاحتلال، والمحن التي واجهها هو والمراجع الآخرونَ على أيدي البعثيين، ثم تطرقنا إلى موقفه من الاحتلال والأحداث التي شهدها العراق من نهب وسلب وتدمير للممتلكات العامة، فضلاً عن بروز العديد من المسائل المستحدثة التي تطلبت أنْ يكون للسيد السيستاني دام ظله رؤية واضحة وموقفاً إزاءها.

وتناول المبحث الأخير دور سماحة المرجع الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في حسم القضايا السياسية كالدستور، والانتخابات، ومعركة النجف الأشرف، وتشكيل الحكومات المتعاقبة، فقد كان للسيد السيستاني دام ظله دوراً كبيراً جداً في إرغام سلطات الاحتلال على الانصياع لمطالب الشعب العراقي في إجراء الانتخابات النيابية، فضلاً عن دوره في حسم العديد من القضايا المهمة وتشكيل الحكومات.

المبحث الاول

السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله: نشأته وتكونه الفكري والمعرفي

ولد السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في مدينة مشهد المقدسة في التاسع من شهر ربيع الأول عام ١٣٤٩هـ الموافق للعام الميلادي [١] ١٩٣٠، في أسرة يمتد نسبها إلى الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام، وكانت هذه الأسرة تمتلك حظّاً وافراً من العلم والتقوى، استقرت أوّلَ الأمرِ في مدينة أصفهان في إيران، أما نسبة بالسيستاني فقد جاءت على اثر انتقال الاسرة الى مدينة سيستان –الواقعة جنوب شرق ايران– والتي عُين فيها (السيد محمد) الجد الأعلى للسيد علي الحسيني السيستاني دام ظله بمنصب شيخ الإسلام وذلك في عهد السلطان حسين (١٦٩٤–١٧٢٢م) آخر سلاطين الدولة الصفوية[٢]، حيث استقر فيها السيد محمد وذريته من بعده، وأول من هاجر من أحفاده إلى مدينة مشهد هو (السيد علي) الجد الأوّل للسيد علي الحسيني السيستاني دام ظله، واستقر فيها مدة محدودة في مدرسة الملا محمد باقر السبزواري، ومن ثم هاجر بعدها إلى مدينة النجف الأشرف ليتشرف بمجاورة مرقد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ولإكمال دراسته الحوزيّة[٣].

وفي النجف الاشرف درس السيد علي السيستاني(الجد) على يد أكابر علمائها، ومنهم المؤسس المولى علي بن فتح الله النهاوندي النجفي المتوفى في عام ١٩٠٤م، وانتقل إلى مدينة سامراء وحضر فيها دروس المجدد محمد الشيرازي المتوفى عام ١٨٩٥م، ثم اختص بالحجة السيد إسماعيل الصدر المتوفى عام ١٩٢٠م، وبعد حصوله على درجة الاجتهاد عاد إلى إيران في حدود سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م؛ ليستقر في مدينة مشهد المقدسة، فأصبح مرجعاً للأمور الشرعية ومن أئمة الجماعة فيها، وتميز بوصفه خطيباً بارعاً وجريئاً بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ كان لا يتوانى عن بيان رأيه ومعارضته

(١) حسين محمد علي الفاضلي، الإمام السيستاني: أمة في رجل، ط١، مؤسسة البلاغ، (لبنان، ٢٠١١)، ص٧٢.

(٢) ينتسب الصفويون إلى الشيخ صفي الدين الأردبيلي (١٣٥٢ – ١٣٣٤) وهو الجد الأكبر للشاه إسماعيل الصفوي مؤسس الدولة الصفوية، ويُعَدُّ صفي الدين من العلماء والوعاظ، أنشأ طريقة دينية صوفية خاصة به وبجماعته، تمكن إسماعيل الصفوي بعدها من تحويل هذه الطريقة الدينية وأتباعها إلى طريقة ذات مضمون، مستغلاً حالة الضعف والتمزق التي عاشتها الأقاليم الفارسية، وفرض سيطرته بالقوة على تلك الأقاليم، وأسس منها الدولة الصفوية. للتفصيلات أكثر: دونالد ولبر إيران ماضيها وحاضرها، ط ١، (القاهرة –١٩٥٨)، ص ٨٦؛ بديع جمعة وأحمد الخولي، تاريخ الصفويين، وحضارتهم، ج ١، ط ١، دار الرائد العربي، (القاهرة، ١٩٧٦)، ص ٤٥ – ٥٠.

(٣)حسين محمد علي الفاضلي، المصدر السابق، ص٧٣.

للقوانين التي كانت تسنها السلطة آنذاك وتخالف الدين الاسلامي الحنيف[١]. وكان يتميز بفراسة صائبة، وكرامات رواها عنه تلامذته ومقلدوه، ومنها تنبؤه بمرجعية حفيده السيد علي الحسيني السيستاني، وبكونها ستعم العالم الإسلامي[٢].

وبعد وفاته قام ولده السيد محمد باقر (والد المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني دام ظله) مقامه في الوجاهة الاجتماعية ونشر تعاليم الدين بين الناس حتى توفي عام ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م[٣]. وهكذا نشأ السيد السيستاني في أسرة علوية علمية كان لها الأثر البالغ في بنائه المعرفي والفكري، وأسهمت إسهاماً فاعلاً في تكوين ملامح شخصيته المشغوفة بألوان الثقافة والمعرفة.

ترعرع السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في كنف والده الذي كان يحوطه برعايته ويقوم على تهذيبه وتثقيفه والعناية به، فدرس على يديه مبادئ العلوم الدينية، غير أن مسيرته العلمية ابتدأت في منتصف العقد الاول من عمره، وكانت البداية بتعلم القرآن الكريم، ثم دخل «؛ مدرسة دار التعليم الديني» لتعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والتاريخ والجغرافيا، وتعلم في اثناء ذلك فن الخط من أستاذه «الميرزا علي آقا ظالم»[٤] فكانت تلك البداية لمسيرة طويلة في تحصيل علوم أهل البيت عليهم السلام.

لم ينتظر السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله طويلاً، فقد بدأ في عام ١٣٦٠هـ/ ١٩٤٢م وبتوجيه مباشر من والده – الذي لمس فيه نبوغاً مبكراً ورغبة كبيرة في حب العلم يفوق ما كان لدى أقرانه – بدراسة مقدمات[٥] العلوم الحوزية، فأتم قراءة جملة من الكتب الأدبية كـ«شرح الالفيةّ لابن مالك»، و«المغني» للابن هشام، و«المختصر والمطول» للتفتازانيّ و«مقامات الحريري» وشرح النظام عند

(١) آغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة– نقباء البشر في القرن الرابع عشر، ج١٦، ط١، دار احياء التراث العربي، (لبنان، ٢٠٠٩)، ص ١٤٣٤–ص١٤٣٥.

(٢) محمد صالح الغروي، لمحات عن شخصية المرجع الأعلى السيد السيستاني دام ظله، ط١، دار الهدى، (قم، ٢٠٠٣)، ص٣٨.

(٣)آغا بزرك الطهراني، المصدر السابق، ج١٦، ص١٤٣٥؛ محمد الغروي، المرجعية ومواقفها السياسية في مدرسة أهل البيت، ط١، (صور، ٢٠٠٣)، ص٣٩.

(٤)حسين محمد علي الفاضلي، المصدر السابق، ص٧٣؛ محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف، مؤسسة البلاغ، (بيروت، ٢٠٠٣)، ص٣٤٢.

(٥) المقدمات: وهي الدروس الأولية لطلبة الحوزة العلمية، وتعد بمستوى المرحلة المتوسطة والثانوية في نظم التعليم الحديث، ويدرس فيها الطالب النحو، والصرف، والفقه، والمنطق، وتمثل هذه المرحلة القاعدة أو الأساس الذي يستند عليه الطالب، ويتولى التدريس فيها عادة طلاب المرحلة الثانية (السطوح) من الذين أتقنوا المقدمات وكتبها المقررة. للمزيد من التفصيلات ينظر: احمد البهادلي، الحوزة العلمية في النجف الاشرف ومعالمها وحركتها الاصلاحية، (بيروت، ١٩٩٣)، ص٢٧٢، عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم، مطبعة دار المرتضى، (بيروت، ٢٠٠٣)، ص ١٥٠.

المرحوم الأديب النيشابوري، وغيره من الأساتذة، وقرأ «شرح اللمعة» و«القوانين» عند السيد أحمد اليزدي النيشابوري المعروف باسم «نهنك»، وقرأ جملة من السطوح[1] العالية مثل كتاب «المكاسب» الشيخ مرتضى الأنصاري، فضلاً عن قراءة الكتب الفلسفية ومنها شرح منظومة السبزواري، و«شرح الاشراق» و«الاسفار» عند الشيخ الآيسي، و«شوارق الإلهام» عند آية الله الشيخ مجتبى القزويني، وحضر بعض دروس اية الله الميرزا مهدي الأصفهاني، اما دروس البحث الخارج[2] فقد حضر العديد منها عند آية الله مهدي الآشتياني صاحب «التعليقة على شرح المنظومة»، وحضر عند آية الله الميرزا هاشم القزويني[3]. ومن الطبيعي أنْ يكون لهذه العلوم والمعارف، وهؤلاء الأساتذة الكبار أثر كبير وفعال في صقل شخصيته، وتعميق ثقافته، واتساع مداركه وهو ما انعكس على سلوكه ومنهجه في التدريس فيما بعد.

وما كاد ينصرم عام ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م، حتى قرر السيد علي السيستاني ﷾ الهجرة إلى قم المقدسة لمواصلة دراسته وتحصيله في حوزتها العلمية[4]، ومما تجدر الإشارة اليه أنّ الحوزات العلمية كانت في إيران تتوزع بين طهران، أصفهان، وشيراز، ومشهد، وبعض مدن المنقطة الجنوبية، إلّا أنّ أبرزها كان في قم المقدسة، التي كانت بمثابة الحاضرة العلمية في إيران، فازدهرت فيها الحركة الفكرية بعد هجرة

---

(١)السطوح: وهي بمرتبة مرحلة البكالوريوس في التعليم الحديث، وتعني مرحلة القراءة من سطح الكتاب في ذلك العلم بمعنى دراسة متون الكتب في الفقه الاستدلالي، وأصول، الفقه والكلام، والفلسفة، وغيرها، ويحاضر في هذه المرحلة ممن له القدرة والكفاءة من المجتهدين. للمزيد من التفصيلات ينظر: عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، (بغداد، ١٩٥٩)، ص١٠٤.

(٢) سمي بهذا الاسم لأن الدراسة فيها تكون خارج الكتب المقرر دراستها، والتدريس فيها لا يعتمد على كتاب معين، وتقوم مقام الدراسات العليا، وتتركز الدراسة في مادتين فقط هما اصول الفقه والفقه، وعادة يبدأ الأستاذ محاضراته ببيان الموضوع، إذ يتم شرح جميع الاشكالات حول الموضوع مبيناً رأيه سواء كان مؤيداً أم معارضاً أو مفنداً، وتكون المناقشة حرة حتى وإنْ كانت رداً لرأي الأستاذ المحاضر. ينظر: عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص١٠٦؛ إلهام حمزة منسي، شذرات من حياة السيد أبو القاسم الخوئي (١٨٩٩-١٩٩٢)، مجلة كلية التربية الأساسية العدد ١٧، (جامعة بابل، أيلول/ ٢٠١٤)، ص٤٢٦.

(٣) حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الاشرف: اعلام المدرسة النجفية في التاريخ الحديث والمعاصر، ج٩، ط١، المكتبة الحيدرية، (قم المقدسة، ٢٠٠٨)، ص٢٣٦-٢٣٧؛ مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني، السيرة الذاتية، منشورة على الموقع:

/http://www.sistani.org/arabic/data/1

(٤) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الأشرف، ط١، دار المحجة البيضاء، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص٣٣.

أكثر العلماء إليها، مما جعلها أكثر المدن علماً ونشاطاً وازدهاراً[1]. لذا فقد كانت هجرة السيد السيستاني دام ظله إليها ضرورية لتحصيل العلوم الدينية.

وما أنْ وصل السيد السيستاني إلى قم المقدسة حتى ابتدأ دراستهَ العلوم الدينية، فتتلمذ على أيدي كبار أساتذتها الذين اضطلعوا بمهمة التدريس فحضر أبحاثهم الجليلة في الفقه والأصول، وكتب تقريراتهم، واستفاد من علومهم استفادة تامة حتى ظهرت مقدرته العلمية، ووصل إلى درجة رفيعة من الفضل، وأصْبح من الطلبة البارزين في قم المقدسة، فقد درس الفقه والأصول وعلم الرجال والحديث على المرجع الكبير آية الله العظمى السيد حسين الطباطبائي البروجردي (١٨٧٥-١٩٦١م)[2]، الذي شهدت الحوزة العلمية في عهده نشاطاً ملحوظاً، إذ وجه اهتمامه لدعم الحركة العلمية والفكرية، وازدهرت خلال مدة زعامته للحوزة حركة الطباعة والنشر، ودعمه للتبليغ بإرسال المبلغين إلى خارج البلاد الإسلامية، فضلاً عن كونه من أبرز الداعين إلى الوحدة الإسلامية[3]. وهو الامر الذي ترك أثراً واضحاً في عقول تلاميذه وتفكيرهم ومنهم السيد علي السيستاني دام ظله، وظهر ذلك فيما بعد على طريقته في ادارة الحوزة العلمية.

وحضر السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله دروس الفقيه آية الله محمد حجت الحسيني الكوهكمري (١٨٨٠-١٩٥١م)[4]، الذي كان -باعتقادنا- له أثر واضح على شخصية السيد السيستاني دام ظله وسلوكه، فقد عرف عن السيد الكوهكمري انه لا يسمح للصحف والمجلّات بطبع ونشر صوره، وكان يُوصي أصدقاءه وطلّابه بعدم الإشادة به على المنابر، وكثيراً ما كان يُكرّر عليهم قوله: «لا أُوافق على ذكر اسمي على المنابر...»[5]. ولم يكن السيد السيستاني دام ظله بعيداً عن تفكير إستاذه الكوهكمري، فقد عرف عنه أيضاً تركه المظاهر وتجنبه الظهور في وسائل الإعلام، الا ما ندر.

وخلال مدة إقامته في قم المقدسة راسل السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله كبار علماء عصره وناقشهم في أمور علمية دقيقة، نذكر منهم على سبيل المثال السيد علي البهبهاني في مدينة (المحمرة)

---

(١) ضمير عودة عبد علي، الشيخ مرتضى مطهري دراسة في دوره الثقافي والاجتماعي والسياسي ١٩٢٠-١٩٧٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة البصرة، ٢٠١٥)، ص٩-١٠.

(٢) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص٣٣-٣٤.

(٣) ضمير عودة عبد علي، المصدر السابق، ص٢٧.

(٤) حسن عيسى الحكيم، المصدر السابق، ج٩، ص٢٣٧.

(٥) محمد أمين نجف، السيد محمد الحجة الكوهكمري، منشور على الموقع الالكتروني:
http://arabic.al-shia.org

في ايران، إذ ناقش السيد السيستاني دام ظله في موضوعات مهمة، من بينها (القبلة)، فأعجب به السيد البهبهاني إعجاباً كبيراً، بسبب طريقته في المناقشة التي دلت على علم غزير وموهبة كبيرة، فكتب له يمتدح مهاراته العلمية وقوة حجاجه في النقاش والتحليل واصفاً إياه بأنَّه «عمدة العلماء المحققين ونخبة الفقهاء المدققين...»[1].

لقد تركت مدة إقامة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في قم المقدسة وتتلمذه على أكابر علمائها، أثراً واضحاً في رفد وبناء شخصيته العلمية، فضلاً عن الإجابة على تساؤلاته الفكرية، إذ كان لكل أستاذ منهم أثر في شخصيته كلاً حسب علمه وتوجهاته، وانعكس ذلك على تحصيله العلمي في مدينة النجف الأشرف فيما بعد.

وفي أوائل عام ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م هاجر السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله من مدينة قم إلى العراق، فوصل في بادئ الأمر إلى مدينة كربلاء المقدسة في ذكرى أربعينية الإمام الحسين عليه السلام، ثم ما لبث أنَّ يمم وجهه صوب حاضرة العلم والعلماء مدينة النجف الأشرف للتشرف بزيارة مولى الموحدين الإمام علي بن ابي طالب عليه السلام وللإفادة من أساتذتها الأفذاذ، وللارتواء من منهلهم العذب، فسكن في مدرسة البخارائي العلمية، وهو شاب لم يتجاوز الثانية والعشرين من عمره، وأخذ يحضر بحوث آية الله العظمى السيد ابي القاسم الخوئي[2]، والعلامة الشيخ حسين الحلي في الفقه والأصول ولازمهما مدة طويلة، وحضر بحوث بعض الأعلام الآخرين منهم الإمام محسن الحكيم والسيد محمود الشاهرودي[3].

ورغم حضور السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في دروس عدد من أساتذة الحوزة العلمية وجهابذتها، إلّا أنَّه اختص بملازمة السيد ابي القاسم الخوئي[4]، الذي كان من أكابر الزعماء الدينيين في عصره، ومن عظماء أساتذة الفقه والأصول، وقد كان من المعروفين في أوساط الحوزة العلمية بـ«أستاذ

---

(١)محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص٣٣-٣٤.

(٢) السيد ابو القاسم بن علي أكبر بن هاشم بن تاج الدين الموسوي الخوئي، ولد عام ١٣١٧ه/ ١٨٩٩م في مدينة خوي من أعمال أذربيجان، وينتمي إلى أسرة علمية معروفة، هاجر مع والده إلى النجف الأشرف، وهو في سن الثالثة عشرة وتتلمذ هناك على يد اكابر علمائها ونال الاجتهاد في وقت مبكر من عمره، وبعد وفاة السيد محسن الحكيم الت اليه زعامة الحوزة العلمية، واشتهر بالبحث والتأليف وله العشرات من الكتب المطبوعة، وتوفي في عام ١٩٩٢م. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن الامين، مستدركات اعيان الشيعة، المجلد السابع، دار التعارف للمطبوعات، (دمشق، ١٩٨٩)، ص١٥-ص١٦.

(٣)حسين محمد علي الفاضلي، الفصل السابق، ص٧٤.

(٤)جعفر الدجيلي، موسوعة النجف الأشرف، القسم الثاني، ط١، دار الأضواء، (بيروت، ١٩٩٨)، ص١٨٤.

النجف الأوَّلَ»، أو «أستاذ الأصول الأول»، وقد نشأ على يديه طائفة كبيرة من العلماء والفقهاء والفضلاء وهم منتشرون -اليوم- في البلاد الإسلامية يحملون لواء الإسلام، ومشعل الدعوة لعلوم أهل البيت عليهم السلام[1]؛ لذا كان لملازمة السيد السيستاني دام ظله له دور كبير في بنائه الفكري والمعرفي.

ولم يكن حضوره بحوث الشيخ حسين الحلي بأقل أهمية، لاسيما في علم الأصول، ولم تكد تمر بضع سنوات على قدومه إلى النجف الأشرف حتى نبغ السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في أوساط حوزتها العلمية[2]، وعرف بكونه من الطلبة المتفوقين على أقرانه بقوة الإشكال، وسرعة البديهة، وكثرة التحقيق والتتبع، ومواصلة النشاط العلمي دون ملل أو كلل، فضلاً عن إلمامه بكثير من النظريات في مختلف العلوم الحوزيّة، ولعل ذلك كان سبباً رئيساً في حصوله في عام ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م وهو في الحادية والثلاثين من عمره على إجازة «الاجتهاد المطلق» من أستاذيه السيد ابي القاسم الخوئي، والشيخ العلامة حسين الحلي، ومن الجدير بالذكر أنَّ السيد الخوئي لم يمنح شهادة الاجتهاد المطلق، إلا لعدد نادر من تلامذته، وان العلامة الحلي لم يمنح شهادة الاجتهاد المطلق لغيره من طلبة العلوم الدينية[3]. ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن الاجتهاد يعد أعلى مرتبة علمية ينالها الطالب في العلوم الحوزية، وهو الامر الذي يؤهله لمواصلة دراسته العالية حتى الوصول إلى درجة المرجعية[4]. وما بلوغ السيد علي تلك المرتبة العلمية السامية التي يطمح إليها المئات من طلبة الحوزة العلمية، الا دليلاً واضحاً على أنَّه كان من طلاب العلم اللامعين وبشهادات أساتذته الذين منحوه إجازات الاجتهاد.

وضمن الاطار نفسه أثنى عليه الشيخ محمد محسن بن علي المعروف باسم «آغا بزرك الطهراني» ومنحه إجازة في الجرح والتعديل، وكتب شهادة علمية تحدث فيها عن مهارة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في علميّ الحديث والرجال[5].

---

(١) قيس بهجت العطار، آية العظمى السيد علي الحسيني البهشتي: حياته وسيرته وآثاره الفقهية، ط١، مؤسسة الرافد للمطبوعات، (قم، ٢٠١٣)، ص٤٧.

(٢) جعفر الدجيلي، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٣) مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني، المصدر السابق. للاطلاع على اجازتي الاجتهاد التي حصل عليهما من السيد ابو القاسم الخوئي والشيخ حسين الحلي. ينظر: ملحق رقم (١) وملحق رقم (٢) من البحث.

(٤) محمد حسين علي الصغير، «السيد علي السيستاني مرجعاً»، بحث ضمن كتاب: الإمام السيستاني: المصدر السابق، ص١٠٨.

(٥) المصدر نفسه، ص١٠٨. للاطلاع على نص الاجازة التي منحها اغا بزرك الطهراني للسيد السيستاني ينظر: ملحق رقم (٣) من البحث.

وبعد حصوله على درجة الاجتهاد المطلق خطرت على السيد علي فكرة العودة إلى مدينة مشهد المقدسة، ومجاورة الإمام الرضا عليه السلام، لكنه سرعان ما تخلى عنها، وبدأ بتدريس البحث الخارج في عام ١٣٨١ه/ ١٩٦١، فحاضر في الفقه بمكاسب الشيخ الأنصاري، وانتقل إلى العروة الوثقى للسيد محمد كاظم الطباطبائي، فشرح كتب الطهارة، والصلاة، والصوم، والخمس، وتناول كتاب القضاء، وأبحاث الربا، وقاعدة الإلزام، وقاعدة التقية، وغيرهما من القواعد الفقهية، وكانت له محاضرات رجالية متجددة شملت حجية «مراسيل ابن أبي عمير» وشرح مشيخة التهذيب والاستبصار وسواهما، وقام السيد السيستاني دام ظله بتدريس علم الأصول فبدأ بإلقاء محاضراته العليا في بحثه الخارج منذ شهر شعبان عام ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، اي في حياة الأستاذ المرجع الديني الأعلى السيد ابي القاسم الخوئي وهناك تسجيل متكامل لمعظم محاضراته الفقهية والأصولية[١].

لقد عني السيد علي السيستاني دام ظله ببحوثه لاسيما بحوث الخارج[٢]. وكان بحثه أول الأمر باللغة الفارسية، وأكمل منه ثلاث دورات متوالية قبل مرجعيته وعند تسنمه رتبة المرجعية واتساع أعداد طلابه من العرب قام بالتدريس باللغة العربية الفصحى التي أجادها إجادة تامة فـ« لا يتلكأ ولا يتردد ولا يتوقف..»[٣].

خَرَّجَ مجلس درس السيد علي السيستاني دام ظله عدداً كبيراً من فضلاء الحوزة العلمية البارزين، وبعضهم أصبح من أساتذة البحث الخارج، ولكثرتهم يصعب حصرهم في هذا المقام، نذكر منهم نجليه، وهما السيد محمد رضا، والسيد محمد باقر، والعلامة الحجة السيد احمد المددي، وهو من أساتذة حوزة قم المقدسة، والعلامة الحجة الشيخ محمد باقر الإيرواني، والسيد مرتضى الكشميري، والسيد مرتضى المهري، والشهيد السيد حبيب حسينيان، ومرتضى الأصفهاني، والشيخ مهدي مروارید، وغيرهم ممن يقومون اليوم بمهمة التدريس في الحوزات العلمية، فضلاً عن جهودهم العلمية في مجالي البحث والتأليف[٤].

وفيما يتعلق بمنهجية السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في البحث والتدريس، فقد تناولها العديد ممن كتبوا وسطروا عن حياته، فقد كان منهجه متميزاً عن مناهج الكثير من أساتذة الحوزة العلمية

---

(١) محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الاشرف، ص٣٤٥-٣٤٦؛ حسن عيسى الحكيم، المصدر السابق، ج٩، ص٢٣٨.

(٢) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص٣٨.

(٣) محمد حسين علي الصغير، «السيد علي السيستاني مرجعاً»، ص١١٠.

(٤) للمزيد من الاطلاع ينظر: مجلة المرشد الدمشقية، السنة الاولى، العدد الاول، ١٩٩٤م، ص٢١.

وأرباب البحث الخارج، ويمكن إيجاز ذلك بمجموعة من النقاط الرئيسة وهي[1]:

١. يعقب اصول بحثة تاريخياً

٢. الربط بين الفكر الحوزيّ والثقافات المعاصرة.

٣. الاهتمام بالأصول المرتبطة بالفقه.

٤. الإبداع والتجديد.

٥. إلمامه بمقتضيات عصره.

٦. النظرة الاجتماعية للنص.

٧. توفير الخبرة بمواد الاستنباط.

٨. المقارنة بين المدارس المختلفة.

أما منهجه الفقهي فقد تميز بعدة ميزات من اهمها: المقارنة بين فقه الشيعة وفقه غيرهم من المذاهب الإسلامية الأخرى، ويتمثل ذلك بالاطلاع على فقه المذاهب الأخرى المعاصرة لزمان النص الفقهي، كالاطلاع على (موطأ مالك)، وكتاب (الخراج) لأبي يوسف القاضيُّ، وسواهم من فقهاء أهل السنة، وكان لهذا المنهج أهمية في توضيح مقاصد الأئمة عليهم السلام ووجهة نظرهم حين طرحت تلك النصوص الفقهية، وحرص السيد المرجع على الاستفادة من علم القانون الحديث في بعض المواضع الفقهية، ومنها مراجعته للقانون العراقي والمصري والفرنسي، وتتجلى أهمية ذلك في تزوده بالخبرة القانونية التي تعينه في تحليل القواعد الفقهية وتوسعة مداركها وموارد تطبيقها، ولعل أبرز ما مَيّز المنهج الفقهي عند السيد السيستاني هو التجديد في الأطروحة، وملاحظة الظروف التاريخية والاجتماعية التي اسهمت في تنصيص النص، فعلى سبيل المثال قد يتحول النص من التحريم إلى الكراهة حين تتبدل الظروف المحيطة بالنص[2].

ويستشف من ذلك أنّ السيد المرجع اختط لنفسه منهجاً فقهياً واكب فيه روح العصر، الا انه لم يبتعد عن الأصل المتمثل بعلوم القرآن، واحاديث النبي الأعظم محمد «صلى الله عليه وعلى اله»، والأئمة المعصومين عليهم السلام.

ومن الطبيعي أن يكون نبوغ السيد المرجع واشتغاله بالبحث والتدريس سبباً في غزارة انتاجه

---

(١) حسين محمد علي الفاضلي، المصدر السابق، ص٧٦-ص٨٤.

(٢) للمزيد من التفصيلات عن منهج السيد السيستاني في البحث والتدريس ينظر: محمد صالح الغروي، المصدر السابق، ص١١٨-١٢٨.

وعطائه الوافر، فقام بتأليف كتب مهمة وجملة من الرسائل التي رفدت المكتبة العلمية الدينية بمجموعة أسفار قيمة نذكر منها: « المسائل المنتخبة»، « منهاج الصالحين بثلاث اجزاء»، « مناسك الحج»، «تعليقة على العروة الوثقى بجزأين»، « رسالة في الاجتهاد والتقليد»، فضلاً عن مجموعة كبير ة من الكتب والتقريرات التي لا يتسع المجال لذكرها(١).

ولعل من المفيد هنا أن نتطرق إلى جوانب من شخصية السيد المرجع، فقد امتاز بخصائص جليلة ومزايا حميدة وسجايا فاضلة، فكان مثالاً للزهد والورع والتقوى والأخلاق الحميدة، فمن يعاشره ويخالطه ويتصل به يرى فيه شخصية فذة تتمتع بالخصائص الروحية والمثالية التي حث عليها أهل البيت عليهم السلام، التي تجعل منه ومن أمثاله من العلماء المخلصين مظهراً جلياً لكلمة « عالم رباني»(٢). إذ تميز بعدد من الشمائل التي قلما تجتمع في شخص ما، فقد عرف عن السيد السيستاني الإنصاف واحترامه للرأي الاخر، فلم يكن يترفع عن قراءة ومعرفة آراء زملائه وأقرانه أو آراء بعض الشخصيات «غير المعروفة» في الحوزة العلمية، ويستشهد ببعضها أثناء محاضراته على الرغم من أنَّ بعضهم أدنى مرتبة منه من الناحية العلمية، وتوافق ذلك مع أدب في الحوار سواء مع تلامذته في الحوزة العلمية أو مع الناس الذين يخاطبهم بغض النظر عن مكانتهم العلمية فهو يستخدم الكلمات المؤدبة التي تحفظ مقام العلماء وعظمتهم حتى ولو كان الرأي الاخر المطروح واضح الضعف، وتميز السيد بالورع، وعدم الالتفات إلى «سفاسف» الامور، وكان يميل دائماً إلى الصمت، وهو الامر الذي أكسبه وقاراً وهيبة(٣).

لقد كان السيد المرجع منشغلاً بالعلم والمعرفة، فابتعد عن مظاهر الدنيا، فلم يكن يعبأ بملبس أو مأكل ولم ينظر إلى دار أو عقار، ولم تستهوه مجالس الترويح عن النفس بالأحاديث والنوادر، واختص بأفراد قلائل من العلماء فيستمع إليهم ويسمعون منه، وانه لم يحضر مجلساً علمياً إلا للمذاكرة، وكان كل جهده منصباً على علوم أهل البيت عليهم السلام(٤).

ولعل ابلغ وصف لشخصية السيد السيستاني ما كتبه الدكتور محمد حسين الصغير في كتابه

---

(١) انتج السيد علي الحسيني السيستاني عدداً كبيراً من المؤلفات في مختلف العلوم الدينية. للمزيد من التفصيلات ينظر: أحمد عبد الرسول جبر عباس الشجري، الموسوعة الشاملة لشخصيات عراقية معاصرة «دراسة في السيرة الشخصية »، ط١، دار الراية البيضاء، (بيروت، ٢٠١٤)، ص٥٣١-٥٣٢؛ حسين محمد علي الفاضلي، المصدر السابق، ص٨٦-٨٧.

(٢) أحمد عبد الرسول جبر عباس الشجري، المصدر السابق، ص٥٣٧.

(٣) حسين محمد علي الفاضلي، المصدر السابق، ص٨٠-ص٨٤..

(٤) محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف، ص٣٤٧.

«أساطين المرجعية العليا»، إذ قال إنه: « يمثل نفحات أهل البيت، فقد جمع إلى جنب العلم الحلم، وإلى ميزة التواضع العزة، وإلى شعار الزهد التقوى، وإلى جانب الاسترسال الحذر والحيطة، وإلى تشخيص الذوات إعطاءهم منازلهم.. وإلى الصدق في الحديث الصدق في التعامل، وإلى الجدية في العمل الطموح إلى المستقبل الرائد، وإلى حب الخير حب الناس حتى الأعداء الألداء، فهو يشفق عليهم أنى اختاروا هذا المسلك الوعر والطرق الشائكة..»[1].

ومما ميز شخصية السيد جرأته في الحّق، فتحمل لقاء ذلك صنوفاً من الأذى من السلطات البعثية، ومنها احتجاجه على تسفير العلماء وطلبة الحوزة العلمية بدعوى أنهم إيرانيين وكاد أنْ يتعرض هو نفسه للتسفير بسبب مواقفه تلك[2].

فقد أثمر منبر السيد ابي القاسم الخوئي خلال أكثر من نصف قرن ثماراً عظيمة، إذ تتلمذ على يديه مئات الفقهاء والمجتهدين والفضلاء الذين أخذوا على عاتقهم مواصلة مسيرته الفكرية، ومعظمهم اليوم اساتذة الحوزات العلمية لاسيما في حوزتي النجف الأشرف وقم المقدسة، ومنهم من بلغوا مستويات عالية من الكفاءة والجدارة العلمية والاجتماعية التي تؤهلهم للقيام بمسؤولية التربية والتعليم ومسؤولية المرجعية والقيادة ورعاية الأمة – في يومنا الحاضر– وكان من ابرزهم السيد علي الحسيني السيستاني بوصفه من ألمع تلامذة السيد الخوئي[3].

وبهذا الخصوص، نقل بعض أساتذة الحوزة العلمية في النجف الأشرف، أنه بعد وفاة اية الله السيد نصر الله المستنبط[4] عام ١٤٠٦ه/ ١٩٨٥م اقترح مجموعة من فضلاء الحوزة على المرجع الديني الاعلى

(١) المصدر السابق، ص٣٥١-٣٥٢.

(٢)محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص٤٣

(٣) علي محمد علي دخيل، نجفيات، مؤسسة العارف، (بيروت، ٢٠٠٠)، ص٢٥٤. وللاطلاع على أثر السيد ابي القاسم الخوئي في طلبته ينظر: جاسم محمد إبراهيم اليساري، أثر السيد ابو القاسم الموسوي الخوئي في الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية ١٨٩٩-١٩٩٢، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد الثاني، المجلد الثاني عشر، جامعة كربلاء، ٢٠١٤، ص١٠٤.

(٤) نصر الله المستنبط: هو السيد نصر الله أبن السيد رضي ابن السيد أحمد المستنبط الموسوي التبريزي، ولد عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م في مدينة تبريز بإيران، ودرس العلوم الحوزيّة في مسقط رأسه، ثم شد الرحال إلى قم المقدسة في عام ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م؛ لإكمال دراسته الحوزيّة فبقي سنين حتى أجيز بالاجتهاد في عام ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م، سافر إلى النجف الأشرف لإكمال دراسته الحوزوية العليا واستقر بها وكان من ابرز اساتذته فيها السيد أبو الحسن الأصفهاني، والسيد أبو القاسم الخوئي، وكانت وفاتُهُ في عام ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م. ينظر:حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الاشرف: اعلام مدرسة النجف الاشرف في النصف الثاني من القرن العشرين، ج١٠، ط١، المكتبة الحيدرية، (قم المقدسة، ٢٠٠٨)، ص٢٢٤-٢٢٥.

السيد ابي القاسم الخوئي إعداد الأرضية لشخص يشار إليه بالبنان، مؤهل للمحافظة على المرجعية والحوزة العلمية في النجف الأشرف، فوقع الاختيار على السيد علي الحسيني السيستاني، لفضله العلمي، وملازمته لأستاذه السيد ابي القاسم الخوئي[1]. وهو الأمر الذي يدل بشكل قاطع لا يقبل الشك على نبوغ السيد السيستاني، وأفضليته بين أقرانه من علماء الحوزة العلمية.

وجاءت الفرصة المناسبة للتهيئة لخلافة المرجع الديني السيد ابي القاسم الخوئي، عندما ألّمت بالأخير وعكة صحية وجاء، السيد علي لعيادته في التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول عام ١٤٠٩ه/ ١٩٨٨م، فطلب منه السيد الخوئي أن يقيم صلاة الجماعة بدلاً عنه في مسجد الخضراء، إلا أنَّ السيد السيستاني تردد ولم يوافق على ذلك في البداية فألحَّ عليه في الطلب، فاستمهله بضعة أيام، وفي نهاية الأمر استجاب لطلب المرجع الديني الأعلى وأمَّ المصلين في منتصف شهر تشرين الأول عام ١٩٨٨ولغاية الجمعة الأخيرة من شهر ذي الحجة عام ١٤١٤ه/ ١٩٩٤م، حيث تم اغلاق مسجد الخضراء على أيدي السلطات البعثية[2].

وبعد وفاة السيد ابي القاسم الخوئي في الثامن من شهر آب عام ١٩٩٢، كان السيد علي من الستة المشيعين لجنازته ليلاً، وهو الذي صلى على جثمانه الطاهر، فبرز السيد السيستاني واحداً من المراجع المطروحين في ساحة المرجعية الدينية[3]، وبدأت مرجعيته تنعقد شيئاً فشيئاً، إذ تصدى للتقليد وشؤون المرجعية بإرسال الإجازات وتوزيع الحقوق الشرعية، والتدريس من على منبر أستاذه السيد الخوئي في مسجد الخضراء[4].

وشهد بأعلمية السيد علي السيستاني عدد كبير من العلماء، يربو عددهم على الخمسين عالماً، وأجمعوا في بيان صدر في عام ١٩٩٢م على تأييدهم لمرجعيته، ولعلَّ من أبرزهم اية الله السيد علي بهشتي، وآية الله الشيخ مرتضى البروجردي، المقيمان في النجف الاشرف، والسيد محمد حسين فضل الله من لبنان[5].

---

(١)علي الداقوقي، شخصيات معاصرة، مجلة ميزوبوتاميا بلاد النهرين، العددان الثامن والتاسع، منشورة على الموقع الالكتروني:

http://www.mesopot.com/old/adad9/13.htm

(٢) حسين محمد علي الفاضلي، المصدر السابق، ص٨٤، محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص٤٣.

(٣) حسين محمد علي الفاضلي، المصدر السابق، ص٨٥

(٤) محمد الغروي، المرجع السابق، ص٥٢.

(٥) للاطلاع على اسماء العلماء والاساتذة الذين اعلنوا تأييدهم لأعلمية السيد علي الحسيني السيستاني ينظر: علي السماك، «السيد السيستاني زعيم الامة»، بحث ضمن كتاب: الامام السيستاني: أمة في رجل، المصدر السابق،

غير ان مرجعية السيد السيستاني لم تتوسع كثيراً في حينه، اذ تصدر قائمة المجتهدين وزعامة الحوزة العلمية بعد وفاة السيد الخوئي، السيد عبد الأعلى السبزواري[1] في النجف الاشرف، والسيد محمد رضا الكلبايكاني[2] في قم المقدسة، وبوفاة السيد السبزواري في السابع والعشرين من صفر عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣ رجع إلى السيد السيستاني العديد من مقلديه في داخل العراق وخارجه[3].

وعندما توفي السيد محمد رضا الكلبايكاني في الرابع والعشرين من شهر جمادي الآخرة عام ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ عمّ تقليد السيد علي الحسيني السيستاني بشكل سريع مختلف الأقطار الإسلامية، ورجع إليه معظم المؤمنين في العراق، والاحساء، والقطيف، وايران، ولبنان، ودول الخليج، وباكستان، والهند، والمغتربين في أوربا، والأمريكيتين، وأستراليا وغيرهم، وقد توسع الرجوع إليه أكثر فأكثر بعد وفاة آية الله العظمى الشيخ محمد علي الأراكي عام ١٩٩٤م، وآية الله العظمى السيد محمد الروحاني عام ١٩٩٧م، وهكذا أصبح المرجع الأعلى للطائفة الإمامية[4]. فـ» كانت مرجعية السيستاني حدثاً عالمياً فاصلاً، فالسيستاني لم يطرح نفسه للمرجعية.. ولكنها المشيئة الربانية التي رشحت رجلاً لم يعمل لمنصب المرجعية، ولم يعمل له أحد فيها، جاءته عفوية تلقائية، واستقرت عنده.. وجاءت مرجعيته سليمة من المؤثرات الخارجية والداخلية، وانتهت إليه رئاسة الامامية ولم يلغ دور المراجع العظام، وانما هم يد واحدة لاحتضان الأمة وتعظيم الدين...»[5].

ص١٥٨-ص١٥٩.

(١) عندما توفي آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي انتقلت المرجعية الدينية العامة إلى آية الله العظمى السيد عبد الأعلى السبزواري، وقد صرح أهل الخبرة بأعلميته المقرونة بورعه وتقواه، إذ كان يعد من المراجع العظام والفقهاء الأعلام، ومن أكابر أساتذة الفقه والأصول. للمزيد من التفصيلات ينظر: قيس بهجت العطار، المصدر السابق، ص٥٤.

(٢) السيد محمد رضا الموسوي الكلبايكاني: ولد في عام ١٨٩٨م في بلدة «كوكد» التابعة لمدينة كلبايكان التي تقع وسط إيران في أسرة عرفت بالورع والتقوى، درس مقدمات العلوم الدينية في مدينته كلبايكان، ما لبث أن تنقل بين عدد من المدن الإيرانية طلباً للعلم، إلى أنْ استقر به المقام في مدينة قم المقدسة، حيث لازم الشيخ عبد الكريم الحائري مؤسس حوزة قم، وصار من أبرز تلامذته وألمعهم، وبعد وفاة أستاذه أصبح من أبرز مراجع الدين في إيران والعالم الإسلامي، وبعد وفاة السيد أبي لقاسم الخوئي اتجهت الانظار إليه في كل مكان وكان المؤهل للمرجعية العامة، إلّا أنّه توفي في عام ١٩٩٣م. للمزيد من التفصيلات ينظر: حسن الأمين، المصدر السابق، المجلد السابع، ص٢٤٦.

(٣) حسين محمد علي الفاضلي، المصدر السابق، ص٨٤، محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص٤٣.

(٤) مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني، المصدر السابق.

(٥) محمد حسين علي الصغير، «السيد علي السيستاني مرجعاً»، ص١١٦.

وتخليداً لمناسبة تسنم السيد علي الحسيني السيستاني لزعامة الحوزة العلمية، نظم الدكتور محمد حسين علي الصغير ابياتاً من الشعر نذكر منها:

«ألقت اليك قيادها وزمامها ... لمّا رأتك زعيمها وإمامُها
واستقبلتك وأنت في صهواتها ... رجل الرجال مروجاً أحكامَها
ومؤيداً في (صاحب الامر) الذي ... الفت نيابتُهُ إليك مقامَها
فأشكر لربك منحةً وشريعة ... غراء تنشر بالهدى اعلامها»[1]

وعلى الرغم من تزعم السيد علي السيستاني للمرجعية العليا، إلّا أنَّ حياته في مرجعيته لم تتغير عن حياته التي عاشها قبيل تسنمه زمام المرجعية العليا، فقد تميز ببساطة المظاهر، وتعفف في السمات، مع العلم أنَّ عدد مقلديه يتجاوز الملايين متجمعين في بقاع مختلفة من العالم، وتصل أعدادهم إلى أكثر بكثير من سكان عدد من الدول متوزعين بين إيران، والعراق، ودول الخليج العربي، وباكستان، والهند وغيرها، وهو الامر الذي يُمَكّن مرجعيته من ممارسة نفوذ واسع ومؤثر على الملايين من مقلديه في تلك الدول[2].

ولعل أبرز ما مَيّز مرجعية السيد علي الحسيني السيستاني سياسته المالية التي جعلت المؤمنين الموسرين جادين في استخراج الحقوق الشرعية من أموالهم، وجعلت الكثير من الفقراء في غنًى وكفاف عن ذل الاحتياج، فقد عمد السيد السيستاني إلى اجازة العراقيين كافة- لاسيما في سنوات الحصار الاقتصادي- ان يعطوا حقوقهم الشرعية للفقراء مباشرة دون الحاجة إلى إيصالها لمعتمديه ووكلائه في داخل العراق وخارجه[3]. وينقل الاستاذ الدكتور حسن عيسى الحكيم في الجزء التاسع من كتابه «المفصل في تاريخ النجف الاشرف» حادثة اشار فيها الى جانب من سياسة السيد علي الحسيني السيستاني المالية، فقد ذكر الحكيم انه شاهد السيد السيستاني «في ليلة رمضانية يأمر احد التجار بتوزيع الحقوق الشرعية على الفقراء، ولم يستلم منه أي مبلغ كان يحمله ذلك التاجر فقال له[السيد]: هل تعرف في منطقتك فقراء ومعوزين يستحقون المساعدة فأعطهم هذا المال...»[4]. وقد كان لذلك أثر كبيراً في تخفيف العبء عن كاهل الطبقات الاجتماعية الفقيرة، ووضع في الوقت نفسه حد لتصرفات بعض وكلاء المرجعية

(١) محمد حسين علي الصغير، المرجعية الدينية في النجف الأشرف مسيرة ألف عام، ط١، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، (كربلاء المقدسة، ٢٠١٦)، ص٣٠٤.
(٢) محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف، ص٣٥٥- ص٣٥٦.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٥٦- ٣٥٧.
(٤) المصدر السابق، ج٩، ص٢٤١.

بأموال المسلمين حتى لا تسلب الثقة من مراجع الدين[1]. فخلق ذلك موجة من الإعجاب انتهت معها الشكوك والتساؤلات التي كان يوجهها البعض إلى الحوزات العلمية بخصوص إنفاق أموال الحقوق الشرعية، فالسيد علي السيستاني لم يحتبس تلك الحقوق لنفسه بل أجاز ذويها لصرفها في مواضعها، مما أسهم في تغيير النظرة الضيقة، وأخرس الألسن المضلّلة[2].

وهكذا يمكن القول ان السيد علي الحسيني السيستاني اصبح واحداً من ابرز مراجع الدين العظام الذين تعاقبوا على المرجعية الدينية، وهو الامر الذي فرض عليه ممارسة دوراً كبيراً في حياة الشعب العراقي – بحكم زعامته للحوزة العلمية وتطلع جموع المؤمنين اليه – لاسيما في السنوات التي اعقبت عام ٢٠٠٣، وهو ما سيتضح في الصفحات التالية.

(١) المصدر نفسه، ج٩، ص٢٤١.

(٢)محمد حسين علي الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الأشرف، ص٣٥٦- ص٣٥٧.

المبحث الثاني

موقف السيد علي الحسيني السيستاني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م

دور السيد علي الحسيني السيستاني السياسي في العراق حتى عام ٢٠٠٣م

قبل الحديث عن موقف السيد علي السيستاني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، لا بد من تسليط الضوء على دوره وجهاده أبّان مدة حكم حزب البعث للعراق بين عامي ١٩٦٨-٢٠٠٣، فقد سعى النظام البعثي منذ السنوات الأولى لتسنمه مقاليد الحكم في العراق إلى القضاء على الحوزة العلمية في النجف الأشرف بكل وسيلة ممكنة؛ ادراكاً منه لأهميتها وتأثيرها في الشارع الشيعي، وعليه قامت السلطات البعثية بعمليات تسفير واسعة للعلماء والفضلاء وسائر الطلاب الأجانب لاسيما الإيرانيين منهم، ولاقى السيد علي السيستاني مثل ما لاقى بقية العلماء وطلبة العلوم الدينية، وكاد ان يُسفّر عدّة مرّات، وتمّ تسفير مجاميع من تلامذته في مدد متقاربة، ثمّ كانت الظروف القاسية جداً أيّام الحرب العراقية- الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، ولكن على الرغم من ذلك فقد أصرّ السيد السيستاني على البقاء في النجف الأشرف ومواصلة التدريس في الحوزة العلمية المقدّسة إيماناً منه بلزوم استمرار المسار الحوزيّ المستقل عن الحكومات تفادياً للسلبيات التي قد تنجم عن تغيير هذا المسار[١].

و عندما نجح النظام بقمع «الانتفاضة الشعبانية» عام ١٩٩١ اعُتُقِلَ السيد ومعه مجموعة من العلماء ومنهم الشهيد الشيخ مرتضى البروجردي، والشهيد الميرزا علي الغروي، وتعرّضوا خلالها للتعذيب والاستجواب القاسي في فندق السلام في النجف الاشرف وفي بغداد وفي معسكر الرزازة وفي «معتقل الرضوانية»، وبعد أنْ أُفرج عنه، أغلق النظام البعثي مسجد الخضراء، ومنعه من الصلاة فيه، فاحتج وبقي مقيماً في داره حتى سقوط حكم صدام حسين«١٩٧٩-٢٠٠٣»، وكشفت وثائق المخابرات التي عُثر عليها بعد انهيار النظام خططاً كثيرة لاغتياله[٢].

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد تعرض المرجع السيد علي السيستاني دام ظله لعدة هجمات من أزلام

(١) مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني، المصدر السابق.

(٢) نبيل ياسين، « السيستاني والديمقراطية مرجعية دستورية وحقوقية»، بحث ضمن كتاب: الإمام السيستاني: أمة في رجل، المصدر السابق، ص١٧٣

النظام السابق، منها تعرضه هو ونجله السيد محمد رضا في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٩٦ لهجوم مسلح قتل خلاله أحد حراسه (أبو حيدر)، وجرح حارس آخر (أبو اياد) جرحاً بليغاً مميتاً[١]. مما يعني أن حياة السيد كانت معرضة للخطر من النظام البعثي وأدواته القمعية، فطلب جماعة من المقربين منه مغادرة مدينة النجف الاشرف حفاظاً على حياته، لكنه لم يستجب لتلك النداءات ولم يسمح بتكرار الطلب، ولعل واجبه الشرعي كان يحتم عليه البقاء في المدينة ابان تلك الظروف العصيبة[٢].

وعند اغتيال آية الله الشيخ مرتضى البروجردي في الثاني والعشرين من شهر نيسان عام ١٩٩٨، وآية الله الشيخ ميرزا علي الغروي في التاسع عشر من شهر حزيران من العام نفسه، أغلق سماحة المرجع الأعلى السيد علي السيستاني دام ظله ديوانه العلمي والإفتائي، وامتنع عن مقابلة الناس، واقتصر على المستشارين كنوع من الاحتجاج على ذلك الوضع، واستمر السيد المرجع على ذلك الموقف رغم إلحاح المقربين منه لاستئناف نشاطه خشية أنْ يفسر ذلك على أنّه موقف سياسي، وهو الأمر الذي قد يعرض الحوزة العلمية للتدمير الكلي من أجهزة النظام البعثي الذي لم يكن بحاجة إلى مزيدٍ من الحجج للقضاء على الحوزة العلمية التي كان يعدها من أشد وألد أعدائه[٣].

وكانت أجهزة الأمن والمخابرات البعثية تراقب السيد المرجع بدقة، إذ أتخذت لها مقراً قبالة داره، فضلاً عن قيامها بدس من يراقب كل سكناته وحركاته، وقامت بمحاولات للحدِّ من مرجعيته.

ومما يذكر عن مسيرة سماحة المرجع السيد علي السيستاني دام ظله الجهادية خلال مدة حكم البعث، أنّه رفض ترك النجف الأشرف، رغم أنه كان معرضٌ للتصفية هو وأولاده، فقد قدم وفد دبلوماسي إيراني رفيع المستوى إلى النجف الاشرف برفقة رجال المخابرات العراقية وزاروا مكتبه، وأهم ما طرحه الوفد الإيراني -على اعتبار ان السيد السيستاني من رعايا إيران المقيمين في العراق- وهو توفير طريق آمن للسيد وعائلته ومن يحب الانتقال معه إلى إيران، إلَّا أنّه رفض ذلك وقال لهم: «إنّه قدم إلى العراق قبل خمسين سنة للدراسة ومجاورة ضريح الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ويريد أن يبقى فترة حياته المتبقية بالقرب من هذا الضريح...»[٤].

ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى اثارة حنق القيادة البعثية التي كانت تطمح إلى التخلص من المرجع

---

(١) محمد حسين علي الصغير، « السيد علي السيستاني مرجعاً» ص١٤٤.

(٢) حسن عيسى الحكيم، المصدر السابق، ج٩، ص٢٤٠.

(٣) محمد حسين علي الصغير، المرجعية الدينية في النجف الأشرف مسيرة ألف عام، ص٣٠٨-ص٣٠٩.

(٤)حسن الجراح، « السيستاني مرحلتان وموقف» بحث ضمن كتاب: الإمام السيستاني: أمة في رجل، المصدر السابق، ص٢٨٥-٢٨٦.

الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني، وإبعاده إلى خارج العراق؛ لذا فقد أخذت تضيق عليه، فضلاً عن بذل محاولات لتشويه سمعته لكنها لم تفلح بذلك[1].

وبعد اغتيال المرجع الديني السيد محمد محمد صادق الصدر على أيدي رجال المخابرات العراقية عام ١٩٩٩، فرضت الحكومة العراقية وأجهزتها القمعية الإقامة الجبرية على السيد علي السيستاني، فبقي حبيس داره حتى سقوط النظام في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[2]. لتبدأ مرحلة جديدة في تأريخ العراق وحياة السيد علي السيستاني كانت هي الأصعب والأكثر دقة على الإطلاق.

موقف السيد علي الحسيني السيستاني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م

بدأ الاحتلال الامريكي للعراق بهجوم شنته القوات المشتركة الأمريكية- البريطانية في الحادي والعشرين من شهر اذار عام ٢٠٠٣م، وبعد يومين اجتاحت القوات الأجنبية العراق من الجنوب عبر الكويت، ومن الشمال عبر تركيا، وجاءت قوات من الغرب عبر الأردن، ولاقت القوات الأمريكية البالغة (٠٠٠ ,١٢٠) جندي، والقوات البريطانية التي بلغ عددها (٠٠٠ ,٣٠) الكثير من المقاومة في المحور الجنوبي، ولكنها نجحت في دخول بغداد وتكريت وتمكنت من إسقاط النظام في التاسع من شهر نيسان عام ٢٠٠٣، وقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش George W. Bush (٢٠٠١-٢٠٠٩) في الأول من أيار من العام المذكور عن انتهاء كل العمليات العسكرية الكبيرة في العراق[3]. وهكذا شهدت البلاد تحول سياسي جذري تمثل بانهيار النظام السياسي الشمولي الذي حكم البلاد مدة

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٨٦.

(٢)اسعد كاظم شبيب، التصورات الدستورية عند السيد السيستاني، مجلة حولية المنتدى، المجلد ١، العدد ٣، (العراق، ٢٠٠٩)، ص٢٨٢.

(٣) سمير الخادم، «الاتفاقية الأمنية ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية- ماهيتها وأبعادها»، بحث ضمن كتاب: الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة: الاتفاقية العراقية- الامريكية (في بعدها الاستراتيجي، النفطي، القانوني)، تأليف: نخبة من الاساتذة والمفكرين، ط١، مطبعة البينة، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص٢١٤؛ عبد الستار الجميلي، موقف القانون الدولي من احتلال العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، السنة الرابعة، المجلد الرابع، العدد ١٥، (جامعة تكريت، ٢٠١٢)، ص١١. للمزيد من التفصيلات عن الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا إلى احتلال العراق وإسقاط نظام حكم صدام حسين ينظر: عدنان عبد العزيز مهدي، احتلال العراق ٢٠٠٣ والمسؤولية الدولية الناشئة عنه- دراسة بموجب القانون الدولي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ١٨، العدد الرابع، (جامعة تكريت، ٢٠١١)، ص٣١٣-٣٤٠.

خمس وثلاثين عاماً[١].

لقد وضعت تلك الظروف المرجعية الدينية العليا أمام مسؤولياتها الدينية والوطنية والتاريخية، وأمام تهديدات ومهام كثيرة كانت تتطلب الحضور بها لهذا الحضور من دلالات على مستويات متعددة، وبما يتطلبه تطور الحالة، وهنا برز الدور الكبير الذي قامت به المرجعية ممثلة بشخص السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله، الذي اختار لها مكان الإرشاد والتوجيه، وتحديد الأسس التي يجب أنْ يقوم عليها عراق المستقبل[٢].

ومنذ اللحظات الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق اتسم موقف سماحة المرجع السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله بالتشاؤم؛ لإدراكه العميق أنَّ ذلك الاحتلال لم يكن ليمر مروراً عابراً، أو ان ينتهيَ هكذا بدون أيّة نتائج وآثار على الدولة والمجتمع[٣].

لذا امتازت نظرة السيد السيستاني دام ظله لقوات الاحتلال بالدقة والموضوعية ومعرفة الكثير من الخفايا والخبايا التي كان يجهلها عامة الناس، فهو كان يعلم أنّ تلك القوات لم يكن هدفها الحقيقي تخليص الشعب العراقي من النظام البعثي القمعي، أو السيطرة على اسلحة الدمار الشامل، ومنعه من استخدامها، فقد كان السيد السيستاني دام ظله- وهو الرجل الحصيف- يدرك تماماً أنَّ اهداف الاحتلال الأمريكي تلتقي مع أهداف المخطط الصهيوني ضد العالم العربي والإسلامي[٤].

كان السيد السيستاني دام ظله يعتقد أنَّ وجود القوات الأمريكية وقوات حلفائها في العراق وجوداً غير شرعي؛ لأنها قوات احتلال، لكنه كان يرى أن المعركة من أجل الاستقلال بحاجة إلى عقلية ومرجعية سياسية ودينية متظافرة، فضلاً عن جهود كل الطوائف والاتجاهات والقوى السياسية والاجتماعية في البلاد باستخدام الأساليب الديمقراطية والمدنية؛ بهدف تجنيب العراق المزيد من الدماء، وإزهاق أرواح الأبرياء[٥].

لقد كان تعامل السيد السيستاني دام ظله مع القوات المحتلة تعاملاً عقلانياً، فقد كان من اول اهتماماته إنقاذ العراق، وحماية المنجز الفقهي والمعرفي والعلمي الكبير للحوزات العلمية في النجف الأشرف،

(١) أحمد عدنان كاظم، تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة دراسات دولية، العدد٥٣، (جامعة بغداد، ٢٠١٢)، ص٧٠.

(٢) أمل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي- قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة حولية المنتدى، المجلد ١، العددان ٩-١٠، (العراق، ٢٠١٢)، ص٣٢

(٣) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص٢٧٧.

(٤) علاوي صاحب هلال المرشدي، الدولة المدنية عند السيد السيستاني، مجلة كلية الفقه، العدد ١٥، جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص٨.

(٥) عمار البغدادي، الإمام السيستاني رؤية من الداخل، ط١، دار قمر العشيرة للطباعة، (بيروت، ٢٠٠٤)، ص١٩.

وكان يعتقد أنَّ الدخول بصِدَام مع قوات الاحتلال، وهي قوات مستنفرة ضد الإسلام ومرجعياته وقياداته الدينية، سيطيح بهذا التّراث الضخم من الجهود العظيمة التي حرص المراجع السابقون على حفظها وإيصالها إلى الأجيال اللاحقة من العلماء والمؤمنين، مما يعني أنَّ تلك المهمة «مهمة رسولية عقدية، والتفريط بها يعني التفريط بالإسلام وعقيدته وشريعته السماوية السمحاء...»[1].

ورغم ذلك، لم يتردد السيد السيستاني دام ظله في إبداء رأيه بشأن الطريقة والآلية التي سقط بها النظام البعثي، إذ إنَّهُ لم يكن يطمح إلى سقوطه عن طريق الغزو والاحتلال، ولم يشأ أنْ يحدث في العراق ما حدث من مآسٍ ومحن، ولعل أبرزها انهيار مقومات الدولة العراقية الذي تمثل بحل مؤسساتها وابرزها الجيش، فضلاً عن انعدام الأمن والاستقرار، وزيادة معدلات الجريمة بسبب غياب قوى الأمن الداخلي، وترافق ذلك كله مع اتلاف وحرق للممتلكات العامة ونهب ما يمكن نهبه؛ لذا فقد أوضح السيد السيستاني دام ظله في أول تصريح له بعد انهيار النظام ودخول قوات الاحتلال، أن العراق للعراقيين، وعن أبنائه تصدر ادارة البلاد وليس عليهم أن يقوموا بذلك تحت أية سلطة أجنبية[2]. يتضح من ذلك أن السيد السيستاني دام ظله كان يؤكد على ضرورة أن تكون إدارة البلاد بأيدي أهلها؛ لأنهم أحرص على مصلحتها ورفاهيتها.

وخلال تلك الظروف العصيبة تميزت مرجعية السيد علي السيستاني دام ظله بمواقفها الصريحة والواضحة الجريئة، فضلاً عن تميزها بالحكمة والصبر والمسؤولية بأعلى مستوياتها[3]. وظهر ذلك جلياً في الأيام الأولى لسقوط النظام العراقي، وظهور فراغ واضح في السلطة أسفرَ عن حدوث أعمال القتل لأزلام النظام البائد مما انعكس بشكل أو آخر على الشارع العراقي الذي بات يشعر بانعدام القانون[4]. فكان موقف السيد واضحاً وصريحاً، إذ دعا إلى عدم القصاص من أزلام النظام البائد[5]، أو اولئك

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٢) حامد الخفاف، «المرجعية الدينية في النجف الاشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق»، بحث ضمن كتاب: الإمام السيستاني: أمة في رجل، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(٣) رزاق محور الغراوي، دور المرجعية الدينية في المجال السياسي، ص١٥٤(الترقيم من الباحث)، منشور على الموقع الالكتروني «كتابات في الميزان»:

.http://www.kitabat.info/subject.php?id=54315

(٤) فاطمة حسين سلومي، الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٣-٢٠١٠، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٠، (الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢)، ص١٢٠.

(٥) وعلى الرغم من موقف السيد علي الحسيني السيستاني الواضح من النظام البعثي، الا انه لم يلتفت الى اراء بعض القوى التي ارادت ان يتحول العراق الى ساحة واسعة مفتوحة وغير مقيدة بقانون لتصفية الحسابات وقتل الخصوم

الذين تعاونوا معه، حتى يتم تشكيل الحكومية الشرعية؛ للحيلولة دون سفك دماء الناس من دون حجة أو بينة قانونية[١]. وهذه قاعدة أساسية لبناء صرح دولة القانون.

وضمن السياق نفسه، دأب السيد السيستاني على حث الشعب العراقي، ولاسيما مقلديه، على الابتعاد عن أعمال السلب والنهب، وبيّن رفضه لتلك الأعمال، ففي التاسع والعشرين من شهر محرم الحرام عام ١٤٢٤هـ الموافق الثاني من شهر نيسان عام ٢٠٠٣م، أوضح في معرض إجابته على أحد الاستفتاءات حول قيام بعض الناس- مستغلين غياب السلطة الحكومية والانفلات الأمني- بالاستحواذ على الممتلكات العامة مثل محتويات المدارس، ودوائر البلديات، وأدوية المذاخر الحكومية وغيرها، فأجاب انه «لا يجوز أخذ شيء منها ويحرم التعامل بها...»[٢]. وحرم السيد السيستاني التعدي على ممتلكات أهل السنة ومساجدهم، بل طالب بتوفير الحماية لها[٣]. وهو الأمر الذي يؤكد بشكل لا لَبْسَ فيه مدى حرص السيد على إشاعة الأمن والاستقرار والسلم في العراق، وابعاده عن دوامة العنف والانتقام التي من الممكن أنْ تؤدّي بالبلاد إلى هاوية الحرب الأهلية، وتهدد السلم المجتمعي.

وفي الوقت الذي كان فيه العراق يعاني من الانفلات الأمني، وحالة عدم الاستقرار، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم (١٤٨٣) بتاريخ الثاني والعشرين من شهر أيار عام ٢٠٠٣م، الذي وضع العراق رسمياً تحت الاحتلال الأمريكي[٤]. مما أعطى الولايات المتحدة الامريكية غطاءً شرعياً وقانونياً، وفوضها أنْ تمارس دورها كقوة احتلال مباشر للعراق، فتم إنشاء سلطة الائتلاف المؤقتة «Coalition Provisional authority»[٥] وكانت برئاسة الحاكم المدني بول بريمر[٦] Paul Bremer التي اصبحت

وارباك القانون والنظام وقتل الناس وادخال العراق في فوضى وفلتان أمني غير محمود العواقب. ينظر: عمار البغدادي، المصدر السابق، ص١٩.

(١) رزاق محور الغراوي، المصدر السابق، ص١٥٥.

(٢) حامد الخفاف (اعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ط١، دار المؤرخ العربي، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص٩.

(٣) للاطلاع على رأي السيد السيستاني بشأن الأحداث التي مر بها العراق في الأيام الأولى من الاحتلال الامريكي ينظر: المصدر نفسه، ص١١-١٦.

(4) Resolution 1483 (2003), May 22, 2003, Cited in: http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions.

(٥) أحمد عدنان كاظم، المصدر السابق، ص٧٠.

(٦) بول بريمر: الحاكم المدني الأمريكي للعراق بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) انضم إلى السلك الدبلوماسي الأمريكي عام ١٩٦٦، وكان مسؤولاً سياسياً واقتصادياً وتجارياً في سفارة بلاده في أفغانستان وملاوي، وتقلد منصب نائب سفير الولايات المتحدة الأمريكية في النرويج، ثُمَّ تولى منصب المساعد التنفيذي والمساعد الخاص لستة من وزراء

بمثابة السلطة التشريعية العليا في البلاد[1] فحصلت على الصلاحيات كافة؛ لتشرع ببناء مؤسسات الدولة من جديد بعد أن قامت قوات الاحتلال بحل الكثير منها بعد دخولها العراق كـ((الجيش، والأجهزة الأمنية، والأجهزة الإعلامية، ...الخ))؛ لتكون لها اليد الطولى في البلاد[2].

ومما يلاحظ ان السيد السيستاني لم يكن ميالاً إلى التعامل مع سلطة الائتلاف المؤقتة، وظهر ذلك جلياً من رفضه اللقاء ببول بريمر رغم الحاحه الشديد وزيارته للنجف الأشرف أربع مرات[3].

لقد كان رفض السيد السيستاني اللقاء ببول بريمر، رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة، يرجع إلى أنَّ استقباله يعني إعطاء الشرعية للاحتلال الأمريكي، وترحيباً به، وكان السيد يدرك أنّ الشعب العراقي موزع في انتماءاته المذهبية والسياسية والاجتماعية، وأنَّ التناقضات والاختلافات التي يعاني منها المجتمع العراقي حيال الأوضاع الجارية بالعراق في ظل الاحتلال كثيرة جداً؛ لذا لا يمكن اللقاء ببول بريمر في ظل هذا التفاوت السياسي والاجتماعي، ومواقفه من الاحتلال الأمريكي، وطالما أنَّ الواقع العراقي متناقضٌ إلى درجة يصعب التمييز فيها بين المرحب والمستنكر، بين الذي يعد القوات الامريكية محتلة، وبين الذي يعدها قوات محررة، فإن السيد السيستاني عمل بأصول الاحتياط القاضية بعدم اللقاء ببريمر[4].

أرادت المرجعية الدينية بزعامة السيد السيستانيّ، مستفيدة من قرأتها لتأريخ العراق المعاصر والمنطقة، أنَّ تثبت قناعتها بأن العراقيين قادرون على إدارة بلدهم، وهم ليسوا بحاجة إلى مدة حضانة أو تدريب يتعلموا بها أساليب الادارة والحكم، فالمعروف أنَّ المحتل تذرع في السابق بهذه الحجة لفرض الانتداب عام ١٩٢٠م، في حين أنه لا يستطيع التذرع بها في الوقت الحاضر مع اصرار القيادة الدينية والمرجعيات السياسية ذات التوجهات المختلفة على قدرة العراقيين على قيادة بلدهم بما يُزيلُ آثار الدكتاتورية وإفرازات مرحلة الاحتلال، وإعادة البناء[5].

لذا، لم يتوان السيد السيستاني عن بيان رأيه بشأن التواجد الأمريكي في العراق، إذْ بين قلقه الشديد

الخارجية الأمريكية، وعينته الحكومة الامريكية حاكماً مدنياً للعراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣، أثارت إجراءاته جدلاً حاداً ومشكلات كبيرة، بادر إلى حل الجيش، وحزب البعث والغى وزارة الإعلام، تشكل في عهده مجلس الحكم الانتقالي، وغادر العراق إلى الولايات المتحدة في أواسط عام ٢٠٠٤. للمزيد من التفصيلات ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(١) فاطمة حسين سلومي، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٢) احمد عدنان كاظم، المصدر السابق، ص٧٠.

(٣) علاوي صاحب هلال المرشدي، المصدر السابق، ص٨.

(٤) عمار البغدادي، المصدر السابق، ص٢٥.

(٥) أمل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥١.

تجاه أهداف المحتلين، وطالبهم بضرورة أن يفسحوا المجال للعراقيين؛ ليحكموا أنفسهم بأنفسهم من دون تدخل أجنبي[1].

وكبديل مؤقت، رأى السيد السيستاني أنْ تلعب الأمم المتحدة دوراً رئيساً في العراق، وجاء ذلك عندما سُئل عن رأيه بخصوص القوات التي تعمل في العراق لحفظ الأمن والاستقرار كالقوات البلغارية والبولندية أجاب بأنه «إذا كانت هناك حاجة إليهم فليكن عملهم بإشراف الامم المتحدة لا قوات الاحتلال...»[2].

لقد فضل السيد السيستاني التعامل مع منظمة الأمم المتحدة وتأييد دورها في العراق بَعدَّها الممثل للشرعية الدولية، ونقل موقفه هذا إلى ممثل المنظمة في العراق، موضحاً له أن الشعب العراقي ينظر بإيجابية للقوات الأجنبية إذا كانت تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة؛ لغرض توفير الظروف الملائمة لأجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس المكلف بكتابة القانون الأساسي «الدستور»[3].

وهكذا يلاحظ أنَّ المرجعية الدينية في النجف الأشرف بزعامة السيد علي الحسيني السيستاني كانت رافضةً للاحتلال، ومؤكدة على ضرورة استعادة الشعب العراقي لسيادته وثرواته وحقه في تقرير مصيره ومستقبل وطنه، وهذا ما أشارت إليه كل البيانات والفتاوى الصادرة عن مكتب السيد السيستاني، وكذلك اللقاءات المكثفة التي شملت مجموعات واسعة من النخب الفكرية والسياسية والاجتماعية والدينية، ولمراسلي وكالات الأنباء الأجنبية.

(١) حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص٢٩.

(٢) حامد الخفاف، «المرجعية الدينية في النجف الاشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق»، ص٢٢٣.

(٣) أمل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥٢.

المبحث الثالث

دور السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في حسم القضايا السياسية: الدستور، الانتخابات، معركة النجف الأشرف، وتشكيل الحكومات المتعاقبة

الانتخابات والدستور:

رغم حرص السيد علي السيستاني دام ظله على عدم التدخل في الأمور التنفيذية والسياسية، والاكتفاء بدور الإرشاد والتوجيه، وترك العمل السياسي لأهلها من أصحاب الاختصاص، إلّا أنّه لم يكن بعيداً عن حسم الكثير من القضايا التي طرأت على الساحة السياسية في العراق في المدة التي تلت الاحتلال الأمريكي للبلاد عام ٢٠٠٣م.

ولعلَّ من أولى القضايا المهمة التي اختبرها العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وارتبطت بقضية اختيار الشعب لحكامه، وكان لمرجعية السيد علي السيستاني دام ظله رأي فيها، هي تأسيس مجلس الحكم العراقي في الثالث عشر من شهر تموز مِنَ العام نفسه، إذ تولى المجلس المذكور مهمة تشكيل الحكومة العراقية، والإشراف على عملها تشريعياً[١]. وكان رأي السيد علي السيستاني دام ظله أزاء تشكيل المجلس واضحاً، فقد أوضح نجله الأكبر السيد محمد رضا في معرض رده على سؤال وجهته له احدى الصحف الفرنسية حول مشاركة مكتب السيد السيستاني دام ظله في مجلس الحكم بين السيد محمد رضا، أنَّهُ ليس هناك أيّة نية للمشاركة فيه، فضلاً عن عدم حدوث أيّة اتصالات بين السيد السيستاني دام ظله والمسؤولين في سلطة الاحتلال بشأن تشكيل هذا المجلس[٢]. ولم يعلق السيد السيستاني دام ظله بشيء حول هذا المجلس وفق منهجه بعدم تعاطي تفصيلات الشؤون السياسية[٣].

ولم يكن عدم تعليق السيد علي السيستاني دام ظله على تشكيل مجلس الحكم يعني وقوفه موقف المتفرج حيال القضايا المصيرية التي تهم عموم الشعب العراقي، فقد أخذ السيد المرجع الاعلى يطالب بسن دستور للبلاد، وإجراء الانتخابات لاختيار حكومة عراقية منتخبة وفق ذلك الدستور؛ لذا رفض الصيغة التي تقدم بها مجلس الحكم والحاكم المدني بول بريمر التي تلخصت بتعيين مجلس وطني، أو

(١) فاطمة حسين سلومي، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٢) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٣) حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص٤١.

جمعية وطنية تقوم بمهمة وضع دستور للبلاد، وطالب السيد بضرورة أن يُعتمد في كتابة الدستور على آلية الانتخابات دون التعيين، وأنْ لا شرعية لأي دستور يكتب بأيدي أشخاص معينين سواء من سلطة الاحتلال أم من مجلس الحكم الانتقالي الذي لا يُعَدُّ سلطة ذات سيادة مخولة بالبتّ في القضايا والخيارات المصيرية للشعب العراقي[1].

وبين السيد المرجع الاعلى أنَّهُ «لا ضمان أنْ يضع هذا المجلس [مجلس الحكم] دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي، ويعبر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة.. ولابد أولاً من إجراء انتخابات عامة؛ لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخابات من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم، والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه...»[2]. يتضح من ذلك أن السيد السيستاني دام ظله كان يؤمن بأن صناديق الاقتراع تُعَدَّ السبيل الوحيد الذي يضمن وصول أشخاص يمثلون الشعب العراقي - بكل طوائفه وقومياته- إلى المجلس التأسيسي الذي سيضطلع بمهمة كتابة الدستور التي كانت تعد من ابرز المهام التي واجهت الشعب العراقي وأصعبها في المدة التي تلت سقوط النظام البعثي الذي حكم العراق أكثر من ثلاثة عقود بشكل فردي استبدادي.

وعلى وفق ما مَرّ فلم تترك المرجعية الدينية العليا أية فرصة إلَّا واستثمرتها للدعوة إلى الانتخابات، فضلاً عن جهودها في إشاعة ثقافة الانتخابات التي لم تكن مألوفة في العراق بصيغتها الديمقراطية الصحيحة، ومما شجع السيد السيستاني دام ظله على المضي قدماً بدعواته لإجراء الانتخابات هو الدعم الكبير الذي حظي به من المراجع والعلماء الذين بينوا أنَّ ما ذهب إليه السيد السيستاني دام ظله يمثل طموحات جميع العراقيين وارادتهم المستقلة بجميع قومياتهم وطوائفهم[3].

وهكذا أدَّى ذلك الدعم من المراجع الآخرين إلى تقوية موقف السيد السيستاني دام ظله بخصوص إجراء الانتخابات، وكتابة دستور للعراق يؤمن مصالح كل طوائفه وقومياته، فعملت مرجعيته على توجيه ضغط على قوى الاحتلال والقوى الرافضة للانتخابات، فنتج عن ذلك انصياع الجانب الأمريكي وقيامه بتغيير خطته حول الآلية التي يجب على ضوئها كتابة الدستور، وذلك بالاعتماد على

(١) أمل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥٣.

(٢) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٣) أمل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥٣.

الانتخابات[1]. ومن جانبه لم يكن الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر يتوقع أن تصل الحالة إلى ما وصلت إليه فاضطر مرغماً على تغيير استراتيجيته، فسافر إلى العاصمة الامريكية واشنطن مصطحباً معه جلال الطالباني رئيس مجلس الحكم آنذاك، وعادا باتفاق جديد أطر العملية السياسية عرف بـ «اتفاق الخامس عشر من تشرين الثاني عام ٢٠٠٣م «في محاولة لتخفيف الضغط الذي مارسته مرجعية السيد السيستاني دام ظله، وهذا الاتفاق يحتوي على خطة جديدة تقوم على أساس التراجع عن تعيين أعضاء المجلس الدستوري، وطرح آلية جديدة معقدة نوعاً ما تعرف بآلية (التجمعات الانتخابية) كحالة وسط بين التعيين والانتخابات الحرة العامة، واناطت لمجلس الحكم الانتقالي مهمة كتابة قانون إدارة الدولة العراقية للمدة الانتقالية، لكن المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف عارضت تلك الخطة أيضاً بصلابة، وأصرّتْ على آلية الانتخابات العامة والمباشرة؛ «ليكون المجلس منبثقاً عن إرادة العراقيين، ويمثلهم بصورة عادلة، ويكون بمنأى عن أي طعن في شرعيته...»[2]. هذه الوقائع بينت أن نظرة المرجعية تنمُّ عن فهم للواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، فقد كانت تدرك جيداً احتمالية ارتفاع بعض الأصوات هنا وهناك التي تطعن بالعملية السياسية، وهو ما أثبتت الأيام صحته فيما بعد.

ومما يجدر ذكره، كان لموقف السيد السيستاني دام ظله من الخطة الأمريكية دوراً كبيراً في تحرك الشارع العراقي، ومن ذلك خروج تظاهرة كبيرة في مدينة البصرة قادها السيد علي عبد الحكيم الصافي وكيل السيد السيستاني دام ظله في المدينة، طالب خلالها المتظاهرون بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، فكان ذلك الباكورة لسلسلة من التظاهرات التي شهدتها المحافظات العراقية، وهو الأمر الذي فَاجَأَ الامريكيين بمدى تأثير مرجعية السيد علي السيستاني دام ظله في الشارع العراقي، وأجبرهم في النهاية على إعادة النظر بخططهم وإصرارهم «اللامنطقي» في مواجهة الشعب العراقي وخياره في إجراء الانتخابات[3].

وفي الوقت الذي كانت فيه المرجعية الدينية تركز على ضرورة أن يتم وضع دستور للبلاد تصوغ بنوده هيأة منتخبة من الشعب العراقي على أسس صحيحة، أصدر مجلس الحكم الانتقالي في شهر آذار عام ٢٠٠٤م دستوراً مؤقتاً سمي باسم «قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية»، الذي حدد المرجعية القانونية لحكومة المرحلة الانتقالية لحين إجراء الانتخابات، وقيام الجمعية المنتخبة لوضع دستور دائم

(١) المصدر نفسه، ص٥٣.

(٢) حامد الخفاف، «المرجعية الدينية في النجف الأشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق»، ص٢٢٦.

(٣) المصدر نفسه ص٢٢٧.

يخضع للاستفتاء الشعبي قبل إجراء انتخابات عامة [1].

لقد كان موقف المرجع الاعلى السيد السيستاني دام ظله من هذا القانون واضحاً جداً، إذ بين أنَّ أيّ قانون يُعَدُّ للمدة الانتقالية سوف لن يكتسب الصفة الشرعية إلَّا بعد المصادقة عليه في الجمعية الوطنية المنتخبة، فضلاً عن أنَّ القانون المذكور يضع العوائق أمام الوصول إلى دستور دائم للبلد يحفظ وحدته وحقوق أبنائه من جميع الأعراق والطوائف، ولكي لا تبدو المرجعية الدينية العليا وكأنها تعرقل سير العملية السياسية في العراق فقد آثرت الاكتفاء بالمراقبة على أمل أنْ ينجح القائمون عليه بتبديد الهواجس، ويرفع التحفظات، ولكنها- المرجعية- بعد اطلاعها على مضمون نصوص القانون وجدت فيه ثغرات كبيرة عمقت هواجسها وزادت في تحفظاتها؛ لذا فقد انبرت على توضيح إشكالاتها عليه، ولعل أبرزها أنَّ الجمعية الوطنية القادمة ستكون مكبلة بقيود لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي، وأنَّ هذا القانون لا يحظى بتأييد معظم الشعب العراقي، وانه يكرس المبدأ الطائفي، إذْ يُعْهَدُ بمنصب رئاسة العراق إلى مجلس يتشكل من ثلاثة أشخاص- كردي وسني وشيعي- مما يعيق اتخاذ أيّ قرار، إلَّا بعد حصول حالة التوافق بين الأعضاء الثلاثة، وهو الأمر الذي قد لا يتيسر إلّا بوجود قوة أجنبية ضاغطة، وإلَّا فإن الأمر يصل إلى طريق مسدود، ويدخل البلد في نفق مظلم، ويبعده عن الاستقرار، وربما يؤدي إلى التجزئة والتقسيم، وعليه فقد لوح السيد السيستاني دام ظله بأنَّه سوف لن يكون: «طرفاً في أيّة لقاءات واستشارات تجريها البعثة الدولية.. مالم يصدر من الأمم المتحدة موقف واضح بأن هذا القانون لا يُلزم الجمعية الوطنية المنتخبة بشيء، ولن يذكر في أيّ قرار جديد لمجلس الأمن الدولي بشأن العراق...»[2].

وضمن السياق نفسه، بَيّنَ السيد السيستاني دام ظله برسالة بعث بها إلى رئيس مجلس الأمن الدولي أوضح فيها أنَّ «قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية» وضعه مجلس غير منتخب، وفي ظل سلطات الاحتلال، وبتأثير مباشر منها؛ لذا فإن الشعب العراقي يرفضه وإن أيّة محاولة لإضفاء الشرعية عليه «يُعَدُّ عملاً مضاداً لإرادة الشعب العراقي، وينذر بنتائج خطيرة...»[3]. لقد كان ذلك رأياً صريحاً للسيد المرجع الاعلى السيستاني دام ظله بشأن ضرورة اجراء الانتخابات وكتابة الدستور.

---

(١) لقاء مكي، تطور العملية السياسية في العراق، قناة الجزيرة الفضائية، ٧/ ٤/ ٢٠٠٥، منشور على الموقع:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5395d426-a6b5-4896-8c42-82201e80f8cf

(٢) حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص١٠٧-١٠٨.

(٣)المصدر نفسه، ص١١٩.

ومن جانب آخر، واصل سماحة المرجع الاعلى السيد السيستاني دام ظله دعواته لإجراء الانتخابات، ولتحقيق ذلك اقترح أنْ يأتي فريق من خبراء الأمم المتحدة لبحث المسألة والبتّ فيها، وقد لقي ذلك استجابة من مجلس الحكم الانتقالي الذي قدم طلباً إلى كوفي عنان Kofi Annan الأمين العام للأمم المتحدة من أجل مجيء الفريق التقني وذلك بحسب رأي المرجعية، وترافق ذلك مع ضغوط من بعض أعضاء مجلس الحكم ممن كانوا يتبنون وجهة نظر المرجعية، وعزز ذلك خروج سيل من التظاهرات في الشارع العراقي، مما أجبر الامريكيين على الاستعانة بالأمم المتحدة التي لم تتأخر كثيراً، فقد جاء وفد (تقني) منها برئاسة الأخضر الإبراهيمي؛ لدراسة الموضوع، وكانت المرجعية قد هيأت فريقاً من الخبراء في شؤون الإحصاء والانتخابات ليتدارس مع الفريق القادم كل ما يتعلق بالموضوع، وبعد أَشْهُر من الدراسة صدر تقرير من الأُمم المتحدة أشار إلى إمكانية اجراء انتخابات حرة في مدة اقصاها الثلاثون من شهر كانون الثاني ٢٠٠٥م وقد لاقت بعض فقرات التقرير استحسان المرجعية[١].

لم تكن موافقة المرجعية الدينية العليا على تقرير الأمم المتحدة لقناعتها الكلية بما جاء فيه، وإنما أرادت أنْ تتجاوب إيجابياً مع رغبة المنظمة ورؤى وتوجهات بعض القوى السياسية في العراق، ولكي لا يبدو مطلب المرجعية مطلباً طائفياً وهي التي تعتقد أنَّه مطلب العراقيين كافة[٢].

لقد كان لمطالب المرجعية الدينية التي يتزعمها السيد دور كبير في إرغام سلطات الاحتلال الأمريكي على الانصياع والقبول بالانتخابات التي كان يفترض أنْ تتمخض عن وصول شخصيات منتخبة قادرة على صياغة دستور للبلاد، إلَّا أنّه قبل أنْ يحين موعد الانتخابات بشهرين تقريباً تعالت بعض الأصوات المطالبة بالتأجيل، وترافق ذلك مع تدهور أمني ملحوظ، وأخذت بعض الدعوات بُعداً طائفياً، وكانت تلك الدعوات تطالب المرجعية الدينية العليا بالموافقة على تأجيل الانتخابات لمدة ستة أشهر عن موعدها المقرر، وكان رأي المرجعية في غاية الحكمة والرصانة، إذ انها طرحت في حينها تساؤلين مهمين، تمثل الأول بالوضع الأمني في العراق، فهل هناك من يضمن تحسنه بعد ستة أشهر؟ أما التساؤل الثاني، فقد تعلق بأولئك المقاطعين، وهل هناك ضمان لمشاركتهم بعد ستة أشهر؟ ونظراً لعدم حصول المرجعية على أجوبة شافية لتساؤلاتها فقد بينت عدم جواز تأجيل الانتخابات[٣].

---

(١) حامد الخفاف، «المرجعية الدينية في النجف الاشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق»، ص٢٢٧-٢٢٩.

(٢) المصدر نفسه»، ص٢٣٠.

(٣) حامد الخفاف، «المرجعية الدينية في النجف الأشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق»، ص٢٣١.

ويتضح من ذلك أن السيد السيستاني قد ركز على مطلبين منذ اليوم الأول لسقوط النظام البعثي وهما[1] الانتخابات والدستور؛ لأهمية ذلك في مستقبل العراق.

وبعد أنَّ تم تحديد موعد الانتخابات العامة لانتخاب مجلس يمثل عموم الشعب العراقي ويقوم بسنّ قانون أساس «دستور» للبلاد، كان لا بدّ للأحزاب السياسية وعامة الشعب العراقي من الرجوع للمرجعية من أجل الاسترشاد برأيها في كيفية الاختيار والضوابط الشرعية للتشريع، فارتأت مرجعية السيد السيستاني دام ظله تشكيل لجنة لتحديد الأسس التي يتم على ضوئها اختيار المرشحين للدخول بالقوائم الانتخابية لمجلس النواب العراقي، وكان الهدف من ذلك هو منع سيطرة الأحزاب السياسية على مجريات الأمور، فضلاً عن محاولة إدخال مجموعة من المستقلين حتى يكون هناك توازن داخل المجموعة الشيعية، فقامت اللجنة باختيار المرشحين من الأحزاب الإسلامية وغيرها بنسبة معينة، بمعنى أنْ يمثل الأحزاب نصف المرشحين، والمستقلونَ يمثلون النصف الآخر، ولم تكن هذه العملية سهلة وبسيطة؛ وذلك بسبب المشاكل التي كانت بين بعض الأحزاب، فضلاً عن المنافسة بينهم، ولم يكن الأمر سهلاً بالنسبة للمستقلين الذين لا يجمعهم تجمع أو حزب خاص، وتم اختيارهم من خلال جولات قام بها أعضاء اللجنة لمعرفة الأشخاص اللائقين بالدخول في معترك المجلس النيابي الذي سوف تسند إليه مهام جسيمة أبرزها مهمة كتابة الدستور العراقي[2].

وحاولت اللجنة ألّا يقتصر الاختيار على الإسلاميين، بل أنْ يعم الاختيار على غيرهم من الشيعة، وان يشمل الاختيار بعض المعتدلين من السُّنَّة، وبالفعل تم ذلك، وخرجت إلى الوجود قائمة «الائتلاف العراقي الموحد»[3] وكانت متوازنة نوعاً ما[4].

وبعد أنْ تَمّ إعداد القائمة وتوزيعها على المناطق المختلفة، كان العمل المهم الآخر هو العمل

---

(١)

(٢) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص١١٠.

(٣) هو ائتلاف تكون من ستة عشر حزباً كان أبرزها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية، وحزب المؤتمر الوطني الذي يقوده أحمد الجلبي، وحزب الفضيلة الإسلامي، وكان الهدف من تكوينه لخوض انتخابات الجمعية الوطنية عام ٢٠٠٥م، وضمت قائمة الائتلاف (٢٢٨) شخصية من أبرزهم السيد عبد العزيز الحكيم، وإبراهيم الجعفري، ونوري المالكي، وحصل على المرتبة الأولى في الانتخابات، إذ حصل على نسبة ٤٨٪ التي ضمنت له ١٤٠ مقعداً، وتمكن ابراهيم الجعفري من تشكيل الحكومة، لكن الائتلاف واجه مشكلات وانقسامات بين أعضائه فانسحب بعضهم، فيما ائتلف آخرون في تحالفات انتخابية بديلة. للمزيد من التفصيلات ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٠٣-٢٠٤.

(٤) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص١١١.

الإعلامي، فقام جهاز المرجعية والحوزة العلمية بدورٍ مهم في إيضاح أهمية الانتخابات للشعب، وقامت المرجعية بإصدار البيانات والفتاوى لحث الناس على وجوب المشاركة وضرورة الانتخاب[1].

وفي إجابة على استفتاء رفعه جمع من المؤمنين في السادس والعشرين من شهر شعبان عام ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ إلى مكتب السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله حول تسجيل الأسماء في سجل الناخبين أوضح المكتب أنَّه يجب على المؤمنين المؤهلين للتصويت من الذكور والإناث التحقق من إدراج أسمائهم في سجل الناخبين بشكل صحيح، ومن لم يدرج اسمه أو أُدْرِجَ بصورة مغلوطة فعلية مراجعة مكتب مفوضية الانتخابات في منطقته، وحث وكلاءَهُ ومعتمديه على تشكيل لجان شعبية في مناطقهم؛ لمساعدة المواطنين على التحقق من تسجيل اسمائهم حتى يتسنى للجميع المشاركة في الانتخابات «التي نأمل أن تجرى في موعدها المقرر، وأن تكون حرة ونزيهة، وبمشاركة جميع العراقيين...»[2].

وعلى الرغم من إصرار المرجعية على قضية إجراء الانتخابات، والمشاركة الواسعة فيها، إلَّا أنَّها منعت استخدام صور المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني دام ظله في الدعاية الانتخابية، وكان تركيزها على دعوة الشعب العراقي إلى اختيار الأصلح مع التأكيد على الثوابت الوطنية التي تحفظ مصالح الجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والقومية والاثنية[3].

تكلل الضغط الذي قامت به المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف على سلطات الاحتلال بتحديد موعد ثابت للانتخابات، وبالفعل شهد يوم الثلاثين من شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٥ انتخابات الجمعية الوطنية العراقية، وانتخابات مجالس المحافظات، فتم انتخاب ثمانية عشر مجلساً، فضلاً عن المجلس الوطني الكردستاني[4]. وقد تمَّ ذلك رغم التهديدات والموجات الإرهابية والانذارات المتلاحقة[5]. وكان ذلك بسبب تأييد المرجعية الدينية وحثها الناس على ضرورة المشاركة في الانتخابات النيابية.

لقد كان مشروع الانتخابات الذي قادت إليه المرجعية الدينية، وجاهدت مع جماهيرها المؤمنة من اجل تحقيقه رغم الرفض الأمريكي، بمثابة الخطوة الأولى لتحرير العراق، فضلاً عن كونه مشروعاً

---

(١) المصدر نفسه، ص١١١.

(٢) حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص١٢٧.

(٣) أمل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥٥.

(٤) فاطمة حسين سلومي، المصدر السابق، ص١٢١.

(٥) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص١١١.

تأسيسياً لفكرة الدولة المستقلة المرتكزة على شعبها وقراره في الحرية والاستقلال[١].

وبعد نجاح انتخابات الجمعية الوطنية بدعم وتأييد واضح من المرجع الاعلى، احتلت قضية الدستور، وطريقة كتابته أهمية خاصة وكبيرة[٢]. فقد رأينا ان السيد المرجع كان مصراً على أنْ تتم كتابة الدستور العراقي من خلال لجنة منتخبة من العراقيين أنفسهم وليس من مجموعة تُعيَّن من أيٍّ كان، وبأية طريقة من الطرق، لذا رفض، ومنذ البداية الصيغة التي كان تقدم بها مجلس الحكم العراقي والحاكم المدني بول بريمر وأشرنا إليها آنفاً، وهي أنْ يتم تعيين مجلس وطني او جمعية وطنية تضطلع بمهمة وضع دستور مؤقت وطالب ان يكون ذلك المجلس منتخباً من الشعب[٣].

لقد أظهر المرجع الاعلى إصراراً وعزماً كبيرين بخصوص الدستور العراقي، ولعل ذلك انطلق من إيمانه العميق بولاية الأمة نفسها، فضلاً عن انه تعامل مع الدستور بوسطية واعتدال، فقد كان ناقداً وناصحاً ومحذراً[٤]. فلم يدعُ السيد إلى إقامة دولة إسلامية، وإنما أكد على ضرورة أن يحترم الدستور الهوية الثقافية الإسلامية للشعب العراقي، تفصيلات ذلك وخصوصياته يتكفل بصياغته ممثلو الشعب العراقي المنتخبون في الجمعية الوطنية[٥].

ولكي يحظى الدستور برضا وموافقة جميع أطياف الشعب العراقي وقومياته، أصَّر السيد السيستاني دام ظله على أن تتم المصادقة عليه بعد كتابته بصيغته النهائية من كل العراقيين دون استثناء، وباستفتاء شعبي عام، وبهذه المطالب كان السيد السيستاني دام ظله يساير النهج الديمقراطي السائد في العالم، والذي يقضي أنّ الدستور يضعه ممثلو الشعب ليضمنوا سلامة حقوق الشعب وحريات أبنائه وعلاقتهم بالدولة[٦].

واجهت الجمعية الوطنية التأسيسية إشكاليات معقدة في التحضير لكتابة الدستور، فقد أفرزت الانتخابات؛ وضعاً «غير سوي» نتيجة عدم مشاركة المناطق السنية في الانتخابات بسبب التهديدات الإرهابية التي أطلقتها التنظيمات الإرهابية المتطرفة، ورغم ذلك شكلت لجنة صياغة الدستور بقرار

---

(١) حامد الخفاف، «المرجعية الدينية في النجف الأشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق»، ص٢٣٢.

(٢) أمل الخزعلي، المصدر السابق، ص٥٣.

(٣) أسعد كاظم شبيب، المصدر السابق، ص٢٧٦.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٧٨.

(٥) مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني، البيانات الصادرة، منشورة على الموقع:

/http://www.sistani.org/arabic/data/1

(٦) أسعد كاظم شبيب، المصدر السابق، ص٢٧٧.

من الجمعية الوطنية الانتقالية في الثاني عشر من نيسان عام ٢٠٠٥، وضمت (٥٥) عضواً من مختلف القوائم الانتخابية، وبدأت أعمالها في اليوم التالي بعد رفع نسبة العرب السنة إلى (١٥) عضواً إضافة إلى (١٠) مستشارين لهم، وبذلك وصل عدد أعضاء اللجنة إلى (٦٩) عضواً، واتفق على كتابة الدستور بالتوافق ومع وجود مصاعب وتباينات في الآراء ووجهات النظر فتأخرت عملية تسليم المسودة عن الموعد المقرر، وهو الخامس عشر من شهر آب عام ٢٠٠٥م، وقد تم تعديل قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، لتقنين تأخير عملية إكمال الدستور حتى الثاني والعشرين من الشهر نفسه وحتى يوم تسليم المسودة لم تكن النسخة النهائية اكتملت بسبب الخلافات[١]، وبعد مفاوضات مكثفة تم حل المشكلات التي اعترضت عملية الاستفتاء[٢].

جرى الاستفتاء على مسودة الدستور في الخامس عشر من شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٥، وكانت نسبة المصوتين بكلمة (نعم) ٧٨,٤١٪ وبكلمة (لا) ٢١,٤٠٪، وهكذا تمّ إقرار الستور الدائم للعراق[٣]. الذي كافح سماحة المرجع الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله ومن خلفه المؤمنون بصلابة من أجل اقراره، بوصفه يمثّل الأساس السليم والمتين للدولة المدنية، وكان متفقاً -إلى حدّ- ما مع رأي السيد علي السيستاني دام ظله الجامع بين احترام الإسلام والالتزام بالديمقراطية.

موقف مرجعية السيد السيستاني من الحكومات العراقية المتعاقبة ومعركة النجف الاشرف

في الثامن والعشرين من شهر حزيران عام ٢٠٠٤م تسنم غازي عجيل الياور منصب رئاسة الجمهورية، وتولى إياد علاّوي منصب رئاسة الحكومة العراقية، لتحلَّ محل سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم الانتقالي[٤].

لقد كان موقف المرجع الديني الأعلى السيد السيستاني دام ظله واضحاً بخصوص الحكومة العراقية

---

(١) جابهت لجنة كتابة الدستور العراقي عدة عقبات منها ما تعلق بطبيعة ذلك الدستور، فكانت هناك اتجاهات متقاطعة، إذ كان اتجاه يصر على عد الشريعة الإسلامية مصدر التشريع الوحيد، بينما ذهب الاتجاه الآخر وهو أقل تشدداً إلى عد الشريعة الإسلامية المصدر الأساس للتشريع أو أحد مصادره في حين ان هناك اتجاً علمانياً ليبرالياً أصر على سن دستور علماني لا علاقة له بأي شكل من الأشكال بمصادر الشريعة الإسلامية، وبرز توجه أخر أكد على ضرورة احترام القيم الدينية الإسلامية والمسيحية والديانات الآخر مع الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة. للمزيد من الاطلاع ينظر: أسعد كاظم شبيب، المصدر السابق، ص٢٧٧.

(٢) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٢-ص١٨٣.

(٣) فاطمة حسين سلومي، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٤) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ص٦٦٢، فاطمة حسين سلومي، المصدر السابق، ص١٢١.

المؤقتة، إذ أكد في معرض رده على أحد الاستفتاءات على ضرورة أنْ تكون الحكومة العراقية ذات سيادة، ومنبثقة عن انتخابات دستورية حرة ونزيهة بمشاركة جميع أطياف الشعب العراقي، وفي الوقت نفسه أبدى السيد علي السيستاني دام ظله أسفه حول الطريقة التي تَمَّ فيها تعيين الحكومة المؤقتة خصوصاً إنها لم تحظ بالشرعية الانتخابية، ولم يشترك فيها جميع شرائح الشعب العراقي[1].

ورغم ذلك، فإن السيد السيستاني دام ظله لم ينسف العملية السياسية برمتها، وإنما أوضح أنَّه يتمنى على الله أنْ تُثْبِتَ تلك الحكومة جدارتها ونزاهتها في إدارة الملف العراقي، بين ابرز المهام التي القيت على عاتق هذه الحكومة وهي ضرورة السعي الواضح والجاد من أجل استحصال قرار من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي يتضمن استعادة العراقيين السيادة على بلدهم بشكل كامل، فضلاً عن ضرورة السعي الدؤوب لإزالة آثار الاحتلال عن الدولة والمجتمع العراقي، وأوضح السيد أنَّ على الحكومة الجديدة توفير الأمن في ربوع البلاد كافة، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين وتخفيف معاناتهم، ومن جانب آخر فإنه أكد على ضرورة الإعداد الجيد للانتخابات العامة والالتزام بموعدها المقرر في مطع عام ٢٠٠٥، لتشكيل برلمان لا يكون ملتزماً بالقرارات الصادرة من سلطات الاحتلال، ومنها قانون إدارة الدولة المحدد، واخيراً بَيَّنَ السيد «أن الحكومة الجديدة لن تحظى بالقبول الشعبي، إلَّا إذا أثْبَتَتْ- من خلال خطوات عملية واضحة- أنها تسعى بجدٍّ وإخلاص في سبيل إنجاز المهام المذكورة...»[2]، وهكذا يَتَّضح أنَّ السيد قد وضع المقاييس التي يمكن من خلالها تقييم إداء الحكومة المؤقتة.

لقد ادعى بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي في العراق في مذكراته أن حسين الشهرستاني -وهو من الشخصيات السياسية الشيعية البارزة بعد الاحتلال- يقول: أنَّ السيد السيستاني دام ظله يرى ضرورة أن تتولى شخصية سنية رئاسة الوزراء؛ لأنَّ هذه المهمة ستكون صعبة جداً، و«سيفشل كل مَنْ سيتولى هذا المنصب على الأرجح؛ لذا فليكن الفاشل واحداً من السنة...»[3].

لقد كان كلام بول بريمر منافياً للحقيقة تماماً؛ لأن السيد السيستاني دام ظله لم يتدخل مطلقاً في شأن من تولى مناصب الحكومة المؤقتة، واكتفى المرجع الاعلى بذكر الصفات التي ينبغي أن تتوفر في شخصية رئيس الوزراء وسائر أعضاء الحكومة، وهي الكفاءة، والنزاهة، والقدرة على اتخاذ القرار الذي يخدم العراق، وأمّا من يتولى رئاسة الوزراء فإنّه متروك لتوافق القوى والفعاليات السياسية ذات الاختصاص وليس من

(١) حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص١١٤.

(٢) حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص١١٤- ٢١٥.

(٣) بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غدٍ مرجو، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٤٩.

شأن المرجعية الدينية في النجف الأشرف التدخل فيه[1]. وإضافة إلى ذلك فقد كان السيد السيستاني دام ظله يقف على مسافة واحدة من جميع أبناء الشعب العراقي، فهو لم يفرق يوماً بين شيعي أو سني او كردي.

لذا كان جواب السيد السيستاني دام ظله لممثل الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي عندما طرح على مكتبه أسماء عدد من أعضاء مجلس الحكم المرشحين لتولي منصب رئاسة الوزراء، كان الجواب بأنه «لا ممانعة من سماحته بالنسبة إلى أيٍّ منهم مع توفر الشروط فيه»[2].

ولم يمض وقت طويل على تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة إياد علّاوي حتى بدأت الغيوم تتلبد في سماء النجف الأشرف بسبب دخول فصائل جيش المهدي الذي اسسه السيد مقتدى ابن السيد محمد محمد صادق الصدر في شهر آب عام ٢٠٠٤ بمواجهات عسكرية مع الحكومة العراقية المؤقتة والقوات الأمريكية الموجودة في العراق[3].

وفي الوقت الذي كانت فيه الأمور تسير باتجاهِ المزيد من التوتر الأمني غادر السيد السيستاني دام ظله – مضطراً بسبب المرض – مدينة النجف الأشرف في السادس من آب عام ٢٠٠٤ متوجهاً إلى العاصمة البريطانية لندن؛ وذلك ليبدأ علاجاً من اضطراب في القلب ظهرت أولى علاماته قبيل أسبوع من مغادرته، وكانت تلك المرة الأولى التي يغادر فيها السيد أرض العراق منذ عام ١٩٨٨[4].

أدى سفر السيد علي السيستاني دام ظله من مدينة النجف الأشرف– التي بدأت فيها الأزمة تنحو منحًى خطيراً – إلى لندن الى فتح الباب واسعاً للمزيد من التأويلات عن طبيعة سفر السيد[5]، إلّا أنّ أيّاً منها لم يرق إلى مستوى الحقيقة التي تتمثل بمرضه، وضرورة خضوعه لعلاج سريع في لندن[6].

وفي غضون ذلك وصلت الأمور في النجف الأشرف الى درجة متقدمة من التوتر والاضطراب

---

(١) منتدى الفكر العراقي، «تعليقات على مذكرات بريمر»، بحث ضمن كتاب: الإمام السيستاني: أمة في رجل، المصدر السابق، ص٣٩٦-٣٩٧.

(٢) المصدر نفسه ص٣٩٧.

(٣) رزاق محور الغراوي، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٤) حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف عام ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ط٢، دار المؤرخ العربي، (لبنان، ٢٠١٣)، ص٤٧.

(٥) من التأويلات التي حامت حول سفر السيد السيستاني إلى لندن، أنه ترك النجف الأشرف بناء على نصيحة مسؤولين حكوميين عراقيين حفاظاً على حياته، ولغرض نفي تلك الشبهة قام مرافقوهُ بتصوير شريط تلفزيوني قصير اظهر السيد السيستاني وهو راقد على سرير المستشفى، وتم تسليمه إلى قناة العربية. للاطلاع ينظر: المصدر نفسه، ص٥٨.

(٦) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص١١٣.

الأمني، إذ حاصرت القوات الحكومية المكونة من الحرس الوطني وقوات الشرطة، والقوات الأمريكية الصحن الحيدري مما انطوى على مشكلة كبيرة جداً كان من الممكن أنْ تُوصِلَ العراق إلى نتائج غير محمودة العواقب[١].

ومن جانبه، كان السيد السيستاني دام ظله قلقاً جداً على مدينة النجف المشرفة، فقد كانت الأوضاع في العراق والمدينة المقدسة أول شيء سأل عنه بعد انتهاء العملية الجراحية، وسأل مرافقيه عن موعد مغادرته المستشفى والعودة إلى العراق؛ وذلك لإيجاد مخرج للأزمة، وبعد مغادرته للمستشفى أقام السيد في دار متواضعة بعيدة عن الانظار والعيون يتابع عبر شاشة التلفاز الاشتباكات العسكرية التي كانت تقترب شيئاً فشيئاً من الصحن العلوي الشريف[٢].

ورغم مرضه، إلّا انه لم يَنْسَ مدينة النجف الأشرف، ومن لندن أصدر في الثاني عشر من شهر آب عام ٢٠٠٤ بياناً عَبَّرَ فيه عن حزنه وألمه لما يجري في المدينة، وبَيَّنَ أنَّ مكتبه يواصل بذل جهود حثيثة ومع مختلف الأطراف من المسؤولين العراقيين وغيرهم؛ لوضع نهاية سريعة لذلك الوضع المأساوي، وفي الوقت نفسه دعا الأطراف ذات العلاقة للعمل الجاد؛ «من أجل إنهاء الأزمة في أسرع وقت، وَوَضْعِ أُسُسٍ تضمن عدم تكرارها مستقبلاً...»[٣].

وبعد استشارة الأطباء في لندن اتخذ السيد السيستاني دام ظله قرار العودة إلى العراق بهدف إيجاد مخرج للازمة التي كان يمرّ بها البلد عموماً، ومدينة النجف الأشرف على وجه الخصوص[٤]. فجرت الترتيبات سريعاً مع السفارة الكويتية في لندن رغم تحذيرات من الحكومة العراقية والعديد من الشخصيات بعدم العودة حفاظاً على حياة سماحته، وفعلاً وصل السيد السيستاني دام ظله إلى الأراضي الكويتية يوم الأربعاء الموافق الخامس والعشرين من شهر آب عام[٥] ٢٠٠٤.

ولم يبق سماحة السيد كثيراً من الوقت في الكويت، فقد غادرها الى مدينة البصرة وكان في استقباله

---

(١) أزمة النجف عام ٢٠٠٤ (الحلقة الاولى)، منشورة على موقع «المسلة»:
/http://almasalah.com/ar/news/23089

(٢) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص١١٤-١١٥.

(٣) بيان مكتب سماحة السيد دام ظله حول الأحداث الجارية في العراق بتاريخ ٢٥جماد الثاني ١٤٢٥ه، منشور على موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني:
/https://www.sistani.org/arabic/statement/1484

(٤) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٥) للمزيد من التفصيلات عن عودة السيدة السيستاني من لندن ينظر: حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف، ص١١٢-١١٨.

وفد حكومي، إذ أمضى ليلة يوم الخامس والعشرين من شهر آب في بيت وكيله في المدينة السيد علي عبد الحكيم الصافي، وبدأ اهالي البصرة بالتدفق على البيت للسلام عليه والاطمئنان على صحته[١].

وفي اليوم التالي توجه السيد السيستاني دام ظله إلى النجف الاشرف دون أنّ يُعيرَ اهتماماً للنصائح التي قدمت له بضرورة التريث حفاظاً على سلامته، ولعل السبب يكمن في أسبابٍ عزاها مقربوه إلى مخاوفه من احتمال دخول القوات الأمريكية إلى الحرم العلوي المطهر خلال مدة غيابه فيكون ذلك الحدث سابقة لا يغفرها التاريخ لمقام المرجعية، وفي خطوة هي الأولى من نوعها سلك السيد السيستاني دام ظله طريق الجنوب البري لتحتشد الجماهير وليثبت لها أنّه معها، وحرص أنْ تكون دعوته للناس بصيغة تخلو من الإلحاح، إذ أكّد الناطق باسمه أنَّ هذه الدعوة ليست فتوى وإنما هي دعوة مفتوحة لمن يرغب من المؤمنين[٢].

وصل السيد السيستاني دام ظله الى النجف الأشرف في الساعة الثالثة من عصر يوم الخميس الموافق ٢٦ من شهر آب ٢٠٠٤ وسط موجة كبيرة من حشود المؤمنين الذين قدرت اعدادهم بمئات الألوف، ومن هناك أطلق مبادرته للسلام[٣].

ولكي تكون المبادرة نافعة ناجعة كان لابد من تأمين لقاء مع السيد مقتدى الصدر (زعيم التيار الصدري وقائد جيش المهدي الذي كان في صراع مع القوات الحكومية والأمريكية) بشكل مباشر وبدون وسطاء؛ لأهمية ذلك في إنهاء الأزمة ولتحقيق تلك الفكرة جرى اتصال بالأشخاص المقربين منه، وتم الاتفاق على إجراء ذلك اللقاء، وبالفعل تحقق ونوقش خلاله بنود المبادرة التي تقدم بها السيد السيستانيّ، وتمّ الاتفاق على دخول جموع الزائرين للصحن الحيدري لتأمين خروج مشرف لمقاتلي جيش المهدي بعيداً عن الإذلال، وهو الأمر الذي كان يحظى برضا السيد السيستاني دام ظله، وبعد إجراء مفاوضات مع الحكومة حصلت الموافقة، وتم إدخال الزائرين الى النجف الأشرف مما أسفر عن انتهاء الأزمة بشكل سلمي وحكيم[٤].

وتضمن الاتفاق الذي حُلّتْ على أساسه أزمة النجف، وحقنت بموجبه دماء أهالي المدينة خمسة

---

(١) المصدر نفسه، ص١٢٦.

(٢) محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، المصدر السابق، ص١٢٤، حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف، ص١٣٣-١٣٨.

(٣) رزاق محور الغراوي، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٤) للاطلاع على المفاوضات التي دارت بين سماحة السيد السيستاني والسيد مقتدى الصدر ينظر: حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف، ص١٤٣-١٥٣.

بنود هي[1]:

إعلان مدينتي النجف الأشرف والكوفة خاليتين من السلاح، وخروج جميع العناصر المسلحة منهما، وعدم عودتهم إليها.

تولي الشرطة العراقية مسؤولية حفظ الأمن والنظام في أرجاء المدينتين.

خروج القوات الأجنبية منها.

تعويض الحكومة العراقية جميع المتضررين في الاشتباكات الأخيرة.

مساهمة جميع القوى والتيارات الفكرية والاجتماعية والسياسية في خلق الأجواء المناسبة لإجراء التعداد السكاني، ومن ثَمَّ الانتخابات العامة التي من خلالها يمكن استعادة السيادة الكاملة.

وبعد انتهاء الأزمة أصدر مكتب السيد السيستاني دام ظله بياناً عبَّر فيه عن شكره لجموع المؤمنين الذين تجشموا عناء السفر الى مدينة النجف الأشرف، وتحملوا المخاطر، وفي الوقت نفسه ثَمّنَ ما بذلوه من جهود في سبيل انقاذ المدينة المقدسة وحفظ حرماتها[2].

وهكذا كان للسيد السيستاني دام ظله دور كبير في تخليص مدينة النجف الأشرف من الأزمة التي كانت تنذر بدخول القوات الأمريكية الى المدينة وتدنيسها، وهو الأمر الذي كانت تعارضه وترفضه المرجعية الدينية العليا ممثلة بشخص السيد السيستاني دام ظله.

وفي العودة إلى العملية السياسية في العراق، بعد إقرار الدستور العراقي بات الطريق ممهداً نحو إجراء الانتخابات التشريعية لانتخاب مجلس النواب الدائم، وبدأت القوى السياسية بالإعداد لخوض تلك الانتخابات التي تقرر إجراؤها في الخامس عشر من شهر كانون الأول ٢٠٠٥م، ومِمّا ميز الانتخابات هذه المرة اشتراك المناطق السنية في المناطق الغربية، وظهر فيها اصطفافات جديدة، وتلونت بألوان قومية ووطنية ومذهبية ودينية، وتيارات الأحزاب السياسية في تمثيل من ادعت تمثيله[3].

لقد شجعت المرجعية على ضرورة المشاركة في هذه الانتخابات من خلال التوضيح للمواطنين أنَّها لا تقلُّ أهمية عن الانتخابات السابقة؛ لذا نصحت المواطنين بالمشاركة الواسعة ليضمنوا حضوراً قوياً وكبيراً للذين يؤتمنون على ثوابتهم، ويحرصون على مصالح الشعب العليا في مجلس النواب «القادم»،

---

(١) حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف، ص١٥٦..

(٢) للاطلاع على النص الكامل للبيان ينظر: حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص١٢٥.

(٣)حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٣

وفي الوقت نفسه نصحت المرجعية بضرورة تجنب تشتيت الأصوات وتعريضها للضياع[١]. ويتضح من ذلك أنَّ الانتخابات كانت خيار المرجعية الدينية المفضل، لاعتقادها انها الطريقة الوحيدة للوصول الى حكومة تدير العملية السياسية وتُعيد السيادة كاملة للعراق باخراج المحتل منه بالاضافة الى تقديم الخدمات اللازمة للشعب العراقي.

ورغم محاولات بعض الذين أرادوا إفشال الانتخابات من خلال تثبيط همم المواطنين وعزائمهم، والتشكيك بإمكانية إجراء الانتخابات، واستخدام أسلوب التخويف تارة والتهديد تارة أخرى، إلا أنَّها الانتخابات جرت في اليوم المقرر، وهو الخامس عشر من شهر كانون الأول عام ٢٠٠٥، ومما أسهم في اجرائها الدور الكبير الذي قامت به مرجعية السيد السيستاني في حَثّ المواطنين، فكان ذلك بمثابة اتباع أسلوب سلمي لمواجهة مشروع الاحتلال الأمريكي[٢].

ومع تسريب بعض المعلومات حول نتائج الانتخابات النيابية في العراق دخلت البلاد في أزمة سياسية بسبب تبادل الكتل السياسية التهم بالتزوير، وهو الأمر الذي كان ينذر بعواقب وخيمة على مستقبل العملية السياسية في البلاد، فضلاً عن تكريس الاصطفاف الطائفي والقومي[٣].

وفي ظل تلك الظروف، وهذا الجو المشحون بتبادل الاتهامات دخلت الأطراف الفائزة بالانتخابات بمفاوضات مطولة لاختيار رئيس الوزراء، وبعد ثلاثة أشهر تم اختيار إبراهيم الجعفري ليكون رئيساً للحكومة، وقد كُلِّف بتشكيلها في السابع من نيسان عام ٢٠٠٥، ونجح في تأليفها في الثامن والعشرين من الشهر نفسه. إلا أنَّ ترشيح الجعفري لم يكن يحظى برضا الأكراد والسنة العرب، فدخلت البلاد في دوامة أزمة سياسية حادة استمرت في الأشهر اللاحقة[٤]. واستمرت المفاوضات دون أنْ تصل إلى حَلّ وسط، فكثرت التكهنات حول مستقبل العملية السياسية برمتها، فضلاً عن وحدة الائتلاف العراقي الموحد، وتزامن ذلك مع حدوث امرٍ كاد أنْ يدخل العراق في دوامة الحرب الأهلية تمثل بتفجير قبة الإمامين العسكريين عليهما السلام في سامراء في الثاني والعشرين من شباط عام ٢٠٠٦ على يد المجموعات التكفيرية[٥].

وامام تلك الظروف بادرت المرجعية الدينية إلى التدخل عن طريق إصدار بيان «مستعجل» استنكرت فيه الجريمة التي طالت قبة الإمامين عليهما السلام، وأعلنت الحداد سبعة أيام، وطالبت من الحكومة

(١) حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص١٤٤.
(٢) فاطمة حسين سلومي، المصدر السابق، ص١٢٥-١٢٦.
(٣) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٤-١٨٥.
(٤) المصدر نفسه، المصدر السابق، ص ٢٧٠.
(٥) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٦

العراقية بتحمل مسؤولياتها الكاملة في إيقاف مسلسل الأعمال اللاإجرامية التي تستهدف الأماكن المقدسة، وأبدت المرجعية استعدادها لتأمين الحماية اللازمة لتلك الأماكن، وبالمقابل نجد أنَّ المرجعية لم تحث أو تشجع على أعمال انتقامية بل دعت المؤمنين إلى انتهاج الأساليب السلمية خلال احتجاجاتهم وإداناتهم لانتهاك الحرمات، واستباحة المقدسات، وأكد البيان على «الجميع وهم يعيشون حال الصدمة والمأساة للجريمة المروعة ألّا يبلغ بهم ذلك مبلغاً يجرهم إلى اتخاذ ما يؤدي إلى ما يريده الأعداء من فتنة طائفية طالما عملوا على ادخال العراق في أتونها...»[1]. مما يدل بشكل لا لبس فيه أن سماحة المرجع الاعلى الذي كان يعد نفسه أباً لكل العراقيين بكل أطيافهم وقومياتهم، كان شديد الحرص على إبعاد العراق والعراقيين عن دوامة الحرب الأهلية التي من الممكن أن تكون عواقبها وخيمة على كل أبناء الشعب، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني أو المذهبي.

وفيما يتعلق بتشكيل الحكومة العراقية فقد أعلن إبراهيم الجعفري في العشرين من شهر نيسان تخليه عن منصب رئاسة الوزراء وإحالة الأمر للائتلاف العراقي الموحد للنظر في ترشيح غيره، وانتهى الأمر بترشيح نوري كامل المالكي للمنصب، وكُلّف رسمياً من رئيس الجمهورية جلال الطالباني في الثاني والعشرين من نيسان، ووعد أنَّه سيشكل الحكومة في غضون شهر[2].

تعاملت المرجعية الدينية ممثلة بالسيد السيستاني دام ظله مع تكليف نوري المالكي بحيادية تامة، فخلال زيارة الأخير للسيد أكد سماحته على أهمية تشكيل الحكومة الجديدة من عناصر كفوءة علمياً وإدارياً، وتتسم بالنزاهة والسمعة الحسنة، مع الحرص البالغ على المصالح الوطنية العليا، والتغاضي عن المصالح الشخصية والحزبية والطائفية والعرقية، وفي الوقت نفسه شدد السيد السيستاني دام ظله على أنَّ مِنْ أولى مهام الحكومة الجديدة وضع حد للانفلات الأمني، والعمليات الإرهابية التي طالت الأبرياء، فضلاً عن ضرورة حصر السلاح بأيدي القوات الحكومية، وبناء هذه القوات على أسس وطنية سليمة، بحيث يكون ولاؤها للوطن وحده، ونصح المالكيَّ بضرورة أنْ تقوم حكومته بمحاربة الفساد الإداري المستشري في دوائر الدولة العراقية عن طريق وضع آليات ناجعة للحد منه، والقضاء عليه كلياً، وأنْ يترافق ذلك مع تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وتطرق السيد السيستاني دام ظله إلى ضرورة استرجاع واستكمال السيادة الكاملة على البلد سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وأنْ تسعى إلى إزالة آثار الاحتلال الامريكي[3].

---

(١) حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص١٤٥-١٤٦.

(٢) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٣) حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص١٤٩-١٥٠.

ولم تهمل المرجعية الإشارة إلى إقامة علاقات حسن الجوار مع جميع الدول على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأُخر، وأخيراً أشارَ السيد السيستاني دام ظله إلى أنَّ «المرجعية الدينية التي لم ولن تداهن أحداً أو جهة فيما يمس المصالح العامة للشعب العراقي العزيز، وستراقب الأداء الحكومي، وتشير إلى مكامن الخلل فيه كلما اقتضت الضرورة ذلك، وسيبقى صوتها مع أصوات المظلومين والمحرومين من أبناء الشعب أينما كانوا بلا تفريق بين انتماءاتهم وطوائفهم وأعراقهم...»[1].

يُستشف من ذلك أن المرجعية الدينية العليا لم تتدخل في الخلافات السياسية حول شخص المرشح لمنصب رئاسة الوزراء؛ لأنها تركز على الأداء الحكومي والخدمات التي يقدمها لعموم الشعب العراقي، مما يؤكد بشكل لا يقبل الشك على حياديتها ووقوفها على مسافة واحدة من جميع الشخصيات المرشحة.

لقد اسفرت جهود نوري كامل المالكي عن تشكيل الحكومة العراقية التي نالت ثقة البرلمان العراقي في العشرين من أيّار عام ٢٠٠٦، أي بعد قرابة شهر من تكليفه، وخمسة شهور من إعلان نتائج الانتخابات، وهو الأمر الذي عُدَّ بداية مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر[2].

وفي إطار متابعته لأداء الحكومة استقبل المرجع الاعلى في الثاني من ايلول عام ٢٠٠٦ رئيس الوزراء نوري المالكي، وخلال اللقاء أشار السيد إلى بعض مكامن الخلل والقصور في الخطط الأمنية التي تبنتها الحكومة، مؤكداً على ضرورة بناء القوى العسكرية والأمنية العراقية على أسس وطنية سليمة، ومن العناصر الصالحة والكفوءة، وتزويدها بما تحتاج إليه من أجهزة ومعدات، ودعا إلى وضع خطة مدروسة لجمع الأسلحة غير المرخص بها، وأوضح أنَّ عدم قيام الحكومة بواجبها في تأمين الأمن والنظام وحماية أرواح المواطنين يفسح المجال لتصدي قوى أخرى للقيام بهذه المهمة، وهذا أمر ينطوي على خطورة كبيرة[3].

وكانت قضية الخدمات العامة من أبرز الأمور التي تطرق اليها السيد السيستاني دام ظله؛ نظراً لما يعانيه المواطنون من نقص شديد في جملة من الخدمات الأساسية التي يفترض أن تكون من أولويات

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥٠.

(٢) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٣) بيان مكتب سماحة السيد دام ظله بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لسماحة دام ظله بتاريخ ٨/ شعبان/ ١٤٢٧هـ -٢ايلول ٢٠٠٦. منشور على موقع مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني:

/https://www.sistani.org/arabic/statement/1501

حكومة المالكي لا سيما الكهرباء وتوفير الوقود، مطالباً ببذل أقصى الجهود في سبيل تخفيف معاناة المواطنين من هذا الجانب، وتحدّث سماحته عن الفساد الإداري وسوء استغلال السلطة، فأكّد على ضرورة مكافحته، واصفاً إياه بـ«الداء العضال» الذي يتسبب في تبديد ثروات العراق، وشدّد على لزوم تمكين القضاء من ممارسة دوره في محاسبة الفاسدين ومعاقبتهم في أسرع وقت، وفي الوقت نفسه أشار سماحة إلى التباين الكبير في سُلَّم الرواتبِ، حيث ينعم بعض الموظفين برواتب كبيرة في الوقت الذي لا يحصل فيه معظم أفراد الشعبِ العراقي على ما يفي بمتطلبات العيش الكريم، مؤكداً على ضرورة علاج هذه المشكلة بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية[1].

و فيما يتعلق بالشأن السياسي أشاد السيد السيستاني دام ظله بمبادرة رئيس الوزراء للمصالحة الوطنية، وشدد على ضرورة تفعيلها على أساس القسط والعدل، ونبذ العنف الذي يقصد من ورائه الحصول على مكاسب سياسية، واحترام إرادة الشعب العراقي المتمثلة في الدستور الدائم للبلاد ونتائج الانتخابات التي انبثقت عنها الحكومة الوطنية «الحالية»[2]. ويتضح من ذلك أنَّ المرجعية الدينية كانت متابعة لهموم الشعب العراقي.

وفي الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٠م اختط نوري المالكي لنفسه طريقاً مختلفاً، فقد قام قبيل إجراء الانتخابات بتشكيل كتلة خاصة به باسم « دولة القانون» ورفضت هذه الكتلة الانضمام إلى الائتلاف الوطني الموحد الذي ضم القوى الشيعية الرئيسة- المجلس الأعلى، والتيار الصدري، ومنظمة بدر- وفَضَّل خوض الانتخابات بشكل مستقل، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ ما دفعه إلى ذلك هو رغبته في الاستفادة من النجاحات التي حققها في تحجيم الإرهاب، وفرض سلطة القانون عام ٢٠٠٨ في مناطق مهمة من العراق كانت خارج سيطرة الدولة المباشرة[3].

ورغم الاخفاقات التي رافقت حكومة نوري المالكي الأولى، إلَّا أنَّ المرجعية الدينية كانت تشجع دوماً على ضرورة خوض الانتخابات، وكانت تدعو عموم الشعب العراقي إلى المشاركة الواسعة فيها، ففي إجابته على استفتاء حول الانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في السابع من آذار عام ٢٠١٠ أوضح مكتب السيد السيستاني دام ظله أن الانتخابات تحظى بأهمية كبرى؛ وذلك بسبب الظروف العصيبة التي يمر بها العراق، وهي بمثابة الحلّ الناجع لتحسين أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية، لذا فقد دعت

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) سعيد مجيد دحدوح، غياب المجلس الوزاري الموحد في حكومة السيد (نوري المالكي)، مجلة السياسة الدولية، العددان ٢٦-٢٧، (الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥)، ص٣٢٩.

إلى ضرورة مشاركة جميع المواطنين من الذكور والإناث، وأوضح أنَّ العزوف عن التصويت فيها لأي سبب كان سيفتح الباب للآخرين لتحقيق مقاصدهم غير المشروعة، وفي مقابل ذلك دعا السيد السيستاني إلى ضرورة اختيار القائمة الأفضل والأحرص على مصالح البلاد العليا، وأن يكون معيار الاختيار « الكفاءة والأمانة والالتزام بثوابت الشعب العراقي وقيمه الأصيلة...»[1].

وهكذا كان لدعوة المرجع الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله بضرورة المشاركة في الانتخابات دوراً كبيراً في توجه جموع كبيرة من ابناء الشعب العراقي إلى صناديق الاقتراع في السابع من شهر آذار عام ٢٠١٠، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز جزئي للقائمة العراقية التي يقودها إياد علاوي إذ حصلت على (٩١) مقعداً، فيما حصلت قائمة دولة القانون التي ترأسها المالكي على (٨٩)، مقعداً والائتلاف الوطني العراقي على (٧٠) مقعداً، اما التحالف الكردستاني فقد حصل على (٤٣) مقعداً[2].

ورغم نجاح العملية الانتخابية، إلا أنَّ تشكيل الحكومة أثار جدلاً واسعاً، وأدخل البلاد في أزمة جديدة، فبموجب المادة (٧٦) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ يتم تشكيل الحكومة بناء على تكليف من رئيس الجمهورية لمرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، وقد أثارت هذه المادة الدستورية إشكالية في المشهد السياسي العراقي، ففي الوقت الذي أصرت فيه القائمة العراقية التي يرأسها إياد علاوي على تشكيل الحكومة كونها الأكثر عدداً عند إعلان نتائج الانتخابات، عمل نوري المالكي على الانضمام إلى الائتلاف الوطني الموحد، وبذلك أصبح الكتلة الأكبر عدداً في المجلس النيابي، وضمت (١٥٩) مقعداً نيابياً، وعند عرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا جاء قرارها في الخامس والعشرين من شهر آذار عام ٢٠١٠ على خلاف هوى واعتقاد إياد علاوي، وهو الأمر الذي أدخل البلاد في أزمة مَنْ يتولى رئاسة الوزراء[3].

وأمام تلك المشكلة التي اعترضت تشكيل الحكومة، بدأت بعض الوكالات الإخبارية ببثّ معلومات غير دقيقة حول تدخل المرجعية الدينية في قرارات المحكمة الاتحادية، وتفسير المادة الدستورية وعملية اختيار رئيس الوزراء، وهو الامر الذي دعا مكتب السيد السيستاني دام ظله إلى توضيح موقف سماحته، إذ صدر عنه بيان أشار إلى أنَّه رغم دعوته إلى المشاركة في تلك الانتخابات، إلا

---

(١) بيان مكتب سماحة السيد دام ظله حول الانتخابات النيابية المقبلة، بتاريخ ٢/ ربيع الأول ١٤٣١هـ. منشور على موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني:
/https://www.sistani.org/arabic/statement/1511

(٢) فاطمة حسين سلومي، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٣) سعيد مجيد دحدوح، المصدر السابق، ص٣٢٩.

أنَّه لم يتبنَّ دعم قائمة بعينها، وأكد على ضرورة احترام خيارات المنتخبين، وتشكيل حكومة كفوءة من مكونات الشعب العراقي كافة، ووفقاً للآليات الدستورية، وأكّد على أن اختيار رئيس الحكومة يخضع للحوارات الهادئة – دون تدخل من المرجعية– التي تجرى بين الكتل الفائزة بالانتخابات وصولاً إلى النتيجة المطلوبة في أقرب وقت، بما يحول دون حدوث أزمة سياسية تستدعي تدخل المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف[1].

ورغم عدم تدخل المرجعية الدينية في مسألة تشكيل الحكومة العراقية، واكتفائها بدور النصح والإرشاد، إلا أنَّها لم تُخْفِ قلقها من تأخير اختيار أعضاء الحكومة، وهو الأمر الذي قد يخلق ثغرة كبيرة تستغلها الأطراف المعادية للعراق، لذا فقد طالبت من خلال لقائها بالمسؤولين العراقيين بضرورة الإسراع في إتمام تشكيل الحكومة حتى تكون ناجحة وممثلة للشعب العراقي[2].

وضمن السياق نفسه أوضح السيد السيستاني دام ظله لممثل الأمم المتحدة في العراق ضرورة أنْ يكون هناك توافق في إدارة البلاد «لأنَّ العراق لا يُحكم ولا يُدارُ إلَّا بالتوافق...»[3]؛ لذا فقد أعلن السيد أثناء لقاءاته بالمسؤولين العراقيين الذين زاروه في مكتبه، وقوفَهُ على مسافة واحدة من جميع الفرقاء السياسيين، فضلاً عن دعوته إلى الحوار من دون تهميش أو إقصاء لطرف من أطراف العملية السياسية؛ لأهمية ذلك في تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار في العراق[4].

واثناء لقاء السيد السيستاني دام ظله بنوري المالكي– رئيس الوزراء المنتهية ولايته – أوضح له ضرورة

---

(١) تصريح المتحدث الرسمي لمكتب سماحة السيد دام ظله حول ما تناقلته بعض وكالات الأنباء (الانتخابات) بتاريخ ٢٧/ ربيع الثاني ١٤٣١-١٣/ نيسان/ ٢٠١٠. منشور على موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني:

/https://www.sistani.org/arabic/statement/1512

(٢) نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي يزور المرجع الأعلى السيد علي السيستاني بتاريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠، مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني:

/https://www.sistani.org/arabic/in-news/1065

(٣) رئيس بعثة الامم المتحدة يزور آية الله العظمى السيد السيستاني بتاريخ ٦/ ٥/ ٢٠١٠، مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني:

/https://www.sistani.org/arabic/in-news/1066

(٤) إياد علاوي يلتقي السيد السيستاني بتاريخ ٢٤/ ٥/ ٢٠١٠، مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني:

/https://www.sistani.org/arabic/in-news/1068

تشكيل حكومة وطنية من دون اقصاء أو تهميش لأيٍّ طرف[1].وبعد ثمانية اشهر من الحوارات بين الكتل المنضوية في العملية السياسية تَمَّ التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة، تم بموجبه التمديد لرئيس الوزراء نوري المالكي لولاية ثانية، وكذلك لرئيس الجمهورية جلال طالباني، ومنحت رئاسة البرلمان لأسامة النجيفي القيادي في القائمة العراقية، على أنْ يحصل إياد علاوي رئيس القائمة على منصب رئاسة المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية الذي تم استحداثه، وهكذا تم تشكيل حكومة ضَمّتْ جميع الكتل السياسية الفاعلة التي فازت بانتخابات عام[2] ٢٠١٠.

ويتضح مما تقدم أنْ المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف لم تتدخل في قضية تشكيل الحكومة العراقية على الرغم من إدراكها العميق لخطورة تأخيرها، ولعل السبب يكمن في حيادها والاكتفاء بدور النصح والارشاد.

لقد استمر السيد علي السيستاني دام ظله بمراقبته العملية السياسية في العراق، خلال مدة حكم نوري المالكي في ولايته الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤)، ولا تكاد تخلو خطبة من خطب الجمعة التي دأب على إلقائها ممثلو المرجعية في كربلاء المقدسة من نقد أو توجيه للأداء الحكومي من حيث توفير الأمن أو الخدمات العامة للشعب العراقي[3].

ورغم موقف المرجعية من الأداء الحكومي، إلا أنّها كانت تشجع دوماً على مسألة الانتخابات؛ ادراكاً منها لأهميتها في مستقبل العراق، وعليه فقد دأب السيد السيستاني دام ظله وعن طريق ممثليه على تنبيه المواطنين خلال خطب صلاة الجمعة على ضرورة المشاركة في الانتخابات، وفي هذا الصدد أشار ممثل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصافي خطيب وإمام الجمعة في كربلاء المقدسة في خطبته الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في الصحن الحسيني الشريف في الثامن والعشرين من شهر آذار عام٢٠١٤م إلى مسألة الانتخابات، وأوضح أنَّ السيد السيستاني دام ظله لا يدعم أيَّ قائمة من القوائم المرشحة للانتخابات؛ وذلك لأن المسؤولين عن الاختيار هم أبناء الشعب العراقي على وفق قناعاتهم الشخصية هذا من جهة،

---

(١) المالكي يزور السيد السيستاني بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠١٠، مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني:

/https://www.sistani.org/arabic/in-news/1069

(٢) سعيد مجيد دحدوح، المصدر السابق، ص٣٣٠.

(٣) للمزيد من التفصيلات عن مضامين خطب الجمعة ومتابعتها لعمل حكومة نوري المالكي ينظر: العتبة الحسينية المقدسة: خطب الجمعة، منشورة على الموقع:

https://www.imamhussain.org/arabic/fridaysermon

ومن جهة أخرى بَيَّنَ السيد الصافي أن المرجعية إذا أرادت أنْ تدعم أحداً تقولها بصراحة دون أدنى تردد[1].

وخلال الحملات الانتخابية التي سبقت الانتخابات النيابية التي تقرر إجراؤها في الثلاثين من شهر نيسان عام ٢٠١٤، عكفت المرجعية الدينية عن طريق ممثليها، وعن طريق خطب الجمعة على تنبيه المواطنين إلى ضرورة اختيار الأصلح، فضلاً عن التنبيه الى عدم التأثير على قناعات المنتخبين وإجبارهم بشكل أو آخر على انتخاب هذا المرشح أو ذاك، وبينت المرجعية الدينية الأسس التي يمكن من خلالها اختيار المرشحين، ومنها ماضي الشخص ورغبته في خدمة الناس، إضافة إلى الابتعاد عن العصبية العشائرية أو القومية أو الحزبية في الانتخابات؛ لأن ذلك من شأنه المساهمة في وصول أشخاص قادرين على تقديم الخدمة لأبناء البلد[2].

وضمن السياق نفسه، تطرق ممثل المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي خطيب وإمام الجمعة في كربلاء المقدسة في خطبته الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في الصحن الحسيني الشريف في الثامن عشر من شهر نيسان عام ٢٠١٤م، إلى مسؤولية المواطن، والحاجة للتغيير بانتخاب المرشحين وفق توجيهات المرجعية الدينية العليا، إذ إنَّ هناك حاجة ماسّة إلى التغيير نحو الأفضل، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال صناديق الاقتراع، وذلك باعتماد المعايير العامة التي نبهت إليها المرجعية الدينية العليا، إذ أكدت على المشاركة الواعية المعتمدة على حسن الاختيار للمرشح، وضرورة توفر عنصر النزاهة والكفاءة والصلاح في المرشحين[3].

لقد عَدّتِ المرجعية الدينية ممثلة بالسيد السيستاني دام ظله المشاركة بالانتخابات النيابية أمراً بالغ الأهمية يتحدد من خلاله مستقبل العراق، وأنَّ العزوف عنها سيمنح الآخرين فرصة أنْ يقرروا مستقبل البلاد بدلاً من ابنائه؛ لذا فقد حثت المرجعية على وجوب المشاركة الفاعلة في الانتخابات، لأنها فرصة عظيمة للتغيير نحو الأفضل، وأكدت على ضرورة أنْ يتم اختيار قائمة « صالحة» تمتلك رؤية متكاملة لإدارة البلد، فضلاً عن اختيار مرشحين يتصفون بالكفاءة والنزاهة والإخلاص والحرص على مصلحة العراق، وبالمقابل أوضحت المرجعية أنها تقف موقفاً محايداً من جميع المرشحين، وهي بذلك تعتمد على

---

(١) للاطلاع على النص الكامل لخطبة الجمعة لسماحة السيد أحمد الصافي في كربلاء المقدسة بتاريخ ٢٦/ جمادى الاولى/ ١٤٣٥هـ الموافق ٢٨/ ٣/ ٢٠١٤، ينظر: مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، خطب الجمعة: توثيق وتحقيق لسنة (٢٠١٤م)-(١٤٣٥-١٤٣٦هـ)، ط١، مج ١٠، ج١، العتبة العباسية المقدسة، (كربلاء، ٢٠١٧)، ص١٦٩-١٧٠.

(٢) المصدر نفسه، مج ١٠، ج١، ص ١٨٣-١٨٦.

(٣) مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، المصدر السابق، مج١٠، ج١، ص٢٠٩-٢١٤.

قناعة المرشّحين الشخصية[1].

يتضح أن المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف وعن طريق ممثليها في كربلاء قد دأبت على بيان أهمية الانتخابات، وأن يكون الاختيار على أساس الكفاءة وليس على أساس المحاباة أو العلاقات.

وفي الثلاثين من نيسان عام ٢٠١٤ جرت الانتخابات العامة لمجلس النواب العراقي بمشاركة اثني عشر مليون ناخب من أصل واحد وعشرين مليوناً يحق لهم التصويت، فبلغت نسبة المصوتين بحسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أكثر من (٦٠٪)، وأسفرت الانتخابات عن تصدر ائتلاف دولة القانون، إذ حصلت على (٩٢) مقعداً[2].

وفي الثامن من شهر أيلول عام ٢٠١٤ عقد المجلس النيابي العراقي جلسته الرابعة عشر بحضور (٢٨٩) نائباً، وتم خلال الجلسة منح الثقة للحكومة الجديدة برئاسة حيدر العبادي، فضلاً عن التصويت على نواب رئيس الجمهورية[3].

لقد حظي تشكيل الحكومة بترحيب من المرجعية الدينية، ودعت إلى الإسراع باختيار المرشحين لشغل منصب وزارتي الدفاع والداخلية، وعَبّرت المرجعية عن أملها في أنْ تستطيع حكومة حيدر العبادي تحقيق الأهداف المرجوة للشعب العراقي، وان تكون بمستوى الثقة، وأثنت المرجعية على التمثيل الواسع لمعظم أطياف الشعب العراقي وعدت ذلك نقطة إيجابية ينبغي أنْ تدفع الكيانات السياسية للعمل الجاد من أجل إنجاح الحكومة، ونبهت المرجعية الحكومة الى ضرورة أنْ يكون برنامجها الوزاري قابلاً للتطبيق في مضمونه ومحتواه، وأنْ يمسَّ حياة المواطنين بشكل مباشر، وبيّنتِ المرجعية أنَّ التحديات التي يَمُرّ بها العراق، لاسيما التحديات الأمنية، تفرض على الحكومة الإسراع باختيار الأشخاص الكفوءين لإشغال المواقع الأمنية وبالأخصّ موقعا الدفاع والداخلية، وتوفير الإمكانات والسبل الكفيلة بإنجاحها، وأنْ تكون مبنية على أسس علمية ومهنية، وتعزيز الجوانب الاستخباراتية بما يوفر حياة آمنة لجميع المواطنين، وأشارت المرجعية إلى أنَّ الحكومة المركزية مدعوة «لترميم» جميع التصدعات التي حصلت في السنوات الماضية بين مختلف، الأطراف وإحقاق حقوق جميع مكونات

---

(١) المصدر نفسه، مج١٠، ج١، ص٢٢٣-٢٢٥.

(٢) النتائج الانتخابية النهائية وتوزيع المقاعد، السومرية نيوز، ٢١/ ايار/ ٢٠١٤، منشورة على الموقع الالكتروني:
http://www.alsumaria.tv/news/101030

(٣) المرصد النيابي العراقي، التقرير الفصلي الأول للشهور (تموز، آب، أيلول) ٢٠١٤، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، ص١٣. منشور على الموقع:
www.miqpm.com/new/VShop-Images/OReports/first%20report.pdf

الشعب العراقي[1].

وفي إطار تأييد المرجعية للحكومة الجديدة، استقبل السيد السيستاني دام ظله رئيسها حيدر العبادي بعد أربع سنوات من مقاطعته للسياسيين والمسؤولين العراقيين، ورفضه طلباتهم المتكررة للقائه، وذلك احتجاجاً على سوء أدائهم ونقضهم للوعود التي قطعوها للمواطنين خلال الانتخابات العامة التي جرت عام ٢٠١٠ في توفير الخدمات الأساسية، والقضاء على الفساد المالي والإداري، الذي ينخر مؤسسات الدولة، وفي اللقاء أشار المرجع الاعلى إلى ضرورة مواجهة الفساد والفاسدين، والانفتاح على الآخرين، والسعي الدؤوب لتوحيد مكونات الشعب العراقي، والتصدي للإرهاب[2].

يُستشف من ذلك أنَّ المرجعية الدينية في النجف الاشرف مارست دوراً كبيراً في التوجيه والإرشاد، فضلاً عن دورها في تنبيه أبناء الشعب العراقي لاختيار الأفضل والأكفأ القادر على تحقيق الاستقرار والرفاه للعراق. وتميزت-المرجعية- ببعدها عن المؤثرات الطائفية والحزبية والاقليمية والدولية، لذا كان اثرها واضحاً وملموساً على مجمل العملية السياسية من خلال رسم ملامحها العامة التي كان ابرزها شيوع ثقافة الانتخابات والاحتكام الى الدستور والقانون وتوحيد الصف الوطني العراقي، وهو ما اتضح فيما بعد بالاستجابة الواسعة لفتوى الدفاع الكفائي.

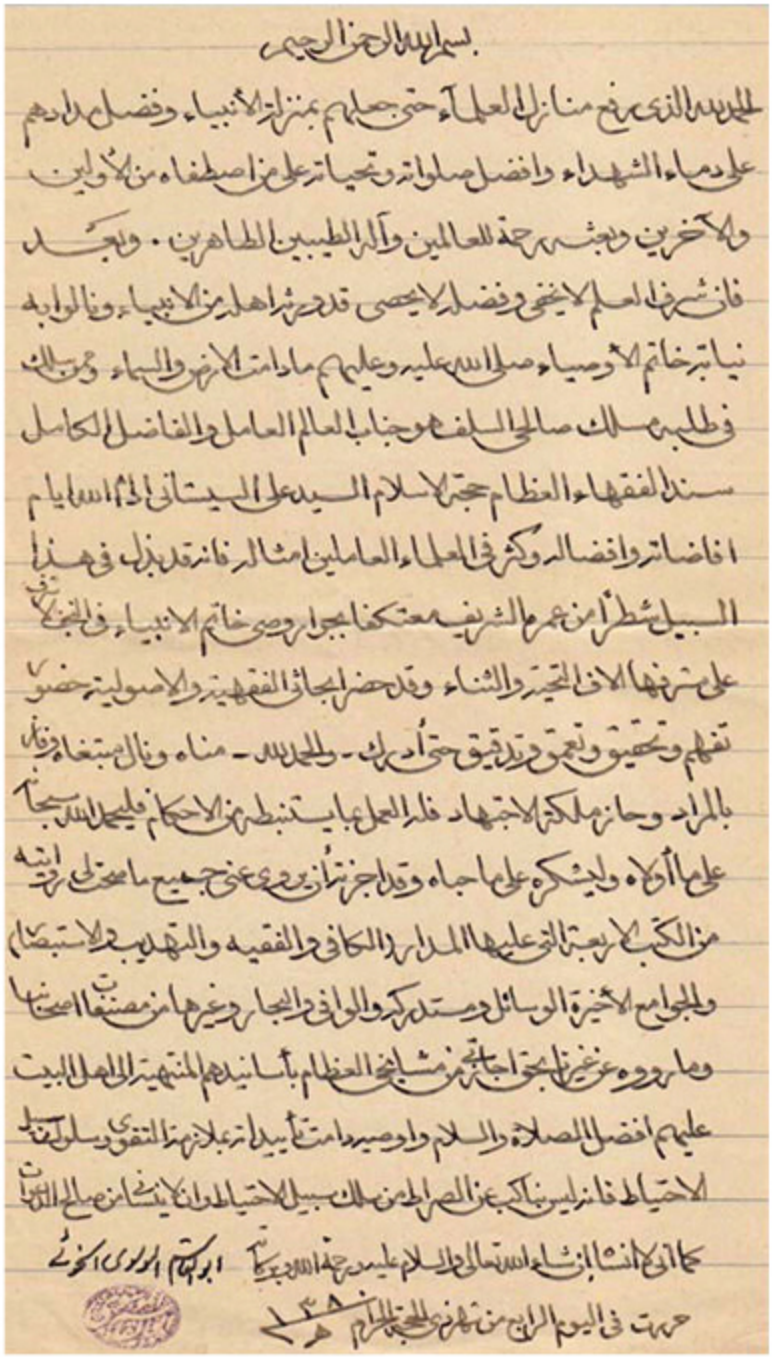
(١) مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، المصدر السابق، مج١٠، ج٢، ص١٢٥-ص١٢٦.

(٢) أسامة مهدي، السيستاني ينهي مقاطعة أربع سنوات للسياسيين العراقيين، صحيفة إيلاف، ٢٠/ اكتوبر/ ٢٠١٤. منشورة على الموقع:

.http://elaph.com/Web/News/2014/10/950904.html

ملحق رقم (١)

إجازة السيد ابو القاسم الخوئي للسيد علي الحسيني السيستاني دام ظله[١].



بسم الله الرحمن الرحيم

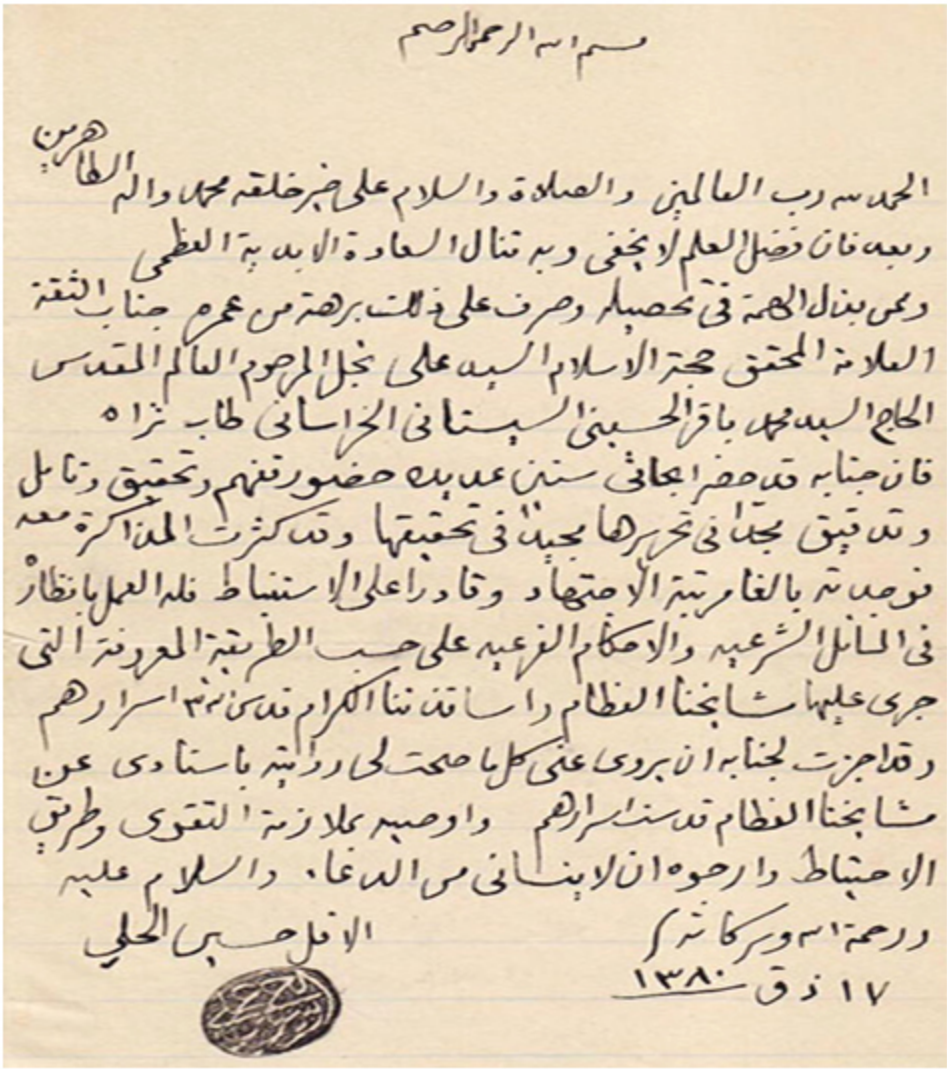
الحمد لله الذي رفع منازل العلماء حتى جعلهم بمنزلة الأنبياء وفضل مدادهم على دماء الشهداء وأفضل صلواته وتحياته على من اصطفاه من الأولين والآخرين وبعثه رحمة للعالمين وآله الطيبين الطاهرين. وبعد فإن شرف العلم لا يخفى وفضله لا يحصى قد ورثه أهله من الأنبياء ونالوا به نيابة خاتم الأوصياء صلى الله عليه وعليهم ما دامت الأرض والسماء. ومن سلك في طلبه مسلك صالحي السلف هو جناب العالم العامل والفاضل الكامل سند الفقهاء العظام حجة الإسلام السيد علي السيستاني أدام الله أيام افاضاته وأفاض عليه وكثر في العلماء العاملين أمثاله فإنه قد نزل في هذا السبيل شطرا من عمره الشريف معتكفا بجوار وصي خاتم الأنبياء في النجف الأشرف على شرفها الآف التحية والثناء وقد حضر أبحاثي الفقهية والأصولية حضورا تفهم وتحقيق وتعمق وتدقيق حتى أدرك - والحمد لله - منازلها ونال استبحارا فيها بالمراد وحاز ملكة الاجتهاد فله العمل بما يستنبطه من الأحكام فليحمد الله سبحانه على ما أولاه وليشكره على ما أجراه وقد أجزت له أن يروي عني جميع ما صحت لي روايته من الكتب الأربعة التي عليها المدار الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار والجوامع الأخيرة الوسائل ومستدركه والوافي والبحار وغيرها من مصنفات أصحابنا وما رووه عن غيرنا بحق أجزت له من مشايخي العظام بأسانيدهم المنتهية إلى أهل البيت عليهم أفضل الصلاة والسلام وأوصيه دامت تأييداته بملازمة التقوى وسلوك سبيل الاحتياط فإنه ليس ينا كب عن الصراط من سلك سبيل الاحتياط وإني أشكره على ما كتبه إن شاء الله تعالى والسلام عليه ورحمة الله وبركاته. أبو القاسم الموسوي الخوئي

حررت في اليوم الرابع من شهر ربيع الحرام سنة ١٣٦٨ هـ

(١) المصدر: موقع مكتب سماحة آية الله العظمى علي الحسيني السيستاني:
/https://www.sistani.org/arabic/data/1

ملحق رقم (٢)

إجازة الشيخ حسين الحلي للسيد علي الحسيني السيستاني دام ظله[1].



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين وبعد فان فضل العلم لا يخفى وبه تنال السعادة الابدية العظمى ومن بذل الهمة في تحصيله وصرف على ذلك برهة من عمره جناب الثقة العلامة المحقق حجة الاسلام السيد علي نجل المرحوم العالم المقدس الحاج السيد محمد باقر الحسيني السيستاني الخراساني طاب ثراه فان جنابه قد حضر ابحاثي سنين عديدة حضور فهم وتحقيق وتامل وتدقيق بحثاني تحريرها بجيد في تحقيقها وقد كثرت المذاكرة معه فوجدته بالغا مرتبة الاجتهاد وقادرا على الاستنباط فله العمل بانظاره في المسائل الشرعية والاحكام الدينية على حسب الطريقة المعروفة التي جرى عليها شيخنا العظام واستاذنا الكرام قدس الله اسرارهم وقد اجزت لجنابه ان يروي عني كل ما صحت لي روايته باسنادي عن شيخنا العظام قدس الله اسرارهم واوصيه بملازمة التقوى وطريق الاحتياط وارجوه ان لا ينساني من الدعاء والسلام عليه ورحمة الله وبركاته

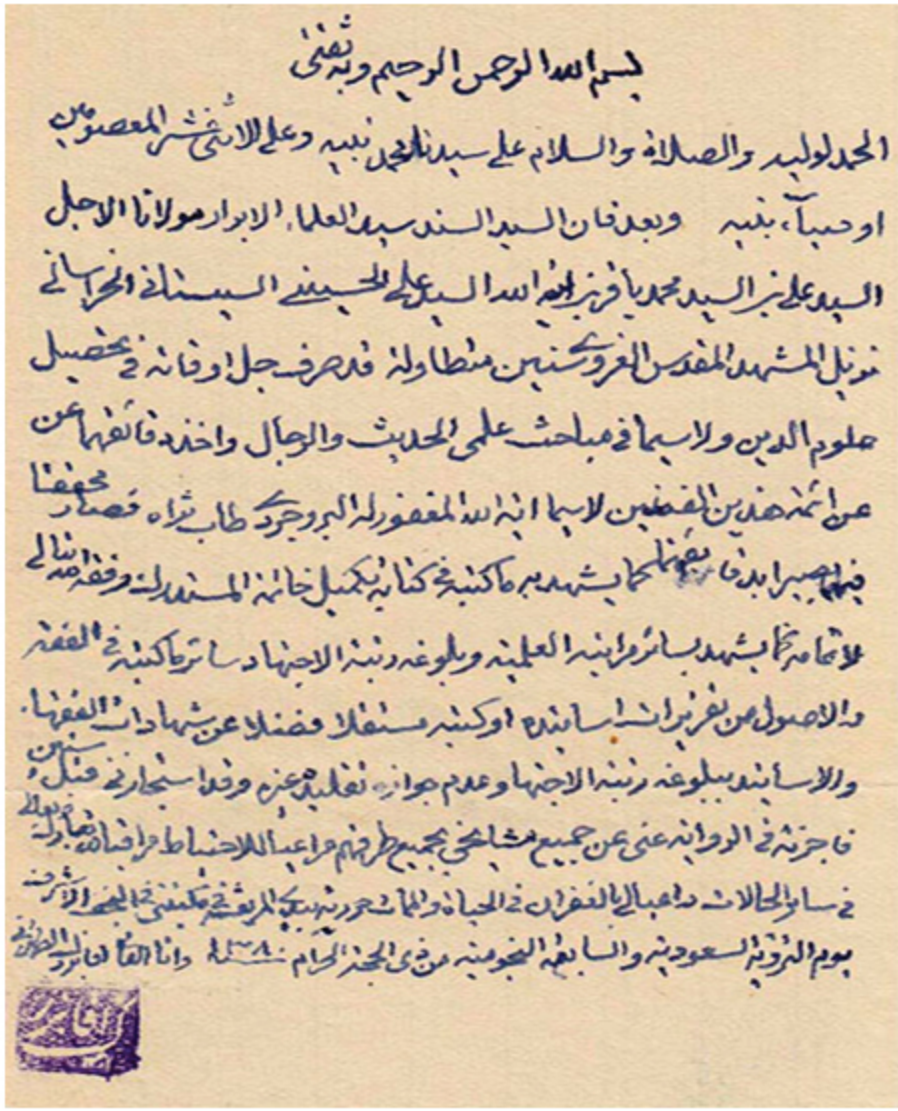
الاقل حسين الحلي

١٧ ذ ق ١٣٨٠

(١) المصدر: موقع مكتب سماحة آية الله العظمى علي الحسيني السيستاني:
/https://www.sistani.org/arabic/data/1

ملحق رقم (٣)

إجازة آغا بزرك الطهراني للسيد علي الحسيني السيستاني دام ظله[1].



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لوليه والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبيه وعلى الاثني عشر المعصومين
اوصيائه بنبيه وبعد فان السيد السند سيد العلماء الابرار مولانا الاجل
السيد علي نجل السيد محمد باقر نور الله السيد علي الحسيني السيستاني الحرائي
نزيل المشهد المقدس الغروي حسنين منطاولة فصرف جل اوقاته في تحصيل
علوم الدين ولا سيما في مباحث علمي الحديث والرجال واخذ فائقها عن
عن ائمة هذين الفنين لا سيما ابنه الله المغفور له البروجردي طاب ثراه فصار محققا
فيها بصيرا بدقائقها كما يشهد به ما كتبه في كتابه تكميل خاتمة المستدرك وفقه الله تعالى
لاتمامه كما يشهد بسائر ابنيه العلمية وبلوغه رتبة الاجتهاد سائر ما كتبه في الفقه
والاصول من تقريرات ابحاثه او كتبه مستقلا فضلا عن شهادات الفقهاء
والاساتيد ببلوغه رتبة الاجتهاد وعدم جوازه تقليد غيره وقد استجازني غير واحد من
فاجزته في الرواية عني عن جميع مشايخي بجميع طرقهم راعيا للاحتياط طرا فاسأل الله تعالى
في سائر الحالات واعمال الغفران في الحياة والممات حررته بيده الفقيرة مكبتي في النجف الاشرف
يوم الروية السعودية والسابعة النحوسية من ذي الحجة الحرام سنة ١٣٨٠ هـ وانا الفقير آقا بزرك الطهراني

(١) المصدر: موقع مكتب سماحة آية الله العظمى علي الحسيني السيستاني:
https://www.sistani.org/arabic/data/1/

المصادر

الوثائق

باللغة العربية

اولاً: بيانات مكتب السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله:

١. بيان مكتب سماحة السيد دام ظله حول الأحداث الجارية في العراق بتاريخ ٢٥جماد الثاني ١٤٢٥هـ، منشور على موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله:
/https://www.sistani.org/arabic/statement/1484

٢. بيان مكتب سماحة السيد دام ظله بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لسماحتِه دام ظله بتاريخ ٨/ شعبان/ ١٤٢٧هـ -٢ايلول ٢٠٠٦. منشور على موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني:
/https://www.sistani.org/arabic/statement/1501

٣. بيان مكتب سماحة السيد دام ظله حول الانتخابات النيابية المقبلة، بتاريخ ٢/ ربيع الاول ١٤٣١هـ. منشور على موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله:
/https://www.sistani.org/arabic/statement/1511

٤. تصريح المتحدث الرسمي لمكتب سماحة السيد دام ظله حول ما تناقلته بعض وكالات الأنباء (الانتخابات) بتاريخ ٢٧/ ربيع الثاني ١٤٣١-١٣/ نيسان/ ٢٠١٠. منشور على موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله:
/https://www.sistani.org/arabic/statement/1512

٥. مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله، السيرة الذاتية، منشورة على الموقع:
/http://www.sistani.org/arabic/data/1

٦. مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله، البيانات الصادرة، منشورة على الموقع:
/http://www.sistani.org/arabic/data/1

٧. تصريح المتحدث الرسمي لمكتب سماحة السيد دام ظله حول ما تناقلته بعض وكالات الأنباء (الانتخابات)

بتاريخ ٢٧/ ربيع الثاني ١٤٣١-١٣/ نيسان/ ٢٠١٠. منشور على موقع مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله:

/https://www.sistani.org/arabic/statement/1512

٨. نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي يزور المرجع الاعلى السيد علي السيستاني دام ظله بتاريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠، مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله:

/https://www.sistani.org/arabic/in-news/1065

٩. رئيس بعثة الامم المتحدة يزور آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله بتاريخ ٦/ ٥/ ٢٠١٠، مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله:

/https://www.sistani.org/arabic/in-news/1066

١٠. إياد علاوي يلتقي السيد السيستاني دام ظله بتاريخ ٢٤/ ٥/ ٢٠١٠، مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله:

/https://www.sistani.org/arabic/in-news/1068

١١. نوري المالكي يزور السيد السيستاني دام ظله بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠١٠، مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله:

/https://www.sistani.org/arabic/in-news/1069

١٢. ثانياً: مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، خطب الجمعة: توثيق وتحقيق لسنة (٢٠١٤م)-(١٤٣٥-١٤٣٦هـ)، ط١، مج ١٠، (ج١، ج٢)، العتبة العباسية المقدسة، كربلاء، ٢٠١٧.

باللغة الانكليزية

Resolution 1483 (2003), May 22, 2003, Cited in: http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions

الرسائل والاطاريح

١٣. ضمير عودة عبد علي، الشيخ مرتضى مطهري دراسة في دوره الثقافي والاجتماعي والسياسي ١٩٢٠-١٩٧٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٥.

الكتب

١٤. احمد البهادلي، الحوزة العلمية في النجف الأشرف ومعالمها وحركتها الإصلاحية، بيروت، ١٩٩٣.

١٥. آغا بزرك الطهراني، طبقات أعلام الشيعة- نقباء البشر في القرن الرابع عشر، ج١٦، ط١، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ٢٠٠٩.

١٦. بديع جمعة وأحمد الخولي، تاريخ الصفويين وحضارتهم، ج ١، ط ١، دار الرائد العربي - القاهرة -١٩٧٦.

١٧. بول بريمر، عام قضيته في العراق- النضال لبناء غدٍ مرجو، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.

١٨. جعفر الدجيلي، موسوعة النجف الأشرف، القسم الثاني، ط١، دار الاضواء، بيروت، ١٩٩٨.

١٩. حامد الخفاف (إعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ط١، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧.
٢٠. حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف عام ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ط٢، دار المؤرخ العربي، لبنان، ٢٠١٣.
٢١. حسن الأمين، مستدركات أعيان الشيعة، المجلد السابع، دار التعارف للمطبوعات، دمشق، ١٩٨٩.
٢٢. حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الاشرف: اعلام المدرسة النجفية في التاريخ الحديث والمعاصر، ج٩، ط١، المكتبة الحيدرية، قم المقدسة، ٢٠٠٨.
٢٣. المفصل في تاريخ النجف الأشرف: أعلام مدرسة النجف الأشرف في النصف الثاني من القرن العشرين، ج١٠، ط١، المكتبة الحيدرية، قم المقدسة، ٢٠٠٨.
٢٤. حسين محمد علي الفاضلي، الإمام السيستاني: أمة في رجل، ط١، مؤسسة البلاغ، لبنان، ٢٠١١.
٢٥. دونالد ولبر، إيران ماضيها وحاضرها، ط ١، القاهرة -١٩٥٨.
٢٦. رزاق محور الغراوي، دور المرجعية الدينية في المجال السياسي، منشور على الموقع الالكتروني «كتابات في الميزان».
http://www.kitabat.info/subject.php?id=54315
٢٧. عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، بغداد، ١٩٥٩.
٢٨. عبد الهادي الفضلي، هكذا قرأتهم، مطبعة دار المرتضى، بيروت، ٢٠٠٣.
٢٩. علي محمد علي دخيل، نجفيات، مؤسسة المعارف، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.
٣٠. عمار البغدادي، الإمام السيستاني رؤية من الداخل، ط١، دار قمر العشيرة للطباعة، بيروت، ٢٠٠٤.
٣١. قيس بهجت العطار، آية العظمى السيد علي الحسيني البهشتي: حياته وسيرته وآثاره الفقهية، ط١، مؤسسة الرافد للمطبوعات، قم، ٢٠١٣.
٣٢. محمد الغروي، المرجعية ومواقفها السياسية في مدرسة أهل البيت، ط١، صور، ٢٠٠٣.
٣٣. محمد حسين علي الصغير، اساطين المرجعية العليا في النجف الاشرف، مؤسسة البلاغ، بيروت، ٢٠٠٣.
٣٤. المرجعية الدينية في النجف الاشرف مسيرة الف عام، ط١، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء المقدسة، ٢٠١٦.
٣٥. محمد صادق محمد باقر بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشرف، ط١، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٩.
٣٦. محمد صالح الغروي، لمحات عن شخصية المرجع الاعلى السيد السيستاني دام ظله، ط١، دار الهدى، قم، ٢٠٠٣.

البحوث والدراسات

٣٧. أحمد عدنان كاظم، تأثير صراع الإرادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ م، مجلة دراسات دولية، العدد٥٣ جامعة بغداد، ٢٠١٢.
٣٨. أسعد كاظم شبيب، التصورات الدستورية عند السيد السيستاني، مجلة حولية المنتدى، المجلد ١، العدد ٣، العراق، ٢٠٠٩.
٣٩. إلهام حمزة منسي، شذرات من حياة السيد (أبو القاسم الخوئي) (١٨٩٩-١٩٩٢)، مجلة كلية التربية الأساسية العدد ١٧، جامعة بابل، أيلول/ ٢٠١٤.

٤٠. أمل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة حولية المنتدى، المجلد ١، العددان ٩-١٠، العراق، ٢٠١٢.

٤١. جاسم محمد إبراهيم اليساري، أثر السيد (أبو القاسم الموسوي الخوئي) في الحياة العلمية والاجتماعية والسياسية ١٨٩٩-١٩٩٢، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد الثاني، المجلد الثاني عشر، جامعة كربلاء، ٢٠١٤.

٤٢. حامد الخفاف، «المرجعية الدينية في النجف الأشرف وموقفها من العملية السياسية الجارية في العراق»، بحث ضمن كتاب: الإمام السيستاني- أمة في رجل، تأليف: حسين محمد علي الفاضلي، ط١، مؤسسة البلاغ، لبنان، ٢٠١١.

٤٣. حسن الجراح، « السيستاني مرحلتان وموقف»، بحث ضمن كتاب: الإمام السيستاني: أمة في رجل، تأليف: حسين محمد علي الفاضلي، ط١، مؤسسة البلاغ، لبنان، ٢٠١١.

٤٤. سعيد مجيد دحدوح، غياب المجلس الوزاري الموحد في حكومة السيد (نوري المالكي)، مجلة السياسة الدولية، العددان ٢٦-٢٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥.

٤٥. سمير الخادم، «الاتفاقية الأمنية ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ماهيتها وأبعادها»، بحث ضمن كتاب: الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة- الاتفاقية العراقية- الأمريكية (في بعدها الاستراتيجي، النفطي، القانوني)، تأليف: نخبة من الاساتذة والمفكرين، ط١، مطبعة البينة، بيروت، ٢٠٠٨.

٤٦. صالح الظالمي، «المرجعية والمواقف الصريحة السيد السيستاني..نموذجاً»، بحث ضمن كتاب: الإمام السيستاني: أمة في رجل، تأليف: حسين محمد علي الفاضلي، ط١، مؤسسة البلاغ، لبنان، ٢٠١١.

٤٧. عبد الستار الجميلي، موقف القانون الدولي من احتلال العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، السنة الرابعة، المجلد الرابع، العدد ١٥، جامعة تكريت، ٢٠١٢.

٤٨. عدنان عبد العزيز مهدي، احتلال العراق ٢٠٠٣ والمسؤولية الدولية الناشئة عنه دراسة بموجب القانون الدولي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ١٨، العدد الرابع، جامعة تكريت، ٢٠١١.

٤٩. علاوي صاحب هلال المرشدي، الدولة المدنية عند السيد السيستاني، مجلة كلية الفقه، العدد ١٥، جامعة الكوفة، ٢٠١٢.

٥٠. علي السماك، السيد السيستاني زعيم الامة، بحث ضمن كتاب: الإمام السيستاني: أمة في رجل، تأليف: حسين محمد علي الفاضلي، ط١، مؤسسة البلاغ، لبنان، ٢٠١١.

٥١. فاطمة حسين سلومي، الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٣-٢٠١٠، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.

٥٢. محمد حسين علي الصغير، « السيد علي السيستاني مرجعا»، بحث ضمن كتاب: الإمام السيستاني: أمة في رجل، تأليف: حسين محمد علي الفاضلي، ط١، مؤسسة البلاغ، لبنان، ٢٠١١. مجلة المرشد الدمشقية، السنة الاولى، العدد الاول، ١٩٩٤م، ص٢١.

٥٣. المرصد النيابي العراقي، التقرير الفصلي الاول للشهور (تموز، آب، أيلول) ٢٠١٤، مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي الفكري، ص١٣. منشور على الموقع:
www.miqpm.com/new/VShop-Images/OReports/first%20report.pdf

٥٤. منتدى الفكر العراقي، « تعليقات على مذكرات بريمر»، بحث ضمن كتاب: الإمام السيستاني: أمة في رجل، تأليف: حسين محمد علي الفاضلي، ط١، مؤسسة البلاغ، لبنان، ٢٠١١.

٥٥. نبيل ياسين، « السيستاني والديمقراطية مرجعية دستورية وحقوقية» بحث ضمن كتاب: الإمام السيستاني: أمة في رجل، تأليف: حسين محمد علي الفاضلي، ط١، مؤسسة البلاغ، لبنان، ٢٠١١.

الصحف والمجلات

٥٦. اسامة مهدي، السيستاني ينهي مقاطعة أربع سنوات للسياسيين العراقيين، صحيفة إيلاف، ٢٠/ اكتوبر/ ٢٠١٤. منشورة على الموقع:
.http://elaph.com/Web/News/2014/10/950904.html
٥٧. علي الداقوقي، شخصيات معاصرة، مجلة ميزوبوتاميا بلاد النهرين، العددان الثامن والتاسع، منشورة على الموقع الالكتروني:
http://www.mesopot.com/old/adad9/13.htm
٥٨. مجلة المرشد الدمشقية، السنة الاولى، العدد الاول، ١٩٩٤م.

الموسوعات

٥٩. أحمد عبد الرسول جبر عباس الشجري، الموسوعة الشاملة لشخصيات عراقية معاصرة «دراسة في السيرة الشخصية»، ط١، دار الراية البيضاء، بيروت، ٢٠١٤.
٦٠. جعفر الدجيلي، موسوعة النجف الأشرف، القسم الثاني، ط١، دار الأضواء، بيروت، ١٩٩٨.
٦١. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب العراقية- الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، العراق، ٢٠٠٧
٦٢. المواقع الالكترونية:
٦٣. محمد أمين نجف، السيد محمد الحجة الكوهكمري، منشور على الموقع الالكتروني:
.http://arabic.al-shia.org
/http://arabic.al-shia.org
http://www.mesopot.com/old/adad9/13.htm
.http://www.kitabat.info/subject.php?id=54315
٦٤. لقاء مكي، تطور العملية السياسية في العراق، قناة الجزيرة الفضائية، ٧/ ٤/ ٢٠٠٥، منشور على الموقع:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5395d426-a6b5-4896-8c42-82201e80f8cf
٦٥. أزمة النجف عام ٢٠٠٤ (الحلقة الأولى)، منشورة على موقع «المسلة»:
/http://almasalah.com/ar/news/23089
٦٦. العتبة الحسينية المقدسة: خطب الجمعة، منشورة على الموقع:
https://www.imamhussain.org/arabic/fridaysermon
٦٧. النتائج الانتخابية النهائية وتوزيع المقاعد، السومرية نيوز، ٢١/ أيار/ ٢٠١٤، منشورة على الموقع الألكتروني:
http://www.alsumaria.tv/news/101030
٦٨. موقع مكتب سماحة آية الله العظمى علي الحسيني السيستاني:
/.https://www.sistani.org/arabic/data/1

الفصل الرابع

فتوى الدفاع الكفائي
مقدمتها، أسبابها وظروفها

ا. م. د صلاح محمد حسن شمسه

ايها الاخوة والاخوات.. نستذكر بإكبار وامتنان جميع المواطنين الكرام الذين ساهموا في رفد ابنائهم المقاتلين في الجبهات بكل ما يعزز صمودهم، حيث كانوا خير نصير وظهير لهم، في واحدة من أروع صور تلاحم شعب بكافة شرائحه ومكوناته في الدفاع عن عزته وكرامته، ونستذكر بشكر وتقدير كل الذين كان لهم دور فاعل ومساند في هذه الملحمة الكبرى من المفكرين والمثقفين والاطباء والشعراء والكتّاب والاعلاميين وغيرهم.

المرجعية الدينية العليا

المبحث الأول

الجهاد، الفتوى: المعنى والغاية

المطلب الأول

مكانة الجهاد وأنواعه

أولا: معنى الجهاد

لو رجعنا إلى قواميس اللغة العربية، نجد أنّ كلمة جهاد مشتقة من الجهد بضم الجيم وفتحها. وهو الطاقة. ويقال: جهد الرجل في كذا: بمعنى جدّ فيه وبالغ[1]، وهو المشقة البالغة والطاقة، ومنه جهد البئر إذا بالغ في استخراج مائها. ويقال اجتهد في حمل الرحى، ولا يقال اجتهد في حمل خردلة كما ذهب الغزالي في كتابه المستصفى[2]، ويقال اللبن المجهود، الذي اسْتُخرج زُبْدهُ، ولا يكاد يكون ذلك إلّا بمشقة ونصب، فعلى المستوى اللغوي نجد أنّ الجهاد كمفهوم ليس مرادفاً للحرب والقتال، وقد استعمل الذكر الحكيم مفردة الجهاد بالمعنى اللغوي المتداول، إذ قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[3]، واستخدمها بمعنى البذل والتضحية بالنفس والقتال في سبيل الله، قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

وعليه فإن كلمة الجهاد استعملت بهيئاتها المتنوعة في النصوص الشرعية بالمعنى اللغوي الذي هو بذل الوسع، وتحمل المشقة في سبيل شيءٍ ما[4]. وجاء على نحوين:

---

(١) ينظر: مختار الصحاح: باب الجيم (جهد) ص ١١٩.

(٢) ينظر: المستصفى: ص ٣٤٢.

(٣) العنكبوت/ ٦٩

(٤) منها ما جاء عن الرسول الله ﷺ «الحج جهاد الضعيف» الكافي: ٤/ ٢٥٩.

١. بذل الطاقة في الخير.

٢. بذل الطاقة في الحرام.

بالنسبة إلى النحو الأول، قال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾.

أما النحو الثاني، قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

والجهاد بمعناه العام هو عبارة عن جهد يبذله المؤمنون لإصلاح أوضاع الأمّة في مختلف المجالات؛ لذلك فإن التوجيهات الإسلامية تؤكّد أنّ الجهاد وفق هذا المنظور هو الذي يحول دون فساد الأوضاع ووصول الأشرار والفاسدين إلى السلطة والحكم. فالجهاد حضور وشهود وكفاح، لتأكيد خيار الإصلاح في الأمة.. فقد جاء في وصيّة الامام علي عليه السلام لولديه عليهما السلام «**الله الله في الجهاد بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم في سبيل الله. وعليكم بالتواصل التبادل وإياكم والتدابر والتقاطع، لا تتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فُيولّى عليكم شرارُكم، ثم تدعون فلا يُستجابُ لكم**»[1].

والجهاد في الإسلام من الواجبات الكفائية، بمعنى إذا قام به بعضِ الناسِ يسقط عن الآخرين. فالواجبات الكفائية تشمل الجميع، ولكنها على المستوى الفعلي مرهونة بالقدر الكافي لرفع الحاجة.

ثانيا: مكانة الجهاد

إن الجهاد ذروة سنام الإسلام وسياج مبادئه، وطريق الحفاظ على بلاده، وأهم مبادئه العظيمة، وسبيل الوصول إلى العزّة والكرامة والسيادة في الدنيا، وموجب للسعادة والنجاة في العقبى، فلهذه الحكم البالغة، كان فريضة محكمة، وأمراً ماضياً إلى يوم القيامة، إذ ما تركه قوم إلا ذلّوا، وما تهاونوا به إلّا غزوا في عقر دارهم وأصبحوا مخذولين منهزمين، قد سلط عليهم شرار الناس.

فنرى كثيراً من آيات القران الكريم تبيّن مكانة الجهاد والمقاومة، وقد توفّرت أحاديث في بيان فضل الجهاد من جهات مختلفة، فقد جُعل ميزاناً للتقييم ومنهج الأنبياء، ومن أحبّ الأشياء عند الله، وثمرة الإيمان بالله، والمعاملة معه تعالى، فقد اهتمّ به الإسلام اهتماماً بالغاً، بأن رفع منزلة المجاهدين، وجعل

(١) نهج البلاغة: الكتاب ٤٧.

الجهاد من فرائضه التي يفضل على كثير من الأعمال، وأعلى منزلة الشهداء، وحثّ المسلمين على القتال في سبيل الله، وحذّر من التخاذل والتقاعس أمام الأعداء وشرع الأحكام والآداب الخاصة بالقتال وأمر بالإعداد والتجهيز والخروج ومدافعة الأعداء.

فالقرآن الكريم امتلأ بالآيات الدالّة على مكانة الجهاد وفضل المجاهدين، والسنة المطهرة أيضاً زخرت بالأحاديث المرغّبة به، والمبيّنة لفضائل المجاهدين، والذين يهتمّون بأمر المجاهدين وأسرهم.

يعد وجوب الدفاع عن البلاد الإسلامية من ضروريّات الفقه الإسلامي، وهو موضوع لطالما درسه الفقهاء المسلمون في نتاجاتهم الفقهية، إلّا أنّ بعض الفقهاء – وانطلاقاً من الضرورات الزمانية والمكانية التي عاصروها نتيجة تعرّض بعض البلاد الاسلامية في زمانهم لهجوم الأعداء وتهديد استقلال المسلمين تهديداً جدياً –عُني بشكل خاصّ بدراسة هذا المحور الفقهي الهام، مؤلّفاً الرسائل، ومصَدِّرا البيانات والفتاوى المناسبة، وإضافة إلى شرح الاحكام والمسائل الدفاعية لعامّة الناس فقد تصدّى الفقهاء لحثّ الجماهير على إبداء كلّ مظاهر الصمود والتصدي أمام أعداء الإسلام والمسلمين.

مع أنّه، لم يمرّ وقت على البلاد الإسلامية لم تكن فيها أمام خطر هجوم الأعداء منذ أن سطع نجم الإسلام وعزّته واقتدار المسلمين على سطح المعمورة، إلّا انّ بعض الحقب الزمنية امتاز بدخول الأعداء دخولاً مباشراً على الخط، واستهدافهم البلاد والأراضي الإسلامية بشكل جادّ.

وقد تصدّى علماء الإسلام لهذا الخطر المحدق، شاعرين أكثر فأكثر بالمسؤولية الكبيرة، فكانوا في مقدّمة صفوف المتطوعين المدافعين عن كيان الإسلام وبلاد المسلمين، وكانوا أيضاً في مقدّمة من يَحُثّ الناس ويحرّضهم على المقاومة والاستبسال.

ويبدو موضوع (الدفاع عن البلاد الإسلامية) متميّزاً وعلى درجة عالية من الأهمية، رغم أنّ مبدأ وجوبه يُعَدّ من ضروريات الإسلام، ومما لا شبهة فيه ولا ترديد، إلّا أنّ معرفتنا بأهمية الدفاع وقيمته من جهة، وأحكامه وقضاياه من جهة أخرى، والتاريخ الاسلامي العملي من جهة ثالثة تجعل من هذا الموضوع موضوعاً فائق الأهمية في الفترة الراهنة، ولعلّ من نافلة القول التأكيد على أنّ الدفاع عن النفس، والمال، والعرض، والوطن، والأرض، والشرف، والأمة، والاستقلال... مقولات مقدّسة يتفق عليها البشر كافّة، فلا يرضى أحدٌ ولا ترضى أمّة بالاستسلام للمعتدي، بل يرى الناس – على أيّة عقيدة أو مذهب كانوا – أنّ الدفاع عن بلادهم أمر مقدّس وممدوح، ومن هنا لم يحتكر الإسلام أمرَ الدفاع والمقاومة أمام المعتدين، بل شرعت ذلك عامّة الأمم وسائر المَلل وعَدَّتْهُ حقاً مُسلّماً.

لقد عَدّ القرآن الكريم الحياة البشرية، وديمومة العقائد الدينية والأماكن المقدسة رهناً لحسّ الدفاع

الفطري عند بني البشر، فقد قال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (٣٩) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[1].

ويمكن أن يستنتج من هذه الآيات أموراً:

أولاً: إنّ إخراج الناس من بلادهم مصداق واضح للظلم.

ثانياً: إنَّ محاربة العدوّ الغازي حقّ مشروع للمظلومين، ﴿بأنّهم ظلموا﴾.

ويعالج القسم الثاني من الآيات فلسفة الدفاع في الإسلام، فبحسب المنطق القرآني، سيؤدّي تراجع المؤمنين بالأديان التوحيدية مقابل هجمات الغازين والمعتدين إلى تهدّم مراكز العبادة وزوال أماكن الذكر والدعاء.

والأهم من ذلك كله، أنّ الدفاع في المنطق القرآني يشكل ضمانة صلاح المجتمعات، وبالمقابل يمثل الاستسلام عاملاً نشطاً من عوامل ظهور الفساد في الأرض، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾[2].

ويرى بعض المفسّرين أنَّ الجهاد – فيما تفيده آياته القرآنية– عامل من عوامل إحياء المؤمنين أنفسهم، بمعنى أنّ الجهاد والحرب – سواء في ذلك الدفاعي منه عن الإسلام أو المسلمين، والابتدائي – كلّه يمثل دفاعاً عن حق الإنسانية في الحياة البشرية، ذلك أنّ في الشرك هلاكاً للإنسانية وموتاً للفطرة، وهذا معناه أنّ الحرب في واقعها ليست سوى دفاع عن حقّ الإنسانية وضخّ حياة جديدة فيها، وهو بمثابة بعث الروح بعد موتها[3].

إنّ حفظ الدين ومراكز العبادة لأمر سهل يسير على الله سبحانه، إلّا انَّ السّنة الإلهيّة جرت على حفظ الأديان والشرائع الإلهية بيد الناس أنفسهم، بحيث يستشعر النَّاس المسؤولية إزاء عقائدهم ومراكزهم الدينية والعبادية وكذلك بلادهم وأراضيهم، لكي يَهُبُّوا مدافعين صامدين، أنّ وجود مثل هذا الإحساس بين الناس، وممارستهم الدفاع والتصدّي لهجمات الأعداء لمّا يوجب المساندة الإلهية والنصر الربّاني.

وقد أشار الفقهاء أيضاً في نتاجاتهم إلى فلسفة الدفاع بما يناسب، فقد عَدَّ أبو الصلاح الحلبي – بعد

---

(١) الحج: ٣٩ ٤٠.

(٢) البقرة/ ٢٥١

(٣) الطباطبائي، الميزان ٢: ٦٦.

ذكره لوجوب الدفاع أنَّ علّته هو «منع اضمحلال الحقّ»، و«هزيمة دار الإيمان»، و«انتصار الشرك والكفر»[1]، فيما كتب الشيخ النجفي صاحب الجواهر في هذا المجال قائلاً: «لو أراد الكفار محو الإسلام، ودرس شعائره، وعدم ذكر محمد ﷺ وشريعته، فلا إشكالَ في وجوب الجهاد حينئذ»[2].

ثالثا: قسما الجهاد والموازنة بينهما

لقد استنبط الفقهاء للجهاد أقساماً وأحكاماً مختلفة أنطلاقاً من الآيات والروايات ذكروها تفصيلا في دراساتهم ومؤلفاتهم، ومن هذه التقسيمات ذات السعة، تقسيم الجهاد إلى:

أ- ابتدائي:

وهو الجهاد المشروط بأسبقية الدعوة إلى محاسن الإسلام، وقد قُيِّد عند مشهور فقهاء الشيعة بوجود الإمام العادل المبسوط اليد أو نائبه الخاص المنصوب للجهاد[3]، المتوافرة فيه صفات قيادة المؤمنين المجاهدين، لأنَّ أصل مشروعية الجهاد عندهم منوطة بوجود الإمام[4]؛ لذا لا يصحّ القيام بالجهاد الابتدائي وإعلانه في الوقت الحاضر.

ب- دفاعي:

وتذهب الأغلبية الساحقة من الفقهاء إلى القول بأنَّ الدفاع عن كيان الإسلام والمسلمين وبلادهم الإسلامية، قسمٌ من أقسام الجهاد، وهو مشمول لإطلاق أدلّته وعموماتها، مجيبين عن التصوّر القائل: بأنّ الآيات والروايات كافّة تتعلّق فقط بالجهاد الابتدائي دون أنْ تجري أحكام الجهاد على الدفاع.

وبالرغم من الفوارق والامتيازات العديدة في الفروع والأحكام، والتي تفصل الجهاد الابتدائي عن الدفاعي، إلّا أنَّ الكثير من الأحكام تُعّد عناصر مشتركة بينهما، ومن هنا لم يَرَ الفقهاء أنَّ وجود امتيازات في الأحكام يوجب خروج الدفاع عن دائرة الجهاد.

فهذا الشهيد الثاني بعد ذكره لأقسام الجهاد، وحديثه عن الجهاد الابتدائي، عَدَّ الدفاع نوعاً ثانياً من أنواع الجهاد... يقول: «والثاني: أنْ يدهم المسلمين عدوّ من الكفار يريد الاستيلاء على بلادهم، أو

---

(١) على أصغر مروارید، الينابيع الفقهية ٩: ٣٢.

(٢) النجفي، جواهر الكلام ٢١: ٤٧.

(٣) العلامة الحلي، تذكرة الفقهاء ٩/ ١٩

(٤) النجفي، جواهر الكلام ٢١/ ٤٦

أسْرهم، أو أخْذ مالهم وما أشْبه من الحريم والذرية»[1].

ويقسم الشيخ جعفر كاشف الغطاء الجهاد إلى أقسام خمسة: أحدها الابتدائي، وأربعة أخرى دفاعية، فقد يكون «الجهاد لحفظ بيضة الإسلام إذا أراد الكفّار الهجوم على أراضي المسلمين وبلدانهم وقراهم»، فيكون الهدف محو الإسلام وإقامة حكم الكفر وعلائمه، وقد يكون الجهاد لدفع عدوان المعتدي على دماء المسلمين وأعراضهم، وربما يكون دفاعاً عن جماعة من المسلمين وقعت بينهم وبين جماعة من الكفار حرب ومقاتلة بحيث خيف استيلاء الكفار عليهم، وأخيراً ربما يكون الجهاد لإخراج الكافرين من بلاد المسلمين التي تسلّطوا عليها، وخلاص المسلمين الذين يرزحون تحت نير الكفر من سلطة المعتدين، فـ «الجهاد لدفعهم عن بلدان المسلمين، وقراهم، وأراضيهم، وإخراجهم منها بعد التسلط عليها، وإصلاح بيضة الإسلام بعد كسرها، وإصلاحها بعد ثلمها، والسعي في نجاة المسلمين من أيدي الكفرة».

ويواصل الشيخ كاشف الغطاء كلامه بشرح تكليف المسلمين ومسؤوليّتهم إزاء تحرير البلاد الإسلامية، حتى لو استلزم ذلك بذل النفس والمال والسلاح و... مصنّفاً هذا النوع من الجهاد بأنّه أفضل أنواع الجهاد، قائلاً: «وهذا القسم أفضل اقسام الجهاد، وأعظم الوسائل إلى رب العباد، وأفضل من الجهاد لردّ الكفّار إلى الإسلام كما كان في أيّام النبي عليه وآله أفضل الصلاة والسلام»[2].

وذهب مشهور فقهاء الشيعة إلى أنّ الجهاد الدفاعي لا يحتاج إلى إذن الإمام أو نائبه[3]، فقد قال الفقيه سلّار الديلمي: «وأمّا الجهاد فإلى السلطان أو من يأمره ويؤمره، إلّا أن يغشى المؤمنين العدوّ فيدفعوا عن نفوسهم وأموالهم وأهليهم، وهم في ذلك مثابون، قاتلهم ومقتولهم، جارحهم ومجروحهم»[4].

إنّ الدفاع الذي لا يعدّه الفقهاء عادة مصداقاً للجهاد، هو الدفاع الشخصي عن النفس والمال والعرض والأهل مقابل السرّاق وقطّاع الطرق... مما يخرج عن بحثنا هنا، رغم وجود بعض الروايات أيضاً على اعتبار المقتول في هذه الحال شهيداً، إلّا أنّ الدفاع عن الدين في مقابل هجوم الكافرين أو المشركين أو المسلمين الباغين الفاسقين مما يجعل الكيان الاسلامي ومجتمع المسلمين وبلادهم وأموالهم في معرض الخطر والتهديد... هذا الدفاع هو بالقطع واليقين فرد من أفراد الجهاد في سبيل الله.

وننقل هنا كلامين لاثنين من كبار فقهاء الشيعة المشهورين:

---

(١) الشهيد الثاني، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ٢: ٣٧٢.

(٢) كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء ٤: ٢٨٧ ٢٨٩.

(٣) ينظر النهاية ونكتها: ٢/ ٥ كشف الغطاء ٤/ ٢٩٠.

(٤) المراسم العلوية، نقلا عن الينابيع الفقهية ٩: ٦٨.

١. السيد علي الطباطبائي صاحب كتاب «رياض المسائل» حيث يقول: «وقد يطلق (الجهاد) على جهاد من يدهم على المسلمين من الكفار بحيث يخافون استيلاءهم على بلادهم، وأخذ مالهم أو ما أشبهه وأن قل»[١].

٢. الشيخ محمد حسن النجفي صاحب كتاب «جواهر الكلام»، حيث يقول: «ظاهر غير واحد كون الدفاع عن بيضة الإسلام مع هجوم العدو في زمن الغيبة من الجهاد لإطلاق الأدلّة»[٢].

يظهر من موازنة أحكام الجهاد الابتدائي والدفاعي أنّ الأخير أرجح من الأول وأكثر أهمية، ووجه ذلك واضح إلى حدّ معيّن، فالجهاد الابتدائي يهدف لدعوة الكفّار إلى الإسلام ونشر الدين، أمّا الدفاعي فيهدف إلى الحيلولة دون محو الاسلام وزوال المجتمع الإسلامي، وحراسة استقلال المسلمين وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم.

ونستعرض – في عجالة – بعض الأحكام التي تدلل على أهمية الجهاد الدفاعي:

١- الوجوب المطلق للجهاد الدفاعي والمشروط للجهاد الابتدائي:

صرّح الفقهاء بكون الجهاد الابتدائي مشروطاً بشروط عديدة، من الرجولة، والقدرة البدنية، والحرية، والبلوغ، وحضور الإمام المعصوم عليه السلام (على رأي الامامية) وإذنه او اذن نائبه وغيرها. بينما المقاومة غير مشروطة بأيٍّ من الشروط السالفة الذكر، إلا القدرة على الدفاع والجهاد أمام العدو، المعتبرة في جميع التكاليف.

والمصرّح بذلك من فقهاء الإماميّة القدماء هو ابن البراج، والشيخ الطوسي[٣]، ومن المتأخرين: العلامة الحلي، والشهيد الثاني، والشيخ النجفي، والميرزا القمي، وكاشف الغطاء، حيث ذهبوا إلى إطلاق وجوب المقاومة[٤].

وعن علماء أهل السنة أيضاً من صرّح بأنّه إذا لم يكن النفير عاماً فوجوب الجهاد بشروط خاصة آنفة الذكر، وأمّا إذا كان النفير عاماً، كأن هجم العدو على البلاد الإسلامية، فالجهاد فرض عين على كل قادر من المسلمين، فإذا عمّ النفير خرجت المرأة بغير إذن زوجها، وجاز للولد أن يخرج بدون إذن

---

(١) علي الطباطبائي، رياض المسائل ٧: ٤٤١.

(٢) النجفي، جواهر الكلام ٢١: ١٨ ١٩.

(٣) المهذب: ١/ ٢٩٧، والاقتصاد: ٣٢١، والمبسوط: ٢/ ٦ ضمن ج٣١ من سلسلة الينابيع الفقهية.

(٤) تذكرة الفقهاء ٩: ١٦ و٣٧، مسالك الأفهام ٣: ٨، كشف الغطاء: ٤/ ٢٩٠، صراط النجاة للشيخ جواد التبريزي ١: ٥١٠

والديه، وهكذا الباقون[1]، فقد روي عن طريق الإمامية: أنّ علياً عليه السلام قال: «**الجهاد فرض على جميع المسلمين، لقوله تعالى:﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾[2]، فإن قامت بالجهاد طائفة من المسلمين وسع سائرهم التخلّف عنه، ما لم يحتج الذين يلون الجهاد إلى المدد، فإن احتاجوا لزم الجميع أن يمدّوهم حتى يكتفوا، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾[3]، فإن دهم أمر يحتاج فيه إلى جماعتهم نفروا كلهم، قال الله عز وجل: ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾**».[4]

فوجوب دفع المعتدي في جميع الظروف والأحوال وعلى جميع المكلفين، سواء كان الامام حاضراً أم لا، أذن أم لم يأذن، دليل على أهميّة الدفاع عن بلاد المسلمين وفرقها عن الجهاد الابتدائي الذي قُيّد وجوبه بالمقيدات الكثيرة. وذلك لأنّ الجهاد الدفاع يلتجأ إليها عندما يتعرّض الإسلام والمسلمون إلى خطر المحو والدمار، دون الجهاد الابتدائي الذي يراد به دعوة الناس الى الإسلام.

ومما يجدر ذكره هنا أن القدرة شرط عام، أشار العلامة الشيخ جعفر كاشف الغطاء إلى مسألة تقييد الواجب المطلق بقيد القدرة فيما نحن فيه أيضاً، بقوله: «إنّه يستثنى من المكلّفين أصناف في وجوب الجهاد بالمعنى الأخير «يريد بالمعنى الأخير الجهاد الابتدائي»، كالمريض مرضا ضاراً، والفقير العاجز عن النفقة مع عدم الباذل، والراجل، والعبد، والأنثى، والخنثى، والمسموح، ومن عارضه الواجب من دين حال يطالب به، أو نفقة واجبة، أو حَجٍّ، أو طاعة الوالدين، ونحو ذلك.

ولا يشترط في الأربعة السابقة شيء من ذلك، بل المدار فيها على القدرة وعدم العجز، فيجب على كل قادر على النصرة من قريب أو بعيد، الحضور في عسكر المسلمين وجوباً كفائياً، لا يسقط إلاّ اذا قام به من به الكفاية»[5].

وقال الشهيد الثاني: «لاشك أنَّ وجوب محاربتهم مع بدائتهم به إنما يجب أيضاً مع المكنة»[6].

نعم، لا إشكال في تقييد جميع التكاليف بالشروط العامة للتكليف؛ كالقدرة والعقل والبلوغ، وهذا لا ينافي الإطلاق؛ لأنّه أمر نسبي.

---

(١) الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته: ٤١٦، بدائع الصنائع ٩: ٣٧٩، الهداية شرح بداية المبتدي ٢: ١٣٥، الكافي في فقه أهل المدينة: ٢٠٥

(٢) البقرة: ٢١٦.

(٣) التوبة: ١٢٢

(٤) دعائم الإسلام ١: ٣٤١

(٥) كاشف الغطاء، كشف الغطاء ٤: ٢٩٠، ٢٩١.

(٦) الشهيد الثاني، مسالك الأفهام ٣: ٢١

٢- إشكالية التعاون مع الجائر في الجهاد الدفاعي:

حرّم الفقهاء مطلق أشكال التعاون مع السلطان الجائر في الجهاد الابتدائي، إلّا أنهّم يجيزونه في المقاومة إذا كان القتال معهم بهدف الدفاع عن كيان الإسلام والمجتمع الإسلامي، وحفظاً لدماء المسلمين وأموالهم، لا بهدف الدفاع عن السلطان الجائر، لأنّ الإسلام لا يعمل على حماية الحكومات الضعيفة من الحكومات القوية ونصرة الكيانات السياسية الكافرة، بل يعمل على حماية الشعوب التي أرهقها الطغيان، وكبّلتها القيود، فنرى أنَّ الله سبحانه وتعالى خاطب نبيه الأعظم والمؤمنين في أمره بالجهاد في سبيل الله تعالى المتمثل بنصره المستضعفين والمظلومين، أفراداً وشعوباً.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾.(١)

وقال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ﴾.(٢)

بل نهى سبحانه وتعالى عن الركون إلى الظلمة، وطاعة الكافرين حيث قال: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾(٣).

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٤).

وجاء في الكتب والمصنفات الحديثية أيضاً النهي عن هذا؛ فروى الشيخ الطوسي بإسناده (الصحيح) عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن المغيرة، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل دخل أرض الحرب بأمان، فغزا القوم الذين دخل عليهم قوم آخرون، قال: «**على المسلم أن يمنع نفسه ويقاتل عن حكم الله وحكم رسوله، وأما أن يقاتل الكفار على حكم الجور وسنتهم فلا يحلّ له ذلك**»(٥).

ونحوه فيما روى الشيخ بإسناده الصحيح عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن عيسى، عن يونس عن أبي الحسن عليه السلام إلّا أنّه علّل جواز الجهاد مع الجائر إذا دهمهم جائر آخر يخاف على بيضة الاسلام والمسلمين بأنّه يقاتل «فيكون قتاله لنفسه ليس للسلطان؛ لأن في دروس الإسلام دروس ذكر محمد صلى الله عليه وآله»(٦).

---

(١) التوبة: ٧٣، التحريم: ٩

(٢) الأنفال: ٧٤ و٧٥، التوبة: ٢٠.

(٣) هود: ١١٣

(٤) الانفال: ٦٤.

(٥) الوسائل ١١: ب ٦ من جهاد العدو ح ٣.

(٦) المصدر السابق: ح٢

وقد ورد عن فقهاء المسلمين الكثير من هذه الكلمات، نذكر بعضا منها:

قال الشيخ الطوسي رحمه الله: «والجهاد مع أئمة الجور، أو من غير إمام، خطأ يستحق فاعله به الإثم وإن أصاب لم يؤجر، وإن أصيب كان مأثوماً، اللهم إلا أنْ يدهم المسلمين أمر من قبل العدو يخاف منه على بيضة الإسلام ويخشى بواره، أو يخاف على قوم منهم، وجب حينئذ أيضاً جهادهم ودفاعهم، غير أنّه يقصد المجاهد -والحال على ما وصفناه- الدفاع عن نفسه وعن حوزة الإسلام وعن المؤمنين، ولا يقصد الجهاد مع الإمام الجائر، ولا مجاهدتهم ليدخلهم الإسلام»[1].

ونحوها في كلمات السرائر والعلامة الحلي والشهيد الأول[2]، ومثله في الرياض[3].

وفي الجواهر مستدلاً عليه بقوله: «نعم، لو أراد الكفار محو الإسلام ودرس شعائره، وعدم ذكر محمد ﷺ وشريعته، فلا إشكال في وجوب الجهاد حينئذ ولو مع الجائر، لكن بقصد الدفع عن ذلك لا إعانة سلطان الجور، بل الإجماع عليه، مضافاً إلى النصوص بالخصوص (التي ذكر منها روايتان)، وإلى عموم الأمر بالقتال في الآيات المتكثرة الشاملة للفرض، بل ظاهر الأصحاب أنّه من أقسام الجهاد فتشمله حينئذ آياته ورواياته»[4].

وممن ذهب إلى ذلك من فقهاء الجمهور، من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة، قال محمد بن الحسن: «لا ينبغي للمسلمين أن يقاتلوا أهل الشرك مع أهل الشيطان هم الخاسرون، فلا ينبغي للمسلم أن ينضم إلى إحدى الفئتين فيكثر سوادهم ويقاتل دفعاً عنهم، وهذا، لأنّ حكم الشرك هو الظاهر، والمسلم إنّما يقاتل لنصرة أهل الحق لا لإظهار حكم الشرك»[5].

وسئل الإمام سحنون عن هذه المسألة: «أرأيت لو أن قوماً من المسلمين في بلاد الشرك أو تجاراً استعان بهم صاحب تلك البلاد على قوم من المشركين ناوأوه من أهل مملكته، أو من غير أهل مملكته، أترى أن يقاتلوا معه أم لا ؟ فأجاب بقوله: **سمعت مالكاً يقول في الأسارى يكونون في بلاد المشركين، فيستعين بهم الملك على أن يقاتلوا معه عدوه ويجاء بهم إلى بلاد المسلمين. قال: قال مالك: لا أرى ان يقاتلوا على هذا، ولا يحل لهم أن يسفكوا دماءهم على مثل ذلك**»[6].

---

(١) الطوسي، النهاية ونكتها ٢: ٥

(٢) العلامة الحلي، تبصرة المتعلمين: ٧٩، الشهيد الأول، الدروس الشرعية ٢: ٣٠.

(٣) الطباطبائي، رياض المسائل ٨: ١٤

(٤) النجفي، جواهر الكلام ٢١: ٤٧

(٥) المصدر السابق.

(٦) مالك، المدونة الكبرى ١: ٣٩١

وقال البهوتي: «ويحرم أن يعينهم المسلم على عدوهم إلا خوفا من شرهم؛ لقوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ وَرَسُولَهُ﴾»[1][2].

هذا هو حكم المقاتلة مع المشركين عند أهل السنة في حالة الاختيار، ولكنهم أجازوها في حالات الضرورة على شروط:

١. دفع القتل عن نفسه؛ وهو إذا وقع بعض المسلمين في الأسر، فطلب المشركون منهم المقاتلة معهم ضد أعدائهم المشركين وإلا قتلوهم، فيجوز للضرورة. كما قال محمد بن الحسن الشيباني: «وإن قالوا لهم: قاتلوا معنا عدونا من المشركين وإلّا قتلناكم، فلا بأس بأن يقاتلوا دفاعاً لهم، وقتل أولئك المشركين لهم حلال، ولابأس بالإقدام على ما هو حلال عند تحقق الضرورة بسبب الإكراه، وربما يجب ذلك، كما في تناوله الميتة وشرب الخمر»[3].

٢. دفع الأسر وتخلية السبيل، فإذا قال المشركون للأسراء: قاتلوا معنا عدونا من أهل حرب آخرين على أن نخلّي سبيلكم لحد انقضاء الحرب، ووقع في قلبهم أنّهم صادقون، فلا بأس بذلك. لأنّهم يدفعون بذلك الأسر عن أنفسهم. وهذا أيضاً ما صرّح به محمد بن الحسن[4].

٣. دفع عدو آخر؛ وقد أشار ابن عطية إلى هذا، بأنّه إذا خاف المسلمون عدواً كبيراً، يجوز لهم معاونة العدد الصغير للقضاء على العدد الكبير الذي لا يمكن دفع أذاه إلّا بمعاونة مثلهم.[5].

٣- الجهاد الدفاعي وظيفة عامة:

إنّ الدفاع عن المسلمين الذين يتعرضون لهجوم الكفار والمشركين وظيفة ملزمة في الثقافة الإسلامية تطال عامة المسلمين دولاً وأمماً وأفراداً، وهو دفاع يشمل مجالات مختلفة سياسية، واقتصادية وعسكرية.

إنَّ عبارات بعض الفقهاء في هذا المجال عامة، فلم تخصص الجهاد بمن وقع عليهم الهجوم والاعتداء فعلاً، بل صرح بعضها بتحمل المسلمين كافة مسؤولية الجهاد الدفاعي، يقول أبو الصلاح الحلبي: «فإن خيف على بعض بلاد الإسلام من بعض الكفار أو المحاربين وجب على أهل كل إقليم قتال من يليهم ودفعه عن دار الإيمان، وعلى قطان البلاد النائية عن مجاورة دار الكفر أو الحرب النفور

---

(١) المجادلة: ٢٢.

(٢) البهوتي، كشاف القناع ٣: ٦٣

(٣) السير الكبير ٤: ١٥١٧

(٤) المصدر السابق ٤: ١٣٢٤

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القران ١٤: ٥

إلى أقرب ثغورهم بشرط الحاجة إلى نصرتهم حتى يحصل بكلّ ثغر من أنصار المسلمين من يقوم بجهاد العدو ودفعه عنه، فيسقط فرض النفور ممّن عداهم»[1].

ويصرح الشهيد الثاني بأنّ: «جهاد هذا القسم (الدفاعي) ودفعه واجب على الحر والعبد، والذكر والأنثى إن احتيج إليها، ولا يتوقف على إذن الإمام ولا حضوره، ولا يختص بمن قصدوه من المسلمين، بل يجب على من علم بالحال النهوض، إذا لم يعلم قدرة المقصودين على المقاومة، ويتأكّد الوجوب على الأقربين فالأقربين»[2].

أمّا الشيخ كاشف الغطاء فيرى الوجوب كفائياً متعلقاً بالجميع، ما دام لم يقم بالدفاع المقدار الكافي، فلا يسقط التكليف إلّا بقيام مَنْ به الكفاية[3].

ويكتب الشيخ محمد رضا الهمداني في «الرسالة الجهادية» فيقول: «دفع الكفار عن المسلمين نوع من الجهاد، وهو غير مشروط بحضور الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص، بل يمكن للفقيه الجامع للشرائط في عصر الغيبة تولّي أمر الجهاد بهذا المعنى، وعليه، فكلما دخل المشركون حرباً مع طائفة من طوائف المسلمين، فإن استطاعت تلك الطائفة دَرْءَ الشر عن نفسها لم يجب على البقية المشاركة في القتال، وإلّا وجب على الأقرب إلى تلك الطائفة إعانتها، ودفع فتنة الكفار عنها، فإن لم يكف الأقرب وجب على الأقرب فالأقرب وهكذا حتى يتمّ دفع الكفار، وإذا لم يقدم أحدٌ على ذلك كان الجميع مؤاخذاً معاقباً، ولا فرق في وجوب الإعانة بين الخوف على الدين والخوف على أعراض المسلمين وأموالهم، بل تجب الإعانة في الصور كافة»[4].

ويذكر صاحب الرياض أموراً ملفتة وجديرة في مقام تفسير عموميّة الوجوب الدفاعي، وعدم اختصاصه بالجماعة المسلمة التي تعرضت للهجوم، فيقول: «إنّ هذا العدو لا يكتفي بقصد بيضة الإسلام أو بمسلم دون آخر، أو ولاية دون أخرى، سواء عزم على ذلك بالفعل أم لا، نعم، إنّ الغاية هي أنّه حيث لم يقدر على التسلط على عامة ديار المسلمين دفعة واحدة، قصد بعض بلادهم، وقدم ذلك والاستيلاء على نفوس وأموال أهلها على غيره حتى يتسنى له تسخير سائر البلاد بعد استقلاله بهذا البلد وإفناء أهله، فهو جازم على استئصال سائر المسلمين، ولن يبقى من الإسلام في النهاية إلّا رسمه ومن المسلم إلّا اسمه، كما أنَّ كلّ من يتتبّع أحوال الملوك يحصل له علم عادي بأنّ الملوك لا يكتفون ببلد

(١) الكافي في الفقه، نقلا عن الينابيع الفقهية ٩: ٣١.
(٢) الشهيد الثاني، مسالك الافهام ٣: ٨.
(٣) كشف الغطاء ٤: ٢٩١.
(٤) محمد حسن رجبي، الرسائل والفتاوى الجهادية: ٢٠٦

دون آخر ولا بجماعة دون أخرى، بل إنّ مضاعفة ملكهم يدعوهم إلى مزيد من الطمع»[1].

٤- الدفاع أمام الكفار بأيّ مقدار كانوا:

يشترط في الجهاد الابتدائي ألّا يكون عدد الكفار أكثر من ضعفي عدد المسلمين، وأمّا في الجهاد الدفاعي فيجب على المسلمين الدفاع مهما بلغ عدد الكفار، والشرط الوحيد هو وجود المكنة على المقاومة والصمود[2].

وبناء عليه، فلا يصح التهرّب من وظيفة الدفاع بحّجة أنَّ قدرة المسلمين العسكرية أقلّ بكثير من قدرات العدو، فالدفاع عن النفس والمال، وعن الإسلام والبلاد الإسلامية مشروع شرعيّة كاملة، ولا يمكن التملّص منه، وعليه فإحراز النصر في هذه المعركة ليس شرطاً لوجوب الدفاع.

٥- العموم الزماني والمكاني للدفاع:

من شروط الجهاد الابتدائي أن لا يقع في الأشهر الحرم، ولا في بقاع الأمن الإلهي، وأمّا الدفاع الذي يكون المسلمون فيه مجرّد مدافعين ضدّ هجمات العدو فهو واجب حتى لو وقع الهجوم على البلاد الإسلامية في الأشهر الحرم أو في الحرمين الشريفين، دون أن يمنع الزمان والمكان المشار إليهما من فعلية هذا الوجوب[3]، وكذلك يتعيّن وجوب الجهاد الابتدائي مرة واحدة في السنة على خلاف الدفاع الذي لا يتحدّد على هذا الشكل إطلاقاً، بل يجب كلّما كان المسلمون في معرض الخطر والتهديد[4].

٦- الإجبار في الجهاد الدفاعي:

يمكن للحاكم الإسلامي في الجهاد الدفاعي استخدام نفوذه لإجبار المسلمين على المشاركة في الدفاع، بل يمكنه أيضاً أنْ يعاقب على التخلّف عن حضورهم في ميدان القتال، إنّ إسلاميّة الإنسان بل ومواطنيته تلزمه بوظائف في ظل نظام قائم ودولة مستقرة.

لقد أصدر صاحب الرياض عقب الحملة الروسية على إيران فتوى، مبيناً منشأها حين قال: «إنّ هذه الحادثة العظيمة التي وقعت في هذه البلاد إذا لم يتم العلاج منها فإنّ المخاوف ستكون من عواقبها... بل إنّ الإسلام تدريجياً سوف يصبح بلا نظام»، وقد أردف الطباطبائي كلامه المتقدم بتحريض الناس

---

(١) ن. م

(٢) كشف الغطاء ٤: ٢٩

(٣) العلامة الحلي في ارشاد الاذهان ١/ ٣٤٣، وكذلك الشيخ جعفر في كشف الغطاء ٤/ ٢٩١.

(٤) الرسائل والفتاوى الجهادية: ٣٢.

وحثهم على الحضور في ميدان القتال، وعَدَّ مساندة دين الله ورسوله وظيفة من وظائف العلماء[1].

٧- ميزانية الحرب وظيفة عموم المسلمين

لا يحق للحاكم الإسلامي استخدام القوة لتأمين ميزانية الحرب في الجهاد الابتدائي، لسدّ العجز عن طريق أخذ الأموال وجبايتها مَنْ الناس أنفسهم واضعاً إيّاهم في ضائقة، بل من شروط وجوب الجهاد الابتدائي استطاعة البلد الإسلامي ماليّاً واكتفاء المسلمين على هذا الصعيد، وأمّا في الجهاد الدفاعي فيمكن للحاكم الإسلامي في صورة الحاجة وعدم كفاية الميزانية العامة لبيت المالَ... إجبار الناس على المساهمة في تأمين مصاريف الحرب ومستلزماتها[2].

٨- الوجوب المطلق للمرابطة:

يشترط في قتال المرابطين في الجهاد الابتدائي أخْذ إذْنٍ مسبق من الإمام أو نائبه الخاص لخوض القتال مع العدو، وأمّا في الجهاد الدفاعي فالأمر ليس كذلك، بل يكفي تحصيل الإذن من القائد العسكري.

تهدف المرابطة على حدود البلاد الإسلامية إلى اطلاع المسلمين على هجمات الأعداء، فإذا كانت هجمات الأعداء محتملة، وكان قصد المرابط من مرابطته الدفاع عن الإسلام والمسلمين كانت المرابطة واجبة وجوباً كفائياً، وإنْ لم يكن القصد كذلك كانت مستحبة[3].

٩- وجوب الدفاع ضد مختلف انواع الأعداء:

تنحصر شرعية الجهاد الابتدائي في مجاهدة الكفار، أمّا الجهاد الدفاعي فهو واجب مع مختلف الأعداء الذين يهددون البلاد الإسلامية وأرواح المسلمين وأموالهم، حتى لو كان هذا العدو مسلماً فاسقاً طالباً للرئاسة راغباً في الدنيا.

هذه المسألة تدلّل على مدى أهميّة الدفاع عن البلاد الإسلامية، وعلى إباحة دماء هذا المسلم الذي تكاتف والعدو الكافر مقاتلاً أخيه المسلم.

وفي طيّ شرحه لهذا الحكم، يحذّر صاحب الرياض المسلمين من التعاون مع الكفار والمشركين مشيراً الى قضايا هامة وحساسة حين يقول: «إذا كان المسلمون يتصوّرون أنّ متابعة الكفار ومرافقتهم ليس فيه من ضرر على الدين فإنّ تصورهم هذا باطل، ذلك أنّ قصد المشركين إبطال الدين المبين

(١) الرسائل والفتاوى الجهادية: ٣٢.
(٢) المصدر نفسه: ٤٠.
(٣) الرسائل والفتاوى الجهادية: ٣٢.

واستئصال شأفة ديانة المسلمين، تماماً كما هو حكم العادة في أنْ يطلب أتباع أيُّ أمة رواج ملّتهم وكساد غيرهم، وإذا ما أخفى الكفار – مراعاة للمصلحة – قصدهم وغايتهم، وأنّهم لا يريدون ضرراً بدينهم، فإنّهم بلا شبهة سوف يظهرون مقصودهم بعد الابتلاء التام، ولن يذروا للدين من أثر، وإذا لم يكن من قصد الكفار محو الدين إلّا أنّ دين المسلمين المرفوض عندهم سوف يكون عرضةً للتلف والتلاشي بمتابعتهم والجري معهم، فإنَّ المتابعة ذات تأثير تامّ، وحبّ الجاه والمال من طبيعة أكثر العوام، والكفّار المتسلّطون سيغدون أصحاب جاه وسلطان، وأهل اعتبار، ومصدر خير وشرّ، ومنشأ نفع وضرّ، ينفذ أمرهم، ويُسْمَعُ لقولهم، أمّا المسلم الذي لا إرادة له ولا طاقة فهم العوام غالباً ممّن لا قوّة إيمان لديهم، فلا يثبتون على دينهم بمتابعة الكفار ومعاونتهم، بل يميلون إليهم بحكم البديهة، والخوف كلّ الخوف أن ينجرّ الإسلام إلى الكفرّ، وإذا لم يكن من خوف في ارتداد الكبار فإنّ الخوف حاصل لا محالة من فساد عقيدة الصغار...»[1].

(١) الرسائل والفتاوى الجهادية: ٣٢.

المطلب الثاني

الفتوى والجهاد الكفائي بالجهاد

أولا: الفتوى وفرقها عن الحكم

الفتوى لغة:اسم مصدر بمعنى الإفتاء، والجمع الفتاوى والفتاوي، يقال: أفتيته فتوى فتياً إذا أجبته عن مسألته.

والفتيا: تبيين المشكل من الأحكام، وأفتاه في الأمر: أبانه له.[1]

والفتوى في اصطلاح الفقهاء

هي الإخبار عن حكم الله، بواسطة الفقيه المستنبط، والمفتي هو الفقيه الذي يبدي رأيه في الأحكام الشرعية من خلال الأدلّة الشرعية.

أمّا حكم الحاكم فهو الأمر بتنفيذ الأحكام الشرعية، وكذلك الإلزام من قبل الحاكم الإسلامي بأداء أو ترك عمل معيّن حسبما تقتضيه المصلحة.

ومن هنا فإنّ الفتوى غير الحكم.

وعن الفرق بين الفتوى والحكم يقول صاحب الجواهر: «... الظاهر أنّ المراد بالأولى الإخبار عن الله تعالى بحكم شرعي متعلق بكلّي، كالقول بنجاسة ملاقي البول أو الخمر... وأمّا الحكم فهو إنشاء إنفاذ من الحاكم لا منه تعالى لحكم شرعي أو وضعي أو موضوعهما في شيء مخصوص».

وعلى هذا الأساس يكون هناك اختلافان بين الفتوى والحكم.

أ- من حيث الإخبار أو الإنشاء.

ب- من حيث كلّيّة الموضوع أو جزئيّته.

فالفتوى هي إخبار الفقيه عن الحكم الإلهي في الأمور المادية والمعنوية، بينما الحكم هو الأمر الذي يصدره الحاكم بشأن من الشؤون العامة للناس، ومخالفة الفتوى جائزة لذوي الخبرة، وليس لأحد أن يمنعهم منها، فعلى سبيل المثال، حين يفتي فقيه بنجاسة الدم الموجود في البيضة مثلاً يجوز لفقيهٍ آخر أن

(١) ابن منظور، لسان العرب ١٥/ ١٤٥.

يفتي بطهارته، بل يجوز للمقلّد أن يخالف فتوى المجتهد ويرجع إلى مجتهد أعلم وأورع، ولكن لا يجوز نقض الحكم، لأنّه يحدث اختلالاً في النظام، (إلا اذا علم مخالفته للواقع او كان صادراً عن تقصير في مقدماته)[1].

فتاوى الفقهاء ودور المكلّف

فالفتوى عبارة عن الحكم الشرعيّ الذي يستنبطه الفقيه (المجتهد) من مصادره الأصليّة، وقد يكون استنباطه مصيباً للحكم الواقعيّ، وقد لا يكون مصيباً، إلّا أنّه في هذه الحالة معذورٌ إذا كان قد بذل جهده وأعمل وسعه في الوصول إلى الحكم الواقعيّ.

إذاً ما يُصدره الفقيه هو ما يسمّى بالفتوى، وميزتها أنّها تصدر من الفقيه من ناحية مراجعته للأدلّة الشرعيّة، ولا تكون وظيفة الفقيه تحديد الموضوعات الموجودة في الخارج، ومن أيّ نوع هي.

إنّ الفقيه يبحث في الأدلّة عن حكم المسائل التي يُفترض أن يُبتلى بها المكلّف، ويُعطي النتيجة التي يتوصّل إليها للمكلَّف، ومن هنا يقع على المكلَّف تحديد ما يُبتَلى به وما الذي ينطبق عليه.

فما على الفقيه هو وضع الأحكام الكليّة وعلى المكلّف تشخيص الموضوعات الخارجيّة.

وثمة أحكام يُمكن للفقيه إصدارها من موقع كونه وليّاً للأمر، تسمّي الأحكام الولائيّة، وهي ترتبط بالموضوعات والعنوانات العامّة التي تتعلّق بالنّظام وشؤون المجتمع والأمّة والدّولة وأمثال ذلك، هذا النوع من الموضوعات والعنوانات يُرجع في تحديده والبتّ به إلى وليّ الأمر، فهو الذي يحدّد الضّرورات والمصالح والمفاسد ذات الطابع العامّ، وهو الذي يحدّد موضوعات الأحكام فيما يرتبط بالجهاد والمصالحة والمعاهدات والأصلح من الأنظمة.

فالحكم الولائي هو حكم يُنشئه الوليّ من موقع كونه وليّاً للأمر، انطلاقاً من تشخيصه للمصالح العامّة والعنوانات ذات الطابع العامّ على أساس حفظ النظام وتدبير شؤون الدّولة.

ومساحة فتوى المفتي تختصّ به وبمقلّديه، وليس لمفتٍ آخر ولا لمقلّديه، أن يعمل بها، بينما يمكن للفقهاء العمل بحكم الحاكم، بل هم ملزمون بذلك، ويجب عليهم وعلى جميع الناس إطاعته واتباعه، حتى لو خالف رأي أحدهم غيره حين التزاحم.

وهنا يأتي السؤال: هل ما صدر عن المرجع الأعلى السيد السيستاني دام ظله حول الدفاع الكفائي هو:

---

(١) منهاج الصالحين لسيد الخوئي: ١/ ٩، وقد قال السيد السيستاني في منهاجه (١/ ١١): (إلا اذا كان مخالفاً لما ثبت قطعاً من الكتاب والسنة، نعم لا يكون حكماً مغيراً للواقع..).

١. فتوى، وبالتالي هي خاصّة بمقلدي السيد دام ظله.

٢. حكم، وبالتالي يشمل الجميع.

٣. تشخيص لموضوع الدفاع الكفائي.

وللجواب نقول: ينطبق على ما ذكره سماحة السيد السيستاني العنوان الأول والثالث، فهو لناحية الفتوى ينطبق على مقلدي سماحته.

ومن ناحية التشخيص الموضوعي فهو إرشادي لما يراه سماحته من أنّ مورد الدفاع في هذه الظروف هو من مصاديق الدفاع الكفائي.

ثانيا: الواجب الكفائي بالجهاد وآراء الفقهاء به

المقصود من الواجب الكفائي هو ما إذا قام به من فيه الكفاية سقط الوجوب عن الباقين[١]، فإذا كان الكفار مستقرين في بلادهم لم يقصدوا بلاد المسلمين، ولم يتعرضوا لها، فجهادهم فرض كفاية.

ولا خلاف بين المسلمين في وجوبه على الكفاية عند عامة أهل العلم؛ لقوله تعالى: ﴿**لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى**﴾[٢]

فالله تعالى وعد الحسنى كلًّا من المجاهدين والقاعدين عن الجهاد، ولو كان فرض عين لما وعد القاعدين الحسنى؛ لأنّ القعود يكون حراماً.

لكن حكي عن سعيد بن المسيب بأنّ الجهاد واجب على الأعيان؛ لقوله تعالى: ﴿**انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾[٣] و[٤].

وأمّا المقصود من فرض العين فهو ما يجب على كلّ أحد بعينه، ولا يجزيء فيه أحد عن أحد،كما في الصلاة والصيام فهما فرض عين على كل ملم مكلف.

ورغم أنّ الواجب الكفائي واجب على الجميع، فلو قام به جماعة فيهم الكفاية سقط عن الباقين سقوطاً مراعى باستمرار القائم به إلى أن يحصل الغرض المطلوب شرعاً، إلّا أنّه لا تترتب ثمرة مهمة على كون وجوب الجهاد كفائياً أو عينياً؛ فإنّه إن قام جماعة بالجهاد، وحصل الغرض سقط الوجوب، كفائياً كان أم

(١) ظ: المظفر، اصول الفقه ١/ ٩٢.

(٢) النساء: ٩٥.

(٣) التوبة: ٤١.

(٤) ابن قدامه، المغني ١٠: ٣٥٩، القرطبي، تفسير القرطبي ٣: ٣٨.

عينياً، وإن تركت هذه الفريضة عوقب الجميع، كفائياً كان أم عينياً، وإن لم يتمكن بعض الأفراد، أو كان عليهم حرج زيادة على ما في الجهاد، توجّه التكليف إلى المتمكّن وسقط عن العاجزين من غير فرق القسمين.

والى هذا يشير المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين بقوله: «فالواجبات التي يسمّونها كفائية، هي واجبات عينيّة، لكن ليس المكلّف فيها هو شخص زيد وعمرو، بل الأمّة بما هي موجود حضاري ومعنوي، وبما هي مشخّصة للشرع الشريف، والفرد الذي ينصبّ عليه التكليف، يتوجه إليه الخطاب باعتبار كونه من الأمة لا باعتبار مشخّصاته الذاتية، ومع ذلك، فالخطاب يتوجّه إليه كما لو كان شخصاً طبيعياً مشروطاً بالشروط العامة للتكليف كالعلم والقدرة والعقل، ولا منافاة».[1]

وفي خبر عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «**الجهاد فرض على جميع المسلمين، لقول الله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾[2]، فإن قامت بالجهاد طائفة من المسلمين، وسع سائرهم التخلف عنه، مالم يحتج الذين يلون الجهاد إلى المدد، فإن احتاجوا لزم الجميع أن يمدوا حتى يكتفوا، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾[3]، وإنْ أدهم أمر يُحتاج فيه إلى جماعتهم نفروا كلّهم، قال الله عز وجل: ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[4]**»[5].

ففي صدر الرواية المبينة لحكم الجهاد الابتدائي قيد وجوبه بعدم الاحتياج إلى الجميع، وإلا فيجب على الجميع من دون فرق بين القسمين. لكن لا يخفى؛ عند الاحتياج الى الجميع يخرج الفرض عن حالة الاختيار، والبحث الآن في تحديدهما عند الاختيار[6].

نعم، قد يجب على بعض الأفراد عيناً وإن قام به من به الكافية، وهو في موارد:

الأول: تعيين الإمام عليه السلام النهوض عليه لمصلحة.

الثاني: تعيينه الجهاد على نفسه بنذر أو عهد أو يمين أو إجارة ونحوها.

الثالث: إذا التقى الزحفان وتقابل الصفان، كما قال تعالى: **﴿إذا لقيتم فئة فاثبتوا﴾[7]**.

و**﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ﴾[8]**.

---

(١) محمد مهدي شمس الدين، جهاد الأمة: ٤٧-٤٨

(٢) البقرة: ٢١٦.

(٣) التوبة: ١٢٢.

(٤) التوبة: ٤١.

(٥) مستدرك الوسائل ١١: ١٤ باب ١ من جهاد العدو ح ٢٣.

(٦) ظ: محمد صادق الحسيني الروحاني، فقه الصادق عليه السلام ١٣/ ٢١ - ٢٢.

(٧) الأنفال: ٤٥.

(٨) الأنفال: ١٥.

ثالثا: آراء الفقهاء في وجوب الدفاع عينيا أم كفائيا

أ. فقهاء الإمامية: وأما كلمات فقهاء الإمامية يمكن تقسيمها قسمين:

القسم الأول: من ذهب إلى وجوب الدفاع وجوباً عينياً، بمعنى لزوم الجميع إلى مقاومة العدو ودفع عدوانه:

ابن حمزة: «وربما يصير الجهاد فرض عين بأحد شيئين: أحدهما: استنهاض الإمام إيّاه. والثاني: يكون في حضور الإمام وغيبيته بمنزلة، وهو أن يدهم أمر يخشى بسببه على الإسلام وهن أو على مسلم في نفسه أو ماله إذا حصل ثلاثة شروط حضوره، وقدرته على دفع ذلك، ووجود معاون إن احتاج إليه»[1].

ابن سعيد الهذلي: «وقد يتعيّن فرضه إذا دهم المسلمين عدوّ يُخافُ منه بوارهم، أو بوار بعض المسلمين، فيجب الجهاد دفعاً له لا دعاء له إلى الإسلام»[2].

لعلامة الحلي: «وإذا وطأ الكفار دار الإسلام وجب على كلّ ذي قوّة قتالهم، حتى العبد والمرأة، وانحلّ الحجر عن العبد مع الحاجة إليه»[3].

القسم الثاني: من ذهب إلى وجوب الجهاد بكلا قسميه وجوباً كفائياً، فكأنّهم كانوا ملتفتين إلى الملاحظة التي ذكرناها، كالموارد التالية:

أبو الصلاح الحلبي: «فإن خيف على بعض بلاد الإسلام من بعض الكفار أو المحاربين، وجب على أهل كل إقليم قتال من يليهم ودفعه عن دار الإيمان، وعلى قُطّان البلاد النائية عن مجاورة دار الكفر أو الحرب النفور إلى أقرب ثغورهم، بشرط الحاجة إلى نصرتهم حتى يحصل بكلّ ثغر من أنصار المسلمين من يقوم بجهاد العدو ودفعه عنه، فيسقط فرض الثغور عَمّنْ عداهم»[4].

الشيخ الطوسي: «جهاد الكفار فرض في شرع الإسلام، وهو فرض على الكفاية إذا قام من في قيامه سقط الباقين، ولوجوبه شروط، ومتى اختلّ شرط من ذلك سقط فرضه، إلّا ما كان على وجه الدفع عن النفس أو الإسلام»[5].

القاضي ابن البراج: «والجهاد فرض على جميع المسلمين على الكفاية، ومعنى قوله: فرض الكفاية، أنه إذا قام به من يكتفي به فيه بعض المسلمين سقط فرضه عن الباقين، والذين يمكن حصوله الكفاية

(١) الوسيلة إلى نيل الفضيلة: ٢٠٠.
(٢) الجامع للشرائع ضمن سلسلة الينابيع الفقهية ٩: ٢٣٣.
(٣) قواعد الأحكام: ١: ٤٧٨.
(٤) الكافي في الفقه، ضمن سلسلة الينابيع الفقهية ٩: ٣١.
(٥) الاقتصاد الهادي الى الرشاد، ضمن سلسلة الينابيع الفقهية ٣١: ٣.

بهم هم الذين يكونون في أطراف بلاد الإسلام، فإنه إذا طرقهم العدو وكان فيهم كفاية لهم وقيام بكفيهم ودفعهم، فالفرض ساقط عن غيرهم.

فإن لم يكن فيهم كفاية واحتاجوا إلى عدد، كان الفرض لازماً لمن يليهم، وعليهم أن يمدوهم ويعينوهم أولاً فأولاً، فإن لم ينكفئ العدو بذلك فاحتيج إلى جميع المسلمين وجب ذلك على الجميع. لوجوبه على كل رجل منهم»[1].

الشهيد الثاني: «اعلم أنّ الجهاد على أقسام: أحدها: أن يكون ابتداء من المسلمين إلى الإسلام، وهذا هو المشروط بالبلوغ،... والثاني: أن يدهم المسلمين عدوّ من الكفار، يريد الاستيلاء على بلادهم، أو أسرهم، أو أخذ مالهم وما أشبهه من الحريم والذرية.

وجهاد هذا القسم ودفعه واجب على الحر والعبد، والذكر والأنثى إن احتيج إليها.

ولا يتوقّف على إذن الإمام ولا حضوره، ولا يختصّ بمن قصدوه من المسلمين؛ بل يجب على من علم بالحال النهوض، إذا لم يعلم قدرة المقصودين على المقاومة.

ويتأكّد الوجوب على الأقربين فالأقربين، ويجب على من قصدوه بخصوص المدافعة بحسب المكنة، سواء في ذلك الذكر والأنثى، والسليم والأعمى، والمريض والأعرض، والعبد وغيرهم»[2].

العلامة الشيخ جعفر كاشف الغطاء: «الجهاد ينقسم من جهة اختلاف متعلقاته إلى أقسام خمسة: أحدها: الجهاد لحفظ بيضة الإسلام إذا أراد الكفار المستحقّون لغضب الجبّار الهجوم على أراضي المسلمين، وبلدانهم وقراهم، وقد استعدّوا لذلك وجمعوا الجموع لأجله؛ لتعلوا كلمة الكفر و... والواجب هنا: أنّه إن حصل من يقوم بذلك، سقط عن المكلّفين، وإلّا وجب على جميع أهل الإسلام ممن له قدرة على الهجرة ومدخلية في إذلال العدو، وكُلّ مَنْ له قابلية لجمع الجنود والعساكر أن يقوم بهذا الأمر مع غيبة الإمام وحضوره عليه السلام... رابعاً: الجهاد لدفعهم عن بلدان المسلمين وقراهم وأراضيهم وإخراجهم منها بعد التسلّط عليها، وإصلاح بيضة الإسلام بعد كسرها... ويجب على المسلمين الحاضرين والغائبين إن لم يكن في الثغور من يقوم بدفعهم عن أرضهم»[3].

الشيخ محمد حسن النجفي: «وكيف كان فقد تلخص مما ذكرنا أنّ الجهاد على أقسام: أحدها: أن يكون ابتداء من المسلمين إلى الإسلام، وهذا هو المشروط بالشروط المزبورة، والذي وجوبه كفائي.

---

(١) المهذب: ٢٩٥.

(٢) مسالك الأفهام ٣: ٧و٨.

(٣) الشيخ جعفر الكبير، كشف الغطاء ٤: ٢٧٧، ٢٧٨.

والثاني: أن يدهم المسلمين عدوّ من الكفّار يخشى منه على البيضة، أو يريد الاستيلاء على بلادهم وأسرهم وسبيهم وأخذ أموالهم، وهذا واجب على الحر والعبد، والذكر والأنثى، والسليم والمريض، وغيرهم إن احتيج إليهم، ولا يتوقّف على حضور الإمام عليه السلام ولا إذنه...»[1].

(١) النجفي، جواهر الكلام ٢١: ١٨ و١٩.

المبحث الثاني

ارهاصات فتوى الدفاع الكفائي وظروفها

تفاقمت العمليات الإرهابية، وكبرت المعاناة الإنسانية جراء تلك الأعمال التي اتسمت بنتائجها الإجرامية وانعكاسها الوخيم على حياة العراقيين لاسيما في سنة ٢٠٠٦م، وتوسعت رقعة المساحة التي تمارس فيها التنظيمات المتطرّفة والمجموعات الإرهابية أفعالها في ارتكاب عمليات القتل غير المحدد والطائش، وفي عمليات الخطف والتفجيرات والذبح والتي طالت الأبرياء والمدنيين من البشر، ومما زاد من فاعليّة هذه الأعمال الإرهابية وجود دول وتنظيمات ومؤسسات وشخصيات تساند بشكل علني أو خفي أو بشكل غير مباشر الأعمال التي تصدر عن هذه التنظيمات، بالنظر لتقاطع المصالح الدوليّة واستغلال مثل هذه التنظيمات لغرض إرباك الخصم، عَدهّا أوراقاً يتمّ التعامل بها ضمن اللعبة الدولية وحرب المصالح السياسية والاقتصادية والتصفيات الشخصية.

ومن ثم ليبدأ عدوان العصابات الارهابية التكفيرية «داعش» على الموصل في الرابع من حزيران/ يونيو من العام ٢٠١٤ وتمكّنت عناصر التنظيم الإرهابي من إحكام سيطرتها على المدينة في الـ ١٠ من الشهر نفسه، علماً أنّ الموصل من أكبر وأهمّ المدن العراقية من حيث موقعها الاستراتيجي والتاريخي وغنية بثرواتها الطبيعية والحضارية والثقافية، وقد تزامن ذلك مع مقاومة بعض من قوات الجيش العراقي وفرار البعض الآخر أو التحاقه في صفوف التنظيم، وبعد سقوط المدينة بدأ توسّع «داعش» يتصاعد، وفي فترة وجيزة سيطر التنظيم على محافظة نينوى، في ظلّ ذهول وتخبّط في الأوساط السياسية والأمنية والعسكرية في البلاد، قبل أنْ تأخذ المرجعية الحكيمة قرارها بضرورة التدخّل وإصدار فتواها الشهيرة لإعلان الجهاد وتحرير البلاد وحمايتها والحفاظ على وحدتها أمام الأخطار المحدقة بالبلاد.

وهنا صار من اللازم الوقوف على ماهيّة الإرهاب.

المطلب الاول

الارهاب... معناه وغايته

عَدَّت الشريعة الأعمال الإرهابية محاربة لله ولرسوله، وإفساداً في الأرض، وفعلاً بدائيّاً لا يتناسب مع حالة التحضّر والمجتمع المتمدّن.. وقد وضعت لها عقوبات شديدة وصارمة ووقفت منها موقفاً سلبياً ورادعاً.. في الوقت الذي عدّت مواجهة العدوان إصلاحاً وفعلاً حضارياً ووقفت منها موقفاً إيجابياً وداعماً..

ولا فرق في عدم مشروعيّة الإرهاب وقبحه بين الجهة المتصدية له فرداً كان أو جماعة أو دولة.. ولا فرق بين ألوان الإرهاب وأشكاله اغتيالاً كان أو قتلاً أو جرحاً أو نهباً للمال أو غير ذلك..

إنَّ شريعتنا الغراء في الوقت الذي اعترفت قانونيّاً بحقّ الدفاع، وقفت وبكلّ حسم تجاه الإرهاب والاعتداء بكلّ صوره ولم تتهاون في هذا المجال طرفة عين.. ولدينا من المواقف والفتاوى قديماً وحديثاً ما يؤكّد هذه الدعوى..

وليس ثمة إبهام في التمييز بين الدفاع المشروع وبين الممارسة الإرهابية إلّا أنَّه وقع الجدل أخيراً في المحافل الدولية حول إعطاء تعريف واضح للإرهاب لترتيب آثار حقوقيّة وسياسيّة عليه.. وهذه خطوة جيّدة في نفسها لو أريد إرساء الحياة على قاعدة من الأمن وقطع دابر الفساد والجريمة وتحقيق الخير والأمر بالمعروف..

ثم إنّ مفهوم الإرهاب واضح ارتكازاً ولا حيرة في إدراكه وإنّما تقع الحيرة عندما يراد ضبطه وتعريفه قانونيّاً وأكاديميّاً.. لذا فإنّ جملة من عناصر هذا المفهوم لا غبار عليها ككونه عملاً عدوانياً يفتقد المشروعيّة وكونه استخداماً للقوة التي لا يباح استعمالها إلّا في ظلّ القانون وكونه عملاً مضّراً بالمعتدى عليه سواء كان الضرر جسديّاً أم معنويّاً أم ماليّاً أم غير ذلك، وكونه عملاً مخّلاً بالنظام العام.

اولا: الاتجاهات في تحديد مصطلح الارهاب

لو استعرضنا الوسائل اللغوية المتعلّقة بالتطوّر اللغوي والنمو المصطلحي لوجدناها كثيرة منها: الاشتقاق، والمجاز، والنحت، والترجمة، والتعريب.

وعند دراسة أيّ مصطلح من المصطلحات يجب أن نعرف الوسيلة التي تطوّر بها هذا المصطلح،

فإن كان نشوء المصطلح من طريق الاشتقاق كان المناسب العودة إلى جذور الكلمة وأصل اشتقاقها.

وإن كان من طريق النحت عدنا إلى الجملة التي نحت اللفظ منها وهكذا.

ولذا أحسب أنّ طريقة كثير من الباحثين في دراسة مصطلح الإرهاب بعيدة عن الصواب، إذ يعودون إلى اشتقاق الكلمة، وكأنّ وضع هذا المصطلح بإزاء هذا المعنى جاء من هذا الطريق ابتداءً، فتراهم يملؤون دراساتهم بما ينقلونه عن المعجمات وكتب المصطلحات.

بينما جاء وضع هذا المصطلح بإزاء معناه نتاج التعريب، فيحتاج إلى العودة إلى أصل الثقافة التي نقل عنها هذا المصطلح، ومعرفة مدى تجانس المعنى مع اللفظ العربي الذي عُرِّب به، فتكون معرفة الاشتقاق بعد ذلك معيناً على تصور معنى اللفظ في أصل اللغة لمعرفة مدى سلامة جعله تعريبًا للمصطلح الأجنبي.

إن المُعرِّب لمصطلح (Terrorism) إلى الإرهاب كان أمام ألفاظ كالعنف، والجريمة، والإرهاب حتى صار الاستقرار على اللفظ الأخير، وليس هذا الاستقرار مبنيًا على أصول علمية بل مبناه على أغراض وأهداف المترجمين ومن وراءهم، لذ فإنّ من المهم عند ترجمة مصطلح عن لغة أجنبية أن يُستوعب المصطلح الأجنبي استيعابًا تامًا.

ففي المصطلحات الدينية أو الفكرية يحتاج الأمر إلى الرجوع إلى الأصول الدينية والفكرية لمعرفة معنى المصطلح، ويحتاج إلى معرفة التاريخ الديني، وتاريخ استعمال المصطلح وتطوّره للخروج بمعرفة المراد بدقة، فللسياق الزمني أثر كبير في تعيين المراد الحقيقي بدقة.

ومن الغريب أن نجد المتكلّم عن مصطلح الإرهاب، وقد ملأ كلامه بنصوص من القرآن الكريم، والسنة المطهرة لتفسير هذه الكلمة، وتبيين إطلاقاتها، بينما القوم الذين أطلقوا المصطلح، واستخدموا اللفظ بعيدون كل البعد عن هذا المعنى.

فما بين استخدام المعاصرين لمادة (رهب) وما اشتق منها، وبين استعمالات هذه المادة وما اشتقّ منها في نصوص الشارع بونٌ شاسع، فتخويف من في قلوبهم نوازع الإجرام والبغي والتعدّي على الآخرين، وردعهم عن الإقدام على الجرائم وارتكابها بتطبيق العقوبات عليهم ليس أمراً مذموماً، بل هو مطلوب لتوقّف أمن الناس عليه.

أمّا المعاني السيئة من الاعتداء على الآمنين، والجرائم العامة والخاصة فتدلّ عليها ألفاظ شرعية دقيقة تبنى عليها أحكام في غاية الانضباط.

وعلى كلّ حال، فالمتتبع للتعريفات الكثيرة للإرهاب يجد نفسه أمام اتجاهين رئيسين هما:

الاتجاه الأول: المحدّدات المفردة لمصطلح الإرهاب:

وهي التعريفات الجزئية المرتبطة أو المعبرة عن اختصاصات بعينها، ومنها:

١- المعنى المعجمي للإرهاب:

تشتقّ كلمة «إرهاب» من رَهِبَ يَرْهبُ رَهْبَةً ورَهْبًا ورَهَبًا... أي خاف[١]، فيقال: رَهِبت الشيء رهباً ورهبةً أي خفته، والرهباء من الله والرغباء إليه والنعماء منه[٢].

ويستعمل الفعل ترَهَّبَ بمعنى توعّد إذا كان متعدياً فيقال ترهب فلاناً: أي توعده.

وأرهَبَه ورهَّبَه واسترْهَبَه: أخافه وأفزَعه[٣]، والإرهاب بالكسر الإزعاج والإخافة[٤].

٢- المعنى السوسيولوجي للإرهاب:

يمكن أن نجد في الدراسات المتعلّقة بميدان علم الاجتماع الجنائي ما يناسب تحليل ظاهرة الإرهاب، وعليه فتحليل الإرهاب بوصفه جريمة اجتماعية ينتهي بنا إلى إدراجه ضمن ميدان علم الاجتماع الجنائي، فغالباً ما يعرف الإرهاب بأنّه: (كلّ تصّرف أو سلوك بشري ينزع إلى استخدام قدر من القوة القسرية بما في ذلك الإكراه والأذى الجسدي لتحقيق غايات معيّنة)[٥].

وهذا السلوك البشري القسري غير سلمي يحدث بين الأفراد أو الجماعات أو السلطات بعضها اتجاه بعض داخل مجتمع معين، ويتولّد أساساً من تقاطع أو تداخل وتظافر عناصر من بيئات مختلفة تهم في تكوينه، غير أنّ المعنى الجنائي للإرهاب سيظلّ قاصراً، طالما أنّه يفتقر إلى اتفاق بين الدول والمجتمعات.

إنّ التنظير السوسيولوجي يتجّه إلى بناء معرفي يتمثّل في حقل تركيبي حديث هو علم اجتماع الإرهاب (Sociology Of Terrorism)وهو حقل يعكس في الواقع الآثار الكبرى للعمليات الإرهابية أيّاً كان مصدرها وتغيّرها على المجتمعات الإنسانية المعاصرة، كما يعكس الحاجة العلمية العميقة إلى فهم السلوك الإرهابي والإحاطة بدوافعه ونتائجه.

---

(١) الجوهري، الصحاح ١/ ١٤٠، ابن منظور، لسان العرب ٩/ ١٢٣٧.

(٢) الفراهيدي، العين ٤/ ٤٧.

(٣) الجوهري، الصحاح ١/ ١٤٠.

(٤) الزبيدي، تاج العروس ٢/ ٤٢.

(٥) محمد احمد السعد، سسيولوجية الإرهاب/ ٢٤.

٣- المعنى السيكولوجي للإرهاب:

يعدّ الإرهاب من الوجهة النفسية سلوكاً ناتجاً عن انفعال معيّن، ولهذا فهو ظاهرة تقع في دائرة اهتمام علم النفس، فالإرهاب فعل يرتبط بشكل مباشر بشخصيّة الفرد الذي يمارس هذا السلوك، ولكن البحث في الأصول النفسية للإرهاب لا يعني ذلك تسويغه أو تبريره سايكولوجياً على اعتبار أنّه يدخل ضمن تركيبة الفرد النفسية ويسيطر على لا شعوره، لأنّ غريزة العدوان ليست هي الغريزة الوحيدة في تكوين الذات بل هنالك غرائز أخر تشاطرها من أجزاء التكوين.

إذاً فالجذر النفسي للسلوك الإرهابي لا يعفي صاحبه من المسؤولية القانونية أمام المجتمع والبناء الأخلاقي من جانب، وأمام القانون من جانب آخر ولاسيّما عندما يتعلّق الموضوع بالحق العام وبالهجوم والاعتداء على المواطنين والأبرياء العزّل من دون مبرر أو مسوغ مشروع. حيث إنّ الدافع الذاتي عامل مهم ومؤثّر في الفعل الإرهابي فإذا ما حمل الإنسان غريزة عدوانية في ذاته يكون لديه ميل إلى العمل الإرهابي ولديه الاستعداد للانخراط في صفوف المنظمات الإرهابية.

٤- المعنى السياسي للإرهاب:

الإرهاب هو فعل عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة، أو من أجل تغييرها وتدميرها.

ويعد (هاردمان) عالم السياسة أول من وضع تعريفاً أكاديمياً للإرهاب عام (١٩٣٠) إذ وصفه بأنّه: «منهج أو نظرية كامنة تهدف من خلال مجموعة منظمة أو حزب لتحقيق أهداف معلنة باستخدام العنف والتهديد به».

ومن خلال التعريفين السابقين يتضح أنّ العمل الإرهابي يمارس من قبل السلطة من جانب أو الشعب من جانب آخر بهدف تحقيق أهداف سياسية توصف الوسيلة المستخدمة للوصول إليها إرهاباً.

٥- المعنى القانوني للإرهاب:

يتضمّن الإرهاب من الناحية القانونية كلّ السلوكيات المخالفة للقانون، والتي تهدف بالأساس إلى تخويف الناس وإرهابهم لتحقيق أهداف سياسية أو عرقية أو دينية وقد عَرَّفَ المكتب الدولي لتوحيد القانون العقابي الإرهاب بأنّه: (لا يقتصر على كونه خطراً عاماً بل هو إفزاع وإخافة للشعب على أمواله

أو على أرواحه أو أبدانه)[1]، وقد أقرَّ هذا التعريف في مؤتمر باريس المنعقد في عام (١٩٣١).

وهذا يعني أنّ جرائم الإرهاب تعتمد على إثارة الرعب أو الفزع أو ترويع الآمنين ويُعدّ أحد الأركان الأساسية لفعل الإرهاب بل هو أبرز أركانه القانونية، بالرغم من أنّ ملامح جريمة الإرهابي قد تختلف عن غيرها من أفعال المجرمين إلّا أنّ أركان الجريمة متوافرة فيها، فالركن المادي المتمثل في السلوك الإجرامي سواء بالترويج للفكر المتطرف أو الممارسة الإرهابية في حيازة الوسائل والأدوات المستعملة في ارتكاب الجرائم أو من خلال ركنها المعنوي المتمثل في توجيه إرادة الفاعلين إراداتهم في ارتكاب تلك الأفعال الإجرامية، وتوافر القصد الجنائي مهم في هذه الجرائم، فبتحقيق القصد الجنائي للإرهاب تعدّ الجريمة عمدية إذا توقع الفاعل (الإرهابي) النتائج الإجرامية الناتجة من جراء أفعاله التي أقدم عليها[2].

الاتجاه الثاني: المحددات المركبة للإرهاب

ونعني بالتعريفات المركبة تلك التي تحاول أن تأخذ في اعتبارها كلّ أو معظم التعريفات المفردة أو الجزئية المرتبطة أو المعبّرة عن اختصاصات معيّنة وهي - أي هذه التعريفات - تعكس اتجاهاً واقعياً يتمثّل بتداخل المقاربات المنهجية الاجتماعية السلوكية للظواهر والمشكلات الاجتماعية والنفسية والسياسية والقانونية في المجتمعات المعاصرة.

ولعلّ المشكلة الأساسية في تعريف الإرهاب تكمن في أنّ أيّة ظاهرة سلوكية يستحيل تفسيرها من خلال حقل تخصصي واحد[3].

وقد تعاظم التركيز على الاتجاه التركيبي للتعريف، حيث إنّ للمفهوم أبعاداً انعكست دولياً في المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية التي نظمتها جهات دولية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث، وسنحاول في الأسطر الآتية التعرف على مخرجات هذا الاتجاه.

١. قامت اللجنة الخاصة بالإرهاب التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتعريف الإرهاب في الاتفاقية الأوربية في ٢٧/ ١١/ ١٩٧٧ بأنّه «أعمال الاعتداء على الحياة، أو السلامة الجسدية، أو حرية الأشخاص ذوي الحماية الدبلوماسية، وجرائم الخطف، وأخذ الرهائن والاحتجاز غير المشروع

(١) أحمد محمد رفعت، الإرهاب الدولي ص ٢٩.

(٢) ن.م.

(٣) صلاح شمسه، الارهاب دراسة في المصطلح والتأسيس على الحرابة في الفقه الاسلامي، بحث منشور في مجلة جامعة الإمام جعفر الصادق عليه السلام العدد ٤ لسنة ٢٠١٦م، ص ٧٥.

للأفراد، واستخدام الأسلحة والقنابل اليدوية والقذائف والصواريخ والخطابات أو الطرود الخادعة والاستيلاء على الطائرات والاعتداء على سلامة الطيران المدني، ويعدّ الاشتراك مع شخص يرتكب هذه الجرائم أو يحاول ارتكابها جريمة إرهابيّة يعاقب عليها»[1].

وهذا التعريف يعكس ردود الفعل التي شهدتها حقبة السبعينيات والتي تمثلت في خطف الطائرات والدبلوماسيين مما عُدّ انتهاكاً للقانون الدولي ولحصانة الأفراد وسلامة الطيران المدني.

٢. تعريف دول عدم الانحياز عام ١٩٨٤: «الإرهاب نوع من العنف تقوم به قوى استعمارية عنصرية أو نظام ضد الشعوب المناضلة من أجل الحرية»[2].

ونلاحظ أنّ هذا التعريف يعكس مرحلة شهد فيها العالم استقطاباً تمثّل في الحرب الباردة وانقسامه إلى قطبين متنافسين مع استمرار الثورات الوطنية واتباع تأثير دائرة الدول غير المنحازة.

٣. تعريف المخابرات الأمريكية (C.I.A) في ثمانينيات القرن المنصرم، «الإرهاب هو التهديد باستعمال العنف أو استعماله لتحقيق أهداف سياسية من قبل أفراد أو جماعات سواء أكانوا يعملون لمصلحة سلطة حكومية رسمية أم ضدها».

وهو تعريف بلاغي يلخص وجهة النظر الأمريكية التي تسوق مفهوم الإرهاب بوصفه تهديداً للحضارة الغربية حصراً وتجاوزاً على منجزاتها ولذلك فهي (أمريكا) تتطرف أحياناً، فتشمل الإسلام والمسلمين.

٤. تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٩٨: «كلّ فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيّاً كانت بواعثه أو أغراضه ويقع تنفيذاً بمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر»[3].

٥. تعريف الإرهاب وفق قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥: «كلّ فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصّة، بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) هشام الحديدي، الإرهاب جذوره، بثوره/ ص ٧٩.

(٣) سهيل الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب الدولي ص ٨٧.

أو الوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو إشاعة الفوضى تحقيقاً لغايات إرهابية».

ونلاحظ أنّ المشرّع العراقي لم يخرج بعيداً عن إطار الاتفاقيات والمفاهيم الدولية، فقد راعى بعض النقاط المتفق عليها دولياً.

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا ما يلي:

١. أنّ تعريف الإرهاب يقوم على عناصر أساسية وهي أعمال معينة وُصِفت بأنّها عنف، أو رعب وأن يكون هناك هدف أو مقصد معين يستهدفه الإرهاب، سواء كان هذا الهدف الوصول إلى السلطة، أم إسقاطها، أم إخضاع الآخرين لسلطان ممارسي الإرهاب، أو نحو ذلك من الأهداف السيئة، وأن يكون هناك جماعة منظّمة تقوم بالإرهاب، وتسعى إلى تحقيق أهدافها المرسومة.

٢. أنّ المفهوم غامض غير محدد، وأكبر أسباب غموض هذا المصطلح، وتباين التعريفات وكثرة الآراء والأقوال يرجع إلى (تباين العقائد أو الأيديولوجيات وتضاربها) التي اعتنقتها الدول، وارتضتها مناهج حياتية لها ولشعوبها.

٣. تعدد التعريفات: تتعدد التعريفات تعددًا يربك كلّ قارئ بينما شأن المصطلحات أن تكون جامعة للناس على أمر سواء، وأن تكون جامعة للمعرف مانعة من دخول غيرها فيه.

٤. أنّ التعريفات نسبية: وذلك ما أقرّ به الغربيون في أبحاثهم، ففي أبحاث القسم الفيدرالي بمكتبة الكونغرس جاء ما يأتي: «وبالرغم من ذلك ربَّ عمل عنيف ينظر إليه في الولايات المتحدة باعتباره عملاً إرهابياً، لا يرى كذلك في بلد آخر، ونوع العنف الذي يميّز الإرهاب عن غيره من أنواع العنف كالجرائم العادية، أو عمل الجيوش في أوقات الحروب يمكن أن يحدد بعبارات تجعله معقولاً»[1].

٥. وبناءا على ما سبق لا نجد غرابة في قول المختصّين بأنّ هناك صعوبة بالغة تكتنف مصطلح الإرهاب، ومن ثم يصبح الحديث عن إيجاد تعريف محدّد له أمراً عسيراً، ومردّ هذه الصعوبة إلى طبيعة الأعمال الإرهابية واختلاف نظرة الدول لمثل هذه الأعمال، فما يراه بعضهم إرهاباً يراه الآخر عملاً مشروعاً، والعمل الذي يصنف إرهاباً لدى بعض الأفراد أو الدول يراه آخرون حقاً مشروعاً لمن قام به حسب الاتفاقيات الدولية وقوانين الأمم المتحدة وحقوق الإنسان المتفق عليها.

٦. هذا الاختلاف الواضح في تعريف الإرهاب مَثَّل مشكلة واضحة أمام الباحثين على اختلاف تخصّصاتهم واهتماماتهم الفكرية.

---

(١) نعوم تشومسكي، الصدمة ص ٨٠.

٧. حين يتحوّل شعار مكافحة الإرهاب إلى أيديولوجيا يفرض القويّ سياسته على الضعيف ويسود منطق الجلّاد وتتحوّل الضحية إلى عبء ينبغي التخلّص منه لا عجب أن نرى من يعتبر الإسلام ثقافة تحضّ على الإرهاب، لأنّه يتضمن موقفاً ومخزوناً تاريخياً يحضّ على المقاومة والجهاد وعدم الاستكانة للظلم.

هذه الإشكالية التي لازمت مصطلح الإرهاب جعلت بعض المؤلفين يضعون له أكثر من مئة تعريف، وهذا يؤكّد صعوبة وضع تعريف محدد لذلك المصطلح.

ويمكن أن نخلص الى أنّ الإرهاب فعل يصدر من معتد على بريء يحدث له الخوف والرعب والفزع، سواء عن طريق تنفيذ أعمال العنف كالقتل والتخريب أو التهديد، ولأي سبب كان، سياسياً أو مالياً أو دينياً، أو عدواناً شخصياً لأسباب نفسية واجتماعية.. وهذا الإرهاب قد يصدر عن سلطة ظالمة، أو دولة محتلة لشعب، أو يصدر عن جماعة أو فرد، إنّما هو فعل موصوف معرّف ومحدد. لذا فكلّ فعل ينطبق عليه هذا الوصف والتعريف فهو إرهاب، بغض النظر عن القائم به، فرداً كان أو دولة أو جماعة..

وقريب من ذلك ما أقرّه المجمع الفقهي الإسلامي في اجتماعه الذي عُقِدَ في ١٠ يناير ٢٠٠٢م بمكة المكرمة في دورته السادسة عشرة، إنّ التطرف والعنف والإرهاب ليس من الإسلام في شيء، وأنّها أعمال خطيرة لها آثار فاحشة، وفيها اعتداء على الإنسان وظلم له، ومن تأمل مصدري الشريعة الإسلامية، كتابَ الله الكريم وسنةَ نبيه ﷺ، فلن يجد فيها شيئاً من معاني التطرف والعنف والإرهاب، الذي يعني الاعتداء على الآخرين دون وجه حق[1].

وفي البيان الذي أصدره المجمع الفقهي الإسلامي بهذا الخصوص، تمّ تعريف الإرهاب بأنّه (ظاهرة عالمية، لا ينسب لدين، ولا يختصّ بقوم، وهو ناتج عن التطرّف الذي لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة.. وهو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيًا على الإنسان (دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه) ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة، وإخافة السبيل، وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد

(١) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي « رابطة العالم الإسلامي » المملكة العربية السعودية – ص ٣٥٥، ٣٥٦.

المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر)[1].

ثانياً: المحاربة، وشروط تحققها

إنَّ نظرة متفحّصة في تراثنا الإسلامي تهدينا إلى تقرير القول بأنَّ هذا التراث خلا من التعرّض لذكر أيِّ تعريفٍ معتبرٍ لمصطلح الإرهاب.

و إنّ المدوَّنات الفقهيَّة القديمة، لم تُعنَ – حسب علمنا المتواضع – بذكر تعريفٍ لهذا المصطلح الذي لم يكن له حضور عند الأقدمين من الفقهاء والمفسرين وغيرهم، ولم يفرد له باب بعينه، مما يجعلنا نفزع إلى تقرير القول بأنّ هذا المصطلح لم يحظ بتعريفٍ من لدن العلماء القدامى.

ومع ذلك فقد قدّمت الشريعة الإسلامية تشريعاً متكاملاً للتصدّي لما عرف لاحقاً بالجرائم الإرهابية بعد تحديد مصطلح خاص عرف بـ(المحاربة) له شروطه وأركانه الخاصة.

فالمحاربة إذاً صورة من صور التشريع الجنائي الإسلامي، توصف بأنّها أبشع الجرائم سواء من حيث أغراضها الخبيثة أو مضاعفاتها الخطيرة أو أسلوبها المرعب لما فيها من ترويع للآمنين وبث الذعر، وإلقاء الرعب والفزع في قلوبهم، واعتداء على الأموال العامة والخاصة.

وللإحاطة بمصطلح المحاربة فقهياً – المقابل لمصطلح الإرهاب – فإنّنا نتناول مفهومه في اللغة والاصطلاح وشروط تحققه ومن ثم تطبيق الحد.

لقد وضع التشريع الإسلامي للمحاربة شروطاً وأركاناً خاصة لا تتحقق إلّا بوجودها لجسامة العقوبة المترتبة عليها، والتي ورد النص عليها في القرآن الكريم، قال تعالى ﴿**إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا أو تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أو يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[2].

والمحاربة في اللغة مصدر مشتق من فعل حارب يحارب. ولهذا الفعل عدّة معان منها أنّ الحرب بمعنى القتل وبمعنى المعصية وحارب الله إذ عصوه كما يأتي الحرب معنى سلب[3].

أما في اصطلاح الفقهاء فقد عرفها الإمامية بأنها «تجريد السلاح براً أو بحراً ليلاً أو نهاراً لإخافة الناس في مصر أو غيره من ذكر أو أنثى....»[4].

(١) المصدر نفسه ص ٣٥٦.

(٢) المائدة/ ٣٣.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، ٢/ ٣٢.

(٤) الشهيد الثاني، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ٩/ ٢٩٠.

وعرفها الحنفيّة بأنّها «الخروج على المارة على سبيل المغالبة على وجه يمنع المارة من المرور وينقطع الطريق»[١].

في حين عرّفها الشافعية بأنّها «البروز لأخذ مال أو لقتل أو إرعاب مكابرة أو اعتماداً على الشوكة مع البعد عن الغوث»[٢].

وعرّفها المالكية بـ«قطع الطريق لمنع سلوك المارة، أو أخذ المال على وجه يتعذر معه الغوث».[٣]

في حين وسّع الظاهرية معنى المحاربة ليشمل كلّ مفسد في الأرض، وحجتهم في ذلك أنّ آية المحاربين جعلت كلّ مفسد في الأرض محارباً والحكم مطلق يجرى على إطلاقه ما لم يرد حكم يقيده[٤].

ومن مجموع هذه التعريفات يمكن القول بأنّ فقهاء المسلمين بمختلف مذاهبهم يجمعون على أنّ الخروج لإخافة الناس في الطريق أو لأخذ أموالهم أو قتلهم أو جرحهم هو من قبيل الحرابة[٥].

وإذا ما أجرينا مقارنةً بين الأفعال التي توصف بأنّها من الحرابة والصور المعاصرة من الجرائم الإرهابية نجد أنّهما يتفقان من حيث توافر العنصر النفسي، ونشر الرعب أو الخوف، فقد اشترط الفقهاء تجريد السلاح والمكابرة بالاعتماد على الشوكة والمغالبة لانطباق المحاربة عليها، وهو ما ينطبق على أكثر العمليات الإرهابية في الوقت الحاضر لاسيما أعمال القرصنة البحرية وخطف الطائرات حيث يمتنع الغوث ويتم استخدام السلاح أو التهديد به لنشر الرعب بين المسافرين.

وعليه فإننا نجد أنّ جريمة المحاربة في الشريعة الإسلامية هي الصورة المقابلة للجريمة الإرهابية في التشريع الوضعي.

لقد حرص الإسلام على ضمان أمن واستقرار المجتمع بِعَدِّ هذه الجريمة من الكبائر، ورصد لها أشدّ العقوبات، لما في قطع الطريق وقتل الناس وإرهابهم من إشاعة للفوضى والرعب وإخلال خطير للنظام العام.

وتجدر الاشارة إلى أنَّ الشريعة الإسلامية أول تشريع سماوي متكامل يصوّر الجرائم الإرهابية ويصفها توصيفاً دقيقاً بما ينسجم مع تحديد مفهوم الإرهاب وفق التشريعات الحديثة، فالتشريع الجنائي الإسلامي عالج جريمة الحرابة التي ورد ذكرها في القرآن الكريم بتحديد أغراض مرتكب

---

(١) الكاساني، بدائع الصنائع ٧/ ٩١.

(٢) الشربيني، مغني المحتاج ٤/ ١٨٠.

(٣) ابن جزي، قوانين الأحكام ٢/ ٦٣٩.

(٤) ظ: ابن حزم، المحلى ١١/ ٣٠٦.

(٥) هيكل، محمد خير، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية/ ٧٣.

الجريمة ومضاعفاتها الخطيرة على أفراد المجتمع، ومن ثم رتّب عليها أشدّ العقوبات وعَدَّها كبيرة من الكبائر. لذا نجد أنّ من المخجل أن تلصق صفة الإرهاب بالدين الإسلامي اعتماداً على قيام بعض الأفراد المنتمين إليه الضالين بأفعالٍ رَفَضها، ورصد لها أشدّ العقوبات.

ثالثاً: شروط تحقق جريمة الحرابة

اتفق الفقهاء المسلمون على الشروط العامة لتحقق هذه الجريمة إلّا أنّ الاختلاف بينهم في تفصيلات تلك الشروط، فمنهم من تطلّب في مقترفي الجريمة أن يكونوا ذكوراً وأنّ الحدّ لا يقام على الإناث، أمّا الرأي الآخر[1] فيرى أنّ الآية الكريمة التي جرمّت الحرابة وردت عامّة والعام يجري على إطلاقه ما لم يقيد، إذ جاء في الآية ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ﴾ فهي وردت بصيغة المذكّر وتفسير الآية يفيد أنّ لفظ المذكر الجمع يشمل الذكر والأنثى، ويرى هذا الرأي أيضاً أنّ الوسائل الحديثة المتوفرة للمرأة وما تستطيع أن تقوم به لا يقلّ خطورة عن دور الرجل في قيامه بالجريمة.

وبخصوص السلاح ودوره في الجريمة فبعض الفقهاء اشترط لكي تتحقق الجريمة أنّ يحمل الجناة سلاحًا ظاهرًا أو مخبأ بغض النظر عن نوعه[2]، بينما هناك من الفقهاء من يرى أن الجريمة تُعَدُّ واقعة فعلاً ولو لم يكن الجاني أو الجناة يحملون سلاحًا[3] وذلك لأنّ صفة المغالبة واقعة من قبل الجناة عن طريق الرعب والإرهاب الذي يُحدثونَهُ في نفوس المجني عليهم، وعدم قدرة هؤلاء الأخيرين على طلب الغوث من السلطة العامة أو من الناس، فالمعيار على وفق الرأي الآخر هو استحالة الاستغاثة لأسباب متعددة، قد تكون بعد المكان عن العمران، أو حصول الجريمة ليلاً، أو لأن المجني عليه لا يستطيع مقاومة عدد من الجناة.

ومن الشروط التي نتج عنها أكثر من رأي بين الفقهاء مسألة مكان وقوع الجريمة أو مكان قطع الطريق كما يسميه الفقهاء المسلمون، فمنهم يرى أنّ المحاربة لا تتحقق كجريمة إرهابية إلا إذا وقعت بعيدًا عن المدن، وفي الطرق النائية؛ لانعدام الغوث[4]، أما إذا وقعت في الأمصار (المدن) فيرى هذا الاتجاه أنَّ الاستغاثة ممكنة ولا يجوز أن نكون أمام جريمة المحاربة، بل جريمة من نوع آخر، فقد تُكَيَّفُ على أنّها سرقة، أو جريمة قتل، أو سرقة بظروف مشددة أو قتل بظروف مشددة، أما الاتجاه الثاني

(١) الشهيد الثاني، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ٩/ ٢٩٠.
(٢) ابن رشد، بداية المجتهد ٢/ ٤٥٥.
(٣) الشهيد الثاني، الروضة البهية: ٩/ ٢٩٢، الكاساني، بدائع الصنائع ٧/ ٩٣.
(٤) الزيلعي، تبيين الحقائق ٣/ ٢٥٣.

بخصوص مكان وقوع الجريمة فيعتقد أنّ الجريمة تُعدُّ واقعة فعلاً سواء وقعت في الطريق العام أم داخل المدن، في الليل أم في النهار، لأنّ العبرة بمنعة الجاني وقوته وسيطرته على المجني عليه، وعدم استطاعة هذا الأخير المقاومة والاستغاثة[1].

وما يخصّ ضرورة مباشرة قاطع الطرق أو المحارب للجريمة بنفسه أو بالاشتراك مع آخرين فهناك رأي مفادُه أنّ الجريمة تنطبق فقط على فاعل الجريمة الأصلي الذي باشر الفعل الإجرامي بنفسه، أما من حرّضه أو ساعده بتوفير المواد واللوازم والأسلحة المسهلة للجريمة، أو من كان يراقب الطريق أو من وفّر للجاني الحراسة أو الحماية فكلّ هؤلاء ليسوا محاربين ولا ينطبق عليهم وصف المحاربة كجريمة حدية في الفقه الجنائي الإسلامي بل تنطبق عليهم جرائم وعقوبات كل حسب الفعل الذي اقترفه، فإذا شكل الفعل الإجرامي جريمة مستقلة قائمة بذاتها فيصار إلى تطبيق عقوباتها سواء كانت من جرائم الحدود أو القصاص أو يُصار إلى تطبيق العقوبات التعزيرية على حالة الاشتراك في الجريمة ولا تطبق عقوبة جريمة الحرابة إلا على الفاعل الأصلي في الجريمة[2].

أما الرأي الثاني فيرى أنَّ المحاربة في الغالب تتطلب القوة، والمنعة، والشوكة، واستعمال السلاح، واشتراك عدد من الجناة واستخدام وسائل النقل المختلفة، وتتطلب معاونة ومساعدة وتهيئة مستلزمات، لذلك فيكون هناك فاعلون أصليون وشركاء في الجريمة[3]، ويرى هذا الاتجاه تطبيق عقوبة المحاربة، وعدّ الجريمة متحققة بالنسبة للفاعلين الأصليين والشركاء على حد سواء دون تفريق بينهم بِعَدّ كلٌّ منهم يؤدي دوره في وقوع جريمة الحرابة.

رابعًا: التفريق بين الدفاع الشرعي والممارسات الارهابية

لا يخفى أنّ حق الدفاع هو امر فطري وعقلائي لا يختلف فيه اثنان.. من هنا نرى أنّ شريعتنا العادلة والواقعية قد عالجت مسألة الدفاع بكلا نوعيه بدقة.. ونحن نحاول في هذه الوقفة تركيز النظر فعلاً على الدفاع العام من الزاوية الفقهية حيث أولى فقهاؤنا هذه الزاوية أهمية كبيرة، ونظروا لها من ناحية البحث في أصل المشروعية ونوعها، وهل هي بمستوى الوجوب أو الإباحة، وما هي شروط الدفاع وكيفيته، وبيان أحكامه والآثار المترتبة عليه.. فتعرضت بعض الدراسات مفصّلاً وبصورة موسعة مثل

(١) الشهيد الثاني، الروضة البهية ٩/ ٢٩٢، الشربيني، مغني المحتاج ٤/ ١٨١، البهوتي، شرح منتهى الإرادات ٣/ ٣٧٥، ابن رشد، بداية المجتهد ٤/ ٤٢٥.

(٢) ظ: النجفي، جواهر الكلام ٤١/ ٥٧٠.

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع ٧/ ٩٣.

ما ورد في باب الجهاد من (كتاب كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء) حيث أورد الشيخ جعفر قدس سره أقسام الدفاع العام وقسّمها على أربعة:

أحدها: ما كان لحفظ بيضة الاسلام إذا أراد الكفّار الهجوم على أراضي المسلمين وبلدانهم وقراهم، وقد استعدوا لذلك وجمعوا الجموع لأجله لتعلو كلمة الكفر وتهبط كلمة الاسلام ويشتدّ الكفر.

ثانيها: ما كان لدفع الكافرين والمشركين عن التسلّط على دماء المسلمين وأعراضهم بالتجاوز والتعدّي عليها والمساس بشرفهم.

ثالثها: ما كان لدفعهم عن طائفة أو جماعة من المسلمين التقت مع طائفة من الكفار في أيّ مكان كان وخيف من استيلائهم عليها.

رابعها: ما كان لدفعهم عن بلدان المسلمين وقراهم وأراضيهم وإخراجهم منها بعد التسلّط عليها وإصلاح بيضة الاسلام بعد كسرها وإصلاحها بعد ثلمها والسعي في نجاة المسلمين منهم.

وإن كان للمناقشة في هذا التقسيم مجال إلا أنّ الغرض هو الإشارة إلى أحدِ النماذج المبحوثة لدى فقهاء مدرسة أهل البيت عليهم السلام التي تعكس مدى اهتمام الشريعة بهذا الشأن الحيوي والحساس.. ألا وهو الدفاع العام الذي هو مقولة تقع في الطرف المقابل تماماً لمقولة الإرهاب.. فإنّ الدفاع حق والإرهاب عدوان.. وبين الحق والعدوان تقابل صريح وتضاد واضح فلا يسوغ الخلط بينهما.. فإنّ الموقف الشرعي من وجهة نظر مدرسة أهل البيت عليهم السلام في مسألة الدفاع يقوم على ركيزة ضرورية، وهي حماية الحق وحفظ حريمه.. وهذه فكرة صحيحة ونظرية تحمل مبرّراتها المنطقية معها. وتمثل رادعاً أساسياً في وجه الإرهاب والعدوان بمختلف أشكاله..

إنّ أغلب حالات المواجهة الحادّة – أو المسلحة – التي تظهر في بعض الأقاليم الإسلامية إنما تُعبّر عن تصدّ وموقف دفاعي ورد للاعتداء الذي خيم على أبناء أمّتنا.. وما هو بابتداء حرب أو إشعال لفتيلها وليس هو إعتداء على أحد بل هو دفع لخطر واقع وحال بساحتنا.. ولا شك بأنّ الاستعداد للدفاع كاشف عن حيوية الأمة ويقظتها ووعيها ويُعدُّ تعاونًا في سبيل تحكيم الحقّ والعدالة.. وأين هذا من الإرهاب الذي هو إثم وعدوان؟!

ونظرية الدفاع في الإسلام قد حددت لممارستها عملياً أصولًا وآدابًا وقواعدَ، ولم تترك الأبواب مفتوحة أمام حالات التشفّي والانتقام من البشرية وتصفية الحسابات والإبادة للثروات والإمكانات والدمار الشامل.. بل ارتفعت الشريعة بهذه الممارسة إلى رتبة العبادات.. فقد أفاد الشيخ كاشف الغطاء بأنّ شروط الدفاع تشبه شروط الصلاة.. وأنّ الوسائل المتطورة بمنزلة الطهارة المائية من الوضوء

والغسل لا يجوز العدول إلى غيرها إلّا مع الاضطرار.. وأنّ الوسائل البدائية كالحجارة والعصا بمنزلة الطهارة الاضطرارية الترابية يحرم استعمالها مع وجود ما هو بمنزلة الطهارة المائية.. فالدفاع هو عمل مشروع شرعاً وعقلاً بخلاف العمل الإرهابي الذي هو ممارسة غير مشروعة يربك الحياة الاجتماعية ويحطمها ويسلب الأمن والاستقرار ويقضي على الحياة وبهجتها في حين أنّ الدفاع يحمي الكيان الاجتماعي من الانهيار والدمار ويحفظه من التصدع..

المبحث الثالث

فتوى الدفاع الكفائي دراسة تحليلية معمقة

المطلب الأول

فتوى السيد السيستاني امتداد لفتاوى فقهاء الإمامية في الدفاع عن البلاد الإسلامية

لم يكتفِ الفقهاء بدراسة أحكام الجهاد والدفاع ومسائله في كتبهم الفقهية الاستدلالية، بل دخلوا بأنفسهم – حاملين حسّ المسؤولية – معترك الأحداث في مواقع الضرورة عندما كانت البلاد الاسلامية أو عزّة المسلمين واستقلالهم في معرض خطر التعدّي الأجنبي، وقد سعى الفقهاء – ببيانهم أحكام الله للناس إلى حثّهم على الدفاع والمقاومة والصمود في مقابل الأعداء، بل ارتدوا بأنفسهم لباس الحرب وحضروا ميادين القتال، رغم العلاقة غير الحسنة التي كانت تربطهم بالحكام وسلاطين الجور، حيث كانوا يعدونهم غاصبين لمنصب الولاية.

وقد أصدر الفقهاء تجويزًا بالتعاون والتنسيق مع سلاطين الجور انطلاقًا من قاعدة دفع الأفسد بالفاسد عندما كانت البلاد الإسلامية تتعرض لهجمات المعتدين، كما منحوهم (أي الحكام) إذنًا بالتصدي لأمر الدفاع حتى تكون الحرب أمرًا ونهيًا بيدهم مشروعة، مرغبين الناس بالتعاون معهم ومساعدتهم.

إلّا أنَّ القرنين الماضيين اللذين يمثّلان قمّة الهجوم الأجنبي على الإسلام وبلاد المسلمين، والسعي الاستعماري لكسر شوكة المسلمين واقتدارهم ونهب ثرواتهم وأموالهم... شكّلا حضوراً ثورياً بارزاً لفقهاء الشيعة والسنة على السواء، رغم أنّ الحضور السياسي وإحساس الفقهاء بالمسؤولية إزاء مصير المسلمين كان اكبر من مجرد حضورهم على جبهات القتال للدفاع عن البلاد الإسلامية أو مواجهتهم للتسلط الأجنبي على شؤون المسلمين بفرض اتفاقيات اقتصادية أو سياسية، ولم تكن هجمات الاعداء لتنحصر في الحملات العسكرية أو انزال القوات المسلحة، بل شملت استخدام أساليب وطرق لجّر الأمم بصورة مخفية وغير محسوسة للعيان إليها عبر النفوذ في الهياكل السياسية والاقتصادية والثقافية، ودونما حاجة الى حضور مسلح يتمكّن العدو من التسلط على المسلمين وبلادهم عن طريق سياسي أو اقتصادي أو ثقافي.

وقد كان للفقهاء على هذا الصعيد تأثير بالغ، فهبّوا لمواجهة المستعمرين، والدفاع عن عزّة المسلمين واقتدارهم، وإذا أردنا أنْ نأتي على ذكر نماذج محدودة وبسيطة من هذا النشاط الفقهائي لأمكننا ذكر الشيخ جعفر كاشف الغطاء الفقيه البارز والمعروف في عهد فتح علي شاه القاجاري...حيث شنَّ حملة تعبئة عامة في الوسط العلمائي استهدفت الدفاع عن المدن المقدسة في النجف وكربلاء زمان الحملات الوهابية عليها عام ١٢١٧ هـ، وقد أدّت هذه المقاومة إلى هزيمة المهاجمين وفرارهم، وقد وقعت هذه الأحداث في ظروف كان أكثر الناس فيها خارج المدينة، إلّا أنّ همّة هذا الفقيه الشجاع مع حوالي مئتين من العلماء والمجاهدين في سبيل الله حالت دون وقوع الهزيمة [١].

وأعطى الشيخ كاشف الغطاء لفتح علي شاه القاجاري إجازة بالتصدي للدفاع عن البلاد الاسلامية عندما شنَّ الروس هجماتهم ضد إيران، وبعد ذكره اختصاص هذا التصدّي في زمان الغيبة بالفقهاء والمجتهدين ووجوب متابعتهم فيه، أجاز الشيخ كاشف الغطاء لأصحاب البصيرة والتدبير والوعي السياسي ومعرفة دقائق السياسة والحرب التصدّي بعد أن أبان عذر الفقيه في هذه المرحلة في التصدي المباشر، ورأى كاشف الغطاء أنّ هذه الصفات إذا ما اجتمعت في شخص واحد وفقدت في غيره تعيّن عليه عينًا التصدّي لإثارة الناس وتنظيم أمورها في مواجهة العدو، ثم يقول: «ولما كان الاستئذان من المجتهدين أوفق بالاحتياط، وأقرب إلى رضا ربّ العالمين، وأقرب إلى الرقية، والخضوع لربِّ البرية، فقد أذِنْتُ – إن كنتُ من أهل الاجتهاد، ومن القابلين للنيابة عن سادات الزمان– للسلطان ابن السلطان، والخاقان ابن الخاقان، المحروس بعين عناية الملك المنّان، فتح علي شاه أدام الله ظلاله على رؤوس الأنام، في أخذ ما يتوقف عليه تدبير العساكر والجنود، وردّ أهل الكفر والطغيان والجحود، من خراج أرض مفتوحة بغلبة الإسلام، وما يجري مجراها... وزكاة متعلّقة بالنقدين، أو الشعير أو الحنطة من الطعام، أو التمر والزبيب أو الأنواع الثلاثة من الأنعام» [٢].

وقد أصدر السيد علي الطباطبائي صاحب الرياض (١٢٣١ هـ) فتوى تشبه سابقتها، داعيًا الجميع للدفاع عن أرواح المسلمين وأموالهم.

وجاء من بعدهما فقهاء آخرون قد أصدروا فتاوى بمحاربة المعتدين، وعَدُّوها فريضة مهمة على المسلمين، وأنَّ أيّ تعاون مع الغزاة يوجب الكفر والارتداد، وفاعله بمنزلة المحارب للمسلمين، كان من بينهم السيد مصطفى الكاشاني، والشيخ محمد آل الشيخ صاحب الجواهر، والسيد محمد سعيد

(١) جعفر محبوبه، ماضي النجف وحاضرها ١/ ٣٢٦.

(٢) كشف الغطاء ٤: ٣٣٣ ٣٣٤.

الحبوبي، ومحمد حسين الحائري المازندراني، والسيد علي التبريزي[1].

المتتبع للفقه الشيعي وطبيعة الآراء التي يخرج بها فقهاؤه -لا سيما من سبق ذكرهم- يعلم بأنَّ هذه الآراء لا تعبّر عن استحسانات شخصية، بل تبتني على قواعد وأسس مستلّة من صميم الأدلة الشرعية التي ترجع أولًا وأخيراً إلى الكتاب والسنة وإن اختلف الفقهاء في كيفية الاستلال أو في مصداقية المورد التي يجري تطبيق القواعد عليه.

ولهذا السبب فالرأي الذي يبديه الفقيه يكمن وراءه دائماً دليل شرعي يعبر عن العمق التنظيري لذلك الفقيه، وعلى الباحث في مجال الفقه ألّا يكتفي بأخذ الرأي من الفقيه فحسب، بل يبحث في عمقه عن الدليل الشرعي الذي استند إليه الفقيه للتوصّل إلى هذا الرأي.

وهكذا نجد أنفسنا مع المسألة، لكن بعمقها التنظيري، لنحاول البحث عن الأدلّة الكامنة وراء الفتوى المقدسة للسيد السيستاني بالدفاع الكفائي ضد عصابات داعش التكفيرية الإرهابية، مبتدئين بالأدلة القرآنية العامة على وجوب الجهاد الدفاعي، ثم من خلال أدلة الدفاع عن عزّة الإسلام، ومن ثم استعراض أدلّة وجوب الدفاع عن الوطن الاسلامي.

أولا: وجوب الجهاد الدفاعي من القرآن الكريم

يعد وجوب الجهاد الدفاعي من ضروريات الفقه الاسلامي، وهو ما يحكم به العقل والشرع معاً.

يعتقد صاحب الجواهر أنّ هناك اجماعًا منقولاً ومحصّلاً على وجوب الجهاد الدفاعي، كما يرى بأنّ الروايات الخاصة والآيات العامة تدلّ على ذلك أيضاً، ولذا تشمله الآيات والروايات رغم عدم اعتبار الشرائط الخاصة بالجهاد الابتدائي فيه[2].

ولاستكمال الصورة التي تطلعنا على الموضوع، من المناسب استعراض مجموعة من الآيات والروايات، وهي:

الآية الاولى: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾[3].

تدل الآية - بظهور جلي - على وجوب الجهاد الدفاعي، وتجويز المقاتلة للكفار المحاربين، ويعود شأن نزول الآية إلى المرحلة التي تلت صلح الحديبية، فقد تعهّد المشركون - على أساس هذا الصلح

(١) ظ: البغدادي، وجوب النهضة رؤية تأسيسية استباقية حول الجهاد الكفائي، ص ٣٨.

(٢) جواهر الكلام ٢١: ١٨- ١٩.

(٣) البقرة/ ٣٠.

- بتسليم مكة للمسلمين ثلاثة أيام في العام القادم، لكي يتسنّى لهم السفر إليها للحج، إلّا أنَّ الرسول ﷺ لم يكن مطمئناً من وعود الكافرين، فكان يحتمل خلفهم للوعد، وإقفالهم سبيل مكة أمامهم، وقد تأذى الرسول ﷺ من أن يغدو الشهر الحرام الفترة الزمنية التي قد يواجه فيها الكافرين نتيجة إخلافهم الوعد، وهو ما أدى إلى نزول هذه الآية عليه، وإعلامه بقرار الحرب مع من يقاتل المسلمين، محذرة من التعدي عما حدد لهم (المسلمين) من حدود الجهاد الدفاعي.

وتُعدُّ الآية التالية فتنة المشركين أشد من القتال في الأشهر الحرم.

ويحتمل المحقق الأردبيلي شمول الآية للدفاع الشخصي عن النفس والمال مقابل المحارب، فهو يرى بأنَّ الآية ظاهرة في الجهاد الدفاعي، وأنَّ المكان الحرام والزمان الحرام لا يحولان دون الدفاع الشرعي والجائز[1].

أما العلامة الطباطبائي[2]، فيرى الآية أعمَّ من الجهاد الابتدائي والدفاعي، مستدلاً على ذلك بأنّ ظاهرها الأمر بالحرب لمن يكون بينه وبين المسلمين خصومة، ولو لم يقدم على محاربتهم، تماماً كمشركي مكة الذين كانوا أعداء للمسلمين، وعليه فتكون هذه الآية في سياقها شبيهة - عنده - بقوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا...﴾[3].

وبهذا البيان يظهر أنّ ظهور الآية في الشمول للجهاد الدفاعي أمر مسلَّم، وأنّ بعض المفسرين إنّما كان بصدد محاولة تعميم هذا الظهور للجهاد الابتدائي أيضاً.

الآية الثانية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ...﴾[4].

يرى الطبرسي بأنّ هذه الآية دالة على وجوب دفاع أهل كل منطقة ضد العدو الذي يخشى منه على أساس الإسلام وأصله، حتى لو لم يكن هناك إمامٌ عادل بينهم[5].

ويذهب العلامة الطباطبائي إلى أنّ الآية تأمر بالجهاد العام الذي يستتبع انتشار الإسلام في العالم، فكلّ جماعة من المؤمنين ملزمة بالحرب للجماعة الكافرة القريبة منها بغية نشر الإسلام، وإقرار حكومته على العالم، ومد ظله على رؤوس الأنام كافة[6].

والذي يبدو، أنّ الآية الشريفة ناظرة الى أمر عقلائي يعود لكيفية مقاتلة العدو، ففي الحرب مع

---

(١) الاردبيلي، زبدة البيان ١: ٣٩٥.

(٢) الطباطبائي، الميزان ٢/ ٦٠.

(٣) الحج/ ٣٩.

(٤) التوبة/ ١٢٣.

(٥) الطبرسي، مجمع البيان ٣: ٨٤.

(٦) الطباطبائي، الميزان ٩: ٤٠٤.

الكافرين ثمة فريق من المسلمين يقع على مقربة من جماعة الكفار ويكون أكثر من غيره عرضة لخطرهم، هذا الفريق له الأولوية لاسيما عندما تكون الحرب قائمة بين المسلمين والكافرين بحيث تكون مقاتلة القريب والبعيد أمراً عصيباً، بل من الأساس يجب أن يكون سلوك المسلمين بحيث يقلع الكافرون حتى عن التفكير بالمؤامرة والنفوذ، وهذا هو ما يفسر الدعوة القرآنية للجهوزية العسكرية والدفاعية الدائمة للمسلمين.

وعلى أية حال، فقد استدل بعض الفقهاء بهذه الآية على شرعية - بل وجوب - الجهاد الدفاعي[1].

الآية الثالثة: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ...﴾[2].

تُصدر الآية الكريمة أمراً للمسلمين بأن يكونوا على جهوزية واستعداد عسكريين دائمين، لكي يظل الأعداء في حال من الخوف والهلع من قدرتهم وقوتهم، وعادة ما يصدر مثل هذا المرسوم للاستعداد العسكري للدفاع ضدّ أيّ اعتداء قد يحدث، ومن ثم تكون له سمة الوقائية لكي تصبح القدرة العسكرية سدّاً يحول دون حصول اعتداء أو تعدي.

ورغم أنَّ مفاد الآية شامل لصورة وجود دولة وجيش عازمين على شنَّ هجوم إلاَّ أنّها أكثر انسجاماً مع الاستعداد الدفاعي، فعندما يكون الاستعداد بأيّ وسيلة أمراً واجباً على المسلمين فمن المقطوع به أنّ الدفاع أمام الاعتداء الذي هو الهدف من وراء الاستعداد العسكري، وهذا واجب أيضاً، وإلّا فإنَّ الاستسلام للعدو ليس بذاك الأمر الذي يحتاج لتجهيز عسكري، ومن ثم يصبح هذا الأمر لغواً وعبثاً، إنَ على المسلمين أن يبقوا على أهبة الاستعداد لكي يخلقوا في نفوس الأعداء خوفاً وقلقاً يحولان دون ارتكاب أي اعتداء أو تعدي، ومن هنا كان وجوب الدفاع أمام الاعتداء الأجنبي أمراً مفروغاً منه ومسلماً بحسب دلالة الآية المباركة، ولذلك أصدرت أمراً بالاستعداد والجهوزية.

الآية الرابعة: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾[3].

تنفي الآية الكريمة أيّ تسلط للكافرين على المسلمين، والنكرة في سياق النفي تفيد العموم، وقد اعتبر المفسرون والفقهاء الآية في مقام الانشاء[4]، بمعنى أنّ الله سبحانه لم يجعل قانوناً يكون للكافر على المسلم فيه سلطة وولاية، وهذا معناه أنّ على المسلمين العمل بالقوانين الإلهية، وعن طريق ذلك، الحيلولة دون قبولهم لأي تسلط عليهم من قبل الاعداء.

(١) الميرزا أبو القاسم القمي، جامع الشتات ١: ٣٥٨.
(٢) الأنفال/ ٦٠.
(٣) النساء/ ١٤١.
(٤) الشيخ الطوسي، الخلاف ٥: ١٤٦.

وقد استنبط الفقهاء من هذه الآية – وغيرها – قاعدة «نفي السبيل» ونفوا بها في مباحثهم الفقهية مختلف أنواع الولاية والسلطنة للكافر على المسلم، من قبيل زواج المرأة المسلمة من الرجل الكافر، وملكية الكافر للعبد المسلم، وعقد أي اتفاقية تفضي إلى تسلّط الكافرين على المسلمين، ومانعية الكفر للإرث... وعشرات الموارد الأخرى[1].

إنّ على المسلم وظائف ومسؤوليات، من أهمها الدفاع عن الدين، والمجتمع والبلاد الاسلامية، وكذلك عن نفوس المسلمين وأموالهم وأعراضهم، رغم أنّ الدفاع عن البلد، والشرف، والاستقلال، والنفس، والمال، والأهل، والأعراض أمر نابع من الفطرة الإنسانية، وضرورة يراها كل مذهب وكل عقيدة.

علاوة على الآيات المشار إليها، ثمة آيات أخرى تشمل بإطلاقها الجهاد الدفاعي، وقد استند اليها الفقهاء أيضا، منها:

أ. ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[2].

ب. ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ..﴾[3].

ج. ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[4].

د. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[5].

وبالإضافة إلى آيات الجهاد الدالّة على ضرورة الدفاع عن استقلال المسلمين وبلادهم بوصفه نوعاً من أنواع الجهاد، ثمة روايات تدلُّ هي الأخرى على ضرورة الجهاد الدفاعي، نصرف النظر عنها فعلاً تجنّبا للإطالة.

---

(١) مير فتاح المراغي، العناوين ٢/ ٣٥٠.

(٢) البقرة/ ٢١٦.

(٣) الحج/ ٧٨.

(٤) النساء/ ٧٣.

(٥) المائدة/ ٣٥.

ثانياً: أدلة وجوب الدفاع عن عزّة الإسلام

توجد عدة أدلة قد يستدل بها على وجوب الدفاع عن عزّة الإسلام والمسلمين، نذكر فيما يلي أهمها:

الدليل الأول: الروايات الدالة على أنّ الجهاد عِزّ الإسلام

وهي كثيرة، منها:

رواية زرارة بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام قال: **قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «بُني الإسلام على عشرة أسهم: على شهادة أن لا اله الا الله وهي الملة، والصلاة، وهي الفريضة، والصوم، وهو الجنة، والزكاة، وهي المطهرة، والحج، وهو الشريعة، والجهاد، وهو العِزّ...»**[1].

ورواية أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«جاءني جبرئيل فقال لي: يا أحمدُ، الإسلام عشرة أسهم، وقد خاب من لا سهم له فيها... والسادسة: الجهاد وهو العز»**[2].

وعن زينب بنت علي عليهما السلام قالت: قالت فاطمة عليها السلام في خطبتها: **«فرض الله الإيمان تطهيراً مَنْ الشرك... والجهاد عزاً للإسلام»**[3]. وغيرها.

وذلك بتقريب أنَّ تحقيق العزّة للإسلام إن كان أمراً يجب القتال لأجله فالقتال بدافع المحافظة على عزّة الإسلام أولى وأحرى بالوجوب، لأنّ حفظ ما هو كائن أوجب وأهم من الحصول على ما لم يكن، بل قد يقال بأنّ تحقيق العزة للإسلام مطلوب في كلّ آن، فلذلك يجب تهيئة جميع ما يتوقف على تحققها كذلك، ومن جملة ذلك الدفاع.

الدليل الثاني:

قوله تعالى: **﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾**[4]، بدعوى أنّ الله سبحانه نفى جعله السبيل للكافر على المؤمن، وجاء بالسبيل نكرة، والنكرة الواقعة في سياق النفي تفيد العموم، فيثبت نفيه جعل كل ما يكون سبيلاً لتسلط الكافر على المسلم، ومنه جعل الحكم بحرمة مقاومة الكفار في حال تسلطهم على المسلمين في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، إذْ جعل الحكم

---

(١) الحر العاملي، وسائل الشيعة ١: ١٧، ب ١ من ابواب مقدمة العبادات، ح ٣٢.

(٢) ن. م ١٤، ح ٢٣.

(٣) ن. م.

(٤) النساء/ ١٤١.

بحرمة قتالهم يفسح المجال أمام تسلط الكفار على المسلمين، بخلاف ما إذا لم تجعل الحرمة المذكورة، وينطبق الكلام على من أظهر الإسلام لكن يكيد للمؤمنين ومقدساتهم ويرهبهم لفرض رؤيته الخاطئة بالقسر.

وكذلك القواعد الفقهية نظير قاعدة (نفي تسلط الكافر على المسلم) و(الاسلام يَعْلو ولا يُعلى عليه).

ثانيا: أدلّة وجوب الدفاع عن الوطن الإسلامي

يمكن أن يستدل لوجوب الدفاع عن الوطن الإسلامي وبلاد المسلمين ببعض الأدلة، نذكر فيما يلي أهمها:

الدليل الأول:

ارتكاز المتشرعة: كثيراً ما يتفق أنْ نجد في دفائن أذهان المتدينين من الناس تصورات عن أحكام في الشريعة لم يرد فيها نص، ولم يدل عليها دليل.

وحين نتعمق في مكنونات هذه الأذهان وندرس خلفيات هذه الظاهرة، نجدها لم تنشأ من عبث أو من لا شيء، بل هي اختزانات لا شعورية نشأت عن إثارات متفرقة أوحى بها النسيج الديني المؤلف من عوامل متعددة منها:

النصوص الدينية، والأحكام الشرعية، والاستنتاجات الفقهية، وأساليب الاجتهاد، بل قد تدخل المفاهيم والانتزاعات الفكرية والاتجاهات التحليلية العقلية في ضمن هذه المجموعة أيضاً.

وعند العودة إلى مسالة الدفاع الشرعي ووجوبه على المسلمين نلاحظ في أذهان المتشرعة والمتدينين من الناس تصوراً عاماً عن وجوب الدفاع على جميع المسلمين إذا هجم على بلادهم عدو كافر.

وإنَّ وجوب الدفاع هذا يرتبط بتعرض بلاد المسلمين لخطر الغزو، لا بعزتهم ومكانتهم، ولا بأصل الاسلام وأرواح المسلمين وأموالهم وأعراضهم فقط.

وإذا كان هذا الارتكاز ناشئاً من صميم الدين والشريعة فيكون كاشفاً عن رأي المعصوم عليه السلام، ويكون حجة.

الدليل الثاني: الروايات الخاصة

لا يوجد على حكم الدفاع عند مهاجمة الكفار لبلاد المسلمين حال تسلط الحاكم الجائر عليها ما يصلح للاستدلال الا روايتان فقط يحتمل رجوعهما الى رواية واحدة.

الأولى: الرواية التي رواها محمد بن عيسى عن يونس بطرق مختلفة، قال: سأل أبا الحسن عليه السلام رجل وأنا حاضر، فقلت له: جعلت فداك! إنّ رجلاً من مواليك بلغه أنّ رجلاً يعطي سيفاً وقوساً في سبيل الله، فأتاه فأخذهما منه، ثم لقيه أصحابه فأخبروه أنّ السبيل مع هؤلاء لا يجوز، وأمروهُ بردّهما؟ قال: «**فليفعل**».

قال: قد طلب الرجل فلم يجده، وقيل له: قد قضى الرجل؟ قال: «**فليرابط ولا يقاتل**». قلت: مثل قزوين وعسقلان والديلم وما أشبه هذه الثغور؟ فقال: «**نعم**». قال: فإن جاء العدو إلى الموضع الذي هو فيه مرابط كيف يصنع؟ قال: «**يقاتل عن بيضة الإسلام**». قال: يجاهد؟ قال: «**لا، إلا أن يخاف على دار المسلمين، أرأيتك لو أنّ الروم دخلوا على المسلمين لم ينبغ لهم أن يمنعوهم؟! - قال: يرابط ولا يقاتل، وإن خاف على بيضة الإسلام والمسلمين قاتل، فيكون قتاله لنفسه لا للسلطان، لأنّ في دروس الإسلام دروس ذكر محمد صلى الله عليه وآله**»[1].

والثانية: ما رواه عبد الله بن جعفر الحميري في قرب الإسناد، عن محمد بن عيسى، عن الرضا عليه السلام، قال: إنّ يونس سأله وهو حاضر عن رجل من هؤلاء مات وأوصى أنْ يدفع من ماله فرس وألف درهم وسيف لمن يرابط عنه ويقاتل في بعض هذه الثغور، فعمد الوصي فدفع ذلك كلّه إلى رجل من أصحابنا، فأخذه منه وهو لا يعلم أنّهُ لم يأتِ لذلك وقت بعد، فما تقول، يحلّ له أن يرابط عن الرجل في بعض هذه الثغور أم لا؟ فقال: «**يرد إلى الوصي ما أخَذ منه، ولا يرابط، فإنّه لم يأت لذلك وقت بعد - فقال: يردّه عليه**». فقال يونس: فإنّه لا يعرف الوصي! قال: «**يسأل عنه**». فقال له يونس بن عبد الرحمان: فقد سأل عنه فلم يقع عليه، كيف يصنع؟ فقال: «**إن كان هذا فليرابط، ولا يقاتل**». قال: فإنّه مرابط فجاءه العدو حتى كاد أن يدخل عليه، كيف يصنع يقاتل أم لا؟ فقال له الرضا عليه السلام: «**إذا كان كذلك فلا يقاتل عن هؤلاء ولكن يقاتل عن بيضة الإسلام، فإنّ في ذهاب بيضة الاسلام دروس ذكر محمد صلى الله عليه وآله...**»[2].

ووجه الاستدلال بهما: أنّ الراوي سأل الامام عليه السلام عَمّا يجب على المكلف فعله إذا وجبت عليه المرابطة، فرابط، فغزاه العدو وأرادَ احتلال أرض المسلمين التي هو مرابط عليها، فأمره الامام عليه السلام بالقتال دفاعاً عن أرض المسلمين لا عن الجائر.

---

(١) السيد الخوئي، مصباح الفقاهة ١/ ٤٩١.

(٢) وسائل الشيعة، الحر العاملي، كتاب الجهاد ١٥: ٣٠، باب ٦ من جهاد العدو، ح ٢.

وأمر الإمام عليه السلام ظاهر في وجوب الدفاع عن بلد المسلمين مع مداهمة العدو له إن كان تحت سلطان الحاكم الجائر.

لقد اعتاد الباحثون في مجال الفقه على أن يركزوا عند البحث في الدليل على المراد الاستعمالي للمتكلم والألفاظ المستعملة وما يمكن أن تدل عليه من المعاني، وأسرع هذه المعاني تبادراً إلى ذهن العرف عند سماع اللفظ، والنحو الذي يجمع فيه بينها وبين القرائن الواردةِ في سياق الدليل، أو الخارجة عنه بحيث يرتفع التنافي إن كان، ويتوصّل إلى النتيجة الفقهية، أو على اتصال سند ذلك الدليل بالمعصوم عليه السلام بسلسلة من الرواة لا يتخللهم ضعيف أو مجهول أو غير ذلك.

ويُغفل عادة عن المراد الجدي للمتكلم، وأنَّ ما ورد في لسان الدليل هل قصد به بيان الحكم الشرعي الكلي أم إبراز حكم حكومي؟ وأنّه بصدد الكشف عن الحكم المولوي أم إرشاد لما يجب عليه أنْ يكون التطبيق في المورد المسؤول عنه الامام عليه السلام أو لما عليه الواقع في عصره؟

ومن هنا فقد يقال فيما يخصّ الرواية المتقدمة أنّها لم تؤسس حكماً فقهياً جديداً، بل قد أعمل الإمام الرضا عليه السلام تطبيقاً للقواعد الجارية في المورد، إذ إنّه منع من القتال إعانة للجائر، وجوّزه دفاعاً عن بيضة الإسلام، فَلم تتضمّن الرواية أيّ حكم جديد، ولذلك فلا المنع من القتال في غير تعرّض بيضة الإسلام وحرمة المسلمين للخطر منع مولوي يدلّ على الحرمة، ولا الأمر به في مورد التعرض يدل على الوجوب.

ويتعيّن حينئذ النظر إلى المسالة من زاوية أخرى، وتصحيح مسار الاستدلال، فإنّ تشخيص وجوب الدفاع:هل هو من الشؤون ذات الطابع الحكومي الذي ترك فيه الاختيار للحاكم الشرعي، ليرى فيه رأيه وما يرجح في نظره من المصالح والمفاسد، فنظره هو المعيار أولاً وأخيراً في حسم المسألة لصالح وجوب الدفاع عن أرض المسلمين أو الامتناع عن ذلك؟ أو هو من الشؤون ذات الطابع الشرعي الذي لا مجال معه لنظر الحاكم ورأيه إلّا بنحو العنوان الثانوي الذي يشترط فيه وجود مصلحة ضرورية التحصيل تقتضي تعطيل الحكم الشرعي لأجلها؟

أو هو من المسائل الشرعية ذات العنوانين أو العنوانات المتكثرة المتزاحمة فيما بينها في مقام الامتثال مع وضوح الحكم بالنسبة إلى كل عنوان من هذه العنوانات؟ فهذه وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: وجوب الدفاع حكم حكومي:

إنّ الفارق الذي يميز الأحكام الشرعية عن الأحكام الحكومية هو أنّ متعلقات الأحكام الشرعية

تنطوي على مصلحة ثابتة يتولّى الشارع إحرازها بنفسه، وتبيين الطريق لتحققها خارجاً، فيجعل الحكم عليها بهذا اللحاظ، وهذا بخلاف الأحكام الحكومية فإنّها لا تنطوي على مصلحة ثابتة، بل المصلحة التي تنطوي عليها متغيّرة بتغيّر الظروف والأحوال، فقد تثبت في زمان معين وتنتفي في آخر. ولهذا السبب لم يتولّ الشارع أمر جعل حكم شرعي في موردها. لأنّه لو جعل ذلك لكان الحكم ثابتاً حتى بالنسبة إلى الزمان الذي تكون المصلحة فيه منتفية، فأحالَهُ على الحاكم الشرعي ليُقّدرَ المصلحة وفقاً للظروف الموضوعية المحيطة به.

وبعبارة أخرى: إنّ الشارع قد صنف الوقائع المتعلقة بالتشريع صنفين:

صنف ثابت في محتواه وقيمه الملحوظة في عالم التشريع، فجعل في مورده أحكاماً معينة تمثل عنصر الثبات في الشريعة الاسلامية وأحكامها، وصنف متغيّر في محتواه وقيمه من وقت لآخر ولظرف وعدمه، فأوكل أمره إلى الحاكم الشرعي، ليبتّ فيه طبقاً لما يرتئيه من المصلحة والمفسدة، وهو يمثل عنصر التغير في الشريعة الإسلامية.

ووجوب الدفاع عن بلاد المسلمين في ظل حكومة الحاكم الجائر واحد من الأمور التي تتغير قيمها المعنوية وفقاً لظروف المجتمع الاسلامي، وظرف كل واحد من الحاكم الشرعي، والحاكم الجائر، والغازي الكافر أو التكفيري، ومقدار ما يتصف به كل واحد من سجايا وأخلاق، وما يتمتع به من إمكانات وقدرات.

فلذلك ناسب ألا يحدد الشارع صيغة معينة ويبرز حكماً محدداً لمفروض المسألة، ويترك تحديد ذلك فيها للحاكم الشرعي ليتخذ الموقف الذي يتلاءم وظروف الحدث، وما تمليه طبيعة الأوضاع الحاكمة فيه، فيكون من الأحكام الحكومية لا الشرعية، ويجب حينئذ حمل أي كلام يصدر عن أي إمام على أنّه بصدد بيان ما يقتضيه ظرفه في ذلك الزمان.

الوجه الثاني: وجوب الدفاع حكم شرعي

ليست العنوانات والمناصب التي يتصف بها الشخص أو الشيء مجرد اعتبارات خاوية، وإنّما هي – مع اعتباريتها – تكسب صاحب المنصب والعنوان – سواء في القوانين الوضعية أو الأحكام الشرعية صفة وضعية تكون منشأ لترتب بعض الأحكام والآثار، وإلّا كان منحها أمراً لغواً وعدياً للفائدة الأمر الذي لا يتناسب والحكمة المفروضة في المشرع الوضعي أو الشرعي، وهذا ما أكد عليه علماؤنا في مباحثهم الأصولية.

ونبينا محمد ﷺ والأئمة المعصومون عليهم السلام وإن تجسد فيهم الطابع الشخصي كما في كل كائن، إلّا أنّهم حملوا صفات ومناصب أخر، منها عرفية ككونهم بشراً، ومنها شرعية ككونهم أئمة هدى إلى الله معصومين، وولاة على البشر منصوبين من قبله سبحانه.

ولذلك فهم تارة يعبرون عن لسان أهل العرف، وأخرى عن لسان الشرع المقدس، وثالثة عن لسان منصب الحكومة والولاية.

وتمييز الكلام الصادر منهم وإرجاعه إلى أحد هذه المناشئ يعتمد على الظهور الحالي او المقالي لهم، لا على شيء آخر، فكل رواية أو كلام ينقل عنهم بحاجة إلى الفحص عن القرائن الحالية أو اللفظية المشكلة لذلك الظهور.

ورواية محمد بن عيسى أو يونس المتقدمة من جملة كلماتهم، فلابد من الرجوع فيها الى ما يظهر منها إن كان يعبر عن حكم شرعي أم لا؟

والظاهر من طبيعة سؤال السائل فيها وطريقة جواب الإمام عليه السلام عنه أنّ كلامهما كان يدور عن الحكم الشرعي، لا عن موقف الامام عليه السلام بعنوانهُ حاكماً ووليّاً، ولا عن موقف أهل العرف وعامة الناس.

المطلب الثاني

تعليمات المرجعية الدينية العليا للمقاتلين في ساحة المعركة بين التاريخ التشريعي والواقع المعاش

١- منطقة الحرب:

تطلق منطقة القتال والحرب على جميع أرجاء الدول المتنازعة، جواً وبحراً وبراً. فساحة الحرب تعم الدولتين، دولة دار الحرب ودولة دار الاسلام، وأما سائر المناطق والبلاد الاخر فأن لها وظائف خاصة بها تجاه المتحاربتين. وهناك جملة من الأحكام التي تترتب على اعلان دولة ما دارا للحرب، وهي:

(١) – دخول جميع أموال دار الحرب في الغنيمة باستثناء الموارد التي يستثنيها المسلمون أو أمامهم في اتفاق سابق على الحرب[١].

(٢) – عدم اقامة الحدود في دار الحرب[٢]، فعن الإمام الصادق عليه السلام عن جده أمير المؤمنين عليه السلام قال: «**لا يقام على أحد حد بارض العدو**»[٣].

٢- ساحة القتال:

وهي عبارة عن كلا الأرضين أرض دار الحرب وأرض دار الإسلام التي تكون محلاً للعمليات العسكرية، ولهذه الساحة احكامهاً الخاصة بها، فمثلا يعتبر القتلى في داخل هذه الساحة شهداء لا يُغسلون ولا يكفنون[٤]. وهناك مناطق محرمة لا يجوز القتال فيها ما لم يعتد عليها العدو.

الفرق بين المقاتلين وغيرهم

(١)- المقاتلون:

كل من له القدرة على القتال ضد القوات الإسلامية، ويحمل السلاح فعلاً بوجهها فهو مقاتل يجيز الإسلام قتاله وقتله وأسره، ويشمل هذا الحكم كل من يخطط ويساعد في الخطط العسكرية وان لم يكن

---

(١) النجفي، جواهر الكلام ٢١: ١٠٧، السرخسي، المبسوط ١٠: ٩٥.

(٢) جواهر الكلام ٢١: ٣٤٤

(٣) وسائل الشيعة ١٨: ب ١٠ من ابواب مقدمات الحدود واحكامها العامة، ح ١

(٤) الخوانساري، جامع المدارك ١: ١٥٨

حاملاً للسلاح بالفعل، كما في قتل «دريد بن الصمة» بأمر النبيﷺ في خيبر[1].

(٢)- المدنيون:

تحظى مسالة حفظ نفوس المدنيين في الحرب بأهمية بالغة لاسيما في العصر الراهن الذي تستخدم فيه الأسلحة البعيدة المدى واسلحة الدمار الشامل.

وتشكل هذه القضية وعدم اهتمام الدول المتحاربة بأبعادها والقرارات المتعلقة بها مشكلة كبيرة في العصر الراهن.

وبعد الإسلام المدنيين والإبرياء آمنين على انفسهم، سيما وأن مقاتلي الإسلام ليس من حقهم التعرض بوجه للنساء والأطفال من المدنيين[2]، قال الامام الصادق عليه السلام: «**كان رسول الله ﷺ أذا أراد أن يبعث سرية دعاهم فأجلسهم بين يديه ثم يقول: سيروا باسم الله، وفي سبيل الله، وعلى ملة رسول الله، ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا شيخاً فانياً ولا صبياً ولا امرأة**»[3].

وثمة موارد مستثناة من هذا الحكم – أي عدم التعرض للمدنيين –فقد أجاز الاسلام الهجوم على المناطق غير العسكرية في حالتين فقط:

الأولى: إذا تحصن العدو في بلدة وكانت منطلقاً له في مهاجمة القوات الإسلامية ولم يمكن فتح الحصار إلا بالحاق الضرر بالمدنيين، فإنه يجوز في مثل هذه الحال قصف البلدة وضربها بنيران القوات الاسلامية كما فعل النبي ﷺ عندما ضرب اهل الطائف بالمنجنيق مع وجود النساء والأطفال فيها، ففي هذه الصورة يجوز الضرب حتى لو كان في المدينة أسرى المسلمين إذا كان خلاف ذلك يؤدي الى هزيمة جيش المسلمين[4].

الثانية: فيما لو تدرع الكفار بالمدنيين لمهاجمة المسلمين، كما لو عززوا قواعدهم وقواتهم في داخل المدن، أو حشدوا الأسرى المسلمين أو المدنيين حول مواقعهم كدروع بشرية ولم يكن طريق للانقضاض على العدو سوى الهجوم عليهم وتوقف النصر على ذلك جاز ضربهم وأن أدى ذلك الى قتل المدنيين[5].

---

(١) النجفي، جواهر الكلام ٢١: ٧٥

(٢) النجفي، جواهر الكلام ٢١: ٧٣.

(٣) الحر العاملي، وسائل الشيعة ٣: ب ١٥ من كتاب الجهاد.

(٤) الطوسي، المبسوط ٢: ١١.

(٥) النجفي، جواهر الكلام ٢١: ٧٤ ٧٥.

(٣)- ضحايا الحرب:

وهم عبارة عن جرحى الحرب والأسرى، وللتشريع الإسلامي أحكام مستوعبة لأحكام الأسرى: قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ﴾[١].

وقد افتى الفقهاء بحرمة قتل الأسير الذي أسر بعد انتهاء الحرب[٢].

ولشريعتنا الاسلامية الغراء حقوق للأسير، فمن الوظائف الاسلامية حسن التعامل مع الأسرى مطلقا، وحرمة إيذائهم وإهانتهم حتى قال نبي الاسلامﷺ في معركة بدر: «**استوصوا بالأسارى خيرا**»[٣].

وقال الإمام الصادقعليه السلام: «**يجب أن يطعم الأسير، ويسقى ويرفق به، وإن أريد به القتل**».

ومن هنا لا يجوز إيذاء الأسير والمسّ بكرامته، بل يجب أنْ يعامل معاملة إخلاقية.

(٢)- الجرحى والمرضى والقتلى:

أ- جرحى الحرب:

لا تجيز شريعتنا الاسلامية للمقاتلين الاجهاز على جرحى الحرب من العدو[٤]، ويجب بمقتضى الإحسان علاجهم، فقد أمر الامام عليعليه السلام بنقل جرحى الخوارج الذين تركوا على ارض المعركة الى الكوفة، وإرجاع جميع الجرحى ممن كان فيهم رمق إلى ذويهم سواء كان يمكن علاجهم أم لم يمكن[٥].

ب- قتلى الحرب:

لا تسمح شريعتنا الاسلامية بهتك حرمة اجساد العدو واحراقها والمثلة بها على الإطلاق، ففي رواية عن الإمام عليعليه السلام يقول فيها: «**لا يجوز المثلة ولو بالكلب العقور**».

وهذا الحكم ثابت حين الحرب وبعدها بلا فرق[٦]. وقد كانت السنة قائمة على السماح للكفار بإخلاء قتلاهم من ارض المعركة، ولكن فيما لو لم يفعلوا فانه يجب – على بعض الآراء الفقهية – دفن تلك الأجساد.

---

(١) الانفال/ ٦٧

(٢) النجفي، جواهر الكلام ٢١: ١٢٣

(٣) الذهبي، تاريخ الاسلام ٢: ١١٩

(٤) المحقق الحلي، شرائع الاسلام ٣/ ١٤٧

(٥) النجفي، جواهر الكلام ٢١: ١٢٨

(٦) ن. م

أساليب الحرب ووسائلها:

أ- منع استخدام أسلحة الدمار الشامل:

وهي الأسلحة القاذفة أو المواد التي يوجب استخدامها لغير ضرورة الحاق الأذى الشديد بالناس[1]. وقد عُقدَتْ معاهدات عديدة للحد من استخدام هذه الأسلحة.

وقد قسمت هذه المعاهدات أسلحة الدمار الشامل والقتل الجماعي إلى القنابل الانشطارية، والاسلحة الكيميائية، والاسلحة البيولوجية، وبرامج تغيير البيئة، والاسلحة النووية.

ويمكن استفادة رأي الاسلام حول الأسلحة المخيفة، وأسلحة الدمار الشامل من أمور ثلاثة هي: أهداف الاسلام في الجهاد، سيرة النبي الأعظمﷺ، قواعد قانون حقوق الإسلام في هذا المجال.

أولاً- اهداف الاسلام في الجهاد:

سبق وأنْ ذكرنا بأن اهداف الإسلام في الجهاد تتلخص في الدفاع وفي تحقيق الاغراض الإنسانية، وتأسيساً على هذا فانه لا يجوز تسديد أي ضرر غير متعارف للمقابل، فليست الحرب في الاسلام من اجل الابادة والاستيلاء على البلاد والعباد، بل هي لتخليصهم وحريتهم، الأمر الذي يمنع معه استخدام اي سلاح مدمر للبشرية أو يوجب إيلامها وإيذاءها، وعلى مقاتلي الإسلام أن يعملوا على الحاق اقل الخسائر حتى بجنود العدو وقواته فضلا عن المدنيين.

ثانياً- سيرة النبي الاعظمﷺ:

بالرغم من عدم وجود الاسلحة المحرمة الموجودة اليوم في صدر الاسلام، الا إن النبي الاكرمﷺ حظراي نوع من أنواع الأسلحة غير المتعارفة والتي تؤدي الى خسائر فادحة في صفوف العدو كالحرق والقاء السموم في الماء[2]، فعن الامام الصادقؑ قال: «**ان رسول اللهﷺ كان اذا بعث أميراً له على سرية أمره بتقوى الله عز وجل في خاصة نفسه ثم يقول: أغز باسم الله... لا تغدروا، ولا تغلوا، ولا تمثلوا... ولا تحرقوا النخل، ولا تغرقوه بالماء، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تحرقوا زرعاً**»[3].

---

(١) الجزء ٣٠، المادة ٢٢، مقررات عام ١٩٠٧ م، لاهاي.

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة ١٥: ب ١٦ من ابواب جهاد العدو، ح ١.

(٣) ن، م

ثالثا- قواعد قانون حقوق الاسلام:

أفتى فقهاء الاسلام – استناداً لسيرة النبيﷺ – بحرمة القاء السموم على العدو[1]، كما منعوا من إغراقهم بالسيل وفتح الماء عليهم بنحو يؤدي الى تلف أراضيهم[2].

واعتبر بعضهم ذلك امرا مكروها[3]، كما ان بعضهم حرم الحرق بالنار[4]، فيما كرهه آخر[5].

فلو جاز التعدي من السموم الى استخدام أي نوع من المواد السامة التي تؤدي إلى تلوث البيئة والمياه باعتبار أن الفقهاء لم يحصروا الأمر بمادة خاصة إذ المهم هو الاثار الناتجة عن السموم – فانه لا يمكن حينئذ استثناء واخراج الاسلحة الجرثومية والبيولوجية، سيما أن مثل تلك السموم التي تحملها وتبثها مثل هذه الاسلحة لا تقاس بالسموم الموجودة آنذاك.

وعليه فاذا كانت تلك السموم – مع آثارها المحدودة – محرمة وممنوعة لإضرارها بالمدنيين وتسببها في خسائر غير لازمة[6] فان تحريم الأسلحة الكيميائية والجرثومية والبيولوجية التي يستدعي استخدامها خسائر أوسع، وتمتد آثارها التخريبية الى عدة سنوات، بل الى عدة أجيال يكون أولى وأجدر.

وهكذا في الإلقاء بالنار إذا كان تحريمهُ لأجل ما تنجم عنه من آثار مضرة بالبيئة والزرع والانسان فان استخدام السلاح النووي الذي يستتبع خسائر تفوق التصور ولا تذر على الأرض دياراً هي اولى بالتحريم والمنع.

ب- استخدام الأساليب غير النزيهة:

١- الغدر والمكر:

لابد من التمييز بين الغدر والخيانة وبين الخديعة والحيلة في الحرب، فالخديعة عبارة عن تضليل العدو لاتخاذ قرارات خاطئة كإيجاد تأسيسات وهمية أو بث الشائعات أو وضع كمين له، وهي اساليب مشروعة في الحقوق العالمية

والإسلامية وحق ثابت للجانبين. كما في خدعة الإمام عليعليه السلام لعمرو بن عبد ود في واقعة الأحزاب

---

(١) النجفي، جواهر الكلام ٢١: ٦٧

(٢) ابن ادريس، السرائر ٣/ ٨٣

(٣) المحقق الحلي، شرائع الاسلام ٣/ ١٣٣

(٤) ابن ادريس، السرائر ٢/ ١١٤

(٥) المحقق الحلي، شرائع الاسلام ٣/ ١١٢

(٦) ظ: النجفي، جواهر الكلام ٢١: ٦٧

ثم انقض عليه، وقد قال عليه السلام: «**الحرب خدعة**»[1].

روى الامام الصادق عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله: «**أغز باسم الله، وفي سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، ولا تغدروا ولا تغلوا**»[2].

ويقول الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر: «**فلا تَغْدُرنَّ بذمتك**»[3]. بل بلغ التحذير من الغدر وذمه بمقاطعة الدول التي تمارس الغدر، فقد سئل الامام الصادق عليه السلام عن متحاربين اصطلحا ثم غدر احدهما ونقض ثم التجأ للمسلمين يطلب منهم الحلف معه على الاخر فقال عليه السلام: «**لا ينبغي للمسلمين ان يغدروا، ولا يأمروا بالغدر، ولا يقاتلوا مع الذين غدروا...**»[4]

وعليه فانه لا يجوز للمسلمين ارتكاب الغدر أو التعاون، وبناء العلاقات مع من يقوم به وإنْ كان ذلك مع الكفار.

٢- التجسس:

وهو جمع المعلومات بالخفية في ساحة المعركة لأحد الجانبين بغرض إيصالها إلى الجانب الأخر.

والجاسوس هو اما من أفراد العدو المتلبسين بزي الطرف المقابل، أومن القوات نفسها، وأيا كان فأنه يخضع للملاحقة القانونية ويحاكم - طبقاً للقانون الدولي - بموجب القضاء المحلي للدولة التي القي القبض عليه في سيادتها.

الغنيمة:

وتعني الغنيمة في مفهومها المعاصر عما يتم الاستيلاء عليه من أموال الدول المحاربة. وعليه لا تشمل الأموال الخاصة للناس، فهي تقابل مصطلح الغارة الذي يعني الاستيلاء على الاموال الخاصة للناس، وتطلق الغنيمة في الاسلام على كل ما يُستولى عليه في دار الحرب بالقهر والغلبة[5]، في قبال (الفيء) الذي يؤخذ بلا قتال. فما يؤخذ من العدو أذا إما (فيء) أو (غنيمة)، ويظهر الفرق بينهما في تقسيم الغنيمة. وقد شرعت آيات عديدة الاغتنام، قال تعالى: ﴿**فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا**﴾[6].

---

(١) انظر: النجفي، جواهر الكلام ٢: ٧٩.

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة ١٥: ٥٩، ب ١٥ من ابواب جهاد العدو، ح ٣،

(٣) النوري، مستدرك الوسائل ١١: ب ١١ من ابواب جهاد العدو، ح ١،

(٤) الحر العاملي، وسائل الشيعة ١٥: ب ٢١ من ابواب جهاد العدو، ح ١.

(٥) الطوسي، الخلاف ١/ ٤٥

(٦) الانفال/ ٦٩

وتدرج عادة في بحث الغنائم مسائل من قبيل: كيفية تقسيم الغنائم، وأنواع الأراضي المفتوحة وغيرها، مما لا يهمنا الدخول في تفصيلاتها. بل نكتفي بالإشارة الى أنَّ ملكية الغنيمة هي للمقاتلين وملكية الفيء هي للدولة الاسلامية. بيد انه لا يمكن الالتزام في عصرنا الحاضر بملكية المقاتلين المطلقة للغنائم على تنوعها من الأسلحة الخفيفة والثقيلة والمدافع والقاذفات والدبابات وغيرها، بل يصدق هذا حتى في الاسلحة الخفيفة والبسيطة كالمسدس مثلا، سواء أخذت بالصلح أم الاستيلاء والقهر، فالجميع غير قابل للملكية الشخصية ولابد من تسليمه الى مؤسسات الدولة المختصة.

ولا يخفى على المتابعين مدى مخالفة الدواعش الارهابيين للمبادئ آنفة الذكر فجرائمهم أكثر من ان تحصى سواء بحق المدنيين الأبرياء أو الأسرى الذين وقعوا في أيديهم، أو تفننهم في قتل أعدائهم بالإحراق والإغراق وغيرها، وفي المقابل فإن مبادئ وأخلاق الحرب التي أشارت إليها تعاليم الشريعة المقدسة قد تجلت بكل وضوح، من خلال ما ورد من بيانات وتوصيات لصاحب فتوى الدفاع في ذلك، وما قام به المجاهدون من مواقف إنسانية وإخلاقية تؤكد انتمائهم العقائدي إلى الشريعة الإسلامية المقدسة، وقد رأى ذلك كل متابع لمعارك تحرير المدن العراقية من دنس كيان داعش الإرهابي، وفي قراءة سريعة لبيان سماحة السيد صاحب فتوى الدفاع تتجلى تلك المعاني السامية في شرف وعظمة تلك المعارك، فقد أكدت المرجعية منذ الأيام الأولى أن المعركة قائمة مع عناصر وأتباع ذلك الكيان الإرهابي، ولا علاقة للأبرياء من أبناء تلك المدن بذلك مطلقاً، فكان التأكيد واضح على التمسك بأخلاق الحرب التي وردتْ في أحاديث النبي والأئمة عليهم السلام؛ لتكون هذه المعارك مصداقًا حقيقياً لتطهير البلد من دنسهم وشرورهم، فقد أصدر مكتب سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني دام ظله في الثاني والعشرين من شهر ربيع الثاني لسنة ١٤٣٦ هـ تحت عنوان (نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد)،[1] جاء في بعض فقراتها ما يأتي:

١/ فالله الله في النفوس، فلا يستحلن التعرض لها بغير ما أحلَّهُ الله تعالى في حال من الأحوال، فما أعظم الخطيئة في قتل النفوس البريئة، وما أعظم الحسنة بوقايتها وإحيائها، كما ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه، وإنَّ لقتل النفس البريئة آثاراً خطيرة في هذه الحياة وما بعدها.

٢/ الله الله في حرمات عامة الناس ممن لم يقاتلوكم، لاسيما المستضعفين من الشيوخ والولدان والنساء، حتى إذا كانوا من ذوي المقاتلين لكم، فإنه لاتحل حرمات من قاتلوا، غير ما كان معهم من أموالهم.

---

(١) عماد الكاظمي، الدفاع عن المقدسات بين يوم الطف الاعظم ويوم الحشد الاكبر، بحث مشارك في مهرجان ربيع الشهادة الثقافي الثالث عشر. وانظر نص البحث في الملحق رقم (١) من هذا الفصل.

٣/ الله الله في اتهام الناس في دينهم نكاية بهم أو استباحة لحرماتهم، كما وقع فيه الخوارج في العصر الأول، وتبعه في هذا العصر قوم من غير أهل الفقه في الدين، تأثرًا بمزاجياتهم وأهوائهم، وبرروه ببعض من النصوص التي تشابهت عليهم، فعظم ابتلاء المسلمين بهم، واعلموا ان من شهد الشهادتين كان مسلمًا، يعصم دمه وماله وإن وقع في بعض الضلالة او، ارتكب بعض البدعة.

٤/ الله الله في اموالِ الناس فانه لا يحل مال امرئ مسلم لغيره إلا بطيب نفسه، فمن استولى على مال غيره غصبا، فإنما حاز قطعة من قطع النيران.

٥/ الله الله في الحرمات كلها فإياكم والتعرض لها، وانتهاك شيء منها بلسان او يد واحذروا اخذ امرء بذنب غيره فان الله سبحانه وتعالى يقول ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ولا يأخذوا بالظنة، وتشبهوه على انفسكم بالحزم.

٦/ ولئن كان في بعض التثبت وضبط النفس وإتمام الحجة – رعاية للموازين والقيم النبيلة – بعض الخسارة العاجلة أحيانًا، فإنه أكثر بركة وأحمد عاقبة، وأرجى نتاجا، وفي سيرة الأئمة من آل البيت عليهم السلام أمثلة كثيرة من هذا المعنى، حتى أنهم كانوا لا يبدؤون أهل حربهم بالقتال، حتى يبدؤوا هم بالقتال، وإن أصابوا بعض أصحابهم.

٧/ واحرصوا أعانكم الله على أنْ تعملوا بخلق النبي واهل بيته (صلوات الله عليهم) مع الاخرين في الحرب والسلم جميعا، حتى تكونوا للإسلام زينا، ولقيمه مثلا، فان هذا الدين بني على ضياء الفطر، وشهادة العقل، ورجاحة الأخلاق الفاضلة، فهو يرتكز في أصوله على الدعوة إلى التأمل والتفكير في أبعاد هذه الحياة وآفاقها، ثم الاعتبار بها، والعمل بموجبها، كما يرتكز في نظامه التشريعي على إثارة دفائن العقول وقواعد الفطرة

إن هذه الفقرات وغيرها قد تضمنت أعظم المثل في التعامل مع الآخرين، وإن كانوا أعداءً، ولو تأملنا بما ورد لرأينا حقيقة اتباع تعاليم القرآن والعترة، ووحدة المنهج في الدعوة إلى الإصلاح، والدفاع عن المقدسات، فما ورد من تعليمات للمقاتلين هو ترجمة كاملة لما تقدم من الأحاديث الشريفة الواردة في أخلاق الحرب.

خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (١٤/ شعبان/ ١٤٣٥هـ) الموافق (١٣/ ٦/ ٢٠١٤م)[١]

قال الشيخ الكربلائي في خطبة صلاة الجمعة الثانية من الصحن الحسيني الشريف ما يأتي:

إن العراق وشعبه يواجه تحدياً كبيراً وخطراً عظيماً، وإن الارهابيين لا يهدفون إلى السيطرة على بعض المحافظات كنينوى وصلاح الدين فقط بل صرحوا بأنهم يستهدفون جميع المحافظات ولا سيما بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف، فهم يستهدفون كل العراقيين وفي جميع مناطقهم، ومن هنا فإن مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع ولا يختص بطائفةٍ دون أخرى أو بطرفٍ دون آخر..

إن التحدي وإن كان كبيراً إلاّ أن الشعب العراقي الذي عرف عنه الشجاعة والإقدام وتحمّل المسؤولية الوطنية والشرعية في الظروف الصعبة أكبر من هذه التحديات والمخاطر.

أنه لا يجوز للمواطنين الذين عهدنا منهم الصبر والشجاعة والثبات في مثل هذه الظروف أن يدبَّ الخوفُ والاحباطُ في نفسِ أيِّ واحدٍ منهم، بل لا بد أن يكون ذلك حافزاً لنا للمزيد من العطاء في سبيل حفظ بلدنا ومقدساتنا.

وندعو القيادات السياسية الى ترك الاختلاف والتناحر ولاسيما خلال هذه الفترة العصيبة، وحثّهم على توحيد مواقفهم ودعمهم واسنادهم للقوات المسلحة ليكون ذلك قوة إضافية لأبناء الجيش العراقي في الصمود والثبات، موضحا انهم – أي القيادات السياسية – أمام مسؤولية تاريخية ووطنية وشرعية كبيرة.

إنَّ دفاع أبنائنا في القوات المسلحة وسائر الأجهزة الامنية هو دفاع مقدس، ويتأكد ذلك حينما يتضح أن منهج هؤلاء الارهابيين المعتدين هو منهج ظلامي بعيد عن روح الاسلام، يرفض التعايش مع الآخر بسلام ويعتمد العنف وسفك الدماء وإثارة الاحتراب الطائفي وسيلة لبسط نفوذه وهيمنته على مختلف المناطق في العراق والدول الأخرى.

يا أبناءنا في القوات المسلحة اجعلوا قصدكم ونيتكم ودافعكم هو الدفاع عن حرمات العراق ووحدته وحفظ الأمن للمواطنين وصيانة المقدسات من الهتك ودفع الشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه المرجعية الدينية العليا دعمها واسنادها لكم فإنها تحثكم على التحلي بالشجاعة والبسالة والثبات والصبر وتؤكد على أن من يضحي بنفسه منكم في سبيل الدفاع عن بلده

(١) الموقع الرسمي للسيد السيستاني دام ظله الوارف www.sistani.org/arabic

وأهله وأعراضهم فإنه يكون شهيداً إنْ شاء الله تعالى.

والمطلوب أن يحث الأبُّ ابنه والأمُّ ابنها والزوجة زوجها على الصمود والثبات دفاعاً عن حرمات هذا البلد ومواطنيه.

إن طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، بمعنى أنه إذا تصدى له من بهم الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقي.

ومن هنا فإن المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الارهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية.

واختتم ممثل المرجع السيستاني كلامه بقوله: إن الكثير من الضباط والجنود قد أبلوا بلاءً حسناً في الدفاع والصمود وتقديم التضحيات، فالمطلوب من الجهات المعنية تكريم هؤلاء تكريماً خاصاً لينالوا استحقاقهم من الثناء والشكر، وليكون حافزاً لهم ولغيرهم على أداء الواجب الوطني الملقى على عاتقهم.

نصّ ما ورد بشأن الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة التي ألقاها فضيلة العلاّمة السيد أحمد الصافي ممثّل المرجعية الدينية العليا في يوم (٢١ / شعبان / ١٤٣٥هـ) الموافق (٢٠ / حزيران / ٢٠١٤ م)[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

في الجمعة الماضية دعت المرجعية الدينية العليا إلى التطوّع للإنخراط في القوات الأمنية للدفاع عن العراق في ظلّ أوضاع صعبة يمرّ بها البلد وهنا عدّة نقاط ينبغي بيانها.

النقطة الأولى: إنّ هذه الدعوة كانت موجهة إلى جميع المواطنين من غير اختصاصٍ بطائفةٍ دون أخرى، إذ كان الهدف منها هو الإستعداد والتهيؤ لمواجهة الجماعة التكفيرية المسمّاة بـ(داعش) التي أصبح لها اليد العليا والحضور الأقوى فيما يجري في عدّة محافظات، وقد أعلنت بكل صراحة ووضوح أنها تستهدف بقيّة المحافظات العراقية حتّى مثل النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، كما أعلنت بكلّ صراحةٍ أنها تستهدف كل ما تصل إليه يدها من مراقد الأنبياء والأئمة والصحابة والصالحين فضلاً عن معابد غير المسلمين من الكنائس وغيرها، فهي إذاً تستهدف مقدّسات جميع العراقيين بلا اختلاف بين أديانهم ومذاهبهم كما تستهدف بالقتل والتنكيل كل من لا يوافقها في الرأي ولا يخضع لسلطتها حتّى من يشترك معها في الدين والمذهب.

هذه الجماعة التكفيرية بلاءٌ عظيمٌ ابتليت به منطقتنا، والدعوة إلى التطوّع كانت بهدف حثّ الشعب العراقي بجميع مكوّناته وطوائفه على مقابلة هذه الجماعة التي ان لم تتم اليوم مواجهتها وطردها من العراق فسيندم الجميع على ترك ذلك غداً ولا ينفع الندم عندئذٍ ولم تكن للدعوة إلى التطوع أي منطلق طائفي ولا يُمكن أن تكون كذلك، فإنّ المرجعية الدينية قد برهنت خلال السنوات الماضية وفي أشد الظروف قساوةً أنها بعيدة كل البعد عن أيّ ممارسةٍ طائفيةٍ وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنّة (لا تقولوا اخواننا بل قولوا أنفسنا) مؤكدةً مراراً وتكراراً على جميع السياسيين ومن بيدهم الأمر ضرورة أن تُراعى حقوق كافّة العراقيين من جميع الطوائف والمكوّنات على قدم المساواة، ولا يُمكن في حالٍ من الأحوال أن تحرّض المرجعية على الإحتراب بين أبناء الشعب الواحد بل هي تحثّ الجميع على العمل لشدّ أواصر الألفة والمحبّة بينهم وتوحيد كلمتهم في مواجهة التكفيريين الغرباء.

النقطة الثانية: إنّ دعوة المرجعية الدينية إنّما كانت للإنخراط في القوّات الأمنية الرسمية وليس لتشكيل مليشيات مسلّحة خارج إطار القانون، فإنّ موقفها المبدئي من ضرورة حصر السلاح بيد الحكومة واضحٌ ومنذ سقوط النظام السابق فلا يتوّهم أحدٌ أنّها تؤيّد أي تنظيم مسلّح غير مرخّص فيه

بموجب القانون.

وعلى الجهات ذات العلاقة أن تمنع المظاهر المسلّحة غير القانونية وأن تُبادر إلى تنظيم عمليّة التطوّع وتُعلن عن ضوابط محدّدة لمن تحتاج إليهم القوّات المسلّحة والأجهزة الأمنية الأخرى حتّى تتضح الصورة للمواطنين الراغبين في التطوّع فلا يزدحم على مراكز التطوّع الاّ من تتوفّر فيه الشروط.

والمرجعية الدينية إذ توجّه بالغ شكرها وتقديرها لمآت الآلاف من المواطنين الأعزّاء الذين استجابوا لدعوتها وراجعوا مراكز التطوّع في مختلف أنحاء العراق خلال الإسبوع المنصرم فإنها تأسف عما حصل للكثير منهم من الأذى نتيجة عدم توفر الاستعدادت الكافية لقبول تطوّعهم وهي تأمل أن تتحسّن الأمور في المستقبل القريب.

النقطة الثالثة: إنّ المحكمة الاتحاديّة قد صادقت على نتائج الانتخابات النيابية وهناك توقيتات دستورية لانعقاد مجلس النواب الجديد واختيار رئيسه ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة، ومن المهم جدّاً الالتزام بهذه التوقيتات وعدم تجاوزها، كما أنّ من الضروري أن تتحاور الكتل الفائزة ليتمخّض عن ذلك تشكيل حكومة فاعلة تحظى بقبولٍ وطنيٍ واسعٍ تتدارك الأخطاء السابقة وتفتح آفاقاً جديدةً أمام جميع العراقيين لمستقبلٍ أفضل.

النقطة الرابعة: إنّ الأوضاع الراهنة تحتّم على العراقيين مزيداً من التكاتف والتلاحم فيما بينهم، ومن هذا المنطلق يتعيّن التعاون في التخفيف من معاناة النازحين والمهجّرين وإيصال المساعدات الضرورية إليهم كما يتعيّن على تجّار المواد الغذائية وغيرها ممّا يحتاج إليها عامّة الشعب أن يراعوا الإنصاف ولا يعمدوا إلى رفع الأسعار ولا يحتكروا الأطعمة التي تشكّل قوت الناس فإنّ الاحتكار بالإضافة إلى كونه غير جائز شرعاً ممّا لا ينسجم مع مكارم أخلاق العراقيين.

نسأل الله تعالى أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح أنّه أرحم الراحمين.

خطبة النصر من الصحن الحسيني الشريف لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة فضيلة العلاّمة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (٢٦ /ربيع الأول/ ١٤٣٩ هـ) الموافق (١٥ /١٢ /٢٠١٧م)

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات:

قبل ايام أعلن رسمياً عن تحرير آخر جزء من الأراضي العراقية من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي، وبهذه المناسبة نلقي على مسامعكم هذه الكلمة:

ايها العراقيون الشرفاء، بعد ما يزيد على ثلاثة أعوام من القتال الضاري، وبذل الغالي والنفيس ومواجهة مختلف الصعاب والتحديات انتصرتم على أعتى قوة إرهابية استهدفت العراق بماضيه وحاضره ومستقبله، انتصرتم عليها بإرادتكم الصلبة وعزيمتكم الراسخة في الحفاظ على وطنكم وكرامتكم ومقدساتكم، انتصرتم عليها بتضحياتكم الكبيرة، حيث قدمتم أنفسكم وفلذات أكبادكم وكل ما تملكون فداءً للوطن الغالي، فسطرتم أسمى صور البطولة والإيثار، وكتبتم تاريخ العراق الحديث بأحرف من عزّ وكرامة، ووقف العالم مدهوشاً أمام صلابتكم وصبركم واستبسالكم وايمانكم بعدالة قضيتكم حتى تحقق هذا النصر الكبير الذي ظن الكثيرون أنه بعيد المنال، ولكنكم جعلتم منه واقعاً ملموساً خلال مدة قصيرة نسبياً، فحفظتم به كرامة البلد وعزته، وحافظتم على وحدته أرضاً وشعباً، فما أعظمكم من شعب.

ايها المقاتلون الميامين.. يا أبطال القوات المسلحة بمختلف صنوفها وعناوينها

ان المرجعية الدينية العليا صاحبة فتوى الدفاع الكفائي التي سخّرت كل امكاناتها وطاقاتها في سبيل إسناد المقاتلين وتقديم العون لهم، وبعثت بخيرة ابنائها من اساتذة وطلاب الحوزة العلمية الى الجبهات دعماً للقوات المقاتلة وقدمت العشرات منهم شهداء في هذا الطريق... لا ترى لاحدٍ فضلاً يداني فضلكم ولا مجداً يرقى الى مجدكم في تحقيق هذا الانجاز التاريخي المهم.. فلولا استجابتكم الواسعة لفتوى المرجعية وندائها واندفاعكم البطولي الى جبهات القتال وصمودكم الاسطوري فيها بما يزيد على ثلاثة اعوام لما تحقق هذا النصر المبين.

فالنصر منكم ولكم واليكم وأنتم أهله وأصحابه فهنيئاً لكم به، وهنيئاً لشعبكم بكم، وبوركتم وبوركت تلك السواعد الكريمة التي قاتلتم بها وبوركت تلك الحجور الطاهرة التي ربّيتم فيها. أنتم فخرنا وعزّنا ومن نباهي به سائر الامم.

ما أسعد العراق وما أسعدنا بكم لقد استرخصتم أرواحكم وبذلتم مهجكم في سبيل بلدكم وشعبكم ومقدساتكم، اننا نعجز عن أن نوفيكم بعض حقكم ولكن الله تعالى سيوفيكم الجزاء الاوفى، وليس لنا الا أن ندعوه بأن يزيد في بركاته عليكم ويجزيكم خير جزاء المحسنين.

ايها الاخوة والاخوات

اننا اليوم نستذكر بمزيد من الخشوع والاجلال شهداءنا الابرار الذين روّوا ارض الوطن بفيض دمائهم الزكية، فكانوا نماذج عظيمة للتضحية والفداء.

ونستذكر معهم عوائلهم الكريمة: آباءهم وامهاتهم وزوجاتهم واولادهم واخوتهم واخواتهم، اولئك الاعزة الذين فجعوا بأحبتهم فغدوا يقابلون ألم الفراق بمزيد من الصبر والتحمل.

ونستذكر بعزة وشموخ اعزاءنا الجرحى ولا سيما من اصيبوا بالإعاقة الدائمة وهم الشهداء الاحياء الذين شاء الله تعالى ان يبقوا بيننا شهوداً على بطولة شعب واجه اشرار العالم فانتصر عليهم بتضحيات ابنائه.

ونستذكر بإكبار وامتنان جميع المواطنين الكرام الذين ساهموا في رفد ابنائهم المقاتلين في الجبهات بكل ما يعزز صمودهم، حيث كانوا خير نصير وظهير لهم، في واحدة من اروع صور تلاحم شعب بكافة شرائحه ومكوناته في الدفاع عن عزته وكرامته.

ونستذكر بشكر وتقدير كل الذين كان لهم دور فاعل ومساند في هذه الملحمة الكبرى من المفكرين والمثقفين والاطباء والشعراء والكتّاب والاعلاميين وغيرهم.

كما نقدم الشكر والتقدير لكل الاشقاء والاصدقاء الذين وقفوا مع العراق وشعبه في محنته مع الارهاب الداعشي وساندوه وقدموا له العون والمساعدة سائلين الله العلي القدير أن يدفع عن الجميع شر الاشرار وينعم عليهم بالأمن والسلام.

وهناك عدة أمور لا بد من أن نشير اليها:

أولاً: إن النصر على داعش لا يمثل نهاية المعركة مع الارهاب والارهابيين بل ان هذه المعركة ستستمر وتتواصل ما دام أن هناك أناساً قد ضُلّلوا فاعتنقوا الفكر المتطرف الذي لا يقبل صاحبه بالتعايش السلمي مع الآخرين ممن يختلفون معه في الرأي والعقيدة ولا يتورع عن الفتك بالمدنيين الابرياء وسبي الاطفال والنساء وتدمير البلاد للوصول الى اهدافه الخبيثة بل ويتقرب إلى الله تعالى بذلك.. فحذار من التراخي في التعامل مع هذا الخطر المستمر والتغاضي عن العناصر الارهابية المستترة والخلايا النائمة التي تتربص الفرص للنيل من أمن واستقرار البلد.

ان مكافحة الارهاب يجب ان تتم من خلال التصدي لجذوره الفكرية والدينية وتجفيف منابعه

البشرية والمالية والاعلامية ويتطلب ذلك العمل وفق خطط مهنية مدروسة لتأتي بالنتائج المطلوبة، والعمل الامني والاستخباري وإن كان يشكّل الاساس في مكافحة الارهاب الا ان من الضروري أن يقترن ذلك بالعمل التوعوي لكشف زيف وبطلان الفكر الارهابي وانحرافه عن جادة الدين الاسلامي الحنيف، متزامناً مع نشر وترويج خطاب الاعتدال والتسامح في المجتمعات التي يمكن أن تقع تحت تأثير هذا الفكر المنحرف، بالاضافة الى ضرورة العمل على تحسين الظروف المعيشية في المناطق المحررة واعادة اعمارها وتمكين اهلها النازحين من العود اليها بعزة وكرامة وضمان عدم الانتقاص من حقوقهم الدستورية وتجنب تكرار الاخطاء السابقة في التعامل معهم.

ثانياً: إن المنظومة الامنية العراقية لا تزال بحاجة ماسة الى الكثير من الرجال الابطال الذين ساندوا قوات الجيش والشرطة الاتحادية خلال السنوات الماضية وقاتلوا معها في مختلف الجبهات وأبلوا بلاءً حسناً في اكثر المناطق وعورةً واشد الظروف قساوةً وأثبتوا أنهم أهلٌ للمنازلة في الدفاع عن الارض والعرض والمقدسات وحققوا نتائج مذهلة فاجأت الجميع داخلياً ودولياً.. ولا سيما الشباب منهم الذين شاركوا في مختلف العمليات العسكرية والاستخبارية واكتسبوا خبرات قتالية وفنية مهمة وكانوا مثالاً للانضباط والشجاعة والاندفاع الوطني والعقائدي ولم يصبهم الوهن أو التراجع أو التخاذل..

ان من الضروري استمرار الاستعانة والانتفاع بهذه الطاقات المهمة ضمن الأطر الدستورية والقانونية التي تحصر السلاح بيد الدولة وترسم المسار الصحيح لدور هؤلاء الأبطال في المشاركة في حفظ البلد وتعزيز أمنه حاضراً ومستقبلاً، والوقوف بوجه أي محاولات جديدة للإرهابيين بغرض النيل من العراق وشعبه ومقدساته..

ثالثاً: إن الشهداء الابرار الذين سقوا ارض العراق بدمائهم الزكية وارتقوا الى جنان الخلد مضرجين بها لفي غنىً عنا جميعاً، فهم في مقعد صدق عند مليك مقتدر، ولكن من أدنى درجات الوفاء لهم هو العناية بعوائلهم من الارامل واليتامى وغيرهم، ان رعاية هؤلاء وتوفير الحياة الكريمة لهم من حيث السكن والصحة والتعليم والنفقات المعيشية وغيرها واجب وطني واخلاقي وحق لازم في اعناقنا جميعاً، ولن تفلح أمة لا ترعى عوائل شهدائها الذين ضحوا بحياتهم وبذلوا ارواحهم في سبيل عزتها وكرامتها، وهذه المهمة هي بالدرجة الاولى واجب الحكومة ومجلس النواب بان يوفرا مخصصات مالية وافية لتأمين العيش الكريم لعوائل شهداء الارهاب الداعشي بالخصوص، مقدماً على كثير من البنود الأخرى للميزانية العامة.

رابعاً: إن الحرب مع الارهابيين الدواعش خلّف عشرات الآلاف من الجرحى والمصابين في صفوف

دعوة المرجعية الدينية العليا للتطوع للجهاد

الابطال المشاركين في العمليات القتالية، وكثير منهم بحاجة الى الرعاية الطبية وآخرون اصيبوا بعوق دائم، والعوق في بعضهم بالغ كالشلل الرباعي وفقدان البصر وبتر الاطراف، وهؤلاء الاعزة هم الاحق بالرعاية والعناية ممن سواهم، لما لهم من الفضل على جميع العراقيين، فلولاهم لما تحررت الارض وما اندحر الارهاب وما حفظت الاعراض والمقدسات، ومن هنا فان توفير العيش الكريم لهم وتحقيق وسائل راحتهم بالمقدار الممكن تخفيفاً لمعاناتهم واجبٌ وأيّ واجب، ويلزم الحكومة ومجلس النواب أن يوفرا المخصصات المالية اللازمة لذلك، وترجيحه على مصاريف أخرى ليست بهذه الاهمية.

خامساً: إن معظم الذين شاركوا في الدفاع الكفائي خلال السنوات الماضية لم يشاركوا فيه لدنيا ينالونها أو مواقع يحظون بها، فقد هبّوا الى جبهات القتال استجابة لنداء المرجعية واداءً للواجب الديني والوطني، دفعهم اليه حبهم للعراق والعراقيين وغيرتهم على اعراض العراقيات من أن تنتهك بأيدي الدواعش وحرصهم على صيانة المقدسات من أن يناها الارهابيون بسوء، فكانت نواياهم خالصة من أي مكاسب دنيوية، ومن هنا حظوا باحترام بالغ في نفوس الجميع واصبح لهم مكانة سامية في مختلف الاوساط الشعبية لا تدانيها مكانةُ أي حزب او تيار سياسي، ومن الضروري المحافظة على هذه المكانة الرفيعة والسمعة الحسنة وعدم محاولة استغلالها لتحقيق مآرب سياسية يؤدي في النهاية الى أن يحلّ بهذا العنوان المقدس ما حلّ بغيره من العناوين المحترمة نتيجة للأخطاء والخطايا التي ارتكبها من ادّعوها.

سادساً: ان التحرك بشكل جدي وفعال لمواجهة الفساد والمفسدين يعدّ من أولويات المرحلة المقبلة، فلا بُدَّ من مكافحة الفساد المالي والاداري بكل حزم وقوة من خلال تفعيل الأُطر القانونية وبخطط عملية وواقعية بعيداً عن الاجراءات الشكلية والاستعراضية.

إن المعركة ضد الفساد – التي تأخرت طويلاً – لا تقلّ ضراوة عن معركة الإرهاب إن لم تكن أشدّ

وأقسى، والعراقيون الشرفاء الذين استبسلوا في معركة الإرهاب قادرون ـ بعون الله ـ على خوض غمار معركة الفساد والانتصار فيها أيضاً إن أحسنوا إدارتها بشكل مهني وحازم.

نسأل الله العلي القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير العراق وصلاح أهله إنَّهُ سميع مجيب.

المطلب الثالث

ظروف فتوى الدفاع الكفائي ومعطياتها

اولا: ظروف فتوى الدفاع الكفائي

لقد شكّلت اللّحظة الّتي أطلق فيها المرجع الشيعيّ الأعلى علي السيستاني فتواه في «الدفاع الكفائيّ» في ١٣/ ٦/ ٢٠١٤، انعطافة كبيرة في الحرب على تنظيم «داعش»، الّذي كان قد اندفع باتّجاه صلاح الدين والأنبار وديالى وكركوك بعد احتلاله الموصل في ٩/ ٦/ ٢٠١٤.

واستجابة إلى الفتوى، لبى مئات الآلاف من الشباب المؤمن، نداء الواجب، لتعلن الحكومة العراقيّة على أثرها تشكيل قوّة باسم «الحشد الشعبيّ» من المتطوّعين، في ١٥/ ٦/ ٢٠١٤.

ومنذ ذلك الحين، نجح المتطوعون البواسل في تحرير مناطق عدّة كانت تحت سيطرة «داعش» في جنوب بغداد وديالى وصلاح الدين. وهنا تحديداً، ينبغي الوقوف عند حقائق تتعلّق بالعلاقة بين مرجعيّة النّجف الّتي يتصدّرها السيّد السيستاني و«الحشد الشعبيّ».

فالسيد السيستاني لم يتعامل مع «الحشد الشعبيّ» بوصفه نتاج المرجعيّة أو تابعاً لها، بل هي حالة وطنيّة استدعتها ظروف قتال تنظيم إجراميّ.

وأنّ السيد السيستاني لم يتطرّق سواء أكان في فتواه أم في كلّ خطبه وتوصياته، إلى حصر «الحشد الشعبيّ» بمكوّن معيَّن، بل أصرّ منذ اللّحظة الأولى لإطلاق فتوى الدفاع الكفائيّ، على توصيف «الحشد الشعبيّ» كقوّة وطنيّة تشارك فيها كلّ مكوّنات المجتمع، وهو بذلك نقل الفتوى من كونها فتوى طائفة إلى أفق وطنيّ أوسع شمل كلّ الطوائف[1].

ويمكن الإشارة إلى تأكيد الفتوى نفسها أنّ «الحشد الشعبيّ» ليس قوّة ترتبط بأيّ طرف أو جهة ولا حتّى به شخصيّاً، وأنّ ارتباطها الوحيد هو الدولة العراقيّة، والتطوّع للقتال يتمّ عبر الدولة العراقيّة وليس خارجها، وأنّ إدارة الحشد تتمّ من خلال مؤسّسات الدولة الأمنيّة.

لقد كان لفتوى الدفاع الكفائي طاقة تعبوية هائلة تلزم الجميع أن يهبّوا دفعا لخطر مُحدِق بالامة والوطن والشعب وعن مصالحه وكرامته وحيثياته.

---

(١) علي حسين الخباز، مجموعة مقالات، متاحة على الموقع الالكتروني: Iraq.shafaqna.com

إن الإصلاح لأمور المسلمين والتصدي للفساد هو نفسه كان من الأسباب الموجبة لفتوى سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله والتي استمدت جذوة نورها من أصول العقيدة المقدسة، ومن مواقف يوم الطف العظيم، حيث تلك المجاميع الإرهابية المتوحشة المعروفة بـ(داعش) عندما استطاعت وبدعم مباشر ممن لا يريد الخير للعراق والعراقيين، في تدنيس أرض عراق المقدسات من جهة محافظة الموصل، وسيطرتهم عليها، ليبتدؤوا في زحفهم نحو المدن المقدسة كالنجف وكربلاء والكاظمية وسامراء والمدن الأُخر، فقاموا بالأعمال الوحشية الإجرامية، وأظهروا الفساد الكبير في الأماكن التي سيطروا عليها، من قتل الأبرياء، وذبح الأطفال، وسبي النساء تحت ذرائع انتقامية من المسلمين بصورة عامة، والمؤمنين خاصة، بأنهم يهدفون إلى تطهير الأرض والدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي ذلك كمال الانحراف الفكري والعقائدي، الذي استمد اصوله من الفرق المنحرفة عن الإسلام كالخوارج، فضلاً عما تلقاه من دعم أعداء المؤمنين في العراق خاصة، حيث لا يخفى كرامة الإنسان عند الله عامة، والمؤمنين خاصةٍ، وقد ورد عن النبي ﷺ: «لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم»، فعند ذلك صدرت تلك الفتوى التاريخية التي أعادت الامور الى نصابها، فكانت أعظم سند للقوات العسكرية والأمنية العراقية، فأثمرت أن يتسابق مئات الالوف تلبية لفتوى الدفاع الكفائي للدفاع عن المقدسات.

ثانيا: آثار فتوى الدفاع الكفائي

مثلت الفتوى الخالدة الضمانة الكبرى لبقاء هيبة الدولة ونظامها السياسي، فمع وجود قواتنا المسلحة الباسلة ومنها الحشد الشعبي لا خوف مستقبلي على أمن العراق مهما كان حجم المخططات والمؤامرات فبمجرد نداء قصير من النجف تزرع ارض العراق خلال ساعات برجال أشاوس، فلا عجب أنْ نقطف ثمار هذه الفتوى التي بيّنت بما لا يدع مجالا للشك بـ:

١- عظمة المقدسات عند المؤمنين، واستعدادهم التام في بذل أنفسهم من أجل الدفاع عنها، والحفاظ عليها من كل خطر أو سوء، وخصوصًا ما تمثّل اليوم في هذا الفكر الإرهابي المنحرف عن تعاليم الشريعة المقدسة، والذي تبنّى عقيدة سفك الدماء، وقتل المؤمنين الأبرياء، وهدم المراقد المقدسة، ومحي آثار الحضارة الإنسانية، فكانت هذه المقدسات من أهم وأعظم غايات رجال فتوى الحشد وتلبيتهم لنداء صاحب الفتوى، بهجر الأهل والديار من أجل الدفاع. عن تلك المقدسات.

٢- تأكيد العلاقة الوثيقة بين المؤمنين ومرجعيتهم الدينية التي تمثّل امتدادًا طبيعيا لخلافة المعصومين عليهم السلام في الأمة، فكان التلاحم وثيقا جدا بينهما، من خلال الاستجابة الكبيرة والسريعة للفتوى، على الرغم من كونها واجبة بالوجوب الكفائي لا العيني، فأعادت للأمة ثقتها وطمئنانها بالقائد والأمة، وبالإمام ورعيته، فأذهل الأعداء ذلك التلاحم المعنوي والمادي بينهما.

٣- إعادة الامان والثقة بالنفس لجميع العراقيين بوجود رجال قلوبهم كالحديد يضحون بأنفسهم من أجلهم، فضلاً عن الدعم الكبير لقوات الجيش ومؤسسات الدولة الأُخر من الانهيار الذي كان يحيط بها، بسبب الإعلام الموالي للإرهابيين، والتفجيرات التي كانوا يقومون بها، وقصف المناطق المحيطة بالعاصمة تمهيدًا لإحداث الفوضى في جميع مؤسسات الدولة، ولكن التوقيت الحكيم لصدور الفتوى، وسرعة استجابة المؤمنين لما قد حطم تلك الاماني الاجرامية.

٤- لقد أكدت الفتوى العظيمة وحدة منهج المرجعية الدينية العليا في التعامل مع أعداء الشريعة المقدسة، ومدى استجابة المؤمنين في الجهاد والدفاع عن وطن المقدسات، فقبل مئة عام على إصدار فتوى الدفاع الكفائي كانت للمرجعية فتوى خالدة في الجهاد ضد المستعمرين الإنكليز عام ١٩١٤م عند هجومهم على العراق للسيطرة على خيراته، ونهب ثرواته، وتدنيس مقدساته، فكان للمؤمنين يوما مشهودا في الدفاع، وما أعقبه من ثورة العشرين، ودور العلماء المجاهدين فيها.[1]

٥- لقد كان لآثار فتوى الدفاع الكفائي صدى كبير في المجتمع العراقي وتلاحمهم مع بعضهم للدفاع عن مقدساتهم، على الرغم من الاختلافات الاجتماعية والسياسية فيما بينهم، ولكن الفتوى كانت مصدر الوحدة بينهم من جهة، وبين الحكومة من جهة أخرى من أجل ردّ كيد أولئك الأعداء الذين قد أفرطوا في دماء الأبرياء، فأثبتت الفتوى بقوة الشريعة المقدسة في التوحيد بين أبناء المجتمع، وقدرتها الإلهية في النصر والغلبة لمبادىء الشريعة المقدسة.

أما ودلالات الفتوى فكثيرة منها:

أ- دلّت على الحيوية الكامنة للإنسان العراقي والتي لا يفجرها إلّا التوجيه الديني الخالص وليس توجيه العابثين في الدين.

ب- دلّت على وطنية الشعب العراقي من خلال حرصه للذب عن وطنه وشعبه وقيمه ومقدساته.

ت- دلّت على الابداع الخلاق في الطاقات العراقية الكامنة كما سنرى ذلك من خلال التطوير والتصنيع.

---

(١) علي حسين الخباز، مجموعة مقالات، متاحة على الموقع الالكتروني: Iraq.shafaqna.com

ث- دلّت على أن الطاقات العراقية الخلاقة مستعدة للانطلاق من خلال توجيه الغيرة الدينية الصادقة وحسب.

ج- دلّت على أن واجب القيادات العراقية السياسية والدينية أن ترتقي إلى أعلى مستويات المسؤولية التي تنشدها منظومة الثقافة الحضارية التي يريدها أئمة أهل البيت عليهم السلام.

ولا نريد أن نغادر هذا المطلب من دون التأكيد على فقرات من عبارات سماحة السيد السيستاني التي تمثل الامتداد الطبيعي لخط اهل البيت عليهم السلام السامي والمثالي، والتي تتماشى مع روح العصر، ودقة وحرج الظرف الراهن، فعبارة سماحته «بوجوب الالتحاق بالقوات المسلحة وجوباً كفائياً» تكشف بالنص الصريح، عن تأكيدات سماحته في فتواه الأولى بأن يكون التطوع عن طريق القوى المسلحة الرسمية العراقية (الجيش، الشرطة الاتحادية، جهاز مكافحة الإرهاب، الأمن الوطني، وغيرها).

وهذه النقطة من الفتوى، تُظهر حرص سماحته على سيادة القانون، وبناء دولة المؤسسات في العراق، حتى في أحلك الظروف، وليس استغلال تلك الظروف من قبل الجهات الحزبية لفرض أمرٍ واقع، قد يُستغل لاحقاً لأغراض سياسية أو انتخابية من بعض الأطراف.

وقول سماحته «للدفاع عن الشعب العراقي وأرضه ومقدساته» تكشف الأمور التالية:

أ- حصر سماحته للفتوى بالدفاع «عن الشعب العراقي وأرضه ومقدساته»، وليس غيره من الشعوب، ولا غير العراق من الأراضي، ولا غير مقدساته من المقدسات!

مَنْ ثَمَّ فمن يعمم الفتوى لغير العراقيين من الشعوب، ولغير الأوطان من العراق، ولغير المقدسات من مقدسات العراق، كل ذلك يحتاج إذناً خاصاً من سماحته ليجيز له ذلك.

ب- حصر سماحته للفتوى بالعراق وما يتعلق به من شعب وأرض ومقدسات، يقطع الطريق على من كان يدّعي على سماحته، أن فتواه تشمل شعوباً وبلداناً ومقدسات غير العراقيين، رغم أن تلك البلدان والمقدسات محترمة، ولها حرمتها، وكل مقدسات العراق وغيره من بلدان المسلمين، هي مقدسات لكل المسلمين.

ت- الحصر أعلاه أرسل رسائل إلى من يهمه الأمر، ممن يريد تمرير مخططاته باسم الفتوى، واستغلال الناس لجعلهم وقوداً لحروبٍ لم ترخص المرجعية للعموم الخوض فيها، وربما يحصل ذلك بإذن خاص، وإلا فالقاعدة ذكرت حصر الأمر بالعراق.

وظهور هذه الفتوى للعلن بشكلٍ خطي الآن، يكشف عن مخاوف المرجعية من استخدام فتواها بشكل أكبر مع قرب النصر النهائي، في الضحك على من تبقى من المؤمنين المحبين لدينهم، والطائعين لمرجعيتهم.

ث .تقديم كلمة (وأرضه) على كلمة (ومقدساته) فيها رسائل بالغةٌ للعراقيين، ملخصها:

أن المرجعية تؤكد على الوطن بما هو وطن، قبل التأكيد على مقدساته، وتقدمه في الأولوية على غيرها حتى لو كانت مقدساته، التي هي أثمن ما في هذا الوطن، وعلى الجميع أن يعي ذلك.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن إدريس، أبو جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلي، كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ١٤١١ هـ.

ابن البراج، المهذب، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين قم/ ١٤٠٦هـ.

ابن جزئ الغرناطي، قوانين الأحكام الشرعية، دار العلم للملاين، بيروت، ١٩٦٨.

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعد الأندلسي، المحلى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي الأندلسي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، .تحقيق: خالد العطار، دار الفكر بيروت، لبنان/ ١٩٩٥.

ابن قدامة، المغني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٢م.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، نشر أدب الحوزة، قم/ ١٤٠٥ هـ.

أبو الصلاح، الكافي في الفقه، تحقيق: رضا أستادي/ ١٤٠٦هـ.

احمد محمد رفعت، الإرهاب الدولي، مركز الدراسات الأوربي، باريس ١٩٩٨.

اردبيلي (أحمد) مجمع الفوائد والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، تحقيق: أغا مجتبى العراقي وعلي بناه الاشتهاردي وأغا حين اليزدي، منشورات جامعة المدرسين، قم - إيران ١٤٠٣ هـ.

اصبحي مالك بن أنس، المدونة الكبرى، برواية سحنون عن ابن القاسم - المطبعة الخيرية، ط١/ ١٣٢٤هـ.

الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، نشر جامع جهلستون/ مطبعة الخيام، قم/ ١٤٠٠ هـ.

بغدادي محمد، وجوب النهضة، رؤية تأسيسية استباقية حول الجهاد الكفائي، تحقيق: احمد البغدادي، ط ١ سنة ٢٠١٢.

بهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/ ١٩٩٧.

جوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط٤، ١٩٨٧م.

حلبي، أبو الصلاح، الكافي في الفقه، تحقيق: رضا أستادي، (ب ت).

حلي (العلامة) المختصر النافع في فقه الإمامية، منشورات قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، طهران، ط٣/ ١٤١٠هـ.

حلي (العلامة) تذكرة الفقهاء - تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث مطبعة مهر، قم - إيران، ط١/ ١٤١٤هـ.

حلي (العلامة)، مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، تحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية، مطبعة بهمن، قم، إيران، ط١، ١٤١٣هـ.

حلي (العلامة) قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم - إيران، ط١/ ١٤١٣هـ.

حلي، جمال الدين بن العباس أحمد بن محمد بن فهد، المذهب البارع في شرح المختصر النافع، تحقيق: آغا مجتبى العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجمعة المدرسين، قم - إيران/ ١٤١١هـ.

حلي العاملي، محمد بن مكي (الشهيد الاول)، اللمعة الدمشقية، دار الفكر، قم - إيران ١٤١٤هـ.

حلي، (العلامة)، إرشاد الأذهان، تحقيق: فارس حسون، مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط١/ ١٤١٠هـ.

حلي، أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن (المحقق)، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، تعليق: السيد صادق الشيرازي، انتشارات استقلال، مطبعة أمير، قم، ط٢/ ١٤٠٩.

خوانساري، جامع المدارك في شرح المختصر النافع، تحقيق: علي أكبر الغفاري، طهران، ط ٢/ ١٤٠٥هـ.

خوئي، مصباح الفقاهة، تقرير أبحاث السيد الخوئي بقلم: محمد علي التوحيدي التبريزي، نشر مكتبة الداوري، المطبعة العلمية، قم - إيران.

ذهبي، تاريخ الاسلام، الطبعة الاولى، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧.

رملي، محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر.

روحاني محمد صادق، فقه الصادق عليه السلام، مؤسسة دار الكتب، المطبعة العلمية، قم ط٣/ ١٤١٣هـ.

زبيدي، محب الدين الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت/ ١٤١٤ هـ.

زحيلي وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط٣/ ١٩٨٩.

زيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، (بالأوفسيت عن طبعة حجرية).

سبزواري، عبد الأعلى، مهذب الأحكام في مسائل الحلال والحرام، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٨٢.

سرخسي، شمس الدين، المبسوط، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان/ ١٩٨٦.

شربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، مطبعة البابي الحلبي، مصر ١٩٥٨.

شفيعي أحمد، فقه المقاومة، مطبعة نكر، طهران، ط١/ ٢٠١١م.

صلاح محمد حسن شمسه، الإرهاب دراسة في المصطلح والتأسيس على الحرابة في الفقه الإسلامي، بحث منشور في مجلة جامعة الإمام جعفر الصادق عليه السلام العدد ٤ لسنة ٢٠١٦م.

طباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم.

طباطبائي، علي رياض المسائل، تحقيق: مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين قم، ط١/ ١٤١٢هـ.

طبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمي، بيروت - لبنان/ ١٩٩٥.

طوالبه، حسن أحمد، الإرهاب الثوري والكفاح المسلح، مجلة الحكمة العدد٢١ السنة الرابعة،

طوسي، أبي جعفر محمد بن علي المعروف بابن حمزة، الوسيلة إلى نيل الفضيلة، تحقيق: محمد الحسون، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، مطبعة الخيام، ط١/ ١٤٠٨ هـ.

طوسي، محمد بن الحسن بن علي، الخلاف، تحقيق: جماعة من المحققين، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم- ايران، ١٤٠٧هـ.

طوسي، محمد بن الحسن بن علي، الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد، نشر جامع جهلستون/ مطبعة الخيام، قم/ ١٤٠٠ هـ.

طوسي، محمد بن الحسن بن علي، النهاية في مجرد الفتاوى، انتشارات قدس محمدي، قم ـ إيران.

طوسي، محمد بن الحسن بن علي، المبسوط في فقه الإمامية، نشر المكتبة المرتضوية لإحياء التراث الجعفري المطبعة الحيدرية، طهران.

عاملي، الشهيد الثاني، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، نشر جامعة النجف الدينية، ط٣/

عاملي، محمد بن مكي (الشهيد الاول)، اللمعة الدمشقية، دار الفكر، قم – ايران ١٤١٤هـ.

عاملي، الحر، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق: مؤسسة أهل البيت لإحياء التراث، مطبعة مهر، قم، إيران، ط٢، ١٤١٤هـ.

عاملي، زين الدين بن علي الجبعي (الشهيد الثاني)، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، تحقيق: السيد محمد كلانتر، منشورات جامعة النجف الدينية، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط٢، ١٩٩١هـ.

عاملي، محمد بن مكي (الشهيد الأول)، الدروس الشرعية في فقه الامامية، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم – إيران، ط١/ ١٤١٢هـ.

فراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، نشر مؤسسة دار الهجرة، مطبعة الصدر، ط٢/ ١٤١٠ هـ.

فيرزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي، القاموس المحيط، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ.

قرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط٢/ ١٩٨٥.

كاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت ط٢/ ١٩٨٢.

كاظمي، الدفاع عن المقدسات بين يوم الطف الاعظم ويوم الحشد الأكبر، بحث مشارك في مهرجان ربيع الشهادة الثقافي الثالث عشر الذي تقيمه العتبتان الحسينية والعباسية/ ١٤٣٨ هـ.

كركي، علي بن الحسين (المحقق)، جامع المقاصد في شرح القواعد، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مطبعة: مهر، قم – إيران، ط١/ ١٤١٠ هـ.

كليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحق، الكافي، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري، مطبعة حيدري، ط٥، ١٣٦٣ش.

محمد أحمد السعد، سسيولوجية الإرهاب، دار صادر، بيروت ٢٠٠٠م.

محمود عبد الرحمن عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، بيروت لبنان – ١٩٨٤م.

مصري شفيق، الإرهاب في ميزان القانون الدولي، مجلة شؤون الأوسط العدد:١٠٥.

مظفر محمد رضا، أصول الفقه، نشر جمعية منتدى النشر، النجف الاشرف، ط ٣ سنة ١٩٧١ م.

نجفي، محمد حسن، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، تحقيق وتعليق: الشيخ باسل قوجاني، مطبعة خورشيد، طهران، إيران، ط٢، ١٣٦٥هـ. ش.

نعوم تشومسكي، الصدمة، تعريب: سعيد الجعفر، دار الكتاب العربي، دمشق ٢٠٠٢م.

هشام الحديدي، الإرهاب بذوره، بثوره، مكانه، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ٢٠٠٠م.

المحتويات

مقدمة ٥

التمهيد ١١

الفصل الاول: أثر المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق خلال مدة الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢٠م ١٥

المقدمة ١٧

المبحث الأول: دور المرجعية الدينية للتعبئة الشعبية ضد الغزو البريطاني للعراق ١٩١٤-١٩١٨ ٢٠

المبحث الثاني: موقف المرجعية الدينية العليا من عملية الاستفتاء ١٩١٨-١٩١٩ ٧٠

المبحث الثالث: الدور القيادي للمرجعية الدينية العليا في الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ ٨٨

الخاتمة ١١٣

قائمة المصادر ١٢٧

الفصل الثاني: المرجعية الدينية العليا وموقفها من أبرز التطورات السياسية (الوطنية والعربية) ١٩٢١-٢٠٠٣ ١٣٩

المبحث الأول: موقف المرجعية الدينية العليا من قضايا الوطن خلال العهد الملكيّ في العراق ١٩٢١ - ١٩٥٨ ١٤١

المبحث الثاني: موقف المرجعية الدينية العليا من الأحداث السياسية الداخلية بين عامي ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ومواجهة المدّين الشيوعيّ والبعثيّ. ١٩٥

المبحث الثالث: موقف المرجعية الدينية العليا من القضايا الوطنية بين عامي ١٩٦٨ – ٢٠٠٣ ٢٣٥

المبحث الرابع: موقف المرجعية الدينية العليا من حركات التحرر العربي ٢٦٧

قائمة المصادر ٣٠١

الفصل الثالث: مرجعية السيد علي الحسيني السيستاني وأثرها في حسم القضايا السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م ٣٢٣

المقدمة ٣٢٥

المبحث الاول: السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله: نشأته وتكونه الفكري والمعرفي ٣٢٧

المبحث الثاني: موقف السيد علي الحسيني السيستاني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م ٣٤١

المبحث الثالث: دور السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في حسم القضايا السياسية: الدستور، الانتخابات، معركة النجف الأشرف، وتشكيل الحكومات المتعاقبة ٣٤٩

ملحق رقم (١) ٣٧٣

ملحق رقم (٢) ٣٧٤

ملحق رقم (٣) ٣٧٥

المصادر ٣٧٧

الفصل الرابع: فتوى الدفاع الكفائي مقدمتها، أسبابها وظروفها ٣٨٣

المبحث الأول: الجهاد، الفتوى: المعنى والغاية ٣٨٥

المطلب الأول: مكانة الجهاد وأنواعه ٣٨٥

المطلب الثاني: الفتوى والجهاد الكفائي بالجهاد ٤٠٠

المبحث الثاني: ارهاصات فتوى الدفاع الكفائي وظروفها ٤٠٧

المطلب الاول: الارهاب... معناه وغايته ٤٠٨

المبحث الثالث: فتوى الدفاع الكفائي دراسة تحليلية معمقة ٤٢٢

المطلب الأول: فتوى السيد السيستاني امتداد لفتاوى فقهاء الإمامية في الدفاع عن البلاد الإسلامية ٤٢٢

المطلب الثاني: تعليمات المرجعية الدينية العليا للمقاتلين في ساحة المعركة بين التاريخ التشريعي والواقع المعاش ٤٣٤

نصّ ما ورد بشأن الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة التي ألقاها فضيلة العلاّمة السيد أحمد الصافي ممثّل المرجعية الدينية العليا في يوم (٢١/ شعبان/ ١٤٣٥هـ) الموافق (٢٠/ حزيران/ ٢٠١٤ م)(١) ٤٤٤

خطبة النصر من الصحن الحسيني الشريف لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة فضيلة العلاّمة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (٢٦/ ربيع الأول/ ١٤٣٩ هـ) الموافق (١٥/ ١٢/ ٢٠١٧م) ٤٤٦

دعوة المرجعية الدينية العليا للتطوع للجهاد ٤٤٩

المطلب الثالث: ظروف فتوى الدفاع الكفائي ومعطياتها ٤٥١

المصادر والمراجع ٤٥٧